وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والإعلام

قسم العلوم السياسية

الدولة والمجتمع في برنامج الحركة الوطنية الجزائرية 1962-1919

أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية "فرع التنظيم السياسي والإداري"

إعداد الطالب: إشراف الأستاذة:

مراد بوعباش د .سعاد العقون

أعضاء لجنة المناقشة :

أ.د . ضيف الله عقيلة .... رئيسا

أ.د . شاوش حباسي .... عضوا

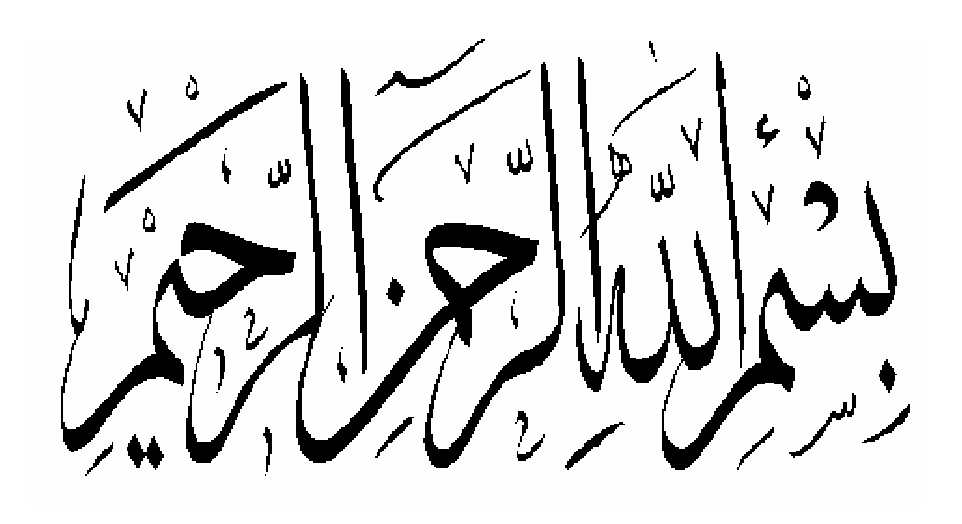
د . سعاد العقون .... مقررا

د . صالح بلحاج .... عضوا

د . معروفي أحمد .... عضوا

د . خنيش سنوسي .... عضول

السنة الجامعية: 2010 -2011


بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكـــــــــــــــــــــــر

أتقدم بتشكراتي الخالصة إلى الأستاذة الكريمة الدكتورة سعاد العقون على ما بذلته من جهد وما قدمته لي من نصائح وتوجيهات في سبيل أنجاح هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة التالية أسماؤهم صالحي ســـــــامية ، غماري نصيرة ، غازي محمد ، سعيدي مزيان و أحمد مريوش،شاوش حباسي، عكة زين العابدين، بن سلطان عمار، و كل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا العمل

الإهــــــــــــــــــــداء

إلى روح أبي الغالية طيب الله ثراه

إلى أمي أطال الله في عمرها

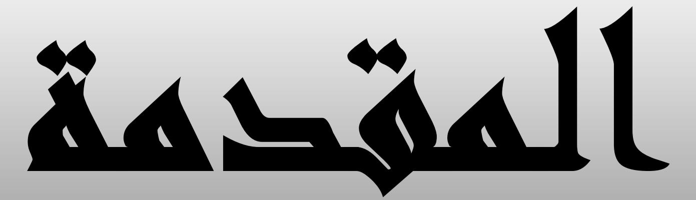
إلى عائلتي الصغيرة: زوجتي الغالية و أبنائي: أسامة – سارة – أصالة – أحلام و إسحاق

إلى إخوتي اسماعين – الغالية – محمد – حورية – حكيم و فتيحة

إلى عائلة زوجتي : الحاج عبد الله ، الحاجة رميلة ، خالد ، طارق و مصطفى.

إلى الذين ضحوا في سبيل عزة الوطن اهدي هذا العمل

مراد


المقدمة

تعتبر مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى من أهم الفترات التاريخية للجزائر، حيث تكونت فيها المنظمات و التشكيلات السياسية الوطنية ، التي قادت العمل السياسي لمقاومة الاستعمار الفرنسي سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا لتضع أسسا و نماذج لمجتمع جديد وفق رؤيتها الأيديولوجية و تجربتها الميدانية و مشاربها الثقافية.

إنها مرحلة سياسية جديدة ذات انعكاسات عديدة، مرحلة متميزة من تاريخ الجزائر الحديث و هي مرحلة الدخول في عهد ما سمي " التعددية السياسية و الحزبية" قد أصبحت الأحزاب السياسية من معالم الممارسة و النظال السياسي في الجزائر في ظل الوجود الاستعماري.

كان لتطور الأوضاع السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية داخل الجزائر كمستعمرة فرنسية و داخل فرنسا كقوة استعمارية بالإضافة إلى التطورات الدولية آثارا بالغة في تشكيل و عمل و مسار الحركة الوطنية و نشاطها.

والحديث عن الحركة الوطنية و تشكيلات سياسية فان ذلك مرتبط بخطابات متنوعة – و قد تكون متنافرة أو متقاربة أو متمايزة – و بالتالي تكون مشاريع لبناء دولة و مجتمع على درجة من التباين أو على الأقل التمايز.

كانت للمرحلة الاستعمارية في تاريخ الجزائر تأثيرات ظهرت بشكل لافت بعد انتهاء الوجود العسكري الفرنسي ، لذا ، اندرج موضوع الدراسة في إطار تصور أن بناء الدولة و المجتمع في الجزائر المستقلة قد تأثر بدرجة أو بأخرى بطبيعة التصورات التي كانت سائدة في مرحلة الاستعمار لدى زعماء الحركة الوطنية و ممثليها.

إنّ ظهور الحركة الوطنية كان احد أوجه التطور الأيديولوجي الذي شهدته الجزائر ، فمن المفيد من الوجهة التاريخية و الفكرية أن نتناول التشكيلات الفاعلة على الساحة الوطنية في فترة الاستعمار بالنظر لما يمكن أن تحدثه من آثار على المستقبل السياسي للدولة الجزائرية المستقلة، وهو نتاج لبروز وعي بقضايا الوطن الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و التي عبر عنها بالوسائل التي أتاحتها الظروف من جهة ، و السلطة الاستعمارية من جهة ثانية ، و ذلك للبحث عن الدولة المنشودة و المجتمع الجديد الذي كانت التشكيلات السياسية تبحث عنه.

يتعلق الموضوع بدراسة الحركة الوطنية من الناحية السياسية و التنظيمية أي المساهمة في دراسة و فهم الفعاليات السياسية الناتجة عن نشوء الظاهرة الحزبية بعد الحرب العالمية الأولى و ما ترتب عنها من تطور في المطالب و التصورات الوطنية الرامية إلى حل للقضية الجزائرية.

إنّ تاريخ الجزائر تحت وطأة الاحتلال هو تاريخ صراع بين متناقضين ، صراع بين دولة استعمارية بمؤسساتها السياسية و العسكرية و شعب اعزل انبثق منه مجموعة حاولت أن تكون تعبيرا لما يعانيه هذا الشعب ، محاولة التصدي للاستعمار مع تبيان البديل الذي كان ترمي إليه.

إن الموضوع الذي نحاول البحث فيه يكتسي أهمية لدى الباحث في تاريخ الجزائر المعاصر عامة و الحركة الوطنية بالخصوص لأنه يشكل نواة الصراع من خلال محاولة إعادة بناء الدولة الجزائرية المنشودة و المجتمع ضمن مقوماته التاريخية كالهوية و الدين و العادات و التقاليد و نموذجه السياسي محاولين بذلك بناء مجتمع جديد وفق هوية وطنية متجذرة أحيانا ،و في كنف فرنسا أحيانا أخرى.

و تكمن كذلك أهمية الموضوع من الوجهة السياسية معرفة مدى تطور الخطاب السياسي لدى النخب السياسية موضوع الدراسة متمثلة في البدائل التي طرحتها لمواجهة الاستعمار و مؤسساته.

شكلت الدراسات حول الحركة الوطنية حيزا كبيرا من الدراسات التي تناولت تاريخ الجزائر السياسي المعاصر ، و لقد اهتم الدارسون و الباحثون في مجالات عدة بهذا النوع من الدراسات الرامية إلى التعرض إلى حيثيات الأحداث و مسارها في تاريخ الجزائر السياسي ، وكان مجال تخصص الدراسات التاريخية أكثر المجالات اهتماما بهذا الجانب .

وعلى اعتبار التفاعل و التداخل بين المجالات البحثية في العلوم الاجتماعية من جهة و شدة الترابط بين العلوم السياسية و علم التاريخ من جهة أخرى فإنّ تاريخ الجزائر السياسي المعاصر و من ثم تاريخ الحركة الوطنية يشكل إحدى الموضوعات التي تتيح للباحث السياسي أن يقوم بقراءة سياسية للأحداث التاريخية و هي قراءة تختلف أحيانا و تكمل أحيانا كثيرة ما يقدمه الباحث التاريخي ، فالعلوم السياسية تهتم بالتالي بالأحداث الماضية من حيث فهمها و تفسيرها و وصفها و تحليلها وتأويلها و من حيث اكتشاف أبعادها و تأثيراتها ، مما يمكن من تتبع آثارها و بالتالي فهم مسار التاريخ السياسي و محاولة التحكم فيه .

و يهتم تخصص التنظيمات السياسية والإدارية بتاريخ الجزائر السياسي المعاصر عامة وتاريخ الحركة الوطنية خاصة بالنظر إلى التشكيلات السياسية و الإصلاحية المتعددة التي عبرت عن هذه الحركة و تركت رصيدا كبيرا سواء تعلق الأمر بنشاطاتها أو توجهاتها أو مواقفها أو برامجها وهو رصيد يحث الباحثين على التعمق فيه و محاولة فهم الدوافع و الأسباب و الغايات و الأهداف التي تحكمت في هذا الموقف أو ذاك و في هذا التوجه أو ذاك و ليس الاكتفاء بالظاهر ،غير أنّ ما يهم الأطروحة من تلك النشاطات و التوجهات و المواقف و البرامج ما تعلق بمسألة الدولة و المجتمع في مرحلة محددة بين 1919 و 1962 ،و هي مسالة مهمة على أكثر من جانب :

1_ انه في إطار الوضع الاستعماري الاستيطاني و سياساته الرامية إلى مسح شامل و كامل للشخصية الجزائرية و للموروث التاريخي فانه يكون من المفيد التعرف على رؤية التشكيلات الوطنية فيما يرتبط بهذه الشخصية و بالإطار الذي تتحرك فيه اجتماعيا و سياسيا .

2 _ ارتباط تصور التشكيلات الوطنية للوضع الجزائري في إطار الاستعمار بتصور المجتمع الجزائري و أسسه .

3 _ ارتباط تصور طبيعة العلاقة الآنية و المستقبلية مع المستعمر بتصور مرافق للدولة و المجتمع معا .

4 _ معرفة مدى تطور الخطاب السياسي لدى النخبة موضوع الدراسة .

وعلى المستوى الشخصي فان الموضوع أثار فضولي العلمي بإثارة تساؤلات عن مدى إمكانية عدم امتلاك الحركة الوطنية لمشروع دولة و مجتمع كانت نتيجة لأطروحات تاريخية فرنسية أساسا ، تبعتها و تبنتها طروحات جزائرية و حتى لدى بعض الدوائر الأكاديمية الجزائرية ممن دافعوا عن غياب وجود دولة جزائرية بتنظيماتها و إدارتها و علاقاتها و غياب وجود مجتمع جزائري بثقافته و اقتصاده وانتاجاته قبل و أثناء الوجود الاستعماري ، و من ثم اعتبروا أنّ الدولة و المجتمع لم يبدأ في الوجود إلا منذ 1962 ، فهدفت من الأطروحة الرد و دحض هذه الطروحات بما أمكنني تقديمه أو على الأقل المساهمة في المشروع العلمي و الأكاديمي الكبير الذي تبناه البعض من أبناء هذا الوطن في البداية واخذ العدد يتسع ، و بالأخص الباحثين المختصين في تاريخ الجزائر، فاعتبرت أنّ من واجبي أن أقدم قراءة تاريخية سياسية قد تضاف إلى هذا الجهد الوطني العظيم .

إن التركيـز علـى مفـاهيم الدولـة ، المجتمـع ، الأمـة ، الـوطن ، الهويـة ، الاسـتقلال ، الإسلام ،الخ.. يعني بالضرورة التركيز على برنامج الحركة الوطنية موضوع الدراسة من الوجهة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ، برنامج بديل لما فرضته السلطات الاستعمارية للجزائريين.

إنّ بحثنا هذا حول الحركة الوطنية الجزائرية يتجه إلى دراسـة ثلاثـة اتجاهـات سياسـية دون إغفال الشخصيات المنتسبة إليها ، فالحـديث عـن التيـار الاسـتقلالي يـدفعنا للحـديث عـن شخصية مصالي الحاج ،و نفسه بالنسبة للتيار الاندماجي والذي جسده فعليـا فرحـات عبـاس في مرحلة كبيرة من نشاطه السياسي ، كما جسدت جمعية العلماء عمل التيار الإصلاحي مـن خـلال شخصيات مهمة كابن باديس والإبراهيمي و غيرهما .

أدبيات الدراسة :

تناولت أعداد كثيرة من الدراسات و البحوث العلمية الحركة الوطنيـة بالبحـث و التحليـل غير أنّ اغلبها كان يصب في إطار الدراسات التاريخية ككتابات الأسـتاذ ابـو القاسـم سـعد الله ،و الأستاذ محفوظ قداش و كلود كولو الذي أورد النصوص و الـبرامج دون تحليلـها . و مـن ثـم فـان عددا قليلا مقارنة بالسابقة ، كان ذا طابع الدراسات السياسية ،أمـا فيمـا يخـص دراسـة مـسألة الدولة و المجتمع في برنامج الحركة الوطنية كمـا هـو مطـروح في هـذه الأطروحـة فـإن مـا تمكـن الباحث من الاطلاع عليه لم يمكنه من العثور على طرح مماثل ......

إنما كانت الدراسات إما تتناول الموضـوع بـصفة عامـة كأطروحـة الـدكتوراه لمـصباح محمـد شفيق باللغة الفرنسية بعنوان " الأيديولوجية السياسية و الحركة الوطنية في الجزائر " أو تركز على جانب محدد كمذكرة الماجستير لبلعيفـة امـين " التنـشئة الـسياسية عنـد جمعيـة العلمـاء المسلمين الجزائريين 1931/ 1956

أوتركز على هذه الشخصية أو تلك كأطروحة الدكتوراه لحميطوش يوسف بعنوان "منابع الثقافة السياسية و الخطاب الوطني عند مصالي الحاج و فرحات عباس " ومن ثم فان هذه الأطروحة لا تكرر موجودا و على الأقل من وجهة نظر العلوم السياسية أو التخصص -.في حدود علمنا -

إشكالية البحث:

إن الإشكالية الأساسية المتعلقة بموضوع الدراسة بنيت أساسا على طرح السؤال الجوهري و المتمثل في الأساس :

ماهو تصور تيارات الحركة الوطنية السياسية للدولة والمجتمع؟

و تتفرع عن هذه الإشكالية الأساسية أسئلة فرعية تتمثل في التالي:

1- ما الإطار النظري المتعلق ببناء الدولة والمجتمع من خلال برامجها وموقفها من القضايا الوطنية و عملها على ارض الواقع.

2- ما المنطلقات الإيديولوجية للحركة السياسية الجزائرية والتي من خلالها يفترض أنها تبني تصوراتها؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار المرجعية الفكرية لكل حركة بأنها دعامة فعلية لبناء مجتمع ودولة؟

3- ما محتوى تصور الحركة الوطنية في أبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية...؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار المشاريع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تضمنتها البرامج السياسية للأحزاب الوطنية آنذاك صور لبلورة مشروع المجتمع والدولة المنشودة؟

4- ما القضايا والموضوعات التي كانت تمثل نقاط تقاطع وتلك التي كانت موضع خلاف ، مع العلم أن جميع التشكيلات السياسية كانت متكاملة - رغم اختلافها أحيانا – في تحقيق المشروع الوطني وفق رئي مختلفة.

تتحدد المشكلة البحثية في حدود الزمان والمكان، و بالتيارات موضوعا للدراسة من تيار ثوري وآخر إصلاحي وثالث اندماجي بالفترة الزمنية الممتدة من بداية العشرينيات (1919)إلى مرحلة نهاية الثورة التحريرية (1962)، وفي إطار الجزائر المستعمرة الفرنسية مكانا؛ وقد تتجاوز المكان إلى قلب البلد المستعمر باعتبار أن العديد من الممارسات السياسية تمت فيها.

فرضيات البحث :

تعتمد الدراسة على فرضية مركزية تتمثل في ارتباط صياغة تصورات الحركة الوطنية للدولة و المجتمع بظروف الاستعمار الفرنسي للجزائر من جهة و بالخلفية الفكرية و الأيديولوجية لكل تشكيلة.

ترتبط بهذه الفرضية عدة فرضيات ثانوية هي :

1 – يحتاج تصور بناء الدولة و المجتمع إلى إطار نظري معين تنبع فيه تلك التصورات.

2 – للحركة السياسية الجزائرية منطلقات أيديولوجية محددة لتصوراتها.

3 – تحتوي برامج الحركة الوطنية على أبعاد مختلفة لمشروع الدولة و المجتمع.

4 – أدمجت الحركة الوطنية تصوراتها لبناء الدولة و المجتمع بواقع الاستعمار الاستيطاني الذي كان في الجزائر.

الإطار المنهجي للبحث :

بالنظر لطبيعة الموضوع و استنادا إلى الوسائل المنهجية التي تمكن الباحث من الإجابة عن الإشكالية و الإلمام بها كان الاعتماد على المناهج التالية:

1 – المنهج التاريخي وتم استعماله في البحث عن الوضع السياسي و الإداري و الاقتصادي و الثقافي و الديني للجزائر خلال مرحلة ما قبل الاستعمار و أثناءه ، كما كان لا بد من استخدامه عند تتبع مسار الحركة الوطنية و مختلف التشكيلات المعبرة عنها. و تمت الاستعانة بالوصف للوضع التاريخي في مراحله المختلفة

2– منهج تحليل المضمون حيث استخدم في توضيح و قراءة المحتوى السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي لبرامج ووثائق تشكيلات الحركة الوطنية ، ومن ثم هي تحليل لمضامين النصوص و المواثيق و البحث في خلفياتها سواء السياسية و التاريخية بالاعتماد على الأسس الفكرية لكل حركة سياسية لتحقيق معرفة مدى تطور البرامج وفق التطور التاريخي ، و هنا يترافق المنهج التحليلي مع المنهج التاريخي في تحقيق هذه الغاية

3 – المنهج المقارن : كان استعماله في محاولة تحديد الفروقات الموجودة بين الأطروحات السياسية لمختلف التشكيلات و خاصة تجاه بعض القضايا الهامة كمجازر 8 ماي 1945 و ثورة التحرير الوطني 1954 ...

إنّ البحث و التحليل في تراث الحركة الوطنية عبر مختلف توجهاتها تتطلب من الباحث قراءة نقدية ضمن الوجود الاستعماري وو فق رؤية توحيدية أكثر منه رؤية انفصالية. رغم الخلافات السياسية و الأيديولوجية بين برنامج الحركة الوطنية ورموزها.

خطة البحث :

بناء على الإشكالية الأساسية و الفرعية و بناء على الفرضيات التي تتحكم و توجه الموضوع ارتأينا تقسيم خطة الدراسة إلى مقدمة وسبعة فصول و خاتمة بالإضافة إلى الملاحق و قائمة المراجع

تطرقنا في الفصل الأول إلى مفهومي الدولة و المجتمع و ما يرتبط بهما من مفاهيم أخرى ثم رؤية أهم النظريات السياسية الحديثة الليبرالية و الاشتراكية و الإسلامية ، و الهدف منه تحديد المفاهيم التي غالبا ما تؤدي بالباحث إلى سوء تقدير الرؤى.

أما الفصل الثاني فتناول الباحث فيه مرحلتين مختلفتين تماما ،مرحلة العهد العثماني و مرحلة عهد الاستعمار الفرنسي ، حاولنا فيه تحديد و إبراز وجود الدولة الجزائرية ، من خلال التنظيم الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي وإبراز الكيان الثقافي والديني والدولي المتميز ، و الهدف من ذلك التدليل على وجود دولة و مجتمع قد لا تخضع بالضرورة للمقاييس الغربية التي تنتمي إليها الأطروحات الفرنسية الرافضة لذلك ثم نبين كيف استهدفت فرنسا عبر إدارتها الاستعمارية و عسكرييها و جيوشها و سياساتها طمس هذا الواقع التاريخي وخلق واقع جديد واقع الاندجينا .

أما الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى الأسس و المنطلقات التي بنت عليها الحركة الوطنية قاعدتها الأيديولوجية فكانت منها الأسس الدينية كمقوم أساسي للعمل السياسي ، ثم تليه الأسس الثقافية كمصدر للمقاومة خاصة مع بروز الصحف و الجمعيات و النوادي الثقافية ، فكانت هذه العوامل كلها أرضية لبروز الظاهرة الحزبية في الجزائر مع الأسس السياسية .

وبدأنا مع الفصل الرابع دراسة تيارات و تشكيلات الحركة الوطنية مع أول حـزب سياسـي ظهر في الجزائر و الذي عرف في أدبيات الحركة الوطنية بالتيـار الاسـتقلالي، بتتبـع مـسيرته النضالية و تحديد مفهومه للدولة و المجتمع انطلاقـا مـن مفهومـه للاسـتقلال و تكـوين الدولـة الجزائرية المستقلة .

وخصص الفصل الخامس لدراسة تيار آخر لا يقل أهمية عن سـابقه ألا وهـو جمعيـة العلمـاء المسلمين من خلال برنامجها الثقافي و نشاطها السياسي و الاجتماعي وطرحها للبدائل الثقافيـة و سعيها إلى مجابهـة الاستعمار .

وكان الفصل السادس تحليلا لتيار تميز منذ نشأته بمخالفة التوجه العام السائد في الجزائر وأثار جدلا حول نواياه و مقاصده ، متمثلا في التيار الادماجي فتناولنا ظهوره و مواقفه وتـصوره لنموذج المجتمع و الدولة الجزائرية المنشودة في إطار التحالف مـع فرنـسا ضـمن فدراليـة تكـون لفرنسا الاستعمارية سلطة السيادة عليها.

في الفصل السابع والأخير حاولنا تحليل فترة مهمـة مـن تـاريخ الجزائـر ، فـترة الثـورة التحريرية وهي امتداد للحركة الوطنية في الأهداف لكن بوسيلة السلاح ، فتم تحليل بيـان أول نوفمبر و ميثاق الصومام كـأهم وثيقـتين أثنـاء الثـورة وميثـاق طـرابلس خـلال الفـترة الأولى مـن استرداد السيادة أين طرح البديل الأيديولوجي للدولة الجزائرية المقبلة على الاستقلال .

ثم كانت خاتمة الدراسة و التي حوصلت النتائج المتوصل إليها من هذا العمل .

الفصل الأول

الدولة و المجتمع في أهم النظريات السياسية

مقدمة:

يتعلق هذا الفصل بدراسة مفهومي الدولة و المجتمع دراسة نظرية، الهدف منها تحديد الجوانب المرتبطة بالعناصر الأساسية المحددة لهما على المستوى النظري مما يمكننا من التعرف على درجة حضور المفهومين داخل الظاهرة المدروسة.ومن ثمة تريد الدراسة النظرية تبيان أهم المفاهيم الـواردة في البحث،مما يستلزم الإلمام بالثابت والمتحول في هذه المفاهيم،ذلك أن تداخل وتشابه المصطلحات أحيانا وتضاربها أحيانا أخرى يجعل تحديد مضمونها،في كثير من الأحيان، صعبا

ستكون الدراسة سوسيو-سياسية ، و ذلك أن علم الاجتماع السياسي هو الأداة الضرورية لفهم مثل هذه المتغـيرات من منظور علمي.

لقد تطور مفهوم الدولة عبر مراحل مختلفة ،و من هذا المنطلق كان البحث حول الفرد ، و المجتمع ، و الكيان السياسي أكثر من ضرورة ، حيث تعتبر هذه المتغيرات عوامل متحولة من جهة فتؤدي إلى تحول كل القوى الفاعلة ، و قد تكون ثابتة من جهة أخرى فتؤدي إلى استقرار المجتمع و بالتالي استقرار النظام السياسي ،فالدولة والسلطة و المجتمع عوامل أساسية و ضرورية لفهم عوامل التجانس و الانفصال داخل الكيان السياسي.

لقد أدت عوامل التحول إلى بروز مذاهب و أيديولوجيات عديدة أثرت بشكل كبير في فكرة الدولة من حيث نشوؤها، و تطورها و دورها داخل المجتمع ، كما أثرت هذه الأيديولوجيات في المجتمع نفسه ، و نسقه و تفاعله و ارتباطاته، لذا كانت إشكالية التكامل والانفصال بين الدولة و المجتمع من أهم المفاهيم الواجب التركيز عليها.

ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، يتولى الأول تحديد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالدولة و في علاقتها بالمجتمع و الفرد، أما الثاني فيقوم بعرض مختلف النظريات الخاصة بتحديد مفهومي الدولة و المجتمع عبر مراحلها المختلفة.

المبحث الأول: الدولة و علاقتها بالفرد و المجتمع

تطور مفهوم المجتمع و الدولة بتطور الأنظمة السياسية من جهة و تطور الفلسفة السياسية و الأفكار السياسية من جهة أخرى، وبالتالي سارت وفق معطيات واقعية و أخرى خيالية [1].

يقتضي فهم هذه النقطة طرح جملة من التساؤلات قد يكون أهمها:

1- ما هي طبيعة المجتمع و الدولة، و ما هي العناصر الأساسية المكونة لهما؟

2- ماهي المؤسسات التي يمكن أن تحقق هذه الطبيعة ؟ و ما هي البيئة الاجتماعية و الثقافية و السياسية التي تحقق الانسجام؟

3- ماهي الآليات التي يمكن أن تنظم المجتمع و الدولة بحيث تكون في خدمة المجتمع ككل؟.

المطلب الأول: المجتمع

هناك العديد من المصطلحات و الأفكار التي تنشأ أو تظهر بناء على حاجـات و إفرازات واقعية تؤثر بشكل أو بآخر في حياة الإنسان ،و تثير ملابسات و مدلولات تارة تكون ثقافية و تارة تكون اجتماعية .

قد تستعمل هذه المصطلحات و الأفكار مترادفة أو متناقضة ،أو غير ثابتة و هذا لا يدل على اضطراب في مدلولاتها بقدر ما يدل على أبعاد ثقافية و اجتماعية داخل الوحدة الاجتماعية الواحدة ،لذا يتناول المطلب مصطلحات المجتمع و الأمة.

ترتبط الدراسة الاجتماعية بالدرجة الأولى بدراسة المجموعات الاجتماعية ، ذلك أنّ المعالجة الشاملة هي الوحيدة التي تصل بنا إلى معرفة خصائص كل مجتمع، مع استحالة فصل الفرد عن الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه ، لأنه عنصر أساسي في أي مشروع اجتماعي .

---

1 لقد استمدت العديد من النظريات السياسية تحليلها انطلاقا من واقع عايشه الفلاسفة و المفكرون و أرادوا تغيير أو تحسين أو تدعيم لذلك الواقع، لكن البعض منهم تصور أمورا خيالية فسميت هذه الفلسفة بالطوباوية.

1- المجتمع كيان جماعي :

تكاد تجمع الدراسات و الكتابات على أن الفرد اجتماعي و من ثم فان المجتمع عبارة عن كيان جماعي من البشـــر، تربط بينهم علاقات تكّونت من خلالها شبكة من الروابط الضرورية : "علاقات مستقرة نسبيا، وضرورية و مستقلة عن إراداتهم" [1].

فهي أولا علاقات ضرورية لأنه لا يمكن تصور مجتمــــــع أو دولة دون وجود هذه العلاقات و الروابط وإلا انتفت صفة المجتمع عنها.

وهي ثانيا علاقات تتصف بالاستقرار النسبي لأنه مهما كان المجتمع، فان الصراع موجود بداخله بين "الطبقات" الاجتماعية ، سواء أكان صراعا اجتماعيا أم سياسيا [2]، في إطار محاولة الوصول إلى السلطة.

وهي ثالثا علاقات مستقلة عن إرادتهم لأنها حتمية بالضرورة، و كل طرف يتعامل و "يتعاقد" مع الأطراف الأخرى لتكوين كيان ما.

إن المجتمع يتكون من الأفراد ، و مـــن تعدد و تنوع الجماعات و الفئات:

" و ينطوي على الاعتقاد أن الهدف الرئيسي للمجتمع و الدولة إنما هو الحفاظ على مصلحة الفرد و سعادته، و أن واجب الدولة هو مساعدته على تحقيق ذاته و أقصى طاقاته" [3].

هذه الجماعات أو الفئات توطدها في بوتقة واحدة رغم وجود العديد من الفوارق بين الأفراد، لكن تبقى عملية التفاعل بينهم هي السمة الأساسية و الضرورية في كل المجتـــمعات ، رغم الاختلافات التي قد تتنوع بتنوع المجتمع ككل، من تباين "طبقي" أو لغــــوي أو ديني، ريفي أم حضري .

---

1 ا لمديني توفيق، المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن الغربي ، دمشق ، منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1997.ص25.

2 يكون الصراع الاجتماعي اقتصاديا، ثقافيا أو سياسيا و حقيقة المجتمع تكمن في كونه نمطا من العلاقات بين أفراده، و هذه العلاقات متعددة من حيث خصائصها. أنظر : مالك بن نبي ، ميلاد مجتمع ، ترجمة :عبد الصابور شاهين. ط 3 ، الجزائر : دار الفكر ، 1986.

3 عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية، الجزء الرابع ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1995 . ص 496 – 497 .

من هذا المنطلق كان التساؤل المطروح، كيف يمكن للفرد أن يكون مختلفا عن كل الأفراد، يشبه بعض الأفراد، و يشبه كل الأفراد؟.

تجد هذه الخاصية أساسها في كون الفرد في حد ذاته كائنا اجتماعيا "sujet social" داخل العديد من الوحدات الاجتماعية المتنوعة داخل إطار المجتمع الواحد.

فيكون الاستنتاج الأول أنّ المجتمع كيان جماعي من البشر ، و أساس المجتمع الواحد يؤدي بنا إلى تحديد مفهوم المجتمع ، كون الدراسات الاجتماعية تقسم المجتمع إلى قسمين : المجتمع المحلي و المجتمع الكلي

2- **المجتمع كيان متغير** :يرى الأستاذ كريم أبو حلاوة [1]أنّ المجتمع ينقسم إلى قسمين :

1- مجتمع مدني تتجاوز علاقاته القرابة و الجوار و الدين و يضم كل أفراد المجتمع على أسس تقوم على المواطنة و المصلحة.

2- مجتمع أهلي –محلي – علاقاته علاقات قرابة و مكانية، إضافة إلى الروابط الدينيـــة و المذهبية.

غير أن الملاحظ على هذا التقسيم أنه ينطبق على تطور المجتمعات الغربية و انتقالها من مجتمعات محلية إلى مجتمعات أهلية و ما صاحب هذه التحولات من تجارب و مخاض خاصة بهذه المجتمعات التي تماشت أفكارها خـــاصة السياسية والاجتماعية مع التطورات و كثيرا ما كانت داعية إليها و بالأخـص الموقف من الدين المسيحي ومن الدين عامة و لا ينطبق ذلك على المجتمعات غير الغربيـــة و بالأخص على المجتمعات العربية الإسلامية و تطورها التاريخي الخاص أيضا .

فأساس الانصهار من وجهة نظر سياسية ، هي التي تبعدنا عن دراسة المجتمع المحلي و هو أساس كل تركيبته اجتماعية . و أساس التفرقة ، حسب جاك ماريتان :

"لكي نفهم الفرق يجب أن نتذكر أن الحياة الاجتماعية تقيم الروابط بين الأفراد عن طريق غرض معين ، و العلاقات الاجتماعية يكمن فيها دائما غرض مادي أو روحي تتداخل من

---

[1] انظر(ندوة نقاشية حول المجتمع المدني) المركز العربي للدراسات الإستراتيجية دمشق ، العدد 5 ، السنة الثانية ، مارس ، 1998.

حوله العلاقات بين الناس و تتشابك .... ففي المجتمع المحلي يكون الغرض يسبق ما يقرر الإنسان بذكائه و إرادته و هي التي توجد بتأثيرها المستقل اللاشعور المشترك و المشاعر العامة، و العادات العامة ، أما المجتمع فإن الغرض يكون واجبا ينجز أو هدفا يرمى

إلى ما يسبقه النشاط العقلي للأفراد " [1].

يمكن من خلال هذا التعريف تسجيل النقاط التالية :

1 – تنشأ العلاقات في المجتمع المحلي على أساس أوضاع محلية كالمصاهرة و الترابط العائلي و الطبقي .

2– كون المجتمع المحلي نتاج لاشعور جماعي ، أي أن الانتماء يطفو على المصلحة ،فالمجتمع المحلي نتاج للشعور الجمعي.

3 – المجتمع و روابطه أوسع، فهو ناتج عن مصلحة مشتركة بين أفراده بينما في المجتمع المحلي الروابط تكون أمتن.

4 – يعتمد الضغط الاجتماعي في المجتمع على قوانين و أنماط يحددها في أغلب الأحيان نمط النظام السياسي، بينما في المجتمع المحلي فإن الأعراف تطفو أكثر.

إذن ينصهر المجتمع المحلي و يذوب في مجتمع أوسع منه يخضع لقوانينه و نظامه ، و تصبح الروابط الوطنية أكثر اتساعا من الروابط المحلية ، و يصبح الشعور بالانتماء للوطن أوسع ، و قد تنشأ الأمة من خلال هذه الروابط .

كما يحمل المجتمع في داخله الصفات الذاتية التي تضمن استمراره و تحدد عمر المجتمع و استقراره عبر الزمن ، و تتيح له أن يواجه ظروف تاريخه جميعا ، و هو الذي يتجسد في نهاية الأمر في شبكة العلاقات الاجتماعية.[2]

ومن ثم فان الاستنتاج الثاني أن المجتمع كيان متغير يأخذ بنظام تقسيم العمل الاجتماعي مما يؤدي إلى وجود تباين اجتماعي بمعنى تنوع المجتمع لفئات و تكوينات مختلفة عموديا و أفقيا قد تكون للقوة –بمعنى وجود نظام سياسي —دورا مهما .

---

[1] جاك ماريتان ، الفرد و الدولة ، ترجمة عبد الله أمين . بيروت ، مكتبة الحياة ، د.ت ص 21

[2] مالك بن نبي ، ميلاد مجتمع ، مرجع سابق ، ص14.

هذا التباين قد يعبر عنه بالشرائح الاجتماعية أو بالطبقات الاجتماعية حسب الموقع أو المنطلق الفكري لمتبني هذا اللفظ أو ذاك ، لكن المهم أنّ وجود التباين يمكن أن يؤدي إلى وجود صراع قد يتخذ شكلا سلميا أو عنيفا .

3: الكيان السياسي

يرى الأستاذ جاك ماريتان أن :" الدولة و الكيان السياسي ليسا نوعين متباينين ، و لكن كلاهما يختلف عن الأخر كاختلاف الجزء عن الكل ، فالكيان السياسي كل بينما الدولة جزء " [1].

بينما العديد من الباحثين في حقل العلوم السياسية لهم وجهات نظر مختلفة ، ف**تسودي** و **كول** يريان :" أن الدولة كيان سياسي أو مجتمع من الناس متحدين مع بعضهم لتأمين سلامتهم و مصالحهم المشتركة بما تقدمه قواهم من جهود مشتركة" [2].

إن الملاحظة الأساسية التي يمكن الوصول إليها هي كون الكيان السياسي جزءا من حياة المجتمع ، و هو نتاج غريزي أكثر منه عقلي ، هدفه نوع من المرجعية تسيّر أمور الناس وقت الحاجة ، و صراع معين ، فهو بالدرجة الأولى اجتماع يضم كل أطراف المجتمع المحلي ، تربطهم روابط المصلحة المشتركة و العادات و التقاليد ، لكن دون وجود هيئة مسيرة معترف بها من طرف الكل أو مجموع المجتمع و هو الدولة [3].

تدفع إشكالية دراسة العوامل السالفة إلى استخلاص أنّ أساس الثابت هو المجتمع و المتحول هو الكيان السياسي. فالثوابت هي العوامل المتبقية بانتقال المجتمع من حالة تاريخية إلى حالة تاريخية أخرى فهي تمثل هوية المجتمع.

أما المتغيرات فهي الحلول التي تقتضيها الضرورة الزمنية في مجتمع ما بحيث تجعل منه حالة تاريخية معينة، و بانتقاله إلى حالة أخرى يتخلى عنها ليأخذ بدائل أخرى غيرها.

و على هذا الأساس يكون الكيان السياسي لمجتمع ما حالة تاريخية متغيرة.

و لكن أليس الكيان السياسي جزء من المجتمع؟

---

[1] جاك ماريتان ، مرجع سابق ، ص 27

[2] نفسه ، ص 27

[3] سنعود إلى تحليل مفهوم الدولة في النقطة اللاحقة.

إن أي مجتمع مهما كان نمط سلوكه ، و توجهاته يحوي في طياته عوامل تعتبر ثوابت تجعل منه مجتمعا متماسكا، وبالتالي فان أي تحول يحدث فيه فهو تحول تقتضيه عملية تجديد فقط، دون المساس بجوهره.

كما أنه لا يمكن اعتبار الفرد ثابتا ، ولا المجتمع ثابتا ، ولا حتى الكيان السياسي ،غير أن ثوابت أية دولة محددة بأصولها الحضارية و اللغوية و التاريخية و الدينية ، و هذه العوامل هي العوامل الثابتة داخل أي مجتمع ،لا تخرج عن نطاقها بأي حال من الأحوال ، ثم يأتي التغيير و التجديد .

التجديد ضرورة ملحة لمسايرة ركب الحضارة العالمية بناء على معطيات محلية وحفاظا على التركيبة التاريخية.

و في ندوة حول المعرفة و السلطة في المجتمع العربي يقول الدكتور غانم الهنا :

" ليس المجتمع كما نعرف مجموعة أجزاء و كلية أشياء أو تنظيمات في إطار وطني محدد .إن ما يعنيه هو العلاقات القائـــــمة فيه بين الناس في كلية أشـــــــكالها و مضامينها :الواقع المعاش في مرحلة تاريخـــــــية من التطور و هو يتجسد في علاقات أساسية ثلاث : أولاها ، تنشأ عن تفاعل الناس مع الطبيعة بمعناها الشــــــامل . و الثانيـــــــة تأتي عن علاقات الناس ببعضهم في حين تشمل الثالثة بإنتاج الناس الثقافي، الفكري بجميع أشكاله.ولا توجـــــــــد هذه العلاقات منفصلة عن بعضها و في حالة مجردة إنما تتداخل و تؤثر كل منها في الأخرى و تتأثر بها " [1].

إن الانتقال من نمط سياسي إلى نمط آخر لا يعني بالضرورة بأن المجتمع سيواكب هذا الانتقال و لا يعني بأن الفرد سيتحرر أكثر .

---

[1] د. غانم مهنا ، المعرفة و السلطة في المجتمع العربي ، بيروت، معهد الإنماء العربي ، 1988 ، ص 155 .

4 – النظام الاجتماعي و المؤسسات الاجتماعية:

تدرس الدراسات الاجتماعية–السياسية الحقائق الاجتماعية، نظم العلاقات السياسية والاقتصادية و الثقافية.......بين العائلة و العشيرة و الطبقة حتى تصل إلى المجتمع الكلي la société globale

ويكون الاستنتاج أن المجتمع عبارة عن نظام و مؤسسات، تتجسد في العائلة و النظام الاقتصادي و النظام السياسي و النظام الثقافي مع الأخذ بعين الاعتبار التكافل الاجـــــتماعي و الوحدة في نطاق التناسق .

المطلب الثاني: الدولة مفهوم أم مفاهيم ؟

من الصعب تعريف الدولة من الناحية السياسية، هل هي السلطة؟ أو هل هي الوحدة الحاكمة في المجتمع ؟ أو هل هي الجهاز السياسي ؟

من وجهة نظر التحليل السياسي، الصعوبة تكمن في تداخل المفاهيم و ليس في المفهوم ذاته، حيث يرتبط مفهوم الدولة بالعديد من المفاهيم كالأمة و السلطة و الحكومة و القومية .

1– تعريف الدولة :

يمكن إدراج مجموعة من التعريفات التي تحدّ مفهوم الدولة كما يلي:

عرفها الدكتور **محسن خليل** " بأنها جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام و الاستقرار إقليما جغرافيا معينا، و تخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها" [1].

وهو تعريف يركز على الجماعة من الأفراد و ليس وجود أفراد مستقلين و على ارتباط الإقليم بالتعيين الجغرافي مما يعني أنه لا يمكن اعتبار الجماعة القاطنة فوق إقليم غير معين دولة و هذا يحيل على تجربة الكيان الصهيوني . والاستقرار الدائم بالجماعة مما يستبعد الجماعات المتنقلة كالقبائل الرحالة مثلا . و على الخضوع لسلطة مستقلة عن ممارسيها وهو ما يبعد شخصانية السلطة ،و هنا الخضوع يحيلنا إلى فكرة الإكراه الذي تتمتع به السلطة.

[1] محسن خليل ، النظم السياسي و القانون الدستوري ، بيروت ، دار النهضة العربية، 1972 ص22

و يعرفها الدكتور **سليمان الطماوي** " مجموع كبير من الناس يقطن على وجه الاستقرار إقليما معينا و يتمتع بالشخصية المعنوية و النظام و الاستقلال السياسي" [1]

واضح أنّ هذا تعريف يركز على كبر الجماعة البشرية كأساس لتـــــكوين الدولة و ربما الدافع هو لتفرقتها عن المجموعات الأقل منها أو التي يمكن أن تحتويها كالعشيرة و القبيلة.كما يشترط الاستقرار في إقليم محدد إنه تعريف يغلب عليه التوجه القانوني باشتراطه للشخصية المعنوية المنفصلة عن الشخصيات الطبيعية لأفراد الجماعة و كذا النظام بمعنى وجود هياكل و ميكانيزمات توجه الجماعة و تربطها إضافة إلى الاستقلال السيــاسي و الذي يذكر بالجدل الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية حول الدول تحت الحمــاية و الانتداب و كذا الدول حديثة الاستقلال .

ويعرفها **كاري دي مالبيرج** Carre de Malberg : " بأنها مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص ، يعطى جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر و الإكراه" [2] .

إنّ هذا التعريف يؤكد على وجود الجماعة المستقرة فوق إقليم ولها تنظيم خاص أي نتاج تجربتها و هو تنظيم يمنح جماعة محددة منها سلطة على المجموع تمكنها من استعمال الأمر و كذا الإكراه و بالتالي يحاول التعريف استخراج مميزات السلطة و الصــلاحيات التي تتمتع بها .

و يعرفها الدكتور **محمد شحرور** بأنها : " أداة للتعبير عن واقع يعيشه شعب ما (يحتوى على قوميات و أمم أو قومية واحدة و أمة واحدة أو قومية واحدة و أمم متعددة ، أو قوميات متعددة و أمة واحدة)، من خلال مؤسسات . و تعتبر الدولـــــــة قمة الوعي المعـــرفي

---

[1] سليمان الطماري ، النظم السياسية و القانون الدستوري، القاهرة ، 1988– ص19

[2] Carre de Malberg .Contributions à la Théorie Générale de l'état C.N.R.S .T.I 1920 P170.

و الأخلاقي و الاجتماعي و السياسي السائد في المجتمع " [1]. تعريف يعبر عن النظرة الأدواتية للدولة ويطرح تساؤل أسبقية الشعب على الدولة و كون الدولة مجرد مؤسسات

كما تعرف **موسوعة انكارتا بما نصه**" الدولة: نمط مؤسساتي للسلطة السياسية، السلطة المستقلة تطبق على مجموع الشعب في إطار حدود معينة.....وتمثل الإطار الساري للسيطرة السياسية. على المستوى الداخلي تتميز الدولة الحديثة باحتكارها للعنف الشرعي أي الاستعمال القانوني للجبر على الأشخاص . تجاه الخارج و ما يميزها هو السيادة وبعبارة أخرى استقلالها التام و اختصاصها غير المحدود وتتكون الدولة من ثلاث عناصر: الاقليم،الشعب والحكومة " [2].

تعريف يركز على السلطة السياسية و ما يرتبط بها من أشكال ممارساتية مما يحيل إلى الجدل القائم حول العلاقة بين الدولة والسلطة السياسة .

و تعرفها الموسوعة العربية : [3].

" الدولة هي السلطة التي ترعى شؤون المجتمع و تسوسه و تحميه و توفر له الأمن في الداخل و الخارج و تحافظ على مقوماته المادية و المعنوية و تنميها بكل الوسائل المتاحة من تشريع و توجيه و تربية و تثقيف و مراقبة ، و هي تدافع عن مصالح المجتمع بالحزم و العزم ، و بالعنف أحيانا .... ، و الدولة أعظم مؤسسة عرفتها المجتمعات البشرية منذ أن تكونت هذه المجتمعات "

---

[1] محمد شحرور ، دراسات إسلامية معاصرة في الدولة و المجتمع ، دمشق ، الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع .1994، ص 179.

[2] Encyclopédie Encarta1998.p99. « Etat : forme d'institutionnalisation du pouvoir politique, autorité souveraine s'exerçant sur l'ensemble d'un peuple dans les limites d'un territoire déterminé. …il représente le cadre courant de la domination politique .Sur le plan intérieur l'Etat moderne se caractérise par son monopole de la violence légitime c'est-à-dire l'usage légal de la contrainte sur les personnes . Vis-à-vis de l'extérieur. Le trait distinctif de l'Etat moderne est la souveraineté, autrement dit son indépendance totale et sa compétence illimité. L'Etat se compose de trois éléments ; un territoire , une population et un gouvernement. ».

[3] الموسوعة العربية/ المجلد الثاني . الجمهورية العربية السورية . رئاسة الجمهورية ط1 2000 ص 355/354

هذا التعريف يجعل من الدولة و السلطة متطابقين و بالتالي يقوم بالتركيز على وظائف هذه السلطة.

الملاحظ من خلال هذه التعاريف أن القاسم المشرك هو الهيئة السلطوية التي تسير أمور الشعب الموجود في رقعة جغرافية محددة . وهذه الهيئة السلطوية تستعمل " العنف أحيانا" للدفاع عن مصالح الرعية و لها وحدها الحق في استعمال هذا العنف " المقنن" ، و تتميز هذه الدولة بالسيادة و يعني الاستقلال في اتخاذ القرار دون إكراه أو توجيه خارجي.

و يمكن أن يكون التعريف المقترح على الشكل التالي " الدولة جماعة من الأفراد دون حجم محدد، تالف الاستقرار و العيش معا و على قطعة جغرافية محددة المعالم تقبل بالانصياع لسلطة عليا تمنحها وسائل تحقيق أهدافها "

يتضمن هذا التعريف العناصر الأساسية المكونة للدولة التي يؤدي غياب احدها الى اختلال تعريفها باعتبارها كيانا سياسيا قانونيا.

2- ***أركان الدولة*** :

تكاد لا تخرج أركان الدولة عن العناصر الأربع التالية: الشعب، الإقليم، السلطة، السيادة.

يتم استعراض هذه العناصر بتبيان خصوصية كل منها و ما الذي يقدمه كل عنصر في عملية تشكل الدولة أو استمرارها أو وجودها.

أ – الشعب: يعتبر أهم عنصر من عناصر وجود الدولة، بالنظر إلى ضرورة وجوده السابق عليها و لو في أشكال أخرى. و من حيث التعريف فان محمد شحرور يرى انه : " لا يعني أكثر من مجموعة الأفراد الذين يقيمون في إقليم معين بصفة دائمة و مستقرة، و يخضعون لنظامها السياسي بعد أن يتمتعوا بجنسيتها "[1]. و الملاحظ انه تعريف يتداخل مع تعريف الدولة.جماعة أفراد و إقليم يقيمون فيه على وجه الدوام و بصفة مستقرة يحملون جنسية الدولة ثم الخضوع للنظام السياسي.

ويعرفه الأستاذ **محسن خليل** أنه جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام و الاستقرار إقليما جغرافيا معينا.

[1] محمد شحرور ، مرجع سابق ، ص 180

إذن يمكن استخراج خاصيتين أساسيتين :

الأولى: وجود الأفراد (الشعب).

الثانية: الاستقرار و الدوام.

و نفس الخاصية جاءت تقريبا في كل التعاريف ، و يعني هذا أن الرابطة الاجتماعية ضرورية للحديث عن و جود تكتل شعبي أو شعب الدولة .و يعبر عنها الأستاذ **محمد شحرور** بمفهوم آخر و هو العلاقات الاجتماعية حيث يقول بأنها: " تتمثل في تطور القيم والمعايير الأخلاقية للجماعة و لكل فرد على حده.... و بدون هذه القيم تسقط كل المجتمعات الإنسانية" [1].

و يعبر الأستاذ **أحمد نعمان الخطيب** بأن هذه الرابطة " سواء وجدت أم لم توجد فسائر أفراد الشعب يرتبطون برابطة سياسية و قانونية و هي الجنسية و هي الرابطة التي تربط الرعايا بدولتهم " [2].

و منه يكون الاستنتاج أن للشعب مفهومين : المفهوم السياسي و المفهوم الاجتماعي.

1- يتمثل المفهوم السياسي في الأفراد الذين يحملون جنسية ذلك البلد أي " يتمتعوا بجنسيتها" و يخضعون لقانون البلد، و لهم الحقوق السياسية و القانونية كالانتخابات مثلا. فمقياس هذا المدلول مرتبط أساسا بوثيقة الجنسية، و لا يؤخذ الاختلاف العرقي و لا الديني و لا اللغوي بعين الاعتبار.

2- أما المفهوم الاجتماعي فهو أوسع بحيث يعني مجموع الأفراد الذين يقطنون أرضا أو دولة ما و يخضعون لقانون تلك الدولة، لكن ليس لديهم كل الحقوق السياسية و القانونية. كالمغتربين مثلا، لأنهم لا يحملون جنسية تلك الدولة رغم استقرارهم فيها.

و شعب الدولة لا بد أن يتميز بالاستقرار على جزء معين من الأرض، و هو ما يعرف بالإقليم.

---

1 شحرور ، المرجع السابق ، ص 181/180

2 د. أحمد نعمان الخطيب، الوجيز في النظم السياسية ، عمان ، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع1999، ص17

ب– الإقليم :

من خصائص الشعب الاستقرار على أرض معينة يقوم من خلالها بالكد و العمل من أجل معيشته، و هذا الاستقرار من ضروريات الحياة الاجتماعية أولا ثم الحياة السياسية،حيث يعتبره **ثروت بدوي** " عبارة عن المنطقة الجغرافية التي تستطيع الدولة استعمال سلطتها عليها دون غيرها أو بمعنى آخر المجال الذي يحدد فيه سلطان الدولة" [1].

و يشتمل الإقليم على ثلاثة خصائص:

أ– اليابسة و هي الأرض التي يقيم عليها أي شعب أو مجتمع بصفة دائمة و لها حدود تمارس داخلها السلطة أعمال السيادة ، وهذه الحدود هي سياسية تفصل بين دولة و غيرها ، و يمكن أن تكون وهمية بمعنى انه لا وجود لها أصلا ، كما تكون حدودا طبيعية كالجبال و الأنهار .هذه الأرض هي مصدر أساسي للعمل و للاستقرار و النشاط السياسي .

ب–الإقليم المائي المحاذي لليابسة و يخضع لسلطة الدولة و يحدد ب 12 ميلا بحريا ..

ج–الإقليم الجوى و هو الجزء من الفضاء الذي يقع فيه الإقليم و يتبع سيادة الدولة كونه يؤثر على الدولة سياسيا و اقتصاديا

ج – السلطة السياسية:

وهي بمثابة العنصر السياسي القانوني لقيام الدولة ،و لا يكفى للحديث عن الدولة توافر عنصري الشعب و الإقليم، بل من الضروري وجود هيئة حاكمة أو سلطة سياسية تقوم بتسيير أمور هذا الشعب فوق الأرض التي يعيش فيها، بينما يرى الدكتور **يحي الجمل** أنه " من المنطقي.......دراسة السلطة قبل البدء في دراسة نظرية الدولة على اعتبار أن السلطة أسبق في الظهور من الدولة." [2].

---

1 د. ثروت بدوي ، النظم السياسية، بيروت ، دار النهضة العربية 1964. ص30

2 حي الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة ، بيروت ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1969 ص .23

حقيقة السلطة السياسية كما يقول الأستاذ **يحي الجمل** " تكمن في اعتقاد المحكومين أنها هي التي توفر لهم في مجموعهم ما يحتاجون إليه من أمن مادي ونفسي على تنوع صور الأمن و تعددها" [1].

أما الأستاذ **محمد نصر مهنا** فيري: " أن توفر عنصر السلطة القادرة على تحقيق الانسجام الاجتماعي داخل المجتمع السياسي_هو أمر ضروري لقيام الدولة و على استمرار هذا المجتمع " ([2]).

أنّ كون السلطة تمثل الهيئة الحاكمة التي تسير أمور الشعب ، فقد تكون ممثلة في شخصية الملك المفوض من قبل الله أو ممثلة في جماعة تتحكم في رقاب الأغلبية (الغالب و المغلوب) أو يكون الشعب هو مصدرها .

أماّ من حيث وجودها فهناك العديد من المفاهيم المستعملة لتبرير وجود السلطة السياسية و أهمها: مفهوم القدرة Capacité والسلطة Autorité والإرغام Force والنفوذ Influence.

تتضمن هذه المفاهيم في طياتها مفهوم القوة كرد فعل السلطة السياسية تجاه مواطنيها أو تجاه التعامل الخارجي. فعنصر الإكراه المتمثل في الإرغام و النفوذ و القدرة قد تكون ضروريا لانسجام المجتمع و جعله يعيش في وحدة متناسقة رغم وجود اختلافات بين التراكيب الاجتماعية لشعب الدولة.

غير أن النقطة الهامة هي مدى شرعية السلطة السياسية، فالسلطة كما يري الدكتور محمد نصر مهنا : "لا تعنى أن ينقسم المجتمع إلى فريقين أحدهما يملك السلطة و الأخر يخضع للسلطة بل تفرض السلطة علاقة اجتماعية تدور حول تنظيم مواقف يتجاوب فيها حاكم و محكوم . ومعنى هذا أن كل حاكم هو محكوم،و كل محكوم هو حاكم في نفس الوقت " [3].

و يلاحظ من مفهوم العلاقة الاجتماعية أن الأصل في كل هذه العملية هي الوصول إلى تركيبة اجتماعية تبنى على أساس العلاقة بين أطراف كل المجتمع .

---

[1] يحي الجمل ، مرجع سابق ، ص 38

[2] محمد نصر مهنا ، في تاريخ الأفكار السياسية و تنظير السلطة ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث . ص 295

[3] نفسه ، ص 324–325

د – السيادة:

إن الحديث عن السلطة السياسية يستدعى الحديث عن السيادة و ذلك لوجود فصل أحيانا و مزج أحيانا أخرى بينهما ، فالأستاذ يحي الجمل يرى بأن : " السلطة السياسية و السيادة ليسا إلا تعبيرين مترادفين ، و أنه إذا أريد استعمال التعبيرين ، فإن السيادة تعبير وصفا من أوصاف السلطة السياسية ، للدلالة على عدم وجود سلطة أعلى منها ، و بذلك لا تعتبر السيادة شيئا يغاير السلطة و إنما تعتبر صفة من صفاتها [1].

كما يجب التمييز بين " السيادة في الدولة " و " سيادة الدولة" . فالأول يعنى السلطة السياسية، أما الاصطلاح الثاني المقصود به: عدم وجود فوق الدولة ما هو أعلى و لا أسمى منها.

أما الأستاذ ثروت بدوي ، فإنه ينطلق من طرح تساؤلات " من تكون له السيادة،و من تكون له السلطة " [2].

مفهوم السلطة السياسية و إن كان فيه اختلاف من يحكم من ؟ إلا أن مفهوم السيادة أكثر التباسا. إن السيادة أساس قيام أية دولة ، بينما وجود السلطة السياسية يستلزم وجود سيادة.

ولعل للترجمة حصة من اللبس حيث تتم ترجمة المصطلحين باللغة الفرنسية Pouvoir و Autorité. أحيانا بالسلطة و السيادة وأحيانا أخرى بالسيادة و السلطة ، لهذا اعبرا مترادفين لأنه لم يتم التحديد اللغوي الدقيق .

لكن جوهر الاختلاف حسب رأي الباحث كون السلطة شيء ملموس يقوم بعمل معين ، بينما السيادة وصف لعمل السلطة ، و المصطلح قانوني أساسا و يعين محدودية السيادة أي هل السيادة كاملة أم سيادة ناقصة أم سيادة مبتورة ؟

إن هذا الاختلاف هو الذي دفع إلى الوقوع في هذا الالتباس ، و كان الجدل القائم أن الشعب صاحب السيادة ، و أن السلطة ما هي إلا جزء من الشعب تقوم بتسيير شؤونه و بالتالي فليست السلطة –أصلا– صاحبة السيادة بل الشعب ، و هنا جاء مفهوم التفويض .

---

[1] يحي الجمل ، مرجع سابق ، ص 44

[2] ثروت بدري ، مرجع سابق ، ص 39

و مهما اختلفت التعاريف و التوجهات الفكرية ، إلا أن عناصر الدولة تبقى دلالات مرجعية تبين لنا مدى وجود دولة ما من عدم وجودها .

الشعب و الإقليم و السلطة و السيادة كلها أسس ضرورية للحديث عن أية دولة مهما كان توجهها السياسي ونهجها الاقتصادي و الفكري.

غير أن اللبس يتجاوز أركان الدولة إلى تحديد الدولة بمفاهيم أخرى ترتبط بها أو تتطابق معها و إن كانت في حقيقتها ذات مدلولات مغايرة لمدلول الدولة .

3 – *المفاهيم القريبة من مفهوم الدولة*

تتحدد عناصر الدولة بالشعب و الأرض و السيادة لكن هذا التحديد التقليدي تغير بفعل عوامل عديدة خاصة ما تعلق بالسيادة. فالقواعد السياسية التي ارتبطت بالخارج أفقدت السيادة الوطنية مفهومها المطلق كالاستعمار في عهد سابق أو العولمة في العصر الحالي .

فالإشكال لم يعد في وجود هذا العنصر أو ذلك و لكن الأساس هو ماهية الوطن وماذا يوجد في هذا الوطن

أ – **الوطن**:

استعمل مفهوم الوطن وكذا الوطنية كمدلولات مرتبطة بمدى تمسك الفرد بالأرض التي يعيش فيها، وعرف الوطن " بالمنزل الذي يقيم فيه الإنسان و بالأرض التي اتخذها محلا له " [1].

و تؤكد **موسوعة العلوم السياسية** أن " ألفاظ وطن / مواطن / وطنية تتكون من عناصر مادية و عناصر معنوية . وتتمثل العناصر المادية في الأرض و السكن و محل الإقامة ، و تتمثل العناصر المعنوية في الاستقرار و تهيئة المشاعر و إضمار النوايا المشتركة و الخضوع و الإذعان الإرادي و اللاإرادي .

[1] ابن منظور ، لسان العرب ، بيروت ، دار الجيل ، الجزء السادس ، ص 949

وهذه العناصر هي التي تربط أفراد المجتمع الواحد برابطة التضامن الاجتماعي " [1] .

يدل المفهوم السياسي للوطن على معاني أعمق و أشمل، إذ انه يرتبط بمعان روحية ووجدانية تتجاوز حدود المكانية (الجغرافيا) و هي التي تؤلف بين المنتسبين إليه، سواء في علاقاتهم الثنائية أو في علاقاتهم مع من يهددهم من الخارج.

تعتمد الدولة الوطنية على مبادئ أهمها : [2].

1- المساواة في المواطنة .

2 – المواطنة أساس الحقوق الدستورية .

3 – حرية الانتماء الديني و الهوية الثقافية .

و لهذه ثلاثة شروط :

أ/ لا تنال أية مجموعة امتيازا بسبب انتمائها الديني أو الإثني أو الثقافي.

ب/ لا تجور على حقوق غيرها.

ج/ تحقق تطلعاتها بآلية ديمقراطية لا تحكما

4- التكوينات السياسية التي تسعي لتداول السلطة تكون بحكم دستورها،والدستور القومي مفتوح لكل مواطن.

5- أساس العلاقة : يعتمد على عهد المواطنة مكتوبا أو غير مكتوب.

لقد ظهر هذا المفهوم في العديد من الكتابات الحديثة عند مفكري الإسلام و على رأسهم رفاعة رافع الطهطاوي ، و الذي ركز على نفس المعنى السابق ، فلم يعطه أبعاده الدينية و ركز على البعد المكاني فأصبحت الأخوة الوطنية أكبر بكثير من الأخوة الدينية ، حيث يقول: " **إن ابن الوطن المتأصل به و المنتجع إليه الذي توطن به وأخذه وطنا ينتسب إليه...والوطن هو عش**

1 إسماعيل صبري مقلد و آخرون ، موسوعة العلوم السياسية ، الكويت ، جامعة الكويت ، 1994، ص 170

2 الإمام الصادق المهدي، نحو مرجعية إسلامية متجددة، القاهرة مكتبة الشروق الدولية. ط1. 2006. ص ،86.

الإنسان الذي درج فيه و منه خرج ، و مجمع أسرته و مقطع سرته ، و هو البلد الذي نشأته تربيته و غذاءه و هواؤه " [1].

و كتب يقول عن الوطنية و حب الوطن :

يا صاح حب الوطن * حلية كل فطن

محبة الأوطـــــان * من شعب اليمان

في أفخر الأديــــان * آية كل مؤتمن [2]

الملاحظ أن الطهطاوي من خلال آرائه كان كثيرا ما يمزج بين الوطن و الوطنية وإعطاء طابع خاص للانتماء .

كما أدرجت مفاهيم عديدة لهذه المصطلحات عند جمال الدين الأفغاني و محمد عبده ، ليست من الجانب اللغوي أساسا ولكن من جانب ما يربط الفرد ببلده :" فهو كيان تتحد ماهيته ووجوده بأهله ، فهو عبارة عن جسم أو مادة ، وروحه أهله " [3].

لقد انتقل مفهوم الوطنية من جانبه السياسي إلى تسطير مشروع الدولة و المجتمع الذي كان يصبو إليه مفكري القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين ، وكان أحيانا منافيا لسياسة معينة طبقت على أرض الواقع ، فالوجود الاستعماري الاستيطاني جعل تبلور مفهوم الوطنية ينمو مع الوقت ، إلى درجة أن الانتماء الجغرافي طغى على الانتماء للأمة .

تظهر أهمية الوطن في تلك الأولوية التي يوليها الاستعمار، إذ يعمد إلى تشويه فكرة الوطنية و قتلها في روح الإفراد. ويشير الشيخ جمال الدين الأفغاني في قوله: « أما الوطنية أو حب الوطن فهو الداء الذي تخشاه المدارس الأميرية أو من كان تحت سلطة الأوصياء الأجانب منها" [4].

---

[1] رفاعة رافع الطهطاوي ، الأعمال الكاملة ، دراسة و تحقيق محمد عمارة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الجزء الثاني، 1973 . ص 429 .

[2] نفسه ، ج5 . 336

[3] جمال الدين الأفغاني ، الإعمال الكاملة ، تحقيق محمد عمارة. بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1968 . ص 458 .

[4] نفسه ، ص 501

الوطن إذن هو ذلك التفاعل بين الشعب و الأرض ، و هما مع ما ينتجانه من لغة و ثقافة و عادات ووقائع في إطار الصيرورة التاريخية ، تشكل مجتمعة الأمة ، ولهذا فان الوطنية هي سمة الانتماء إلى الأرض ، كما أن الشعور القومي هو سمة الانتماء إلى الأمة [1].

ب – الأمة

تقوم الأمة على وجود ترابط في الحياة العقلية و النشاط الحضاري و الثقافي، و في المعتقد و العادات المشتركة و التاريخ المشترك و الميول.... فالاختلاف هو حول كون اللغة مركز الأمة، كالقول مثلا: الأمة العربية أو الأمة الإسلامية، مع العلم أن الرابطة في الأمة الإسلامية ليست لغوية ، بل عقائدية ، وليست الرابطة العقائدية أساسها اللغة العربية و هذا ما ذهب إليه أعلام الأمة ، و يذهب إلى ربط كل ما له علاقة حضارية و نمط ثقافي معين إلى هذا المفهوم.

تعرف الموسوعة العلمية encarta الأمة بأنها: " مجموعة معتبرة من الشعوب تسكن في رقعة واسعة، مغلقة في حدود معينة، خاضعة لحكم واحد ".

"Une quantité considérable de peuples qui habite une certaine étendue de pays, renfermée dans de certaines limites, qui obéit au même gouvernement." [2].

نعود دائما إلى أنّ هذه التعاريف تنطبق على الغرب وإلا بماذا نفسر قولنا أمة إسلامية و هي لا تخضع لنظام حكم واحد .

و مع ذلك يرى جاك ماريتان العكس " أن الأمة ليست مجتمعا و لا تنفذ إلى المجال السياسي،فهي مجموعة من مجتمعات محلية، بوعي ذاتي متشابك ، بمشاعر و مفاهيم مشتركة دعت الطبيعة البشـــرية و الغريزة لأن تتجمع حول حــقائق مادية و تاريخيـــة و اجتماعية " [3].

---

* كان لسياسة التتريك في المشرق العربي أثارها الكبيرة على جملة من المفكرين الذين عملوا على تبيان فساد هذه السياسة . أنظر : طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد لعبد الرحمان الكواكبي تقديم محمدعمارة ، القاهرة ، دار الشروق ، 2008.

[1] سلامة كيلة، الخرج و السلطة يحددان معنى الوطنية ، الحوار المتمدن ، العدد0 141 .

و لقد أثبت التاريخ أحيانا أن الوطنية تؤدي إلى الشعور بالانتماء إلى الأمة ، بل إن هذا الشعور يطغى في كثير من الأحيان على الوطنية.

[2] Encyclopédie Encarta .2009

[3] جاك مارتيان . مرجع سابق ، ص 24

إن هذا التعريف بقدر ما يحمل دلائل على عدم كون الأمة مجتمعا متماسكا و ذلك لوجود اختلافات وتناقضات قد تكون جغرافية أو لغوية أو حتى نفسية، فإنها من جانب آخر قد تطغى خاصية على الخصائص الأخرى وتدفع إلى تكوين المجتــمع القومــي أو الدولة القومية [1].

والفرق بين الأمة و الدولة كون الأولى كيانا معنويا، بينما تعد الثانية كيانا إراديا، و هنا يعمل الشعور بالانتماء إلى الأمة على إذابة الشعور بالانتماء إلى الدولة لأن الأول أقوى من الثاني.

إن الاجتماع البشري مهما كانت صيغته فهو يشكل ضرورة ملحة و مهمة للفرد حتى يتسنى له العيش في كنف مجتمع متكامل و مترابط ، و هذا التكامل و الترابط لا يؤدي إلى هدف إلا إذا ارتبط بجهاز هو الدولة أو الكيان السياسي.

المطلب الثالث : العلاقات الاجتماعية و السياسية داخل الدولة:

يرتبط تشكيل الدولة بنوع من العلاقة السائدة بين أطراف المجتمع، هذه العلاقة هي التي تدفع سلوكا معينا للدولة تجاه هذا المجتمع، فتعمل على التنسيق بين أطرافه و جهاته وفق تقاليد معينة و سلوك سياسي معين ذلك أن الشعب يمتاز بنوع من الأنا – من جهة– و الكل – من جهة – أخرى ، بين ما هو وازع فردي تجعله يبحث عن مصلحته و ماهو اتصال جماعي يعيش في بوتقة العلاقات العامة داخل المجتمع الواحد.

من هذا المنطلق كانت أطر العلاقات داخل الدولة الواحدة تتميز بنوع من المرحلية من جهة و التكامل من جهة أخرى،

---

[1] نلاحظ مفهوما آخر لمفهوم الأمة ، نلخصه كما يلي :Encyclopédie Encarta

Le mot " nation " domine toute la pensée et l'histoire du xix siècle .Les conflits européens inspirent à Ernest Renan son essai philosophiques Ou'est – ce qu'une nation (1882) .Renan met en avant les différents éléments constitutifs d'une nation : la race , la langue , la religion , la géographie , mais il ajoute que le fondement d'une nation est essentiellement affectif et intellectuel : " Une nation est une âme une principe spirituel…c'est l'aboutissement d'un long passé d'efforts , de sacrifices et de dévouements ; avoir des gloires communes dans le passé , une volonté commune dans le présent , avoir fait de grandes choses ensembles , vouloir en faire encore , voilà les questions essentielles pour être un peuple ." Pour Renan , la nation est le sentiment d'avoir un passé commun et un avenir à construire ensemble"

مرحلية على مستوى العلاقات الأسرية ثم العشائرية ثم القبلية ثم الوطنية، و تكاملية على مستوى الوحدة السياسية داخل الدولة الواحدة.

1- العلاقات الاجتماعية :

هي مجموعة القيم و المعايير الأخلاقية الموجودة داخل المجتمع و تعمل على توحيده، و هي كذلك موجودة لدى الفرد يسير وفقها و بناء عليها ، يحاول الحفاظ عليها و التشبث بها حتى يحدث التماسك داخل المجتمع .

و العلاقات الاجتماعية هي أنماط التفاعل القائمة بين الأفراد في مجتمع ما ، و تشكل القيم الأخلاقية الضوابط التي تحكم هذه السلوكات.

لكن هذه القيم من الضروري أن تتبناها جملة من التشريعات القانونية تتحكم في سير و توجيه المجتمع ، أو ما يمكن أن نسميه السلطة الآمرة [(1)].

و ينعكس امتثال الناس لهذه القيم على ثلاثة مستويات :

المستوى الأول: العلاقة الأسرية و العشائرية:

إن الحديث عن الدولة الحديثة يعني التغاضي على مفهوم الأسرة و العشيرة و القبيلة والتغلب عليها ذلك أن وحدة الانتماء إلى الدولة يقضى على كل أنواع العلاقات الأخرى، كون الدولة لا تعني فقط مؤسسات و أشكال و بنى حديثة ، بل هي الشعب الواحد المتوحد في إطار الإقليم الواحد .

إن العلاقات الأسرية ثم العشائرية و القبلية إذا طغت على فكرة الوحدة داخل الدولة يؤدي بها إلى الاضمحلال و الزوال .

إن نظرة متأنية إلى الوضع في الوطن العربي تبين أن أصل الحكم و التعامل مبنى على أساس عشائري و جهوي حتى إن ظهر أن العلاقات الدستورية و القانونية هي الأصل ، فجهوية الأحزاب و عشائرية المطالب تجعل وحدة الدولة في فوهة بركان * ذلك أن العلاقات الاجتماعية

---

[1] محمد شحرور ، مرجع سابق ، ص 180

* سنعود إلى دراسة هذه المسألة مع الأزمة البربرية في الفصل الرابع

الأسرية و العشائرية هي المسيطرة بين أفراد المجتمع.*

و لقد عرفت العروشية و القبلية كما يلي :

" العروشية كلمة جزائرية و معناها القبلية ... و أهم صفاتها الحمية و التآزر و التعاضد و التناصر.... و هي موجودة و بأشكال مختلفة ، و وظفت بشكل سيئ و خبيت في العهد الاستعماري ... ففي العهد الأول وظفت عسكريا و اقتصاديا لأهداف استعمارية و استيطانية معروفة .." [1]

المستوى الثاني: مستوى العلاقات الاقتصادية:

يحدد هذا المستوى الأساس الاقتصادي السائد في المجتمع ، هل هو نمط يعتمد على الإنتاج و الاستثمار و يستفيد منه –بالضرورة– كل أفراد المجتمع ،أم هو نمط ريعي يعتمد على دخل معين و يستفيد منه جزء طفيف من أفراد المجتمع.

فالنمط الاقتصادي الإنتاجي يؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال التي يعاد استثمارها و تقوم الدولة بوضع الضوابط القانونية للإنتاج و الاستثمار و بالتالي توزيع الخيرات على كل أفراد المجتمع و ذلك يخلف مناصب شغل جديدة و رفاهية المجتمع و تطويره و تعليمه.

كلما زادت الخبرات الإنتاجية زادت رفاهية المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر و أصبح التشريع هو الواقي و الحامي للفرد و للدولة.

أما النمط الإنتاجي الريعي فيعتمد على مدخول معين للدولة – البترول مثلا– و تقوم هذه الأخيرة بتوزيعه – من فترة لأخرى– على الناس ليس بإعادة استثماره ، بل توزيعه على شكل زيادة للأجور ... حفلات الخ– و الهدف هو حماية نفسها ، و يتخذ مفهوم الغنى بالدرجة الأولى بالمنصب و الموقع العشائري ويربط بها. و أصبح التعيين مصدرا من مصادر الرزق و الاغتناء و أضحى الإنتاج لا علاقة له بالثروة.

---

[1] علي قنون (الاعراش و العروشية في التاريخ الجزائري الحديث من سلاح للمقاومة إلى أداة للتفتيت) الشروق اليومي ، عدد 341 ، الثلاثاء 2001/12/18 ، ص 4 .

* في كثير من الأحيان تكون السلطة في حد ذاتها عاملا مهددا لوحدة الدولة نتيجة تغاضيها عن المطالب الخاصة لبعض الفئات و الجهات.

المستوى الثالث: مستوى الوعي المعرفي:

هو العامل المهم و المؤثر لدى كل أفراد المجتمع ، فنسبة الوعي و التعلم و نسبة الأمية تجعل من المجتمع يصل إلى درجة معينة من الوحدة و التطور " فكلما كان المستوى المعرفي متقدما كان المجتمع متقدما ، علما أن هذا المستوى هو الجانب الموضوعي للدولة" [1]

فأساس الاستثمار لدى الدول المتطورة يعتمد بالدرجة الأولى على القوى البشرية التي تقوم بدورها ببناء نفسها و بناء مؤسساتها [2]

و هذا الجانب " له علاقة مباشرة ببنية الدولة و بطريقة ممارستها و تعاملها مع المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية أي أن الدولة تقوم على جانبين أساسيين هما المعرفة و التشريع" [3]

2- العلاقات السياسية:

يمكن اعتبار أساس العلاقات السياسية بين الدولة و المجتمع اتخذ مفهوم العلاقات المؤسساتية أي أن جوهر العمل هو دور المؤسسات التي تنشأ أساسا لبناء دولة تبقى قائمة حتى لو زال الرجال و الحكام .

إن الهدف من التعريف بهذه النقطة هي كون دول العالم الثالث حتى لو كان ظاهريا ان أساس العلاقة مؤسساتية ، إلا أن الأصل غير هذا ، حيث أن ضعف البنية الاجتماعية من جهة و عدم تماسكها ، وضعف البناء السياسي من جهة ثانية ، جعل أساس العلاقة هي علاقة قرابة و علاقة مصلحة أكثر منها علاقة بناء مؤسساتي [4]

---

[1] محمد شحرور ،.مرجع سابق، ص 182

[2] Theodore w.schultz. Il n'est de richesse que d'hommes . Paris .Collection économie sans visages1983.p 62

[3] شحرور ، مرجع سابق ،ص 183

[4] أنظر النقطة السابقة الخاصة بمستوى الوعي المعرفي

إنّ أية دولة تستمد قوتها من تماسك بنائها المؤسساتي يمكن أن تصل إليه ب " التحكم في منح أساسيات الحياة المعيشية لعامة الناس و تكوين قيمهم و توجيه سلوكهم" [1] .

كذلك أنه كلما كان المجتمع متماسكا موحدا وفق نمط معين و خاضع لقانون –دولة– يمكن أن تكون أسس العلاقة في هذه الحالة مبنية على مؤسسات أما إذا تجزأت تلك الأنماط و خضعت لميولات و تنظيمات متعددة صعب التحكم فيها كون أساس العلاقة تطغى عليه المصلحة و الصراع .

و يمكن تقسيم العلاقة السياسية بين الدولة و المجتمع في الدول النامية إلى ثلاثة مجموعات [2] :

المجموعة الأولى:

دول اتصفت بضعف أجهزة الدولة في مواجهة القوى الاجتماعية و عدم السيطرة عليها .

المجموعة الثانية:

دول تمكنت من التأثير في نماذج السيطرة الاجتماعية و لكنها لم تتمكن لأسباب عديدة من توحيد المجتمع تحت نفوذها و الانتقال إلى عداد الدول القوية (مصر–المكسيك– الهند) .

المجموعة الثالثة:

دول تمكنت بسبب تأثير بعض الظروف و الأحداث من التحول إلى دول قوية و فرض قواعد العلاقات الاجتماعية مثل فتنام –كوريا الشمالية إلخ....

---

1 جول مجدال ، مرجع سابق ، ص 253.

2 نفسه ، ص 255/254

المبحث الثاني : المجتمع و الدولة في النظريات الحديثة

يتعلق هذا المبحث بالتعرض إلى النظريات التي تناولت ظاهرة الدولة و المجتمع و العلاقة بينهما من خلال تحديد نظرتها و رؤيتها إلى طبيعة العلاقة الجدلية بين المجتمع و الدولة.

لقد كان لهذه الأفكار الآثار البليغة على الفكر الغربي فقد برز إلى الوجود مفهوم الوطنpatrie [1] ثم الدولة ، و كان لبروز هذه المفاهيم أثرها في نشوب الحروب و النزاعات بين الأقاليم و بدأ حب الانتماء إلى الأرض يطفو على حب الكنيسة ، و ظهرت الدولة ضد الكنيسة ، و بذلك برز إلى الوجود اتجاه جديد بداية من القرن 16 عشر عرف بعصر الأنوار.

إن كشف و تحديد النموذج العام للمجتمع و الدولة في هذه الحقبة يجب أن يبدأ بالدرجة الأولى بفلسفة التنوير و الثورة الفرنسية اللتين كان لهما الأثر الكبير في تحديد معالمه.

إن أكبر قضية ظهرت في هذه الفترة كما يرى بيير روزنفلون " كانت التفكير في تكوين مجتمع علماني أي التفكير بالمجتمع ككيان تكوّن بعوامل ذاتية به ، مستقل تماما في أي نظام خارجي أي مستقبل عن أية قوة خارج الإنسان و تاريخه" [2].

إن أهم ظاهرة في القرن الثامن عشر كانت انحلال المجتمع التقليدي و مؤسساته عن الدين و قواعده الفكرية و كذا النظام الإقطاعي، و حل محلهما التفكير العقلي و فلسفة التنوير .

و لقد كانت فلسفة التنوير في جذورها تتمحور حول فكرتين أساسيتين : [3].

الفكرة الأولى:

ترى أن حركة التاريخ تعني بالضرورة تحسنا في أوضاع الإنسان ، و كشفا متزايدا عن طاقاته، الأمر الذي يعني أنّ الأوضاع تتجه تدريجيا نحو مجتمع جديد متكامل.

---

[1] جون توشار ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة د علي موسى ، بيروت ،الدار العالمية ، ص 189 –190

[2] Rosanvallon Pierre. Le libéralisme économique. PARIS Ed Seuil, 1979. p 11

[3] Idem, pp, 15/16

الفكرة الثانية:

أن طبيعة الإنسان طبيعة صالحة من حيث التكوين و أن ما يوجد من فساد يعود بالدرجة الأولى إلى فساد المؤسسات، و حيث ما صلحت هذه المؤسسات تكون مادة صالحة لبناء مجتمع جديد صالح.

المطلب الأول : المجتمع و الدولة في النظريات اللبرالية :

إن الملاحظة التي نتوصل إليها هي مفهوم المؤسسات التي لا تعني بالضرورة المؤسسات السياسية الضرورية حاليا، بل المقصود هو الجهاز السياسي الذي كان سائدا، وكذا المؤسسات الرئيسية التي كانت تسيطر على الوضع في أوروبا. كما يقول الأستاذ عبد القادر بليمان : "أن إلحاح فلسفة الأنوار في أوروبا على فكرة الحق الطبيعي و الحالة الطبيعية لم يكن مبدءا للنقد السياسي أي نقد الحكم المطلق أو الثيوقراطي فقط ، بل كان مبدأ للتأسيس،أي للبحث عن بناء جديد للحكم السياسي" [(1)] .

كما يرى الأستاذ مسعود طيبي : " أن فلسفة التنوير تربط بين فكرة المجتمع الجديد الكامل و بين فكرة نظام طبيعي تقول به ، إنها فلسفة كانت تقوم بنقد جدري للنظام الملكي ، الإقطاعي القديم فتكشف مظالمه و مفاسده، و لا شرعيته،وتعمل على إقامة نظام أكثر فضيلة ، عدالة و عقلانية ، فتدعو إلى الفصل بين السلطات........إلى قضاء يمارس مسؤولياته بشكل مستقل ، إلى توزيع جديد للثروة و تحرير الإنسان جذريا من الشرور التي عرفها سابقا ، الشرور التي كانت ليس فقط مصدرا لبؤسه ، بل عبئا يشل إمكاناته و يجمد طاقاته ....." [(2)]

إن أول خاصية لهذه الفلسفة هي نقد النظام الملكي الذي كان سائدا في أوروبا ، و من مميزاته الظلم و الفساد و اللاشرعية حتى أن عدم وجود هذه الشرعية يؤدي بالضرورة إلى الثورة

---

[1] عبد القادر بليمان " مشكلة التأسيس العقلي و الديني للسياسة ، محاولة في الأسس العقلية و الدينية للخطاب السياسي في المغرب العربي" أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الفلسفة.جامعة وهران ،كلية العلوم الاجتماعية قسم الفلسفة .السنة الجامعية 2001 ، ص178.

2 مسعود طيبي ، الجماعية في الحكم عند المسلمين و الديمقراطيين ولدى اليونانيين و الروما نيين،الجزائر ندار هومة 2007 ، ص 342.

و القضاء عليه و تغييره بنظام شرعي يستمد سلطته من الشعب " فكلهم أكدوا على ضرورة بناء سيادة عليا يكون لها الحق الأعلى في التشريع و القرار باسم الأمة أو المجتمع المدني" ([1]) ،

ومن ثمة تغييره بنظام أكثر فضيلة ، أساسه الفصل بين السلطات و هذه النظرية هي التي قدمت الحل على يد كل من لوك و منتسكيو حيث أن التعاون بين هذه السلطات يسمح بالرقابة المتبادلة ، فالسلطة تحد السلطة le pouvoir arrête le pouvoir.

لقد سادت في هذه الفترة أي عصر التنوير فلسفة تقول بأن طبيعة الإنسان صالحة، و أن هناك انسجاما طبيعيا بين الفرد و المجتمع، بين سعادة الفرد الخاصة و العامة.

لقد كان كانط (1724–1804) من بين الأوائل الذين ربطوا الدولة بالقانون "حيث أن بناء دولة يحكمها قانون الواجب و تسير أفرادها النوايا الفاضلة هي أقصى ما تطمح إليه البشرية.." [(2)]. فالمذهب الكانطي حسب رأي د. عبد القادر بليمان : " يقوم على التأكيد بأن الإنسان يملك الحرية لفعل الخير و الشر ، و بالتالي فالحرية تتجلى كقدرة على الاختيار ضد الضرورة و ليس كقدرة على اختيار الخير أو الشر" [(3)].

إذا كان هذا هو مذهب كانط ، فان من سبقه و من أتى بعده لم يتصوروا هذا التصور ، فلقد كان جان بودان (1529–1569) ذا نزعة سياسية مختلفة ، فلقد كان مفهوم السيادة الذي تبناه الأثر الكبير في تكوين الدولة القومية حيث تعرف "بأنها السلطة المطلقة على المواطنين و جميع رعايا البلد ، و لا تتقيد بقانون لأن وظيفتها الرئيسية هي خلق القانون" [(4)] .

السيادة عند بودان كل لا يتجزأ و هي مطلقة حيث يتعين على الحاكم المطلق أن يفرض قانونه دون رضا أفراد الرعية و هي لازمة لوجود الدولة و لوحدتها سواء قامت هذه الدولة بفعل عنف الأقوياء أو برضى البعض الذين يرهنون للآخرين حريتهم الكاملة بملأ إراداتهم [(5)]

---

1 بليمان . مرجع سابق ، ص 178

[2] بوحوش ، مرجع سابق ، ص 142.

[3] بليمان. مرجع سابق ، ص 180.

[4] بوحوش ، مرجع سابق ، ص 131

[5] توشار . مرجع سابق ، ص232

لذا، فالدولة لا يمكن أن تكون دون سيادة و ليس ضروريا أن يكون رضا كل أفراد الشعب، فالنسبية التي صاغها هنا لدليل على الظاهرة الحزبية التي جاءت فيما بعد حيث كان له فيها أثر كبير.

كما كان لفلسفة الأنوار الأثر الكبير في الثورة الفرنسية و التي بدورها اقترنت بفكرة التقدم، فلهذا لم يكن غريبا أن يرتبط حدوث هذه الثورة كان يعني منذ البداية بوجود شعور عام هو ضرورة التغيير وفق أحكام جديدة و مفاهيم أخرى غير معهودة و هو ما يفسرالخطاب الذي ألقاه " روبس بيير" أمام الجمعية الوطنية في 05 فيفري 1794حيث قال: "ما هو هدفنا ؟ إنه الاستمتاع الآمن بالحرية و المساواة ، و سيادة العدالة الخالدة التي تحصر قوانينها في قلب كل إنسان ... إننا نريد نظاما تزول منه جميع المشاعر القاسية و الخسيسة و تثير فيه القوانين جميع المشاعر الكريمة و الجيدة... و تنمو فيه كل روح بشكل أكبر عن طريق المشاركة المستمرة بالمشاعر الجمهورية... إننا نريد أن تحل الأخلاق في وطننا مكان الأنانية.. النزاهة مكان حب الشهرة.. حب المجد بدلا من حب الذهب .." [1]،

فكان المذهب الذي رفعته الثورة الفرنسية مساواة– عدل –أخوة /

Egalité- fraternité- liberté.

لذا كان رواد المبدأ الحر يتطلعون : " إلى مجتمع يكون في حالة نقاء اجتماعي ناضج و مستنير إلى درجة لا يستطيع معها تحمل حماقات الأمراء و قوة الجنود ، و يستحيل فيها استمرار أشكال السلطة السابقة و الجماعات و الطبقات التي كانت تمارسها ، إنها حالة تعني أن عفوية الاقتصاد الخلاقة تنتج كل ثمارها" [2].

لقد ارتبط مفهوم الليبرالية بالديمقراطية و كانت أسسها الحرية و الخضوع للقانون الطبيعي ، و كان لوك قد سبق أطروحات هذا العصر (1632-1704) حيث نادى بكون كل الناس أحرارا متساوين و مستقلين ، و هم لا يلغون هذه الحقوق أو يتنازلون عنها، و هي المساواة ، الحرية و الاستقلال.

---

1 احمد نعمان الخطيب ، الوجيز في النظم السياسية،عمان،مكتبة دار الثقافة و النشر و التوزيع،1999 ، ص 103

2 نفسه ، ص105.

كما أكد لوك المبادئ الديمقراطية التي تنادى بحكم الأكثرية[1] و بالفصل بين السلطات و بخضوع السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية المنظمة على أســـــاس ديمقراطي ، و بحق الشعب في إشكال أو تغيير الحكومة.

إن التفاسير المختلفة للمذهب الليبرالي تعترف بأنها تعني نظاما اقتصاديا هو من حيث المبدأ و الأهداف المحركة له نظام يعتمد على المنفعة ودرت أي حسن أخلاقي ، فالبحث عن الربح يشكل أهم حافز، لكن النتائج بالنسبة إلى الليبراليين جيدة لأنها إنتاجية متزايدة ، تنمية مستمرة و فعالية ، و بالتالي رفاهية اجتماعية.

لقد اعتمد الفكر السياسي الليبرالي على مبدأ السعادة لأكبر عدد ممكن من الناس و من ثمة فإن السلطة السياسية موجودة لتأمين سعادة الأفراد فقط، و مصلحة المجتمع تعني مجموع مصالح الأفراد الذين يتكون منهم و هدف السلطة السياسية يجب أن يكون سعادتهم كأشخاص و كمجموع.

لقد كان لكل هذه العوامل ظهور مبدأ الاحترام المتساوي أي مبدأ الحرية الفردية و هو نوع اختيار الحياة الخاصة و إتباعها، اتبعه حجم معين من الحرية الاقتصادية، لكن هذه الحرية لا يمكن لوحدها أن تخدم قيمه، و لا تهدف وحدها للمشاركة السياسية.

لذا يجب أن يمارس مبدأ الحرية في إطار قيود مبدأ الاحترام المتبادل و ذلك للحفاظ على الكرامة الإنسانية داخل المجتمع، و هذا يدفعنا إلى إعطاء مفهوم ضعيف للعلاقة بين الفرد و المجتمع و الدولة. حيث أن الفرد مهما كان فهو -كما يقال- اجتماعي بطبعه، و حيوان اجتماعي، فلا يمكنه تطوير إمكانياته الفردية و التعبير عنها إلا في سياق اجتماعي.كما يتطلب من المجتمع أداء وظائف معينة أهمها وظيفة سياسية —المجتمع المدني مثلا- الذي يؤدي بالضرورة إلى وجود الدولة.

إن هذه التطورات هي التي أدت إلى التغيرات التي شهدها المجتمع عبر مراحله المختلفة ، كما حدث التطور المعروف للدولة الحديثة بالتوازي مع هذه المتغيرات في المجتمع.

---

[1] محمد علي العويني. مرجع سابق ، ص 128.

و هذا يعني أن المجتمع سابق للدولة، و هو محركها الأساسي، فأيهما ثابت و أيهما متحول؟.

الفرد في النظم اللبرالية معترف به كشخص معنوي و قانوني و هو من متطلبات المعاملة السياسية باعتباره شخصا له الحق في التعبير و تكوين الجمعيات، كما يمكن للحكومة أن تتدخل لحماية مواطنيها و تحقيق المساواة.

لكن هناك من يرى أن الإشكال لا يقع في الدولة و إنما في جوهر السلطة Le Pouvoir [1] " فالسلطة هي المعتدية الضرورية على السلطات الاجتماعية و هي التي تبتزهم بشكل حقيقي " .

و من موقع هذه المفاهيم يمكن أن نستدلّ برأي هيجل حسب ما يراه الأستاذ كريم أبو حلاوة [2] :

" أهم شيء التي تعني العلاقة بين الدولة و المجتمع المدني هو استبدال هيجل للغاية بالوسائل فإذا كان اجتماع البشر السياسي لتنظيم شؤونهم ضمن إطار و قوانين الدولة ضرورة لا بد منها ، فهذا لا يعني أن هذا الاجتماع المنظم هو غاية البشر ، فإن غايتهم بالأساس تكمن في تأمين شروط وجودهم ... عبر توسيع مملكة الحرية لتشمل كل أعضاء المجتمع ، بحيث يتاح لهم المشاركة في وضع مصيرهم و تحديد غاياتهم ، بهذا المعنى يكون تطور و ازدهار المجتمع هو غاية و مثال أي تنظيم سياسي للمجتمع ، و تكون الدولة هي الوسيلة لبلوغ هذه غاية لا غاية عليا بحد ذاتها" .

المطلب الثاني: المجتمع و الدولة في المذاهب و الأيديولوجيات الاشتراكية :

يحدد ماركس(1818-1883) أسس الدولة بقوله:"...ليس استقلال الدولة بالنسبة إلى المجتمع المدني حالة خاصة إنما هو ظاهرة عامة.. ذلك أنه بقدر ما ينبغي أن تكون هذه الوساطات هي الطبقات و الأحزاب تكون بالفصل مصادر اليأس " [3].

---

[1] برتران دو جوقنيل، في السلطة ، ترجمة محمد عرب صاصيلا،دمشق منشورات وزارة الثقافة السورية 1999،ص244

[2] د.كريم أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدني ، دمشق ، الاهالي للطباعة والنشر و التوزيع 1998 ،ص 72.

[3] بيير اسنار، ماركس و الفوضوية ،.ترجمة: ذوقان قرقوط ، بيروت ، دار الطليعة ز النشر .32 .1979.ص 146

يعني هذا أن المجتمع مستقل عن الدولة لأن الدولة تمثل طبقة معينة هي طبقة الأثرياء ، و بالتالي فلا علاقة بينهما.

لقد عرف ماركس المجتمع المدني بقوله: " يستعمل المجتمع المدني على جماع علاقات الأفراد المادية ضمن مرحلة معينة من تطور القوى المنتجة... و بذلك يتجاوز الدولة و الأمة ، بالرغم من أنه لا بد على أية حال من تأكيد ذاته في الخارج من حيث هو دولة ، و في الداخل من حيث هو قومية " [(1)].

يمكن من خلال هذه الفقرة الوقوف على بعض مضامينها:

1- يحدد ماركس مفهومه للمجتمع المدني بالبنية التحتية للمجتمع و التي يعتبر ها أساس الصراع الطبقي وكذا تطور المجتمعات .

2- مفهوم المجتمع المدني يركز على العلاقات الاقتصادية، و هو ما نجده في مفهوم "جماع علاقات الأفراد المادية" من جهة و علاقات سياسية من جهة ثانية.

3- كون هذه العلاقات أكبر من الدولة و الأمة ، لأن الدولة عند ماركس تكرس سيطرة فئة معينة على فئات أخرى حيث يقول: " و هكذا كما كانت الدولة الشكل الذي يؤكد به أفراد طبقة سائدة معالجتهم المشتركة و الذي يلخص فيه كل المجتمع المدني لعصر معين، فإنه يترتب على ذكر أن جميع المؤسسات المشتركة تمر بواسطة الدولة و تتلقى شكلا سياسيا،و من هنا كان الوهم بأن القانون يتركز على الإرادة،والأكثر من ذلك على إرادة حرة منفصلة عن قاعدتها المشخصة " [(2)].

يعتبر بناء المجتمع الاشتراكي عند الماركسية خطوة أولى في بناء المجتمع الشيوعي، فهو يشكل مرحلة يتم خلالها التخلص نهائيا من بقايا المجتمع الرأسمالي .حيث هناك تدابير يجب أن تتخذ لتحقيق هذا الانتقال و خاصة فيما يخص الشروط المادية و التقنية و خاصة التحول في السلطة السياسية.

إنّ الأيديولوجية الماركسية تعتبر الاشتراكية و الشيوعية مرحلتين من مراحل نظام اجتماعي واحد تتميزان بدرجة نضجهما و يجمعهما خط مشترك هو أن استغلال الإنسان

---

[1] نقلا عن د.كريم أبو حلاوة ، مرجع سابق ، ص 7

[2] نفسه ، ص75

للإنسان لم يبق له مكان و انه لم يبق وجود لطبقة مستغلة و أن وسائل الإنتاج هي في يد المجتمع.

و رغم ذلك فإن هذه الإيديولوجية لم تلغ الدولة حيث يرى إنجلس(1820-1895) : " أن البروليتاريا بحاجة إلى الدولة لا من أجل الحرية ، بل من أجل قمع خصومها و عندما يصبح بالإمكان الحديث عن الحرية ، عندئذ لن تبقى الدولة" [1].

يعني هذا أن الدولة أداة تستعملها جماعة –برولتاريا- لقمع جماعة أخرى و هذا نفس التحديد الذي أدى بالماركسية إلى نقد الدولة كأداة في يد الطبقة البورجوازية لقمع الطبقات الأخرى.

أما الدكتور محمد عبد المعز نصر فيقول : " أن الخاصية الرئيسية للدولة الحديثة –عند ماركس- لا تقوم على تنمية رفاهية الشعب ليس على حقها في الالتزام السياسي و الطاعة ...فالدولة هي أداة الإكراه الطبقي ، في أيدي الطبقة الاقتصادية السائدة .. و مع إقصاء الطبقات و ظهور المجتمع اللاطبقي ستختفي الحاجة إلى الدولة " [2].

لقد عرف ستالين(1879-1953) عام 1927 المجتمع الشيوعي و بين خصائصه حيث قال ([3]) : يتصف باختـــصار بالخصائص العامة لتركيب المجتمع الشيوعي ، و لنقل أنه المجتمع :

1 – الذي لن يكون فيه ملكية خاصة لأدوات و وسائل الإنتاج، بل هو مجرد ملكية اجتماعية جماعية.

2 –و الذي لن يكون فيه طبقات و لا سلطة دولة.بل مجرد عمال، في الصـــــــناعة و الزراعة ينظمون أنفسهم بأنفسهم اقتصاديا على أساس المشاركة الحرة.

3 –و الذي تتوزع فيه المنتجات حسب مبدأ كل حسب قابليته و لكل حسب حاجاته .

4 – و الذي يتخلص فيه الفرد من مشاغل الخبز، اليومي و ضرورة التكيف مع قوى العالم و يكون فيه حرا بكل معنى الكلمة.

---

[1] لينين ، حول الاشتراكية الطوباوية و الاشتراكية العلمية ، موسكو دار التقدم ، ص120

[2] د محمد عبد المعز نصر ، في النظريات و النظم السياسية ،.بيروت .دار النهضة العربية ،1984 ص 264

[3] نقلا عن إلياس فرح ، تطور الفكر الماركسي، بيروت ، دار الطليعة . ط6 1981 ص . 221

إذا كان هذا التعريف لجوزيف ستالين مقتضبا ، فإن تعاريف أخرى جاءت لتبيان خصائص هذا المجتمع منها : "الشيوعية نظام اجتماعي خال من الطبقات ، تكون فيه ملكية وسائل الإنتاج ملكية واحدة للشعب ، و يكون فيه جميع أعضاء المجتمع متساوين اجتماعيا، كما يكون فيه النمو الكامل للأفراد المستند إلى العلم والتكنيك عاملا في زيادة القوى الإنتاجية .. و هو مجتمع منظم، و فيه يضع لكل فرد إمكانياته من أجل خير و منفعة الشعب بأسرة " [1].

من خلال هذا التعريف يمكن بيان أهم المفاهيم :

1 – أن هذا النظام خال من الطبقات الاجتماعية و بالتالي لا يوجد استغلال و لا صراع.

2 – أن الملكية هي للشعب ، و لا وجود للملكية الفردية .

3 – أن زيادة تدعيمه زيادة في قوى البشرية و هو ما أفصح عنه بالنمو الكامل للأفراد.

4 – من خصائص هذا المجتمع التنظيم على جميع المستويات .

5 – يعمل الفرد من أجل رفاهية المجتمع التي تعود عليه بالنفع بالضرورة.

إن المشترك في هذين التعريفين أنهما لا يحددان إشكالية الدولة ، رغم اعتراف الماركسية بضرورة زوالها في مرحلة الشيوعية ، إلا أن وجودها في مرحلة الاشتراكية هو عمل فرقي فقط.

لقد رأت الماركسية [2] أنّ كل سيادة تفترض فعلا وجود سلطة و وجود تحكم ثم ممارسة هذه السلطة و هذا التحكم ، و بالتالي وجود تناقضات و خلافات ، و لما كانت هذه السلطة لا يمكن أن تسلم إلى كل فرد أو شخص بصورة إفرادية فإنها تسند إلى فرد أو إلى جهاز ، خارج عن الفر قاء أو منفصل عنهم ظاهرا ، و لكن تكون أمام ديمقراطية حقة ، يتوجب غياب شرطين هما :

1 لينين ، المرجع السابق ، ص 63.

2 جان توشار ، مرجع سابق ، ص 479

1- أن يكون السلطان شخصا تجريديا و بالتالي أن يتطابق فعلا مع كل المجتمع الواقعي و هذا يعني نهاية الدولة.

2- أن يكون هذا السلطان كائنا عمليا خاصا، و لكن ما دامت الخصوصية هي التي تميز العلاقات الاجتماعية الواقعية و طالما أن الصراع قائم، فإن سيادة كل دولة تبقى دائما سيادة خاصة و أن الدولة لن تكون الإطار الشامل الذي تزعم أنها هو. إن الدولة مصابة بخصوصية مزدوجة تجعلها أجنبية:

أ- خصوصية الكتلة الاجتماعية التي تميزها عن غيرها من الكتل الأخرى.

ب- الخصوصية التي تجعلها خارجة على الحياة الاجتماعية الفعلية من جراء نزوعها إلى التسوية و إلى التوفيق.

إن هذا الاعتراف بوجود الدولة ، و نقدها رغم ما تكتسي من أهمية هو تناقضها في عملها، و في تركيبها ، لأنها لا يمكن أن تكون خارج المجتمع و بالتالي فهي " خصوصية الكتلة التي تميزها "

مما سبق، نستنتج حتى لو افترضنا أن الظاهرة الحزبية تمثل إلى حد يعيد سيادة الشعب ، أن الماركسيين يرون أن الأحزاب نموذج لصراع طبقي أخذ شكلا آخر.

و إذا كانت فلسفة التنوير قد قالت بضرورة الفصل بين الدين و_الدولة أي ما نعرفه "باللائكية" ، فإن التصور الماركسي ينادي بإلغاء الدين_حيث يرى :أنه عندما تتحرر الدولة من الدين : تنفصل عنه ، فإن الوعي الديني عند الأفراد يصبح حرا في الاعتقاد أو في عدم الاعتقاد ، و الدولة حرة" [1].

و يلاحظ أن ماركس و الماركسيين يريدون تكوين مجتمع له إيديولوجية واحدة غير مرتبط خارجيا ، فإلغاء الدين بالنسبة إليهم عامل من عوامل التحرر.

---

[1] جان توشار .مرجع سابق ،ص 480

المطلب الثالث : الدولة و المجتمع في الفكر الإسلامي:

تعتبر إشكالية الدولة عند جماعة المسلمين أهم و أصعب مفهوم عرفته هذه الجماعة لكونه مقترنا من جهة بالعديد من المفاهيم كالخلافة و الملك و السلطان، و من جهة أخرى بالأوضاع التي عاشها المسلمون من بداية عهد النبوة ثم الخلافة ثم الأنظمة الملكية المتعاقبة.

كانت إشكالية الحاكم و إشكالية الدولة عاملين أساسيين لدى دارسي الفكر السياسي عند المسلمين، ذلك أن مدلول و دور العاملين مختلف اختلافا كبيرا. فالحاكم جزء يمارس سلطة في دولة، و الدولة لا تتحقق إلا بوجود تنظيم معين في مستوى معين.

هذا الفصل بين المدلولين جعل العديد من الباحثين يركزون على أن أهم ركن في الدولة هو الفصل بين السلطات الذي يعطي مدلولا سياسيا للحاكم و مدلولا أوسع للدولة.

من هذا المنطلق كان من الضروري البحث هل هناك مفهوم للدولة في الفكر الإسلامي؟ بمعنى آخر هل توجد أصلا إشكالية للدولة في الفكر السياسي الإسلامي؟ و هل يوجد مفهوم للمجتمع ؟

1 – مفهوم الدولة :

كنا قد تطرقنا سالفا لمفهوم الدولة ، و كانت كل التعاريف تصب في معنى واحد و هو " جماعة من الناس يعيشون بصورة دائمة فوق إقليم جغرافي محدد و يخضعون لسلطة سياسية معينة" [1].

يلاحظ من هذا التعريف أنه يركز على ثلاثة عناصر و هي :

أ/ الشعب.

ب/ الإقليم.

ج/ السلطة السياسية.

أ _ الشعب:

لقد تطور مفهوم الشعب من مفهوم مبسط وهو التوافق في العيش و كذا مفهوم المواطن، حيث أن التوافق في العيش على أرض معينة قد يخص الشعب الأصلي و كذا الأجانب.

---

[1] عبد الغني بسيوني عبد الله، نظرية الدولة في الإسلام ، بيروت ، الدار الجامعية ،1985 .ص 19

بينما المواطن امتزج مفهومه بجنسية الدولة، و من هذا أصبحت الحقوق السياسية جزءا مهما في مدلول الشعب حيث يرى الأستاذ طعيمة الجرف بأن " الرابطة التي تربط أفراد الشعب بالدولة هي رابطة سياسية قانونية، تفرض عليهم الولاء للدولة، و الخضوع لقوانينها، و تلقى على عاتق الدولة مسؤولية حماية أرواحهم و أموالهم و كافة حقوقهم التي يقرها لهم القانون " [(1)].

يختلف مفهوم الشعب في الفكر الإسلامي عن غيره من المفاهيم لكونه مرتبطا أساسا بالرابطة الدينية و ليس ارتباطا سياسيا حيث يقول الرسول صلى الله عليه و سلم " **مثل المؤمنين في توادهم و تراحمهم و تعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر و الحمى** ".

فهذه العلاقة جعلت مفهوم الأمة أوسع و أشمل من مفهوم الشعب. فالأمة مفهوم ديني يشمل شعوب متعددة تحت لواء عقيدة واحدة : " كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف و تنهون عن المنكر و تؤمنون بالله " [(2)].

و بالتالي إبطال التمذهب بالتعصب إلى العرق و الأصل أو النسب مع ضرورة التشكيك في الاعتقاد بنقاوته و تفوقه عن الأنساب و الأعراق الأخرى لان ذلك وهم لا حقيقة له ، و تكون نتائجه وخيمة على وحدة الشعب.[(3)]

ذلك أن في رحاب الأمة الإسلامية قوميات عديدة ولم ينف الإسلام الانتماء القومي ، و هذا بالفهم المرن لا يتعارض مع انتماءات أوسع للأمة ، و لا أضيق للوطن. اللهم إلا إذا ارتبطت القومية بالعصبية [(4)].

إن أقوى رابطة ترتبط بها الجماعة الإسلامية هي رابطة الدين، و الحكمة في التمسك بالدين و الاعتصام بحبل الله يقوي المودة و المحبة و الترابط بين المسلمين.

---

[1] طعيمة الجرف ، نظرية الدولة و المبادئ العامة الأنظمة السياسية و نظم الحكم، دراسة مقارنة، القاهرة ندار النهضة العربية 1978، ص75.

[2] سورة آل عمران ، الآية 115

[3] د. مسعود طيبي ، مرجع سابق ، ص 88.

[4] الإمام الصادق المهدي . مرجع سابق ، ص 87.

من هذه الزاوية كان مفهوم الانتماء أصعب لكونه ذا بعدين ، بعد إقليمي و هو الانتماء للوحدة الترابية الضيقة أي الوطن و الذي يحمل جنسيته و يعيش تحت سلطة سياسية معينة ، وبعد ديني و هو الانتماء الأوسع لمجموعة من الشعوب ذات توجه واحد. فالإيمان هنا يدفع أحيانا إلى مسايرة البعد الديني و الدفاع عنه.

ب- الإقليم:

يرتبط مفهوم الإقليم في الفكر الإسلامي بمفهوم الأمة حيث كانت الروابط الدينية اكبر من الروابط الجغرافية، و من هذا المنطلق جاء مفهوم دار الحرب و دار الإسلام.

فإذا كان مفهوم دار الإسلام هي الدار التي تكون تحت لواء الحكم الإسلامي و تطبق فيه الشريعة الإسلامية ، فان مفهوم دار الحرب الدول التي لا تنتمي إلى الحكم الإسلامي [1]أو خارج حدود الدولة الإسلامية .

ج- السلطة السياسية :

من جانب الفكر السياسي الإسلامي هناك ثلاث خصائص أساسية لوجود السلطة السياسية :

1/ حماية الأمة و تسييرها وقيادتها دينا و دنيا .

2/ قيام السلطة السياسية في الدولة الإسلامية يكون عن طريق الرضا و الإقناع و تكون البيعة أساس الاختيار .

3/ يمارس الحاكم السلطة بصفته نائبا عن الأمة و مسئولا عنها [2].

فالبيعة من هذه الزاوية لها أبعاد سياسية و عقائدية أو ما يسمى ثنائية الدين و الدولة ، فمن زاوية الحفاظ على الدين و جماعة المسلمين ووحدتهم و من زاوية ثانية إبرام عقد سياسي بين أفراد الأمة و الحاكم.

لذا عندما هاجر الرسول صلى الله عليه و سلم إلى المدينة وضع خلال المدة التي دامت عشر سنوات أسس و مبادئ الدولة الإسلامية و الأهداف التي ينبغي لها أن تحققها ، و بيّن لجماعة المسلمين أن الولاء يكون للدين و التشريع الإسلامي و ليس للقبيلة أو الأسرة أو الإفراد.

---

[1] حامد سلطان ، أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ،1970 ، ص 239 .

[2] نفسه ، ص 241

2 – مفهوم السيادة في الفكر السياسي الإسلامي :

لا يمكن أصلا الحديث عن قيام أية دولة ، و لا عن وجود أركان لها دون الرجوع إلى أهم ميزة و هي السيادة . و كان الاختلاف السائد لدى علماء الإسلام عن مصدر السيادة و ليس عن السيادة ، فالمصدر الذي ذهب إليه البعض جعل التشريع لا يخرج عن نطاق كتاب الله عز و جل وسنة رسوله صلى الله عليه و سلم . ففي الحديث الشريف جاء ما يلي :" تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما ، كتاب الله وسنة رسوله " . كما جاء في القرآن الكريم " يا أيها الذين أمنوا أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و أولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله و الرسول إن كنتم تؤمنون بالله و اليوم الآخر ذلك خير و أحسن تأويلا "[1].

كما كان لنظرية علي عبد الرازق حول مفهوم السيادة الأثر الكبير حيث ركز على أن مصدر السيادة هي الأمة و هي مصدر قوة الدولة و ضعفها ويستمد الحاكم سلطته من الأمة ([2].

لقد ذهب الأستاذ مصطفى أبو زيد فهمي إلى تأكيد ذلك بقوله :

" السيادة في الدولة الإسلامية للشعب، و الشعب وحـــده هو الذي يملك السلطة العليا التي لا تفوقها و لا تعادلها قوة أخرى داخل الدولة . و هو وحده الذي يملك السلطة التأسيسية الأصـــــــيلة ، سلطة وضع الدستور ، و هو الذي يملك أن يراقب الـــــحكام في السلطات الثلاث، التنفيذية و التشريعية و القضائية ... لأنـــنا لو قلنا إن صاحب السيادة هو الله سبـــحانه و تعالى، و أن الشعب كله – فرادى و مجتمعين – لا يملكون من هذه السيــــــادة شيئا، لترتب على ذلك أن أحدا من الحكام لن يؤدي الحساب أمـــام الشعب ، و على الشعب أن يعاني حتى تقوم الســــــاعة فيؤدي الجميع الحساب أمام الواحد القهار...." [3].

---

1 سورة النساء ،الآية 59

2 علي عبد الرازق ، الإسلام و أصول الحكم ،الجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1988.. ص 66. .

3 نقلا عن : عبد الغني بسيوني عبد الله ، مرجع سابق ص 64 .

و نلاحظ من خلال النص الإقرار بان الشعب هو صاحب السيادة حتى في الفكر الإسلامي و هذا الإقرار يعطي أبعادا مهمة لدور الشعب في التنظيم السياسي داخل الدولة ، و من هذه المهام اختيار الحاكم بكل ديمقراطية و بكل حرية و محاسبة الحاكم ، بمعنى آخر ممارسة السيادة داخل الدولة.

3 – **وظائف الدولة الإسلامية :**

لم يكن الإشكال في الفكر الإسلامي حول من يحكم و كيف يحكم * ، ولا بالطرقة التي يتم من خلالها الانتخاب وخاصة في الفكر الحديث و لكن الإشكال الأساسي هو هل للسلطة السياسية الإسلامية وظائف معينة تختلف عنها في الأنظمة الأخرى ؟

يمكن تصنيف وظائف الدولة الإسلامية فيما يلي :

أ / **نشر العدل و رد المظالم** :

للعدالة مكانة كبيرة في الإسلام ، و يعتبر أحد الواجبات الأساسية للسلطة السياسية الإسلامية حيث يقول الله تعالى :" إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها و إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ، إن الله نعما يعظكم به " [1].

ويمثل العدل في الإسلام تنفيذ الأحكام الواردة في القران الكريم أو الصادرة عن الرسول صلى الله عليه و سلم.

و يراد بالعدالة " المثالية الشاملة التي لا تتأثر بأي اعتبار مهما كان ، فلا يصح أن يميل ميزان العدالة مع الحب أو الكراهية ، و لا يجوز أن تتغير قواعدها بالقرابة أو غيرها " [2].

ب / **التكافل الاجتماعي** :

" يجب على الدولة الإسلامية أن ترسي أسس التكافل الاجتماعي و تعمل على تحقيقه في

---

* هناك اختلاف في الشروط التي يجب ان تتوفر في الحاكم و لكن أهمها شرط الإسلام و العدل و الرشد. كما اختلفت جماعة المسلمين في أصل الإمامة و الخلافة و الملك . أنظر : محمد رشيد رضا. الخلافة. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1992.

1 سورة النساء ، الآية 58

2 .محمد كامل ليلة ، النظم السياسية ، الدولة و الحكومة ، بيروت، دار النهضة العربية ،1969، ص 444

المجتمع الإسلامي لتوفر لكل فرد فيه الحياة الإنسانية الكريمة " [1].

و لا يتنافى مبدأ التكافل الاجتماعي الذي هو ضرورة اجتماعية بقواعد الملكية. فالملكية " طبقة اجتماعية وليست حقا مقدسا " [2]حيث لا يجوز استعمال ما يملكه الإنسان للضرر بأخيه الإنسان.

لذا يقع على الدولة الإسلامية سن قوانين لحماية جموع المسلمين و لحماية أصحاب الأموال. ففريضة الزكاة و هي ركن من أركان الدين إنما فرضت لغرض التكافل الاجتماعي بين شعب الأمة الإسلامية.

ج / نشر الأمن في داخل الدولة :

يحمل مفهوم الأمن في الفكر الإسلامي معان متعددة وأهمها: شعور المرء داخل حدود الدولة بأن هنالك سلطة تحميه وتطبق على من تجاوزها.

ونلاحظ مما سبق أن الدين الإسلامي هدفه حراسة الدين وسياسة الدنيا والخلافة أو الرئاسة أو السلطان، سوى" عمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها ، إذ أن أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة " [3].

---

[1] د. عبد الغاني بسيوني عبد الله ، مرجع سابق ، ص 103

[2] نفسه ، ص 104

[3] .محمد كامل ليلة ، مرجع سابق ص 451

خلاصة:

إن ما يمكن الوصول إليه من خلال هذا الفصل أن بناء الدولة – مهما كان شكلها – يعتمد على مرجعيات أيديولوجية تجعل منها وسيلة لتحقيق غاية مهمة هي خدمة المجتمع.

فالمجتمع الذي يعتمد عليه لبناء الدولة، يتشكل من عوامل ثقافية و اقتصادية و أسس تاريخية تجعل منه (مع مرور الوقت) مجتمعا متماسكا كما تربط بين أفراده عوامل مشتركة لغوية ، دينية ، ثقافية ، و هي العوامل التي تسمح له في الأخير بناء صرح مجتمع جديد.

من هذا المنطلق فإنّ أساس الفرد و المجتمع و الدولة عبر المراحل التاريخية هي عوامل متحولة مع تحول المجتمع من نمط إلى نمط آخر، و لكل خصوصياته.

إنّ فكرة المجتمع و الدولة لازمتا الفكر السياسي منذ العصر اليوناني و قبل ذلك مع الفكر الصيني و المصري القديم ، فكان المجتمع يرتبط دائما بالسلطة السياسية التي تحكمه، و جاءت النظريات السياسية بناء على الواقع الذي كان يعيشه الشعب و موقفه تجاه السلطة التي تحكمه.

كما أن التحولات التي حدثت مع مر العصور كان لها تأثير في تبني العديد من الأفكار و الأيديولوجيات التي تأتي أحيانا مخالفة لمسار المجتمع، و هنا تكون الثورات التي تؤدي إلى تغيير نظام الحكم و موالاة الشعب لقيادته. و هكذا كانت الفلسفة السياسية عبارة عن نموذج واقعي معتبرة ما يجب أن يكون بدلا مما هو كائن.

الفصل الثاني

الخلفية التاريخية لظاهرة الدولة و المجتمع قبل و أثناء الوجود الاستعماري

مقدمة :

"هل كانت الجزائر دولة " هذا السؤال طرح في العديد من الدراسات و كانت الأطروحات الغربية دائما تنفي لوجود دولة اسمها الجزائر و أن الدولة الجزائرية تكونت عام 1962 و كانت في فترة سابقة في طور التكوين .

إن مثل هذا الطرح ما دفعنا في هذا الفصل إلى دراسة مقارنة بين العهد العثماني – عهد البايات – و المرحلة الاستعمارية حتى تقريبا 1900 . و الدراسة من هذه الزاوية تأخذ كل الجوانب الإدارية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و حتى السياسة الدولية ، و هذه الجوانب هي الأسس التي تتكون منها الدولة من هنا نبين هل كانت الجزائر ذات سيادة حقيقية إبان الحكم العثماني، أم كانت دولة في طور التكوين، أم لم تكن دولة بتاتا.

إنّ الهدف ليس البحث في مدى تواجد السلطة العثمانية ،بل وصف طبيعتها وتنظيمها و آليات تطورها في مرحلة ما قبل الاستعمار من خلال واقع المجتمع الجزائري من تركيبة سكانية و الاواقع الاجتماعي و السياسي.

ثم نركز على نفس الجوانب مع تبيان التحولات التي حدثت في العهد الفرنسي في البنى الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية مع تبيان الهدف المسطر من قبل الاستعمار الفرنسي في عملية التغيير هذه.

إن أي تغيير يطرأ على أي مجتمع من جراء قوة خارجية الهدف منه بالدرجة الأولى خدمة مصالح هذه القوة الخارجية ، و من هنا هل خدم العثمانيون بوجودهم في الجزائر أنفسهم أم خدموا الجزائر . و هل خدم الفرنسيون بوجودهم في الجزائر أنفسهم أم خدموا الجزائر؟

المبحث الأول : الدولة و المجتمع في ظل الحكم العثماني:

المطلب الأول : التنظيم السياسي و الإداري للجزائر في العهد العثماني:

لقد كانت الجزائر منذ بداية القرن السادس عشر أي منذ العام 1518 تحت الحكم العثماني بعد أن كثر عليها التكالب من طرف دول الغرب المسيحية و خاصة الإسبانية . و مما يجدر الإشارة إليه هنا ، أن ولاء الجزائر للعثمانيين لا يعني تدخل هؤلاء في الشؤون السياسية للجزائر ، فقد كانت الأمور منذ بدايتها : "تسير من طرف بعض العناصر القوية في مدينة الجزائر " [1] أي تسيير لامركزية للشؤون العامة السياسية.

و كانت الجزائر : " جمهورية عسكرية تربطها بتركيا علاقات دينية و اتفاقيات شكلية ، و قد اعتبر حكام الجزائر أنفسهم حلفاء للسلطان العثماني ، و يتعاملون مع قادة الدول الأوروبية بصفة مباشرة ، و يبرمون الاتفاقيات التجارية معهم و يتفاوضون مع جميع الدول انطلاقا من مبدأ الدفاع عن مصالح الجزائر و ليس مصلحة تركيا". [2]

و يعني هذا أن الجزائر في العهد العثماني كانت تتمتع بالسيادة في إتخاد القرار سواء الداخلي أو الخارجي .

كما ينبغي أن نؤكد هنا ، أن الجزائر في هذه الفترة من الحكم العثماني و قبل احتلالها من قبل فرنسا : " كان لها تنظيم سياسي إداري أرست قواعده الدولة العثمانية خلال الفترة التي حكمت فيها الجزائر، و كان يمتاز بالبساطة و المرونة ، فرض نفسه ليس على الساحة الوطنية فحسب بل على الساحة الدولية أيضا" [3].

---

[1] د.عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**،بيروت ، دار الغرب الإسلامي ،1997 ،ص 56.

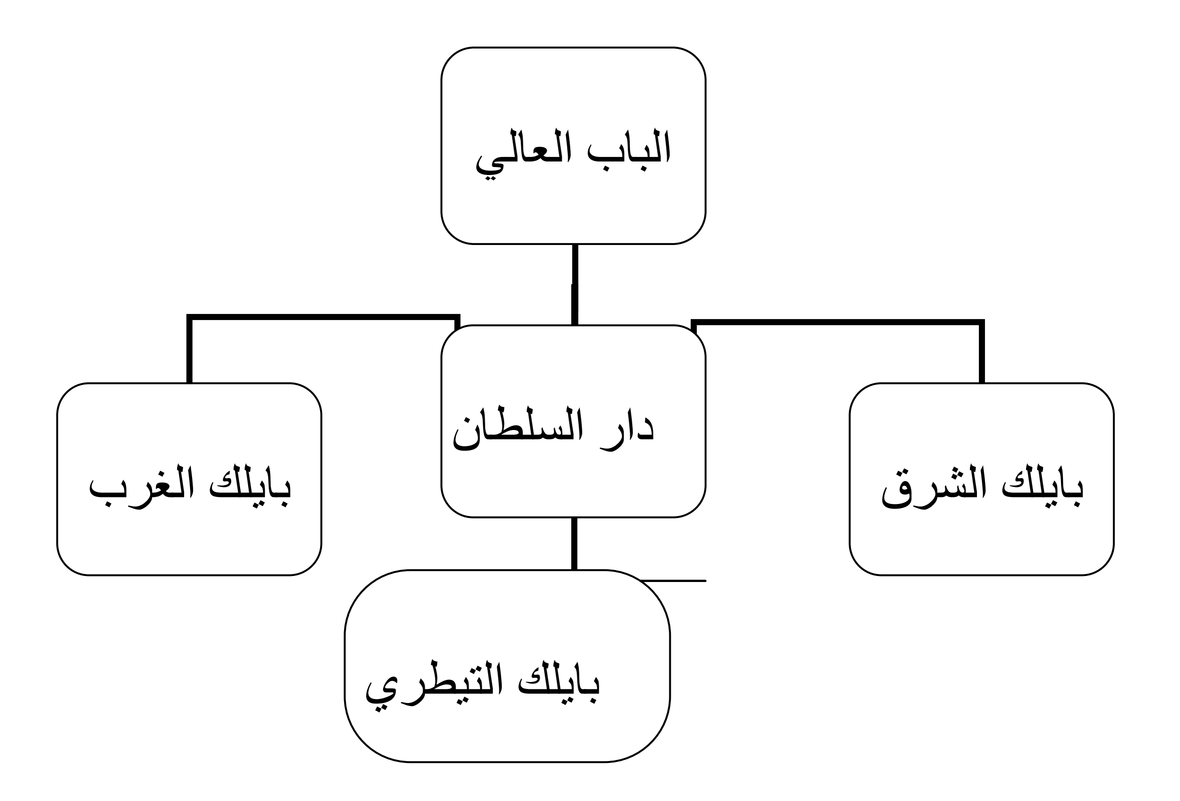
[2] ناصر الدين سعيدوني ، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع .1979.ص 22.

[3] د.عقيلة ضيف الله " التنظيم السياسي –الإداري الفرنسي في الجزائر من بداية الاحتلال 1830 إلى بداية الثورة الجزائرية 1954 " .المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية .كلية العلوم السياسية و الإعلام .جامعة الجزائر العدد 1. شتاء 2002/2001.ص69.

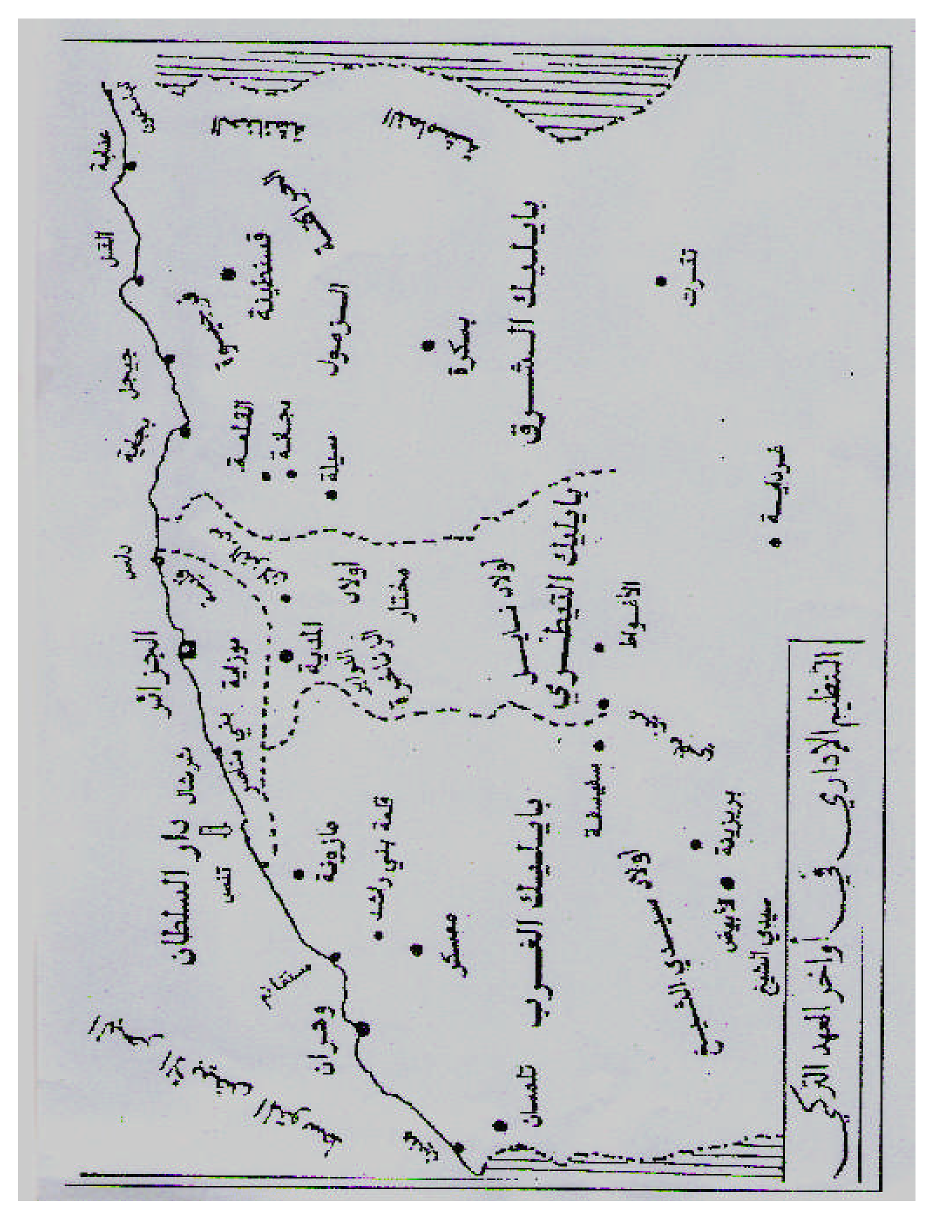
* حكم الجزائر من عام 1544 إلى غاية 1587 في عهد البيلربابات و كان من أم جزائرية و كان من رجال الأتراك المتازين في وضع أسس النظم الإداري في الجزائر أنظر: عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ، ج3، 1982.

1- هيكلة التنظيم الإداري:

امتازت الجزائر في هيكلها الإداري في العهد العثماني بالتقسيم التالي:



و يعود هذا التقسيم إلى عهد حسن باشا بن خير الدين.*



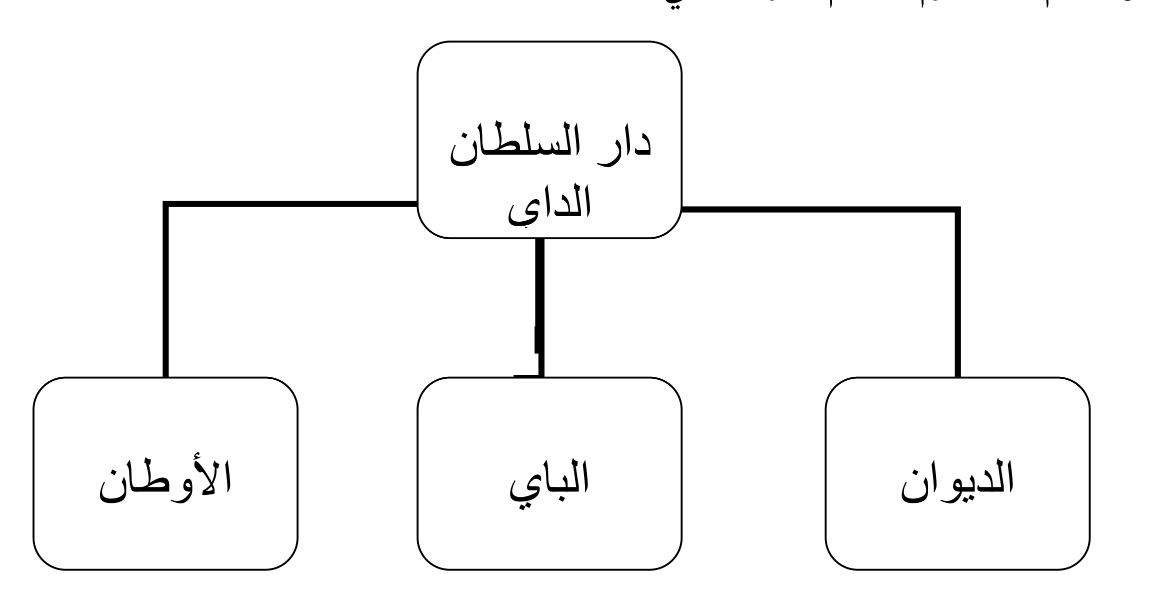
يمثل الشكل الحالي التقسيم الإداري للجزائر في العهد العثماني ، فالجزائر كانت مقسمة إلى ثلاثة مقاطعات سميت بالبايلك ، فبايلك الشرق كانت حدوده ما بين دلس و بجاية من ناحية الشرق إلى غاية الحدود التونسية و كان مقره بقسنطينة ، أما بايلك الغرب فيبدأ من حدود تنس إلى غاية الحدود المغربية و مقره كان بوهران . و بينهما بايلك التيطري مقره المدية ، إلى جانب دار السلطان مقر السلطة السياسية المركزية .

1 عبد الرحمان الجيلالي . تاريخ الجزائر العام ،.ج3 ، مرجع سابق ، ص 34.

دار السلطان :

و يمثله الداي و هو الحاكم الأعلى في البلاد ، و يمارس صلاحيات رئيس الدولة كتوقيع المعاهدات و استقبال السفراء و اختيار الوزراء و حكام المقاطعات . و مقرها الجزائر العاصمة.

و دار السلطان هي أصغر المقاطعات و أهمها بكونها تابعة مباشرة للسلطة المركزية ، و تضم جغرافيا خمسة مدن هامة و هي الجزائر ، البليدة ، القليعة، شرشال، دلس، و أوطانها و ينقسم هذا الهرم بتقسيم آخر كما يلي:



الداي:

لم يكن هناك نظام محدد لتعيين الدايات كما لم تكن فترة حكم أي داي محددة ، فالداي يبقى على رأس السلطة إلى غاية وفاته أو استقالته أو إقالته و إبعاده .

بعد تعيين الداي تتم مبايعته من الديوان الأكبر و الشخصيات النافذة في السلطة.

و بعد الانتهاء من مراسيم التنصيب : "يكلف أحد الأشخاص بالذهاب إلى الباب العالي للإخبار عن وفاة الباشا القديم و قيام الديوان بانتخاب الحاكم الجديد ، و بهذه المناسبة تكتب رسالة تحمل إمضاء و خاتم كل واحد من أعضاء الديوان و خاصة القاضي و المفتي و نقيب الأشراف و يوافق أعيان المدينة كذلك على هذا الاختيار" [1].

---

[1] حمدان خوجة ،المرآة ، تقديم و تعريب العربي الزبيري .الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، 1975 ،ص44

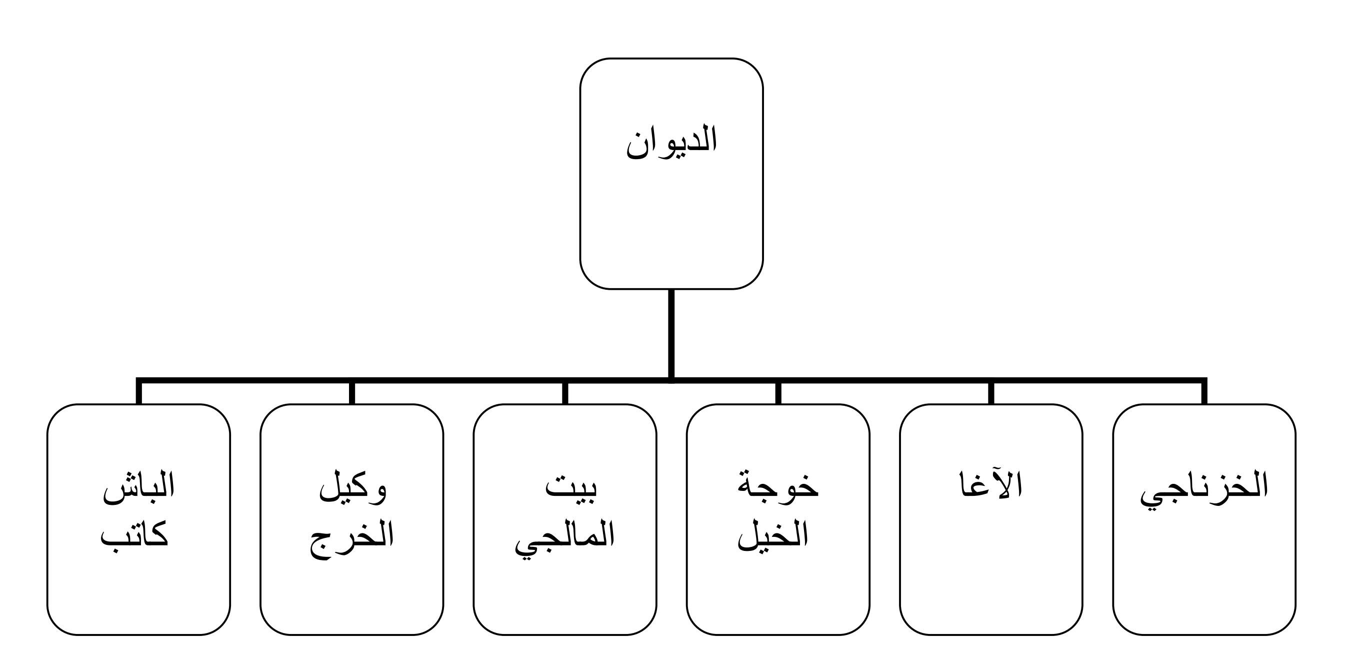
و لقد كانت للداي صلاحيات واسعة : "حيث أصبح حاكما مستبدا برأيه ، و سيد مطلق الحرية في مملكته لا تجد من تصرفه سوى رغبات الحامية التركية التي اختارته و خولت له سلطته " [1].

بعد عملية التنصيب يقوم الداي باختيار أعضاء حكومته ، و له كل السلطات في ذلك ، و هو رئيس الهيئة التنفيذية و هو من يعين البايات و خلفائهم و هو يرأس الديوان.

و من مظاهر السلطة لدى الداي يقول الأستاذ يحي بوعزيز : " و الدايات هم الذين استطاعوا أن يحققوا للجزائر استقلالها الحقيقي عن الدولة العثمانية.

و لم يكن للسلطان نفوذ سوى إصدار الفرمانات بالموافقة على تسمية الدايات الذين يعينهم الديوان .... كما قاوم الدايات حتى وساطة الباب العالي في المسائل الخارجية باعتبار ذلك تدخلا في مشاكل الجزائر الداخلية و سعيا من السلطات لاستعادة نفوذه" [2].

و يتفرع عن هذا التقسيم الإداري على مستوى هرم السلطة تقسيم آخر محلي فنلاحظ أن الديوان يتبعه العديد من العناصر أهمها : [3]



<u>الديوان</u>: وهو بمثابة مجلس الوزراء،وهو الساعد الأيمن للداي،ويتكون من العناصر التالية:

---

[1] د.ناصر الدين سعيدوني ، <u>**الجزائر منطلقات و آفاق**</u> ، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 2000.ط1، ص 171

[2] د.يحي بوعزيز ، <u>**الموجز في تاريخ الجزائر**</u> ،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1999.ج2.ص 291

[3] عبد الرحمان الجيلالي .مرجع سابق، .ص 18.

الخزناجي: وهو بمثابة الوزير الأول، و هو مكلف بالميزانية ، و هو المسئول عن خزينة الدولة ، و هو العمود الفقري للنظام القائم على الخراج و جمع المال.

الأغا: وهو الوزير الثاني، يقود القوات البرية و يدير دار السلطان .و لقد توسعت صلاحياته لتجمع بين الأمور التي تتصل بالأمن و شؤون الجيش ، و التصرف في شؤون دار السلطان ، فهو ينظر في كل القضايا المهمة عن طريق القياد و الشيوخ.

خوجة الخيل: و هو بمثابة وزير الحربية ، و المتصرف في أملاك الدولة من الجباية ومداخيل الولايات من أراضي البايلك ، كما أوكلت له أحيانا قيادة فرقة الفرسان لإخضاع القبائل المتمردة.

البيت مالجي:وهو قاضي بيت المال، و مسؤول عن جمع التركات التي لا وارث لها.

وكيل الخرج:وهو المكلف بالمسائل البحرية والمتصرف في جميع شؤون الدولة العسكرية برا وبحرا.

الباش كاتب : و هو كاتب الدولة العام.

كما يتفرع عن هذا التنظيم مجلسان استشاريان [1] :

الأول:يسمى مجلس الشورى و يضم أربعة أفراد و هم : وكيل الخرج ، خوجة الخيل ، الخز ناجي، و الأغا.

والثاني: يسمى مجلس الديوان و يضم سبعة أعضاء وهم: الخليفة أو نائب الحاكم الأعلى،الباش كاتب،الباش سيار،بيت المالجي،قبودان رئيس، الترجمان و شاوش الكرسي.

بالإضافة إلى هؤلاء الموظفون ، يوجد كذلك موظفون آخرون يقومون بمهام سامية في الدولة و أهمها. [2]

1- **الكاتب الأول**: المسئول الأول عن المرسلات الخارجية و الداخلية للداي و الذي يشرف على ثلاثة سجلات خاصة بأموال الدولة ، و رواتب الجنود، وراتب رجال الجمارك ، و كل سجل يمسكه كاتب خاص.

2- **الكاتب الثاني**: الذي يتمثل دوره في متابعة السجل الخاص بالجنود و هذا السجل عبارة عن نسخة ثانية من السجل الموجود عند الكاتب الأول.

---

1 عبد الرجمان الجيلالي ، مرجع سابق ، ص 19/18

2 صالح عباد ، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، الجزائر ، دار هومة ، ص 67.

3- **الكاتب الثالث**: ودوره متابعة كل المعلومات الموجودة بسجل أموال الدولة انطلاقا من النسخة الثانية التي يسلمها له الكاتب الأول.

4-**الكاتب الرابع**: و دوره يتمثل في ضبط السجل الثاني من إيرادات الدولة من الجمارك الذي يسلمه له الكاتب الأول.

5-**رئيس التشريعات**: و هو مدير البلاط و دوره هو تسهيل عمليات الاتصال بين الداي و الشخصيات التي يستقبلها.

6- **الكاخيا**: و دوره حراسة خزينة الدولة و الاحتفاظ بمفاتيحها.

7- **الخزنادار**: المسئول عن الاحتفاظ بالأموال.

8- **الحكيم باشي** : رئيس أطباء قصر الداي.

9- **الشاوش**: الحاجب الذي يتولى مراقبة الدخول و الخروج إلى قصر الداي.

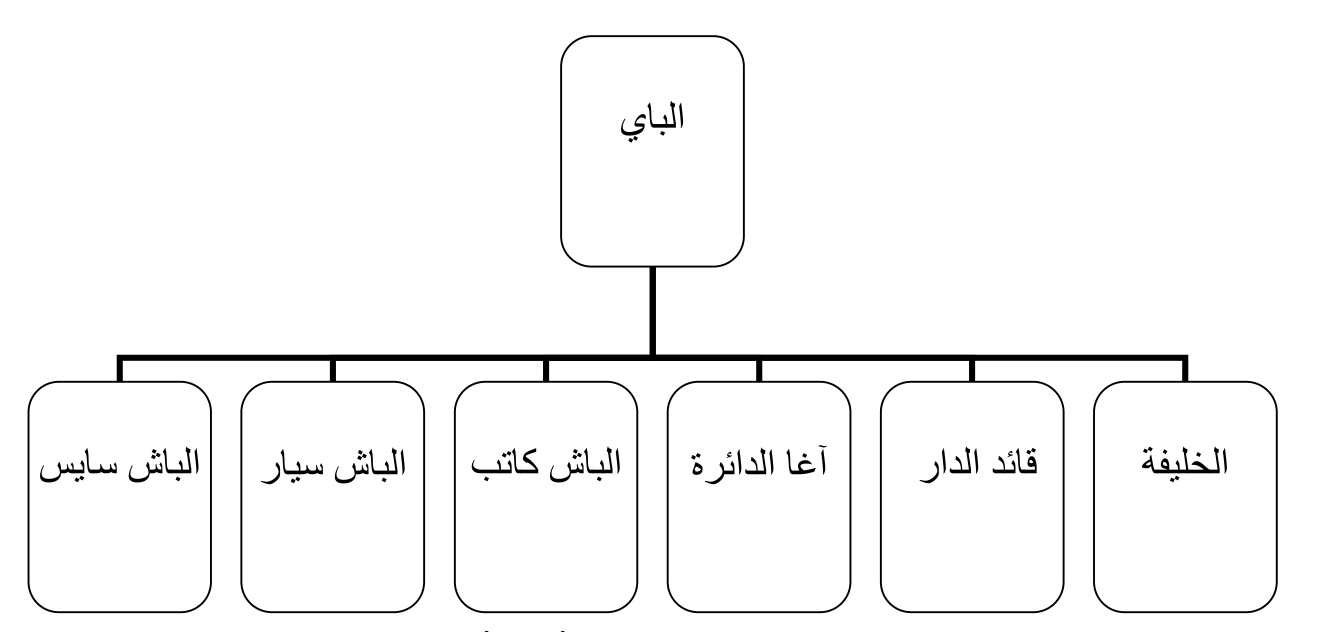
و يلاحظ من هذا التقسيم التحكم الجيد في دواليب السلطة رغم أن الشرط الأساسي في كل هذا هو كون الأعضاء و جميع الحكام من العنصر التركي " إذ ليس في تاريخ هذه الدولة لغير الأتراك حظ في مباشرة الحكم أو تسيير دفة السياسة العامة للبلاد " [(1)].

أما على المستوى المحلي ، فقد امتاز توزيع الوظائف على النحو التالي: [(2)]

---

[1] عبد الرحمان الجيلالي ، مرجع سابق ، ص 19.

[2]. يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر ،مرجع سابق ص 307 و ما بعدها.



لقد قسمت الجزائر إبان الحكم العثماني إلى أربعة أقسام ، ثلاثة منها تسير بنفس الطريقة و هي بايلك الشرق ، بايلك الغرب، و بايلك التيطري [1].

الباي:

و هو الوالي العام على مستوي المقاطعة التي يسيرها نيابة عن الداي الذي ولاه أياها : " و قد حكم البايات بايليكاتهم على النظام العشائري بحيث يكون رئيس القبيلة أو العشيرة واسطة بين قومه و الباي ، كما يكون الباي نفسه رابطة بين الباشا بالجزائر و بين هؤلاء الرؤساء في بايليكة" [2] .

و لقد كانت للباي صلاحيات واسعة في تسيير مقاطعته و هو ملزم أمام الداي بدفع الضرائب السنوية و إظهار الولاء التام للداي ، و يعين الباي لمدة ثلاثة سنوات و يمكن إعادة تعيينه في منصبه.

و للدايات موظفون يقومون بمساعدتهم في تسيير و إدارة البايليكات و هم : [3]

الخليفة: و يعتبر نائبا للباي، الذي يدير شؤون الأوطان ، كما يعتبر قائد القوات النظامية، و يعمل على جمع الضرائب و حملها كل سنة إلى الداي ، و يمثل الباي في بعض المناسبات .

---

[1] أنظر التقسيم الخريطة ص46.

[2] يحي بو عزيز ، مرجع سابق ،ص 309

[3] عبد الرحمان الجيلالي ، مرجع سابق ،ص 76

قائد الدار: وهو المسئول عن أمن المدينة و حراستها و إدارة الأملاك الريفية ، و دفع رواتب الجنود .

آغا الدائرة: وهو قائد من قادة المخزن التابع للدولة ، يكلف أحيانا بحملات صغيرة .

الباش كاتب: وهو الكاتب العام للباي وخاصة الدفاتر المالية، و يحرر الرسائل التي تخص الباي

.الباش سيار: و مهمته نقل الرسائل بين الباي و الداي.

الباش سايس: و هو مسؤول عن خيول البايلك.

الأوطان :

و هي عبارة عن وحدات إدارية على مستوى كل بايلك و يرأسها قايد و هو المسئول السياسي و العسكري على مستوى الوحدة الإدارية التابع لها و يساعده على مستوى العشائر أو الدواوير شيخ.

و القايد هو المسئول الرسمي في منطقة و القائم على جمع الضرائب و المحافظة على الأمن العام و همزة وصل بين الدواوير و السلطات العليا [1].

2 – مظاهر السلطة في الجزائر العثمانية:

لقد اعتمد نظام الحكم في الجزائر إبّان الوجود العثماني على ركيزتين أساسيتين [2].

1– المؤسسة العسكرية.

2– الإدارة المحلية و علاقتها بالسكان.

1–المؤسسة العسكرية:

ولقد شكلت العمود الفقري للنظام السياسي إبّــان الحكم العثماني في الجزائر ، و كان هدف هذه المؤسسة هو الحفاظ على الأمن من جهة ورد عدوان الدول المسيحية المتكالبة على الجزائر من جهة أخرى.

---

1 د.عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر. مرجع سابق ، ص 69

2 يذكر الأستاذ سعيدوني ثلاثة ركائز و ذلك بإضافة العلاقات الدولية أنظر: ناصر الدين سعيدوني ، الجزائر منطلقات آفاق. مرجع سابق ص 170 و ما بعدها

و لقد استطاعت المؤسسة العسكرية العثمانية المحافظة على نظام الحكم بفضل تماسكها و روحها العسكرية المتحكمة في أفرادها و مبدأ المساواة في الرتب و المناصب و هذا من العوامل التي ساعدت على عدم " إحداث القطيعة مع الدولة العثمانية ، بل عملـت على تحويل تبعية الجزائـــر للدولة العثمانية إلى استقلال فعلي " [1].

أما من كان يحكم و يشرف على تسيير شؤون الجزائر

" فالجزائر العثمانية لا تشـذ عن قاعدة الحكـــم التركي في العـــالم العربي ، فالـمناصب العليا – سياسيا و عسكريا – تتحكم فيها الطائفة التركية خاصة على المستوى المركزي ، و تأتي في المركز الثاني فئة المولدين (الكراغلة) ، و يأتي في موقع المناصب البسيطة الجزائريين أصلا ، فهذه المواقع مرتبطة بنظام الجباية لأن العاملين عليها يشكلون سلطة محلية وسيطة بين السكان و الحاكم " [2].

و لقد اعتمدت هذه المؤسسة على العنصر التركي مع تجديد نفسها باستقدام عناصر جديدة كلما اقتضت الظروف و الإمكانات ولم يكن الباب العالي ليمانع ذلك باعتبار الجزائر تابعة – و لو اسما – بالخلافة العثمانية [3].

و لقد كانت هناك محاولات للانفتاح على العناصر الأخرى المكونة للشعب الجزائري خاصة الكراغلة و بعض جماعات الحضر ، و خاصة في عهد الداي محمد عثمان باشا (1766–1991) و حركة الداي محمد على خرجة الذي استعان بطرق "الزوازة" محاولا الابتعاد عن العناصر التركية الانكشارية لكن لم يدم حكمه أكثر من 06 أشهر فمات بمرض الطاعون فاستخلفه الداي حسين (1818–1830) الذي تجنب المواصلة في عملية " التطهير" و ذلك للأزمات الخارجية و الداخلية .

---

[1] سعيدوني ، **الجزائر منطلقات و آفاق** ، مرجع سابق ، ص 173.

[2] احمد بوكابوس ، "مقاربة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية الثقافية "، منشورات المركز الوطني في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، رقم 2005/13. ص61.

[3] سعيدوني ، **الجزائر منطلقات و آفاق**. مرجع سابق ،ص 172

2 – الإدارة المحلية وعلاقتها بالسكان:

لقد صنف السكان في العهد العثماني إلى ثلاثة أصناف : [1]

1– قبائل المخزن : و هي عبارة القبائل المكلفة بجمع الضرائب ، باستعمال مختلف الوسائل و هي أقرب من غيرها إلى الحاكم.

2– قبائل الرعية : و تمثل عامة الناس ، و منهم تؤخذ الضرائب و كل ما يرتبط بجمع المال لفائدة خزانة الحاكم.

3– القبائل المتمردة: و هي التي كثيرا ما كانت تتعرض للمطاردة و القمع.

ومن خلال هذا التصنيف يرى الأستاذ ناصر الدين سعيدوني أن الهدف من تطبيق هذا الأسلوب الإداري على السكان مرّده إلى ثلاثة أهداف: [2]

1– إقرار الأمن و المحافظة على الهدوء و الطاعة.

2– ضمان استخلاص الجباية.

3– المحافظة على وضع اقتصادي و علاقات اجتماعية تضمن امتيازات الطبقة الحاكمة.

و إن كان العديد من الكتاب يقرون بأن الحكم العثماني كان قاسيا و متوترا في تعامله مع السكان الأصليين ، و كانت الإدارة تحت سيطرة الأتراك إلاّ أنّ ذلك لم يكن هدف الخلافة العثمانية ، فقد أورد الأستاذ عبد الرحمان الجيلالي بعض الوثائق تدل على أن ما كان من عمل حكام الجزائر تنافى مع مبدأ الشريعة الإسلامية [3].

فقد ورد ما يلي باسم السلطان سليم يوصي بها والي الجزائر قلج علي :

" وأوصيكم بحفظ البلاد وصون العباد ودفع المحن الرزايا عن جميع الرعايا و إحياء شعائر الدين وإجراء قوانين سيد المرسلين ليكون أهل الإسلام أمة خير الأنام في تلك الأراضي المباركة في ظل ظليل،وعدل جميل،تحت كنف حماية سلطان السنية،و في زمن خلافتنا الفائـــقة على

---

[1] أحمد .بوكابوس . مرجع سابق ، ص 62/61

[2] د.ناصر الدين سعيدوني. الجزائر منطلقات و آفاق ، مرجع سابق ، ص174

[3] عبد الرحمان الجيلالي مرجع سابق .ص 414

إيمانهم و عن شمائلهم محفوفين بكمال الراحة و أجمل الاستراحة ، منعمين آمنين مطمئنين بحيث لا خوف عليهم و لا هم يحزنون "

كما جاء في وثيقة أخرى من دفتر (مهم) رقم 14 حكم 1597 بتاريخ 979 هـ/معربا قال السلطان للوالي المذكور:

".....كذلك يجب عليك حفظ و حراسة الأماكن، و حماية و صيانة الرعايا و البرايا التابعين لولايتك على ما يرام ، و يجب أيضا التنبه و التأكيد على رجالك و تخويفهم و تهديدهم للحيلولة دون ظلمهم و تعديهم على أحد......و ينبغي تأديبك لكل من تسول له نفسه القيام بمثل هذه الأعمال حتى يكونوا بمثابة عبرة و نصيحة للآخرين و إذا لم تتقيد بشروط ضبط و ربط رجالك ، و لم تراع واجبات حفظ و حراسة البلاد و دفع الظلم و الضرر عن الأهالي ، و كذلك إذا لحق ضيم بفقراء الرعية من أجل الإهمال و التساهل فلن يقبل عذرك و ستعاقب على ذلك [1] .

إلا أ نّ هذه الوصايا لم تجد آذانا صاغية لدى حكام الجزائر و تعامل هؤلاء مع السكان على وضعية التشتت بهدف بسط سيادة الدولة. " و قد أدى هذا الأسلوب إلى انعزال الحكام عن غالبية السكان و إلى عدم تجاوب أغلب ممثلي الشرائح الفاعلة الممثلة في زعماء القبائل و شيوخ الزوايا مع الإدارة المحلية ... بل أدى هذا الوضع في بعض الجهات إلى إعلان العصيان و المجاهرة بالتمرد " [2].

3_ التنظيم السياسي:

" النظام السياسي العام كان نظاما جمهوريا عسكريا مغلقا ، فهو جمهوري لأن منصب الحاكم انتخابي و ليس وراثيا ، و هو عسكري لأنّ الحاكم كان من العسكريين ، و هو مغلق لأنّه نظام لا يسمح فيه إلا للوجق بممارسة السلطة " [3].

---

1 عبد الرحمان الجيلالي ، مرجع سابق ، ص464.

2 د.ناصر الدين سعيدوني ، **الجزائر منطلقات و آفاق** ،مرجع سابق .ص 174

3 أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي من1500 –1830**، بيروت .دار العرب الإسلامي ، ج1.ط1 .1998.ص 282.

وخلال الفترة 1516-1830 ظهرت إلى الوجود دولة جزائرية تقوم على الوحدة الجغرافية و السياسية و الاقتصادية للبلاد ، بالإضافة إلى الوحدة الفكرية و الروحية التي قامت منذ الفتح الإسلامي ، كما كانت هذه الدولة مؤيدة من طرف أغلب سكان الجزائر و معززة بجيش برى و أسطول بحري و ذات علم و برلمان و نقد و عاصمة ، و في نفس الوقت كان للدولة الجزائرية تقاليدها العرفية و الدبلوماسية حسب القانون الدولي المعمول به آنذاك"(1).

و" لقد ظهرت الدولة الجزائرية الحديثة مع بداية القرن السادس عشر الميلادي بانتمائها إلى السلطة العثمانية تحت قيادة "الباي لرباي" و بذلك بدأت معالم الحدود الإقليمية للدولة الجزائرية تظهر و تستقر تدريجيا ، و ينمو معها ، الكيان السياسي للجزائر المنفصلة عن تونس و المغرب الأقصى ، و بذلك ظهر نوع من الشعور الوطني لدى المواطنين جعلهم يندفعون بكل ما يملكون من قوة و إمكانيات : لتدعيم هذه الدولة الفتية و حماية هذا الوطن العزيز من المسيحيين المتعصبين"(2).

المطلب الثاني : التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي في العهد العثماني:

1- التنظيم السكاني:

لقد تضاربت الإحصاءات حول تعداد سكان الجزائر في العهد العثماني ، فبعض التقديرات تشير إلى كون سكان القطر الجزائري كان مابين ثلاثة ملايين و نصف المليون (3) بينما قدرها آخرون بعشر ملايين نسمة (4) يعيش 95 % منهم في الريف و 5 % فقط في المدن.و من هذا المنطلق فإن التقسيم الاجتماعي الذي ساد الجزائر في الفترة العثمانية كان كما يلي:

---

1 سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج1 ، مرجع سابق ، ص 282

2 إبراهيم مياسي،" دوافع احتلال فرنسا للجزائر"، **مجلة الرؤية**، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954 وزارة المجاهدين .العدد 3/ السنة الثانية السداسي 97/1.ص92

3 ناصر الدين سعيدوني ،**النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية** ، الجزائر ، ش، و.ن.ت .1979 .ص 41

4 حمدان بن عثمان خوجة ، **المرآة**، مرجع سابق ، ص 51

1- السكان الأصليين:

و هؤلاء السكان يتكونون من العرب و البربر على السواء و يكونون السواء الأعظم من سكان الجزائر ، و منهم بدو الحضر.

و يرى حمدان خوجة بأنّ البدو ينقسمون إلى نوعيين متميزين " فالذين يسكنون السهل هم العرب الحقيقيون،أما الذين يسكنون الجبل فهم البرابرة أو القبائل " [1] و أما الحضر فهم سكان المدن ، و هم قليلون مقارنة بالبدو

فمن السكان الأصليين البربر أو أهل زواوة ، و قد هاجر البعض منهم إلى مدينة الجزائر ، و كانوا يشكلون فئة مندمجة مع سكان المدينة ، و يذكر" جو-ب- وولف" بأنّ عددهم في الجزائر مع نهاية القرن السابع عشر كان حوالي ستمائة عائلة ، و لكن دورهم في الاقتصاد المحلي كان ضئيلا [2] .

كما قسم السكان حسب ولائهم للسلطة إلى ثلاثة فئات :

1- قبائل المخزن

2- قبائل الرعية

3- قبائل المتمردة

2- الطبقة التركية:

و هي الطبقة الحاكمة ، تتمركز في المدن الهامة و قد كان عدد أفرادها سنة 1830 حوالي 20.000 نسمة [3]لكن كان لها نفوذ قوي على سائر البلاد ، كما كانوا حريصين على إبقاء المناصب الحكومية و خاصة العليا بين أيديهم ، و ذلك خوفا من فقدان السيطرة على السكان و ضياع البلاد .

[1] حمدان خوجة ، مرجع سابق ، ص 53

[2] جون -ب- وولف ، <u>الجزائر و أوروبا</u> ، ترجمة و تعليق د .أبو القاسم سعد الله ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986، ص 167.

[3] د.عمار بوحوش ، <u>التاريخ السياسي للجزائر</u> ،.مرجع سابق ، ص 73

3- **الكراغلة:**

لم تكن هذه الفئة تكون طبقة اجتماعية في حد ذاتها ، بل كانوا منتشرين خاصة في تلمسان ، و المدية و الجزائر.

و الكراغلة هم أولاد الإنكشارية من النساء الأهليات، لكن لم يكونوا ليتمتعوا بامتيازات سياسية ، بل كانت أغلب امتيازاتهم اقتصادية وذلك بامتلاكــهم لثروات كبيرة و خاصة الأراضي [1].

و كل المؤلفين يذكرون لنا أن سكان مدينة الجزائر على سبيل المثال كانوا يتألفون من البلدية و هم السكان الأصليون للجزائر من الحضر و الأتراك (الأعلاج و المشارقة)، و كذا الأندلسيون و من اليهود ، ومن البربر ، ومن العرب الوافدين من الضواحي القريبة من المدينة و من الأرقاء المسيحيين ، و بعض العبيد السود.

و كان عدد سكانها في حوالي منتصف القرن 18 ما بين مائة ألف إلى 150 ألف نسمة [2]

4- **المهاجرون الأندلسيون** :

كان أهل الأندلس يشكلون طبقة اجتماعية قوية اقتصاديا لكن ضعيفة سياسيا ، حيث يعترف جل الكتاب أن هؤلاء المهاجرين ساهموا في تنمية البلاد اقتصاديا حيث جاء أغلبهم إلى الغرب العربي بمهارات مختلفة الأوصاف مثل نسيج أقمشة الحرير و الصوف ، وصنع الأسلحة و خدمة الجلود و تجارة المعادن[3] و لقد ســـاعدهم في ذلك الأموال التي جلبوها معهم من الأندلس[4] .

5- **اليهود** :

تعتبر هذه الفئة من أنشط الفئات الاجتماعية في الجزائر إبان الحكم العثماني، و لقد كان تأثيرها كبيرا في السكان من جهة، و في السلطة السياسية من جهة ثانية.

---

1 أبو القاسم سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ،ج1 ، مرجع سابق ، ص 284.

2 وولف ، مرجع سابق، ص 157/156.

3 نفسه ، ص 166.

4 د عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي**، مرجع سابق ، ص 75

و قدرت الإحصائيات أن عدد اليهود الذين كانوا في مدينة الجزائر مع نهاية القرن السابع عشر حوالي ثلاثة عشر ألف يهودي ، أغلب هؤلاء كانوا أهليين ، و كان معظمهم أصحاب حرف [(1)] و كانت تتمركز في المدن الكبرى [(2)].

ويؤكد جون —ب– وولف بأن اليهود كانت لهم سمعة سيئة لدى معظم الأوروبيين حيث " كانوا خبثاء ومحتالين و غشاشين و غير أمناء "[(3)] ، و رغم ذلك فقد سمح للجالية اليهودية أن تسير شؤونها الخاصة و أن تنظم قضاءها و محاكمها باستثناء الحالات التي للمسلمين دخل فيها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا التنوع البشري لم يشمله أية قطيعة ، بل كان التلاحم و التسامح هما الميزتان الأساسيتان في الجزائر إبان الحكم العثماني.

كما يقسم الأستاذ عبد الرحمان الجيلالي طبقات المجتمع الجزائري إلى ثلاث طبـــــقات : " جزائري ولد البلد" و هو في مفهوم الحكام العثمانيين كل من كان منشؤه من أب و أم عثمانية* ، و" كراغلي" و معناه أولاد الخدم و هو من كان والده تركيا "عثمانيا" و أمه أهلية . و "برّاني وهو غير ساكن البلد من جميع أهل القرى و المداشر و الأرياف ، و هؤلاء هم الأكثرية الساحقة من الوطنيين" [(4)].

كما يرى الأستاذ سعيدوني أنّ العنصر البشري يعتبر " عاملا مؤثرا على أوضاع الفحص الاقتصادية والاجتماعية، فهو يتصف بتعدد طوائفه و اختلاف أصوله . فهناك بعض الأفراد من الأتراك و جماعات من الكراغلة والحضر وبعض النصارى و جماعات من العمال الريفيين يتولون خدمة الأرض " [(5)].

---

[1] وولف . المرجع السابق . ص 167

[2] د.ناصر الدين سعيدوني " يهود الجزائر و موقفهم من الحركة الصهيونية " ، مجلة الثقافة، .الجزائر وزارة الثقافة

[3] وولف . المرجع السابق .ص 167

[4] عبد الرحمان الجيلالي ، مرجع سابق ، ص 477

[5] سعيدوني . **ورقات جزائرية** . مرجع سابق ، ص 399/398.

* لقد أستعمل الأستاذ مصطلح ترك ، و نحن نحبذ استعمال مصطلح عثماني.

2- التنظيم الاقتصادي:

لقد كان لتنوع الفئات البـــشرية في الجزائر ، أثرا في التنظيم الاقتصادي ، فلقد كانت لكل فئة من الفئات مجالها الذي تقوم به.

و يروي الأستاذ عبد الرحمان الجيلالي في تاريخه أنّ :

" طرق الكسب التي تجري بين الناس موزعة بين عامة طبقات الشعب بطريقة تلقائية ، فديوان الشرطة و العمل في تجارة التمور و السقاية كانت موكولة إلى أهل بسكرة ، و قبائل بني يني كانوا و لا يزال أكثرهم يشتغل بصناعة الحلي من الفضة ، و بنو سنوس –قرب تلمسان كانوا مختصين –كما أنهم على ذلك إلى الآن –بصنع الحصر و البسط و نسج الزرابي بالاضافة إلى صناعة الخزف و السلاح ، كما اختص المزابيون بشأن الحمامات العامة و الاحتراف بالجزارة ، و العمل في المطاحن مع المساهمة في التجارة و حركة القوافل بالصحراء إلخ..........، و ذكر صاحب المرآة –حمدان بن عثمان خوجة – فقال: " و الجزائر هي التي تزود مدينة تونس و مدنا أخرى بأصحاب هذه الصناعة ، فيهم من كان يشتغل بنفسه مشاركا بأمواله في اكتراء السفن العاملة في القرصنة على جزء من الربح ، و فيهم التاجر أيضا كما اختص أهل الاغواط بالاشتغال في معاصر الزيت . و أما اليهود فالموسر منهم كان يحترف المرايات و صنع الحلي و طرز الملابس" [1].

و يعني هذا أنّ جل السكان كانوا نشطين ، فالكل يعمل حسب وضعه الاجتماعي ، و منزلته، و حين غزت فرنسا الجزائر وجدت "المجتمع مكون من عدة طبقات ، فقوام المجتمع كان يؤمئذ عدة طبقات الإقطاعيون المثلون في الداي و بعض الأتراك و الحكام المحليين و البورجوازية الناشئة التي يمثلها أصحاب التجارة الداخلية و الخارجية ، و البرجوازية الصغيرة في الفلاحين وأصحاب الملكيات الصغيرة التجارة و الموظفين ، كما كانت توجد طبقة عاملة وليدة في عمال صناعة السفن و الحبال و النسيج ، و بعض المهن اليدوية ،كانت هذه هي طبقات المجتمع الجزائري ساعة الغزو الفرنسي" [2].

---

[1] عبد الرحمان الجيلالي ، تاريخ الجزائر العام ، ج3. مرجع سابق . ص 476/475

[2] نفسه . ص 477

هذا إلى جانب وجود تنظيمات نقابية للتجار و الحرفيين و التي كانت تعمل على تنظيم مختلف النشاطات داخل القطاع الواحد ، و ما بين القطاعات ، و كذا الربط ما بين المدن [(1)].

ولقد كانت الجزائر إبّان الحكم العثماني بلدا زراعيا ، و كان مناخها جميلا و أرضها طيبة، توجد بها مراعي شاسعة و سهول فسيحة كل منطقة تختص بمنتجات معينة [(2)]، فكانت جيجل و بجاية تنتج الشعير و الجوز و الدقيق و التين و الزيتون ، و كانت سهول عنابة تنتج جميع أنواع الحبوب ، و كان الغرب مصدرا للحبوب كذلك ، و كانت الصحراء مصدرّا للتمور،و كانت الملكيات في الأرض على ثلاثة أنواع [(3)] :

1 – **ملكية خاصة**: و هي قليلة و توجد غالبا في ضواحي المدن ، و تخص طبقة معينة ذوي النفوذ المالي أو السياسي .

2 – **ملكية مشاعة**: و هي أراضي كبيرة تابعة لعرش معين يستغلها كل أفراد العائلة ، و تعود عليهم ، بما يجنى من محصول.

3 – **الأحباس و أملاك الدولة :**

و هي الأراضي التي تشرف عليها المصالح الإدارية للدولة بمساعدة قبائل المخزن * و يمكن أن تعطى لأفراد أو قبائل تستغلها مقابل أجر يتفق عليه.

و يرى الأستاذ مرسلي أن نظام الملكية كان بسيطا يعتمد على العرف و القانون الإسلامي و هو ممثلا في أربعة أشكال [(4)]:

1– **أرض البايلك** (الدولة): و كانت لها عقود تسجيل .

---

[1] منشورات المركز الوطني للبحث في الانثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية . رقم 2005/13 ص 64.

[2] د.محمد العربي الزيري ، **مدخل الى تاريخ المغرب العربي الحديث** ، الجزائر ،ش.ون.ت 1985 ، ص 107/106

[3] الزبيري ، مدخل الى تاريبخ المغرب العربي الحديث ، مرجع سابق ، ص 107.

* و هي القبائل المكلفة من طرف السلطة بجمع الضرائب ، و هي الموالية للسلطة.

[4] د. مرسلي محمد، " دراسة حول مجال القطاع الزراعي في الشمال الجزائري" حوليات مخبر التاريخ و الجغرافيا. العدد2. جويلية 2008.ص215.

2- **أراضي العرش**: و هي الأراضي الجماعية المشاعة و تمتد على مساحات شاسعة و تعد الملكية الأكثر انتشارا.

3- **أراضي الحبوس**(الوقف):

4- **ملكية الأرض**: والتي يملكها أفراد دون عقود ملكية واضحة وكانت تستغل بشكل تعاوني.

إلى جانب الزراعة، فإن الصناعة في الجزائر كانت شبه منعدمة مقارنة بما كانت عليه أوروبا، لكن كانت طرق الكسب آخذه منحى آخر الصناعة.

أما التجارة فيمكن اعتباره من أهم موارد الكسب في الجزائر سواء داخليا أو خارجيا.

فلقد كانت "التجارة الداخلية تتم في الأسواق المحلية أو الجهوية، وفي الحوانيت والمعارض السنوية،و تعقد هذه الأسواق أسبوعيا في ساحة كبيرة من بعض القرى المركزية أو خارج المدن،وتتنازل كل ما يحتاج إليه السكان من متوجات و مصنوعات كانت أو مستورد ة " **[1]**.

و كانت العملية التجارية تتم ضمن تنظيم محكم ، و كان نظام المقايضة غالبا هو السائد، أما التجارة الخارجية فكانت تتم عن طريق الموانئ البحرية،وكان للجزائر إبان الحكم العثماني منافذ عديدةبداية من القالة،فعنابة،فالقل وجيجل وبجاية والجزائر وشرشال ووهران ، و مرسى الكبير إلخ.....[2] .

و يلاحظ من خلال هذا التنظيم أنّ الجزائر إبان الحكم العثماني كان نشاطها الاقتصادي يعتمد على الزراعة و التجارة كمصدرين للثروة . فالنشاط الزراعي هو السائد نظرا لكون 95%من السكان من أصل ريفي و بالتالي كانت الملكية للأرض تعتمد على العرش.

أما التجارة فكان مقرها في المدن الكبرى الساحلية وبعض المدن الداخلية،و إذا عدنا إلى موقف السلطة من هذه العملية،فالملاحظة أنّ السلطة العثمانية المجسدة في الداي على المستوى الوطني لم يكن يتدخل في تحديد الملكية باستثناء الجباية التي تتحصل عليها الدولة .

---

1 د.محمد العربي الزبيري، **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي** ،مرجع سابق، ص 118

2 نفسه ، ص 122- 121

3_ التنظيم الاجتماعي :

لقد امتزجت الصورة التي أعطيت للجزائريين في العهد العثماني بين متطرف جعل من الشعب مجرد قطيع لا أصل له و لا حضارة، و بين منصف أعطى له حقه كاملا.

يصف جون .ب وولف صفة مساكن الجزائر بقوله " إن أولئك الرجال لم يكونوا رجالا أتقياء ورعين يحاربون في سبيل الله بل كانوا في الواقع لا أكثر و لا أقل من قراصنة يسيرون وراء حضوضهم تحت الراية الخضراء للجزائر ...."[1] . و يستطرد ، قائلا : " فإذا غادر المسافر مدينة الجزائر ، متوجها إلى المناطق الداخلية فإنه يجد نفسه في بلاد بكر آهلة بأناس ما يزالون يعيشون عيشة بدائية " [2].

لقد كانت نظرة هؤلاء و أمثاله نظرة خاصة مبنية على أحكام مسبقة و قضايا لا تكاد تنفصل عن دراساتهم كالقرصنة ، و علاقة الايالة بالدول الأوروبية المسيحية ، و هو ما يعكس صليبية حاقدة على التوجه الذي دافعت عنه الدول العثمانية .

فالأصل أن المجتمع الجزائري –كما سبق ذكره– مجتمع ريفي بالدرجة الأولى * ، مسلم العقيدة ، عربي اللغة مع وجود لهجات محلية .مجتمع متماسك تطفو عليه صفة التكافل الاجتماعي و الاقتصادي في السراء و الضراء في الحقوق و الواجبات، مجتمع يطبق الشريعة الإسلامية في العبادات و المعاملات.

أما فيما يخص الدين، فلقد كان في الجزائر مذهبان أساسيان ، فالعثمانيون و من معهم من الدخلاء الجدد على الإسلام كان مذهبهم حنفي ، بينما كان الأندلسيون و السكان الأصليين كانوا على المذهب المالكي.

و امتازت العلاقة بين المذاهب بالتسامح و التعاون، و لم يحدث أن اصطدم أصحاب المذاهب الإسلامية بينهم.

و تتحجب نساء الجزائر في الشوارع و كانت المرأة في الجزائر أكثر قيمة منها في فرنسا .

---

[1] وولف. مرجع سابق ، ص 164

[2] نفسه ، ص 173.

* يمثل سكان الريف 95% من مجموع سكان الجزائر.

و لقد كانت الشريعة هي الدليل الأسمى للشعب فقد ورد جون–ب–وولف –قوله " من العجب أن شعبا في تلك الحالة من القسوة و الغلطة يحافظون على النظام و العدالة في لصوصيتهم و بينما هم غير عادلين مع أي كان ، فإنهم يمارسون العدالة مع أنفسهم " ([1]).

و خلافا لما يشاع من أن المجتمع هو مجتمع الرجل ، فإن المرأة قد لعبت فيه دورا أساسيا في الميدان الاقتصادي و الاجتماعي و حتى السياسي و الثقافي ، فالمرأة الريفية كانت تقوم بمعظم الأعمال التي هي غالبا من اختصاص الرجل ... كما كانت تشترك في الحروب .. أما المرأة المدنية فقد كانت تتاجر ، و تقوم بالأعمال المنزلية.....

كما أدت المرأة خدمات دينية و اجتماعية و خيرية هامة . فقد كانت توقف الأوقاف ولتساهم في تحبيس الكتب على المساجد و مراكز التعليم [(2)].

4 – نظام القضاء :

لقد كان نظام القضاء خلال العهد العثماني منقسما إلى أربعة أقسام :

1– القسم الخاص أو محاكم خاصة بالمسلمين المنتمين إلى المذهب الحنفي و يعين القاضي من طرف السلطان العثماني.

2– محاكم خاصة بالمذاهب المالكي و يعين القاضي من طرف الداي.

3– محاكم خاصة بالمسيحيين.

4– محاكم خاصة باليهود.

لقد كان الداي في الجزائر مصدر السلطة و القضائية ، و في إمكانه تفويض هذه السلطات إلى البايات و القضاة . لكن إذا كانت الأحكام التي يصدرها القضاة لا تحظى بموافقة الوالي في الجزائر العاصمة أو موافقة الباي في مقاطعته ، فإنه يكون بإمكان القائد السياسي أن يسحب هذا التفويض من القاضي أو الباي ، و بما أن السلطان العثماني كان من المتعلقين بالمذهب الحنفي،

---

[1] وولف . مرجع سابق ص 173

[2] سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج1.مرجع سابق. ص 163/162.

وسكان الجزائر من المتعلقين بالمذهب المالكي، فقد جرت العادة أن يقوم السلطان العثماني بتعيين المفتى الحنفي و يقوم الوالي بتعيين المفتي المالكي، و هذا معناه ، أنه كانت توجد بالجزائر محاكم خاصة بالمسلمين الذين ينتمون إلى المذهب الحنفي، و محاكم أخرى بالسكان الذين ينتمون إلى المذهب المالكي . كما كانت توجد محاكم خاصة بالأسرى المسيحيين ، و محاكم أخرى خاصة باليهود و في حالة ما إذا كانت هناك خصومات .

5- النظام العمراني في العهد العثماني:

يعتبر العمران جزءا من ثقافة المجتمع ، و هو يدل على البعد الحضاري لأية أمة ، و لكن كانت المدينة في العهد الإسلامي تمثل جزءا من ثقافة مختلفة عما عهده السابقون ، و أصبح المسجد هو الحلقة الرئيسية التي تبنى عليها المدينة.

لم تشهد الجزائر قبل الحكم العثماني وحده سياسية جغرافية أي لم يكن للجزائر عاصمة سياسية واحدة فكانت تنقل كما تغيرت السلطة [(1)].

ولما دخلها العثمانيون وجدوا فيها سكانا ، فلم تكن خالية بل كانت تضم الجامع الكبير و عددا آخر من المساجد و الزوايا و الربط [(2)]، فأعطى لها العثمانيون طرازا معماريا عرفت "منذ ذاك ضوابط الهندسية المعمارية و قواعد العمران حيث كانت تسير وفق نظام حضري محكم و مركزية منتظمة... فالمركز الأول للمدينة كان يجمع بين عدة وظائف تجارية و عسكرية و سياسية" [(3)].

لقد كانت مدينة الجزائر عصب الحياة الاقتصادية و السياسية إبّان الحكم العثماني، حيث كثر مادحوها و من تغنوا بها فقد سميت بإسطنبول الصغرى وذلك لكثرة أسواقها وتجارها و وفرة عمرانها و سكانها وهي من أفضل جميع بلاد إفريقية [(4)] . وكانت مدينة هنيئة العيش وافرة

---

[1] د. ابو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ،ج1، مرجع سابق ، ص 169/168..

[2] نفسه ، ص 170

[3] مفتاح سعيدة ، (تحليل نظام مركزية مدينة الجزائر ، مذكرة الماجستير في التهيئة الحضرية)، جامعة هواري بومدين ، معهد علوم الأرض 1999. ص 40

[4] سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي.ج1، مرجع سابق ، ص 171

أسباب الراحة و العافية ، و بها الحدائق الفناء و القصور الجميلة و هي بيضاء في الصباح ، و ذهبية في المساء [1].

" فقد قيل أن المرء كان يمكنه أن يشم الروائح الكريهة لمدينة باريس على مسافة خمسة أميال ، إذا كانت الريح في إتجاهه ، ثم إنّ الزوار الذين عرفوا مدن نابولي و برشلونة و مرسيليا و غيرها من مدن البحر الأبيض المتوسط الشمالية كثيرا ما تحدثوا عن الجزائر حديثا يجعلها بالمقارنة ، تفضل تلك المدن المسيحية المرفئية" [2].

و كان مركز مدينة الجزائر يقع على الواجهة البحرية –على الساحل– في الجبهة السفلى ، و كان زاخرا بالمجمعات و الحصون أهمها دار السلطان القديمة أو " قصر الجنينة" و الذي كان يمثل المركز القيادي و الواقع بين تقاطع شوارع باب الوادي ، و باب عزون و باب الجزيرة ، و الذي يلاقيه من الطرف الآخر الجامع الكبير *.

و مدينة الجزائر مستقرة على شكل هندسي مميز ، فهو عبارة عن مضلع معكوس Trapèze أقيم على مساحة تقدر بحوالي 45،1 هكتارا ، قاعدته على الساحل و قمته متلاحمة على الربوة التي كان يتربع عليها حصن القصبة [3].

و المدينة محاطة بسور يبلغ طوله 3200 م تخترقه ستة أبواب هي :

– باب الجديد من الجهة الجنوبية الشرقية.

– باب القصبة على الجهة الجنوبية الغربية.

– باب عزون من الجهة الجنوبية

– باب الواد من الجهة الشمالية

– باب الجزيرة و باب البحار (الحوت) على الواجهة البحر [*].

و لقد كان لقدوم العثمانيين أثر هام في بلورة شخصية مدينة الجزائر، حيث اعتبرت الفترة التي بقي فيها العثمانيون بها فترة ملازمة لازدهار التجارة و الملاحة البحرية و العمران [1].

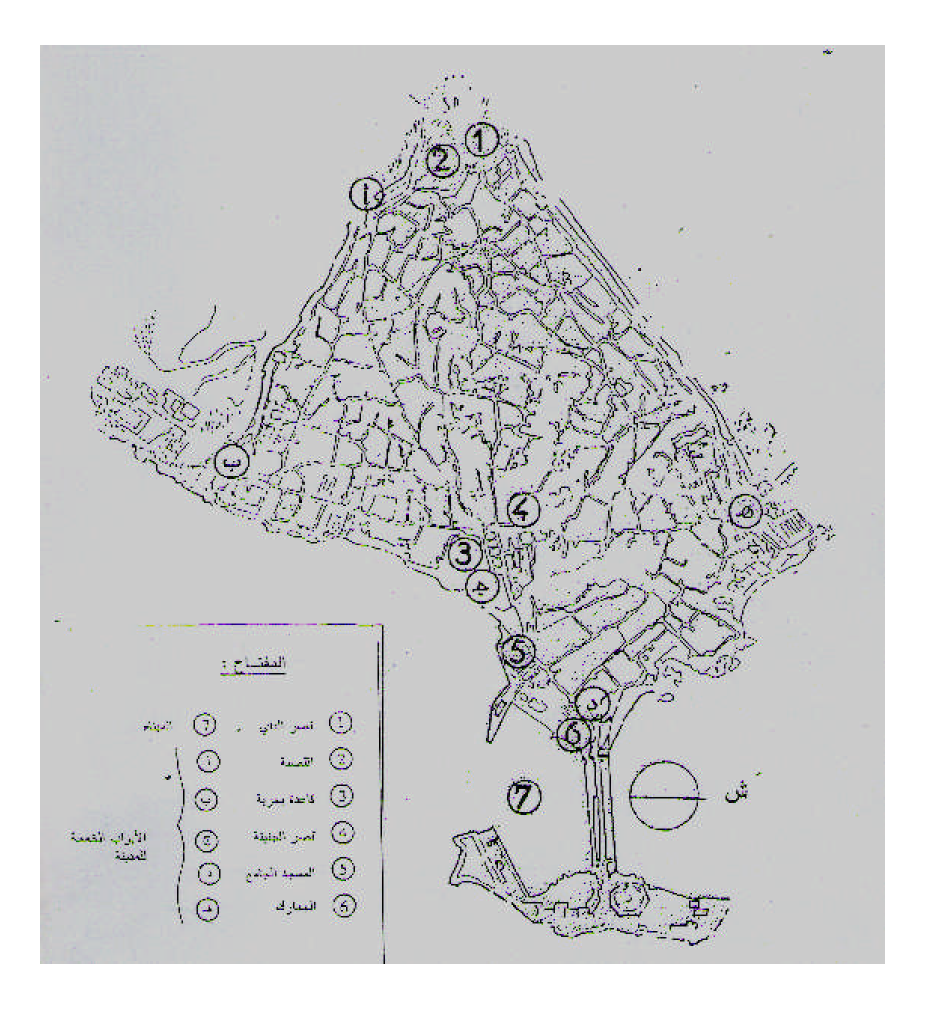
---

1 سعد الله ، المرجع السالف الذكر، ص171 .

2 جون ، ب، وولف مرجع سابق ، ص 151

4 سعيدة مفتاح . المرجع السابق ص 30.

*– أنظر شكل رقم (2) ، (3).

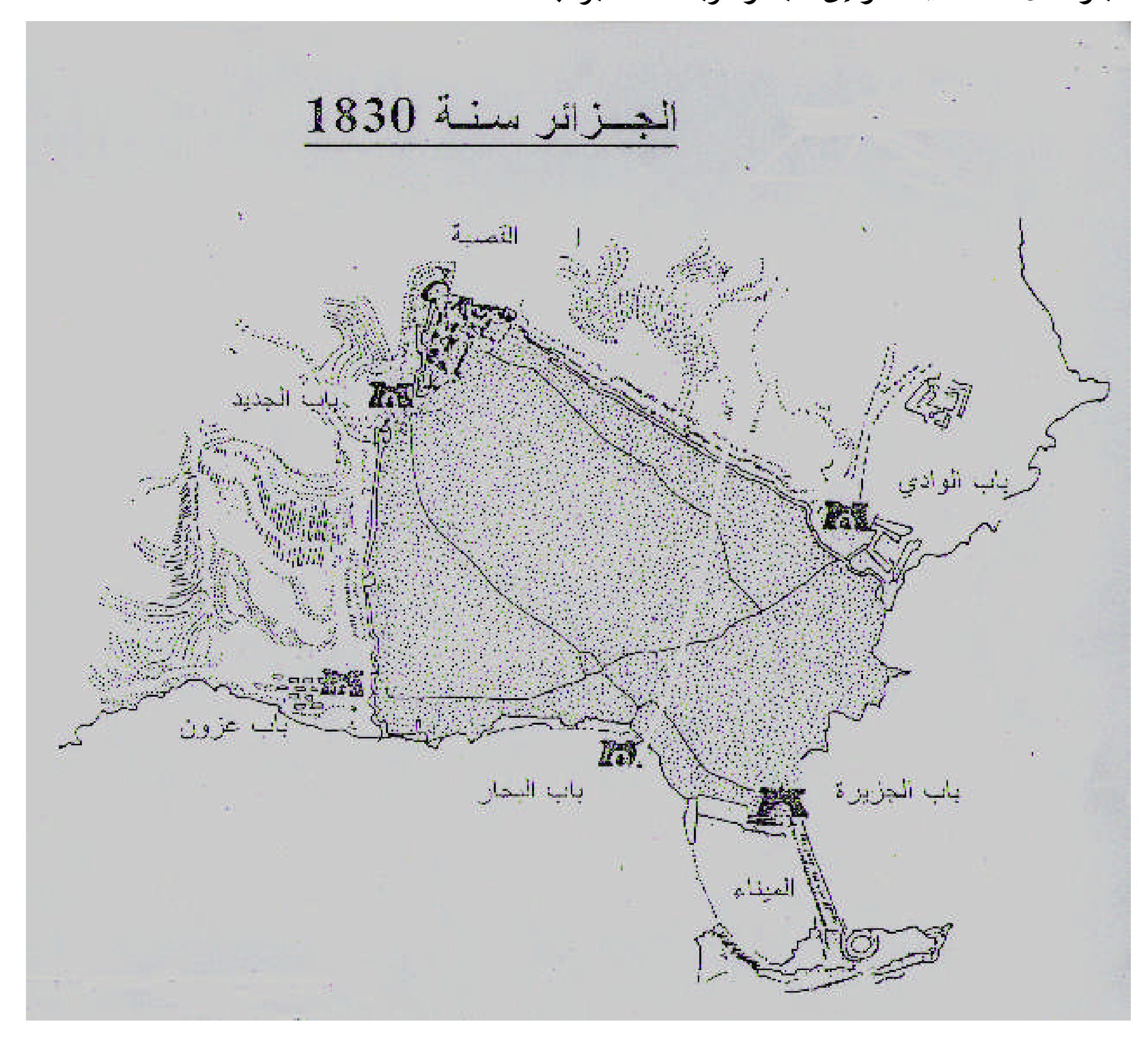


الشكل التالي (2) : يبين أهم معالم مدينة الجزائر

---

[1] سعيدة مفتاح، " استغلال المجال الجغرافي لمدينة الجزائر في العهد العثماني" (حوليات مخبر التاريخ و الجغرافيا) المدرسة العليـا للأسـاتذة . بوزريعة. العدد2. جويلية2008. ص6.

الشكل (3) : يمثل مدينة الجزائر عام 1830 ، و يلاحظ منه الموقع الجغرافي للمدينة و هو عبارة عن مثلث ينحدر إلى البحر وبه ستة أبواب.



المرجع : مفتاح ، استغلال المجال الجغرافي ، مرجع سابق ، ص 7.

و كان في المدينة عددا لا يحصى من القصور و الدور الضخمة أهمها قصر الداي ، إلى جانب العديد من المؤسسات الدينية و العمرانية و الثكنات و التي قدرت بثماني ثكنات كبيرة و بالمدينة العديد من الحرف منها [1]:

3000 نساجا ، 120 نحاتا أو نجارا ، 400 خباز ،300 جزار.

هذا إلى جانب حوالي 107 مسجدا ، و حوالي 82 حماما أغلبها حمامات فاخرة لها غرف بخارية و فيها الماء البارد و الساخن " و معظم الكتاب المسيحيين يعترفون باهتمام المسلمين بقضية النظافة داخل النظام الممتاز و هو نظام الحمامات " [2].

كما كان بها أكثر من مائة عين بعضها في السجون ، و بعضها في الثكنات و أغلبها في الشوارع .

المطلب الثالث: التعليم في العهد العثماني:

قبل الخوض في خصائص التعليم في العهد العثماني يجب أن نوضح بعض النقاط المهمة أهمها :

1 – أنّ السلطة السياسية المتمثلة في الدولة العثمانية في الجزائر لم يكن لها أي دور بارز في نشر التعليم في الجزائر، فلم تكن مهتمة بتاتا بتطوير نظم التعليم على غرار أوروبا، و هذا باستثناء جامعات و معاهد متخصصة.

2 – أنّ المجتمع كان متعلما مثقفا فهذا يعود إلى طبيعة هذا المجتمع، فالمساجد و الكتاتيب كان لها الأثر الكبير في تطوير الثقافة و العلم لدى السكان الأصليين.

1 – خصائص التعليم

أول ما يلفت انتباه الباحث عند دراسة قضية التعليم في العهد العثماني هو قضية اللغة.

لقد كان التعليم كله في الجزائر باللغة العربية " و تدل على ذلك المعاهدات التي أبرمت بين

---

[1] سعد الله ، <u>تاريخ الجزائر الثقافي</u> ج1 ، مرجع سابق ، ص 172

[2] جون بوولف ، مرجع سابق ،ص 152

الجزائريين و قادة الاحتلال الفرنسي حيت كتبت كلها باللغة الفرنسية و العربية" [1].

وكانت العربية لغة التخاطب والتعامل ولغة الواقع الاجتماعي ، و بقيت هي السائدة كلغة دين وعلم و ثقافة، وكانت جميع المؤسسات التعليمية يدرس فيها باللغة العربية فقط [2] أما اللغة التركية فقد كانت اللغة المستعملة في دواوين الدولة لا غير، كما كان التعليم مستقلا عن السلطة السياسية حيث يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله " كان التعليم حر من سيطرة الدولة و من سيطرة الحكام العثمانيين" [3].

لكن هناك من يرى بأنه لم تكن في الجزائر لغة، بل عدد من اللهجات البربرية إلى جانب لهجات عربية، كما كانت الدارجة الجزائرية خليط من الإسبانية والبرتغالية و الإيطالية و الفرنسية[4] ، و إن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على حقد لدى هؤلاء*.

والتعليم الذي كان سائدا في العهد العثماني على المستوى المحلي مقسم إلى ثلاث مراحل أساسية :[5]

المرحلة الأولى:

وفيها يتم حفظ القرآن الكريم أو جزء منه بعد تعلم الحروف الهجائية والقراءة والكتابة، وتدوم من سن الخامسة إلى سن الثانية عشرة، ويشترك فيها الذكور والإناث على السواء ولا تخلو قرية أو مشتتة من الكتاب و المسجد الذي يؤدي نفس الدور.

المرحلة الثانية:

أين ينتقل الطلبة إلى المرحلة الثانية و هي حفظ المتون و منها ابن عاشر و الأجرومية و الألفية لابن مالك و الشاطبية و التي يتم شرحها من طرف أئمة و علماء ، و ما يلفت الانتباه هو اقتصار هذا العلم على الذكور دون الإناث.

---

[1] خوجة، مرجع سابق ، ص 172

[2] د.أحمد نعمان ، **التعريب بين المبدأ و التطبيق** ، الجزائر .ش،و،ن،ت 1981، ص 145

[3] د.أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر (بداية الإحتلال)...ص 159

[4] جون–ب–وولف مرجع سابق ص 172

(*)–لقد كان جواب الأستاذ أبو القاسم سعد الله و هو مترجم الكتاب أن المؤلف يقصد اللغة الشائعة في مدينة الجزائر ، أما القطر الجزائري فلغته الشائعة و المشتركة هي اللغة المستمدة من لغة القرآن ص 72

[5] د.يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب** ، الجزائر ، دار الهدى 2004، ص 498 .

المرحلة الثالثة:

أين يتم التوسع في العلوم الشرعية و اللغة و الفقه و الأدب حسب ميول كل طالب. لقد كان هذا الأسلوب النواة الأولى لانتشار العلم في ربوع البلاد الجزائرية ، فلا تخلو قرية أو مدينة من مسجد يؤدي دور العبادة و التعليم و التربية ، وهذا ما دفع إيفون توارن Y.Turin. [1] إلى التأكيد على أن " التعليم الابتدائي كان كثير الانتشار بالجزائر أكثر مما نعتقده عادة ، و أن الذكور يحسنون القراءة و الكتابة ......لقد كانت لكل القبائل و كل الأحياء الحضرية مدارس بمعلمها قبل الاحتلال" [2].

كما ينقل عن نائب فرنسي قوله: " إنّ ما لا شك فيه أن التعليم في الجزائر كان سنة 1810 أكثر انتشارا و أحسن حالا مما هو عليه الآن" [3].

كما يؤكد بأن الثقافة في الجزائر في بداية الاحتلال كانت مزدهرة ازدهار كبيرا ، بدليل انتشار المؤسسات الثقافية و ارتفاع مستوى التعليم [4] ، و قدساعد على تطور التعليم في الجزائر عاملان أساسيان :

العامل الأول:

تحمل سكان القرية أو البلدة كل النفقات على شيخ القرية الذي هو في الوقت ذاته الإمام و المدرس و المعلم و المفتي و القاضي ، حيث يخصصون له أجرا شهريا ، و في كثير من الأحيان يكون للوقف دور كبير حيث لا تخلو هذه القرى والمدارس من الأوقاف كالأراضي الزراعية والأشجار والمحلات التجارية التي تدر أموالا كبيرة تخدم طالبي العلم و المشايخ [5].

العامل الثاني :

عدم تدخل العثمانيين في قضايا التعليم في الجزائر، بل كانت مجهوداتهم منصبة على ميادين أخرى سياسية و عسكرية.فقد "بقيت جميع المؤسسات التعليمية العربية قائمة.. دون أن يستطيع

---

[1] Y.turin.<u>Affrontements culturel dans l'Algérie colonial</u> .Alger :sned ,1983 .P127

[2] Idem .p127.

[3] عن د.أحمد بن نعمان ، **التعريب بين المبدأ و التطبيق** ، مرجع سابق ص 147

[4])- Turin . op.cit p117

[5] ديحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر العرب** ، مرجع سابق ص 499.

الأتراك القضاء عليها لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم حماة الدين الإسلامي متخذين من تطبيقهم لتعاليمه،ومرونتهم الفائقة في معاملة الأهالي وسيلة البقاء في الحكم" (1).

إذا،لقد كان اهتمام العثمانيين منصبا على رد العدوان الخارجي وخاصة الإسباني منه واستتباب الأمن الداخلي،فلم يكن للسلطة السياسية أي دور في توسع فضاء العلم و لا لبناء معاهد وجامعات علمية.

و ما تجدر الإشارة إليه ، أنه رغم الأساليب المتبعة في التعليم و خاصة على المستوى المحلي من حفظ وتلقين " إلا أن القراءة و الكتابة كانتا منتشرتين انتشارا واسعا يفوق 90 % من السكان،ولا تقل نسبة الثقافة المتوسطة على 60 % ، و يؤكد ذلك الكاتب الفرنسي Marcel Emérite (2)حيث يقول :

" كل أرياف الجزائر كانت عامرة بالكتاتيب القرآنية و المساجد و المدارس ، و المعاهد ، فقد كان بقسنطينة عام 1837 حوالي 35 مسجدا و 90 مدرسة ابتدائية يرتادها 1420 تلميذ و 7 مدارس عالية يرتادها 700 طالب ، و بتلمسان 50 مدرسة ابتدائية يرتادها 200 تلميذا و بها 50 مسجدا"

و يؤكذ جون –ب–وولف أن عدد المساجد في الجزائر العاصمة كان حوالي مائة مسجد ، منها 10 مساجد كبرى ، إلى ثلاثة مدارس عليا Colleges إلى جانب عدد من المدارس الأصغر حجما حيت يتعلم الأولاد القراءة و الكتابة و مبادئ الحساب (3) .

2 – المؤسسات التعليمية:

1- المساجد.
2- الكتاتيب.
3- الزوايا.
4- فئة المرابطين.
5- المدارس العلمية.

---

1 احمد بن نعمان . المرجع السابق ص 145.

2 مارسيل إيميريت L'Algérie à l'époque d'Abdelkader نقلا عن د، يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب** ، مرجع سابق ، ص 499

3 جوب–ب–وولف – ، مرجع سابق ، ص 154

1- **المساجد**:

تعتبر من أهم رموز الإسلام في الدولة و قد اسندت الى المساجد أدوار متعددة كالعبادة و التعليم و التربية و التكافل الاجتماعي، رغم أن وظيفتها الأساسية قيام المسلمين بأداء الصلوات فيها ، و هي من حيث النسب ثلاثة أنواع [(1)] :

النوع الأول:

و هو نوع أسسه الحكام و الأمراء و الملوك و هو جزء من عملهم الوظيفي، و هذا بغية خدمة المجتمعات الإسلامية و تسيير سبل أداء شعائرهم الدينية.

النوع الثاني:

و هو نوع أسسه كبار الأثرياء و وجهاء القوم للتقرب إلى الله ، و استمالة فئات الشعب و أهمها بالعاصمة جامع سيدي رمضان و سيدي عبد الرحمان الثعالبي... و في هذه الحالة فإن بناء المسجد من أحد الباشاوات فإنه يبنيه من ماله الخاص و يوقف عليه من ريعه و أملاكه ،" فهو بذلك يعبر عن إحساسه وحبه للغير و واجبه الديني و ليس من واجبه السياسي" [(2)] .

النوع الثالث:

و هو النوع الذي أسسته الجمعيات الخيرية الدينية و الاجتماعية و هي كثيرة جدا. و أهم ملاحظة أن جل المدن الجزائرية كانت تشمل مسجدا يطلق عليه الجامع الكبير، و كثيرا ما يكون هو المصلى لحاكم البلاد ، و أشتهر بهذا الاسم إما لقدمه أو لسعته [(3)].

لذا ، كان بعض البايات بمتابعة أمور المساجد و محاسبة القائمين عليها كما فعل صالح باي قسنطينة * مع إنشائه مجلسا علميا خاصا ، و كذا فعل محمد الكبير باي وهران **[(4)].

---

[1] د يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب** ، مرجع سابق ،ص 198/197

[2] سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي** ج1، مرجع سابق ، ص 247

[3] نفسه ، ص 246

[4] سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، ج1 ، مرجع سابق ، ص 251/ 252

* – صالح باي أحد بايات قسنطينة ، ولد بأزمير بتركيا عام 1725 عينه باشا الجزائر بايلك الشرق (1771 –1792) ، ثم قتله عام 1792.

** – محمد الكبير عين باي على وهران عام 1792 – 1799 بعدما حررها من الوجود الاسباني و عمل على تدعيم السلطة العثمانية بها .

غير أنّ بناء المسجد إذا تكفل به أحد الباشاوات فإنه يبنيه من ماله الخاص و يوقف عليه من ريعه و أملاكه " فهو بذلك يعبر عن إحسانه و حبه للخير وواجبه الديني و ليس من واجبه السياسي "[1].

والمساجد نوعان من حيث المذهب، فالمساجد المبنية قبل وجود العثمانيين كانت مساجد على المذهب المالكي، أما المساجد التي بناها العثمانيون فكانت على المذاهب الحنفي، و أولها جامع سفير بوسط القصبة.

2- المدارس العلمية:

لقد كان دور هذه المدارس هو تعليم مختلف العلوم الدينية و غير الدينية ، و لقد كانت أغلب المدن الجزائرية بها هذا النوع من المدارس و أهمها بالعاصمة سيدي عبد الرحمان الثعالبي و التاشفينية ببجاية ، و سيدي بومدين بتلمسان إلخ ....[2]

ومما يلاحظ على هذه المدارس كونها تؤسس إلى جانب مساجد أو تبنى و بها قاعة للصلاة و أهم العلوم التي تدرس بهذه المدارس ثلاثة أصناف [3]:

1- العلوم الدينية: كتحفيظ القرآن الكريم وعلوم الشريعة والحديث.

2- علوم اللغة والأدب: كالنحو والصرف والبلاغة والعروض....إلخ

3- العلوم الطبيعية والتجريبية: كالفلك والحساب والطب....إلخ

و ما يلاحظه الأستاذ أبو القاسم سعد الله أنه لم تكن بالجزائر مدارس عليا أو جامعات تضاهي الجامع الأموي بدمشق أو الأزهر أو القرويين ، و لكن تضاهيها من خلال نوعية التعليم الذي يدرس بالجزائر و الذي يفوق في كثير من الاحيان الدروس المقدمة في تلك الجامعات [4].

---

1 سعد الله، **التاريخ الثقافي** ، ج1. مرجع سابق ، ص 247.

2 د.يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر العرب** ، مرجع سابق ص 198

3 نفسه. ص 198

4 سعد الله ، **تاريخ الجزائر الثقافي** ، مرجع سابق. ج 1، ص 273.

3- **الكتاتيب:**

يمكن اعتبارها مراكز للتعليم الأولى ، و وظيفتها أساسا تحفيظ القرآن الكريم للأطفال و أسست أساسا " من أجل تجنيب المساجد أوساخ الأطفال و ضوضائهم ، فتحتفظ بنقاوتها و طهارتها ووقارها ، ليجد فيها المصلون و المتعبدون جو الخشوع المطلوب في العبادة " [(1)].

وهو نوع من التعليم موجود في كل البوادي و الحواضر ، للبنيين و البنات و يطلق عليه في العاصمة اسم " المسيد".

4- **الزوايا** :

لقد عرفت الحقبة العثمانية انتشارا واسعا للزوايا و التي استطاعت في بضع سنيين احتلال الصدارة بين المؤسسات الثقافية في الجزائر ، و جمعت بالتالي بين الوظيفة الدينية و التعليمية فأصبحت جل المدن الجزائرية لها وليها و زاويتها .

ففي العاصمة كان ضريح سيدي عبد الرحمان ، و في قسنطينة زاوية سيدي الكتاني و في تلمسان زاوية سيدي بومدين إلخ....[(2)].

و كان للزاوية دورا كبيرا في الريف أكثر منه في المدن الكبرى ، و خاصة في التعليم و تلاحم الشعب و خاصة في حالة وجود خطر خارجي [(3)].

و الزوايا نوعان : [(4)]

1- **نوع خلواتي** : والذي غالبا ما يكون يعتبر الشيخ فيها صاحب الأسرار الدينية و التي يلقيها لمريديه على شكل أذكار تتلى في خلوات لمدّة محدودة.

2- **نوع غير خلواتي**:

في هذه الحالة يعتبر الشيخ أستاذا ، غير صاحب الأسرار ، لكن يتخذون " وردا " لهم .

---

[1] د. يحي بوعزيز، **موضوعات و قضايا** ، مرجع سابق ، ص 159.

[2] أبو القاسم سعد الله. **تاريخ الجزائر الثقافي**. ج 1 ص 263 ما بعدها.

[3] نفسه ، ص 267

[4] د.يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر العرب** ، مرجع سابق ص 202/201

و يرى الدكتور يحي بوعزيز أن للزوايا في الحقبة العثمانية أدورا إيجابية و البعض منها سلبية [1].

فمن الناحية الإيجابية:

اهتمت بتحفيظ القرآن الكريم و عممته بين مختلف الطبقات الاجتماعية، إلى جانب كونها أسهمت في احتضان اللغة العربية و الثقافية الإسلامية و نشرها في ربوع الوطن البعيد.

كما أسهمت في إزالة الفوارق الاجتماعية بين الطبقات التي كانت تكون المجتمع الجزائري ، كما قضت على الخلافات و الخصومات التي كانت تتشبث في القرى و المدن على السواء.

أما من الناحية السلبية:

فتتمثل أساسا في الجمود الفكري الذي ساد في هذه الزوايا ، أضف إلى ذلك و هذا من أخطر ما شاهدته الجزائر انتشار الخرافات و البدع الدينية بين الأتباع و المشايخ [2].

5- فئة المرابطين:

تختلف الرباطات عن الزوايا من حيث كون الأولى عبارة عن مواقع علمية من جهة و واجهة قريبة من مواقع وجود الغزاة من جهة ثانية . و كانت منتشرة كثيرا في الغرب الجزائري أين كان الإسبان يهددون السواحل الجزائرية.

فالرباطات إذن " كانت قلاعا من جهة و زوايا و مدارس متنقلة من جهة أخرى" [3].

5- المكتبات : لقد كانت الجزائر خلال العهد العثماني في طليعة البلدان الكثيرة ، الكتب و المكتبات و قد كانت الكتب تجلب من الخارج أو تنسخ أو تؤلف محليا و كانت أهم مصادر الكتب الأندلس و خاصة مع زيادة الهجرة إلى الجزائر و كذا مصر و الحجاز و اسطنبول .

---

1 بوعزيز ، **موضوعات و قضايا** ، مرجغ سابق ، ص 203 وما بعدها.

2 د. أبو القاسم سعد الله ، **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، بيروت** ، دار الغرب الإسلامي ج3 ، ص .185

3 سعد الله ، أبحاث و آراء ، مرجع سابق ، ج 1 ، ص 273.

وكان بالجزائر نوعان من المكتبات منها المكتبات الخاصة و التابعة لعائلات مرموقة و مكتبات عامة، و كانت محتويات الكتب لا تخرج عن الأحاديث النبوية و المتن و كتب الفقه و الأصول و التوحيد بالإضافة إلى بعض الكتب كالنحو و الأدب و الفلسفة [1].

المطلب الرابع: مكانة الجزائر الدولية في العهد العثماني.

تعرّف الدولة اصطلاحا كل شعب يعيش على إقليم معين و له سيادة .

و تعرّف السيادة " القوة القادرة على تحقيق الوحدة السياسية للدولة بحيث لا يعادلها إلا الخضوع و الطاعة من جانب الأفراد.......أما وجهها الخارجي فيقصد بها أن الدولة لا تخضع لأي سلطة أجنبية و بالتالي فهي مستقلة عن أية ضغوط قاهرة أو تدخل من جانب الدول الأخرى "[2].

و من هذا المنطلق فقد كانت الجزائر إبان الحكم العثماني دولة مستقلة و كان لها علم و عملة ، و جيش و علاقات دبلوماسية مع الدول الأجنبية [3]، و كانت دبلوماسيتها تقوم على مبدأ بين أساسين [4]:

__المبدأ الأول__ : أنّ كل دولة تعتبر محاربة حتى توقع معاهدة صداقة و سلام مع الجزائر.

__المبدأ الثاني__: أنّ كل معاهدة لا تعترف بتفوق الجزائر البحري في البحر المتوسط لا يمكن قبولها من طرف الجزائر.

و يرى الأستاذ يحي بوعزيز أن مصدر قوة الجزائر في العصر العثماني يعود إلى الوعي الكامل بالخطر الأوروبي المحدق بالدولة ، و بالتالي السعي إلى إعداد نفسها لمواجهتها سياسيا وعسكريا

---

[1] صبيحة بخوش،" وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني "، __حوليات مخبر التاريخ و الجغرافيا__، العدد2.جويلية 2008.ص146.

[2] موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت، وزارة الإعلام ، دولة الكويت .1994 ص 798

[3] سعد الله ، __أبحاث و آراء__ ، ج 1 مرجع سابق ، ص 248

[4] نفسه ، ص 283

واقتصاديا و فعالية موقعها الإستراتيـجي أدى بـها إلى اهتمام ببناء قوة عسكرية بحرية و ذلك لفرض إرادتها على الخصوم [1] .

و كانت الجزائر تستخدم قوتها البحرية لغرضين: [2]

الأول : هو حماية حدودها من العدوان المحدق بها و خاصة من الدول الأوروبية المسيحية .

الثاني: هو الدفاع عن الإسلام من الصليبية المتعصبة.

و لم يكن الهدف من بناء قوة بحرية في المتوسط الغزو أو القرصنة كما تتضمنها كتابات المؤرخين الغربيين * [3] وإنما هو صيانة الأرض الجزائرية عندما اشتدت رغبة المسيحيين في اكتساحها على أيدي المحاربين الأسبان ، بعدما أخمدت نور الإسلام ببلاد الأندلس ، و ذلك استمرارا لما كان يسمى بالفتح الجديد أو ريكرنكويستا.

أما الأستاذ سعد الله فيقول إنه"خلال فترة 1830/1516 ظهرت إلى الوجود دولة جزائرية تقوم على الوحدة الجغرافية و السياسية و الاقتصادية للبلاد، بالإضافة إلى الوحدة الفكرية و الروحية التي قامت منذ الفتح الإسلامي. كما كانت هذه الدولة مؤيدة من طرف اغلب سكان الجزائر ومعززة بجيش بري و أسطول بحري وذات علم و برلمان ونقد وعاصمة. وفي نفس الوقت كان للدولة الجزائرية تقاليدها العرفية و الدبلوماسية حسب القانون الدولي المعمول به آنذاك" [4].

---

[1] د .يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب** .مرجع سابق، ج2004، ص 248

[2] سعد الله ، **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر** ، ج1. مرجع سابق ، ص 282.

* و هذا ما ذهب "إليه برنار أوغسطين Augustin Bernard حيث يقول : "بأنه يمكن القول بدون مبالغة أن الجزائر الجزائرية لم تكن موجودة قبل وصول الفرنسيين فلم يكن لها حتى مجرد اسم تعرف به ،فهي تنسب لمدينة الجزائر ، و قد تدعى بدولة الجزائر أو الايالة الباربريسكية لأن اسم الجزائر كبلاد لم يظهر إلاّ بعد 1830"

أنظر : نصر الدين سعيدزني ، **الجزائر منطلقات و آفاق** ، مرجع سابق ، ص185

[3] أحمد توفيق المدني ، **محمد عثمان باشا ، داي الجزائر 1766–1791**، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986، ص 8.

[4] د.أبو القاسم سعد الله ،**أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر** ، ج1 . مرجع سابق، ص 64.

* أي باي البايات ، و كان حكام الجزائر يحملون هذا اللقب ، و آخر من حمله هو علي باشا القلج 1568 – 1571.

ويؤيد رأي الأستاذ سعد الله الأستاذ إبراهيم مياسي فيقول: " لقد ظهرت الدولة الجزائرية الحديثة مع بداية القرن السادس عشر الميلادي بانتمائها إلى السلطة العثمانية تحت قيادة " الباي لرباي" * و بذلك بدأت معالم الحدود الإقليمية للدولة الجزائرية تظهر و تستقر تدريجيا ، و ينمو معها الكيان السياسي للجزائر المنفصلة عن تونس و المغرب الأقصى . و بذلك ظهر نوع من الشعور الوطني لدى المواطنين جعلهم يندفعون بكل ما يملكون من قوة و إمكانيات لتدعيم هذه الدولة الفتية و حماية هذا الوطن العزيز من الغاصبين المسيحيين المتعصبين" (1) .

و يمكن أن نبين الصورة للسياسة الخارجية للجزائر من خلال دراسة العلاقات مع أبرز الدولة العالمية في ذلك الوقت.

1- العلاقات الجزائرية الإسبانية:

منذ سقوط الأندلس العام 1492 بدأ الأسبان مرحلة جديدة و هي التوسع في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط ، و استطاعوا منذ أوائل القرن الخامس عشر افتكاك سبته من البرتغاليين و احتلال مليلية عام 1497 م و وصلوا حتى طرابلس الغرب ، فاحتلوا المرسى الكبير عام 1505 و وهران عام 1509 و بجاية عام 1510 ، و فرضوا شروطا –دفع ضرائب– على مدن دلس و تنس و مستغانم و الجزائر ، و اعترفت لهم إ"مارة بني زيان بهذا الاحتلال (2)، و لم يستطع مواجهتهم إلا بالاستنجاد بالعثمانيين الذين استطاعوا طرد الأسبان بعد محاولات عديدة آخرها كان عام 1792 م (3) ، و رغم ذلك لم ترق العلاقات الجزائرية الإسبانية إلى درجة التفاهم رغم تحقيق السلم بينهما دفعت من خلاله إسبانيا للجزائر ما يقارب من أربع ملايين و نصف مليون دولارا في الفترة من عام 1785 إلى عام 1790 (4) ثم الاتفاق بين البلدين وفق الشروط التالية (5) :

---

1 ابراهيم مياسي، "دوافع احتلال فرنسا للجزائر"، مرجع سابق، ص 92

2 د. يحي بوعزيز، موضوعات و قضايا ، مرجع سابق . ص 239

3 أحمد سليماني ، النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني ، الجزائر ، مطبعة دحلب ، دت ، ص 38.

4 يحي بوعزيز ،الموجز في تاريخ الجزائر ، ج2، مرجع سابق ص 302

5 نفسه ، ص 302

1- أن تدفع إسبانيا للجزائر ستين ألف دولار كل سنة.

2- أن تزود كل قنصل جديد بهدايا لا تقل قيمتها عن 42 ألف دولار.

3- أن تتخلى عن كل ادعاء لها في ثلاث مراكب كانت تطالب بها.

4- أن تدفع ثلاثين ألف دولار لوزراء الداي و كبار رجال الدولة.

وكان على الجزائر أن تفرض شروطها على الأسبان حتى لا تعود مرّة أخرى و يحاولون الاستيلاءعلى البلد أو محاربتها [1] .

2- العلاقات الجزائرية الأمريكية :

امتازت العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بنوع من الفتور، و المد و الجزر و ذلك بسبب مواقف الجزائر من بعض القضايا الاقتصادية ، و كانت العداوة بين البلدين قائمة خاصة بعد إمضاء معاهدة سلام مع إسبانيا سنة 1785 كما سبق ذكره – مما دفع بالولايات المتحدة إلى إبرام معاهدة سلام سنة 1795 وافقت من خلالها الولايات المتحدة على وضع حوالي سبعمائة وخمسة و عشرين دولار ، علما أن يساعد داي الجزائرعلى إبرام معاهدات سلام بين الولايات المتحدة و كل من طرابلس و تونس [2].

3 - العلاقات الجزائرية البريطانية:

لقد كانت العلاقات مع بريطانيا أكثر تعقيدا و هذا يعود بالدرجة الأولى إلى كون بريطانيا قوة بحرية كبيرة في المحيط، و دولة استعمارية تحتل أرجاء العالم، و من هذا المنطلق كان الصراع بين الأسطولين الجزائري و الإنجليزي على أشده للوصول إلى الغلبة.

و لما كان الصراع بين بريطانيا و فرنسا من جهة ، و أحيانا أخرى بين بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كانت الدبلوماسية الجزائرية تساير الأحداث و تبرم الاتفاقيات حسب ما تقتضيه مصالح الدولة الجزائرية ، و قد بلغ مجموع ما أبرمته إنجليزا من اتفاقيات و معاهدات مع الجزائر 27 معاهدة منها اتفاقية عام 1759 [3]

---

1 احمد توفيق المدني ،**محمد عثمان باشا**، مرجع سابق ، ص 109/108

2 سعد الله ، **أبحاث و آراء في التاريخ الجزائر** ج 1، مرجع سابق ، ص 281 و ما بعدها

3 يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب** ، مرجع سابق، ص 249.

4–العلاقات الجزائرية الفرنسية:

لقد كانت فرنسا من أكبر الدول المستفيدة من الجزائر فلقد كان لديها امتيازات و قروض و معاهدات سلام سمح لها منذ أوائل القرن السادس عشر من ممارسة التجارة و استغلال التواصل عن طريق الشركة الإفريقية .

لكن الساسة الفرنسيون كانت نواياهم دائما منصبة نحو احتلال الجزائر، فقد كان هناك مشروع قدم عام 1729 يهدف إلى دراسة احتمال احتلال الجزائر و مشروع آخر لسنة 1791 يشير إلى إرسال حملة إلى سيدي فرج، و مشروع 1808 يتضمن الإعداد إلى مهاجمة الجزائر و تونس [1].

و يلاحظ أنّ للوضع الداخلي الفرنسي تأثيرا كبيرا على توجيه السياسة الدولية، فالأوضاع في فرنسا كانت سيئة اقتصاديا، مضطربة سياسيا، فالأوضاع بين التيارات السياسية في أوجها كما كان الجيش في وضعية متفرج لا عمل له.

" كما أصبحت للجزائر ، بهذه المكانة الرفيعة روابط عديدة مع مختلف البلدان ، و يظهر أن أوسع و أوثق هذه العلاقات كانت مع فرنسا فمنذ سنة 1561م ربطت بين الجزائر و فرنسا في عهد هنري الرابع علاقات تقارب و صداقة بين البلدين ثم تدعمت أثناء الثورة الفرنسية التي اندلعت سنة 1789 لأنّ هذه الثورة قد جاءت بمبادئ و أفكار تتلاءم و تتوافق مع النظام السياسي في الجزائر بينما تتعارض و تتنافر مع الأنظمة الأوروبية حينذاك.

و قد حاصرت الأنظمة الرجعية هذه الثورة في أوروبا و لم تجد المساعدة إلا من طرف الجزائر حيث وافق الداي على تقديم مساعدة إلى الجمهورية الفرنسية الفتية أثناء حربها الثورية، و تتمثل هذه المســاعدة في تقديم قروض بدون أرباح و تموينها بالحبوب لتتفادي فرنسا المجاعة" [2].

أدى هذا بالطرف الفرنسي إلى اختلاق الذرائع لجلب الحلفاء و هذا تمهيدا لاحتلال الجزائر، وكانت حادثة المروحة أهم ذريعة لوحت بها فرنسا لرد شرف الأمة الفرنسية.

---

[1] سعد الله ، **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 255.

[2] إبراهيم مياسي ، **دوافع احتلال فرنسا للجزائر** ، مرجع سابق ، ص 93 .

المبحث الثاني : الجزائر في ظل السيطرة الاستعمارية

المطلب الأول: المظاهر السياسية و الإدارية للسياسة الاستعمارية.

لقد كان دخول فرنسا إلى الجزائر بناء على تخطيط سبق عملية الإنزال ، و يساعدها كثيرا في عملها رغم المقاومة التي لقيتها من طرف الشعب الجزائري من جهة و محاولتها استمالة هذا الشعب من جهة أخرى " **و لم تكن الحملة الفرنسية ضد الجزائر آنية كما يزعم المؤرخون الفرنسيون في أغلبيتهم ، و لم يكن الهدف منها تأديب الداي أو الثأر للكرامة كما يدعون ، و لكنها فكرة تخمرت طويلا في أذهان ملوك و أباطرة فرنسا ابتداء من هنري الرابع* و مرورا بلويس الرابع عشر** و نابليون بونابرت*** ، لقد هددوا جميعا و تواعدوا و حاولوا و أقسموا و لكنهم في النهاية لم يفلحوا ، لقد قاموا بذلك لأنهم كانوا يرغبون في تأسيس إمبراطورية استعمارية مترامية الأطراف لا تبعد كثيرا عن الوطن الام ليسهل تسييرها و قمع ثوراتها**" [(1)].

و لقد كان سياسة فرنسا بعد دخولها الجزائر و إحداثها للتغييرات في هيكل التنظيم الإداري و السياسي الذي وجدته و حتى البنيان الاجتماعي و الثقافي منصبة على هدفين:

الهدف الأول:

هو محو كل ما كان موجودا من قاعدة اجتماعية و إدارية و سياسية و خلفية و قطع الجزائر بثوراتها الدينية و انتمائها الإسلامي.

الهدف الثاني: خدمة الفرنسيين و حتى الأوروبيين و يمكن أن نقول الصليبين و ذلك بتمكنهم من أراضي الجزائريين.

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة ، المرآة ، مرجع سابق ، ص 5.

* هنري الرابع : ملك فرنسا (1553 – 1610) ، حكم فرنسا من 1589 الى غاية 1610 ، وهو من عائلة آل بربون ** لويس الرابع عشر : ولد عام 1638 – 1715 ، حكم فرنسا عام 1643 وهو لم يتجاوز سنه الخامسة ، بقي على عرش فرنسا حتى وفاته عام 1715.

*** نابليون بونابرت : قائد عسكري ، و حاكم فرنسا و ملك ايطاليا ، حكم فرنسا بصفة قنصلا عاما للجمهورية الفرنسية الاولى ثم إمبراطورا على فرنسا و ايطاليا من 1804 – 1825

و تقول الأستاذة عقلية ضيف الله أن فرنسا " كان أول شيء فكرت في القيام به عندما وقع احتلالها للجزائر عام 1830 هو إحداث تغييرات جذرية في التنظيم السياسي الإداري العثماني تمكنها من بسط هيمنتها على الجزائريين وحلت أجهزة سياسية – إدارية تخدم مصالحها أولا ثم مصالح الجالية الأوروبية و اليهودية ثانيا " [1].

و يعني هذا أن فرنسا " مقابل الحرب العسكرية و حرب الإبادة التي مارستها في حق الشعب الجزائري ، فقد كانت هناك حرب قانونية قوية مست كل مجالات الحياة اليومية للمواطنين ، و قد قاد هذه الحرب إدارة الجماعات المحلية ، و خاصة البلديات التي كانت تحت قيادة العسكريين" [2].

ولتحقيق هدفها والذي قلنا بأنه القضاء على مقومات الشعب الجزائري و بسط نفوذها على البلد ، صدر أول مرسوم ملكي يوم 01 ديسمبر 1831 * و الذي فصل الاختصاصات المدنية عن الاختصاصات العسكرية ، و الذي أنشــأت بموجبه ثلاثة اختصاصات في الجزائر: [3]**

1- الوكيل المدني (L'intindant Civil)

يتم تعيينه من طرف رئيس مجلس الوزراء و ينتمي إليه مباشرة ، و يعتبر كذلك الوسيط بين جميع الوزارات و القضايا الخاصة بهم في الجزائر ، و هو المسئول الأول عن القضايا المدنية.

2 – القائد الأعلى للقوات العسكرية : (Le Commandant en Chef)

و أهم اختصاصاته المهام العسكرية و حافظ المن في المستعمرات الفرنسية في إفريقيا .

---

1 ضيف الله عقيلة ، مرجع سابق ،ص 31

2 أحمد براح. الإدارة الاستعمارية في الجزائر ، الجماعات المحلية نموذجا ....ص 153

*– صدر هذا المرسوم في عهد لويس فليب الأول الذي حكم فرنسا ما بين 1848–1830

3 د.عمار بوحوش ، <u>التاريخ السياسي للجزائر</u> ، مرجع سابق ص 121/120

** إن الترسانة القانونية التي استصدرتها فرنسا بعد احتلالها الجزائر هي آليات قانونية يسمح لها بالقضاء على مقومات الشعب الجزائري لإحلال محله شعب آخر ، وهذا بعدما تمكنت فرنسا من القضاء على السلطة السياسية التي كانت قائمة و أحلت محلها سلطتها.

3 – مجلس الإدارة : **(Le Conseil D'administration)**

" و تتمثل مهامه الأساسية في التنظيم و التنسيق بين الاختصاصات المدينة و الاختصاصات العسكرية" [1].

و يرأس هذا المجلس القائد الاعلى للقوات العسكرية و ينوب عنه المسئول المدني إلى جانب المسئولين المدنيين و العسكريين.

و أمام تداخل المسؤوليات و سيطرة الجيش على الحياة المدينة و حدوث شرخ في تحديد الصلاحيات أصدرت الحكومة الملكية أمرا رئاسيا بتاريخ 22 جويلية 1834 و الذي نص على مايلي :

1/ إخضاع الجزائر سياسيا و إداريا لوزارة الحربية بباريس و استحداث منصب "حاكم عام Gouverneur Général " يكون تابع مباشرة لوزارة الحرب ، و يختار الحاكم العام من بين كبار الضباط الذين سبق لهم و أن حاربوا في الجزائر و يعرفون عادات و تقاليد الجزائريين.

2/ منح كافة الصلاحيات للحاكم العام بجمعه بين الاختصاصات المدنية و الاختصاصات العسكرية.

كما يرى الأستاذ سعد الله انه كانت أول نواة لنشأة الإدارة الاستعمارية مباشرة بعد الغزو في عهد دي بور مون، حيث قام بإنشاء ثلاثة لجان لتسيير أمور الجزائر [2]:

أول لجنة هي لجنة مالية حكومية و من بين أعضائها فرنسيين و يهود و عرب (جزائريون)، و كانت تحت تصرف الحاكم مباشرة.

أما اللجنة الثانية فهي اللجنة البلدية و كان من بين أعضائها أعيان الحضر و كبار اليهود و تحت رئاسة احد الفرنسيين.

أما الجنة الثالثة و هي اللجنة الدينية هدفها السهر على الأوقاف الإسلامية و كلن من بين أعضائها 5 جزائريين منهم حمدان بن عثمان خوجة.

---

[1] ضيف الله عقيلة ، مرجع سابق ص 72.

[2] د. ابو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900/1830**، ج1. ط1.بيروت: دار الغرب الإسلامي 1992. ص29/28.

و من أهم الملاحظات أنّ اللجنة الأولى و الثانية كانتا تحت سلطة اللجنة الأولى.

و لقد كان لهذا الأمر تأثيرا كبيرا على الواقع المعيشي للشعب الجزائري حيث ساهم في زيادة الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، مما أنجر عنها تجريد السكان الأصليين من ممتلكاتهم و خاصة أراضى العرش والأوقاف الإسلامية.

و لقد كانت السرعة التي تم بها إبعاد الداي حسين كرمز للسيادة و الدولة الجزائرية ، و سرعة وضع القوانين كبدائل تشريعية لما كان سائدا كانت كلها مؤشرات على تهيئة الأوضاع للاستيطان.

كما سمح الأمر الرئاسي إلى استحداث ثلاث مناصب إدارية يشرف عليها الحاكم العام مباشرة و هي [1] :

1– الوكيل المدني (L'intendant Civil) :

ويعين مباشرة من طرف الملك، بناء على اقتراح من وزير الحرب، و هو المسئول الإداري الأول على كامل التراب الجزائري ، حيث يعين كل الموظفين و يخضعون لسلطته المباشرة .

2– النائب العام (Le procureur Général):

وهو المسئول على القضاء داخل الجزائر .

3– المدير المالي (Le directeur des finances):

وهو المسئول على ميزانية الجزائر من ضرائب و صرف الموال و إعداد الميزانية إلى جانب هذه المناصب ثم استحداث كذلك مجلس الإدارة Conseil d'administration و الذي يعتبر أعلى هيئة استشارية في الجزائر .[2]

و منذ هذا التاريخ صار النظام الإداري في الجزائر يسير نظريا بقوانين ملكية فرنسية و ليس بقوانين المستعمرات على أساس أن الجزائر امتداد طبيعي لفرنسا [3].

و لقد كانت السلطات الاستعمارية تساير الأوضاع السياسية في فرنسا و في الجزائر و كان عملية التأثير بادية على القرارات المتخذة ، ففي 15 أفريل 1845 صدر مرسوم ملكي آخر

---

[1] Claude Bontemps .Manuel des institutions Algériennes . Paris Ed Cujus 1976.p184/185.

[2] - Idem p 188.

[3] - Claude collot .les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830-1962 – CNRS Paris 1987 p7

اتخذت بموجبه السلطات الاستعمارية قرارا بتقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعاتProvinces [(1)] و هي الجزائر ، وهران و قسنطينة يرأس كل واحد والي (Préfet) كما قسمت هذه المقاطعات إلى أقاليم ثلاث و هي: [(2)]

1- أقاليم مدنية (Les territoires Civils):

و تخضع للإدارة المدينة ، و هي الأقاليم التي يتمركز بها الجالية الأوروبية ، و توجد غالبا في المدن الكبرى و القرى الساحلية الغنية والأراضي الخصبة

2- أقاليم عربية (Les territoires Arabes):

و تخضع للإدارة العسكرية ، و هي الأقاليم الداخلية و التي يسكنها السكان الجزائريون و لا يوجد بها جاليات أوروبية.

3- أقاليم مختلطة(Les territoires Mixtes) :

حيث يخضع السكان الأصليون للحكم العسكري ، و الأوروبيون للحكم المدني، و هذه الأقاليم أغلب قاطنيها من السكان الأصليون مع وجود جاليات أوروبية قليلة.

و في نوفمبر من نفس السنة أي 1845 منح الفرنسيين المقيمين في الجزائر حق التمثيل النيابي في الجمعية العامة بباريس و في 9 ديسمبر من نفس السنة ألغيت نظام المقاطعات و استبدلت بنظام العمالات و إنشاء منصب عامل العمالة و كان خاضعا مباشرة لوزير الحربية .

كما أنشا مجلس منتخبا من مهامه النظر في الميزانية و طريقة صرفها و يدخل ضمن الأعضاء إثبات من المسلمين و إسرائيلي يتم تعينهم من قبل الإمبراطور و الذين يتم اختيارهم من الأعيان لمدّة ثلاث سنوات.

[1] بوحوش ،**التاريخ السياسي للجزائر** ، مرجع سابق ص 125

[2] أحمد محيو، **محاضرات في المؤسسات الإدارية** ، تعريب محمد عرب صاصيلا ، الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب 1979، ص 124 .

و لقد كان في كل عمالة (مقاطعة) مجلسا عاما حدد تركيبته مرسوم 23 سبتمبر 1875 و كذا مرسوم 24 سبتمبر 1908 ، و هذا المجلس العام يضم إلى جانب الفرنسيين أهالي مسلمين يتم اختيارهم من بين الأهالي.

كما حدد المرسومين عدد الأعضاء الذين يتم اختيارهم من طرف الأهالي و هم ستة عن كل عمالة يعينهم الحاكم العام بناء على مرسوم 24 سبتمبر 1908.

و بيوم واحد قبل انتخاب لويس نابليون بونابرت * أي يوم 9 ديسمبر 1848 تم تقسيم الجزائر إداريا إلى قسمين و هما [1]:

الجزائر الشمالية :

و التي أخضعت للحكم المدني، و يتم تقسيمها إلى ثلاث مقاطعات، كما ربطت كل الأعمال الإدارية كالقضاء و الجمارك و التعليم إلى الوزارات الخاصة في فرنسا.

الجزائر الجنوبية:

و التي بقيت خاضعة للحكم العسكري مباشرة . و بعد يحكمه الوضع الداخلي قام نابليون الثالث* بإنشاء وزارة الجزائر و المستعمرات Ministère de l'Algérie et des Colonies و ألغي بهذا الصدد منصب الحاكم العام و أنشأت من خلاله المكاتب العربية المدنية بقرار 8 أوت 1854 " و التي تعتبر السلطة الرئيسية لتسيير الشؤون الجزائرية في كل ولاية " [2] و إلغاء التمثيل النيابي للجزائر في الجهة الوطنية الفرنسية، و كانت المكاتب العربية تتكون من : [3]

- مدير.
- ضابط مسؤول عن الصحة.

---

[1] Chartes Robert Ageron . Les algériens musulmans et la france1871- 1919.T1.Paris Ed :puf.p35

*تم إنتخاب لويس نابليون بونابرت رئيسا للجمهورية الفرنسية و أعلن عن ميلاد الجمهورية التانية ، و التي دامت إلى غاية 02 ديمبر 1852 أين أعلن نابليون نفسه إمبراطورا و أصبح لقبه نابليون III.

[2] بوحوش ، **التاريخ السياسي**. مرجع سابق ، ص 130

[3] نفسه ص 176.

- ضابط مسؤول عن دفع المكافآت المالية.
- مترجمان.
- ضابط صف.
- خوجة (كاتب عربي).
- وكيل الضياف .
- حاجبان.

و لكن هذه السياسة لم تفلح، فتقرر يوم 10 نوفمبر 1860 العودة إلى نظام الحاكم العام خاضع مباشرة للإمبراطور و الذي أعطيت له كل الصلاحيات.

كما حاول نابليون الثالث استقطاب الجزائريين و طرح فكرة المملكة العربية (Le Royaume Arabe) يكون هو إمبراطورها [(1)].

و لتدعيم هذه السياسة اصدر قانون السيناتوس كونسلت في 22 افريل 1863 ، ثم السيناتوس كونسلت الصادر في 14 جويلية 1865 و الذي أعتبر قانونا عقاريا و الذي أعطى حق الملكية للأشخاص بالدواوير ، و بالتالي بني قاعدة إدارية أعتبر الدوار فيها أساس التنظيم البلدي في الجزائر [(2)] ، والذي نص في مادته الأولى ما يلي [(3)]:

" الأهلي المسلم فرنسي، لكنه يستمر خاضعا للشريعة الإسلامية، كما يمكن استدعاءه للجيش البري و البحري كما يمكن استدعاءه لشغل الوظائف الإدارية في الجزائر،- كما يمكنه - و بطلب منه –التمتع بالحقوق التي يتمتع بها المواطن الفرنسي ، و في هذه الحالة يخضع للقوانين الإدارية و السياسية لفرنسا."

---

[1] Ageron . les algériens musulmans et la France. T1 .op.cit. p 46.
[2] - Bulletin des lois n° 1315. n° 13.504 Sénatus consulte du 15 juillet 1865.
[3] -N=° 14 .179 Décret Impérial Portant Règlement d'administration publique pour l'exécution du Sénatus –consulte du 14 juillet 1865, sur l'état des personnes et la naturalisation en Algérie.

كما نصت المادة الخامسة البند الثاني من نفس القانون بأن الوظائف الإدارية التي يمكن للأهالي المسلمين و اليهود الحصول عليها تحدد بناء على نظام إداري خاص ، وهذا ما حدده النظام الإمبراطوري رقم 179/14 ليوم أفريل 1866 [1].

كما حدد الملحق للمرسوم السالف الذكر أهم المناصب الإدارية و التي يمكن للأهلي المسلم و اليهودي و الذين ليست لهم حق المواطنة الفرنسية القيام بها [2].

و رغم بقاء نابليون الثالث في الحكم أكثر من عشرين سنة 1848-1870 إلا أن لم يحقق شيئا من المشاريع للجزائريين ، فقانون سناتوس كونسلت لعام 1865 السالف الذكر كان يعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين و ليس لهم الحق في الجنسية الفرنسية إلا إذا تخلوا عن حالتهم الشخصية كمسلمين [3]. و يعني هذا القضاء على البنى الاجتماعية و الثقافية للشعب في حالة التخلي عن الأحوال الشخصية.

بعد سقوط النظام الإمبراطوري في شهر جويلية 1870 و ظهور الجمهورية الثالثة في شهر سبتمبر ، عمدت السلطات الاستعمارية إلى وضع أساليب تهدف من خلالها السيطرة إداريا على الوضع في الجزائر و تسيير الأوضاع و خاصة مع ظهور الثورات المحلية.

قد تضمنت هذه السياسة فيما يلي :

صدور مرسوم بتعيين مستشارين من الجزائريين و التمتع بكل الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيين كحق المداولة و الانتخاب....

و بموجب هذا المرسوم فإن النيابة المالية قسمت إلى ثلاثة لجان [4] :

1- اللجنة المالية للمستوطنين .

2- اللجنة المالية لغير المستوطنين من الفرنسيين.

3- اللجنة المالية للأهالي.

[1] Annexé au décret du 21 Avril 1866 Portant tableau des fonctions et emplois civils aux quels l'indigène musulman ou israélite qui ne jouit pas des droits de citoyen français peut être appelé en Algérie

[2] N°14-179. op.cit .

[3] N°14-179.op.cit.

[4] سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج2، بيروت ، دار الغرب الإسلامي ، 1992، ص 145.

كما كان لصور قانون 19 ديسمبر 1900 أثرا كبيرا حيث منح " للجزائر" استقلالا ذاتيا ماليا و مدنيا حيث خوّل للجان المالية حق اتخاذ القرار فيما يخص الميزانية و التداول حول مشروع الميزانية .

و هذا ما كان يهدف إلى المعمرون منذ احتلال الجزائر و سعوا بكل ما لديهم من نفوذ للوصول إلى الاستقلالية الإدارية و المالية.

و ما تجدر الإشارة إليه أن هذه السياسة و التي كان المعمرونّ يطالبون بها، و عملت السلطات الفرنسية على تجسيدها كانت كلها أهداف تخدم مصالح فرنسا و تشجع الاستيطان الأوروبي في الجزائر على حساب السكان الأصليين.

و لم تستثن البلدية من التقسيم الذي مس الجزائر، و كانت القوانين الصادرة في هذا الخصوص محاولة إلى التحكم الجيد في الوضع الاجتماعي، و من هذا المنطلق كان هناك نوعان من البلديات : [1].

البلديات العادية:

و التي أعطيت لها جميع الصلاحيات الإدارية و خاصة مع صدور قانون 05 أفريل 1884 و الذي خص التنظيم الإداري للبلديات و تبعة مرسوم 07 أفريل 1884 الذي أعطى الحق بتمثيل الأهالي في المجالس البلدية .

البلديات المختلطة :

و التي حدد مرسوم 7 أفريل 1884 نوعين من البلديات المختلطة : [2]

1- بلديات مختلطة داخل الإقليم المدني: فإلي جانب رئيس البلدية و النواب الفرنسيين الذين ينتخبون لمدة أربع سنوات ، فإن نواب الأهالي فهم من رؤساء الداووير أو القبائل الموجودة داخل نطاق البلدية .

2- بلديات مختلطة داخل الإقليم العسكري: القائد العسكري الأعلى رتبة رئيسا و النواب الفرنسيين المنتخبون لمدة أربع سنوات، أما نواب الأهالي فهم القياد و رؤساء القبائل الموجودة داخل نطاق البلدية.

---

[1] - Lois du 5 avril 1884.
[2] Decret du 7 avril 1884

المطلب الثاني : السياسة التعليمية في العهد الاستعماري:

الحديث عن التعليم في العهد الاستعماري عبارة عن الحديث عن تدمير لبنية ثقافية كانت قائمة، و تحويل شعب بأكمله من شعب مثقف إلى شعب أمي لا ثقافة له، شعب فرضت عليه سياسة إستدمارية قوامها الجهل و الأمية و الاستغلال.

1- تدمير البعد الثقافي الإسلامي في الجزائر

لقد امتزجت سياسة فرنسا في جانبيها الثقافي –التعليمي على محورين أساسيين خدم كل واحد منهما الآخر.

المحور الأول كان تدمير كل وجد من قبل وخاصة ما كان له علاقة البعد الإسلامي للجزائريين ومن ثم القضاء على رابطة الدم والأخوة التي تربط الجزائر بجيرانها وبالدولة العثمانية.

أما المحور الثاني فكان يتمثل في وضع ترسانة من القوانين في هذا الجانب يسمح للمستعمر تكريس وجوده و تبعية الجزائر له ، و جعل العملية الاستعمارية واقعا لا يمكن محو آثارها مع مرور الأجيال.

لقد قامت فرنسا بالقضاء على الثقافة الجزائرية " عندما قطعت عن تلك الثقافة جميع الروافد التي كانت تغذيها و تنميها و بذلك منعتها من مواكبة التاريخ...كما أوهم الاستعمار الناس بأن التراث الثقافي لم يندثر نتيجة الهدم و التخريب بل أضمحل من تلقاء ذاته" (1).

" كما قاوم الاستعمار الثقافة الجزائرية بطرق كثيرة منذ أن وطئت قدمه هذه البلاد، لأنّه كان يعلم أن لا بقاء له معها ، و هو إذا قضى عليها يفسح المجال لثقافته . و ثقافته إذا قدمها لأبناء الجزائر ، ،لا يقدمها إلا و هي مشوبة بالدعاية و الإدعاء" (2).

[1] أحمد طالب الإبراهيمي ، من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية **1962-1972** ، ترجمة د.جنفي بن عيسى ، الجزائر ش.و.ن.ت.ص 15.

[2] نفسه ، ص 75

فكانت أسس الممارسة الاستعمارية تقوم على آلية تحطيم بنية المجتمع و القضاء على الأسس التي يقوم عليها و خاصة الروحية منها ، فقام بمحاربة شديدة لكل ما له علاقة بالقيم الاجتماعية والدينية للجزائر ، فكثيرة هي المؤسسات الدينية أو التعليمية التي دمرها الاستعمار أو حولها إ إلى كنائس أو أعطيت للجيش الفرنسي أو بيعت للملاك الأوروبيين.

و كان من المساجد التي قضى عليها الاستعمار أو حولها إلى ثكنات على سبيل الحصر ما يلي [(1)]:

- مسجد كتشاوة – حول إلى كاتدرالية .
- جامع علي بتشين – حول إلى كنيسة سيدة النصر.
- جامع القصبة حول إلى كنيسة .
- مسجد عبدي باشا – حول إلى ثكنة عسكرية سنة 1830 .
- مسجد صباط الحوت – حوّل إلى مخزن للحبوب سنة 1830.
- مسجد سيدي الرجى حول إلى صيدلية عسكرية سنة 1837.
- مسجد علي باشا حول إلى إكليركية سنة 1870.

فالأستاذ يحي بوعزيز يقول بأن مدينة الجزائر و هي عاصمة الدولة كان بها 166 مسجدًا و زاوية غداة الاحتلال الفرنسي لها عام 1830 ، و لم يبق منها إلا بضعة مساجد لا تصل حتى إلى عشرة ([2]).

كما أعترف الدوق (دومال) الوالي العام على الجزائر في تقرير له إلى حكومة فرنسا قائلا:" لقد تركزنا في الجزائر و استولينا على المعـــــاهد العلمية و حولناها إلى دكاكين و ثكنات " ([3]).

كما حورب الأئمة و شيوخ الزوايا ، و وضع حدا لنشاطهم الثقافي و الديني ، كما نفي العديد منهم و أهمهم مفتى الحنفية محمد بن العنابي (1775–1871) و الذي دعا "

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج1 ، مرجع سابق ، ص 75

[2] د. يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب** ، مرجع سابق ، ص 210

[3] نقلا عن : د.أ حمد نعمان ، **التعريب بين المبدأ و التطبيق** ، مرجع سابق ، ص 165

للتحديث في الجيوش الإسلامية لردع الاجتياح الأوروبي في العام الإسلامي ، فسجنه الجنرال (كلوزيل) ثم نفاه سنة 1831 ([1]).

كما أغلقت الكتائب القرآنية بدعوى عدم حصولها على تراخيص من الإدارة الاستعمارية. و يروي لنا صاحب المرآة قصة وقعت له عندما كان عضوا في مجلس البلدية قائلا: " عندما كنت عضوا في مجلس البلدية في عهد بورمون ، طلب منا شيخ البلدية ان نسمح له بتحويل عدد من المساجد إلى مستشفيات للجيش ، ذلك الذي قال عنه بأنه لا يملك مسكنا يأوي إليه في الشتاء فأجبناه بأن تلك الأماكن معدة لأمور لا نستطيع تغييرها و عليه لن نوافقه لمحض إرادتنا ، و لكنه إذا أراد استعمال القوة للاستيلاء عليها فإننا نكون عاجزين عن منعة ، و بعد قليل من المحادثات ، رفضت ملاحظاتنا و وقع الاستيلاء ، ظلما على المساجد "([2]).

2- قضاء السلطات الاستعمارية على الأوقاف الإسلامية:

كانت الأوقاف أحد أهم الأسس التي كانت تقوم عليها الحياة الثقافية و الدينيـة و الاجتماعية في الجزائر و كانت تؤدي خدمات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية فيه ربوع الجزائر و خاصة المدن الكبرى كالجزائر و تلمسان و قسنطينة و البليدة وغيرها من المــدن . و كانت جل تكاليف التعليم مرتبطة به ، و مردوده كان يسد النفقات الضرورية للأئمة و الطلبة و القضاة و النظار ، إلى جانب وجود مدخول قادر يغطى عمــلية الإصلاح و البنـاء و الترميم ..... ([3]).

و لقد ربط الاستعمار الفرنسي عند دخوله الجزائر بين الوقوف كوسيلة حضارية طبقتها الجزائر و بين عملية الاستيلاء على الأراضي ، فبادرت منذ الوهلة الأولى إلى إصدار قرارات و مراسيم أسقطت عن الوقف مناعته و جعلته خاضعا لقوانين المعاملات العقارية الفرنسية ([4]).

[1] د.عمر بن قنينة ، **المشكلة الثقافية في الجزائر ، التفاعلات و النتائج**، عمان ،دار اسامة للنشر و التوزيعط1 2000 ، ص 39

[2] حمدان خوجة ،**المرآة**، مرجع سابق ،ص 281/280

[3] د. ناصر الدين سعيدوني ، **الجزائر منطلقات و آفاق** ، مرجع سابق ، ص 20

[4] نفسه ، ص 21

و "حسب الإجراءات الجديدة التي سنتها السلطات الفرنسية فإن الفقراء لا يحصلون إلا على جزء من موارد هذه المؤسسات أما الباقي فيدفع إلى صندوق أملاك الدولة ([1]).

لقد كانت الوسيلة العملية و من ورائها الكسب دافع للقضاء على الوقف ، فحمدان خوجة يستطرد قائلا " أعتقد أنني عثرت على السبب الذي جعل الموظفين الفرنسيين يشيرون على الحكومة الفرنسية بالاستيلاء على تلك المؤسسات ، إنهم فعلوا ذلك ، أولا للحصول على وسيلة يكسبون بها ثروة طائلة في أسرع وقت ممكن ، و لو على حساب الإنسانية و شرف الأمة، و ثانيا لافتتان الأنفس ، و ترغيب فرنسا في الاحتفاظ بالإيالة لنفسها عندما يظهرون لها أن المد خول معتبر " ([2]) ، فإلى جانب سن القوانين المتتالية ، عمدت فرنسا إلى تهديم المحالات و المساجد " ولم تنج المراحيض الضرورية لسلامة المدينة وراحة السكان ، و وقع تهديم المحالات المخصصة لصائدي الأسماك ([3]).

و في عهد الجنرال بيجو صدر قرار في 23 مارس 1843 بضم الأوقاف إلى إدارة الدومين لكي تكون تحت سيطرة موظف فرنسي سام و كان من وراء هذا الإجراء يخدم هدفين : الأول اقتصادي وهو الزيادة في رصيد الميزانية الفرنسية و الثاني سياسي و هو السيطرة على أصحاب الرأي المضاد للوجود الفرنسي ([4]).

و يلاحظ أنّ هذه الأعمال التي قامت بها السلطات الاستعمارية تناقض تماما ما جاء في وثيقة الاستسلام* فقد استولت فرنسا في العاصمة على ألفي وقف و 27 مسجدا و 11 زاوية ، و في قسنطينة تراجعت أماكن العبادة من 86 إلى 30 مسجدا ([5]).

---

[1] خوجة ، المرآة، مرجع سابق ص 271

[2] خوجة، مرجع سابق ، ص 276/275

[3] نفسه ، ص 278

[4] د.أبو القاسم سعد الله ، **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر** ، ج2، مرجع سابق ، ص 12.

*-جاء في المادة الخامسة من وثيقة الاستسلام ما يلي : أن الدين المحمدي سيبقي معمولا به كما كان سابقا ،إنه يبقى على ما هو عليه إن حرية أهل البلاد مهما كانت طبقتهم ستبقي محترمة ، و أن دين هذا الشعب و ممتلكاته و تجارته و صناعته بالإضافة إلى نسوانه ستبقى محترمة.

[5] د. ناصر الدين سعيدوني ، **الجزائر منطلقات و آفاق**. مرجع سابق ، ص 22

3- نشر اللغة الفرنسية كوسيلة للإدماج:

كان هدف الاستعمار الفرنسي في الجزائر متعدد الجوانب ، فإلى جانب الاستغلال الاقتصادي و نهب الخيرات ، و السيطرة السياسية ، كان هدفه الأساسي جعل هذه الأرض جزءا لا يتجزأ من الأرض الفرنسية ثقافة و دينا و فكرا . فالغزو كما يقول الدكتور سعد الله " شمل الإنسان و الأرض و الثقافة و الدين " ([1]).

و كانت الثقافة -أو ما يسمى باللغة - حجر الأساس لاكتمال الاحتلال فقد جاء في تعليمات الحاكم العام بالجزائر و هو برتران كلوزيل خليفة دي بورمون غداة الاحتلال " إن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية و العمل الذي يترتب علينا إنجازه هو السعي و وراء نشر اللغـــــة الفرنسية بين الأهالي إلى أن تقوم مقام اللغة العربية " ([2]).

و انطلاقا من هذه الخطة أستهدف النظام الاستعماري الفرنسي بداية القضاء على التعليم العربي السائد في الجزائر إبان الحكم العثماني و هذا بهدف تطبيق سياسة الإدماج المنتهجة منذ البداية .

فإلى جانب سياسة الحرق و الهدم راحت السلطات الاستعمارية تطبق سياسة النفي ضد علماء و رجال المقاومة و كل ما يرمز إلى الوطنية ، فأحد غلاة الاستعمار و هو Maurice Wahl يقول في التجربة الفرنسية " لقد شرعنا بادئ ذي بدأ في هدم كل المسا يد (المدارس الابتدائية) و الزوايا و المدارس (الثانوية) و بعض المدارس الإسلامية الأخرى الموجود من قبل - أي قبل الاحتلال الفرنسي-و بعدها انهمكنا في إجراء تجارب ارتجالية لم تنجر عنها سوى نتائج هزيلة و أحيانا سلبية ([3]).

إلى جانب هذا ، فإن السلطات الاستعمارية قامت بسرقة التراث الثقافي الجزائري ، و إن صح التعبير أرشيف الجزائر - الذي عثرت عليه في المكتبات و المساجد و الزوايا ، و هذا ما يراه

---

[1] سعد الله، **الحركة الوطنية** ،ج1 ،مرجع سابق ، ص 16 .

[2] أحمد بن نعمان ، **عن حزب البعث الفرنسي** ، الجزائر ، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، 1996 ص 39

[3] نفسه ، ص 44.

الأستاذ رابح تركي بأن هذا ما يفسر وجود التـــــراث الجزائري في معظم مدن فرنسا و مكتباتها ([1]).

و هذا ما يؤكده الأستاذ أحمد توفيق المدني بقوله : " فالاستعمار قد حطم في أول ما حطم كل الكتاتيب القرآنية و ألغى و حجر التعليم في المساجد التي دمر و هدم أكثرها ، ثم هو لم يعوض ذلك بشيء آخر ،لأنه يعلم أن الأمة إن علمت قاومت الاستعمار ، و لم ترضخ لقيوده ، و سعت السعي الحثيث للتخلص منه" ([2]).

ويستطرد قائلا: "ثم أخذت الحكومة الاستعمارية تفتح أبواب المدارس شيئا فشيئا أمام أبناء الجزائريين منذ سنة 1883،لكن التعلم كان فرنسيا بحثا،لا عربيا ولا جزائريا،فاللغة الفرنسية هي لغة الوطن و بلاد فرنسا هي الوطن،وتاريخ فرنسا فيه هو تاريخ الوطن و هكذا...." ([3]).

بعد عملية الهدم والتشريد و النفي بدأت السلطات الاستعمارية في عملية بعث المدارس الفرنسية،و كانت أول مدرسة هي المدرسة العربية –الفرنسية (école Franco musulman) والتي أنشأت عام 1836 بالعاصمة و كان خاصا بالذكور فقط، و كان غرضها تقريب الجزائري من الأوروبي و محاولة دمجه في المجتمع الغربي ([4])، ثم تطورت العملية فأنشأت بناء على مرسوم 30 سبتمبر 1850 المدارس الإسلامية المتخصصة والتي سيتخرج منها موظفين في الشؤون الدينية و القضائية و الإدارة ، و يلاحظ أن هدفها هو قتل دور المفتى لدى المجتمع ([5]) و كذا عدم إيجاد من يوظفون في هذا المركز الحساس ([6]).

و قد وزعت هذه المدارس الثلاث على تلمسان بالنسبة لغرب البلاد ، و قسنطينة بالنسبة للشرق و المدية ثم الجزائر العاصمة بالنسبة للوسط ([7]).

---

[1] رابح تركي ، **التعلم القومي و الشخصية الجزائرية** ، الجزائر ، ش،ر،ف،ت ط2 1981، ص59

[2] أحمد توفيق المدني ، **هذه هي الجزائر** ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية بدون تاريخ ، ص 140

[3] نفسه ، ص 150/140

[4] تركي ، **التعليم القومي** ، مرجع سابق ، ص 61.

[5] عمر بن قينة ، مرجع سابق ، ص 25

[6] سعد الله. **تاريخ الجزائر الثقافي** . ج 2.مرجع سابق ، ص 375.

[7] بن قينة ، مرجع سابق ،ص 26

و كانت الدراسة في هذه المدارس عند إنشائها كلها باللغة العربية، و لكن بداية من العام 1876 أدخلت عليها تعديلات خاصة بازدواجية البرنامج و لغة التدريس و أصبح يطلق عليها اسم المدارس العربية الفرنسية FRANCO-ARABE أو الفرنسية الإسلامية Franco Musulman و كانت تابعة للحكم العسكري حتى عام 1876 و إدخال إصلاحات حيث وضعت تحت الحكم المدني و سلطة أكاديمية التربية ([1]).

و لقد حدد قرار 1884 المواد المدرسة على النحو التالي:

الشريعة الإسلامية، النحو و الأدب العربي، اللغة الفرنسية، مبادئ القانون الفرنسي ثم الحساب والتاريخ الفرنسي و الجغرافيا و مبادئ العلوم الطبيعية و الفيزيائية و حفظ الصحة و التربية الأخلاقية والمدنية و كلها تدرس باللغة الفرنسية ([2]).

و يكفي هذا لنقول أن كل ما فعلته فرنسا لم يكن بنية تكوين مجتمع أو إنّ صح التعبير جيل مثقف ، لكن تكوين جيل ينكر أصله و وطنيته. و لقد أكدت أغلب الدراسات أنه في سنة 1954 تاريخ اندلاع الثورة كان 91.01 بالمائة من الأطفال الذين هم في سن الدراسة في أمية كاملة وأن مجموع الشعب الجزائري والمقدر ب10.000.000 نسمة فيهم 441.345 فقط يعرفون القراءة و الكتابة بالفرنسية و 242.000 يعرفون العربية.

ومن منطلق العمل القانوني الذي سنته فرنسا في المجال التعليمي يمكن إدراج ثلاث محطات رئيسية:

المحطة الأولى:

إصدار مرسوم 13 فيفري 1883 و الذي عرف بمرسوم جول فيري Jules Ferry *و عرفت كذلك بالمراسيم التعليمية لجيل فيري و خاصة منها :

1/ قانون 16 جوان 1881 والخاص بمجانية التعليم في المستوى الابتدائي في المدارس العمومية.

---

[1] أبو القاسم سعد الله ،**تاريخ الجزائر الثقافي 1830/1954**. ج3 ، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ص368.

[2] نفسه ، ص 380.

* jules ferry 1832 – 1893 عين وزيرا للتربية و التعليم يوم 4 فيفري 1879 إلى غاية 23 سبتمبر 1880 ، و رئيسا للحكومة من 23 سبتمبر 1880 الى 10 نوفمبر 1881 ،و كانت آراءه تتمحور حول تعميم التعليم كونها فضيلة يمكن من خلالها إدماج الفرد في المجتمع الكلي.

2/ قانون 28 مارس 1882 و الخاص بإجبارية التعليم الابتدائي.

3/ قانون 30 أكتوبر 1886 و الخاص بتنظيم التعليم الابتدائي.

فمرسوم 13 فيفري 1883 لجول فيري جاء بما يلي ([1]):

1- تلتزم البلديات على تأسيس مدرسة أو عدّة مدارس مجانا للأطفال الأوروبيين و الأهالي على حد سواء (المواد 1-2-3-4).

2- يؤسس نفس التعليم و نفس المدارس لكل من الأطفال الأهالي و الأوروبيين في البلديات كاملة السلطة و البلديات المختلطة (المواد 38 إلى 41).

3- يثبت مبدأ إجبارية التعليم و إلزاميته.

4- علمانية التعليم و ضمان حرية الفكر عند التلاميذ (المادة 35).

ويمثل هذا المرسوم المنعطف الأول في تاريخ الجزائر المستعمرة و لأول مرّة " إقامة نظام تعليمي مقنن موجه للجزائريين" ([2]).

وبناء عليه وضعت برامج كان الهدف منها القضاء كليا على هوية الوطنية فبرنامج عام 1898 قسم إلى تسعة أقسام ([3]):

1- اللغة الفرنسية (المحادثة، القراءة، الكتابة، التمارين).

2- الحساب و النظام المحاسبي.

3- الرسم (الأشكال اليدوية في المرحلة التحضيرية)

4- اللغة العربية.

5- الزراعة و الأشغال اليدوية (دروس و تطبيقات).

6- التربية العقلية (Morale) مع دروس شفوية و قراءة).

7- معارف عامة (اقتصاد ،نظافة ، تشريع....)

8- مفاهيم حول فرنسا و الجزائر و تاريخيه ،جغرافية و إدارية

9- إستراحة (أغاني ، مسيرات ، ورياضة).

---

[1] Fanny Colonna. Instituteurs algeriens1883/1939. Alger. O.P.U.1975. p 18.

[2] - Kadri Aissa Histoire de Système d'enseignement colonial en Algérie.
Université François Rabelais Tours . Colloque pour une histoire critique et citoyenne, le cas de l'histoire France-Algerienne.juin P6

[3] Collonna..op .cit P 19

و لقد كان التركيز على مادة التاريخ و الجغرافيا ، و الهدف منه هو " مسخ و تشويه تاريخ و جغرافية الجزائر بتجاهلها أحيانا و حرمان الجزائر من دراستها الدراسة الصحيحة" ([1]) .

المحطة الثانية:

إصدار مرسوم 18 أكتوبر 1892 و الذي لا يخالف كثيرا مرسوم 1883 إلاّ في إجبارية تعليم الذكور و الذي نصت عليه المادة الخامسة .

و كانت برامج المدارس الجزائرية تهدف من خلال هذا المرسوم تحقيق الأهداف التالية : ([2])

1- تعليم الجزائريين اللغة الفرنسية الدارجة لتسهيل الاتصال مع الأوروبيين.

2- تلقينهم حب فرنسا.

3- إعطائهم التعليم التطبيقي مثل الأعمال اليدوية و الفلاحية و بعض المبادئ في العلوم الطبيعية.

أما الحجم الساعي لكل مادة فيوردها الأستاذ عبد القادر حلوش كما يلي ([3]):

و يبيّن الجدول التالي توزيع عدد الساعات و الدرس في كل مادة على حدة من مواد برامج 1898:

---

[1] حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، الجزائر ، دار الأمة ط 1 ،1999، ص 153

[2] نفسه ، ص 176

[3] نفسه ، ص 178.

المواد	الصنف التحضيري		الصنف الابتدائي		الصنف المتوسط	
	الساعات	الدروس	الساعات	الدروس	الساعات	الدروس
التربية الأخلاقية	؟	؟	1	2	1	2
اللغة الفرنسيـة	15	30	11 ونصف	23	5 ونصف	11
الحساب و النظام المتري	5	10	5	10	5	10
الرسم	2 ونصف	5	2 ونصف	5	1 ونصف	3
الفلاحة و العمل اليدوي	؟	؟	2 ونصف	5	3	6
اللغة العربيـة	2 ونصف	5	2 ونصف	5	2 ونصف	5
ثقـافة عامة	؟	؟	؟	؟	5	10
مبادئ حول فرنسا و الجزائر	؟	؟	؟	؟	1 ونصف	3
إستراحـات	5	10	5	10	5	10
المجموع	30	60	30	60	30	60 (1)

و من خصائص برنامج 1898 التركيز على اللغة الفرنسية كوسيلة لجعل الشعب يتقبل الوجود الفرنسي من خلال حضارية و هذا ما بينه إميل مرسيية E.Mercier رئيس بلدية قسنطينة بقوله: (1)" هناك حائطا يفصلنا هو الدين ، و هذا الحائط قوي جدا رغم أنه مبني من تراب. و من العبث محاولة تحطيمه و إنما يكفي لذلك فتح بعض النوافذ عن طريق نشر اللغة الفرنسية أولا و بعض الأفكار الصحيحة و بعض المعارف الدقيقة و المفيدة أخيرا".

كما يرى الأستاذ سعد الله أن برنامج 1898 لديه نقاط من الضروري التوقف عليها قليلا لأنها " داخلة فيما يسمى بالتوجيه و الأيديولوجية الفرنسية، و الهدف هو نشر اللغة الفرنسية وسط الأهالي و إخضاع كل أنواع التعليم الأخرى لهذه اللغة " (2).

1 نقلا عن عبد القادرحلوش ، مرجع سابق، ص179 .

2 سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 3 ، مرجع سابق ص 427

المحطة الثالثة:

يعتبر مرسوم 23 جويلية 1895 ثالث محطة في تاريخ الجزائر التعليمي حيث نص هذا المرسوم "إصلاح" نظام المدارس الإسلامية حسب اقتراح للسيد ابن رحال أحد أعيان مدينة ندرومة و الذي جاء فيه ما يلي ([1]):

1- إعادة تنظيم المدارس الثلاث جذريا.

2- تحديد مدة الدراسة بثلاث سنوات.

3- مضاعفة أعداد التلاميذ.

4- زيادة عدد الأساتذة و توظيفهم من بين العلماء الأكثر شهرة و الذين يتمتعون بسلطة و نفوذ عظيمين و إرسالهم إلى الخارج ان أمكن.

5- يساعدهم معلمون فرنسيون ذوو خبرة عالية يتكلمون و يكتبون اللغة العربية لتدريس اللغة الفرنسية و العلوم الأولية.

6- إجراء امتحان في نهاية السنة الثالثة للطلبة للالتحاق بمدرسة العاصمة لاستكمال سنتين أخريين في هذا الاختصاص.

7- في نهاية السنة الخامسة يجرى امتحان حول البرامج المعطاة مع إعطاء الأولوية للعلوم الإسلامية .

8- يجازي هذا الامتحان بإعطاء دبلوم يعادل شهادة البكالوريا بمعنى فتح جميع المناصب و الوظائف أمام الشباب الذين يثبت كفاءة و قدرة عالية.

و إذا كانت مطالب أعيان تلمسان خدمة المواطن في الجانب التعليمي ، فإن السلطات الاستعمارية انحازت كليا منها و لم تعرها أي اهتمام ، لا من حيث البرنامج، و لا من حيث العمل التقني.

ففيما يخص البرنامج أعطيت الأهمية للغة الفرنسية و ما تبعها من تاريخ و جغرافيا و هندسة و قانون.

---

1 حلوش ، مرجع سابق ، ص 198

أما من حيث الوظائف التي يحتلها خريجو هذه المدارس فقد حدد مرسوم 6 أوت 1895 أهم هذه الوظائف و التي تتوزع ما بين حزاب و مؤذن إلى قاض و مفتى إلخ....

أما من جانب العدد الذي التحق بالمدارس الفرنسية فقد كان كما يلي([1]) :

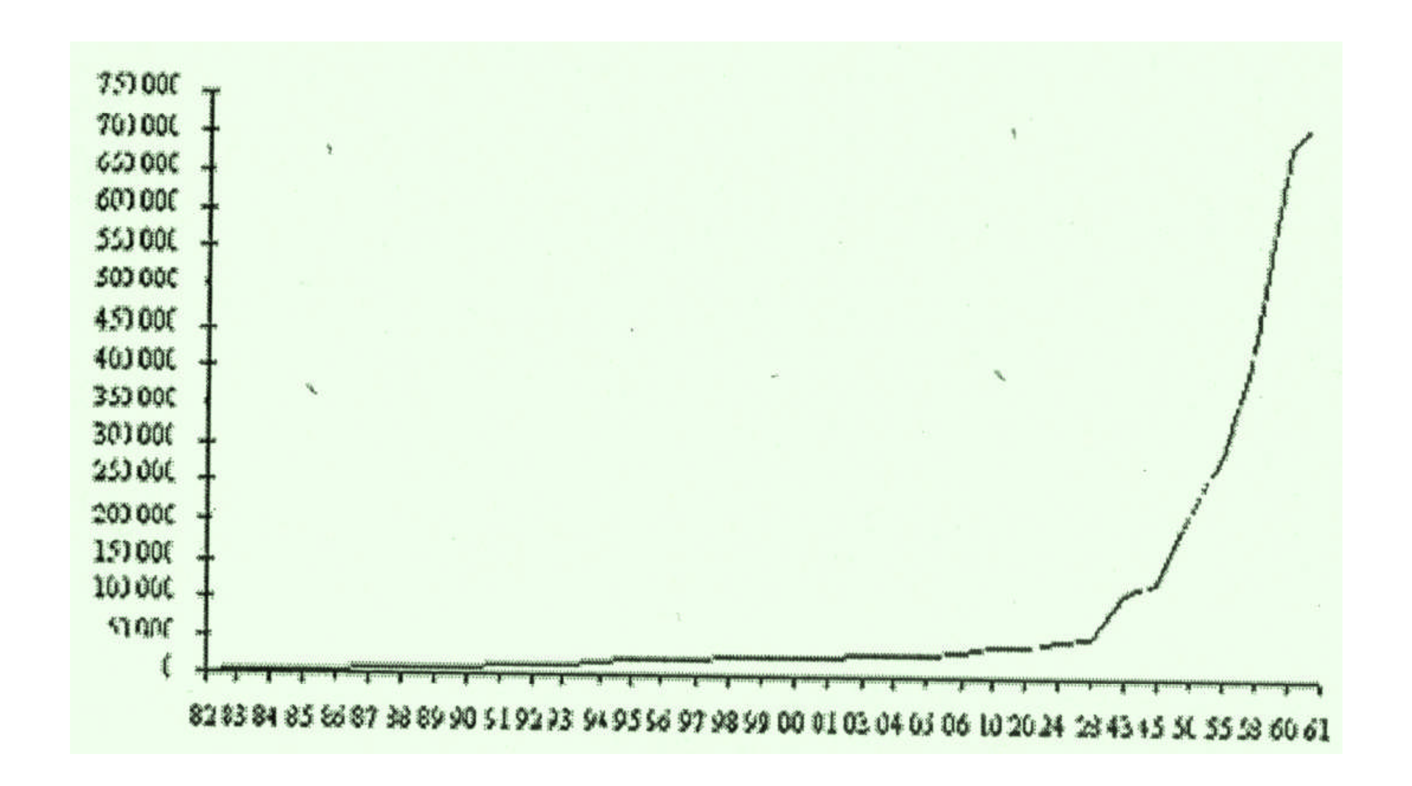
السنوات	عدد التلاميذ	نسبة الزيادة أو النقصان
1882	3172	
1883	4095	زيادة 923
1884	4821	زيادة 726
1885	5695	زيادة 874
1886	7341	زيادة 1646
1887	9064	زيادة 1723
1888	10638	زيادة 1574
1889	10631	نقص 7
1890	11206	زيادة 575
1891	11347	زيادة 141
1892	12263	زيادة 9916
1893	13439	زيادة 1176
1894	16794	زيادة 3355
1895	19783	زيادة 2889
1896	21022	زيادة 1339
1897	22468	زيادة 1446
1898	23823	زيادة 1355
1889	24128	زيادة 305

[1] حلوش . مرجع سابق ص 169.

كما لا يمكن اعتبار نسبة الزيادة أو التوقف مؤشرات على نجاح السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، ذلك أن العدد مقارنة بالسكان من جهة و بالمعمرين من جهة ثانية دلالة على أن النسبة لم تكن أبدا في صالح الجزائريين .

كما تبين الجداول التالية تطور نسبة المتمدرسين الجزائريين :

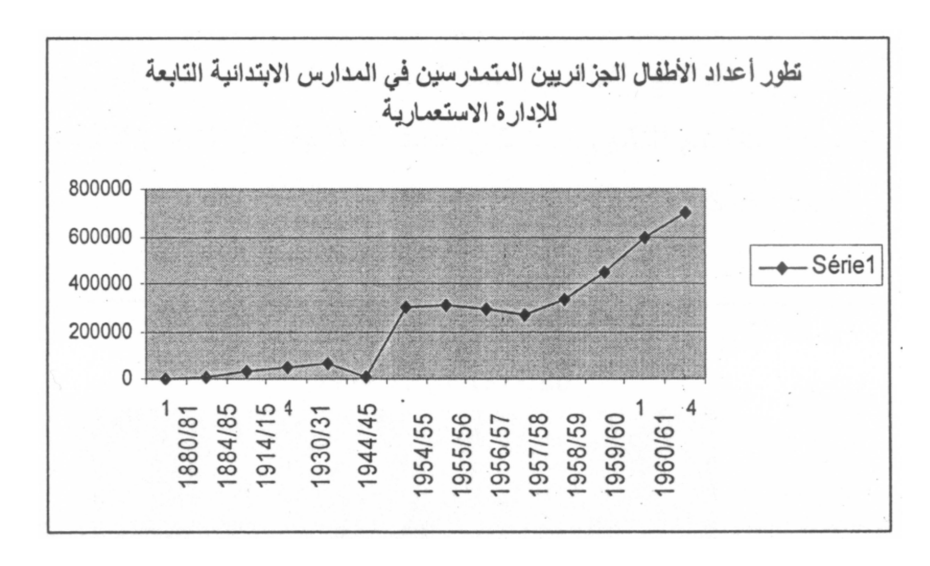
الجدول رقم 1: تطور المتمدرسين الجزائريين بجميع فئاتهم من1882الى غاية1961([1]).



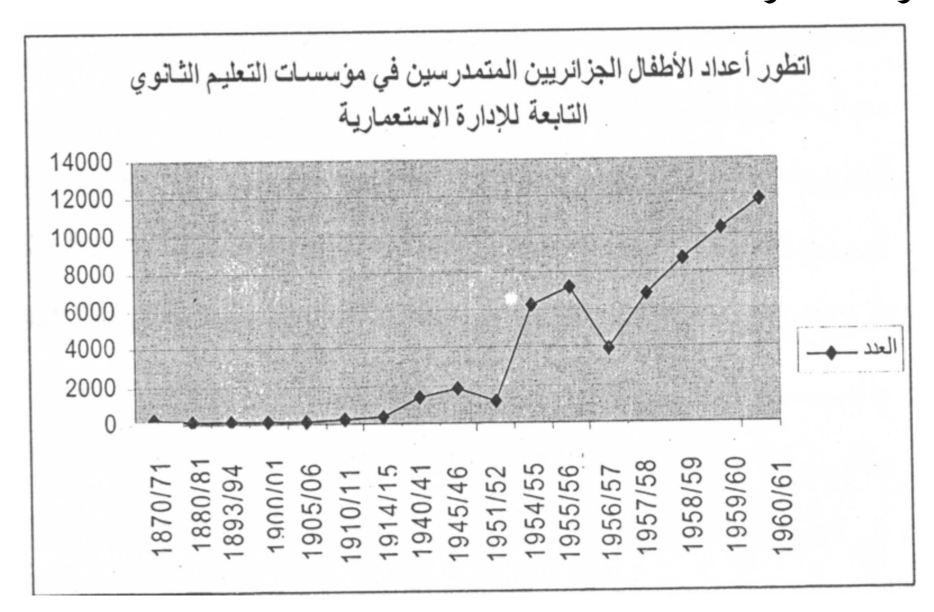
و يمثل المنحنى البياني التالي تطور عدد المتمدرسين من الموسم الدراسي 1883/1882 إلى غاية 1961/1960 و الملاحظة التي تجدر الإشارة إليها هي النسبة الضعيفة إلى غاية 1900/1899 و التي لا تتجاوز 20.000 متمدرس . و هذا يعتبر رد فعل للسياسة التعليمية المنتهجة من طرف الاستعمار الفرنسي، ثم نلاحظ الازدياد الكبير مع اندلاع الثورة التحريرية و هذا مؤشر آخر و الذي يكون قد انتهجته قيادة الثورة لتكوين إطارات الدولة الجزائرية المستقبلة.

[1] Kadri Aissa .op.cit P2

الجدول رقم 2 : تطور اعتداد الأطفال الجزائريين المتمدرسين في المدارس الابتدائية التابعة للإدارة الاستعمارية [1]



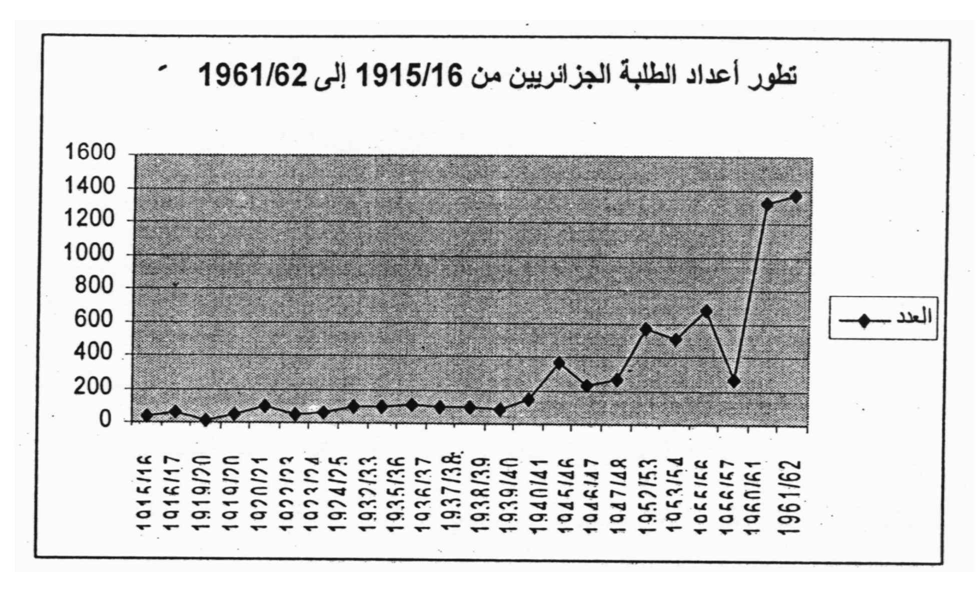
الجدول رقم 3 : يبين تطور أعداد الأطفال الجزائريين المتمدرسين في مؤسسات التعليم الثانوي التابعة للإدارة الاستعمارية [2].



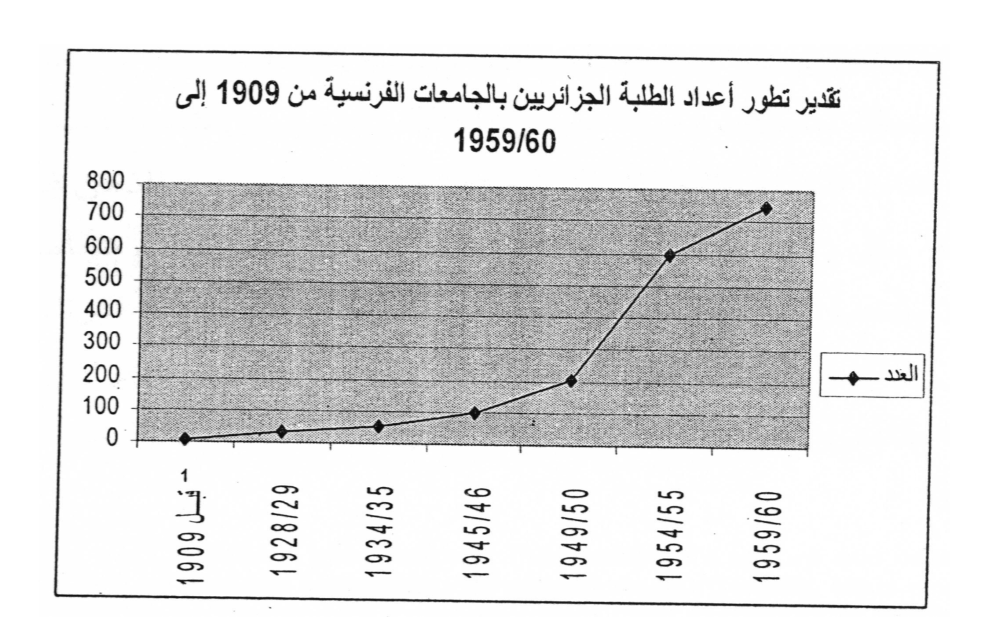
[1] حسين العبد اللاوي ،" **هجرة الطلبة الجزائريين إلى فرنسا 1900/1960**"، حولية المؤرخ، الجزائر ، اتحاد المؤرخين الجزائريين ، العدد 2، 2002 ، ص 130

[2] نفسه ص 132.

الجدول رقم 4: يبين تطور أعداد الطلبة الجزائريين من عام 1916/1915 إلى غاية 1962/1961 (1)



الجدول رقم 5 : يبين تطور أعداد الطلبة الجزائريين بالجامعات الفرنسية من 1919 إلى غاية 1960/1959 (2).



---

1 حسين العبد اللاوي ، المرجع السابق، ص134.

2 نفسه ، ص 137.

يبين لنا الجدول الثاني تطور عدد المتمدرسين في التعليم الابتدائي منذ سنة 1881/1880، و الملاحظة الأساسية هي رغم إلزامية التعليم إلا أن عدد التلاميذ بقي ضعيفا و أعلى نسبة شاهدتها الجزائر مع سنوات اندلاع الثورة 1955/1954 و خاصة مع سنوات 1958/1957 و يبدوا أن هذه كذلك قد تكون ضمن سياسة سمحت بها جبهة التحرير لبناء الدولة المستقلة.

كما يبين الجدول رقم 3 تطور عدد المتمدرسين في التعليم الثانوي، و نلاحظ انخفاض النسبة و تذبذبها أحيانا و هذا ما يفسر المستوى الذي وصل إليه التعليم في الجزائر. فعندما تصل النسبة 12 إلف من أصل 10 ملايين نسمة يفسر مستوى متدني من التعليم.

و يبين لنا الجدول رقم 4 تطور عدد الطلبة في الجامعة الجزائرية من 1916/1915 إلى غاية 1962/1961 ، و من هذه الزاوية يجب أن نأخذ بعين الاعتبار طبيعة الإقصاء المعتمدة من طرف السلطات الاستعمارية ، فلم يكن يسمح لكل الجزائريين الدخول إلى الجامعة و بالتالي فان النسبة مهما كانت تبقى منخفضة و تؤثر سلبا على جميع المستويات.

أما الجدول الخامس و الذي يعطي لنا مؤشر آخر ذات دلالات لها علاقة بالهوية و الوطنية، فعدد الطلبة الجزائريين في الجامعات الفرنسية مرتفع مقارنة بما هو موجود في الجزائر، فلقد بلغ العدد600 طالب في سنوات 1955/1954 و التسجيل في الجامعات الفرنسية يعني تبني سياسة معينة في التعليم و التوجيه قد تكون تكوين جيل متنكر لأصله ووطنيته و دينه و لغته.

و يشرح فرحات عباس الوضعية التعليمية في الجزائر بقوله: " يوجد في الجزائر أكثر من 800 ألف مواطن في عمر الدراسة، حوالي 36 ألف منهم فقط هم المسجلين في المدارس و كان هذا الوضع هو السائد في عام 1913، و لم يتحسن حتى الآن. فالإحصائيات الأخيرة للحكومة العامة تبين أن ل 6 مليون جزائري 54 مدرسة يتعلم منهم فيها 40 ألفا فقط، بينما للأوروبيين 1130 مدرسة يتعلم فيها 110 ألف تلميذ. و لذلك ينبغي أن تكون المدارس بنسبة متساوية و ينبغي أيضا أن تقام المدارس للفتيات المسلمات. فإن تعليم المرأة في غاية

الاهمية لانها تقوم بدور اجتماعي هام ، و كما كان الحال أيام الاسلام ينبغي أن تكون المدارس للجميع رجالا و نساء و لجميع الطبقات "[1].

المطلب الثالث : السياسة الاقتصادية و الاجتماعية في العهد الفرنسي.

لم تكن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تحت حكم فرنسا بمنأى عما كانت عليه الأوضاع السياسية والتعليمية ، فقد عملت فرنسا ولتكريس الوضع الجديد على استصدار ترسانة من القوانين والتشريعات كلها ترمي إلى هدف واحد وهو إلغاء البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري ، وأهم هذه القوانين قانون الاندجينا وقانون تقسيم أراضي الشمل.

وكان كنتيجة لهذه العملية مجاعات وأوبئة وتهجير قسري، مما أدى إلى توقف جل النشاط التجاري والحرفي والصناعي الذي كان سائدا من قبل [2].

فسياسة التهجير المنتهجة جعل عدد السكان في العاصمة ينخفض إلى ثلاثين ألفا بعدما كان العدد يتجاوز المائة ألف مما أدى إلى خلو حوالي 3000 عمارة من أصل 5000 و التي احتلتها السلطات الاستعمارية [3].

و من خلال هذه الإطلالة يمكن دراسة النظام الاجتماعي و الاقتصادي من زاويتين

الأولى : البعد العمراني الاستعماري و آثاره على البنية الاجتماعية للجزائريين .

الثانية : الخصائص الاقتصادية الاستعمارية و آثارها على الجزائر.

قلنا سلفا ان استصدار الترسانة الكبيرة من القوانين كان هدفها إلغاء البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري ، لذا كان أول عمل قامت بع السلطات الفرنسية عند دخولها مدينة الجزائر هي الشروع في عملية طمس كل ما يذكرهم بالعهد العثماني الذي لطالما كان حجرا مانعا في تغلغلهم إلى الجزائر .

---

[1] Ferhat Abbas , Le jeune algerien paris, ed la jeune parque 1931 ,.pp 140/141.

[2] احمد بوكابوس ، مرجع سابق ، ص 66

[3] مصطفى الاشرف ، <u>الجزائر الأمة و المجتمع</u> ، ترجمة حنفي بن عيسى ، الجزائر ، دار القصبة للنشر ، 2007 ، ص 202.

وكان هذا "العمل الحضاري " عقابا لهذه المدينة و أهلها حيث تم تدمير و هدم كل بنايات القسم السفلي للمدينة و الذي دمر على إثره أكثر من أربعمائة بناية .

فأول عملية قامت بها السلطات الاستعمارية هو القضاء على مركز المدينة الإسلامي و الذي مثله تدمير مجسد السيدة و إحراق قصر الجنينة .ثم بدأت عملية البناء الأوروبي على الطراز الغربي و خاصة ناحية باب عزون و ساحة الحكومة (ساحة الشهداء حاليا) و بدأت ظهور العمارات تصطف على الواجهة البحرية للجزائر و بالتالي تقليص المدينة العربية.[1]«فعملية التدمير التي كانت الاستعمار يتحجج بها كوسيلة لتجديد المدينة و توسيعها و تهيئتها على النمط الغربي لم تكن في الأصل إلا محاولة لطمس معالم الحضارة الإسلامية و التي كانت المدينة احد أسسه، و كانت تمهيدا لإنشاء البديل العمراني للمدينة الأوروبية . »

و الوظيفة الأساسية هو تحويل وظيفة المدينة من الوظيفة الدفاعية و التي كانت ترمز إليها العاصمة في العهد العثماني إلى الوظيفة الاقتصادية و التبادل التجاري ، وكانت التصرفات التي قام بها الجيش الفرنسي قد أدت إلى تخريب (أحياء بأكملها في المدينة) مثل حي باب الوادي و حي باب عزون و أدى إلى تدمير حوالي 900 بيت فحص (ريفي) إلى جانب الحدائق ... وقد اتسع نطاق الاضطهاد الذي ارتكبه الجيش الفرنسي إلى حد ان عشرون ألفا من أهل المدينة اضطروا إلى الهجرة إلى المشرق[2] .

أولا : البنية الاجتماعية و تطورها في العهد الاستعماري :

من الواضح جليا ان للبنى الاجتماعية لكل مجتمع تتحكم فيه عوامل سياسية و اقتصادية و حتى ثقافية فالعامل السياسي و الذي يمكن اعتباره مهما يتجلى في الاستقرار و الذي يساعد كذلك على نمو المجتمع ديمغرافيا و كذا نموه الثقافي و الاقتصادي و هو ما يساعد على تمركز السكان في المدن والأرياف.

1 مفتاح ، تحليل نظام مركزية مدينة الجزائر ، مرجع سابق ، ص 46.

2 انظر : **آثار السياسة الاستعمارية و الاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830– 1954** ، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث ،منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954 ، 2007.

و من خصائص النمو الديمغرافي في الجزائر فان العملية عكسية تماما فلم تحدث زيادات في عدد السكان و إنما تقلص كبير و خاصة في السبعين سنة الأولى للاحتلال .

و الجدول التالي يبين لنا ذلك [1]

السنة	الجزائريون	الأوروبيون *	نسبة الأوروبيين
1830	10.000.000	5000	0.05
1840	8.300.000	120.000	1.44
1856	2.307.300	180.000	7.80
1858	2.500.000	181.000	7.24
1866	2.732.100	220.000	8.05
1872	2.125.100	279.000	13.12
1876	2.642.900	344.000	13.01
1881	2.842.500	400.000	14.07
1886	2.287.200	450.000	19.67
1896	3.781.100	584.000	15.44
1901	4.089.200	630.000	15.40
1911	4.740.500	752.000	15.86
1921	4.923.200	823.000	16.71
1931	5.588.300	924.000	16.53
1936	6.201.100	950.000	15.31
1948	7.679.100	974.000	12.68
1954	8 449.300	1.042.000	12.33

و الملاحظة الأساسية من خلال هذا الجدول هو تناقص عدد السكان مقارنة بما كان موجودا إبان الحكم العثماني و يرجع ذلك إلى العوامل التالية :

[1] مراجع مركبة.

* المقصود بالأوروبيين في هذا الجدول الفرنسيين و الذين يحملون الجنسية الفرنسية بعد استصدار قانون التجنيس.

1/ الإبادة الجماعية لسكان المدن والأرياف وخاصة بعد صدور قانون أراضي الشمل.

2 / الهجرة الجماعية للسكان وخاصة في المناطق التي كانت تحت الحكم العسكري مما دفع قبائل بأكملها إلى الهجرة نحو المغرب وتونس وبلاد الشام، ففي عام 1888م هاجرت 78عائلة من منطقة القبائل وعمالة قسنطينة إلى بلاد الشام[1].

3/ هجرة اليد العاملة وخاصة مع بداية القرن العشرين حيث بلغ عدد العمال عام 1912م حوالي 3000عامل وعام 1914م حوالي 15000عامل[2].

4/ المجاعة والأوبئة التي عاش فيها الشعب الجزائري والتي ذهب ضحيتها بين السنوات 1869/1867م حوالي 500000ألف نسمة من الجزائريين[3] .

ويمكن ذكر أن بمنطقة قسنطينة كانت هنالك 8822عائلة جزائرية لها أملاك، بقي منها 365فقط من جراء عملية نزع الملكية وتوزيعها على الكولون[4] .

5 / سياسة التهجير و الهجرة المعاكسة و هذه السياسة بدا تطبيقها عام 1852 في ظل النظام الإمبراطوري حيث شرعت حكومة الإمبراطور في تهجير المجرمين و المعارضين من فرنسا إلى الجزائر و إنشاء قرى بأكملها و توزيع أراضي مساحتها ما بين 2 إلى 20 هكتار للشخص الواحد [5].

ففي تيبازة مثلا استفاد مقاول فرنسي من 2672 هكتار و ذلك على حساب 96 عائلة جزائرية تم طردها من أراضيها .

و أكبر عملية للهجرة المعاكسة حدثت بعد احتلال الألمان للالزاس و اللورين ، حيث تم "استقبال " حوالي 100 ألف من سكانها في الجزائر على حساب السكان الأصليين ، أدت هذه

---

1 Charles Robert Ageron. Les Algériens musulmans et la France.1871/1919.t2.. Paris.P.U.F 1968.p1081

2 idem p 855

3 نقاز سيد احمد ، " الأسرة الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي " ، المصادر ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954، العدد13 ، 2006 ، ص 116 .

4 احمد حسين السليماني، " نزع الملكية العقارية للجزائريين 1871/1830 "، مجلة الرؤية ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954 ، العدد 3 السنة 2 ، 1997 ص 121

5 يحي بوعزيز ، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب** ، مرجع سابق ، ص 471

الوضــعية إلى تدهور المعيشة للسكان الجزائريين فزاد عدد سكان البوادي على سكان المدن و القرى .

فمع نهاية القرن 19 كان سكان المدن و القرى يمثلون حوالي 2 مليون نسمة و سكان البوادي حوالي 7 مليون [1]و البادية هنا هم سكان الخيم في الوسط و الجنوب و القصدير في الشمال [2] .و هؤلاء السكان ممن نزعت منهم أراضيهم و هجروا إلى الصحارى بعدما أعلن الجنرال بيجو يوم 14 ماي 1840 أمام مجلس النواب الفرنسي قائلا : " **يجب أن يهجر اكبر عدد ممكن من الفرنسيين والأوروبيين الى الجزائر ، و يجب أن تبعثوا بمعمرين وتمكنوهم من العيش في أحسن الظروف ، وذلك بإعطائهم الأراضي الخصبة والواقعة على مجارى المياه من غير البحث عن من يملك هذه الأراضي من قبل لأنها يجب أن تقسم عليهم قبل كل احد ،و أما مالكوا الأرض فإنهم يجب أن يدفعوا إلى الصحراء فإما أنهم لا يستطيعون الحياة هناك وعندئذ سوف يرجعون خاضعين ليكونوا خدما يعملون بثمن بخس ، و إما أن يبقوا هناك و عندئذ نستطيع أن نمكن المعمرين من الأرض بكل حرية** ." **(3)**

ثانيا : البنية الاقتصادية في العهد الفرنسي.

الملكية العقارية في الجزائر قبيل الاحتلال وفي السنوات الأولى منه، متنوعة لكن يطغى عليها نظام ملكية العرش وهي عبارة عن ملكية مشتركة يمتلك كل واحد من أعضائها جزءا معينا من الأرض الفلاحية ، ولا يجوز له بيعها أو كرائها [4].

وكان النشاط أساسا قائما على زراعة الحبوب وتربية المواشي،وكان التنظيم السائد هو التنظيم القبلي القائم على ملكية الجماعة للأرض ،وهذه السعة تحدد بما يسمى الإنتاج الاجتماعي [5].

---

[1] احمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، مرجع سابق ، ص 132

[2] نفسه ، ص 133

[3] رابح تركي ، الشيخ ابن باديس فلسفته و جهوده في التربية و التعليم ، الجزائر ، ش.و.ن.ت ،1974 ، ص26.

[4] السليماني ، مرجع سابق ، ص 111.

[5] د.عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكير الاقتصادي والاجتماعي (1962/1830م) ،ترجمة جوزيف عبد الله. بيروت: دار الحداثة طبعة1 1983، صفحة 19/18.

و لعل ما زاد من سوء الأمر هو الاستيلاء و مصادرة الأراضي و تفكيكها و توزيعها على المعمرين الجدد و يعني هذا القضاء على مصدر رزق أكثر من 70%من الجزائريين. فما بين 1860/1841 تم إنشاء أكثر من 211 مستوطنة وزرعوا أكثر من 265 ألف هكتار من أخصب الأراضي التي انتزعت للجزائريين ووهبت إلى الوافدين الجدد و الذين بلغ عددهم في تلك الفترة 216 ألف مستوطن [1].

فعلى سبيل المثال المستعمر الغازي يملك لوحده ما يعادل 110 هكتار منها75 هكتار أراضي منتجة ، بينما لا يملك الجزائري إلا 14 هكتار منها 5 هكتارات فقط منتجة.

وكانت الملكيات بالنسبة للمستوطنين مقسمة بين أملاك كبرى تمثل 73.48 % و أملاك متوسطة و تمثل 24.72 % .

أما بالنسبة للجزائريين فبعد القضاء على الأراضي الشمل أصبحت الملكيات الصغرى تمثل 60% و 38% أملاك متوسطة ، و 2 % فقط ملكيات كبرى [2] .

و لقد كانت الأراضي الفلاحية في الجزائر تشمل على حوالي 20 مليون هكتار موزعة كما يلي : [3]

5 ملايين هكتار تملكها الدولة الفرنسية ومنها أرض الأوقاف المغتصبة ومقدارها مليونا هكتار.

2.5 ملايين هكتار ملك خاص بالكولون، وهي من أجود الأراضي وأكثرها خصوبة.

4 ملايين هكتار تملكها البلديات، وكل هذه الأراضي تستغل من طرف المعمرين.

7.5 مليون هكتار صارت من الأراضي الجرداء والتي بقيت بأيدي الجزائريين.

ويلاحظ من خلال هدا التوزيع أن عملية التشريد والتقتيل ساهمت كثيرا في نزوح العديد من العائلات إلى الصحراء أو مغادرتها أرض الوطن [4].

---

1 ابو القاسم سعد الله، **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر** ،ج2 بيروت دارا لغرب الإسلامي 1990 ،.ص107

2 مصطفى طلاس و بسام العسلي، **الثورة الجزائرية** ، بيروت دار الشورى، 1988، ص61

3 أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر** ، مرجع سابق، صفحة 108

4 نفسه.

لقد كان للتشريعات العقارية أثرا كبيرا على المجتمع الجزائري لكونها قضت على الملكية الجماعية و دعمت الملكية الفردية وشجعت المبادلات النقدية، وضربت بالتالي التوازن الاجتماعي [1].

ويرى الأستاذ مصطفى الأشرف أن السلطات الاستعمارية ظلت تواجه في كثير من المناطق ثلاث عقبات كانت تعرقل عملية الغزو: [2].

1 : ملكية الشمل المتمثلة في العرش أو السبقة.

2 : استرجاع الأراضي من الأوروبيين عن طريق الشراء.

3 : حرص الجزائريين على عقد الصفقات العقارية فيما بينهم فقط.

وبناء على كل التشريعات الصادرة من السلطات الاستعمارية كانت بهدف تمزيق الشعب الجزائري.

خلاصة

ونتيجة لما سبق يتضح لنا أن الجزائر كانت دولة إبان الحكم العثماني بكل مقومات الدولة الحديثة ، فلقد كانت ذات تنظيم سياسي و إداري و تنظيم اقتصادي و اجــتماعي و عمراني و ذات علاقات دولية مع أهم الدول الكبرى في تلك الفترة ميزتها الاحترام المتبادل و كانت القوة في تلك الفترة وسيلة للردع على القوى الأوروبية الاستعمارية.

إن دخول فرنسا إلى الجزائر حمل معه ويلات و معاناة و مآسي، فقد حطمت فرنسا الاستعمارية البنى الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية للشعب الجزائري و أصبح هذا الأخير غريبا في وطنه بعدما حل محله الأوروبي، فلم يعد للشعب أي حق، فقد حطمت كل قدراته حتى كاد أن يضيع كل شيء حتى شخصيته المتمثلة في دينه و لغته.

لقد كانت الدولة الجزائرية قائمة معتمدة على نظام سياسي قوي و أسلوب اقتصادي و نمط ثقافي عادى إلى الاتفاق لبناء نمط سياسي يوفر الأمن في البلد و الاستقرار في مواجهة الحملات الاستعمارية المتكالبة على الجزائر .

---

1 عدي الهواري. مرجع سابق ،ص 61.

2 مصطفى الاشرف. مرجع سابق ، ص 15

إن مقومات الدولة أصبحت منذ الدخول الاستعماري إلى الجزائر دون أصل فتغير مفهوم المواطن إلى الأهلي أو المسلم كناية عن وجود طائفتين متميزتين في ربوع الجزائر .

إنّ ما قامت به فرنسا دفع بالشعب إلى المقاومة و المواجهة المباشرة و من ثم المواجهة السياسية التي أصبحت الميزة الأساسية للمواجهة بعد الحرب العالمية الأولى.

الفصل الثالث

منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية

مقدمة :

هناك العديد من الأحكام أطلقت على الحركة الوطنية أو رجالاتها دون الرجوع إلى أصلها و منطلقاتها ومنها أن الحركة الوطنية وليدة ظروف دولية و ظروف داخلية منها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و حتى السياسية ، هذه الظروف و إن اجتمعت جميعها و ساهمت في بروز وعي وطني ، أو أن الحركات الشعبية في فرنسا قد ساهمت في تطويرها، أو أنها أنشأت في أحضان الحركة الشيوعية ألخ.....

لذا، فمن الضروري الإلمام بالحركة الوطنية بكل توجهاتها و الأسس التي بنت عليها عملها النضالي و المنطلقات التي غذت بها فلسفتها لمجابهة الحملة الاستعمارية المعادية.

ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : الأسس الدينية: و يمكن حصرها في الثوابت الوطنية كاللغة و الدين و الهوية و التاريخ الوطني و هي منطلقات التي تعتبر قاسما مشتركا بين كل التيارات السياسية و حتى التيارات الثورية .

المبحث الثاني : الأسس الثقافية : و هي تتمثل في فكرة استرجاع سيادة الدولة الجزائرية و كذا الوحدة الوطنية الاقتصادية.

المبحث الثالث : الأسس الاقتصادية: ويمكن حصرها في معاناة الشعب الجزائري و خاصة الملكية العقارية و رمز الأرض عند الشعب الجزائري.

المبحث الرابع : الأسس السياسية: و ندرج من خلاله تبيان تطور الحركة السياسية في الجزائر منذ دخول الاستعمار إلى غاية بروز حركة الأمير خالد.

مع العلم بأن أهم فكرة رسخت في ذهن الشعب الجزائري منذ الغزو الفرنسي عام 1830 هي الرفض المطلق لكل غزو أجنبي مما كان [1] و هذا المبدأ هو الذي تمسك به عمليا من خلال المقاومات المختلفة و نظريا خلال العمل السياسي حتى عام 1954.

---

[1] دخل العثمانيون الجزائر بطلب من شعبها ، لذا لم يعتبر أبدا غزوا ، بينما تهديد الأسبان لسواحل الجزائر و احتلال فرنسا ، كله كان في نظر الشعب غزوا لا بد من مقاومته.

إنّ تعدد هذه المنطلقات و إن اختلفت أحيانا فإن مردّها إلى اختلاف في الرؤى بين التيارات السياسية الموجودة على الساحة الوطنية منذ دخول الاستعمار إلى غاية 1954 بين ما هو محافظ أو ثوري أو اندماجي[1].

المبحث الأول: مفهوم الحركة الوطنية:

مفهوم الحركة الوطنية من المفاهيم السياسية التي ارتبط تاريخها بظهور الحركات التحرير الوطنية في البلدان التي شهدت الوجود الاستعماري على أرضها.

و يعود أصل الكلمة إلى ردة فعل تجاه الاستعمار و هو رمز من رموز المقاومة مهما كانت و بأي أسلوب عملت.

فالقاعدة الأساسية لمفهوم الحركة الوطنية هي المجابهة و الرفض المطلق لكل غزو أجنبي و ذلك لعدم إضفاء الشرعية على الاحتلال، و يمكن تبني فكرة الحركة الاجتماعية كرد فعل مجموعة أو جهة ضد الوجود الاستعماري ، كما يمكن إدراج مفهوم " حركة سياسية" كرد فعل سياسي كما حدث مع مجموعة الحضر*.

لكن هناك العديد من التصنيفات و خاصة الحركة الوطنية الجزائرية وهذه التصنيفات تعد بالدرجة الأولى إلى المرجعيات المعتمدة في مثل هذه الدراسات، فالمرجعيـــات الغربية و خاصة الفرنسية منها [2] تعتبر الحركة وليدة المخاض الذي حدث بعد الحرب العـالمية الأولى و بدأ مع حركة الأمير خالد كما يذهب إلى هذا الطرح الأستاذ محفوظ قداش [3].

---

1 و خاصة شارل اندري جوليان و شارل روبار أجرون.

2 وخاصة شارل أندري جوليان ، وشارل روبار أجررن.

3 في كتابه تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية(1919-1951)يطرح الأستاذ محفوظ قداش أن الحركة الوطنية هي ثمرة النضج السياسي لحركة النخبة ،وبالتالي يربطها بهذه الحركة وحركة الأمير خالد.

راجع : Mahfoud , Kaddache **, <u>Histoire du nationalisme algérien</u>**. Alger : T1 ENAL .1993 P 11.

* سنعود أليها لاحقا.

و يؤيد هذا التوجه روجي لتورنو حيث يقول [1] :" حتى عام 1930 لا يمكننا الحديث عن حركة سياسية بالمعنى الحقيقي حيث لم يكن في الجزائر حركة تجمع معارضة سياسية بالمعنى العصري أي حتى سنوات 1930 لم تولد في الجزائر حياة سياسية عصرية ".

أما الطرح الثاني الذي يمثله الأستاذ أبو القاسم سعد الله في مؤلفه "الحركة الوطنية الجزائرية" في أجزائه الثلاثة يذهب إلى تحديد الحركة الوطنية إلى سياستها التاريخية منذ دخول الاستعمار إلى أرض الجزائر عام 1830 حيث يقول في هذا الكتاب " هذا الكتاب ليس دراسة عن الحكم الفرنسي في الجزائر ولكن دراسة تاريخية لحركة رد فعل الجزائري الذي تبع عن هذا الحكم " [2].

و ردّ الفعل هذا لم يكن فقط رد فعل عسكري ، و إنما امتزجت به مقاومات أخرى كالنوادي و الجمعيات و الصحافة ، و لقد كان من أبرز ردود الأفعال رد فعل حمدان خوجة في كتاب " المرآة " رد فعل و تبيان الجزائر و خصائصها و كيف أصبحت بعد ثلاثة سنوات من دخول الاستعمار[3].

ويمكن إدراج كذالك العديد من المراجع التي أظهرت أن الحركة الوطنية هي حركة المقاومة و من بينها "مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954 "لمحمد الطيب العلوي ([4]) و الذي يقول:" و لهذا ركزت في أحاديثي على بعض الجوانب من المقاومة الطويلة الواسعة

---

1 كما يؤيد هذا الطرح روجي لوتورنو بقوله :« Jusque vers 1930 , on ne peut pas parler de mouvements politiques proprement dits … il n’existait pas en Algérie de mouvement concerté qui ressemblât à une opposition politique de caractère moderne.. en somme, jusqu’aux environs de 1930 l’Algérie n’est pas née à la vie politique moderne .

Roger le Tourneau.**L’évolution politique de l’Afrique du nord musulman 1920-1961** .Paris .Ed A.Colin.1962.

2 د. أبو القاسم سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900–1930**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ج2 ط4، 1992، ص 11.

3 حمدان خوجة ، **المرآة** ، تعريب محمد العربي الزبيري. الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع .ط2. 1982.

4 محمد الطيب العلوي ، **مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 1954**، قسنطينة،دار البعث 1985، ص 11.

للتأكيد على علاقة وأصالة الشعب الجزائري ، إذ لولا الجذور التاريخية لهذا الشعب و لولا ماضيه الحافل العريق ، لما تمادى في مقاومته للاحتلال قرنا و ربعا......."

و يقسمها إلى ثلاثة أقسام ([1]):

1- مرحلة المقاومة: من سنة 1830 إلى 1848

2- مرحلة الانتفاضات: من سنة 1848 حتى عام 1916.

3- مرحلة النضال السياسي : من سنة 1919 إلى غاية 1954.

و لما كانت المصطلحات المستعملة في مثل هذه الدراسات مهمة، فإن الإشارة إليها من الأهمية و ذلك بهدف بعث الأصول الوطنية في مفاهيمنا و القضاء على كل تزييف أو تحريف للموضوع .

و هناك طرح آخر ينفي وجود الحركة الوطنية الجزائرية برمتها طالما أن الدولة الجزائرية لم تكن موجودة قبل عام 1830 و هذا الطرح مهد إلى بروز المدرسة الفرنسية التي نفت على الجزائريين مفهوم الجزائري. فأصبح المصطلح المعتمد إما المسلم Musulman أو الأهلي L'indigène([2]).

من هذا المنطلق فإننا سنتطرق في بحثنا هذا إلى الحركة الوطنية من خلال البرامج أي اعتماد الدراسة التحليلية من عام 1924 إلى غاية 1962.

و لا يقصد بالبرامج اللوائح التنظيمية المعتمدة داخل الأحزاب و التنظيمات موضوع الدراسة ، و إنما كذلك المواقف المعتمدة من قبل زعماء الأحزاب والصحف الناطقة باسمهم لأنها تشكل في نظرنا جزءا واحدا لا يتجزأ .

[1] العلوي ، **مظاهر المقاومة** ، مرجع سابق ، ص 19

[2] لم يستعمل في أدبيات و تشريعات السلطات الاستعمارية مصطلح الجزائري لأن هذا يعتبر اعتراف ضمني بوجود الجزائر، و إنما كان مصطلح الاندجين و المسلم هو الشائع ، و هذا ما دفع بالشيخ الطيب العقبي في المؤتمر الإسلامي لعام 1936 بضرورة إلغاء كلمة الأهالي و تعويضها بكلمة الجزائري المعبرة عن الكيان و التاريخ و الجغرافية.

المبحث الثاني: الأسس الدينية لنشأة الحركة الوطنية:

من الأهمية أن ندرك أن الاسلام كان من أهم ثوابت الأمة الجزائرية منذ أن دخلها في القرن الأول للهجرة ، و لا تنحصر هذه العقيدة في العبادات فقط بل كان الدين يمثل جوهر حياة الشعب الجزائري في العبادات و المعاملات وفي الأحوال الشخصية.

وامتزجت هذه الفكرة بفكرة أخرى هي دار الحرب ودار السلام، ومنه حاول الاستعمار الفرنسي عند دخوله الجزائر استمالة الشعب بعدم المساس بمقدساته ([1]) وقد: "أتاح مجيء الإسلام و ظهور تجمع سياسي واقتصادي وعسكري على نطاق واسع لمنطقة المغرب العربي فرصة البروز كقوة مهيمنة فرضت نفوذها على جنوب أوروبا وكان هذا النفوذ معززا بإشعاع حضاري غني"([2]) .

ولقد" كان الإسلام و لا يزال المقوم الأساسي للمجتمع الجزائري من عرب و بربر (أمازيغ) "([3]) و لم يعرف المجتمع يوما ما مشكلة دينية منذ دخول الإسلام أرض الجزائر فكان التعاون بين أفراد المجتمع و كانت المذاهب متسامحة فيما بينها.

ولقد امتزجت الأسس الدينية للحركة الوطنية في العديد من المواقف منها:

1- المقاومات الشعبية.

2- التجنيس.

3- الاندماج.

---

[1] جاء في البيان الفرنسي إلى الشعب الجزائري ما يلي: " إننا نحن أصدقاؤكم الفرنسيين ... ذاهبون لطرد الأتراك ..أعدائكم و طغاتكم و الذين يسرقون أملاككم وإنتاج أرضكم.. إننا لن نأخذ المدينة منهم لكي نكون سادة عليها.. فسيكون الحكم في أيديكم كما كان في السابق..." انظر : أبو القاسم سعد الله، أبحاث و آراء في تاريخ ،ج1، مرجع سابق ، ص266.

كما جاء في المادة الخامسة من الاتفاق الجزائري الفرنسي يوم5 جويلية 1830 " ان الدين المحمدي سيبقى معمولا به كما في السابق .. و أن حرية أهل البلاد ستبقى محترمة ، وان دين هذا الشعب و ممتلكاته و تجارته وصناعته، بالإضافة إلى نسائه ستبقى محترمة أيضا.." انظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، مرجع سابق، ص423.

[2] أحمد مهساس ، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المساحة**، ترجمة محمد عباس.الجزائر ، وزارة المجاهدين ، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، ص 17

[3] عبد الحميد زوزو ، **محطات في تاريخ الجزائر** ، الجزائر ، دار هومة ، 2004 ، ص 1.

4- التنصير.

5- الهجرة.

المطلب الأول : المقاومات الشعبية:

امتزجت الفكرة الدينية بمفهوم الجهاد الذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من شريعة الإسلام ، و كان الجهاد واجبا مقدسا ضد كل ما هو أجنبي و خاصة غزاة دار الإسلام. و لما كانت فرنسا حاملة شعار الصليب فإن مواجهتها ليست جديدة على الجزائريين، فلقد سبقتها الحملات الصليبية للإسبان و البرتغاليين و الانجليز خلال القرون التي سبقت دخول العثمانيين و من هنا كان الجهاد ضد المحتل واجبا مقدسا لحماية الدين و الأرض.

أ_الأمير عبد القادر:

ارتكز مفهوم "المقاومة" عند الأمير عبد القادر في مفهوم الجهاد الذي يتضمن الجهاد عن دار الإسلام من العدو الصليبي.

و من خلال الرسالة التي وجهها إلى القبائل قصد مبايعته جاء فيها "**لقد وافقوا بالاجماع على تعييني.....و قد تعهدوا أن يطيعوني في السراء والضراء، ومن أجل ذلك...و قف كل الأعمال غير قانونية التي يقوم بها الفوضويون ضد المسلمين ....و حد و طرد العدو...وأن عليهم دائما واجب الخضوع في كل أعمالهم إلي نصوص وتعاليم كتاب الله . إن هدفي الأساسي هو الإصلاح و فعل الخير....إن ثقتي في الله و منه أرجو الجزاء و النجاح" [1].**

و من أهم الملاحظات أن الأمير عبد القادر تمت مبايعته* في 27 نوفمبر 1832 و بدأ في تكوين الدولة الجزائرية الجديدة بإنشاء حكومة و مجلس شوري كما قام بتقسيم المنطقة التي كان يحكمها إلى مقاطعات([2]).

---

[1] محمد الطيب العلوي ، مظاهر المقاومة الجزائرية ، مرجع سابق ،ص 35 – 36

* البيعة في الإسلام ركيزة أساسية و تعني الانقياد وراء الحاكم الذي يسمى أمير المؤمنين ، و هذا ما دفع الشعب إلى البيعة و يدخلون في حزب الجهاد تحت راية أمير المؤمنين الجديد. أنظر أبو القاسم سعد الله . الحركة الوطنية الجزائرية ج1 ص 174 .

[2] د.عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر ، مرجع سابق ، ص 109

كما كان للمعاهدة التي أبرمت مع الجنرال دي ميشال بعد دينيي حيث تنص مادتها الثانية على احترام الدين الإسلامي و هو رمز السيادة الوطنية .

و من أهم الميزات الخاصة بالأمير عبد القادر "أنه المقاوم الوحيد منذ الاحتلال حتى عام 1954 الذي ربط الجهاد وتحرير الأرض بمبدأين ضحي في سبيلهما حتى النهاية وهما ([1]) :

1 _ وحدة التراب الوطني.

2 _ السيادة الوطنية الجزائرية.

إن المتبع لمسيرة الأمير عبد القادر يلاحظ أن الرجل لم يكن ر جل دولة فحسب بل هو إمام و محارب فالوطن محتل من طرف الصليبيين و الناس مابين تائه و خائن و منافق ، و الفوضى عمت أرجاء البلد فكان لا بد من إقامة العدل و إنشاء مراكز الدولة الجديدة .

لقد كان أول عمل قام به الأمير عبد القادر بعد مبايعته هو إعادة بناء الدولة الجزائرية عن طريق توحيد كل أجزائها التي انفصلت، و جمع شمل القبائل المتناحرة فيما بينها و استرجاع السيادة، و في نفس الوقت تنظيم أسلوب الجهاد ضد الغزاة الفرنسيين .

وعن شخصية الأمير يحدده احد أعدائه بقوله : ([2])

« L'Emir est un homme remarquable .Il est dans une situation morale qui est inconnue à l'Europe civilisé.C'est un être détaché des choses de ce monde qui se croit inspiré et auquel dieu a donne sa mission de protéger ses coreligionnaires. Cette protection n'est pour lui que la pacification de l'anarchie qui domine l'intérieur.

Son ambition n'est pas de conquérir , la gloire n'est pas le mobile de ses actions , l'intérêt personnel ne le guide pas ; l'amour des richesses lui est inconnu ; il n'est attaché à la terre qu'en ce qui tient à l'exécution des volentés du tout- puissant dont in n'est que l'instrument …il écoute les sollicitations des habitants de l'est qui veulent se ranger sous ses lois..il fait régner une espèce de justice , il condamne toute exaction et ne lève que les impôts voulus par la loi sans employer la violence.. »

[1] العلوي . مرجع سابق ، ص 38

[2] D.Chikh Bouamrane, Med Djdjelli, **l'Algerie coloniale par les textes1830-1962**, alger , ed hammouda 2003 p, 43 Lettre du capitaine Saint – Hypolite , mascara le 14 janvier 1835.

ب _ أحمد باي : 1786-1850

لقد ربط أحمد باي مقاومته ضد فرنسا بالاعتماد على الخطوات التالية:

1 _ الاعتماد على مرجعية أساسية و هي الشعب الجزائري و السلطة العثمانية كمرجعيين أساسيين لمقاومة الغزو الفرنسي.

2 _ رفض عروض السلطة الفرنسية للتخلي عن المقاومة .

3 _ محاربة و مواجهة خصومه داخل الوطن و إحباط المؤامرات و الدسائس.

لقد ارتبطت المقاومة في الشرق كمثلها في الغرب بالفكرة الدينية و أساس الجهاد و محاربة الصليب و من خصائصه كونه:

"يختلف أحمد باي عن غيره من بايات عهده بروحه و مشاعره الوطنية الفياضة التي جعلته لا يتردد في التضحية بمنصبه كداي و لا يبخل بوضع ثروته الطائلة تحت تصرف المقاومة و لا يفكر كغيره من البايات الذين ركزوا اهتمامهم علي مناصبهم كبايات حتى أنهم ساوموا الفرنسيين بقصد أن يتركوهم في مناصبهم تحت السيادة الفرنسية و حين لم تتحقق رغباتهم تخلو عن المقاومة و غادروا البلاد بعائلاتهم و ثرواتهم و انقطعت صلتهم تماما بالجزائر أما أحمد باي فقد بقي صامدا و مقاوما حتى الاستشهاد"([1]).

ومن مواقف أحمد باي الشهيرة الرد على رسالة الاستسلام التي عرضت عليه والتي جاء فيها:

"من الأمة المحافظة على شرفها و بلدها إلى العسكر الفرنسي المتعدي على حقوق غيره . قد و صلتنا رسالتكم وفهمنا ما ذكرتموه فيها ، نعم ، إن مركزنا أمسى في خطر عظيم و لكن استيلاءكم على قسنطينة المحمية بالأبطال العرب الذين لا يهابون الموت موقوف على قتل آخر واحد منكم واعلموا أن الموت عندنا تحت أسوار بلدنا أحسن من حياتنا تحت سلطة فرنسا".([2])

[1] العلوي ، مرجع سابق ، ص 52

[2] نفسه ، ص 57

لقد امتزجت المقاومات الشعبية منذ دخول الاستعمار بالفكرة الدينية فأضحت هذه الأخيرة أهم مقوم لها فثورة بوبغلة و لالا فاطمة نسومر و ثورة المقراني و الشيخ الحداد كلها ثورات شاهدة على مزج الدين بالجهاد([1]).

و لقد كانت الزوايا أسس الانطلاق لهذه المقاومات التي كانت منتشرة في ربوع الوطن، فلقد كانت هذه الزوايا أصلا مدارسا للتربية و التعليم و تربية النشء على الخصال الإسلامية الحميدة و ملاذا ضد عملية التنصير التي شاهدتها الجزائر، يقول أحمد توفيق المدني:

" إن بعض الطرق الصوفية في قطرنا هذا مزية تاريخية لا يستطيع أن ينكرها حتى المكابر، تلك هي أنها استطاعت أن تحفظ الإسلام بهذه البلاد في عصور الجهل و الظلمات و عمل رجالها العاملون الأولون على تأسيس الزوايا يرجعون فيها الضالين إلى سواء السبيل و يقومون بتعليم الناشئين ، و بث العلم في صدور الرجال، ولولا تلك الجهود العظيمة التي بذلوها لما كنا نجد الساعة في بلادنا أثرا للعربية ولا لعلوم الدين" ([2]).

المطلب الثاني : التجنيس:

لقد ارتبطت فكرة التجنس واندماج الأهالي في الوسط الفرنسي بالمواقف الدينية الرافضة لهذا النوع من العمل.

ولقد سعت فرنسا منذ البدايات الأولى للاحتلال إلى محاولة تكوين جيل من الجزائريين مرتبطين بالكيان الفرنسي ارتباطا سياسيا وإداريا وثقافيا ، وبالتالي القضاء على الشخصية الجزائرية تدريجيا.

ولقد ركزت فرنسا في هذه العملية على ثلاثة محاور وهي:

1- التجنيس.

2- الإدماج

---

[1] اعتبر العديد من المؤرخين أن جوهر هذه الثورات الريف ، و مع انهيارها انهارت الارستقراطيات العقارية التي قاومت الاستعمار منذ دخوله إلى الجزائر. و لقد كانت الأرياف تشكل القوة الرئيسية في المقاومة و هذا يعود إلى التماسك الاجتماعي في الريف من جهة و من جهة أخرى النظام الاقتصادي السائد

[2] أحمد توفيق المدني ، **كتاب الجزائر** ، القاهرة ، دار المعارف 1963 ، ص 350 .

3– التنصير

مع العلم أنّ هذه السياسة كانت بهدف جعل الجزائر مقاطعة فرنسية خاضعة ليس إداريا فقط ، و إنما لغويا ودينيا وثقافيا ، أي القضاء على كل المقومات التي تجعل من الشعب الجزائري مخالفا تماما للشعب الفرنسي.

بعد الاحتلال مباشرة بدأت المحاولات الأولى لعملية تجنيس الجزائريين ، فقد اتخذت المحكمة العليا في الجزائر بتاريخ 20 جوان 1883 قرارا تعتبر فيه الجزائريين رعايا فرنسيين([1]) لكن مع خضوعهم لملك فرنسا.

لكن التحول الكبير جاء مع قرار سيناتيس كونسولت ليوم 14 جويلية 1865 والذي حدد في مادته الأولى :"بأن الأهلي المسلم فرنسي، مع إبقائه خاضعا للقوانين الإسلامية، فإذا أراد أحد الجزائريين الحصول على الجنسية الفرنسية فإنه يحصل عليها ويصبح خاضعا للقانون الفرنسي" ([2]).

و لقد امتزج هذا التعارض فيما يخص الأحوال الشخصية، فمن جهة الخضوع للقانون الفرنسي عن طريق التجنيس ومن جهة ثانية الأحوال الشخصية الإسلامية.

فإذا ركزنا بدراسة مقارنة بين عدد السكان و طلبات التجنيس فإننا نلاحظ مثلا أنّ عدد السكان في عام 1866 كان 2.732.100 بينما عدد الطلبات هو20 طلبا وافقت الإدارة الاستعمارية على 14 طلبا فقط.

وفي عام 1896 بلغ عدد السكان 3.781.100 كانت عدد الطلبات 51 طلبا تم الموافقة على42 طلبا. و في عام 1911 قبيل صدور قانون التجنيد الإجباري بلغ عدد السكان 4.740.500 بلغت الطلبات 63 و تم الموافقة على 36 فقط .

وهذه الظاهرة تعود أصلا إلى أسباب دينية و هي تمسك الشعب الجزائري بهويته الإسلامية و التي يرى فيها الحامي الأول من الانسلاخ و التبعية للصليب .

---

[1] Charles Robert Ageron. **Les algériens musulmans et la France 1871-1919**.T1.Paris .P.U.F.1968.P 343.

[2] N° 14.179 Décret impérial Sénatus Consulte du 14 juillet 1965, op cit.

والجدول التالي يبين لنا طلبات التجنيس لدى فئة من الشعب [1] من عام 1865 إلى غاية 1916.

السنة	عدد الطلبات	الطلبات المقبولة	السنة	عدد الطلبات	الطلبات المقبولة
1865	«	«	1891	21	5
1866	20	14	1892	52	6
1867	36	36	1893	43	6
1868	39	30	1894	51	3
1869	42	26	1895	34	3
1870	57	20	1896	51	9
1871	«	«	1897	79	4
1872	38	35	1898	40	8
1873	55	52	1899	31	10
1874	37	36	1900	51	31
1875	137	124	1901	33	20
1876	19	17	1902	47	17
1877	18	17	1903	61	23
1878	39	23	1904	57	18
1879	30	30	1905	51	18
1880	20	18	1906	63	22
1881	30	30	1907	65	26
1882	26	26	1908	55	8
1883	33	33	1909	40	20
1884	50	47	1910	70	21
1885	56	55	1911	63	27
1886	26	23	1912	63	13
1887	15	13	1913	77	23
1888	27	27	1914	57	15
1889	27	25	1915	25	2
1890	30	26	1916	20	0

إنّ الملاحظة التي نستخلصها من هذا الجدول ان طلبات التجنيس كانت ضئيلة مقارنة بعدد السكان الإجمالي للجزائريين. فمدة 52 سنة من الوجود الاستعماري بلغ عدد الطلبات 2207 قبلت السلطات الاستعمارية 1725 فإذا علمنا ان عدد سكان الجزائر كان عام 1920 يقارب 4.900.000 فان نسبة الطلبات لا تساوي سوى 0.03 %.

كما يرى أجرون أن ما بين 1865 إلى غاية 1875 لم يتجنس سوى 371 مسلم جزائري، وهذا الرد السلبي للتجنيس له بعد ديني أكثر منه سياسي فالتجنيس يعني الموت المعنوي للمتجنس [2].

---

[1] Mahfoud Kaddache,.**Histoire du nationalisme algérien** .Alger, ENAL .T2 .P887

[2] Charles Robert Ageron . **Les algériens musulman et la France.** Op.cit .p 344

كما صرح نابليون الثالث عام 1865 إبان صدور قانون 14 جويلية 1865 بأن الأهالي في الجزائر لم يعتبروا مواطنين فرنسيين لا في فرنسا و لا في الوطن وحتى الذين شملهم قانون التجنيس لم يكن لهم نفس المعاملة التي يعامل بها الأوربيون أو حتى اليهود، كما سمي من تنصر على يد جماعات التبشير المسيحية بالمسلمين الكاثوليك.([1])

ومن أهم ردود الفعل حول التجنيس والتي ارتبطت بالعقيدة مباشرة صدور فتوى شرعية من طرف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والذي يعتبر المتجنس بمثابة مرتد عن العقيدة الإسلامية وعليه تحرم الصلاة عليه عند وفاته ومن دفنه في مقابر المسلمين ([2]) ، ذلك أن الشخصية الجزائرية كانت تملك ثلاث مقومات أساسية حافظت من خلالها على مستويات الشعب الجزائري، وهذه المقومات هي: تاريخ الجزائر، ثقافة الجزائر، حضارة الجزائر([3]) ، لذا كان من الضروري وللحفاظ على هذه المقومات الحفاظ على الشخص الجزائري أولا، فهو الذي يمثل هذا التاريخ ، والثقافة والحضارة.

فكانت الفتوى التي أطلقتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين درعا وحاجزا في وجه الاستعمار الذي حاول استمالة الجزائريين وخاصة النخبة منه بهدف القضاء على مقومات وحضارة الشعب الجزائري.

المطلب الثالث : الإدمــاج:

اعتبر الإدماج من السياسات الاستعمارية التي طبقت على الجزائر منذ احتلالها العام 1830، وإن كانت هذه السياسة تمتاز بمظهرين أساسيين وهو إدماج الأرض دون الإنسان، فلقد كانت سياسة فرنسا ترمي إلى جعل الأرض الجزائرية أرضا فرنسية مع اعتبار سكانها من جنس منحط يجب القضاء عليه.

---

[1] تعوينات علي ،**صعوبات تعلم اللغة العربية لدي تلاميذ الطور الثاني من التعليم في المناطق الناطقة بالامازيغية و المناطق الناطقة بالعربي**ة،(رسالة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في علوم التربية)، معهد علم النفس و علوم التربية ، جامعة الجزائر، 1997 ،ص 91.

[2] نبيل أحمد بلاسي ، **الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006. ص 56.

[3] نفسه ، ص 33.

فالإدماج يعني " جعل الجزائريين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها، ويتلقون التعليم الذي يتلقونه ويرقون إلى الوظائف العامة بالطرق ذاتها التي تخولها القوانين الفرنسية للفرنسيين... أما من الناحية الإدارية فينبغي أن تكون الجزائر إقليما فرنسيا يتشكل من مقاطعات ويتجزأ إلى مديريات كما تتشكـــــل إداريا كل الأقاليم الفرنسية في فرنسا" [1] .

و هي سياسة تحاول من خلالها فرنسا إدماج النخبة و التي تتمكن بواسطتها السلطات الفرنسية من التأثير على المجتمع من خلال نخبته المثقفة .

فمنذ الاحتلال الفرنسي للجزائر سعت فرنسا إلى تحويل المستعمرة الجديدة إلى مقاطعة إدارية، وكان التعليم من أهم وسائل الإدماج اعتبار الجزائر قومية مختلفة يجب إخمادها بالدمج وذلك عن طريق إلغاء كل ما هو إسلامي كالقضاء والتعليم.

وما يجب الإشارة إليه أن هذه السياسة الإدماجية ظهرت جليا مع قوانين ربط الجزائر بفرنسا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية. وامتزجت هذه السياسة بسياسة أخرى لا تخرج عن نطاق الإدماج وهي سياسة المعمل والثكنة[2] أي دمج الجزائري في الثكنة والتحاقه بالخدمة العسكرية مع إعطائه بعض الامتيازات قد تصل إلى حد التجنس و.....الثاني المعمل الذي يجلب إليه العمال وخلق وظائف تقربهم من الأوروبيين.

لقد كان الهدف الأول من السياسة الإدماجية المتبعة بكل مراحلها جعل الجزائريين يقبلون بداية بالحضارة الأوروبية والتي تجسدها فرنسا ومن ثم تقبل عادات وتقاليد فرنسا ثم حب فرنسا الوطن . والهدف الثاني من هذه السياسة هو ضرب الوطنية الجزائرية في كيانها الديني والثقافي والاجتماعي والقضاء على الكيان الجزائري بدمجه في الكيان الأوروبي، وخلق مجتمع راض على الوضع الاستعماري لبلاده ولديه قابلية للإدماج بعدما كان سابقا مجتمع مناهض للاستعمار[3].

---

[1] تركي رابح ، **التعليم القومي و الشخصية الجزائرية.1956/1931**، مرجع سابق ، ص 122.

[2] كانت السياسة الأولى للإدماج هي سياسة المدرسة و الكنيسة ، و التي كان التعليم فيها وفق برامج محددة بهدف خلق جيل ناكرا لأصوله الوطنية و الدينية ، ثم اتبعتها عملية التنصير . أنظر: ايفون توران ، مرجع سابق ، ص56.

[3] د.عبد العزيز شهبي ، **الزوايا و الصوفية و العزابة و الاحتلال الفرنسي في الجزائر** ، وهران، دار الغرب للنشر و التوزيع، 2007، ص 45.

المطلب الرابع : التنصير

اعتبر التنصير * أهم وسيلة اعتمدت عليها السلطات الفرنسية منذ دخولها الجزائر، فلقد جاء على لسان فويو الكاتب العام للجنرال بيجو قوله: "إن آخر أيام الإسلام قد دنت، وفي خلال عشرين عاما لن يكون للجزائر إله غير المسيح، أما العرب فلن يكونوا ملكا لفرنسا إلا إذا أصبحوا مسيحيين جميعهم"[1].

ولقد كان واضع أسس التنصير الكاردينال لافيجري** أول من أعطى الدعم لانتشار مراكز التنصير في ربوع الجزائر مباشرة بعد الاحتلال،والذي صرح مرارا قوله:" علينا أن نخلص هذا الشعب ونحرره من قرآنه، وعلينا أن نعتني على الأقل بالأطفال لتنشئتهم على مبادئ غير التي شب عليها أجدادهم، فان واجب فرنسا تعليمهم الإنجيل"[2].

ولقد تم اختيار مراكز التنصير حسب الأحوال المعيشية والنفسية للسكان وكان من أهمها مراكز تيزي وزو، وبجاية و ورقلة[3].

و لتحقيق هذه الغاية، فقد اتبعت الكثير من الوسائل ومن أهمها التبشير فكان رجال الآباء البيض" يحملون الخبز و الدواء و الكساء في يد و الصليب و الإنجيل في يد أخرى. فلا يطعمون البطون الجائعة و لا يداوون الجروح الغائرة ولا يكسون الأجسام العارية إلا إذا قبلت الضحية التخلي عن أقدس مقدساتها و هو دينها الحنيف ورضيت بالدخول في النصرانية" ([4]).

---

* اختلفت المصطلحات بين مفهومي التبشير و التنصير ، ولقد تم الاعتماد على مفهوم التنصير لقربه من الحقيقة التي اعتمدتها فرنسا

1 محمد الصالح الصديق، **الجزائريون بين الماضي و الحاضر** ، القاهرة، 1960،ص35.

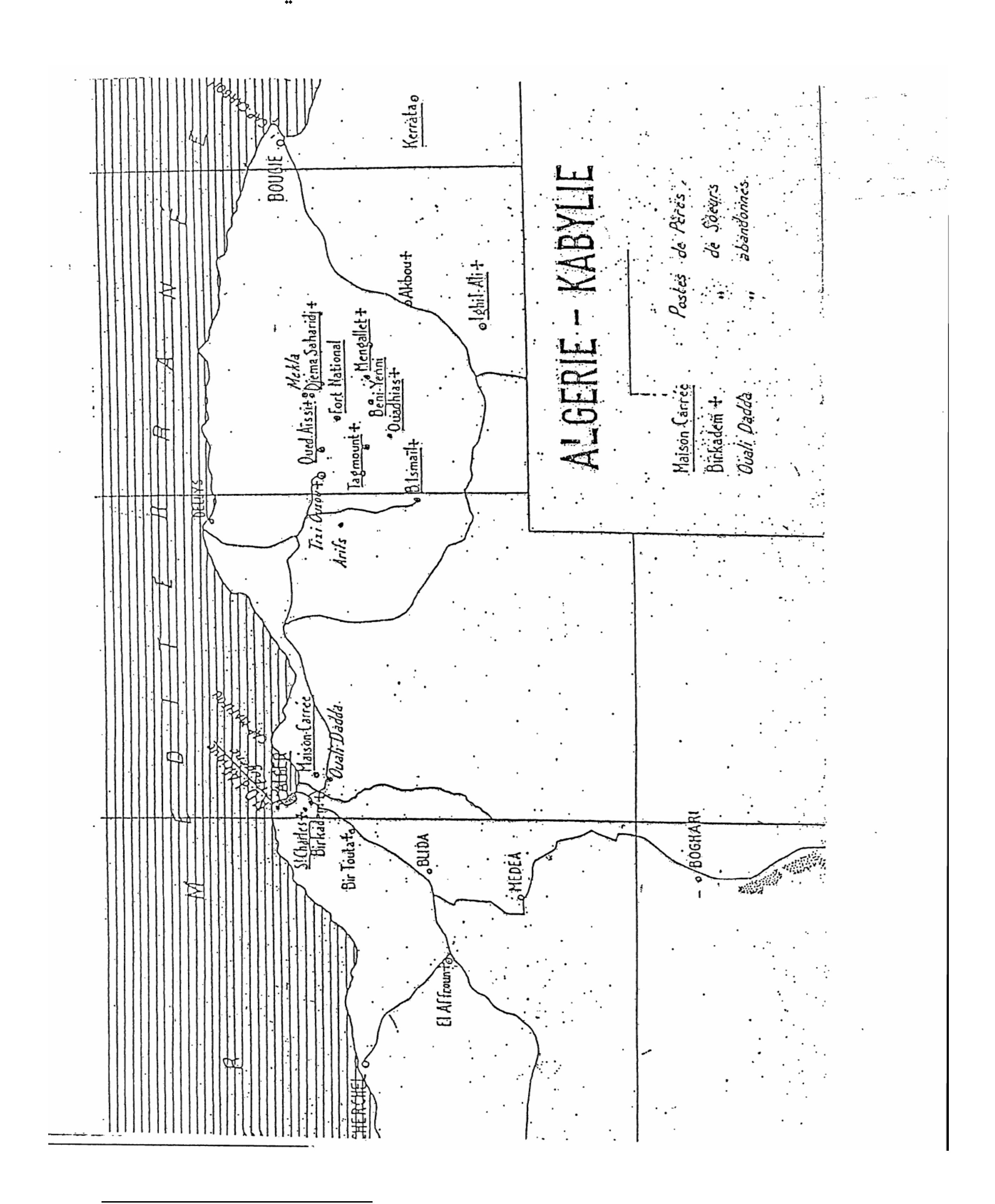
** الكاردينال لافيجري(1825–1894) مؤسس جمعية الآباء البيض عام 1872 و جعل مركزها بالجزائر (الحراش) ،عين عام 1867 رئيسا للأساقفة في الجزائر ، ثم عام 1873 رئيسا أعلى لكنيسة إفريقيا ، ثم كاردينال عام 1884. يسلي مقران ، **الحركة الدينية و الإصلاحية في منطقة القبائل 1945/1920**، الجزائر ، دار الأمل 2006 ،ص1

2 بلاسي ، مرجع سابق ، ص 41

3 نفسه ، ،ص1

4 تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر**، **الجزائر ،ش و ن ت** ، ص 42.

وتمثل الخريطة التالية التواجد المكثف للحملات التبشيرية وخاصة في منطقة القبائل([1]).



[1] Antony philippe. **Missions des pères blancs en Tunisie, Algérie, Kabylie, Sahara.** Paris .Ed Dillen.1936. p146.

من خلال هذه الخريطة نلاحظ أنّ الاستعمار الفرنسي قد ركز جهوده في منطقة القبائل بوجه خاص بعد الإبادة التي قام بها في ثورتي المقراني و لالا فاطمة نسومر ، وذلك بإتباعه سياسة مفادها التشكيك في أصل الامازيغ و ذلك بإدخال مغالطات حول انتمائهم للأمة العربية الإسلامية ففرقوا بين الشعب الجزائري ، بين عربي و بربري وهذا بهدف خلق أقليات قومية في البلاد تسهل عليهم دمجها في الوطن الفرنسي*.

والتركيز على منطقة القبائل والصحراء ليس اعتباطيا بل مدروسا والهدف منه إيقاظ النزعات المحلية مكان الوحدة الوطنية .

وتبين لنا الجداول التالية عمل الآباء البيض في منطقة القبائل والصحراء.(1)

الجدول رقم 1: يبين مهام الأخوات البيض في منطقة الجزائر.

المركز	تاريخ الإنشاء	الأخوات	أعداد المرضى			عدد التلاميذ	
			المستشفيات	المستوصفات	المنازل	في المعامل	المدارس العملية
القديس شارل	1869	18	–	–	1520	–	–
القديسة إليزابيث	1876	19	456	28500	230	–	10
القديس مونيك	1877	4	–	1100	860	–	–
بسكرة (معمل)	1893	6	–	14200	–	75	–
بسكرة (مستشفى)	1895	16	465	21900	3700	–	–
بئر خادم	1922	7	–	5700	640	450	25
الجزائر (مار نقو)	1923	18	–	78000	400	140	25
الجزائر (شارت)	1928	4	–	36500	–	–	–
العفرون	1926	7	426	52000	570	30	–
بئر توتة	1930	4	–	9500	500	18	–

*سوف نبين في الفصل الرابع ان الأزمة البربرية لعام1949 كان لديها أبعاد حضارية حول مفهوم الانتماء، وهذا ما توصلت إليه فرنسا من سياسة التفرقة .

1/Antony Philippe, op cit, pp 142/145.

يبين الجدول رقم 1 إحدى الوسائل أو المداخل المستعملة من طرف البعثات التبشيرية للتسلل بين الجزائريين ، وهي وسيلة التواجد في مجال الصحة و التعليم من خلال تقديم خدمات ظاهرها الاعتناء بهذين الجانبين و باطـنها ربح ثقة الجزائريين و إبراز الجانــب " الإنساني" لهذه البعثات تمهيدا من جهة لزعزعة الثقة في الانتماء الديني للإسلام ،و لربط من يتلقى هذه الخدمات بالأفكار التبشيرية و من ثم تهيئته للتمسح .

الجدول رقم 2: يبين مهمة الآباء البيض في الصحراء.

المركز	تاريخ الإنشاء	الآباء	اليتامى	المدارس	المصانع	المسيحيين	مبتدئ المسيحية
الاغواط	1920	3	–	–	–	–	–
ورقلة	1875	4	12	90	362	11	3
غرداية	1884	3	–	85	–	8	16
المنيعة	1852	4	81	39	15	31	36
جيري فيل	1920	3	–	–	14	–	–
الجلفة	1920	3	–	–	35	–	–
عين الصفراء	1920	7	12	120	–	–	–

أما الجدول الثاني فيعطينا الأبعاد التي اتخذنها هذه السياسة . فلقد استطاع الآباء البيض الوصول إلى الصحراء الجزائرية و إنشاء مراكز لهم و تقديم الخدمات بدءا من التكفل باليتامى و إنشاء المراكز التعليمية و المصانع التي وصلت بورقلة إلى تسعين مدرسة إلى جانب 362 مصنع . ووصلت بعين الصفراء إلى 120 مدرسة . كما يبين الجدول إرادة وتخطيط هذه البعثات التبشيرية للوصول و تغطية أي مناطق من شأنها أن تحقق أهدافها التبشيرية فيها ،والهدف هو الوصول إلى تمسيح أبناء هذه المناطق الفقيرة أو على الأقل تشكيكهم في الإسلام.

Antony philippe , op cit , p 143

الجدول رقم 03: يبين مهام الآباء البيض في منطقة القبائل.

المركز	سنة الإنشاء	مبشر	معلم الدين	مسيحي	حديث عهد	المتمدرسين	أعدادالمرضى
تاغمونت	1873	4	3	54	7	165	32500
واضية	1873	3	3	105	1	250	30000
بني اسماعيل	1876	4	3	134	5	95	24900
بني منقلات	1876	5	4	196	10	98	25000
ايغيل علي	1879	5	1	70	–	150	22500
بني يني	1883	4	–	13	1	25	21000
خراطة	1896	3	1	6	18	20	1850
فور ناسيونال	1920	3	–	–	–	–	3200
جمعةصهريج	1921	3	–	3	–	–	24250
واد عيسي	1921	3	1	50	9	40	8900

المصدر: **.**Antony Philippe.op.cit p 144

الجدول رقم 04 : يبين مهام الأخوات البيض في منطقة القبائل.

المركز	الإنشاء	الأخوات	أعداد المرضى			عدد التلاميذ	
			المستشفيات	المستوصفان	المنازل	في المعامل	المدارس العملية
واضية	1878	6	–	27000	6950	100	83
بني إسماعيل	1884	6	–	22000	7110	46	36
جمعة صهريج	1887	7	–	14700	4500	200	12
بني منقلات	1894	20	400	12300	8200	40	36
ايغيل علي	1894	6	–	11000	5900	410	30
تاغمونت عزوز	1895	6	–	25700	4300	12	22
تيزي وزو	1919	7	–	27500	9600	315	20
واد عيسي	1927	7	–	11000	1280	49	25
أقبو	1928	7	250	6200	1050	57	–

المصدر: Antony Philippe.op.cit p 144

إنّ الجدولين الثالث و الرابع يقدمان لنا دلائل أخرى على تركيز البعثات التنصيرية على بعض المناطق أكثر من غيرها، أخذت منطقة القبائل "حصة الأسد" منها، فالجدول الثالث يبين أن الذين نصروا كبير ،ففي منطقة واضية لوحدها وصل عددهم إلى 105 و 134 في بني إسماعيل و 198 في بني منقلات . و لعل الطابع الخاص الذي تتميز به هذه المنطقة ، هو ما جعلها تستحوذ على هذا الاهتمام الكبير و بالأخص التركيز على ان سكانها من غير الناطقين باللسان العربي ، لغة القران و الدين الإسلامي .

فالسياسة التنصيرية استطاعت –رغم الدور الكبير الذي قامت به الزوايا – اختراق هذه المناطق ، فسياسة الخبز و الصليب و سياسة الدواء و الإنجيل كان لها تأثير في منطقة القبائل .

أما الجدول رقم 04 فيقدم نفس الصورة الأولى ، و خاصة في التعليم و التطبيب ، فوصول الآباء البيض إلى المنازل تحت غطاء عيادة المرضى جعلهم يتغلغلون داخل الحياة اليومية و يطلعون على خصوصيات و دقائق معيشة السكان ، مما مكنهم من معرفة نقاط التسلل للتأثير عليهم ، وأصبحوا مع الوقت جزءا من هذه الحياة فتقبل السكان تواجدهم .

ولقد اعتمدت سياسة التنصير على أساليب و مرتكزات أهمها([1]).

1 – تمجيد الحضارة الرومانية المسيحية، والحط من قيمة الحضارة العربية الإسلامية.

2– سياسة التفرقة بين السكان إلى عناصر متضاربة، وخاصة بين العنصر العربي والعنصر البربري، وظهرت المقولة المشهورة بأن الأصل هم البربر أما العرب فهم غزاة دخلاء. ولقد عملت فرنسا على تمزيق شمل الجزائريين بالتفريق العنصري بين العرب والأمازيغ، بمحاولة غرس معتقد مفاده أنهم هم الأصليون وأنهم أقرب إلى الأوروبيين وهم جنس أكثر فطنة من غيرهم من السكان، ومنعت عليهم تعليم وتعلم اللغة العربية وعوضت باللغة الفرنسية مع الإبقاء على الأمازيغية كلغة تخاطب فقط.([2]).

ولقد ساعد عملية التنصير عوامل عدة أهمها([3]):

1– قوة الاستعمار واستعماله كل الإمكانات المادية والبشرية.

---

[1] يسلي مقران . مرجع سابق ص109.

[2] علي تعوينات . مرجع سابق ، ص 99

[3] نبيل احمد بلاسي. مرجع سابق ، ص 41

2- انتشار الفقر والجهل.

3- تباعد عهد التبشير .

4- انتشار الطرق الصوفية المضللة.

5- تقاعس المسلمين على مقاومة جهود التنصير

كما اعتمدت سياسة التنصير على وسائل أهمها:

أ _ **التعليم** :

يرى الدكتور عمار طالبي أن التعليم كان من أهم الوسائل المعتمدة لدى المبشرين فيقول: " اتخذت الحملة التبشيرية وسائل مختلفة وأقوى صورة في نظري هي صورة التعليم وتكوين مؤسسات ثقافية وسط البلاد الإسلامية ، وإنها تتجه إلى الأطفال الصغار والشباب"[1].

ولم يكن التعليم وسيلة لتنصير الشعب فحسب، بل وسيلة لتكوين نخبة مثقفة ثقافة فرنسية تقوم بمهام حماية الوجود الاستعماري في الجزائر وتدافع

عن طروحاته و توجهاته.

و يذكر أنطوني فيليب ([2]) أن منطقة القبائل كان بها حوالي 35 مدرسة و العديد من المراكز .

ب _ **الأعمال الخيرية** :

من أهم الوسائل المستعملة في عملية تنصير الشعب وذلك بتقديم المساعدات المادية للسكان وخاصة المناطق الفقيرة.

واختلفت الأعمال الخيرية ما بين التطبيب، وبناء مراكز لتعليم الخياطة والطرز وكفالة اليتامى وتعليمهم وتزويج البعض منهم على الطريقة المسيحية كما تم ذلك في قرية واضية حيث تم ما بين 1914-1916 تزويج ما يقارب 102 حالة ([3]).

---

[1] عمار طالبي ، "ندوة" ، الأصالة ، العدد 16 ، السنة الثالثة ،1976 ، ص 123

[2] – Antony Philippe. Op.cit , p 49

[3] يسلي مقران ، مرجع سابق ، ص 136

و يمكن القول أن شؤون الدين الإسلامي، ظلت منذ بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر خاضعة للسيطرة الاستعمارية ، و تجسد ذلك في مصادرة الأوقاف و تحويل المساجد إلى كنائس لغرض التنصير ([1]) .

المطلب الخامس : الهجرة :

اعتبرت الهجرة من أهم العوامل التي كان لها تأثير على مسار العمل السياسي في الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى ([2])،* و إن كانت الهجرة اتخذت أشكالا و سايرت أنماطا من السلوكات، فإنّ أسبابها كانت عديدة يمكن تلخيصها في أسباب دينية و اقتصادية و نفسية و عسكرية .

أ- الأسباب الدينية للهجرة:

كان للخول الفرنسي إلى الجزائر تأثير مباشر على السكان الأصليين حيث اتخذت الهجرة التي قام بها العديد من العائلات الجزائرية كرد فعل على رفض الوجود الفرنسي و عدم البقاء تحت حكم الكافر([3]).

و إن كانت الهجرة لم تمس جميع القطر الجزائري فقد شملت جله ([4]) و الملاحظة التي يجب التأكيد عليها أن الهجرات الأولى كانت نحو البلاد الإسلامية كبلاد الشام و الحجاز و تونس ثم تطورت نحو فرنسا بداية من عام 1873، و في السنة التي صدر فيها مرسوم يقيد الهجرة نحو فرنسا بالحصول على إذن سفر ([5]).

---

[1] عبد العزيز شهبي، مرجع سابق ، ص 43

* سنبين لاحقا الدور الذي لعبته الهجرة في تكوين أول حزب سياسي جزائري يطالب بالاستقلال و كان مقره باريس.

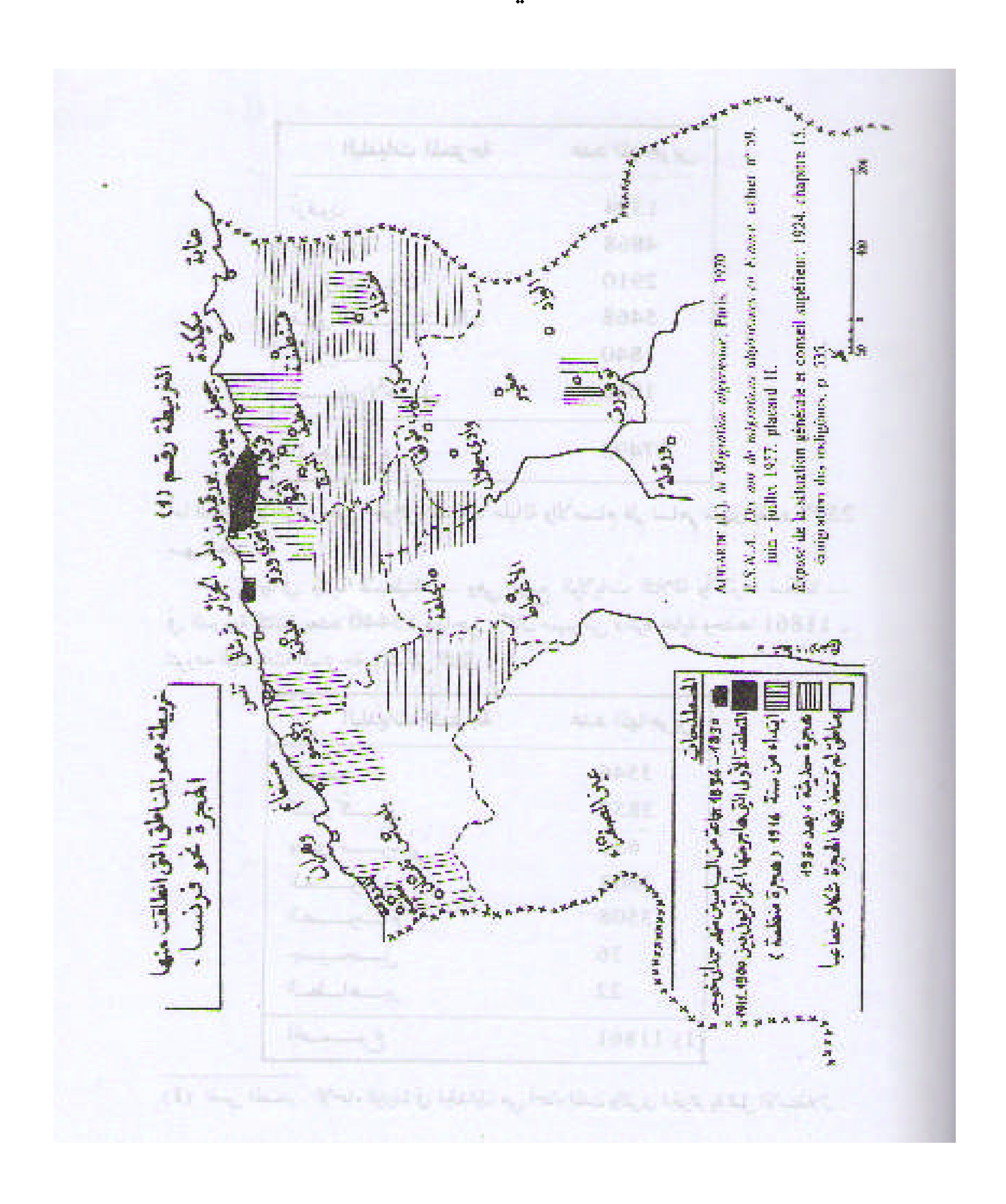
[2] سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج 1 ، مرجع سابق ، ص 116.

3 و هو التاريخ الذي حقق فيه المستوطنون مطالبهم بعد صدور قانون 26 جويلية 1873 و المعروف بقانون فارنيي و الذي أقام الملكية الفردية داخل أراضي العرش .

[4] انظر الخريطة التالية .

[5] عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939**، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.ص 17.

و تبين الخريطة التالية المناطق التي انطلقت منها الهجرة نحو فرنسا ([1]).



[1] زوزو ، <u>الدور السياسي للهجرة</u> ، مرجع سابق ، ص 17

و من خلال الخريطة نلاحظ أن الهجرة نحو فرنسا كانت تقريبا من كل مناطق الجزائر ،يعني هذا وصول القمع الفرنسي إلى كل ربوع البلاد مما دفع بأهلها الى هجرة أراضيهم و أوطانهم. و إذا قارنا بين الإحصائيات السابقة و هذه الخريطة نلاحظ أن التركيز كان واسعا و لم يستثني أي شبر من الجزائر.

ب– الأسباب الاقتصادية للهجرة :

اعتمدت السياسة الفرنسية في الجانب الاقتصادي على اضطرار أغلب العائلات إلى الهجرة ليس في الخارج فقط و إنما حتى الهجرات الداخلية ، و هذا ما كانت تهدف إليه فرنسا و ذلك للاستيلاء على الأرض المهجورة و توزيعها علي المعمرين و التي بلغت عقب ثورة 1871 مساحة 500.000 هكتار، كما قام النظام الاستعماري ما بين 1840–1900 بناء ما يقارب 440 قرية استيطانية([1]).

و الملاحظة الأساسية التي ينبغي التوقف عندها أن عملية الاستيطان تمت في أجود الأراضي في المناطق الشمالية كما أن عملية الهجرة للجزائريين تبعتها الهجرة المعاكسة للفرنسيين نحو الجزائر، ففي فترة 1920–1929 أصبح عدد المعمرين 657.647 بعد ما كان في بداية القرن لا يتعدى 364257 ([2]).

كما كانت للمجاعات دورها في عملية الهجرة، ففي سنة 1912 وقع جفاف في فصل الربيع انخفض محصول الشعير من 4.726.809 قنطار عام 1911 إلى 2.686.344 عام 1912 و كذا القمح أي انخفاض المحصول الزراعي بنسبة 44% كما ارتفعت الضريبة بداية من عام 1900 إلي 1914 بنسبة 15% الضريبة اللزمة و 11% لضريبة الزكاة ([3]).

---

[1] زوزو، **الدور السياسي للهجرة** ، مرجع سابق ، ص 38.

[2] نفسه ، ص 39

[3] بوحوش ، **التاريخ السياسي للجزائر** ، مرجع سابق ، ص 209/208.

فمنذ الاحتلال شهدت الجزائر عملية تهجير الأوروبيين إليها، وإعطائهم أجود الأراضي و مساعدتهم و تشجيعهم بكل الوسائل على استغلالها، وذلك بهدف تكوين قاعدة مادية و بشرية ثابتة ينطلق منها الاستعمار للتوسع في الجزائر ([1]).

و من خلال الجدولين التاليين نبين نهب الأراضي و توزيعها على المستوطنين الجدد ([2]) .

تطور الاستعمار الرسمي

السنوات	قرى بنيت أو كبرت	عدد الهكتارات التي قدمت للزراعة الأوروبية	سكان ذو جنسية فرنسية
1850-1841	126	115000	65473
1860 -1851	85	250000	103322
1870 -1861	21	116000	129898
1880-1871	264	401000	195418
1890-1881	107	176099	267672
1900-1891	103	120097	364257
1920-1901	199	200000	633149
1931-1921	73	70481	737242
1936-1931	69	27384	1033540

تطور الملكية الخاصة الأوروبية

السنوات	عدد الهكتارات
1850	115.000
1870	765.000
1880	1.245.000
1890	1.635.000
1900	1.912.000
1920	2.581.000
1940	3.045.000

[1] عبد الرحمان رزاقي ، **تجارة الجزائر الخارجية،صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين**،الجزائر، ش.و.ن.ت، د.ت ،ص24 .

[2] نفسه ، ص 25

من خلال الجدول الأول نلاحظ بداية زيادة عدد المعمرين القادمين إلى الجزائر فقد تطور بشكل كبير من 65437 سنوات 1850/1841 إلى 267672 سنوات 1890/1881 إلى 1033540 سنوات 1936/1931 و هذه الزيادات تعني بالمقابل بناء القرى و توزيع الأراضي على المعمرين الجدد. و إن كان هناك تذبذب في التوزيع إلا أنّ مساحة الأراضي الموزعة كانت كبيرة جدا و تخص أخصب و أجود الأراضي الزراعية .

و الجدول التالي يبين تطور ملكية الفرنسيين للأراضي الجزائرية([1]).

السنوات	المساحة بالهكتار
1850	115.000
1870	765.000
1900	1.682.000
1930	2.364.000
1940	2.720.000
1951	2.727.000

أما بناء القرى فهو يعتمد على الوفود الجديدة و نلاحظ أكبر عملية تمت سنوات 1871-1880 و هي الفترة التي شهدت وصول قرابة 100.000 فرنسي إلى الجزائر بعد احتلال ألمانيا للالزاس و اللورين عام1870.

أما الجدول الثاني فنلاحظ من خلاله التطور الكبير في توزيع الأراضي فقد تطور هذا التوزيع بشكل مريع من 115.000 هكتار سنة 1850 إلى 1.635.000 سنة 1890 إلى 3.045.000 سنة 1940 و دائما مع الاعتماد على ان هذه الأراضي واقعة في الشمال و اغتصبت من اصطحابها الأصليين .

ج- الأسباب السياسية للهجرة:

كان لصدور مرسوم 30 جانفي 1912 و مرسوم 3 فيفري 1912 آثار بالغة حيث يعتبر هذان المرسومان قانونا للتجنيد الإجباري و الذي تم بموجبه تجنيد الشباب الجزائري الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 20 سنة حيث تم تجنيد ما يقارب 270.000 ما بين جنود إلى جيش فرنسا و عمال في المصانع الفرنسية([2]).

---

[1] مرسلي محمد، "<u>دراسة حول مجال القطاع الزراعي العام في الشمال الجزائري</u>" ، مرجع سابق ، ص 216.

[2] زوزو، <u>الدور السياسي للهجرة</u> ، مرجع سابق ، ص 46

و يلاحظ الأستاذ عمار بوحوش أن أسباب الهجرة ترجع للأسباب التالية ([1]) :

1-فرض الخدمة العسكرية على الشبان الجزائريين بدون الحصول على الحقوق السياسية .

2-استيلاء فرنسا بصفة نهائية على الأموال و الأراضي التابعة للحبس

3-خلق عقبات في وجه الجمعيات الثقافية التي أنشأت للمحافظة على الثقافة الإسلامية العربية بالجزائر خاصة أنه لم يعد للمدارس الحرة مصدر مالي لتسييرها.

4-إحلال قضاة السلام الفرنسيين محل القضاة المسلمين الذين يتبعون الشريعة الإسلامية .

5-إجبار أبناء البلد الأصليين على تسجيل أراضيهم و إلقاء القبض على الأفراد الذين احتجوا على هذا الإجراء .

6-مضايقة الأشخاص الذين يطالبون التصريح لهم من طرف المسئولين الفرنسيين بالتنقل من مكان إلى آخر.

7- إقامة محاكم استثنائية لفرض عقوبات صارمة .

8- تصاعد نسبة الضرائب .

9- بروز أزمة اقتصادية و تدهور حالة الأسواق .

10- انخفاض مستوى الصناعات اليدوية بسبب مزاحمة الأوروبيين .

11- تعيين اليهود في مناصب حساسة ليقوموا بدور الشرطي السري .

12- القضاء على نشاط المنظمات الثقافية التي كانت سائدة في المجتمع الجزائري .

فالهجرة إذا ليست عملية اعتمدها الجزائريون عن طواعية و حب للبلد الآخر ، بل جاءت من جراء ما كان يعانيه هؤلاء في بلدهم من ظلم وسلب للحقوق ، فكانت المتنفس الوحيد للشعب القادر على العمل و المشقة في فرنسا و التي قد يجدون فيها ما لم يجدوه في الجزائر و بالتالي يحسنون أوضاعهم المادية و المعنوية هناك.

---

[1] بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر ، مرجع سابق ، ص 211/210

المبحث الثالث: الأسس الثقافية للحركة الوطنية

لا تختلف الأسس الثقافية عن الأسس الدينية، فهما وجهان لعملة واحدة، مفادها التشبث بمقومات الشعب الجزائري و لقد اعتمدت السياسة الثقافية في العهد الفرنسي على ثلاثة مقومات : *

1) مصادرة السلطات الاستعمارية للأوقاف الإسلامية.

2) نشر اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية كوسيلة لإدماج الجزائريين.

3) تنشيط الحركة التنصيرية و إعادة هيكلة المؤسسات الدينية الجزائرية .

المطالب الأول : المقاومة الثقافية الجزائرية:

المقاومة لا تعني دائما حمل السلاح في وجه العدو، فالمقاومة الثقافية وسيلة رفض ما جاء به المستعمر و إن كان ايجابيا و تخدم « بعض » مصالح الشعب . فالمقاومة كما تقول إيفون توران:

" بدأت يوم بدأ المحتل يفرض لغته و تفكيره و أسلوبه في الحياة العامة مستعملا المدرسة و المستشفى، المعلم و الطبيب .. و تعددت الصعوبات في وجه المحتل و كثرت و أصبح الدين الإسلامي كالاسمنت المسلح يحمي من التفكك و الاندماج "([1]).

و لقد كان من وراء عملية المقاومة الثقافية العلماء و الشيوخ و المساجد و الكتاتيب القرآنية و الزوايا و الصحافة ...إلخ.

أ/ الزوايا:

إن أهم ميزة امتازت بها الزوايا كونها مدارس علمية أسسها أصحابها لتعليم أصول الدين و تحفيظ القرآن الكريم و سائر العلوم الشرعية الأخرى.

و لقد كانت الزوايا منتشرة قبل الوجود الاستعماري و كانت تمثل مدارس في حد ذاتها ، وزادت في الانتشار بعد إقدام الاستعمار على تخريب المساجد، والقضاء على الوقف الإسلامي

---

[1] Turin (y). op ci t, p36

* ولقد سبق الحديث عن كل هذه العوامل في الفصل السابق.

حيث " كثرت هذه المؤسسات الدينية وانتشرت خلال الزحف الاستعماري الفرنسي في القرنين التاسع عشر و مطلع القرن العشرين "([1])، و من أهدافها تربية الجيل تربية إسلامية و غرس فيهم أخلاق المسلم و حب الوطن و الدين.

و في ما يلي بعض الزوايا في مناطق متعددة من الجزائر ([2]).

زوايا منطقة زواوة

وضعيتها	التأسيس	مؤسسها	الولاية	مقرها	الزاوية
أغلقت عام 1956	ق 8 هـ / 14 م	بهلول أحمد الغبرني	تيزي وزو	عزازقة	سيدي بهلول
أغلقت اثناء الثورة	ق 8 هـ / 14 م	أحمد بن إدريس	تيزي وزو	بلولة (عزازقة)	سيدي أحمد بن إدريس
هدمت عام 1957	ق 11 هـ / 17 م	عبد الرحمان البلولي	تيزي وزو	بلولة (عزازقة	سيدي عبد الرحمان البلولي
أغلقت أثناء الثورة	805 هـ / 1402 م	عمر و الحاج	تيزي وزو	بوزقان (عزازقة)	سيدي عمر و الحاج
استمرت بعد الثورة	ق 9 هـ / 15 م	....	تيزي وزو	بوزقان (عزازقة)	سيدي أحمد بن مالك
استمرت بعد الثورة	ق 9 هـ / 15 م	محمد و علي الحاج	تيزي وزو	بوزقان (عزازقة)	تيفريت ناث أو مالك

[1] د.يحي بوعزيز، " **أوضاع المؤسسات الدينية في الجزائر خلال القرنين 19 و 20** "، مجلة الثقافة ، العدد 63 ، السنة 11 .ماي/جوان 1981، ص 16.

[2] عبد العزيز شهبي ، مرجع سابق ، ص 24 وما بعدها.

زوايا الوسط الجزائري

الزاوية	مقرها	الولاية	مؤسسها	التأسيس	وضعيتها
أولاد بومرداس	تيجلابين	بومرداس	بومرداس	ق7 هـ / 13 م	دمرت اثناء الثورة التحريرية
سيدي عمر و الشريف	سيدي داود (دلس)	بومرداس	سيدي عمر و الشريف	ق11 هـ / 17 م	أغلقت عام 1954 ثم أعيدت
سيدي عمر و الشريف	أعفير (دلس)	بومرداس	....	....	خربت اثناء الثورة ثن أعيدت
الرابطة	بني عمران	البويرة	ابن منصور بن يحي	ق8 هـ / 14 م	خربها الاستعمار
سيدي بو عبد الله الحمامي	الحمام (الأخضرية)	البوبرة	عبد القادر بن عمر الحمامي	ق13 هـ / 19 م	استمرت أثناء الثورة
الشيخ ابن عامر	القادرية	البويرة	....	....	استمرت أثناء الثورة
بوحمامة	العيساوية (تابلاط)	المدية	سيدي محمد بن عبد الله	ق9 هـ / 15 م	استمرت أثناء الثورة
أولاد سيدي العوفي	الميهوب (تابلاط)	المدية	سيدي العوفي	ق11 هـ / 17 م	استمرت أثناء الثورة
شلابي	القلب الكبير (تابلاط)	المدية	سيدي احمد الشلالي	ق12 هـ / 18 م	استمرت أثناء الثورة
احمد بودربالة	القادرية	البويرة	....	....	....

زوايا بجاية و منطقتها

الزاوية	مقرها	الولاية	مؤسسها	التأسيس	وضعيتها
سيدي احمد أويحي أمالو	بجاية	بجاية	....	ق9 هـ / 15 م	أغلقت عام 1956
سيدي يحي أوموسى	سيدي عيش	بجاية	....	ق7 هـ / 13 م	أغلقت في 1954 ثم أعيدت بعد 1962
سيدي الحاج حساين سيدي	سيدي عيش	بجاية	....	ق8 هـ / 14 م	اغلقت عام 1954
أحمد أزروق	سيدي عيش	بجاية	سيدي أحمد زروق	ق9 هـ / 15 م	اغلقت أثناء حرب التحرير
سيدي موسى تينبدار	سيدي عيش	بجاية	....	ق10 هـ / 16 م	توقفت أثناء الثورة ثم أعيدت
ابن سحنون	تغراست (اغزار امقران)	بجاية	محمد السعيد امقران بن سحنون	ق13 هـ / 19 م	فرع من زاوية أيت براثن
سيدي السعيد امسيس	صدوق	بجاية	....	ق9 هـ / 15 م	توقفت من 1956 إلى 1963
سيدي يحي العدلي	تموقرة	بجاية	سيدي يحي العدلي	ق9 هـ / 15 م	استمرت أثناء الثورة
سيدي سعيد	سمعون (أميزور)	بجاية	....	ق97 هـ / 15 م	أغلقت عام 1956

زوايا الشرق الجزائري

الزاوية	مقرها	الولاية	مؤسسها	التأسيس	وضعيتها
سيدي حسن	عين الرؤى	سطيف	سيدي حسن	624 هـ / 1227 م	استمرت أثناء الثورة
الشيخ الحواس	عين والمان	سطيف	الشيخ الحواس	1287 هـ / 1870 م	استمرت أثناء الثورة
ثابت خليفة	العلمة	سطيف	ثايت خليفة	1301 هـ / 1883 م	استمرت أثناء الثورة
المرابط الزيتوني	عباسة	سطيف	الشيخ الزيتوني	1323 هـ / 1905 م	استمرت أثناء الثورة
الشيخ الحفناوي	الناظور بني مزلين	قالمة	الشيخ عمارة بالديار	1318 هـ / 1900 م	استمرت أثناء الثورة
الحملاوي	تلاغمة	ميلة	سيدي عبد الرحمان الحملاو ي	....	استمرت أثناء الثورة

زوايا الجنوب الجزائري

الزاوية	مقرها	الولاية	مؤسسها	التأسيس	وضعيتها
الهامل	بوسعادة	المسيلة	محمد أبو القاسم الحسيني	1279 هـ / 1862 م	مستمرة إلى الآن
الأخضري	بنطيوس	بسكرة	عبد الرحمان الخضري	ق 10 هـ / 16 م	استمرت أثناء الثورة
سيدي خالد	سيدي خالد	بسكرة	....	ق 10 هـ / 16 م	استمرت أثناء الثورة
العثمانية	طولقة	بسكرة	سيدي علي بن عمر	ق 13 هـ / 19 م	استمرت أثناء الثورة
الناصرية	خنقة سيدي ناجي	بسكرة	محمد بن ناصر	ق 11 هـ / 17 م	استمرت أثناء الثورة
الرحمانية	خنقة سيدي ناجي	بسكرة	عبد الحفيظ بن محمد الخنقي	ق 13 هـ / 19 م	هدمت أثناء الثورة
المختارية	اولاد جلال	بسكرة	المختار بن عبد الرحمان	1227 هـ / 1812 م	توقفت أثناء الثورة
القادرية	أولاد جلال	بسكرة	الشريف بن ابراهيم الهاشمي	1287 هـ / 1870 م	استمرت أثناء الثورة
سيدي الصادق بلحاج	سيدي المصمودي	بسكرة	سيدي الصادق بلحاج	ق 13 هـ / 19 م	توقفت أثناء الثورة

زوايا الغرب الجزائري

الزاوية	مقرها	الولاية	مؤسسها	التأسيس	وضعيتها
الشيخ ابن شرقي بونجار	العطاف	عين الدفلى	الشيخ ابن شرقي بونجار	1280 هـ / 1863 م	استمرت أثناء الثورة
الشيخ مرايمي	بوراشد	عين الدفلى	الشيخ مرايمي بلقاسم	1298 هـ / 1880 م	استمرت أثناء الثورة
الشيخ سيدي ابن أحمد	بوراشد	عين الدفلى	سيدي أحمد	1310 هـ / 1892 م	استمرت أثناء الثورة
ابن سيدي عيسى جلول	جندل	عين الدفلى	ابن سيدي عيسى جلول	1313 هـ / 1895 م	استمرت أثناء الثورة
الشيخ سيدي بلحاج بن عمر	عريب	عين الدفلى	الشيخ سيدي بلحاج	1337 هـ / 1918 م	استمرت أثناء الثورة
بربارة	ثنية الحد	تيسمسيلت	محمد بن احمد النداتي	....	هدمت أثناء الثورة
العلوي حاج الجيلالي	مستغانم	مستغانم	الشيخ مصطفى العلوي	1287 هـ / 1870 م	استمرت أثناء الثورة
سيدي ابن عبد الله	معسكر	معسكر	سيدي ابن عبد الله	1267 هـ / 1850 م	استمرت أثناء الثورة
سيدي البودالي	أولاد سيدي ابراهيم	سعيدة	سيدي البودالي عبد القادر	1277 هـ / 1860 م	استمرت أثناء الثورة
المحمدية التجانية	المحمدية	بلعباس	....	1306 هـ / 1890 م	استمرت أثناء الثورة
سيدي التاج	رأس المال	بلعباس	التاج بلحرمة	1316 هـ / 1863 م	استمرت أثناء الثورة
سيدي بلال	بلعباس	بلعباس	....	1333 هـ / 1914 م	استمرت أثناء الثورة

إنّ ما يمكن الإشارة إليه من خلال هذه الجداول و التي تمثل الزوايا في مختلف المناطق من البلاد كون الأغلبية منه أنشأت في العهد الاستعماري و هو ما يمثل مؤشر على المقاومة التي انتهجها الشعب من خلال نخبته الدينية للتصدي للغزو الصليبي الفرنسي . فزوايا الغرب مثلا أنشأ معظمها أثناء الحقبة الاستعمارية و استمر دورها أثناء الثورة التحريرية، و نفس الملاحظة فيما يخص زوايا الشرق ، أما زوايا منطقة القبائل و الوسط فهي قديمة المنشأ.

و مما تجدر الإشارة إليه أنه يمكن حصر دور الزوايا من خلال ما يلي ([1]):

1) اهتمت بتحفيظ القرآن الكريم و نشره بصورة مكثفة بين الأجيال الجزائرية المتعاقبة و عممته بين مختلف الطبقات الاجتماعية و ساعد ذلك على حمايته من النسيان و الضياع و الاندثار.

2) احتضنت اللغة و الثقافة العربية و الإسلامية و نشرتها بشكل واسع و مكثف و فتحت أبوابها لطلاب العلم و المعرفة و أنفقت عليهم بسخاء و كان ذلك شكلا من أشكال مقاومة الجهل و الأمية و نشر العلم و المعرفة، و عملا ضد سياسة التجهيل المنتهجة في حق الجزائريين.

3) عملت على نشر الإسلام في المواطن و الأصقاع التي لم يصل إليها خاصة الأقاليم الصحراوية، كما فعلت التجانية و السنوسية، و هذا ما يشكل في حد ذاته دعاية مضادة للحركة التنصيرية التي مدت نفوذها إلى الصحراء.

4) رفعت لواء المقاومة المسلحة، و كان زعماء المقاومة الشعبية كلهم من خريجي الزوايا أو من قادتها.

و يرى الأستاذ عبد القادر حلوش أنه: «حسب إحصاء 1871 كان عدد الزوايا و هي مؤسسات دينية و ثقافية في كل القطر الجزائري حوالي 2000 زاوية تشرف على تعليم و تثقيف حوالي 28000 تلميذ من السكان ويقوم بالتدريس فيها مدرسون جزائريون خريجي المدارس الحرة العربية، و كانت نفقات الاعتناء و تسيير هذه المدارس على حساب القبيلة نفسها و مشاركة البلديات الأهلية من جهة ثانية»([2]).

ب/ المساجد:

لقد سبق الذكر أن المساجد كانت من أبرز المؤسسات الدينية التي عملت على الحفاظ على الشخصية الجزائرية، فقد كان المسجد الحلقة التي حافظت على المقومات الأساسية من الذوبان في الوسط الفرنسي.

---

[1] مزيان سعيدي، **النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1887-1892**، الجزائر، دار الشروق للطباعة و النشر و التوزيع 2009، ص 231.

[2] عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 134

فالمسجد كان منبرا للغة العربية و لحفظ القرآن الكريم و فض النزاعات،و مدرسة لغرس القيم و السلوكات الصحيحة و أسهم بقسط كبير في اكتساب الأفراد الثقافة السياسية اللازمة و الاندماج الاجتماعي،لذا يمكن القول أنه كان مدرسة للحماية و مجابهة الغزو الأجنبي.

لقد كانت لعملية النهضة الثقافية في الجزائر معالم و أسس ارتكزت عليها، و هي بالدرجة الأولى عبارة عن الحركية التي شهدتها الجزائر في الميدان الثقافي أثرت بطريقة ملموسة في نضج الوعي السياسي الوطني لدى الطبقة المثقفة حتى لو اختلفت طبيعة تكوينهم من فئة متكونة تكوينا عربيا إسلاميا، و فئة تخرجت من المدرسة الفرنسية عرفت بفئة النخبة.

و مما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام، أن المرحلة التي بدأت ببروز هذه المعالم جاءت مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى –حيث كان للهجرة و التجنيد الإجباري آثارهما على الفئة التي هاجرت إلى فرنسا– و كانت الجسر الذي ربط بين الحركة الوطنية الثورية مع بداية الاحتلال حتى ثورة الشيخ بوعمامة و بداية العمل السياسي الذي بدأ تجسيده مع الأمير خالد.

و مما ساعد على بروز و تغيير عملية النضال و العمل ضد المستعمر العوامل التالية: ([1])

1– فشل الثورات التي اندلعت منذ الوهلة الأولى من دخول الاستعمار و القضاء على رجالاتها.

2– الإجراءات التعسفية التي استعملها الاستعمار من قتل و تشريد و انتهاك الحرمات، فها هو حمدان خوجة يقول :

"حدث أكثر من مرَة أن ذبح الرضع على صدور أمهاتهم،وأحرقت المساكن، و سلبت المواشي، و امتلأت أسواقنا بالأمتعة المنهوبة .. ثم إن بعض النساء تم بيعهن كما تباع الحيوانات "([2]).

3– ظهور النخبة المثقفة بشقيها المحافظ و المتفتح و إعطائها دعما ومفهوما جديدين للحركة الوطنية.

---

[1] أحمد ابراهيم العدوي،" **التطور التاريخي للحركة الوطنية الجزائرية**"،المجاهد الثقافي.عدد15/14،جويلية1970 ص 89.

2 حمدان خوجة ، المرآة، مرجع سابق ، ص 149

4- ظهور التيارات و الأيديولوجيات الجديدة على الساحة الإقليمية كالجامعة الإسلامية، و العالمية كالاشتراكية و مناهضة الاستعمار..

و عموما، يمكن تلخيص العوامل و الأسس التي ساعدت على النهضة الثقافية في النقاط التالية:

أ- حركة الهجرة من الجزائر إلى المشرق و أوروبا:

لقد سبق الخوض في موضوع التعليم في الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي، و ما تبعه من سياسة التجهيل الذي مس كل أفراد المجتمع.هذا الواقع المعيش أدى إلى فتح العديد من المدارس الحرة و الذي ساهم بدوره في بلورة حركة ثقافية واسعة في الجزائر.

فكان في كل المدن الكبرى مدارس حرة إما تابعة لحزب الشعب الجزائري، و إما لجمعية العلماء المسلمين([1]) و هذه المدارس لم تكن تلقن التعليم الابتدائي فحسب بل تجاوزتها أحيانا إلى المعاهد الثانوية كمعهد عبد الحميد بن باديس و المدرسة الكتانية بقسنطينة ([2])،و مدرسة القرارة التي أنشأت عام 1925 بزعامة الشيخ بيوض إبراهيم بن عمر ([3]).

و رغم وجود هذه المدارس فقد كان عدد التلاميذ ضئيلا و هو ما يبينه الجدول التالي ([4])

السنة	عدد التلاميذ	السنة	عدد التلاميذ
1920	42269	1930	66637
1921	43831	1931	71578
1922	48750	1932	78094
1923	51040	1933	85998
1924	54150	1934	87458
1925	54511	1935	93433
1966	57641	1936	102816
1927	60680	1937	106305
1928	60765	1938	111750
1929	62908	1939	114117

[1] د . عبد المالك مرتاض ، **أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1962/1830**، الجزائر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954. ج1 ،2003، ص 53

[2] نفسه ،53.

[3] د .صلاح خرفي ، **المدخل إلى الأدب الجزائري الحديث** ، الجزائر ، ش.و.ن..ت. 1975. ص 58

[4] عبد الحميد زوزو، **الدور السياسي للهجرة** ، مرجع سابق ، ص 48

و لقد كانت أولى البعثات إلى الخارج بداية من عام 1913 و كانت إلى تونس، و شهدت هذه الفترة الطلائع الأولى للبعثات، و تمثلت في هجرة فردية أو جماعية إلى الزيتونة بتونس و القرويين بالمغرب ([1]).

كما كانت هناك هجرات إلى المشرق و خاصة بلاد الشام و مصر([2])،وأكبر هجرة جماعية حدثت من مدينة تلمسان حيث غادر أكثر من ألف و مائتي عائلة هذه المدينة و اتجهت نحو سورية و كان ذلك عام 1911 ([3]).

كما يمكن الحديث عن البعثات التي توجهت صوب فرنسا و خاصة باريس لكن عددها كان ضئيلا فكان نحو 35 طالبا سنة 1930([4]).

«فهذه الروافد بمختلف منابعها استطاعت أن تطعم الجو الفكري الرائد في الجزائر بحيوية و نشاط و تمد الثقافة التقليدية بروح جديدة، و كان اختلاف المشـــارب باعثا على التنافس الخلاق "([5]).

ذلك أن هذه البعثات بالمشرق الإسلامي و الغرب الأوروبي تعرفوا على ما يجرى في العالم من حركات سياسية و كفاح للاستعمار و احتكوا بالهيئات و الأحزاب السياسية و تعرفوا على النظم و القوانين، و أدركوا الفرق الموجود بين ما هو مطبق في الجزائر و ما رآه في فرنسا، و عندما عادوا إلى الجزائر شرعوا في ممارسة النشاط الثقافي و السياسي على غرار ما تعودوا عليه في الغرب([6]).

---

[1] حلوش ، مرجع سابق ، ص 60

[2] نفسه ، ص 60

[3] سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج2 ، مرجع سابق ، ص 123

[4] زوزو، **الدور السياسي للهجرة** ، مرجع سابق ، ص 51.

[5] حلوش ، مرجع سابق ، ص 61.

[6] عبد النور خيثر و آخرون، **منطلقات و أسس الحركة الوطنية 1830-1954**، الجزائر ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954، ص 95

لقد كان للحرب العالمية الأولى آثارها على الهجرة حيث زادت من حدتها، و كان لهذه الموجة نتائج على الحركة الوطنية حيث سيخلق هؤلاء المهاجرون في باريس أول حزب سياسي جزائري، وطني، ثوري، منظم([1]).

ب-الجمعيات والنوادي الثقافية:

لقد كان لبروز الفكر التنويري مع بداية القرن العشرين آثاره المباشرة ذلك انه أدى إلى نشوء العديد من الجمعيات و النوادي الثقافية التي أعادت الروح إلى جسد الأمة الجزائرية و من أهم الجمعيات ما يلي:

1- **الجمعية الرشيدية**: ([2]) تأسست هذه الجمعية عام 1894 و كانت تصدر نشرة بالعربية و الفرنسية و كان لها فروع في كل أنحاء الجزائر و كان فرع الجزائر يضم 251 عضوا، و كانت تعقد سلسلة من المحاضرات، كان أهمها عام 1907 ما يلي ([3])

المحاضرات التي نظمتها الجمعية الرشيدية عام 1907

عنوان المحاضرة	المتكلم	اللغة
التضامن و الأخوة بين المسلمين	ولد عيسى مصطفى	عربية
الكهرباء	قندوز	عربية
تاريخ الطب العربي	ابن بريهمات	فرنسية
التعليم	فتاح	عربية
مرض السل	ابن التهامي	فرنسية
تاريخ الأدب العربي	ع.ابن سماية	عربية
التشريع الإسلامي في الجزائر منذ 1832	ع.الأشرف	عربية
الإسلام و اللغات الأجنبية	ابن زكري	عربية
الحضارة العربية قبل و بعد الإسلام	ع.المجاوي	عربية
التنظيم السياسي لفرنسا	بلحاج	عربية
الضوء: ملكيته و تطبيقه	قندوز	عربية
تاريخ التجارة	ابن قتال	فرنسية
التوفيق بين الإسلام و التقدم	ابن رحال	فرنسية
الوضع السياسي و المعنوي	ولد عيسى مصطفى	عربية
فرنسا: الحرية و تفوق اللغة العربية	ب.الحفناوي	عربية

[1] سعد الله، **الحركة الوطنية** ، ج2، مرجع سابق ، ص 129

[2] نفسه ، ص 139

[3] نفسه ، ص 140

1- **الجمعية التوفيقية**:

الجمعية أنشأت عام 1908 م و كان من بين نشاطاتها ما يلي: ([1])

محاضرات نظمتها الجمعية التوفيقية عام 1911

المتكلم	موضوع المحاضرة
بيلتي	فوائد التعارف
بيلتي	القانون الإسلامي العام
قاسمي	الحضارة العربية
صوالح	ملامح العالم الإنساني المعاصر
برانتكي	الأدب المعادي للإسلام
آيت قاسي	عقوبة الموت
معاشو	نابليون في مصر

3- نادي صالح باي: و يعتبر من أهم النوادي العلمية في الجزائر و كان من أهدافه " نشر التعليم و المساعدة على تحرير الجماهير الجزائرية و التوفيق بين المجموعتين الفرنسية و الجزائرية"([2]).

إلى جانب هذه الجمعيات، كانت هناك العديد من النوادي يمكن ذكر بعضها ([3]):

1- **نادي الترقي**: أسس عام 1927 بالجزائر العاصمة، و يعتبر من أهم النوادي، اتخذته جمعية العلماء مقرا لنشاطاتها.

2- **نادي الإصلاح**: أسس سنة 1934 بالعاصمة، و كان مقره بلكور، و فيه حاضر العقبي.

3- **نادي السلام**: أسس سنة 1933 بتيزي وزو و هو نادى ثقافي إصلاحي حاضر فيه إبن باديس و العقبي.

4- **نادي النهضة**: أسس سنة 1932 بالبليدة، إلى جانب نادي التقدم (1935) و جمعية الشبيبة الإسلامية (1937).

5- **نادي الإصلاح**: أنشأ عام 1933 بباتنة، حاضر فيه إبن باديس.

---

[1] سعد الله، <u>الحركة الوطنية</u> ج2، مرجع سابق، 138

[2] نفسه، ص 140

[3] منطلقات و أسس الحركة الوطنية. مرجع سابق، ص 134 و ما بعدها

6- **فرع الكشافة الإسلامية**:الذي أنشأ عام 1936 ببسكرة وكان يشرف عليه جمعية العلماء.

7- **نادي الشبان المسلمين**: أنشأ عام 1930 بتبسة وكان يشرف عليه الشيخ العربي التبسي.

8- **فرع كشافة الرجاء**:أنشأ عام 1936 بقسنطينة و كان تحت لواء جمعية العلماء المسلمين.

9- **نادي الشباب الإسلامي**: الذي أنشا عام 1934 بسوق أهراس.

10- **نادي الإرشاد** :الذي انشأ عام 1935 بسطيف و كان تحت رئاسة فرحات عباس.

11- **الجمعية الإسلامية الإعتدال** :أنشأت عام 1935 بعنابة.

12- **نادي الفلاح** : الذي أنشأ عام 1930 بوهران و يعتبر ناديا للإصلاحيين و الوطنيين.

3- الصحافة:

من غير المنطق –كما يقول- الأستاذ عبد المالك مرتاض الحديث عن المقاومة الوطنية في الجزائر، و لا يتحدث عن نضال الصحافة، و عن مقاومتها للاحتلال الفرنسي، و هو النضال الصحفي الذي كان يطلق عليه « الجهاد»([1]).

لذا، عمد بعض الرواد إلى خلق صحافة وطنية رغم اختلاف المشارب إلا أنهم كانوا يريدون استعمال هذه الصحافة كوسيلة للتعبير عن مطالب الشعب الجزائري.

و خلال عقد من الزمن أسس الجزائريون صحافة مؤثرة بلغتهم الخاصة. و قد كانت قسنطينة، الجزائر و وهران مراكز النشاط الصحفي خلال هذا العهد . و لا شك أن شكل و تكتيك الصحافة الجزائرية الأولى كانا يفتقران إلى شيء، و لكن روحها و اتجاهها و القضايا المدروسة، كانت هامة كثيرة في بلورة القضية الوطنية للرأي العام الجزائري([2]).

و يمكن إدراج أهم الصحف الناطقة بالعربية التي أنشأت بعد الحرب العالمية الاولى على سبيل المثال([3]):

---

[1] د. عبد المالك مرتاض، **أدب المقاومة الوطنية في الجزائر** ج1،مرجع سابق ، ص203/204

[2] سعد الله ،**الحركة الوطنية** ج2 ، مرجع سابق ، ص135

[3] مرتاض ، المرجع السابق ، ص 204 و ما بعدها

1- **الإقدام**: أنشأها الأمير خالد باللغتين العربية و الفرنسية في ديسمبر 1920، و تعد من الجرائد الوطنية و التي أثرت تأثيرا كبيرا في الحياة السياسية و الفكرية للجزائر، و توقفت عن الصدور إلى غاية مارس 1923.

2- النصيح: أنشأت في الجزائر عام 1921، وكانت الجزائر المناوئة للخط السياسي للأمير خالد و الذي قال فيها تلك الجريدة السوداء التي ما نشأت إلا لزرع الشقاق و سب الرجال الأحرار الذين صدعوا بالحق بإباحة التجنس المقيت.

3 - النجاح: أنشأت في قسنطينة عام 1919 و كانت معتدلة الاتجاه.و يرى الطيب العقبي فيها بأنها اشتهرت بمحاربتها للأمة في شخص علمائها و زعمائها المخلصين كلما كان دخل للفرنك في هذه المحاربة.

4- الجزائر: كانت من أهم الصحف الوطنية أنشأت في جوان 1925 و صدر منها عددان فقط ثم عطلت من طرف سلطات الاحتلال.

و كما يدل اسمها فهي صحيفة ذات دلالات وطنية حتى قيل فيها:

حيَ الجزائر حيُها   من عاشق كلف الفؤاد

و اذكر مفاخرَ مجدها   فالفخر في شرف البلاد

5 - الوفاق: صدرت في مدينة وهران في 23 مارس 1938، و كانت عبارة عن جريدة أسبوعية سياسية تخدم العروبة و الإسلام و توقفت في 30 جويلية 1940.

6- وادي ميزاب: أنشأت في الفاتح من أكتوبر 1926 عن طريق أبو اليقظان، أوقفت من السلطات الاستعمارية في 18 جانفي 1929.

7- الأمة: أنشاها أبو اليقظان في الجزائر في 1933/09/08 و عطلها الاستعمار عام 1938.

8- المنتقد: أصدرها عبد الحميد بن باديس في قسنطينة عام 1925 و أوقفت في نفس السنة و كان شعارها «الحق فوق كل أحد، و الوطن قبل كل شيء»

كما كان الهدف من إصدار هذه الجريدة يقول ابن باديس: «لفت الجزائريين المسلمين إلى حقيقة وضعيتهم، بين الأمم، بأنهم أمة لها قوميتها و لغتها، و دينها، و تاريخها، فهي لذلك أمة تامة الأممية ، لا ينقصها شيء من مقومات الأمة».

إلى جانب هذه الصحف هناك العديد من الصحف الأخرى التي كانت لها تأثير مباشر على الشعب كالإصلاح (بسكرة1927-1930)، الإخلاص (الجزائر1932-1933)، البصائر (قسنطينة 1935-1959) الأمة (باريس1930-1934) و التي أنشأها مصالي الحاج، الشعب (الجزائر1937-1937).

المبحث الرابع : الأسس السياسية للحركة الوطنية:

لقد ظهر مباشرة بعد دخول الاستعمار ثلاثة تيارات سياسية و هي: ([1])

1 - **التيار العثماني**: و الذي كان أنصاره يهدفون إلى العودة بالخلافة العثمانية و تحرير الجزائريين.

2- **التيار الوطني**: و الذي كان أنصاره يعملون للصالح العام لتحرير الجزائر.

3- **التيار الفرنسي**: و هو الذي ارتبطت مصالحه بالمصالح الفرنسية و عمل تحت الحكم الفرنسي ضد مصالح شعبه.

1- **التيار العثماني**: يمثل حمدان خوجة أحد رموز المقاومة السياسية بعد دخول فرنسا إلى الجزائر، و تعتبر هذه الشخصية من أهم الشخصيات السياسية الجزائرية التي كان لها دورا بارزا في إثبات الشخصية الجزائرية و الدفاع عنها.

المطلب الأول: حمدان خوجة و معاهدة الاستسلام :

فحمدان خوجة من مواليد 1773-1840 و هو من الكراغلة ولد زمن محمد عثمان باشا * و كان من الأعيان الحضر وكان تاجرا و مثقفا ثقافة واسعة و عارفا لشؤون المجتمعات الغربية و حضارتها و ملما باللغات التركية و الفرنسية و الانجليزية ([2]).

---

[1] سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج1، المرجع السابق ،ص 109

* من أشهر دايات الجزائر تولى الحكم سنة 1766 إلى غاية 1791 ، وكان من بين الذين ساهموا في النهضة الثقافية و الاقتصادية في الجزائر . أنظر : حمدان خوجة ، المرآة ، مرجع سابق ، ص 12.

[2] زايد أحمد و عروس الزبير " **النخب الاجتماعية حالة مصر و الجزائر** " ، مركز البحوث العربية و الافريقية ،مكتبة مدبولي القاهرة 2005، ص 71.

كان لحمدان خوجة دور كبير في التعريف بالقضية الجزائرية سواء من خلال كتابات أو من خلال مواقفه.

فحمدان خوجة كان من مستشاري الداي حسين و كان موقفه معارضا للاحتلال كما يرويه محمد بن عبد الكريم " إن الحرب لخطيرة جدا و إن المعركة قد كانت أخطر بكثير و لا ينبغي للرئيس أن ييأس من روح الله لأن في يأسه تكون الخسارة التامة و الانهزام العميم "([1]).

موقف حمدان خوجة من معاهدة الاستسلام: 5 جويلية 1830 :

يرى الأستاذ أبو القاسم سعد الله أن حمدان خوجة كان ضحية من ضحايا الذين وضعوا الثقة في وعود فرنسا كونها ستفي بالتزاماتها، لكن تيقنوا أن فرنسا جاءت لتبقى، و هذا ما دفع بحمدان خوجة إلى إعلان معارضته للاحتلال([2]).

كان رد فعله هو إنشاء لجنة سميت بلجنة الحضر* و التي حملت على عاتقها المقاومة السياسية للغزو الفرنسي.

و كان مما عمله حمدان خوجة هو كتابة مؤلفه المشهور «المرآة» و الذي أعطى الصورة الحقيقية لما كانت عليه الجزائر قبل الاحتلال و لما آلت إليه بعد الاحتلال.

كما كان له الفضل في المراسلة التي كتبها بانستير تحت عنوان «نداء من أجل الجزائر» و التي فضح فيها الممارسات الفرنسية أمام الرأي العام الإنجليزي ، كما كانت له نشاطات عديدة في باريس و أهمها مراسلة الملك لويس فليب يشرح فيها الوضع الجزائري و طالبا منه الحرية و الاستقلال والتمتع بالحقوق التي يتمتع بها الأوروبيون.

كما كانت لحمدان خوجة نشاطات أخرى في دائرة الخلافة الإسلامية و هي مراسلاته للسلطات العثمانية و على رأسهم محمود الثاني([3]) يحثه فيها على استرجاع

---

[1] محمد بن عبد الكريم، **حمدان بن عثمان خوجة و مذكراته** ، بيروت ، دار الثقافة ،ط1972،1 ،ص 152/151

[2] أبو القاسم سعد الله ، **أبحاث و أراء في تاريخ الجزائر** ،ج2، مرجع سابق ، ص 72

* لجنة الحضر هي لجنة متكونة من حضر الجزائر و هم أصلا من الملاك و ذوي النفوذ ، و تعتبر الطبقة الثالثة سياسيا بعد الأتراك و الكراغلة و من أهم شخصيات هذه اللجنة : حمدان خوجة . أحمد بوضربة . ابن العنابي مصطفى بن عمر . أنظر: سعد الله ، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج1 مرجع سابق ، ص 55 .

[3] محمود الثاني 1784-1839 كان السلطان الثلاثون للدولة العثمانية ، تولى الخلافة عام 1808 و في عهده سقطت الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي ، توفي عام 1939.

الجزائر من أيدي المغتصبين و لعل أهم رسالة كانت بتاريخ 06 أوت 1833 و مما جاء فيها «إننا يوم القيامة سنتوجه إلى العلي جل شأنه قائلين أن سلطاننا تخلى عنا، إلا أن السلطان يقول لقد كنت مشغولا بمشـــــــاكل أخرى و الله فسوف لن يقبل منه هذا الجواب "([1]).

كما كان في الوقت نفسه يفضح أعمال الخرق لاتفاقية الاستسلام و تطاول الجيش الفرنسي، و كان عمله يندرج في ثلاثة مستويات ([2]):

1- إقناع الدولة الفرنسية بالانسحاب من الجزائر.

2- فضح السلوك البربري لجيش الاحتلال لدى الرأي العام الفرنسي.

3- إيجاد الدعم الدولي للحفاظ على مبدأ الحكم الذاتي الجزائري في إطار الإمبراطورية العثمانية.

إن مواقف حمدان خوجة تعتبر من المواقف السياسية الأولى للغزو الفرنسي و لعل هذا التيار هو من أعطى الدافع لبروز حركة المقاومة السياسية بعده و التي كان مسارها حافلا بالواقف نفسها .

لم تقتصر العملية السياسية على حمدان خوجة و حده، بل تعداه إلى الاتجاه الوطني الذي مثله أحمد بوضربة الذي كان له تأثير كبير على الحضر و كذا سكان العاصمة، و كانت أهم مطالبه لا تخرج عن إطار العمل السياسي الذي تبناها و هي: ([3])

1.احترام الدين الإسلامي و أوقافه و مؤسساته وإنشاء نخبة من المسلمين لإدارة شؤونه.

2.إعادة الأملاك الخاصة التي استولى عليها الجيش الفرنسي إلى أصحابها.

3.تسيير شؤون المدينة من قبل الحضر.

4.فتح مجالات العمل و التعلم و الصحافة أمام الجزائريين.

---

[1] عبد الجليل التميمي ، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816- 1871**، تونس ، الدار التونسية،ط1972،1،ص 168.

[2] د.عبد القادر جغلول ، **الاستعمار و الصراعات الثقافية في الجزائر**، ترجمة سليم قسطون ، بيروت،دار الحداثة ،ط1 ، 1984 ،ص 153.

[3] سعد الله ، **الحركة الوطنية** ،ج1، مرجع سابق ، ص 112

و من الأمور البديهية التي يسلم بها كل دارس لتاريخ الجزائر أن عملية الاحتكاك بين الجزائريين و الفرنسيين تمت كلها بطابع الإكراه و القسر، رغم ذلك كان لهذا الاحتكاك آثاره على المجتمع الجزائري بداية من القرن العشرين، فبدءا من هذا التاريخ تغيرت الأمور رأسا على عقب، فحركية النهضة التي شهدها العالم و تأثرت بها الجزائر أدت إلى ما سمي بالاندفاع الوطني و الاتجاه نحو الثورة السياسية و الإصلاح الديني و الأخلاقي موازاة مع النهضة الأدبية و العلمية.

فهذه الحركية تجلت تقاسيمها أساسا في تبني الجزائريين للنموذج الغربي في التعبير و المطالبة بالحقوق و كان على رأسها إنشاء الجرائد و الجمعيات و من تم إنشاء الأحزاب السياسية و التنظيمات النقابية و الأدبية و العلمية.

أما الهيكلة التنظيمية للمجتمع فقد اتخذت اتجاهين اثنين([1]) الاتجاه التحديثي و الذي مثله ثقافيا و اجتماعيا خريجو المدرسة الفرنسية و الاتجاه العروبي الذي مثله خريجو جامع الزيتونة و الأزهر.

و لقد أثرت كما أثمرت هذه الثنائية في العمل السياسي و توجه كل طيف منها نحو السبل التي يراها ملائمة له.

المطلب الثاني : الكتل السياسية الجزائرية :

لكن ما يذهب إليه العديد من المؤرخين أن الوضع الذي شهدته الجزائر ساعد في بروز الإرهاصات الأولى للتيارات السياسية و ذلك باختلاف مطالبها وفقا لتكوينها السياسي و الاجتماعي لأعضائها، هذا ما أدى إلى بروز تيارين مختلفين لكل واحد منها أسس يعتمد عليها و سميت تاريخيا كتلة المحافظين و الكتلة اللبرالية.

[1] كنا قد بينا سابقا أن من الكتاب من يرى بأنه كانت في الجزائر أربعة تيارات، راجع مقال عبد الله الركيبي السالف الذكر.

1- **كتلة المحافظين**:

يمكن اعتبار هذه الفئة النواة الأولي لخريجي الأزهر و الزيتونة ، وكان جلهم من العلماء المرموقين على الساحة الوطنية، ومن أبرز الشخصيات المنتمية إلى هذا التيار عبد الحليم بن سمايا ، و الشيخ المولود بن الموهوب، أبو القاسم الحفناوي الخ.

أما بالنسبة لمطالب هذه الفئة فتتمثل فيما يلي:

1- معارضة التجنيس و التجنيد الإجباري.

2- حرية الهجرة.

3 - نشر و إصلاح التعليم العربي.

4 - إلغاء قانون الأهالي.

5- المطالبة بالعمل بالقضاء الإسلامي.

6- احترام العادات و التقاليد العربية الإسلامية.

7 – الدعوة إلى الجامعة الإسلامية.

2 - **الكتلة اللبرالية**:

تعتبر هذه الفئة نواة المدرسة الفرنسية التي تكونت بعد بداية نشر التعليم في الجزائر، و كانت تضم في صفوفها أطباء و محامون و مترجمون و كانت هذه الفئة متشبعة بفكرة المساواة، الحرية، العدالة، و كانت قريبة من مراكز القرار، و يحظى أعضائها بالاحترام من طرف السلطات الاستعمارية.

و يمكن تشخيص مطالب هذه الفئة فيما يلي ([1]):

1- إلغاء قانون الأهالي و كل القوانين الاستثنائية في الجزائر.

2 - تخفيض مدة الخدمة العسكرية من 3 إلى سنتين.

3- إلغاء مكافئة التجنيد بالنسبة للجزائريين.

4- المطالبة بالتمثيل النيابي في المجالس المحلية و في البرلمان الفرنسي.

5- المطالبة بالمساواة في الضرائب .

[1] بوحوش ، تاريخ الجزائر السياسي، المرجع السابق ،ص 204.

و من هذا المنطلق فان انقسام نخبة ([1]) الشعب الجزائري إلى اتجاهين فرض نفسه كإحدى السمات المميزة للجزائر المستعمرة، و يرجع هذا كذلك إلى طبيعة الاستعمار الذي فرض نفسه على الشعب الجزائري.

رغم هذا التأثير، كانت لزيارة الشيخ محمد عبده إلى الجزائر أثار كبيرة على الفئة النخبوية و سمح هذا ببروز تيارات ثلاث و هي:

التيار الأول : و كان يضم مجموعة من الشيوخ المحافظين و المثقفين ثقافة إسلامية، و كانوا ضد فكرة التجديد مع تطوير التعليم في المساجد و الزوايا.

التيار الثاني: و كان من بين أهم التيارات الموجودة في ذلك الوقت، و كان يضم مجموعة من المثقفين و المؤمنين بالحداثة في ظل الأفكار العربية الإسلامية.و كانوا يدافعون عن التجديد للوصول إلى مصف الدول الحضارية.

التيار الثالث:

كان يضم شخصيات مثقفة ثقافة فرنسية و كانوا من دعاة الإدماج و الحريات و من المطالبين بالتكوين الفرنسي و التقدم الاجتماعي.

و رغم تباين اتجاهات النخبة الجزائرية في العقد الأول من القرن العشرين إلا أن التيارين السابقين كانا الأكثر انخراطا في النشاط السياسي في الوقت الذي كانت فيه الفئات الأخرى و خاصة بعض الشيوخ و المحافظين تعمل في ظل العمل الجمعوي و الثقافي.

عرفت الحركة السياسية في الجزائر تيارا متميزا عرف تحت اسم الجزائر الفتاة ([2]) و كانت النواة الأولى لهذا التيار تعود إلى عام 1892 و التي حضر فيها Jules Ferry في إطار لجنة برلمانية و التي حدد فيها حزب الشباب* le parti des jeunes ([3]) و الذي تقدم بعريضة إلى جول فيري و أهمها عريضة يوم 30 جوان 1900 و المطالبة بتوسيع الحقوق

---

[1] اعتمدنا هنا مفهوم النخبة على أساس صفوة المجتمع مهما كانت توجهاته السياسية و الاجتماعية و الثقافية

[2] - Charles André Julien. **Le mouvement jeune algerien** . (Etudes maghrébines) faculté des lettres et sciences humaines de paris .t2.1964, p 217.

[3] idem , p 219.

السياسة للمسلمين المثقفين ثقافة فرنسية عرفت فيما بعد باسم : le Manifeste de Jeune Algérien 1912.

لكن هذه المجموعة التي تجمعت حول العديد من المطالب مثل إلغاء قانون الأهالي والإصلاح السياسي والتجنيس لم ترق إلى العمل السياسي المنظم إلا بعد ظهور حركة الأمير خالد.

المطلب الثالث : حركة الأمير خالد : *

تعتبر حركة الأمير خالد تجربة مهمة في تطور العمل السياسي في الأوساط الجزائرية بداية من عام 1919 كونها اعتبرت الفاصل بين العمل السياسي النخبوي الذي كان سائرا من قبل و العمل السياسي الجماهيري الذي بدأت تشهده الساحة السياسية في الجزائر([1]).

كان اعتماد الأمير خالد على العناصر النخبوية المنشقة عن جماعة النخبة و التي كانت تعارض التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية من أجل الحصول على حق المواطنة الفرنسية.

ولقد تميز هذا التيار بمعارضته للتجنيس و الاحتجاج و كانت وسائله إرسال المطالب مباشرة إلى الساسة الفرنسيين من جهة و محاولة الحصول على التأييد الدولي من جهة ثانية.

ومن جهة أخرى كان لدخول الأمير خالد المعترك السياسي و المتمثل في انتخابات المجلس البلدي للعاصمة في نوفمبر 1919 و التي حقق فيها تقدما سياسيا، و كذلك انتخابات المجالس المالية و العامة في جوان 1920و انتخابات المستشارين للبلديات في جويلية 1921 ([2])، آثاره على النخبة من حيث المطالبة بالإصلاحات وفق العمل السياسي.

---

[1] جمال قنان ، **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر** ، الجزائر، المتحف الوطني للمجاهد.1994، ص181.

* سنعود إلى دور الأمير خالد في الفصل اللاحق في تكوين أول حزب سياسي جزائري ذو مطالب ثورية

[2] سعد الله ، **الحركة الوطنية** ،ج 2 ، مرجع سابق ، ص 256.

لقد اعتبرت هذه الانتخابات أول دليل على مدى قدرة التيار الوطني من اكتساح الساحة السياسية الوطنية، و هذا ما زاد من مخاوف خصومة الذين اتهموه تارة بالانتماء للشيوعية، و تارة أخرى بالتعصب الديني، و تارة ثالثة بالانتماء للجامعة الإسلامية.

دفع هذا بالسلطات الاستعمارية إلى نفيه من الجزائر سنة 1923 خوفا من التفاف الجماهير عليه و المطالبة بالحقوق.

و مما تجدر الإشارة إليه أن العمل السياسي الذي بدأت نواته الأولى للظهور مع دخول فرنسا إلى الجزائر لم يتوقف عند الأمير خالد، بل زاد تعظيما و تماسكا و أكثر قسوة مع بروز حركات وطنية كان لها تأثير كبير على الساحة السياسية للجزائر المستعمرة، و كانت النواة الأولى لتكوين الأطر المطلبية للشعب الجزائري.

إنّ هذه الحركة الوطنية و إن اختلفت مآربها و توجهاتها من وطنية أو إصلاحية أو شيوعية أو اندماجية فإنها كلها كانت وليدة الظرف الاستعماري المسلط على الشعب الجزائري.

خلاصة :

لم يكن بروز الحركة الوطنية بمحض الصدفة، أو نزوة، بل كانت لعوامل عديدة مجتمعة، متراكمة ساهمت جميعها في بروز التيارات السياسية.

و لعل أهم العوامل التي كان لها دور الحسم في هذا العمل ما يلي:

1 – الاحتلال الفرنسي للجزائر و ما خلفه من آثاره على جميع الأصعدة السياسية الدينية و الاقتصادية و الثقافية.

2 – فشل الحركات الثورية التي شهدتها البلاد بعد الغزو.

3 – دور الهجرة و ما تلاها من بروز الأشكال الجديدة على المستوى الدولي و الإقليمي.

4 – دور المساجد و الزوايا التي حافظت على الشخصية الجزائرية ضد دعاة التنصير و التجنيس.

فالحركة الوطنية سلسلة من الأحداث كانت جميعها تهدف إلى عمل واحد هو كيف يخلص الشعب من الاستعمار و طبعا كل حسب ميولاته و رؤاه التي حَدد من خلالها عمله السياسي.

لا يمكن بأي حال من الأحوال نكران أن كل جزائري كان له تأثير في مسار الحركة و بروزها، و كان للحرب العالمية الأولى أثارها، كما كان لسياسة التجنيد الإجباري و كل القوانين التعسفية التي صدرتها فرنسا آثارها على الشعب و على كل النخبة التي استطاعت في مرحلة وجيزة من تنظيم نفسها و اعتماد سياسة المطالبة و المغالبة و إن كانت لم تصل إلى شيء لتعنت الاستعمار و تجبره . إلا أن الأحداث التي تلت العملية السياسية أدرك من خلالها الزعماء السياسيين أن الاستعمار لا ينفع معه لغة الحوار، و نشهد من خلال أحداث 8 ماي 1945 تغيير كبير في العديد من المواقف السياسية التي كانت مطروحة من قبل.

إنّ التراكمات التي شهدتها الجزائر منذ دخول الاستعمار كانت كلها عوامل أدت في الأخير إلى أرضية واحدة وتوجه يكاد يكون واحدا و هو المطالبة بضرورة القضاء على هذا المستعمر بشتى الطرق .

فالوعي السياسي الذي ظهر في الجزائر من جراء الصحوة التي قدمتها الأحزاب و الشخصيات ما هي إلا امتداد لما قدمه الأوائل من ثورات ضد هذا العدو، فكان الوضع مختلفا و ظهرت الأساليب الجديدة للعمل و المقاومة في سبيل تحرير الوطن.

الفصل الرابع

إشكالية الدولة و المجتمع لدى التيار الوطني الاستقلالي

مقدمة :

إن المتتبع لأوضاع الجزائر عشية نهاية الحرب العالمية الاولى يجدها مفعمة بروح جديدة ناتجة عن الزخم السياسي الذي كان سائدا داخليا و خارجيا . ففرنسا الاستعمارية أضحت عاصمتها باريس قبلة للعديد من رجال السياسة و الفكر ، ووجدت الطبقة العاملة الجزائرية ضالتها و كانت النواة الاولى للعمل السياسي المنظم الذي احتضنته.

لقد كان للحرب العالمية الأولى و ما حملته من بوادر التحرر الأثر الكبير في نفوس الشعوب المضطهدة ، وكان قد سبقتها الثورة البلشفية لعام 1917 و التي كان من بين أهدافها المعلنة تحقيق مطامح الطبقة الكادحة و القضاء على الانظمة الاقطاعية .

إن الربع الأول من القرن العشرين هو الوقت الذي تتشكل فيه نخبة جديدة مرسخة في الماضي الثقافي – العربي الاسلامي و لكنها منفتحة و بشكل واسع على " الحداثة " الاوروبية، و هو الحقبة حيث تتكون أيضا ولاسيما في المهجر طبقة عاملة جزائرية[1]

أضف الى ذلك بروز حركات استقلالية أهمها ثورة 1915 التي قادها الامير عبد المالك الجزائري[2]ضد فرنسا و بعدها ثورة الريف لعام 1925 بقيادة عبد الكريم الخطابي[3].

إنّ النزعة الاستقلالية التي ظهرت في الريف المغربي كان لها أثر كبير في بلورة الفكر الوطني المواجه للامبريالية الاستعمارية و لوحدة الشعوب المغاربية.

---

[1] عبد القادر جغلول ، مرجع سابق ، ص 199.

[2] أ حد أحفاد الأمير عبد القادر ، كان عقيدا في الجيش العثماني فحاولت فرنسا استمالته بتعيينه قائدا للشرطة بإقليم طنجة في العام 1906 لكن عبد المالك تحالف مع الأهالي ضد السلطات الفرنسية و قام بقيادة ثورة عارمة سنة 1915 بالتعاون مع العديد من الجزائريين .

انظر : أبو القاسم سعد الله ،" وثائق جديدة عن ثورة الأمير عبد المالك الجزائري في المغرب"، المجلة التاريخية المغربية، العدد 1 ، جانفي 1974. ص52.

[3] محمد بن الكريم الخطابي 1963/1882 أحد أكبر الزعماء المغاربة المعاصرين و الذي ربط بين الدين و الإصلاح و السياسة، كان قاضيا في مدينة مليلة المغربية . قام بالثورة في جبال الريف عام 1925 و التي تاثرت بها حركات التحرر في المشرق و المغرب العربي و التي تحالف من خلالها الفرنسيين و الاسبان للقضاء عليه . نفي إلى جزيرة لارينيون بالمحيط الهندي و بقي بالمنفى 21 سنة، ثم سمح له بالعودة و استقر بالقاهرة . انظر : يحي جلال ، عبد الكريم الخطابي ،القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة و النشر،1963.

فمن خلال رسالة بعث بها أحد قادة المقاومة تدعو إلى توحيد الصف ضد فرنسا فنجدها تقول : " إنّ الشعب الريفي في جهاده المقدس قد عانى ما عاناه من آلام الحروب و مصائبها بدون أن تحبط همته أو أن تخر قواه حتى أيده الله بنصر من عنده و دمر دولة الأسبان الباغية .. فدولتا فرنسا و اسبانيا قد اتفقتا على أمرنا اليوم مثل ما اتفقت من قبل دولة الانجليز و الطليان و الفرنسيين و اليونان على إخواننا الأتراك و احتلوا الأستانة و أزمير و كوتاهية و بورسة.. يا أيها المسلمون التونسيون والجزائريون إن الأمر الذي يشق علينا تحمله هو أن نرى أبنائكم يساقون قهرا ، كما انه يشق علينا أن نرانا ملتزمين لأجل الدفاع عن استقلالنا أن نتقابل في ساحة القتال مع إخواننا في الجنس و الدين ... إن في هلاكنا هلاكهم و في خلاصنا خلاصهم فلنكن عصبة واحدة و لنتكاتف تكاتف أجدادنا في عهد سابق الإسلام لمحاربة الأعداء فسنوفق لإنقاذ امتنا الإسلامية من عيشة الذل و الهوان و ننال حريتنا و استقلالنا .. فلنكن نحن و امة الشرق عصبة واحدة و لنوحد إعمالنا و لنقم قومة الفرد فنضرب على يد المتسيطرين الضربة القاضية و نطردهم من بلادنا طردا لا مرد لهم من بعد.. فيا إخواننا الجزائريين و التونسيين ، فلقد آن الأوان تخليص أنفسنا من نير الاستعمار الفرنسي ..." [1].

كما شهد بداية القرن ظهور بوادر المطالب السياسية الاستقلالية و خاصة في تونس مع رجالات الحركة الوطنية التونسية من أمثال عبد العزيز الثعالبي و الاخوين محمد و علي باش حمبه و التي ساهمت في تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي" سنة 1916 [2]، و التي وجهت عام 1919 إلى فرساي بمذكرة أهم ما جاء فيها [3]:

" لقد حرم شعبنا الذي كان يتمتع باستقلاله الأكمل من حقوقه و حرياته ، كما في الجزائر ، أقيم في تونس نظام ظلم و إرهاب و حرم الشعب من ضمانات قانونية .. و أخضع بالقوة ، ولكنه لم يستسلم. إن الشعب الجزائري – التونسي يطالب باستقلاله التام، وهو ينادي الضمير العالمي كي يعترف له بحق التصرف بحرية بمصيره ، و يعلم بمطالبه المشروعة

---

[1] نقلا عن : د. امحمد مالكي، **الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، 1994 ، ص 275.

[2] جغلول . مرجع سابق ، ص201.

[3] نفسه ، ص 207/205.

مؤتمر السلام الذي سينعقد بعد بضعة أيام لتعديل خريطة الكون و صياغة مبادئ جديدة لضمان حقوق الإنسان و الشعوب " .

فمطلب استقلال المغرب العربي كان ضمن مطالب الحركة الوطنية ، وان اختلفت آراؤهم و توجهاتهم السياسية، فقد كان جوهر عملهم صياغة المطالب الواضحة الاولى لعملية الاستقلال الوطني .

و لقد سبقت هذه البعثة بروز مرجعية هامة في الجزائر كانت مؤهلة للخوض في المطالب الجزائرية ، ففي سنة 1908 تأسست لجنة للدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين و كانت تعد من النواة الاولى لبداية العمل السياسي المنظم و الذي جسده فيما بعد الوفد الجزائري الذي سافر الى باريس عام 1912 للتفاوض حول قانون التجنيد الإجباري جسدها في جملة من المطالب أهمها [1]:

1 – تقليص مدة الخدمة العسكرية إلى سنتين كما هو معمول به الفرنسيين.

2 – رفع سن الخدمة العسكرية من 18 سنة إلى 21 سنة .

3 – إلغاء العمل بنظام العلاوة لان العائلات الجزائرية تتشرف بان ترى أبنائها يلتحقون بالجيش الفرنسي و يكون ذلك بدون مقايضة مالية.

و مقابل هذا ، فإن ممثلي الأهالي يطالبون ب :

1 – إلغاء النظام التعسفي.

2 – تمثيل حقيقي و تام في المجالس الجزائرية و في المتروبول.

3 – التوزيع المنصف لموارد الميزانية على كافة السكان في الجزائر [2] .

و فيما يخص تمثيل الأهالي، فإن السكان المسلمين يطالبون ب:

1 – توسيع نطاق الهيئة الانتخابية من اجل ضمان أكثر للفعالية و نزاهة التصويت.

2 – أن يرفع عدد ممثلي الأهالي في المجالس الجزائرية إلى خمس عددهم الحقيقي.

3 – أن يتم تشكيل الهيئات الانتخابية بنفس الطريقة عند كل عملية انتخابية .

---

[1] Cherif Benhabiles, l'Algérie française vu par un indigène, Paris , ed fontana, 1914 , p 104.

4 – أن يكون للمجالس البلدية الأهلية نصيبها في حق انتخاب رؤساء البلديات و مساعديهم.

5– عدم الجمع بين وظيفة المستشار و صفة القايد و يعلن ذلك صراحة طوال العهدة. (1)

المبحث الأول : بروز التيار الوطني الاستقلالي : نجم شمال افريقيا .

المطلب الاول: مفهوم التيار الوطني الاستقلالي:

من المفاهيم الواردة في الدراسات التاريخية السياسية تعريف التيارات التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى حسب توجهاتها، وبناء على مطالبها و برامجها السياسية المقدمة للسلطات الاستعمارية، فامتازت التعاريف بالثورية الراديكالية و الإصلاحية و الاندماجية و الشيوعية و غيرها.

فالاتجاه الاستقلالي:

" هو ذلك التيار الجزائري المحض الذي كان يؤمن بالجزائر كشعب واحد متماسك الأطراف ، له خصائصه و مميزاته، لا يقبل التجنيس و لا الاندماج، ولا يرجو استفادة من الإصلاحات الاستعمارية . و هو أيضا ذلك التيار الذي لا يفكر إلا في مصير الشعب الجزائري و يهدف فقط الى تحقيق استقلال التام و فصله النهائي عن الاستعمار الفرنسي سياسيا و عسكريا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا و دينيا ، دون أي تأثير أجنبي لا يتماشى وأصالة الجزائر الحضارية العربية الإسلامية "(2).

ونلاحظ من خلال هذا التعريف العديد من الخصائص و المميزات التي امتاز بها التيار الثوري في الجزائر و أهمها :

1– كون هذا التيـــار جزائري محض ، ولا يمت بأية صلة إلى أحزاب أو تيــارات أخرى (3).

2– وحدة الشعب الجزائري في إطار الحضارة العربية الاسلامية وهي من أهم خصائص و مميزات هذا التيار .

3– هدف تحقيق الاستقلال و القضاء على كل اشكال الوجود الاستعماري .

---

1 Benhabiles ,op cit, p 104.

2 يوسف مناصرة ، <u>الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين</u> **<u>1939/1919</u>**،الجزائر،المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988 ، ص 6.

3 وخاصة العلاقة التي كانت في بداية نشوء النجم و علاقته بالحزب الشيوعي الفرنسي.

المطلب الثاني: العوامل المساعدة على نشأة نجم شمال إفريقيا:

لقد ساعدت العوامل السالفة الذكر على بروز التيار الثوري و المتمثل في نجم شمال افريقيا كتنظيم سياسي أثر على الحياة السياسية الجزائرية فيما بعد.

و يرجع أغلب الباحثين العوامل المباشرة لنشأة النجم تعود الى العوامل التالية :

1_ الهجرة الجزائرية إلى فرنسا.

ارتسمت معالم العمل السياسي الوطني في فرنسا مع المهاجرين الذين قدموا من الجزائر نحو فرنسا إما للعمل أو في إطار التجنيد الإجباري ، ولقد شارك هؤلاء المهاجرون في بناء صرح فرنسا و الدفاع عنها ابان الحرب العالمية الاولى.

و كانت الهجرات نحو فرنسا متتالية حسب الظروف الوطنية و الدولية.

و يبين لنا الجدول التالي تطور الهجرة الجزائرية نحو فرنسا من 1954/1912 ([1]).

السنة	الذهاب	الرجوع
1920 -1924	**231.000**	**155.700**
1925 -1929	**170.000**	**174.700**
1930 -1934	**105.100**	**121.700**
1935 -1939	**145.500**	**85.100**
1940 -1944	**134.00**	**20.000**
1945 -1948	**185.000**	**80.000**
1949 -1954	**763.500**	**621.300**

نلاحظ من خلال الجدول أن عملية الهجرة الى فرنسا و الرجوع الى الجزائر تحكمها عوامل موضوعية. فسنوات 1924/1920 تزامنت مع نهاية الحرب العالمية الاولى،ثم ارتفعت سنوات

1 محمد باي ،" النضال الوطني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا"، حوليات المؤرخ،يصدرها اتحاد المؤرخين الجزائريين، العدد 2. 2002.ص 178 .

1939/1935 مع وصول الجبهة الشعبية الى الحكم في فرنسا سنة 1936 ، وكذا 1944/1940 عند اندلاع الحرب العالمية الثانية و مشاركة الجزائريين فيها.

أما الانخفاض الوحيد فكان سنوات 1935/1925 و هذا يعود للتضييق على العمال الجزائريين المهاجرين بعدما ظهر نجم شمال إفريقيا وكذا الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929.

ولقد لاحظ هؤلاء المهاجرون الفرق بين ما هو موجود في الوطن الأم الجزائر و ما هو موجود في فرنسا، فكان لاختيار مقر المنظمة في باريس أين تتوفر الحرية أكثر من الجزائر وحيث يتيسر التقاط الأخبار من مختلف أرجاء العالم ، باريس وجهة مناضلي البلدان المستعمرة والتي حرمت من الحرية . و كانت هذه الحركة – في بدايتها – مزيجا من أيديولوجيات قشور الماركسية، و الوطنية الجزائرية القائمة على العاطفة و المتميزة بالحنين إلى الوطن و الاتجاه الإسلامي السطحي ([1]).

لقد وجد المغتربون جوا نفسيا ساعدهم على الانخراط في تنظيمات عمالية تابعة لليسار الفرنسي ، في أرض لم تكن أرضهم و في محيط لم يكن محيطهم ، لكن في جو سياسي ساعدهم على التجمع و إسماع صوتهم عاليا في المحافل الوطنية و الدولية ([2]). و كان الأصل الذي أنشأ من اجله النجم رفع المظالم أمام الرأي العام الفرنسي و ذلك بالتنسيق مع كل الطبقات العاملة و الشعوب المضطهدة حتى اعتبر النجم جمعية نقابية عمالية ركزت جهودها حول الطبقة العاملة ([3]).

و إن كان العديد أو جل مؤسسي النجم من الطبقة العاملة أو التجار البسطاء حيث يقول عنهم الأشرف: "أن هؤلاء القادة ناقصون من حيث التكوين السياسي و ليس لهم من دور سوى تحريك المناضلين التابعين لهم ودفعهم للعمل بإثارة الوطنية و إن كانت عاطفية ساذجة ،

---

[1] مصطفى الاشرف ، **الجزائر الأمة و المجتمع**، ترجمة حنفي بن عيسى، الجزائر، دار القصبة للنشر، 2007.ص250.

[2] - Benyoucef Benkhedda. Les origines du 1er novembre 1954. Alger : Ed Dahlab.1989.p46

3 محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1939/1919**، ط1 ،الجزائر: ش.و.ن.ت. 1982.ص36.

إلا أنها على أية حال وطنية صادقة ميالة إلى إصلاح الأوضاع ، متجهة إلى العالم الإسلامي المضطهد و نحو البلاد العربية المتعرضة للغزو الامبريالي الانجليزي الفرنسي " ([1]).

إن النجم أصلا تجمع لمناضلين جزائريين و مغاربة في المهجر ، كان يحمل في بداية عهده مفهوما شعبويا ممزوجا بالعاطفة الوطنية ، و كان هدفه الدفاع عن مصالح المغاربة في بلاد المهجر و خاصة في فرنسا.

فنجد مثلا أن اللجنة المركزية لنجم شمال إفريقيا المنعقد في 2 جوان 1926 تضم التركيبة البشرية التالية ([2]) و التي نجد من جهة المستوى البسيط لدى المنخرطين التي يطغى عليها المستوى التكويني العادي و من جهة أخرى انتماؤهم أو تعاطفهم مع الحزب الشيوعي الفرنسي، لذا فان بداية مشوار النجم كانت بمجموعة لا يتعدى وضعها الاجتماعي من عمال في ورشات أو تجار ، فلم يكن لديهم القدرة على التأثير في الرأي العام الفرنسي أو الجزائري.

الوظيفة	الاسم واللقب	المهنة	الموطن	المذهب
الرئيس	حاج علي عبد القادر	تاجر	غليزان	شيوعي
الكاتب العام	مصالي الحاج	بائع متجول	تلمسان	
أمين المال	شابيلة الجيلالي	إصلاح المعارج	البليدة	شيوعي
عضو	الجيلالي محمد سعيد	عامل	تيزي وزو	
عضو	أكلي بانون	عامل وخضار	سيدي عيش	
عضو	معروف محمد	مسؤول نقابي	الأصنام	شيوعي
عضو	قدور فار	معطوب	الأغواط	
عضو	سعدون	عامل	بن عباس	
عضو	مقردوش	بطال	بن عباس	
عضو	عبد الرحمان السبتي	طالب كتاب	العلمة	
عضو	آيت تودرت	معطوب	عين الحمام	شيوعي
عضو	ايفور محمد	معطوب	الأربعاء نات ايراثن	
عضو	غاندي صالح	عامل	بوسعادة	
عضو	رزقي	عامل	خنشلة	
عضو	بوطويل	مصنع المترو	جيجل	شيوعي

1 الاشرف ، المرجع السالف الذكر ، ص 251.

2 محمد قنانش . المرجع السالف الذكر . ص35

فلا غرابة إذا أن نجد المنخرطين في صفوف النجم في تزايد دائم حيث بلغ مباشرة بعد ميلاد النجم حوالي 3000 منخرط في منطقة باريس و 1000 بين ليون و مرسيليا ، و إن كان ازدواجية العمل فمن جهة النضال ضد الاستغلال الرأسمالي و من جهة أخرى ضد السيطرة الاستعمارية ([1]).

2 _ دور الأمير خالد في ميلاد نجم شمال إفريقيا:

تجلى دور الأمير خالد في إنشاء نجم شمال إفريقيا في مواقفه من الاستعمار الفرنسي حيث برزت توجهاته الاستقلالية مع العريضة التي سلمها للرئيس الأمريكي ولسن عام 1919 ولقد جاءت مطالب هذه العريضة استقلالية تهدف إلى فصل الجزائر عن فرنسا سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا.

ومما جاء فيها :

" رغم كل هذا فإننا نأتي باسم مواطنينا لنستعطف المشاعر النبيلة لرئيس أمريكا الحرة ونطلب إرسال ممثلين نختارهم نحن بكل حرية ليقرروا مصيرنا في المستقبل تحت إشراف عصبة الأمم.إن شروطكم الأربعة عشر(14) من اجل سلم عالمي ،سيدي الرئيس، قد قبلها الحلفاء والقوات المركزية، ولهذا ينبغي أن تكون أساسا لانعتاق كل الشعوب المضطهدة دون تمييز لا في الجنس ولا في الدين"([2]).

لقد كانت محاولات الأمير خالد إيجاد صلات و ترابط بين المقاومة الريفية التي تقلص دورها إلى حد بعيد إن لم نقل قد زالت تماما، و بين الوطنية الحضرية التي كانت في أول عهدها في حالة من الاضطراب ([3]).

و للوصول إلى ذلك يجب الانخراط في الجندية و العمل في إطار الحيز الذي سمح بقانون 4 فيفري 1919 و لذلك يقول: "ما دام التعليم قضي عليه و أهل الخبرة والدراية تركتهم

[1] عبد القادر جغلول ، مرجع سابق ، ص 202

2 الأمير خالد، رسالة إلى الرئيس الأمريكي و نصوص أخرى، ترجمة محمد المعراجي،الجزائر،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية .2006.ص40.

[3] الاشرف . مرجع سابق ، 247

الإدارة الجزائرية في زوايا الإهمال ، فمن المعقول أن التجنيد الإجباري بقي الوسيلة الوحيدة و المدرسة الصالحة لتعليم أولاد الأهالي معرفة اعتبار أنفسهم " ([1]).

أضف إلى ذلك خطابه أمام الرئيس الفرنسي ألكسندر ميليران* يوم 20 أفريل 1922 التي يقول فيها " بأن الجزائريين يطالبون في الحال بالحريات المدنية و بتقلد المراكز في العائلة الفرنسية بدون شروط"([2])، و في رعايتها الرحيمة لهم بترسيخ الحريات و توسيعها لتمكنهم من احتلال مكانة في الأسرة الفرنسية الكبيرة .

هذه المطالب و إن كانت لا ترقى إلى طلب الاستقلال و لم تكن ثورية كما كانت رسالته الى الرئيس الامريكي ولسن ، لكن الملاحظة أن الأمير خالد كان يريد الوصول الى اضفاء الحريات السياسية و الثقافية و الدينية مع إعطاء الجزائريين نفس فرص الفرنسيين ، و عندئذ لكل مقام مقال.

كما يمكن أن نجد نفس المطالب في برقية الى رئيس الوزراء ادوارد هوريو التي جاء في دباجتها : " سيدي الرئيس استبشر المسلمون الجزائريون خيرا لدى وصولكم إلى الحكم ، و اعتبروا أنّ عهدا جديدا قد بدأ فعلا من أجل الحرية و الانعتاق. و باسمي الشخصي المتواضع وكمدافع عن قضية أهالي الجزائر فرض علي اللجوء إلى الخارج بسبب أني تجرأت عن الدفاع الصريح عن إخواني المسلمين ، يشرفني أن أضع بين الرئيس الجديد للحكومة الفرنسية برنامج

. 1 جمال ، قنان ، **الكفاح الوطني و ردود فعل في الفترة ما بين الحربين 1919-1939**" المصادر ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة اول نوفمبر 1954، ص 33.

ألكسندر ميليران (1859 – 1943) حكم فرنسا من 23 سبتمبر 1920 إلى 11 جوان 1924).*

[2] يوسف مناصرية . مرجع سابق . ص 55.

المطالب التي نراها ذات أولوية ([1]):

1_ التمثيل في البرلمان بنسبة متساوية مع الاوروبيين الجزائريين.

2_ الالغاء الكامل و المليء لقوانين و اجراءات الاستثناء و المحاكم التعسفية و الغرف الجنائية و المراقبة الادارية مع العودة البسيطة إلى قانون الحق العام

3_ نفس الحقوق و نفس الواجبات مع الفرنسيين فيما يتعلق بالخدمة العسكرية.

4_ تقليد الاهالي الجزائريين بكل الرتب المدنية و العسكرية دون أي تمييز ما عدا الاستحقاق والكفاءات الشخصية .

5 _ التطبيق الكامل على الأهالي لقانون التعليم الاجباري مع حرية التعليم .

6 _ حرية الصحافة والجمعيات.

7 _ التطبيق على الدين الاسلامي لعزل الكنائس عن الدولة .

8 _ العفو العام .

9 _ التطبيق على الاهالي للقوانين الاجتماعية و العمالية .

10_ الحرية المطلقة للعمال الاهالي من كل الاصناف للذهاب الى فرنسا

كما كانت لزيارة الأمير خالد لفرنســـا و إلقائه لمحاضرة يوم 12 جوان 1924 ، والتي ركز فيها على المسائل السياسية مثل التمثيل النيابي وإلغاء القوانين الاستثنائية والمسائل الاقتصادية مثل المطالبة بمشاركة المسلمين الجزائريين في استغلال الأراضي التي يسيطر عليها المعمرون وذلك بصفة عملية والمسائل الاجتماعية مثل إصلاح الطرق وخطوط السكك الحديدية... كان لها الأثر الكبير لدى عمال الشمال الإفريقي.

كما اقترح أثناء خطابه إنشاء حركة سياسية لأبناء شمال إفريقيا وأطلق على الحركة اسم " نجم شمال إفريقيا " و طلب الموافقة على الاقتراح فنال الأغلبية ([2]).

كما أشرف الأمير خالد في باريس على تأسيس لجنة من أبناء الشمال الإفريقي و منهم الحاج عبد القادر و الحاج أحمد مصالي و المنور عبد العزيز و علي الحمامي و أحمد بهلول وأكلي

---

[1]. الأمير خالد ، مرجع سابق ، ص 43

[2] مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954، ص 41.

بانون وغيرهم ([1])، و هذا يعني أن الامير خالد هو من وضع اللبنة الأولى لميلاد نجم شمال إفريقيا و نصب رئيسا شرفيا لهذه الجمعية .

وهكذا نرى الأستاذ سعد الله يقول بأن: "حركة الأمير خالد لم تمت نتيجة نفيه، واعتقال أصحابه، وعزل حزبه، فقد استمر الأمير خالد في إيقاد شعلة نار الحركة الوطنية والوحي إلى اتباعه بحملها إلى الأمام عن طريق استعادة الثقة بالنفس و التخلص من عقدة النقص و تكوين ذهنية جديدة للفرد الجزائري الذي ستمكنه من اخذ مصيره بين يديه" ([2]). ولم ينتظر أتباعه طويلا، ففي ربيع سنة 1926 أنشئوا حزبا ثوريا انفصاليا هو نجم إفريقيا الشمالية الذي كان مقدرا له أن يلعب دورا خطـيرا في تقرير مصير وتوجيه الحركة الوطنية الجزائرية"([3]) .

3_ الحركة الشيوعية الفرنسية ودورها في بروز التيار الاستقلالي:

أنشأ النجم بين العمال المهاجرين، و هي حركة بدأت العمل في ظل التيار الشيوعي و الثورة العمالية ، ثم تطورت –كما سنرى – إلى حركة تؤمن بالوطنية و الثورة و تنادي بالإسلام و العروبة في ظل الاستقلال.

لقد كان النجم في سنواته الأولى رسميا منخرطا في الحركة الشيوعية و كانت المساعدات تأتيه من الحزب الشيوعي الفرنسي ، كما أن بعض مناضليه كانوا ينتمون إلى الحزب الشيوعي. فقد كان الحاج علي عبد القادر و هو المحرك الرئيسي للنجم عضوا في إدارة الحزب الشيوعي الفرنسي ورئيسا لإحدى خلاياه، ولقد رشحه الحزب لانتخابات 11 ماي 1924 عن منطقة باريس، و كان من أوائل المجندين الشيوعيين أثناء الحرب على الريف المغربي إلى جانب حاج علي عبد القادر فقد كان معه آخرون أثناء حملة 1925/1924 ومنهم الجيلالي شبيلة ، و معروف جيلالي و كلهم من مؤسسي النجم ([4]).

---

[1] عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة ، مرجع سابق ، ص 53

[2] أ بو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج2. مرجع سابق ، ص 371

[3] قنان ، الكفاح الوطني ، المصادر ، عدد 13 ، مرجع سابق ، ص 33.

[4] زوزو، الدور السياسي للهجرة ، مرجع سابق ، ص58.

كما أن اللجنة المركزية للنجم و المؤلفة من ثمانية و عشرين عضوا، كان ستة عشر عضوا منخرطين في الحزب الشيوعي الفرنسي ([1]).

لقد كان هدف الحزب الشيوعي من خلال تبنيه النجم التسرب الى العمال المغاربة و الذين كان عددهم يساوي قرابة مائة ألف ([2]) و معظمهم من الجزائريين فكان لا بد من إيجاد تنظيم وطني بخلفيات أيديولوجية "معينة" للوصول الى هؤلاء العمال.

فيرى الأستاذ محمد قنانش أن النجم: **" كان في حاجة إلى حليف يحتمي به في خطواته الأولى، فرأى في الحزب الشيوعي الفرنسي، وفي موقفه من حرب الريف حليفا يساعده في محاربة الاستعمار والامبريالية "([3]).**

ومما تجدر الإشارة إليه أن النقاط الإحدى عشر التي تبناها نجم شمال افريقيا في برنامجه ليوم 20 جوان 1926 كان بإيحاء من الحزب الشيوعي الفرنسي ، لذا فكل النقاط الواردة فيه إصلاحية عاجلة تشبه في الكثير منها مطالب الأمير خالد وهذه المطالب تتلخص فيما يلي :([4])

1/ إلغاء قانون الاندجينا مع جميع توابعه.

2/ حق الانتخاب والترشح في جميع المجالس ومن بينها البرلمان الفرنسي بنفس الحق الذي يتمتع به المواطن الفرنسي.

3/ إلغاء تام وعام لجميع القوانين الاستثنائية والمحاكم الزجرية والمجالس الجنائية والمراقبة الإدارية، وذلك بالرجوع إلى القوانين العامة.

4/ نفس التكاليف و نفس الحقوق كالفرنسيين فيما يخص التجنيد.

5/ إدراك المسلمين الجزائريين لجميع الرتب المدنية والعسكرية من دون تمييز ما عدا الكفاءة والمهارة الشخصية*.

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر**،ج3. بيروت، دار الغرب الإسلامي.ط 1 . 1990.ص 30.

[2] زوزو، **الدور السياسي للهجرة** ، مرجع سابق ، ص 63.

[3] محمد قنانش، **تأسيس نجم شمال إفريقيا** ،..... actes du colloque du 27/02 au 01/03/1987.

[4] محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 38/37

.

6/ التطبيق التام لقانون التعليم الاجباري مع حرية التعليم لجميع الاهالي.

7/ حرية الصحافة والجمعيات.

8/ تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة فيما يخص الدين الاسلامي.

9/ تطبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الأهالي.

10/ الحرية التامة للعمال الأهالي بالسفر إلى فرنسا أو إلى الخارج من غير إجراءات استثنائية.

11/ تطبيق جميع قوانين العفو الماضية والآتية على الأهالي مثل غيرهم من المواطنين.

و مما يلاحظ من هذه المطالب هي نفسها المطالب التي جاء بها المؤتمر العام للعمال المغاربة في ديسمبر 1924 وهذا تحت تأثير الحزب الشيوعي الفرنسي.ففي دباجة المطالب السياسية جاء: " التزاما بمبادئه يخوض الحزب الشيوعي كعادته و بكل الوسائل و بدون هوادة من أجل استقلال المستعمرات غير أنه في الوقت الراهن يؤيد المطالب الفورية لأهالي شمال إفريقيا "([1]).

و إن كانت هذه المطالب لا ترقى إلى طموحات الشعب الاستقلالية، و لم تكن راديكالية تبحث عن القطيعة مع المستعمر ، كما أنها تبقي العلاقة مع فرنسا قائمة مع معاملة الاهالي على نفس درجة معاملة الفرنسيين بمعنى البحث عن المساواة قبل كل شيء، إلا أنها تعتبر الخطوة الأولى لبناء تنظيم قوي سيأخذ على عاتقه المطالب الاستقلالية للشعب الجزائري.

أما موقف النجم فيما يخص العلاقات مع الشعب الفرنسي ، فقد كان يعتبر العمال الفرنسيين و الحزب الشيوعي الفرنسي حلفاء ، بينما يعتبر الغزاة و كبار المعمرين الأعداء الحقيقيين للشعب أما أفراد الحزب الشيوعي فإنهم يرون في الجزائريين ورقة انتخاب و هذا ما جسده البرنامج الانتخابي للمترشحين الشيوعيين في المجلس الاستشاري لبلدية وهران عام 1928 و التي جاءت دباجته مناقضة تماما للمطالب ، فكانت الدباجة المطالبة بالاستقلال لكل المستعمرات بينما المطالب فهي مطالب اجتماعية ، و لقد جاء البرنامج السياسي على النحو التالي:

[1] Mahfoud kaddache, histoire du nationalisme algérien, Alger , entreprise national du livre ;1993, t1, p 179

* مع العلم أنّ الشعب لم يكن على مستوى من الوعي السياسي ، و لكن تبقى المطالب جزء من طموحاته المشروعة.

انسحاب جميع وحدات الاحتلال و الموظفين الفرنسيين.

إنشاء مجلس وطني في كل مستعمرة غبر الاقتراع العام و إدارة تتمتع بحكم ذاتي و جيش وطني شعبي.

وقف العمل بجميع القوانين الاستثنائية.

حق الأهالي في الصحافة و الجمعيات.

تطبيق نظام العمل بثماني ساعات في اليوم على المستعمرات ، و جميع قوانين حماية العمل و الضمان الاجتماعي السارية في المتروبول.

المساواة بين الاهالي و الفرنسيين في أداء الخدمة العسكرية.

المساواة في الحقوق و المعاملة بين الأهالي المهاجرين في فرنسا و بين العمال الفرنسيين.

حرية الهجرة.

لكن القطيعة بدأت عند نشر مقال في " إقدام نجم شمال إفريقيا" جاء فيه :

" إذا كان الشيوعيون يرون في تحررنا إضعافا أكيدا أمام أعدائهم الامبرياليين ، و إذا كانوا يتعاطفون مع محاولاتنا للتحرر، و إذا بدوا مهتمين مباشرة بمساعدتنا ، هل يعني هذا أنهم حولونا لأفكارهم ؟بالتأكيد لا، إن الشعوب المستعبدة لا تحتاج للتشبث إلى نظرية سياسية ولا اتخاذ مكان في قاطرة أي حزب مهما كان لكي تعتبر الاستعمار الخارجي حالة مؤقتة " ([1]).

وقد نشرت جريدة الأمة خريف 1932 مقالا ساهم إلى حد بعيد في زيادة القطيعة بين النجم و الحزب الشيوعي الفرنسي جاء فيه : " إن الجزائريين لم ينتظروا الأممية الثالثة لكي يقاوموا الاحتلال الفرنسي للجزائر، إننا – أي النجم – لا نتلقى الأوامر و لا التعليمات من أي شخص و لا من أي حزب أيا كان "([2]).

[1] Charles robert ageron ,La naissance de l'étoile nord africaine.(actes du colloque du 27/02 au 01/03/1987. L'Etoile nord africaine et le mouvement national algérien . ed anep 2000. p 88

[2] أبو القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2 ، مرجع سابق ، ص 4

أما الأستاذ مهساس فيرى بأن الحزب الشيوعي الفرنسي كان يمارس الاندماج الإيديولوجي في المستعمرات وذلك مسايرة لنهج الأممية الشيوعية و سياستها الداعية إلى تحرير الشعوب المستعمرة([1]).

و يستطرد قائلا : " و في هذا السياق لا يمكن أن يعني شعار تحرير المستعمرات أن تستعيد شعوبها هويتها و شخصيتها و حضارتها ، بل يعني شكلا جديدا من أشكال الهيمنة الاستعمارية ، تتقمص فيه الشعوب حالة التلمذة الدائمة، ولا تمتلك أية قدرة حقيقية على تصور مستقبلها أو الاستقلالية في اختيار طرق ووسائل تحررها و بنائها الوطني. فما دام هناك نموذج قائم بنظريته و إيديولوجيته و قيادته ، فالطريق أمامها مسطر لتسير على هديه و تمتثل إلى توجيهاته الصادرة عن مركز القرار"([2]).

أما القطيعة الفعلية فقد حدثت مع نهاية سنة 1936 حيث قام الحزب الشيوعي الفرنسي بشن حملات على النجم معتبرا إياه منظمة فاشستية، بينما اعتبر حزب الشعب – خليفة النجم – سياسة الحزب الشيوعي بأنها مغالطة و تتهاون بالقضايا الوطنية، و نعت مواقف الشيوعيين بالغامضة ([3]).

و عموما فإن النجم و إن كانت ولادته في أحضان الشيوعية و لم تطرح بعد ملامحه الأيديولوجية ويعود هذا كما قلنا سلفا إلى ضعف التركيبة البشرية من حيث الرصيد الأيديولوجي و الحنكة السياسية ، أصبح يبحث في الوسائل الكفيلة التي تسمح له بالتحرر من التبعية و الهياكل التي أنشأت مع الحزب الشيوعي و بالتالي الخروج من الطوق الأيديولوجي الذي كان يسير فيه.

المبحث الثاني : **الأفكار السياسية لدى التيار الاستقلالي.**

لا يمكن بأي حال من الأحوال كما يقول الأستاذ بن يوسف بن خدة أن ننكر ما للتيار الوطني الثوري من دور رائد في الحركة الوطنية الجزائرية، فلقد كان هذا التيار – سياسيا – أول من نادي بالاستقلال الوطني ، و كان النجم ثم حزب الشعب الجزائري و بعده حركة

---

[1] أحمد مهساس ، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر**، مرجع سابق ، ص 65

[2] نفسه ، ص 66

[3] زوزو، **الدور السياسي للهجرة** ، مرجع سابق ، ص 127

الانتصار للحريات الديمقراطية رائدة في هذه المعادلة و هي من أعطت للشعب الجزائري عناصر كانت بمثابة العمود الفقري للعمل الوطني ([1]).

1_ فكرة الاستقلال و التي جعلها من أهم المطالب و دافع عنها حتى حققها مع جبهة التحرير الوطني.

2 _ تنظيم الشعب حول فكرة الوطنية و الاستقلال و التي كانت من قبل تعتبر من المستحيلات.

3 _ فكرة الكفاح المسلح و التي نظمها و صاغ نهجها مع الاعتماد على كون المستعمر لا يعترف إلا بالقوة.

4 _ فكرة التضحية التي لقنها للشعب و التي استجاب لها هذا الأخير.

كما عرف المناضل في صفوف الحركة الوطنية وخاصة حزب الشعب الجزائري و حركة الانتصار للحريات الديمقراطية حب الوطن و الشعب واللغة والدين. و في صفوف هذا التنظيم خرجت الطائفة التي أعلنت نهاية الاستعمار وذلك يوم 1 نوفمبر 1954 ([2]).

المطلب الاول: مفهوم الاستقلال لدى التيار الثوري.

1 _ نجم شمال إفريقيا :

امتاز المطلب الاستقلالي مع نجم شمال إفريقيا بالوضوح في التعبير عنه في جميع المطالب و العرائض التي قدمها للسلطات الاستعمارية أو عبر عنها في المحافل الوطنية أو الدولية .

و إن كانت المطالب التي أنشئ على أساسها النجم لم تظهر صراحة أمام الرأي العام بمطلب الاستقلال،غير أن المناشير التي وزعت بعد ذلك كانت تحمل الشعار التالي: " نجم شمال إفريقيا جمعية تضم التونســـــيين و الجزائريين و المغاربة للدفاع على حقوقهم و استقلال بلدانهم "([3]).

---

[1] Benyoucef Benkhedda. Les Origines du 1 novembre, op cit, p 24
[2] Idem , p 24.
[3] Kheddache, Histoire du nationalisme op cit, p290

كان التحول الكبير في برنامج النجم نتيجة بروز عاملين أساسيين: تمثل الأول في مؤتمر بروكسل* (15/10 فبراير 1927) بدعوة من الرابطة ضد الاضطهاد الاستعماري، و الثاني ظهور شخصية مصالي الحاج و الذي سيكون له تأثير كبير على الحركة الوطنية بعد هذا التاريخ.

يعتبر مؤتمر بروكسل : " أكبر حدث سياسي على الصعيد العالمي ، فلم يسبق في تاريخ الإنسانية أن اجتمع الضعفاء ليندوا بالأقوياء ، فلقد كان المؤتمر يمثل ثمانية ملايين من العمال المشتركين في النقابات المختلفة ، و يتكلم باسم مليار من البشر الأغلبية الساحقة من سكان المعمورة إذ ذاك و يمثل القارات الخمس "([1]).

ويبرز المطلب الثوري لمصالي الحاج من خلال تركيزه في برنامج نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية على المطلب الأساسي و هو الاستقلال .

ففي مؤتمر بروكسل جاءت المطالب على النحو التالي: ([2])

1 _ استقلال الجزائر

2 _ جلاء قوات الاحتلال الفرنسية.

3 _ تأسيس جيش وطني.

4 – حجز الأملاك الفلاحية الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون عملاء الامبريالية و المعمرون و الشركات الرأسمالية الخاصة و إرجاعها إلى الفلاحين الجزائريين الذين سلبت منهم.

5 – إعادة الأراضي و الغابات التي استولت عليها الدولة الفرنسية إلى الدولة الجزائرية.

يمكن الإشارة هنا أن مفهوم الاستقلال – و الذي جاء لأول مرة بهذا الوضوح– يحتوي على نقطتين أساسيتين:

أ– جلاء الجيش الفرنسي الذي يعتبر رمز الهيمنة الاستعمارية الفرنسية واستبداله بجيش وطني جزائري.

---

* عقد مؤتمر بروكسل من 10 إلى 15 فيفري 1927 حضره 170مندوب من 37 بلدا مستعمرا ، و كان هدفه تأسيس حركة معادية للامبريالية في العالم ، من الشخصيات المهمة جواهر آل نهرو من الهند و الأمير شكيب أرسلان.

1 محمد قنانش ،**الحركة الاستقلالية في الجزائر** ، مرجع سابق ، ص 41

2 نفسه. ص44

ب – إعادة أملاك الجزائريين التي استولى عليها المعمرون و الشركات الرأسمالية و الدولة الفرنسية([1]).

فقراءة الطرح الذي جاء في مؤتمر بروكسل واضحة و هي نظرة التيار الاستقلالي و لمصالي للظاهرة الاستعمارية و لطبيعة العلاقات التي تربط فرنسا بالشعوب المستعمرة ، و من جهة ثانية نلاحظ انه يقدم البديل للخروج من نفق الاحتلال ألا وهو الاستقلال و التحرر.

و يلاحظ من خلال هذا المطلب – كما يقول أحمد مهساس " أنه يتميز بوضوح طابعه السياسي الجريء ... ما دام يطرح مطلب الاستقلال منذ ذلك الحين " ([2]).

و كان موقف مصالي بقوله: " لقد أرجعونا إلى مرتبة السجناء في بلدنا ، فلا توجد حرية للجمعيات و لا حرية الصحافة و لا حرية التجمعات و لا قوانين اجتماعية و لا مدارس"([3]).

كان مطلب الاستقلال منذ 1927 المطلب الرئيسي للنجم حيث شدد من مواقفه الثورية تجاه السلطات الفرنسية من جهة و الحزب الشيوعي الفرنسي من جهة أخرى ، حيث أصبحت التسوية غير مرغوب فيها و أصبح النجم يعتمد على سياسة وطنية أساسها التصدي للامبريالية و الاستعمار،وتجلى ذلك بعد عودة مصالي إلى باريس وعقده تجمعا شعبيا سمح بالتحضير للمراحل القادمة، فكان المؤتمر عبارة عن قطيعة مع الوضع الذي شهدته الجزائر و عانى منه الشعب و قطيعة مع الحزب الشيوعي و بداية لتأسيس نزعة وطنية جزائرية ذات توجه وطني في إطار المبادئ العربية الإسلامية.

بعد هذا المؤتمر تم إعادة النظر في برنامج النجم في الجمعية العامة الثانية ليوم19 فبراير 1928 و التي تم من خلالها انتخاب مصالي الحاج رئيسا للجمعية و الذي جاء في البند الثالث منه :" إن هدف الجمعية الأساسي تنظيم الكفاح من أجل استقلال البلدان الثلاث لإفريقيا

---

[1] سنعود لاحقا إلى تحليل المطالب الاقتصادية.

[2] أحمد مهساس، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر**،مرجع سابق ، ص 80.

[3] - Mahfoud Kheddache. Histoire du nationalisme algérien . op cit, p 199/200

الشمالية، و تندد بكل أشكال المضايقات الاستعمارية و تأخذ على عاتقها الدفاع عن المصالح المادية و المعنوية و السياسية و الاجتماعية لشعوب إفريقيا الشمالية"([1]).

لقد كانت سنوات 1933/1928 سنوات مد وجزر بين السلطات الاستعمارية والنجم ، فمطالب هذه الأخيرة لم تعجب السلطات الفرنسية و تحركات رجالاتها ومواقفهم السياسية من الأزمات أدت إلى حل النجم في 20 نوفمبر سنة 1929 " بحجة أن برنامجه يمس بالسيادة الفرنسية في إفريقيا الشمالية، و الواقع أن الاستعمار أصبح يخشى أن ينتشر شعار الاستقلال وسط الجماهير الشعبية "([2]).

ولقد لعبت الصحف دورها في هذه الفترة بالتعريف بالقضية الوطنية و الاستقلال الوطني و كان من أهمها جريدة "الإقدام" و التي نشر فيها النجم بيانا في عدد جوان-جويلية سنة 1928 تحت عنوان "من أجل استقلال أفريقيا الشمالية " ([3]) حيث طلب من الجزائريين " أن أعدوا أنفسكم لتحفلوا بمرور مائة عام على احتلال بلادكم بطريقتكم الخاصة، وذلك بتنظيم حركة واسعة ضد الامبريالية " جاء بعدها" إقدام الشمال الإفريقي"و صدرت في ثلاثة أعداد ثم " إقدام نجم شمال إفريقيا" في ديسمبر 1927.

ثم جريدة" الأمة" التي كانت اللسان الناطق لجمعية النجم وحزب الشعب من بعده ولم يكتب فيها بالعربية سوى الآية القرآنية داخل الهلال "واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا "، وعرفت هذه الجريدة تطورا كبيرا حيث ارتفع عدد إصداراتها من ثلاثة الاف نسخة سنة 1930 الى 15 الف نسخة سنة 1934 ([4]) .

لم يبق زعماء النجم مكتوفي الايدي فلقد لجأوا إلى النشاطات السرية، ففي سنة 1932 أعادوا تكوين الحزب تحت اسم جديد" نجم إفريقيا الشمالية المجيد " والذي قام بنشر برنامجه في 28 ماي 1933، محددا من خلاله مفهوما جديدا للاستقلال وأكثر وضوحا حيث جاء فيه ([5]):

---

[1] Claude Collot – Jean Robert Henry. Le Mouvement National Algerien. Textes 1912/1954
Alger , OPU , 2ed 1981.p38/39

[2] أحمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 80

[3] أبوا القاسم سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، الجزء 02 ، مرجع سابق ،ص 381

[4] Keddache. Histoire du nationalisme algérien . op. cit. p 266

[5] - Collot , LE mouvement nationale algérien. op.cit , p 52/53.

1 _ استقلال الجزائر الكامل.

2 _ جلاء تام لجيش الاحتلال.

3 – تكوين جيش وطني و حكومة وطنية و ثورية.

4 – إقامة جمعية تأسيسية منتخبة غن طريق الاقتراع العام.

5 – الحق في الترشح في الانتخابات و في كافة الوظائف و المناصب.

و الجديد في هذه المطالب – وهي متشابهة مع مطالب 1927– تكوين حكومة وطنية ثورية عن طريق مجلس تأسيسي منتخب عن طريق التصويت العام، وهذا الأخير مفتوح في كافة الدرجات و على كل المجالس وخاص لجميع سكان الجزائر.

و بهذا المشروع –كما يقول السيد بن يوسف بن خدة – فان النجم تخلى عن مفهوم جمعية مطلبية تسير في فلك الحزب الشيوعي الى حزب سياسي يهدف إلى استقلال بلدان شمال إفريقيا ([1]).

و يعني هذا البحث على إقامة قاعدة قوية من خلال حصوله على مقرات و تكوين خلايا له في الجزائر بداية من عام 1934 و كان على رأسها محمد خيضر و محمد مزغنة ([2]).

و هذه المواقف هي التي جعلت النجم يبرز في الاتجاه الثوري، إذ كانت مطالبه كلها ثورية تهدف إلى انفصال الجزائر التام عن فرنسا و بناء أسس لدولة جزائرية مستقلة تتمتع بكامل سيادتها و تكون جزءا من العالم العربي و الإسلامي.

و يتضح جليا من خلال هذا البرنامج أنه وضع الأسس للدولة الجزائرية من خلال المؤسسات القائمة على الشرعية * و اللغة العربية و التعددية النقابية و الديمقراطية، فهذه الإيديولوجية اعتمدت على الوطنية كمنطلق، و الشعبية كركيزة، و الثورية كمنهاج.

إلا أنّ مصالي يعترف بأن مفهوم الاستقلال أوسع مما يتضمنه مشروع يقدم للسلطات الاستعمارية، فنراه يقول : " لقد كنا إلى غاية 1936 نقدم مطالبنا بشيء من الروية والمرونة،

---

[1] Benkhedda. Les origines du 1[er] novembre1954 . op cit, p 53

[2] مصطفى هشماوي، مرجع سابق ، ص 45 .

* نقصد بالشرعية هنا الانتخابات الحرة المبنية على التعددية و احترام الرأي الآخر.

ولم نكن نطالب بتحقيق الاستقلال في غضون 24 ساعة ، و لا من خلال 5 سنوات ، كنا نعتقد بان 15 سنة كافية لكي نتمرس و نتعلم كيفية إدارة و تسيير البلد لصالح الشعبين ، ثم بعد ذلك نصل إلى التمتع الحقيقي بالاستقلال في إطار من التعاون يمتد إلى جميع الميادين"([1]).

إنّ السياسة المرحلية المعتمدة من طرف حزب الشعب و مصالي كانت لتفادي المواجهة المباشرة مع السلطات الاستعمارية التي كانت مستعدة لاستعمال كل الأساليب للوقوف في وجه الحركات التحررية ومنها الجزائر ، فكان هذا الأسلوب أنجع طريقة للوصول إلى الهدف المنشود.

وتتجلى هذه الإيديولوجية في رفض النجم لمشروع "بلوم فيوليت" الذي جاءت به الجبهة الشعبية في 30 ديسمبر 1936 و الذي بمقتضاه تمنح الجنسية الفرنسية لفئة معينة من الجزائريين من ذوي الشهادات التعليمية و المنتخبين و العسكريين و الموظفين مع احترام أحوالهم الشخصية ([2]).

ولقد كان أعضاء النجم متفائلين عند وصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا حيث شاركوا في الاستعراض الذي نظمته الجبهة بمشاركة ما يقارب 50 ألفا من العمال الجزائريين ورفعوا شعارات تدعو إلى الحرية و الاستقلال ونبذ القوانين الاستثنائية ([3])، و برر مصالي وقوفه إلى جانب الجبهة الشعبية بقوله : " إنّ الذي حدد نشاطنا مع الجبهة الشعبية هو الكفاح من أجل الحريات الديمقراطية لكافة الجزائريين من أجل لقمة الخبز لهذا الشعب الذي أفنى عمره في البؤس الأسود ، الكفاح من أجل التعليم ، الكرامة وشرف الشعب و التحـــرر و الانعتاق" ([4]).

[1] Messali , Hadj **, les Mémoires de messali hadj 1898-1938** , alger ed anep 2005 , p 241.
[2] Benkhedda.les origines du 1 novembre, Op.cit , p 63
[3] زوزو، الدور السياسي للهجرة، مرجع سابق ، 130
[4] El ouma , mai – juin 1936

كما قدم النجم للجبهة الشعبية جملة من المطالب في فيفري 1936 التي وافقت عليها هذه الأخيرة و من المطالب السياسية ([1]):

1– العفو العام الشامل للمنفيين ، و المساجين السياسيين بغض النظر عن انتمائهم الحزبي.

2– إلغاء جميع التدابير الاستثنائية و القوانين الخاصة.......

كما حدد مصالي موقفه برسالة بعثها إلى الرئيس الفرنسي ليون بلوم جاء فيها : " إن **نجم شمال إفريقيا عبارة عن مجموعة من مسلمي شمال إفريقيا يسعى إلى المطالبة بحرية الصحافة و عقد الاجتماعات و الجمعيات ، و يكافح من اجل الاستقلال التام لشمال إفريقيا من الناحية الفعلية و القانونية ، و لا يمكن للنجم أن يمس بسلامة الإقليم الفرنسي.. أما بشأن الجزائر فاسمحوا لي سيدي الرئيس أن أقول لكم بأنها ليست فرنسية ، و ذلك لأسباب عديدة منها يوجد الإقليم الفرنسي في الجنوب الذي يحده البحر المتوسط، أما ما بعد البحر فهناك الجزائر التي تعود إلى الجزائريين و من ثم فهي إقليم جزائري و عليه فالجزائر توجد فعلا في الشمال الإفريقي بينما توجد فرنسا في أوروبا"([2]).**

لقد بادرت الجبهة الشعبية بإصدار قرار العفو الشامل فعاد مصالي من جنيف وسمح له بدخول الجزائر كما أفرج عن العديد من أعضاء النجم.

لكن مشروع " بلوم فيوليت " أعاد القضية إلى نقطة الصفر فرفضه النجم لأنه في رأيه " يربط الجزائر بفرنسا و إلى الأبد باسم الاندماج" ([3]).

أما مصالي فقد اعتبر مشروع بلوم فيوليت " وسيلة استعمارية جديدة مطبوخة على الطريقة الاستعمارية الفرنسية و الهدف منها تقسيم الشعب الجزائري أي عزل النخبة عن الجماهير "([4]).

أما عن المشروع في حد ذاته فيقول سعد الله بأنه " لا يخرج عن تنفيذ خطة دمج الجزائر في فرنسا بصورة تدريجية.. وأراد فيوليت أن يقع الدمج فعلا عن طريق النخبة الجزائرية

---

[1] زوزو ، الدور السياسي للهجرة ، مرجع سابق ، ص 190

[2] **El ouma , janv/ fev 1936.**

[3] سعد الله. ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 3 . ص19

[4] بنيامين سطورا، **مصالي الحاج 1898–1974**، ترجمة صادق عماري و مصطفى ماضي،الجزائر،دار القصبة للنشر2007 ، ص 138.

المتخرجة من المدارس الفرنسية و الموالية لفرنسا موالاة مطلقة دون مطالبتها بالتنازل عن أحوالها الشخصية الإسلامية..([1]).

شكلت سنة 1936 مرحلة هامة من تاريخ الجزائر حيث احتضنت الجزائر العاصمة المؤتمر الإسلامي* في 7 جوان ، و اعتبر حدثا هاما من زاويتين : **الأولى** مشاركة أغلب التيارات السياسية الوطنية الموجودة على الساحة الجزائرية باستثناء النجم ، و **الثانية** مشاركة مصالي الحاج في التجمع الذي انعقد في 2 أوت 1936 بعد عودة الوفد من باريس([2]).

احتضن الملعب البلدي ببلكور في 2 أوت 1936 تجمعا ضخما ضم مختلف الشرائح الاجتماعية و الفعاليات السياسية ، واعتبر هذا التجمع نقلة نوعية للنجم و لرئيسه الذي ألقى خطابا أهم ما جاء فيه : " حقا أننا نوافق على المطالب المستعجلة التي هي في الواقع متواضعة و شرعية ، و التي هي في قائمة المطالب التي قدمت إلى حكومة الجبهة الشعبية و إننا سنؤيدها بكل قوانا حتى نراها محققة . و هنا ألتزم باسم منظمتي و أمام الشيخ الجليل عبد الحميد بن باديس أن أعمل كل ما بوسعي لتأييد هذه المطالب و لخدمة القضية النبيلة التي ندافع عنها جميعا ، لكننا نقول بصراحة و بشكل لا يقبل التراجع بأننا نتبرأ من كراس المطالب بخصوص إلحاق بلادنا بفرنسا و بخصوص التمثيل البرلماني.....

إننا أيضا أبناء الشعب الجزائري و لن نقبل أبدا أن تكون بلادنا ملحقة ببلاد أخرى رغم إرادتها ، فنحن لا نستطيع مهما كانت الظروف أن نراهن على المستقبل الذي هو أمل الحرية الوطنية للشعب الجزائري..([3]).

---

[1] سعد الله ، الحركة الوطنية، الرجع السالف الذكر ، ص30.

سنعود إلى دراسة المؤتمر الإسلامي في فصل لاحق.

2 قدم الوفد مجموعة من المطالب سميت " الميثاق المطلبي للشعب الجزائري المسلم" واحتوت على مطالب سياسية و اجتماعية و اقتصادية وثقافية وعينت لجنة تحت رئاسة بن جلون استقبل من طرف ليون بلوم رئيس الوزراء وموريس فيوليت حيث صرح ليون بلوم " تكمن الفرحة في كون فرنسيين يستقبلون فرنسيين آخرين...سندرس الإجراءات بروح عادلة و أخوية حميمة.أنظر: بنيامين سطورا ، مصالي الحاج 1974/1898 . مرجع سابق ، ص139.

[3] أنظر نص الخطاب في : أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ، الجزء الثالث ، مرجع سابق ، ص/263/265، أو الملحق رقم 2.

لقد حمل خطاب مصالي نفسا جديدا و أفكارا واضحة لم يعهد الشعب سماعها من قبل حول المشكلة الجزائرية و التحرر ، و لقي تجاوبا فوريا لدي الجمهور تعبيرا عن مساندته لسياسة تحريرية قائدها النجم الشمال الإفريقي ([1]).

و كما يقول " سطورا" : " لقد عبرت أفكار مصالي و النجم البحر المتوسط، وزرعت في الأرض الجزائرية لتنبت وعيا وطنيا و لتدعم أكثر صورة مصالي و نفوذه لدى الجزائريين "([2]).

إنّ مواقف النجم في هذه الفترة هو بداية تكفل الجزائريين بقضاياهم الوطنية و بمسألة الجزائر " أمة و مجتمع" تختلف عما هي عليه فرنسا. و ما ينم عن الروح الوطنية و النزعة الاستقلالية لدى النجم النشيد الوطني الذي كان يتغنى به أفراد الشعب ([3]):

فداء الجزائر روحي و مالي * ألا في سبيل الحريـــــة
فليحى حزب الاستقـلال * نجم شمـــال افريقيـــة
و يحيا زعيم الشعب مصالي * مثال الوفـــاء و الوطنيـة
فلســـنا نرضى الامتزاجا * و لسنا نرضى التجنيــسا
و لسنا نرضى الاندماجــا * و لا نرتـــد فرنسيـــسا
رضينا بالإسلام تاجـــا * و كفى الجهـــال تدنيسا
فكل من يبقى اعوجـــاجا * رجمناه كـــإبليـــسا
ألا في سبيل الاستقـــلال * ألا في سبيل الحريـــــة

2 – حزب الشعب الجزائري و المطلب الاستقلالي: *

تأسس حزب الشعب الجزائري في 11 مارس 1937 في باريس على أنقاض نجم شمال إفريقيا، فكان أول عمل يقوم به هو تكريس عمله على الجزائر و في الجزائر بدلا من شمال

---

[1] أحمد مهساس، **الحركة الوطنية الثورية** ، مرجع سابق ،123.

[2] نفسه ، 144.

* يلاحظ من خلال التسمية الجديدة للحزب أنها تحتوي على مدلولين مهمين ، أولها الشعب الذي استلهم ثقافته من تاريخه الطويل و لغته و دينه ، ثم الجزائري للدلالة على الانتماء للرقعة الجغرافية .

[3] قداش و قنانش ، **نجم شمال إفريقيا** ، مرجع سابق ، ص 67.

إفريقيا، و منه ابتعد عن الأجواء الفرنسية و تأثير خطاب اليسار الفرنسي ([1]).

أما البرنامج الذي اعتمده فهو في روحه طبقا للأصل لبرنامج النجم المعتمد في عام 1933 و لكن في ديباجته هناك اختلاف كبير.

ففي اجتماع للمكتب السياسي يوم 10 أفريل 1937 فانه صرح بأن الهدف من إنشاء الحزب هو" التطوير المعنوي و المادي للجزائريين، و يدافع عن المطالب البسيطة دون إهمال مصالح الكل "([2]).

و كان شعار الحزب " لا اندماج، ولا انفصال و إنما تحرير " ([3]).

و كانت كلمة تحرير في محتوى برنامج حزب الشعب تعني في الأساس الاستقلال و هذا ما نجده كذلك في التصريح حول برنامج الحزب حيث جاء ما يلي: " ما نريده هو أن نرى الشعب الجزائري يساهم في تسيير مصالحه على أساس المساواة المطلقة و في ظل احترام تقاليده و لغته و دينه وفق ما جاء في معاهدة 1830 ، و ما نريده حقا هو الانعتاق و الحكم الذاتي على شاكلة دومنيون انجليزي "([4]). و قد يعني هذا الشعار تراجعا عن الخط الثوري الذي لازم مصالي و حركته منذ 1926 ، كما قد يرجع إلى استراتيجيه لواقع دولي ينذر بنشوب حرب عالمية ثانية.

و تفاديا لأي لبس نشرت جريدة "العدالة" تصريحا لمصالي الحاج يوم 17 أوت 1937 شرح فيه برنامج حزب الشعب حيث جاء فيه : " إن برنامجنا يحتوي على مطالب عاجلة و أخرى آجلة . فالأولى هي المطالبة بتنفيذ الإجراءات الديمقراطية للقوانين الاجتماعية

---

[1] أحمد الخطيب ،<u>حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية و الوطنية و نشاطه السياسي و الاجتماعي</u> ، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986 ، ص 53.

* يلاحظ من خلال التسمية الجديدة للحزب احتوائها على مدلولين هامين ، أولهما الشعب الذي يستلهم ثقافته من تاريخه و دينه و لغته ن ثم الجزائري و الذي ينم على الانتماء إلى الرقعة الجغرافية .

[2] محمد قنانش و محفوظ قداش ،**<u>حزب الشعب الجزائري 1937-1939</u>**، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية،ط2 1993،ص 22.

[3] نفسه ، ص 22.

[4] نفسه ، ص 24.

* سوف يأتي لاحقا مفهوم الديمقراطية لدى التيار الاستقلالي.

والعمالية، فصل الدين عن الدولة و إرجاع أملاك الاحباس و منح إدارتها للإسلام ... إن الشعب الجزائري المسلم يمتاز بلغته الخاصة و بدينه و ماضيه المجيد و بمفكريه و أبطاله و بعاداته و بتقاليده الإسلامية و انه سيبقى رغم وجود الاستعمار، مرتبطا بماضيه وانه يعمل لربط الماضي بالمستقبل....إنّ الاستقلال ليس هو أمر طبيعي فقط راسخ في قلب كل مسلم جزائري، و إنما هو حق لنا.. إني أحب وطني و لغتي و تقاليدي الإسلامية و إني أعمل لأخرجه من هذه الحالة التي لا تطاق، و هدفي أن يستمتع الشعب الجزائري بفضل علمه و ثقافته بثروات أرضه و أن يسعد بحريته نهائيا"([1]).

و يلاحظ من خلال البرنامج و تصريح مصالي نوع من الاعتدال دون التخلي من فكرة الوطنية ، و يلاحظ كذلك أنّ مصطلح استقلال غير وارد ، و كما يقول قداش فإنّ مصطلح الاستقلال غير موجود و لكن الهدف هو الاستقلال الذي جاء في برنامج النجم([2])،و هذا التلاعب بالألفاظ استعمل خصيصا لتفادي أي مكروه.

فعبد الحميد زوزو يرى بأن التصريح بالأيديولوجية "الاستقلال" أصبح خطرا لتغير الظروف، ولم يعد الكشف عنها ممكنا...... لذلك كان التركيز على الإصلاحات الفورية مع مراعاة عاملين هما الواقع السياسي في الجزائر و نشاط التشكيلات الوطنية الأخرى ([3]).

من هذا المنطلق و في هذا الواقع حدد مصالي الحاج الوسيلة التي يتم من خلالها الحصول على الاستقلال و التي تتم بمساعدة فرنسا ([4]).

و هكذا استطاع حزب الشعب أن يركز على الحركة القومية في المدن، ومن مآثرها" روح النضال ، الرجولة ، و الشجاعة في القول و العمل، و الصلابة في المبادئ الثورية ([5]).

و لكن يمكن التساؤل . هل هناك تنازل على هدف الاستقلال ؟([6]).

---

[1] Kheddache. Histoire du nationalisme. Op.cit. t2 , p 943

[2] idem, p 366 .

[3] زوزو، **الدور السياسي للهجرة** ، مرجع سابق ، 75/74

[4] قداش و قنانش ، **حزب الشعب الجزائري** ، مرجع سابق ، ص 30.

[5] ا لاشرف ، مرجع سابق ، 255.

[6] هذا السؤال طرحه بنيامين سطورا في كتابه " مصالي الحاج " مرجع سابق ، ص159 ثم أجاب على بعض التساؤلات و التي يمكن إدراجها في المتن.

يقول مهساس بأن حزب الشعب لكي يميز نفسه عن النجم حرص قادته على حذف الإشارة إلى الاستقلال من برنامجه و إن ظل التنظيم يطالب بالاستقلال بواسطة انتخاب برلمان جزائري عن طريق الاقتراع العام ([1]).

ثم كان مفهوم " الجزائر الحرة " و التي تعني إلغاء التفرقة بين السكان من حيث المواطنة، معناه انعتاق الجزائر و تحررها من الوصاية الفرنسة

إن الدفاع عن الاستقلال الوطني يعني الدفاع بكل حزم ضد كل سياسة تهدف إلى إدماج الشعب أو فئة منه و هذا هو الشعار الذي رفعه حزب الشعب ضد مشروع بلوم –فيوليت و نجده كذلك في مقال جاء يوم17 جوان 1939 في البرلمان الجزائري([2]):

" لماذا فشل مشروع بلوم– فيوليت ؟ السبب بسيط وواضح. بالنسبة للمسلم الجزائري التجنيس من وجهة نظر دينية و بناء على القرآن يعتبر ردة، وقد بين ذلك القرآن الكريم في العديد من الآيات و كذلك الأحاديث الشريفة.أما من وجهة نظر سياسية فهي خيانة لأنها تعني التخلي عن الجماعة الإسلامية".

هل يمكن دمج شعب له أرض محددة المعالم أين نشأ أجداده، وعملوا و كافحوا لكي يترك له تاريخ زاهر......؟

هل يمكن دمج شعب له لغته الخاصة به، لغة ثرية وواضحة و لها ماض عريق..... ؟

و تعتمد سياسة حزب الشعب على ثلاثة محاور :

الاقتراع العام

البرلمان الجزائري

التحرير ([3]).

فالاقتراع العام : و الهدف منه منح الحق للشعب الجزائري للتعبير عن نفسه و اختيار من يراه مناسبا للدفاع عنه وعن مصالحه.

---

1 أ حمد مهساس، الحركة الوطنية الثورية في الجزائر،مرجع سابق ، 128.

2 نفسه ، ص 60.

3 Collot. Le mouvement national algérien . Op.cit.p 144.

أما البرلمان الجزائري فهو نموذج للديمقراطية التي يطالب بها الشعب، و تعني التمثيل الفعلي للنخبة الجزائرية في المجالس المنتخبة.

أما التحرير فهو السياسة الوحيدة التي تسمح للشعب بالانعتاق من الجور الاستعماري و الوصول الى الحرية التي تسمح له في تسيير شؤونه السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

أثناء الحرب العالمية الثانية ورفضه التعاون مع حكومة "فيشي" تعرض مصالي الحاج للحكم بست عشرة سنة أعمالا شاقة ، ومنعه من الإقامة في الجزائر، وحرمانه من حقوقه السياسية و المدنية بتهمة المظاهرة ضد سيادة الدولة الفرنسية، و مع ذلك توجه بتصريح كتابي للجنة الاصلاحات التي تشكلت على إثر خطاب الجنـــرال ديغول في قسنطينة عام 1943 *و أهم ما جاء فيها :" أطالب بتطبيق سياسة ديمقراطية على كافة المجالس الجزائرية بتحويل المندوبيات المالية الى برلمان جزائري يتم انتخابه عبر الاقتراع العام بدون تمييز لا في الجنس و لا في الدين. في هذا البرلمان يحظى العربي و الأوروبي و الإسرائيلي بنفس المعاملة ، يعملون في جو أخوي ، كل حسب قدرته و من أجل جزائر حرة و سعيدة" ([1]).

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و حوادث 8 ماي 1945 بدأ العمل على إعادة النظر في الوسائل التي يجب أن تستعمل للوصول إلى الهدف الأول و هو الاستقلال ([2]).

و مع هذه الأحداث و إصدارها للعفو الشامل عاد مصالي إلى الجزائر في أكتوبر 1946 و أسس حركة الانتصار للحريات الديمقراطية كواجهة سياسية جديدة .

3 – **حركة الانتصار للحريات الديمقراطية و المطلب الاستقلالي**:

مع حركة انتصار الحريات الديمقراطية بدأت تظهر الانشقاقات ليس في الهدف و هو الاستقلال الوطني ولكن في الوسيلة التي يجب أن تتبع للوصول إلى هذا الهدف . و كان مؤتمر

---

1 بن العقون ، ج3 ، مرجع سابق ، ص 262..

* سنعود الى تحليل هذا التصريح في الفصل السادس.

2 بعد حوادث ماي 1945 أصبح ضروريا إعادة النظر في الوسائل لمجابهة الاستعمار كون الاعتماد على المظاهرات و الوسائل السلمية أضحت غير صالحة من هنا بدأ التفكير في إنشاء جهاز توكل له مهمة التنظيم و الإعداد و تجلى ذلك في المنظمة السرية.

15 فيفري 1947 الفرصة التي سمحت للحزب أن يضع الخطوط العريضة للعمل السياسي المستقبلي و أفضى إلى النقاط التالية ([1]):

1_ المشاركة في الانتخابات تحت راية الحركة.

2_ خلق منظمة سرية وسميت بالمنظمة الخاصة.

3_ الإبقاء على حزب الشعب في السرية و إعطائه غطاء سياسي قانوني و هو حركة الانتصار للحريات الديمقراطية.

لقد كانت فكرة الاستقلال واضحة عند أعضاء حزب الشعب و المنظمة الخاصة، و تم التركيز من خلالها على " برلمان منتخب " و " أمة جزائرية حرة و ذات سيادة " و كان هذان الشعاران رمز الحملة الانتخابية لعام 1948.

ولقد ظهرت أهداف حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في المؤتمر الوطني الأول يوم 7 سبتمبر 1947 و أهم ما جاء فيه ([2]):

1- أبطال السيطرة الامبريالية وإعادة السيادة للشعب الجزائري.

2- تكوين دولة وطنية مع إسنادها كل خصوصيات السيادة.

3- التطبيق الحرفي لمبادئ الديمقراطية و التي حددتها الشعارات التالية: الكلمة للشعب و البرلمان الجزائري السيد المنتحب بالإجماع بدون تمييز عرقي أو ديني.

إنّ الخطاب الذي جاء مع حركة الانتصار في المؤتمر الأول لعام 1947 يحمل العديد من الدلالات السياسية المرتبطة بمفهوم الاستقلال.

فأول مفهوم للدولة هو استرجاع السيادة بكامل معانيها ، السيادة السياسية و السيادة الاجتماعية و الثقافية و التي تسمح للشعب التعبير عن طموحاته و أهدافه، مع تكوين دولة وطنية بكل خصوصياتها و مقوماتها، فالوطن أصبح له معنى ليس الانتماء فقط بل الشعور بالانتماء ضمن خصوصيات هذا الوطن، و كذلك إعادة الكلمة للشعب ضمن الإطار الديمقراطي مع تكوين برلمان جزائري.

[1] Collot. Le mouvement national algérien .op.cit. p, 260
[2] Kheddache. Histoire du nationalisme algérien. Op.cit. p ,976

و في هذا الصدد يقول مهساس([1]) : " يمثل مؤتمر 1947 منعرجا حاسما في تاريخ حزب الشعب- حركة الانتصار الحريات الديمقراطية و الحركة الوطنية بشكل عام ، فلقد ساهم بقراراته في توضيح التوجيهات و في إسراع المسار الثوري ، و في نفس الوقت تفاقمت التناقضات الداخلية على مستوى قيادة الحزب([2]) . لكن هذه التناقضات بقيت مستترة ، فحزب الشعب – حركة الانتصار الحريات الديمقراطية كان في أوج قوته.

لقد جاء المؤتمر الثاني في أفريل 1953 على وقع مشاكل سياسية و انشقاقات داخل الحزب لكن الفكرة السيادية بقيت بارزة فيما يخص النظام السياسي الذي يهدف إليه الحزب بعد الاستقلال هل هو نظام ملكي أو جمهوري([3]) ، فمن هذه الزاوية جاء البند الثاني " الجمهورية كنظام حكم "([4]) " الديمقراطية من الشعب و إلى الشعب كأساس للسيادة " ([5]). .

رغم ورود هذه المفاهيم في النصوص الأساسية لحركة الانتصار إلا أن الأزمة تفاقمت فيما بعد وانشق الحزب إلى قسمين مصاليون و مركزيون هذه الأخيرة استغلت وضع مصالى في الإقامة الجبرية فقامت في أفريل 1954 بوضع إستراتيجية تقوم على:

1- حرمان أنصار مصالي من استعمال الوسائل المادية و منعهم من القيام بأي نشاط سياسي .

2- إعطاء عطل مدفوعة الأجر مقدما لجميع المسئولين البارزين في الحزب وحثهم على عدم القيام بأي نشاط يخدم المصاليين .

3 - إقامة تحالف مع خصومهم السابقين (أعضاء المنظمة الخاصة) و السعي لإثبات ثوريتهم و يعملون بانسجام و تفاهم مع الجناح المؤيد للعمل العسكري في الحزب ([6]).

---

[1] مهساس، الحركة الوطنية الثورية، مرجع سابق ، ص 290

[2] بخصوص أصل الأزمة في القيادة فهي أصلا اختلاف وجهات النظر ،فكان مصالي هدفه هو اليقظة السياسية للجماهير و تنظيمه ، بينما كان الأمين دباغين مهتما بتحضير عمل مسلح للدخول في اختبار قوة مع الاستعمار. راجع: بنيامين سطورا. مصالي الحاج ، مرجع سابق ،ص 198

[3] Ben khedda. Les origines du 1 novembre . op.cit . p 222

[4] Collot. Le mouvement national algerien .op.cit. p 314

[5] Idem.p 314

[6] بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر ، مرجع سابق ، ص 332

المطلب الثاني : أهداف ووسائل الاستقلال الوطني.

1_ أهداف الاستقلال الوطني:

لم يكن هدف الحركة الوطنية المتمثلة في نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب الجزائري، وبعده حركة إانتصار الحريات الديمقراطية الاستقلال فقط ، بل تكوين دولة وطنية " تمتاز بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال السياسي" ([1]).

و لما كان الاستقلال معدوم مع وجود قوة أجنبية جاثمة على أرض الجزائر كان مدلول الدولة غير وارد في برنامج الحركة بالمفهوم اللفظي للدولة، فكان المفهوم بداية يعني الاستقلال، و لم يبق هذا المفهوم غامضا بل ارتبط بفكرة الوطنية ويعني الانتماء وهو مرتبط بمعان روحية ووجدانية تتجاوز حدود الجغرافيا، و هو تفاعل بين الشعب و الأرض.

فمدلول الاستقلال في برنامج الحركة الوطنية الثورية يأخذ معان عديدة، فجلاء الجيش الفرنسي و تأسيس جيش وطني ([2]) يعني القضاء على الوجود الاستعماري في الجزائر و تكوين دولة مستقلة .

كما برز مدلول آخر مع حزب الشعب الجزائري، و هو البرلمان الجزائري و هو رمز من رموز التحرر و تكوين الدولة الوطنية المستقلة.

فالبرلمان يعني وجود حرية الاختيار و حرية الانتخابات و أصبح " الأهلي" في نظر المستعمر، جزائري له حقوقه السياسية و هو صاحب السيادة.

إذا فالوصول إلى تكوين الدولة الوطنية كان لزاما أن يمر بالمراحل التي مر بها و استعمال وسائل للوصول إليها.

2_ وسائل الاستقلال الوطني:

إن المتتبع للحركة الوطنية الاستقلالية منذ 1926 حتى اندلاع الثورة المسلحة يلاحظ أن هذه الحركة لم تستعمل أسلوبا واحدا لمجابهة الاستعمار والوصول إلى الهدف الذي سطرته من البداية، و لكن تعددت الأساليب واختلفت باختلاف الظروف و العوامل الداخلية و الدولية.

---

[1] سليمان الطماوي، مرجع سابق ، ص 19

[2] - Collot. Le mouvement national algérien. Op. cit . p 52/53.

و يمكن حصر وسائل الاستقلال الوطني فيما يلي:

1- الصحافة.

2- التجمعات.

3- المطالب.

4- الانتخابات.

1_ الصحافة:

كان الهدف من إنشاء الصحف نشر الوعي الفكري و القومي والمبادئ المختلفة التي تبناها الحزب ، لذا أدرك هذا الأخير الأهمية التي يجب أن تعطى للصحف و ذلك تدعيما لنشاطها السياسي المتمثل في الدعوة إلى النضال من اجل التحرير وطرد المستعمر هذا من جهة ، و من جهة أخرى توصيل إلى الرأي العام الوطني و الدولي مطالب الحركة و تحركاتها على الصعيدين الداخلي و الخارجي .

أ/ الإقدام : و تعد من أولى الجرائد التي تأسست في الجزائر على يد الأمير خالد عام 1919 ثم تبناها النجم باسم الإقدام الباريسي و كانت تعبر عن الرؤيا السياسية لنجم شمال إفريقيا. و قد سحب منها ثلاثة أعداد فقط ، ثم منعت من الصدور بعد عدد فيفري 1927 [1].

ب/ إقدام شمال إفريقيا: صدر منها ثلاثة أعداد و كانت تهاجم السلطة الفرنسية، و تفضح مساوئ الاستعمار الفرنسي[2]، كما نشرت في عدد جوان /جويلية 1927 بيانا باسم النجم إلى الأفارقة الشماليين و إلى المجندين يدعوهم إلى الوقوف ضد الحرب الدائرة في الريف المغربي . كما نشرت في عدد ديسمبر 1927 دعوة إلى الثورة ضد فرنسا [3]، و هي نقلة نوعية في مجال المواجهة و الحرب الإعلامية ضد الاستعمار الفرنسي [4].

---

1 قنانش ، **الحركة الاستقلالية في الجزائر**، مرجع سابق ، ص 39

2 مناصرية ، المرجع السابق ، ص 74

3 زوزو، **الدور السياسي للهجرة** ، مرجع سابق ، ص 103

4 عطلت لأن الإدارة الفرنسية اعتبرتها أجنبية لوجود صفحة باللغة العربية لذلك كان رد مصالي

« Si la langue arabe est une langue étrangère c'est donc ceux qui la parlent sont des étrangers, alors que le gouvernement français nous considère complètement comme des étrangers et nous laisse nous gouverner comme nous l'entendons ». In Kheddache . Histoire du nationalisme algérien op cit p 195

ج/ إقدام نجم شمال إفريقيا

صدر منه كذلك ثلاثة أعداد في ديسمبر 1927، و جوان 1928 ، و جويلية 1928 . ولقد عبرت كل هذه الأعداد عن مقاومة الاستعمار و المطالبة بالاستقلال و تأسيس جيش وطني [1].

د/ الأمة :

أنشأت هذه الجريدة في أكتوبر 1930 لتكون الناطق الرسمي للنجم و حزب الشعب من بعده و كذلك وسيلة لنشر نشاطات الحزب الرسمية وغير الرسمية . ولقد صدرت باللغة الفرنسية و كان مصالي رئيسها السياسي في حين تولى رئاسة تحريرها عمار عيماش[2].

و لقد اهتمت الجريدة بنشر الأفكار الاستقلالية حيث كتب مصالي الحاج في جانفي 1934 يقول :" إذا كان الإنسان قد ولد حرا يجب أن يحكم نفسه بنفسه و إذا كان الإنسان يحكمه طغاة يجب خلعهم"[3].

ه/ الشعب : تعتبر أول جريدة يصدرها مناضلي حزب الشعب ناطقة باللغة العربية وتنشط في الجزائر [4] و كان شعارها :" إرادة الشعب من إرادة الله، وإرادة الله لا طعن فيها"[5].

و كان برنامج الجريدة السياسي و الاجتماعي لا يختلف عن برنامج النجم وحزب الشعب حيث جاء : " اجمعوا الأهالي في شعب واحد تحت شعار التضامن ووحـــدة الدين و التاريخ و اللغة تحت إمبراطورية الدم العربي و العقيدة الإسلامية "[6].

و/ البرلمان الجزائري:

كانت تابعة لحزب الشعب الجزائري ، وكان شعارها " صحيفة للدفاع و تحرير الشعب الجزائري "[7]، ثم توقفت في 27 أوت 1939 و كانت تصدر باللغة الفرنسية في الجزائر .

---

1 أحمد الخطيب ،حزب الشعب الجزائري ، مرجع سابق، ص247.و

2 Kheddache. Histoire du nationalisme algérien. op. cit p, 266

3 نيامين سطورا، مرجع سابق ، ص 79

4 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3. مرجع سابق . ص156

5 Kheddache .Histoire du nationalisme algérien. Op cit p 535.

6 Idem , p 535

7 Idem. P535

ز/ الجزائر الحرة :

بدأ صدورها في أوت 1949 إلى نوفمبر 1954 و كانت تطالب بالحرية و الاستقلال و السيادة الوطنية.

2_التجمعات :

تعتبر التجمعات من أهم وسائل الحركة الوطنية و ذلك بهدف نشر الدعاية بالأوساط العمالية و الشعبية ، و تعد العمل المباشر الذي لجأت الحركة الوطنية بهدف توعية و تربية أعضائه اجتماعيا و سياسيا عن طريق الاحتكاك المباشر بين القمة و القاعدة [1].

و كانت التجمعات فرصة للمناضلين و المتعاطفين لمعرفة أخبار الوطن و المستجدات الوطنية و الدولية ، فكان اجتماع أفريل 1927 نقطة تحول هامة في حياة النجم حيث عقد بعد مؤتمر بروكسل لمناهضة الاستعمار الذي بين فيه النجم المطالب التي تقدم بها و على رأسها المطالبة بالاستقلال[2].

و لعل أهم تجمع حدث في عهد نجم شمال إفريقيا هو تجمع 02 أوت 1936 بالملعب البلدي ببلكور و ذلك لسببين: الأول مشاركة مصالي الحاج فيه واحتكاكه لأول مرة بالشعب الجزائري و تبيان برنامج النجم . وثانيا المشاركة القياسية التي قاربت العشرين ألفا من المواطنين.

و كانت الاجتماعات " على مستوى الهيئات الرسمية و الفروع سرية وعلانية.. يتبادل خلالها الرأي و تناقش الخطط المقبلة "[3].

3_ العرائض:

منذ نشأة التيار الثوري عام 1926 حتى بداية الثورة عام 1954 قامت الحركة الوطنية بجملة من المطالب كانت بعضها عبارة عن برنامج الحزب و بعضها مطالب قدمت للسلطات الفرنسية وبعضها مطالب قدمت للهيئات الدولية.

---

1 زوزو، **الدور السياسي للهجرة** ، مرجع سابق ، ص 99.

2 مناصرية ، مرجع سابق ، ص 74

3 سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3. مرجع سابق . ص122

لعل أهم مطلب جاء في برنامج النجم في 28 ماي 1933 و هو عبارة عن برنامج سياسي و اقتصادي و اجتماعي و الذي حدد من خلاله مفهوم " حكومة وطنية ثورية" [1].

كما كان لمشاركة النجم في مؤتمر بروكسل و تقديمه مطالب آثاره على الصعيد الداخلي و الخارجي كون هذا المؤتمر كان دافعا للمضي قدما في المطالبة بحق تقرير المصير .

ثم قام النجم بتقديم مجموعة من المطالب بالاشتراك مع لجنة الدفاع عن الحريات بتونس و لجنة الدفاع عن مصالح مراكش إلى الجبهة الشعبية بتاريخ فيفري 1936 و تحتوي على مطالب سياسية و أهمها حرية تأسيس الجمعيات و حرية الرأي و حرية العمل النقابي و العفو الشامل على المنفيين والمساجين السياسيين[2] .

كما بعث مصالي الحاج سنة 1948 نداء إلى الأمم المتحدة التي انعقدت جلساتها في باريس حيث ذكر بتاريخ الجزائر و بالاحتلال الفرنسي منددا بالاستعمار و القمع المسلط على الشعب الجزائري، رافضا المشاريع الفرنسية الرامية إلى دمج الشعب الجزائري في فرنسا بالرغم من رفض الشعب هذه السياسة [3].

4_ الانتخابات:

شكلت الانتخابات إحدى أهم الوسائل التي اتبعتها الحركة الثورية ليس فقط من أجل تبيان برنامج الحزب، و إنما كذلك من أجل مطالبة الطرف الفرنسي بإدخال إصلاحات تفيد الشعب الجزائري،و كذلك إضفاء الشرعية على الوجود السياسي للحزب .

و كان يعتبر الانتخابات مجرد وسيلة من وسائل تبليغ صوته إلى أوسع قاعدة ممكنة في الداخل و الخارج، لا كغاية في حد ذاتها. فكان يرمي من وراء مشاركته في الانتخابات إلى اكتساب الشعبية و هذا في إطار التحرك السياسي الذي حدده لنوابه [4].

يمكن اعتبار الانتخابات البلدية بالعاصمة في 27 جوان 1937 من بين أهم المحطات السياسية فقد قدم حزب الشعب لائحة من 12 مرشحا تحصل من خلالها الحزب على المرتبة

---

1 سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2. مرجع سابق ، ص 438.

2 زوزو، **الدور السياسي للهجرة** ، مرجع سابق ، ص 190.

3 مهساس، **الحركة الوطنية الثورية** ، مرجع سابق ، ص 338.

4 نفسه ، ،ص 272.

الأخيرة بمجموع 210 صوتا من أصل 2888 في الدورة الأولى و 320 صوتا من أصل 2340 في الدورة الثانية يوم 4 جويلية 1937 [1] .

رغم الخسارة التي مني بها الحزب إلا أنها اعتبرت مشاركة ايجابية كون هذه المحاولة كانت جديدة للحزب في الجزائر حيث تم ترشيح مصالي الحاج في العاصمة و محمد مسطول في البليدة و لحول حسين في المدية و موساوي في تيزي وزو و ومفدي زكريا في قسنطينة الخ..[2]

وكانت النتائج لصالح حزب الشعب مما أدى بالإدارة الاستعمارية إلى تزويرها وتعويض الفائزين الحقيقيين بممثلي الإدارة الاستعمارية.

كما دخل حزب الشعب انتخابات 10 نوفمبر 1946في انتخابات المجلس الوطني تحت اسم جديد حركة إنتصار الحريات الديمقراطية و استطاع كل من خيضر و مزغنة و بوقدوم ودباغين و دردور من إسماع صوت الجزائر[3].

كان لمشاركة الحزب في الانتخابات البلدية في 3 أكتوبر 1947 أثره الكبير حيث فاز الحزب في أغلب المجالس البلدية للمدن التالية : الجزائر ، وهران ،قسنطينة ،عنابة، البليدة، سكيكدة، بسكرة ، بجاية ، مليانة ، شرشال ، الشلف ، تلمسان الخ ..[4].

المطلب الثالث: الدولة في ظل الاستقلال الوطني :

" إن الدولة فكرة يحملها المواطن في داخله و يلمسها خارجه باحترام ، إنها ذلك العقد بجانبيه المكتوب و غير المكتوب بأدواته و مؤسساته و الذي ينظم وجود الناس على العارض، إنها معادلة الوطن و المجتمع و الإنسان"[5].

---

1 احمد الخطيب . مرجع سابق ، 54

2 نفسه ، 56

3 عن هؤلاء النواب المنتخبون عن قائمة حزب الشعب –حركة الانتصار الحريات الديمقراطية.أنظر
Kheddache. Histoire du nationalisme algérien. Op.cit . p967

4 هساس، الحركة الوطنية الثورية ، مرجع سابق،ص 276

5 أمين المهدي، **الجزائر بين العسكريين و الأصوليين**، القاهرة ، الدار العربية للطباعة و النشر و التوزيع ، 1992 ص30/29.

يتعرض البحث هنا إلى مسألة الديمقراطية و مفاهيمها في أدبيات الحركة الوطنية الثورية، هل كانت موجودة في عملها السياسي؟ هل كان لها تصور حول الديمقراطية في إطار الدولة المستقلة؟

هل كان مصالي الحاج ديمقراطيا؟ هل الصراع الذي حدث بغد أزمة 1949 ناتج عن فكرة استبدادية لديه، أم مؤامرة حيكت ضده؟

لقد امتزجت فكرة الديمقراطية لدى التيار الثوري الاستقلالي بمفهوم الاستقلال، ولم يكن هذا المفهوم خاليا من معاني الحرية، فالاستقلال كان يتضمن حرية الفرد في التعبير عن الرأي، و حرية الفرد في التفكير، وحرية الفرد في التنقل،فبرنامج نجم شمال إفريقيا لعام 1933 يعطي مفهوما للديمقراطية مرتبطا بالحرية و أهمها حرية الصحافة والاجتماع والنجم وتوفير الحقوق السياسية والنقابية [1].

فهذه المفاهيم مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى وجود الحق الذي يعطي للشعب التعبير عن رغبته في التصويت و حقه في الترشح ...و هذا ما حاول أن يجسده التيار الثوري في شخص رئيسه مصالي الحاج .

و إن كانت شخصية مصالي الحاج كاريزماتيكية إلا أن خطبه ودوره منذ نشوء نجم شمال إفريقيا إلى حركة الانتصار الحريات الديمقراطية كان حريصا على إشاعة الجو الديمقراطي داخل التنظيم ، كما كان يؤمن بمبدأ تعدد الرأي مع إمكانية وجود " أقلية و أكثرية " داخل الحزب و هو ما يعني حق وجود تيار في الحزب [2]. و هذا يدل على أن التنظيم لم يكن يعمل لإضفاء وجود الزعيم بقدر ما كان الهدف هو الالتفاف حول الفكرة الأساسية التي كان يعمل من اجل الوصول إليها.

لقد كانت الفكرة الاستقلالية هي المحرك الأساسي لعمل التنظيم الثوري، فالالتفاف حول الرئيس يعني إضفاء وحدة الصف الثوري و عدم تشعب الأفكار و البرامج و تؤدي في

---

1 سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2. مرجع سابق ، ص 437

2 سطورا، مرجع سابق ، 97.

نهاية المطاف إلى إضفاء جو صريح في العمل السياسي. فكان شعار مصالي في تلك الفترة قوله: " في رأي فإنّ الحزب الذي له توجه واحد فقط هو حزب دكتاتوري" [1].

و لتفادي الوقوع في متاهات الدكتاتورية كانت فكرة الديمقراطية هي السائدة و كانت بارزة في إنشاء " حكومة وطنية ثورية " و التي ارتبطت :

1_ إنشاء جمعية تأسيسية تنتخب بالاقتراع العام .

2_ حق الترشح لكل مواطن ، و حق الاقتراع العام للجميع [2].

و الملاحظة الأساسية أن مفهوم حقوق المواطن و دمقرطة السياسة و التعليم أضحى مطلبا لحزب الشعب و من ثم حركة الانتصار وهذا المفهوم ما دفع بالحزب إلى دخول الانتخابات منذ 1937 لإضفاء الشرعية عليه، لكن السلطات الاستعمارية حالت دون أعطاء حق الشعب حتى في اختيار مرشحيه في ظل السيطرة الاستعمارية.

و يذكر مصالي الحاج في استجواب له في جريدة العدالة ليوم 17 أوت 1937 أن " الحريات الديمقراطية التي يناضل من أجلها كل الجمهوريين ستسترجع في الجزائر بالاقتراع العام في جميع المجالس الجزائرية"[3].

و يربط مفهوم الحقوق الوطنية بالمواطنة أو الوطنية حيث يقول " إنها ليست امبريالية و لا عنصرية ، و لكن وطنية تشبه ثوار الثورة الفرنسية لعام 1789 و التي تحارب الامبريالية و العنصرية التي تطغى علينا و ضد الإقطاعية التي تسيطر على بلادنا"[4].

كما كان مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية من بين اهتمامات حزب الشعب و هذا ما جاء في برنامج 1938 في مادته السادسة، أما المادة الثانية منه فقد نصت على إعطاء الحريات الديمقراطية كالصحافة و الجمعيات و النقابة الخ..[5].

---

[1] - Kheddache. Histoire du nationalisme algérien. Op.cit. 908.

[2] سعد الله، الحركة الوطنية ،ج2. مرجع سابق ، 437

[3] قنانش و قداش ، مرجع سابق ، ص 27

[4] نفسه ، ص 29

[5] نفسه ، ص 35

ووصلت فكرة الديمقراطية إلى أوجها عندما صرح مصالى في 1944/03/15 بأن " الديمقراطية التي لا بد أن تكون اليوم أو غدا هي المصدر الوحيد لكل المجتمعات البشرية "[1].

و يركز على الهدف الذي يجتمع من أجله العرب و الأوروبيين و حتى اليهود أخويا من أجل جزائر حرة [2].

وحتى في أوج الأزمة التي عصفت بحزب الشعب–حركة الانتصار فان المؤتمر الثاني المنعقد في أفريل 1953 خرج بالبيان التالي حول السياسة العامة و مما جاء فيه : [3]

1 _ الديمقراطية : " من الشعب و إلى الشعب " باعتباره منبع السيادة .

2 _ الجمهورية نظام الحكم.

3 _ العمل على تحقيق الرخاء الاقتصادي و العدالة الاجتماعية بالاعتماد على التوزيع العادل للدخل الوطني و تنظيم الفلاحة و التعليم و القضاء على الأمية...

فإذا عدنا إلى أصل المفهوم نلاحظ أن مصطلح السيادة الواردة منبعها الشعب ولم يعتمد أن صاحب السيادة هو القائد أو الزعيم،لذا كان الاتجاه الثوري دوما ملتزما بهذه الفكرة من أجل هدف واحد هو الوصول بالجزائر إلى الاستقلال

يمكن اعتبار أزمة 1949 عجلت إلى تعصب موقف مصالي الحاج تجاه بعض الأطراف ذلك أن الديمقراطية تقتضي أحيانا بعض التنازلات و أحيانا أخرى التشدد عند انفلات الوضع.

و رغم كل الاعتبارات، فإنّ التيار الثوري كان يشوبه ضعف ويتمثل فيما يلي : [4]

بداية ضعف أيديولوجي، فمفهوم " برلمان جزائري" و مفهوم "الكلمة للشعب" عبارة عن توجيهات ولكن ما هي خلفياتها ؟ ما هو النظام الذي سوف يخلف النظام الاستعماري بعد

---

1 Collot. Le mouvement national algérien. Op.cit. p 183

2 Idem.p 184

3 Idem ,p 313/314

4 هذه أسئلة طرحها الأستاذ بن يوسف بن خدة ، وما نلاحظ من خلالها ليس عدم وجود بعد سياسي و إيديولوجي و لكن نقص التدقيق في هذه الإبعاد ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال التغاضي عن الدور الذي كان يقوم به المستعمر للقضاء على كل ما يمت بالجزائر من صلة. انظر :

Ben youcef ben khedda. Les origines du 1 novembre . op. cit . p218

الاستقلال ؟ هل هي الديمقراطية على النمط الغربي أم الديمقراطية الشعبية على نمط دول أوروبا الشرقية ؟

ما هي الأسس الأيديولوجية للدولة الجزائرية المقبلة؟ موقع الإسلام في الدولة وفي حياة المواطن ؟ ما هي أسس الاقتصاد الجزائري؟

كل هذه الأسئلة – حسب الكاتب – لم تكن هناك إجابات و السبب في ذلك يعود إلى نقص الكوادر من جهة و العنف المسلط على الحزب من طرف السلطات الاستعمارية من جهة ثان

المبحث الثالث : البعد الديني و الثقافي لدى التيار الوطني الاستقلالي:

المطلب الاول: تطور البعد الديني و الثقافي :

ارتبط مفهوم الدين في أدبيات الحركة الوطنية بمفهوم الوطنية، فقد كان يطلق على الجزائري مصطلحين هما " الأهلي" أو " المسلم"، فكان مصطلح المسلم يرمز إلى الانتماء بغض النظر عن الجهة أو اللغة فكان المسلم رمزا للوطنية و رمزا للانتماء.

و لقد ارتبطت الوطنية و الدين في مجمل العمل السياسي لدى التيار الثوري بالهوية فكانت من بين أهم المطالب التي كان يدافع عنها حزب الشعب و حركة الانتصار الحريات الديمقراطية و من قبله النجم. و كان الدين شعورا و إحساسا بالانتماء إلى شخصية تاريخية تكونت على قاعدة أساسها العربية و الإسلام، لأنّ الاستعمار قبل كل شيء هو اعتداء على الدين و مساس بعزة الإسلام.

وإن كان مصطفى الأشرف يفرق بين الوطنية و القومية ، فالوطنية بالنسبة إليه ضد التعمير والقومية ضد الاستعمار، لذلك عبر الشعب الجزائري عن وطنيته بحمل السلاح[1].

وكل هذا – كما يقول الأستاذ سعد الله – أن تيار الحركة الوطنية في الجزائر كانت تغذيه عوامل دينية سلبية من الداخل ، و عوامل دينية ايجابية من الخارج . ففي حين كان الدين الإسلامي مضطهدا في الجنسية ، في المؤسسات ، في الشعائر .. كانت تباشير النهضة الإسلامية تلوح في الأفق و تشجع الجزائريين على الإلحاح في طلب حقوقهم كمسلمين أحرار،

---

1 مصطفى الاشرف، مرجع سابق ،ص 76

ومن ذلك استقلال بعض الشعوب الإسلامية و انتصار المذهب الوهابي الإصلاحي وانعقاد المؤتمرات و التجمعات الإسلامية [1].

إن أول مرحلة امتاز بها الاتجاه الثوري هي النشأة التي جاءت على أنقاض جمعية دينية و كانت النواة الأولى و التي عاشت سنة كاملة من أول 1925 إلى أوائل 1926([2]).

أما المرتكزات الأساسية لمطالب النجم على الصعيدين الديني و الثقافي فكانت ذات بعد إيديولوجي مزج بين الدين و اللغة كأساس للهوية الوطنية.

فأول مطلب جاء في برنامج النجم إلغاء قانون الانديجينا كأساس انطلاقة عملية لجل المطالب ، ثم تلاه في هذه الزاوية التطبيق التام لقانون التعليم الإجباري مع حرية التعليم لجميع الأهالي ، ثم تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة فيما يخص الدين الإسلامي.

يظهر من هذه المطالب أنها جاءت لتبيين – ولو حصرا– التوجه الذي بدأ يتبناه النجم، فالتعليم بالنسبة إليه أهم ركيزة يمكن الاعتماد عليها لأن السلطات الفرنسية جعلت من الشعب الجزائري شعبا أميا بعدما كان في السابق يمتاز بثقافة عالية.

ثم كان فصل الدين عن الدولة، وهو المطلب الذي كان يهدف إلى تسيير الشؤون الإسلامية من طرف الجزائريين وخاصة الأوقاف وتعيين أئمة المساجد.

وفي بدايته الأولى كان مصالي الحاج قد وضع برنامج عمل أولي يهدف إلى جلب وإقناع المغتربين للانضمام إلى النجم، وكان هذا البرنامج يضم عشرة مبادئ والتي كان مصالي يتخذها كركيزة لمناقشته مع المغتربين.

وما يلاحظ من هذه المبادئ اعتمادها على مظاهر الحضارة الإسلامية ومبادئ الدين الإسلامي وهي : [3]

1– التذكير بالخلافة الإسلامية.

---

[1] أبو القاسم سعد الله ، " العامل الديني في الحركة الوطنية الجزائرية خلال العشرينات".
Actes du colloque du 27 février au 1 mars 1987. ed anep 2000. p21

[2] قنانش ، مرجع سابق ، ص 35

[3] - Messali Hadj. Les mémoires de messali hadj 1898/1938.Alger. anep. 2005.p.152/153

2– شرح ضخامة الحضارة الإسلامية ومملكتها في العالم، والتذكير بالحضارة العربية بإسبانيا و بالعرب في بواتييه.

و من هذين المبدأين نلاحظ اعتمادهما على مقوم الأصالة الجزائرية المنبثقة من أصول الحضارة العربية الإسلامية، و ذلك بتبيان خصائص الخلافة الإسلامية التي ظهرت مع بداية الدعوة الإسلامية.

3 – احتلال الجزائر ومقاومة الأمير عبد القادر والأبطال الجزائريين.

4 – شرح ثورة عبد الكريم الخطابي وشجاعته وتضحياته.

5– توضيح عظمة الثورة الكمالية ورفعة شخصية مصطفى كمال.

ثم تبين لنا هذه البنود خصائص و مكانة بعض الرجال الذين تركوا بصماتهم باعتمادهم على مبادئ الإسلام في تكوين دولهم و منهم الأمير عبد القادر، و عبد الكريم الخطابي و مصطفى كمال .

6– المبادئ الإسلامية والنضال من أجل الاستقلال.

7– النهضة العربية الإسلامية.

الوعي بمنظومة القيم الإسلامية في إطار الوعي الإسلامي من منظور الاستقلال الوطني كون الدين هو الذي استطاع توحيد الشعب لمجابهة الهجمة الاستعمارية الصليبية.

8– الوضعية الجزائرية.

9– شرح كيف وصلنا إلى أن نكون مستعمرين وخاضعين إلى قانون الأنديجينا والاستعمار.

10– ماذا يريد نجم شمال إفريقيا ؟

و هي الوضعية التي أحدثها الاستعمار بتحطيم سلم القيم لدى الشعب ، فكان لزاما إعادة بناء المجتمع وفق مناهج الدين الإسلامي مع الاحتفاظ بالخصائص الأخرى التي تخدم أهدافه الوطنية. ثم يستطرد مصالي بتبيان الأسباب التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه ، و تبيان هذه الأسباب هو جزء من معرفة ذاتنا و تصحيح خطانا لمواجهة الاستعمار.

و من ثمّ ماذا يريد نجم شمال إفريقيا ؟

مما يلاحظ أن البعد الديني لم يكن مقتصرا على الجزائر فقط بل جاء في إطار الكل وهو البعد العالمي للحضارة الإسلامية ودورها التاريخي والحضاري عبر العصور.

ويلاحظ من طروحات مصالي ارتباطه بانتمائه العربي الاسلامي وتمسكه بهويته ، و دفاعه عن مقومات شخصيته كما تدل على ذلك مجمل السياسات التي استهدفت المساس بوجود الجزائر مجتمعا ، قيما و ثقافة و تعكس نوعية الارتباطات التي جمعته و التيارات القومية بالمشرق العربي و رموز السياسة و خاصة شكيب أرسلان([1]).*

في برنامج 28 مايو 1933 طرح النجم مفردات جديدة لخطابه الثقافي ، و أول ما يلفت الانتباه هو العقد المبرم بين التنظيم و المناضل ، فلم يقتصر على الولاء و الانتماء بل واجبا دينيا حيث جاء فيه لغة القسم و هي : "علينا أن نقسم بالقرآن و بالإسلام على العمل المتواصل لتحقيق هذا البرنامج و نجاحه النهائي"[2].

فأصبحت الرابطة من هذا المنطلق رابطة دينية أكثر منها سياسية مع العلم ان الرابطة الدينية كانت هي المحرك لجميع الثورات التي حدثت في الجزائر منذ دخول الاستعمار، و هي رمز الشعور بالوطنية و الأرض و الانتماء.

و من المرتكزات الجديدة التي اعتمدها النجم إجبارية التعليم باللغة العربية وعلى جميع المستويات مع إنشاء مدارس عربية جديدة ، ووجوب نشر العقود الرسمية باللغتين العربيـــة و الفرنسية، فطرح التعليم باللغة العربية مع اجباريته كانت تمثل للنجم أساس الهوية الوطنية إلى جانب الدين الإسلامي.

كما طرح في هذا البرنامج اعتبار اللغة العربية لغة رسمية مما أضفى مفهوما آخر جعل من النجم نموذجا للوطنية.

---

[1] أمحمد مالكي ، **الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط2، 1994 ، ص 260 .

* شكيب أرسلان(25 سبتمبر 1869 – 9 ديسمبر 1946) ، كاتب و أديب لبناني ، لقب بأمير البيان بسبب كونه أديبا و شاعرا ورجل سياسة ، من أشهر كتبه " لماذا تأخر المسلمون و تقدم غيرهم ".

[2] انظر نص المطالب في : قنانش ، **الحركة الاستقلالية** ، المرجع السابق ، ص 55 وكذا الملحق رقم 1.

و من النقاط المهمة التي لها أبعاد على الهوية الوطنية ضرورة إلغاء التبشير في شمال إفريقيا و الكف عن دعم المذهب الكاثوليكي و البروتستانتي و الإبقاء على الأوقـــاف و الحيلولة دون استخدامها في تعزيز الاستيطان الرسمي أو لغايات أخرى (1).

إنّ العامل الديني الذي أقرته وثائق نجم شمال إفريقيا و بعده حزب الشعب لم يكن يشكل في الأصل مرجعية أساسية رغم أهمية الدين في الواقع الجزائري ، فلقد أنشا نجم شمال إفريقيا و بعده حزب الشعب في باريس بعيدا عن الواقع الجزائري

فلم يولد النجم كتنظيم وطني- إسلامي من الوهلة الأولى و لا كان ذلك هو هدف الذين سعوا إلى إنشائه أول مرة لكن زعماء النجم و بعدهم حزب و حركة الانتصار اخذوا يعدلون خط سيرهم بالتدرج إلا أن أضافوا إلى ذلك البعد الإسلامي، و منه يرى الكاتب "أندري نوشي" بان هذه السنوات مثلت العودة إلى الإسلام العالم في حياة المجتمع الجزائري ككل (2).

إنّ حزب الشعب _ و قبله النجم و بعده حركة الانتصار _ جعل من بين سياساته العمل على صيانة الشخصية الجزائرية و المحافظة على مقوماتها الأساسية اللغة — الدين ، و عبر عن ذلك برفض كل سياسة لإدماج لكونها مناقضة لتقاليد الشعب و ماضيه ، و مناقضة لاتفاقية 5 جويلية 1830 التي أقرت باحترام الدين الاسلامي و تقاليد الشعب (3).

المطلب الثاني: **المؤتمر الإسلامي و مشروع بلوم فيوليت** :

انعقد المؤتمر الإسلامي في 7 جوان 1936 و قد ضم أغلبية التيارات السياسية النشطة على الساحة السياسية الوطنية المتمثلة في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، المنتخبين الجزائريين ، الاشتراكيين و الشيوعيين الجزائريين.

توصل المؤتمرون إلى وضع مجموعة من المطالب سميت " الميثاق المطلبي للشعب الجزائري المسلم" (4) ، احتوت على مطالب سياسية و اجتماعية و اقتصادية و ثقافية ومن أهمها : فرض التعليم الإجباري مع ضرورة بناء مدارس إضافية ، فصل الكنيسة عن الدولة ، الإعادة الفورية

---

1 قنانش ، المرجع السابق ، ص 55

2 André Nouschi , p 64
3 Kaddache , histoire du nationalisme , op cit , p 92
4 Ben khedda. Les origines du 1er novembre . op. cit .265

لكل الأماكن الدينية الإسلامية ، لكن أهم نقطة التي لها أبعاد خطيرة على الشعب هي ضم الجزائر إلى فرنسا (1).

لقد كان رد فعل حزب الشعب عن طريق رئيسه الحاج مصالي عنيفا ضد فكرة الاندماج ، فقد كان رده في التجمع الذي انعقد في 2 أوت 1936 بالملعب البلدي ببلكور قوله : " إنّ هذه الأرض ليست للبيع ، فالشعب هو صاحبها ووارثها ، البلاد لا تدمج و لا تستعار" (2).

و في رد عن سؤال للجماهير لماذا حزب الشعب الجزائري ضد مشروع فيوليت كان الرد ذا أبعاد وطنية و دينية و مما جاء فيه (3) :

" إن الشعب الجزائري لا يريد مشروع فيوليت لأنه لا يخدم مصالحه، إنهم يريدون ادمجانا للفرنسيين إعطائنا جنسية جديدة كأننا ليست لنا جنسية خاصة بنا. ألا يعلمون بأننا شعب لنا ديننا لنا لغتنا ، لنا كتابتنا لنا آدابنا لنا تاريخنا ، و نحن فخورين بانتمائنا لديننا ... لا نريد جنسية أخرى لنا جنسيتنا . منذ107سنة و هم يحاولون بشتى الوسائل إلغاء الإسلام للجزائريين و لم يفلحوا ، هددونا بالقوة ، بالحيلة ، و لم يفلحوا و ليعلموا ان الشعب الجزائري ليس للبيع و سيبقى مسلما ".

طرح مشروع بلوم فيوليت في 30 ديسمبر 1936 و الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى القضاء على الانتماء الوطني لفئة معينة من الشعب الجزائري و ذلك بمنحهم الجنسية الفرنسية و يخص بالذكر المسلمين ذوي الشهادات التعليمية، المنتخبين، و العسكريين، و الموظفين مع الاحتفاظ بأحوالهم الشخصية و الذين بلغ عددهم 25000 (4).

و كان موقف مصالي الحاج واضحا عندما قال " سنعود إلى الإسلام ، إلى القرآن الكريم ، إلى سيرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، تبرز الشخصيات العظيمة التي تنتمي إلى العالم

---

1 سعد الله، **الحركة الوطنية** ، ج3، مرجع سابق ، ص170

2 بنيامين سطورا ، مرجع سابق ، ص 42

3 نفسه ، 58/57

4 Ben khedda. Les origines du 1er novembre 1945. op. cit .p 63

العربي الإسلامي مثل صلاح الدين ، جمال الدين الأفغاني ، اينفير باشا ، مصطفى كمال ، عبد الكريم وآخرون أمام عيوني المندهشة مثلما تعرض في شريط فيلم على الشاشة [1]

و مع بروز حزب الشعب على الساحة السياسية الوطنية ظهرت أسس الشعارات التي سوف يبني عليها عمله و هي" لا اندماج ، لا انفصال وإنما تحرير" ، و عندما توجه إلى الجزائر وجد السياسة التي كانت موجودة هي "سياسة المسخ و التفرنس و الاندماج "[2].

فكانت المطالب من هذه الزاوية في الجانب التعليمي المطالبة بالتعليم الإجباري باللغة العربية للسكان الأصليين و على كل المستويات مع تطوير التعليم باللغتين العربية و الفرنسية.

و من هذا المنطلق أصبح التعليم و اللغة يشكلان المرجعية الأساسية لنضال حزب الشعب الجزائري على اعتبار الاحوال الشخصية الإسلامية التي ناضلت من أجلها الحركة الوطنية لها ركيزتين اللغة العربية و الدين الإسلامي ، و للحفاظ عليهما يجب إعطاء الأهمية للتعليم على جميع المستويات و باللغة العربية .

المطلب الثالث: المؤتمر العام لحزب الشعب 1938

لذلك جاءت التوصيات المصادق عليها من طرف المؤتمر العام لحزب الشعب في أوت 1938 جلها نحو هذا التوجه ففيما يخص قطاع التعليم جاء ما يلي[3]:

1- الشروع الفوري في إنجاز برنامج واسع لبناء المؤسسات التعليمية ، و تخصيص كل الاعتمادات المالية المخصصة للمشاريع العمرانية الجزائرية لإنجاز هذا البرنامج.

2- تحديد قسم هام من الميزانية العامة المخصصة للجزائر لتحقيق مخطط تعليمي على مستوى الولايات الثلاث:

أ/ إنشاء مدرسة ابتدائية بكل دوار و بكل قرية بنسبة مدرسة واحدة لألف ساكن.

ب/ تأسيس تكميلية و ثانوية بكل منطقة بها مجموعة من عشر مدارس ابتدائية .

---

1 حسن رمعون، "الاستعمار الحركة الوطنية و الاستقلال بالجزائر : العلاقة بين الديني و السياسي"، إنسانيات،(المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية) تصدر عن : مركز البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية . وهران.عدد31، السنة العاشرة ، جانفي/مارس 2006. ص 24

2 قنانش ، **الحركة الاستقلالية في الجزائر**، مرجع سابق ، ص 85

3 زوزو، **الدور السياسي للهجرة**، مرجع سابق ، ص 198

ج/ تأسيس كلية للآداب العربية بجامعة الجزائر ، تدرس فيها اللغة و الآداب العربية إلى جانب التاريخ و علم الاجتماع و الفلسفة الإسلامية على غرار معهد الدراسات المغربية و المدرسة العليا للغات و الاداب العربية بتونس.

د/ رفع مستوى الثانويات الإسلامية بتحويلها إلى جامعات إسلامية يقوم بتدريس العربية وآدابها فيها أساتذة مسلمون.

3- إصدار مرسوم يجعل تعلم اللغة العربية إجباريا في جميع مستويات التعليم على غرار الوضع في تونس و المغرب ، و في المشرق العربي أيضا.

4- إعطاء الأولوية لأبناء البلد في تولية الوظائف العمومية .

5- الحرية المطلقة للتعليم الحر.

6- الزيادة في مبالغ المنح للمسلمين ، و مراعاة العدالة في توزيعها بحسب الاستحقاق .

7- حث المسلمين على الإقبال على التعليم الحر و تشجيعه ماديا لكونه يعوض بعض نقص التعليم الرسمي في كثير من الأحيان.

8- إلغاء مرسوم رولان الذي يقيد التوظيف بالنسبة لسكان المستعمرات و إلغاء الدرجة الثانية الخاصة بمسلمي شمال إفريقيا في مسابقات الجامعة لنيل التبريز .

إن الملاحظ لهذه المطالب هو تغيير إستراتيجية حزب الشعب للتعامل مع الواقع الذي تعيشه المنظمة من جهة و الشعب الجزائري من جهة ثانية، فالتعليم أصبح ضرورة ملحة على جميع المستويات من الدواوير إلى الجامعة و هذه تعتبر نقلة نوعية في سلم المطالب الثقافية.

و من هذه الزاوية نلاحظ ان اللغة تشكل نقطة هامة و هذا ما يلاحظ من البند الثالث حيث إعطاء الأهمية للغة العربية وعلى جميع المستويات.

ان الطرح الحضاري المبني على أساس الدين و اللغة و التاريخ و الانتماء جعل التيار الثوري يتبنى الأفكار التي لها صلة بهذه الإيديولوجية ، ومن هنا كانت المناداة بإعادة المجد للحضارة العربية الإسلامية و إحياء الخلافة الإسلامية.

فكان أول واجب هو المحافظة على اللغة العربية لأنها رمز الانتماء و أساس الدين فكانت المطالبة بإعادة بعث الحضارة العربية الإسلامية و إحياء اللغة العربية و تعلمها في جميع الأطوار و جعلها اللغة الرسمية في الجزائر.

و ما يثبت خطورة المكانة التي تحتلها اللغة العربية و أهميتها هي تلك العناية التي أولتها الحكومات الاستعمارية في محاربتها للغة العربية باعتبارها اللغة الجامعة لأبناء الأمة الواحدة حيث تدعو هذه السياسات إلى نشر اللهجات المحلية من اجل قتل الروح القومية وعدم توحيد اللسان وتنوعه. ولقد لعبت الإرساليات التبشيرية دور كبير في ذلك حيث سعت إلى تقويض كيان الأمة بنشر اللهجات العامية حيى تتمزق الهوية العربية [1].

وفي مقال في جريدة البرلمان الجزائري ليوم 18 مايو 1939 تحت عنوان " الإسلام بين السيف و التنصير " جاء فيه : " تشهير بالسياسة الفرنسية التي تعمل على تضييق الخناق على الإسلام و اللغة العربية و التقاليد الإسلامية و إظهار التواطؤ بين الامبريالية و الكنيسة ، كما يبين منح الحكومة اللائكية حرية العمل للمبشرين في الجزائر ، وتدجين موظفي المساجد الذين أصبحوا تحت سيطرتها . وحسب رأي حزب الشعب فالامبريالية و التبشير لهما نفس الهدف و هو تسخير الجزائريين ماديا و أخلاقيا"[2] .

و من خلال هذا التوجه نجد أن حزب الشعب ركز على مرجعيات اعتمدها لبناء الدولة في الأطر الديمقراطية وبناء على الأسس الدينية لأنه يرى فيها حامية الوجود الجزائري من الغزو الأجنبي الذي اعتمد على المدرسة و الكنيسة لذوبان مقومات الشعب.

بعد حل حزب الشعب الجزائري قام أعضاء التيار الثوري بإنشاء تنظيم آخر وهو " حركة الانتصار الحريات الديمقراطية " و امتازت الفترة التي تلت النشأة حتى اندلاع الثورة التحريرية بثلاثة محطات هامة و هي:

1 _ المؤتمر الوطني الأول لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية يوم 7 سبتمبر 1947

2 _ الأزمة البربرية لعام 1949.

3 _ المؤتمر الوطني الثاني ح.ا.ح.د أفريل 1953.

---

1 زوزو، الدور السياسي للهجرة ، نفسه ، ص 31

2 قنانش و قداش ، المرجع السابق ، ص 70

المطلب الرابع : **المؤتمر الوطني الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية:** [1]

إنّ المتطلع لأبعاد هذا المؤتمر يلاحظ إدراج العديد من المفاهيم من أهمها مفهوم" الأمة الجزائرية" و ان كان الرد أساسا على التيار الشيوعي الذي كان يرى بأنها أمة في طور التكوين [2]، فالأمة من هذا المنطلق واقع اجتماعي و سياسي و ثقافي قائم رغم المحاولات الاستعمارية لاجتثاث هذه الأمة من هذا الواقع، و إنكار حتى وجود ها.

فتعريف الأمة الجزائرية هو البعد الثوري للوطنية الجزائرية التي ستكون الدافع للعمل المسلح الذي ستظهر بوادره في نوفمبر 1954.

تعريف آخر له دلالات هامة وهو تعريف "الشعب" و الذي يرمز إلى الوحدة الترابية و الدينية و العرقية،[3] فهذه الوحدة هي الأساس الذي ركز عليه المؤتمر وذلك لبروز بوادر انشقاق على أساس عرقي وهو ما يرمز إلى عشرين صنفا للأمة الجزائرية التي جاء بها الحزب الشيوعي الفرنسي عام 1939.

و المتتبع لنص البيان الذي جاء في هذا المؤتمر يلاحظ[4] :

"بعد مناقشة التقارير المكتوبة في شؤون الجلسة والبحث العميق للحالة السياسية، فإن المجلس الوطني لحركة حزب الشعب الجزائري المجتمع يوم 7 سبتمبر بمدينة الجزائر يعلن أن الامبريالية الفرنسية التي اغتصبت السيادة الجزائرية اثر غزو ظالم، ويثبت بكل فخر واعتزاز أن القضاء على الدولة الجزائرية والحكم الاستعماري المباشر، وسياسة الإدماج ، كلها لم تقض على الأمة الجزائرية".و هذا اعتراف بعدم سقوط الدولة الجزائرية رغم القضاء على مؤسساتها لأن الأمة بقيت صامدة في وجه الغزو السياسات المتعاقبة التي طبقت على الشعب الجزائري.

1- Collot . le mouvement national algérien. op.cit.p 262

2 امة في طور التكوين " نظرية تبناها الحزب الشيوعي الفرنسي عن طريق أمينه العام موريس توريز عام1939 و الذي يرى ان الجزائر ليس بها شعب واحد بل شعوب مختلفة من عرب و بربر و يهود و طليان و اسبان و ملطيين .أنظرالملحق رقم 5.

3 Kheddache . histoire du nationalisme algérien . op. cit . p 577

4 أنظر نص البيان في : عبد الرحمان بن العقون بن إبراهيم ، **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر،** ج3، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ،1986 ،ص 8-17 .

"ويذكر بكل اعتزاز بأنه منذ 1830 تاريخ الاحتلال الفرنسي فإن الأمة الجزائرية لم يزدها ذلك إلا إصرارا بكل صبر عجيب وصمودا بكل الوسائل على البقاء وإرادة استرجاع حياتها الوطنية الشريفة والحرة".

إنّ الثبات الذي تميز به الشعب الجزائري عبر المراحل المختلفة من تاريخه باستعمال كل وسائل الصمود كالكفاح المسلح و الكفاح السياسي اعتبرت وسائل لاسترجاع السيادة المغتصبة .
"ويفضح بكل قوة الدعوى الامبريالية التي تنكر وجود الأمة الجزائرية، ويثبت بكل شدة بأن الأمة الجزائرية حقيقة لا تقبل الجدل فهي مكتوبة في كل ضمير جزائري وأنّ التصور الأعلى للأمة يهدم الخرافة الكاذبة ومناورات التفرقة التي تنشرها الدعاية الامبريالية" .

و أهم دعاية جاء بها الاستعمار أنّ الحضارة الحديثة جاءت مع دخول فرنسا أرض الجزائر ، و أنّ الجزائر أمة في طور التكوين" و يحدد بأنه ما دام الشعب الجزائري لم يحصل على سيادته و لا يتولى سلطته بنفسه ، فإن مصالحه الحقيقية و حقوقه الواجبة ستكون دائما مداسة ، و حظه سيبقى بيد الاستعمار الذي لا يرى إلا سعادته وحده ".

و هو إقرار بالاستقلال من خلال مطلب السيادة و تولى السلطة كاملة من طرف الشعب السيد لان الاستعمار لا يريد إلا مصالحه الذاتية ، فمنذ احتلال الجزائر أصبح الشعب يعامل من طرف السلطات الاستعمارية و من طرف الكولون كعبيد.

ثم يحدد البيان أهداف حركة انتصار الحريات الديمقراطية :

1 –نهاية الاحتلال الامبريالي وإقامة سيادة الشعب الجزائري.

2– تأسيس دولة وطنية بكل معطيات السيادة (الجهاز التنفيذي والتشريعي والقضائي)

3– تطبيق المبادئ الديمقراطية –بكل دقة – التي تفسرها هذه الشعارات (الكلمة للشعب بواسطة جمعية تأسيسية ذات سيادة تتخرج بالتصويت الموحد المباشر بواسطة مجمع انتخابي واحد بدون تفريق لا في الجنسية ولا في الدين".

و يلاحظ ربط السيادة بالشعب أولا و الدولة ثانيا، ثم من خصائصها الديمقراطية لكونها أساس العمل السياسي، و لا يمكن الفصل بينهما.فبناء الدولة يقتضي وجود عنصر السيادة الذي ارتبط بالحرية و تعني هذه الأخيرة طرد الاستعمار.

ثم يحدد البيان الوسائل التي يجب أن تتبع للوصول إلى هذه الأهداف فيقرر:

1 – الكفاح السياسي بكل أشكاله .

2 – تنظيم الجماهير.

3 – دعاية لازمة لتأكيد الحقوق المقدسة للأمة الجزائرية و التنديد المتواصل بجرائم سياسة الامبريالية و معاضيدها"

و يلاحظ عدم التطرق لوسائل الكفاح العسكرية كبديل للعمل السياسي، إلا أنّ المؤتمر السري لحزب الشعب المنعقد في فيفري 1947 قد قرر مبدأ " التحرير الوطني بكل وسيلة و حتى بالسلاح،و هو ما أدى إلى إنشاء المنظمة السرية و قبل أيضا المشاركة في الانتخابات بصفته وسيلة تكتيكية من وسائل الكفاح "

و يستطرد البيان :

" و يعتبر أنّ القضية الجزائرية قبل كل شيء قضية سيادة، فاللازم إذن معرفة من هو السيد؟ أهو الشعب الجزائري أم الامبريالية؟.... و يعتقد أن الجزائر لا تعرف الحرية الحقيقية و الحياة الفضلى إلا إذا حلت قضية السيادة ورجعت بيد الشعب الجزائري الذي سيحميها مع الإيمان و النظام وراء حركته الوطنية الطلائعية".

كما حددت صحيفة " الجزائر الحرة " ليوم 18 أوت 1949 الخطوط العريضة لسياسة حركة انتصار الحريات الديمقراطية بهذا التحليل[1] :

جريدة " الجزائر الحرة " من الشعب و إلى الشعب قد برزت.... ها هي قد ولدت ..و قد احتلت مكانها للكفاح آخذة على ذمتها أكبر مسؤولية .. من أجل " **جزائر ذات سيادة** " إنّ الجزائر الحرة تعد بأنها ستتابع مسيرة تلك الجرائد التي فازت بشرف الوقوع في ساحة الشرف دون فشل أو قبول دناءة، فبالأمس كانت "الجزائر الحرة" وهما ، والآن أصبحت حقيقة أن شعار (من الشعب وإلى الشعب) هو رمزها المفضل فكلمة " **من الشعب** " ، ستمحي بها الجزائر الحرة كل نظرة إصلاحية، وستجند الشعب ليعتمد على نفسه وعلى كفاحه المنظم، وعلى تضحيته في كل وقت.

---

1 . 92-91 بن العقون ، مرجع سابق ، ص

وكلمة " **إلى الشعب**" ستأخذ الجزائر الحرة بالمعركة إلى ميلاد " **السيادة الوطنية**" لفائدة الشعب وليس لفائدة الأقلية المحضوضة والمستقلة.

إنّ شعارها هو شعار الحركة الوطنية، إنها لا تتوجه إلا إلى الشعب، وستكون قائده وسنده المخلص إلى تحقق " **جمعية جزائرية منتخبة ذات سيادة**" .

إنّ الجزائر الحرة ستكون قائدا للشعب لأنها **ستكونه وتطلعه على كل شيء** بفضل باب "**العالم الاستعماري**" وعلى كل الجرائم التي تقاسيها الشعوب المقهورة بسبب كفاحها من أجل التحرر الوطني.

إنها ستوحده في النظام، هذا النظام الذي هو السلاح الوحيد للمعركة ضد إقطاعية مخطرة، إنها ستأخذ وتضع دائما خطاه على المبادئ العلمية والمعقولة لهذه المنظمة، هذه المبادئ التي أوصى بها مصالي الشعب في النداء الذي تقرؤونه في مكان آخر من هذه الجريدة .

إنها ستكون الصحيفة التي لا تتساهل أبدا في **حل القضية الجزائرية**، بل ستكون هي التي ترفع صوت الوطنية الجزائرية الداوي، الوطنية الطاهرة، دون أي شوفينية أو تطرف إنما بقرار **استرجاع السيادة الجزائرية.**

الجزائر الحرة ستأخذ بيد الشعب في كفاحه المصمم ضد الاستعمار وستبلغ للضمير العالمي المذبحة البشعة التي تواصلها الإقطاعية الفرنسية منذ 1830 هذه الجزائر التي كانت و لا زالت جزائر طارق ابن زياد ، و عبد المؤمن و الأمير عبد القادر و المقراني و مصالي الحاج ....

إذن ف : من الشعب و إلى الشعب سيكون شعارها .

جمعية تأسيسية جزائرية ذات سيادة سيبقى هدفها.

راجية منه سبحانه أن يعينها في هذه المهمة الصعبة الشريفة لنجعل من وطننا: الجزائر الحرة .

نستخلص من هذه الوثيقة النقاط التالية :

1 – الجزائر ذات سيادة .

2 – من الشعب و إلى الشعب .

3 – جمعية جزائرية منتخبة ذات سيادة.

4 – حل القضية الجزائرية .

5 – استرجاع السيادة الجزائرية.

إنّ هذه المبادئ التي جاءت في إطار المبادئ العامة لحزب الشعب حركة انتصار الحريات الديمقراطية لم تتغير لكونها نابعة من خلفيات تاريخية معتبرة الاستعمار أساس كل المشاكل التي يتخبط فيها الشعب و منه فإن استرجاع سيادة هذا الشعب ينبغي طرد هذا المستعمر واسترجاع الكلمة للشعب .

المطلب الخامس: **الأزمة البربرية و المشروع الوطني**:

تعتبر الأزمة البربرية من أهم الأزمات التي شاهدتها الجزائر ليس لكونها سببا في انقسام حزب الشعب –حركة انتصار الحريات الديمقراطية سياسيا، ولكن أزمة تشكيك في الهوية الوطنية للشعب الجزائري.

يرى الأستاذ ناصر الدين سعيدوني أنّ أصل الأزمة مرتبط بالسياسة الفرنسية المرتكزة على إيجاد تيار جزائري مظهره و أصوله جزائرية ، وفرنسي الاتجاه ، يرفض مقولة " الجزائر العربية الإسلامية" على أساس أنها لا تتماشى و قناعاتهم و اتجاهاتهم. و قد تمكن هذا الاتجاه من جمع مجموعة من الشبان الذين تلقوا تكوينا فرنسيا لائكيا ،وقد بدأ برفض قرارات الحزب ثم تحول إلى البحث في الهوية و ذلك بفعل الواقع الثقافي الذي وضعه الاستعمار و قد حمل معه توجهات عنصرية و قناعات جهوية و ميولا شيوعية معادية لمبادئ الحزب و للطرح العربي الإسلامي [1] .

أما الأستاذ بن يوسف بن خده فيرى أن أعضاء النزعة البربرية كانوا يطالبون بهوية متميزة مع رفض التراث العربي الإسلامي و كانوا في مذهبهم هذا متأثرين بالأيديولوجية الاستعمارية و الأيديولوجية الشيوعية في آن واحد [2]. و كان الشيوعيون من أنصار " الأمة الجزائرية في طور التكوين" و التي وصل بها الدافع إلى إمضاء لائحة تدين " أسطورة الجزائر العربية الإسلامية "[3].

---

1 احمد بن نعمان، **فرنسا و الأطروحة البربرية في الجزائر** ، الجزائر ،منشورات دحلب، 1991. ص 128

2 بن يوسف بن خدة ، **شهادات و مواقف**، مرجع سابق ، ص232

3 بن خدة ، شهادات و مواقف ، مرجع سابق ، 233

كما يرى الأستاذ سعيدوني ان الأزمة أساسا " إحدى إفرازات السياسة الفرنسية في الجزائر " و تندرج الفكرة " ضمن المخطط الاستعماري الفرنسي في الجزائر القائم على تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في العمل على إلغاء الوجود التاريخي للشعب الجزائري من حيث أسسه المادية و مقوماته الحضارية " [1].

أما الأستاذ عمر بوداود * فيري أن مسؤولي منطقة القبائل العليا أعدوا مشروع وثيقة كان محتواه ماركسيا أكثر منه وطنيا ليعرض للمناقشة أثناء انعقاد اللجنة المركزية للحزب، ومما كانوا يطالبون به – في الظاهر – الديمقراطية داخل الحزب، و إدراج البعد البربري في المهام المنيطة بالجزائر المستقلة [2].

وكان أساس الصراع مبني على شعارين :

1_ الجزائر جزائرية .

2_ الجزائر العربية الإسلامية.

فكان أنصار النزعة البربرية يفضلون الجزائر جزائرية وذلك بقصد إخفاء هدفهم و هو تجريد الأمة الجزائرية من شخصيتها العربية الإسلامية [3].

وكانت أفكار ومبادئ الدعوة البربرية والتي مثلتها النخبة البربرية تتمثل في النقاط التالية : [4].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني،" المسالة البربرية في الجزائر ، دراسة للحدود الاثنية للمسالة المغاربية" ، عالم الفكر ،عدد4 المجلد32. ابريل /يوليو2004.ص 143/142.

* عمر بوداود أحد مسئولي منطقة القبائل السفلى (دلس) في حركة الانتصار الحريات الديمقراطية ومن = المشاركين في اجتماع فيفري 1947 إلى جانب ايت احمد و عمار بن حمودة الخ.. راجع : عمر بوداود،من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني ، مذكرات مناضل ،الجزائر ، دار القصبة للنشر .ترجمة احمد بن محمد بكلي.2007. ص60/59.

[2] نفسه ، ص 59

[3] لم تكن القبائلية تشكل مشكلا داخل الحزب فقد كان التحدث بها مسموحا ولم يطرح أبدا أي مشكل، بدليل ان خطباء النجم أو حزب الشعب أو حركة الانتصار من أبناء المنطقة كانوا يستعملون اللهجة القبائلية و لم يكن أحدا يرى في ذلك غرابة . فقد كانت هناك أخوة و صداقة تربط بين المناضلين بغض النظر عن جهاتهم و كان استعمال اللهجات البربرية مقبول بشرط عدم إعادة النظر في المباد الإسلامي الذي هو الدعامة الأيديولوجية للحزب.انظر: بن خده . شهادات و مواقف، مرجع سابق ، ص237.

[4] سعيدوني ، **المسالة البربرية في الجزائر** ، المرجع السابق ، ص 151 و ما تلاها.

1– اتخاذ دعاة البربرية مبدأ معاديا للثقافة العربية الإسلامية باعتبارها عوامل هدم للهوية البربرية وطمس للتراث البربري، مما أدى إلى تجاهل الماضي الإسلامي للجزائر.

2– اعتبار القبائلية لغة لجميع الناطقين بالبربريات و جعلها في موقف تنافس و عداء مع العربية.

3– تفسير التاريخ و فهمه انطلاقا من الموقف المعادي للماضي العربي الإسلامي للجزائر. فكان الصراع بين دعاة المغرب العربي و دعاة الشمال الإفريقي البربري.

4– الارتباط بقيم الثقافة الغربية ، لذلك كان الحرص على رفع شعارات المواطنة و الديمقراطية وحقوق الإنسان.

و هذا ما جاء على لسان أحد مهندسي الأزمة البربرية " رشيد علي يحي" بقوله :

" الجزائر ليست عربية ولكن جزائرية و يجب تكوين وحدة لكل الجزائريين المسلمين الذين يريدون الثورة لتحرير الوطن بين أي تمييز بين العرب و البربر..إننا نقرأ منذ مدة في الجرائد ، و يقولها بعض الزعماء ان الجزائر عربية و هذا خطأ وأساسها عنصري و امبريالي" [1].

أدت هذه الحادثة إلى إنشاء تنظيم مواز و هو ما عرف "بحزب الشعب القبائلي" و لو أدى ذلك إلى استعمال القوة لرفض أية فكرة لاعتبار الجزائر عربية إسلامية.

إشكالية العروبة بالنسبة إلى الحركة الوطنية الثورية تعني بالدرجة الأولى استحضار الماضي المجيد للأمة في إطاره المكاني كوحدة جغرافية واحدة قام الاستعمار بتمزيقها و خاصة بعد اتفاقية سيكس بيكو . هذه العروبة هي إعادة بعث الأمة في إطار الحضارة الإسلامية و التي تعتبر اللغة العربية أهم مقومتها و هذا ما برز جليا في اغلب البرامج المقدمة من طرف هذا التيار لمواجهة المدرسة الفرنسية الهادفة إلى مسخ الشعب الجزائري.

لذا اعتبرت اللغة معيار القومية و أساس تكوين الأمة و بناء القومية، فاللغة تعد القلب النابض للأمة، ووحدة اللغة توجد نوعا من وحدة الشعور و التفكير و تقوي الروابط الفكرية و العاطفية.

---

[1] Ali Guenoun." Messali Hadj et les berbéro- nationalistes." (Ouvrage collectif) . Messal
i Hadj 1898/1998. alger ed Casbah 1998. p, 111/112

أما إشكالية الإسلام فقد اعتبر في جميع البرامج أهم عنصر في تكوين الشخصية الجزائرية و عامل وحدة بين الجزائريين من جهة و العالم الإسلامي من جهة ثانية.

المطلب السادس: المؤتمر الوطني الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية:

انعقد هذا المؤتمر في وقت بدأت التصدعات فيه تنخر جسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية من جراء الصراع حول الهوية وكذا التوجه الديمقراطي للحزب .

نعقد المؤتمر أيام 5/4 و 6 أفريل 1953 و من أهم النتائج التي تمخضت عنه على الصعيد الثقافي و الاجتماعي و الديني ما يلي : [1]

1 – في الميدان الايديولوجي :

فيما يتعلق ببناء الدولة الجزائرية المستقلة المنتظرة، فالمؤتمر قد تبنى المبادئ الخمسة التالية:

ديمقراطية: بالشعب وإلى الشعب، وهو عنصر السيادة

جمهورية: في كيفية حكومتها.

تحسن اقتصادي وعدالة اجتماعية وذلك بتحقيق:

في الميدان الاقتصادي: بواسطة اقتصاد وطني حقيقي:

– تنظيم زراعة لصالح الجزائريين وخاصة إصلاحا زراعيا

– إقامة صناعة تتناسب مع الإمكانيات الطبيعية في الجزائر

– تأميم الوسائل الزراعية الكبرى

– الاتجاه نحو التوفيق بين الاقتصاد الجزائري والمغربي والتونسي بواسطة سوق مشتركة في الإنتاج والاستهلاك.

ب – في الميدان الاجتماعي :

في الحقل المادي:

النهوض بالمستوى العام في المعيشة بتحسين الاقتصاد.

[1] Collot . le mouvement national algérien . op.cit. p 314/315

التوزيع العادل للدخل القومي للتوصل إلى العدالة الاجتماعية.

في الحقل الثقافي:

نشر تعليم وطني مرتبط بالثقافة الوطنية الإسلامية.

نشر تعليم تقني و فني .

محاربة الأمية.

- احترام العقائد الدينية : وفقا لروح التقاليد الإسلامية.

- ثقافة قومية مرتبطة بالثقافة العربية الإسلامية.

2 - في الميدان المذهبي:

- اتخاذ الوضوح تجاه قوميتنا المتميزة، بطبيعته الدفاعية والتحريرية والديمقراطية.

- التدقيق في الطريقة الثورية للحزب إزاء أهدافه ووسائله ومبادئ عمله الإنجازي الواقعي وغير اليساري.

- الاهتمام بضرورة تفكير الحزب منذ الآن على النطاق الوطني.

- التدقيق بأن مفهوم القوة يشمل كل ميادين الحياة الوطنية للشعب خاصة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن هذا التأكيد على هذه المقومات أعطى للبعد الوطني لحركة الانتصار أساس العمل الذي بدأ من قبل، فالثقافة العربية الإسلامية كانت دائما تشكل ركيزة الحزب في العمل و التعامل مع المستجدات على الأرض الجزائرية.

و أهم نقطة خرج بها المؤتمر هو المبدأ الذي ستبنى عليها الدولة الجزائرية المستقبلة ،فكان التساؤل ماذا يكون نوع الحكومة في هذه الدولة الديمقراطية؟ هل ستكون ملكية دستورية أم جمهورية ؟ [1] و كانت النتيجة " جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية في نطاق المبادئ الإسلامية" [2] .

---

[1] بوعزيز ، الايديولوجيات السياسية ، مرجع سابق ، ص 97.

[2] بن العقون ، مرجع سابق ،ج3 ، ص 375.

إلا أنّ المؤتمرين يعترفون بصعوبة المهمة أمام وجود قوى استعمارية لا يمكن التخلي عن المكاسب التي حققتها عبر المراحل التي وجدت فيها بالجزائر، و بالتالي يجب وضع إستراتيجية للعمل الآني تتمحور حول النقاط التالية:

أولا : الأهداف الواقعية التي تحـــارب بها العراقيل التي يضعها الاستعمار في طريق الحزب .

ثانيا : الأهداف التي ترمي لإنشاء أسس عامة و إيجاد قوى شبيهة بالسياسة .

ثالثا : الأهداف التي هي نفسها أدوات كفاح مباشرة يتقوى بها الحزب في الداخل و يتمكن من القيام بمهمته على أكمل وجه .

أولا : الأهداف الواقعية :

هناك هدف من بين الأهداف التي حددناها يتسم بهذه الصفة و هو محاربة القمع..و لأننا ما دمنا لم نبلغ هدفنا المذهبي الذي هو الاستقلال أن نحارب جهاز الاستعمار المنصوب للقمع و الجزر.

ثانيا : الأهداف الأساسية :

هذه الأهداف يقصد منها إيجاد قوى شبيهة بالسياسة و بمعنى أوضح حشد كل القوى الكامنة في جميع الميادين التي يمكن للحزب الاستفادة منها....

و الأساسي من هذه الأهداف هو:

1 – العمال.

2 – الشباب .

3 – المرأة

4 – الثقافة القومية .

ج – الأهداف التي هي أدوات كفاح مباشرة :

هذا النوع من الأهداف يمكن تقسيمه إلى فئتين : فمنها ما هو دائم و منها ما هو طارئ .

فالأهداف الدائمة الخمسة:

1 – التنظيم : لا بد من تطور النظام ليتسنى للحزب أن يكون في مستوى الحوادث.

2 – تنظيم المهاجرين بفرنسا: يجب أن ينظم المهاجرون الجزائريون في فرنسا قصد مساعدة الحركة الوطنية في الجزائر و القيام بأعمال التعريف و التشهير داخل الجماهير الفرنسية و البحث عن ما قد يوجد من المساعدين من بين تلك الجماهير.

3 – اتحاد الشعب ، توحيد الشعب هو العمل على جعله قوة فعالة ضد الاستعمار، إنّ الحركة الوطنية قاست كثيرا من عدم وجود هذا الاتحاد.

4 – العمل في الخارج على الجبهة السوفييتية و الجبهة الأمريكية .

5 – المسيرون الوطنيون: و هو وجود رجال أكفاء قادرون على القيام بمهامهم في جميع الميادين.

أما الأهداف الطارئة فلا نرى منها الآن إلا هدفا واحدا و هو مشكلة الأقلية الفرنسية، ونقول إننا لا ننوي مطلقا ألقاء الفرنسيين في البحر أو ذبحهم بل سيكون لهذه الأقلية في الجزائر المستقلة الحق الكامل في الاستيطان، و أنّ الفرنسيين المقيمين بالجزائر يعتبرون كجزائريين لهم ما للجزائريين المسلمين من حقوق و عليهم ما عليهم من واجبات.

و رغم الإستراتيجية التي وضعها المؤتمر و تحليله للحالة الراهنة التي عايشها إلا أنّ الخلاف كان قد احتدم بين أعضاء اللجنة المركزية و مصالي الحاج و أساس هذا الخلاف كما يقول بن خدة : " هو قضية السلطة ، حيث كان مصالي يطالب اللجنة المركزية بمنحه السلطة المطلقة في حين كانت اللجنة المركزية ترى عكس ذلك و تحبذ مبدأ القيادة الجماعية " [1]

خلاصة :

إن التتبع للحركة الاستقلالية الثورية منذ نشأتها العام 1926 إلى غاية 1954 يلاحظ حفاظها على ثوابتها التي اعتمدتها و هي الاستقلال الدين و الوطن.

لقد أخذ مفهوم الاستقلال دلالات عديدة تعود بالأساس إلى ظروف كل حقبة سواء الظروف الداخلية أو حتى الخارجية فكان الهدف من هذا الاستقلال هو تكوين دولة جزائرية ذات سيادة تعود السلطة فيه للشعب يمارسها عن طريق الاقتراع. و تتجلى هذه السيادة في استرجاع كل ما سلب من الشعب من طرف الاستعمار الفرنسي من أراضي و خيرات و حتى التراث .

[1] بن خدة ، شهادات و مواقف ، مرجع سابق ، ص 176.

أما الدين فكان الضامن الأساسي للشعب من كل تشويه و انفصال و تقسيم، فكان بالنسبة الى التيار الثوري يمثل أساس الوحدة الوطنية بكل ما يحمله من معنى كاللغة و الارتباط.

أما مفهوم الوطن فهو الانتماء إلى أرض الأجداد وفق الثوابت المتعارف عليها فكان الوطن يحمل دلالات الحب و التضحية و الإخلاص في سبيل تخلصه من الاستعمار ، فليس الوطن قطعة الأرض فقط ، وإنما الشعور بالانتماء إلى هذه القطعة المغتصبة .

إن التيار الثوري يمثل نواة الحركة الوطنية ويجسد الحاج مصالي رمز هذه الحركة، فلقد أعطت للوطنية مفهومها الحقيقي وجسدت عملها بتكوين إيديولوجية للدولة الجزائرية المستقلة وفق معايير الاقتصاد و الثقافة و الاجتماع.

الفصل الخامس

الحركة الإصلاحية و إشكالية الدولة و المجتمع

مقدمة:

إن الحديث عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين حديث متشعب تشعب دور الجمعية في حد ذاتها ، فالجمعية وان تظهر على أساس جمعية دينية إلا أن المتتبع لمسارها يتوصل إلى التعدد في المهام من جهة و المواقف من جهة أخرى و هذا يعود أساسا إلى ظروف نشأتها من جهة و تربص الاستعمار بها و برجالها من جهة ثانية.

فتعدد الأنشطة و المواقف هو ما أعطى لها هذا الصدى الطيب في نفوس الشعب الجزائري الذي عملت على أن تحي فيه روح الوطنية من خلال إحياء اللغة العربية والتاريخ الوطني و تنقية الإسلام من الشوائب و البدع و الخرافات.

لقد بنت الجمعية عملها في هذه المدة رافعة الشـــعار " الإسلام ديننا ، العربية لغتنا ، الجزائر وطننا" و الذي شكل البرنامج الثقافي و الاجتماعي و السياسي لعملها مستوحية منه كل ما يخص هذه القيم مركزة على مفهوم التجديد و العصرنة لترقية المجتمع الذي طمست حضارته و قيمه و هويته، و من ثمة مقاومة الوجود الاستعماري.

فالجمعية عملت منذ نشأتها على بناء الأمة من خلال بناء أفرادها لأن الفرد عند الجمعية هو النواة الأولى للمجتمع و هو محركها.

لذلك فإنني في هذا الفصل سوف أعالج السبل التي استعملتها الجمعية للحفاظ على مقومات الهوية الوطنية و الأدوات المستعملة في ذلك ومنه الأهداف المرجوة من هذه الإستراتيجية، لان الحديث عن الثورة والاستقلال حديث متشعب يفهم منه أحيانا الأدوات التي تقود الثورة والرجال الذين يسيرونها فكان الحديث عن البناء أولى من الحديث عن غيره من الأهداف.

فأساس بناء الفرد في نظر الجمعية يأتي قبله بناء المؤسسات كالمدارس والمعاهد والمساجد وتكوين الإطار الذي يتكفل بهذا العمل فهذه هي القواعد المعتمدة أساسا و التي تأتي بثمارها بعد حين.

المبحث الأول : ظروف نشأة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

كثيرة هي العوامل التي ساهمت في بروز الحركة الإصلاحية في الجزائر، وقد تعود أصوله الأولى إلى أفكار المشايخ من أمثال الشيخ عبد القادر المجاوي **(1848-1913)*** صاحب الرسالة "**إرشاد المتعلمين**" وعبد الحليم بن سماية **(1866- 1933)**** صاحب الاتجاه السلفي في الجزائر ، وصاحب الفتوى بتحريم محاربة العثمانيين أثناء الحرب العالمية الأولى، وأبو القاسم الحفناوي*** **(1852-1942)** صاحب الكتاب " **تعريف الخلف برجال السلف**"، ومحمد بن أبي شنب **(1869-1929)****** و يعتبر هؤلاء من أهم الشخصيات الجزائرية الذين خدموا اللغة العربية والثقافة الإسلامية في الجزائر([1])، والذين كانوا يمثلون كتلة المحافظين والتي تمثلت أهم مطالبهم ([2]):

---

* ولد عبد القادر المجاوي في تلسان عام 1848 ، و يعتبر من الشخصيات الجزائرية التي تركت أثرا ملموسا في الحياة الثقافية في الجزائر مع أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين.عملا مدرسا بالمدرسة الثعالبية كما عين إمام خطيبا بجامع سيدي رمضان بالعاصمة عام 1908 ، توفي عام 1913.

** عبد الحليم بن علي بن عبد الرحمان خوجة بن سماية ، ولد بالجزائر عام 1866 و توفي بها عام 1933 ، من أشهر علماء الجزائر ، عمل بالتدريس بالمدرسة الرسمية بالجزائر ، كما عين مدرسا بالجامع الجديد بالعاصمة ، كما عمل مدرسا بالمدرسة الثعالبية عام 1905 . كان من مناضلي الجامعة الإسلامية تحت راية الخلافة الإسلامية ، كما كان من معارضي تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي.

*** الشيخ ابو القاسم الحفناوي (1852- 1943) مفتي المالكية بالديار الجزائرية ن مدرس بالجامع الكبير بالعاصمة منذ عام 1897 ن ثم مفتيا عاما عام 1927.

**** ولد يوم 26 أكتوبر 1869 ، التحق بدار المعلمين عام 1886 و تخرج منها أستاذا للغة الفرنسية حيث عين عام 1892 ، كما عين بالمدرسة الكتانية بقسنطينة عام 1898 ثم بالمدرسة الثعالبية عام 1901 ثم بالجامعة عام 1903 أين رقي إلى مرتبة أستاذ محاضر عام 1908. امتاز بالنشاط العلمي و الأدبي إلى غاية وفاته عام 1929.

[1] هناك من يرجع عملية النهضة إلى حركة الإصلاح الديني التي سادت في المشرق مع نهاية القرن التاسع عشر مع بروز أهم الرواد من أمثال محمد بن عبد الوهاب (/ 1891) وجمال الدين الأفغاني(1838/1897)ن ومحمد عبده (1849/1905) ورشيد رضا (1865/1935) وعبد الرحمان الكواكبي (1848/1902). انظر : عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج4. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.1994.

[2] عبد الوهاب بن خليف ، **الوجيز في تاريخ الجزائر 1830-1945** ، الجزائر، دار بني مزغنة ط2، 2006، ص 78

1- المساواة في التمثيل النيابي.

2- المساواة في دفع الضرائب.

3- التأكيد على مقومات الهوية العربية الإسلامية ومناهضة التجنيس والتجنيد الإجباري.

4- احترام عادات وتقاليد الجزائريين والعمل بمبادئ الشريعة الإسلامية وتشجيع اللغة العربية.

5- حرِّيّة الهجرة.

ولقد تبنى أفكار هؤلاء العديد من الأتباع والشباب من أمثال الشيخ عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي ومبارك الميلي وغيرهم، حيث ظهر هؤلاء في سياق التطور العام الذي شهده العالم الإسلامي و من بينها الجزائر.

فالظروف الوطنية والدولية منذ بداية القرن العشرين بدأت تلقي بظلالها على الجزائر وتؤثر بشكل مباشر على الحركية الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية لدى الشعب فكان التجاوب مع ما يجري في الشرق من الدعوة إلى الإصلاح الديني و التطور العلمي.

ففكرة تأسيس حزب أو جمعية لم يكن وليد احتفالات فرنسا بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، وإنما كانت الفكرة قديمة قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى. فنجد الشيخ البشير الإبراهيمي يقول: **" وأشهد الله على أن تلك الليالي من عام 1913- والتي كان ابن باديس و الإبراهيمي يقضيانها في المدينة المنورة- هي التي وضعت فيها الأسس الأولى لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي لم تبرز إلى الوجود إلا عام 1931"([1]).**

كما كانت الإرهاصات الأولى لإنشاء حزب ديني إصلاحي جاء في جريدة الشهاب ([2]) بقلم الشيخ ابن باديس والتي جاء فيها :

" دعوة للعلماء المصلحين

---

[1] الزبير بن الرحال، **الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية و الفكرية (1889-1940)**، الجزائر، دار الهدى، 1997. ص51.

[2] الشهاب. العدد 3. السنة الأولى. الخميس 9 جمادى الأولى 1344 للهجرة الموافق ليوم 26 نوفمبر 1925 للميلاد ، ص 15.

دعوة لإنشاء حزب ديني.

أيها السادة العلماء المصلحون المنتشرون بالقطر الجزائري.

إن التعاون أساس التآلف و الإتحاد شرط النجاح... فهلموا إلى التعارف والاتحاد بتأسيس حزب ديني محض غايته تطهير الدين مما ألصقه به الجاهلون من الخرافات والأوهام والرجوع به إلى أصلي الكتاب والسنة وما كان عليه في عهد القرون الثلاثة.

إننا نرغب من كل من يستحسن هذا الاقتراح ويلبى هذه الدعوة من أهل العلم ثم من كل محب للإصلاح أن يكاتبنا لإدارة الجريدة ببيان رأيه حتى إذا رأينا استحسانا وقبولا من عدد كاف شرعنا في التأسيس، والله ولى التوفيق."

و لقد وجد هذا النداء استجابة فورية جاءت كذلك في الشهاب، وكانت مما حملته من اقتراحات ما يلي([1]): " فنِعْمَ اقتراح هذا ومرحبا به نود أن يتوفّق رجالنا العلماء إلى هذا من زمن بعيد إذ حالتنا الدينية قد أصبحت في آخر نقطة من الانحطاط.. مبادرة إجابة نداء الشهاب إلى تأسيس حزب ديني يقوم بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ولا نظن بأن أحدا ممن تأخذه الغيرة الدينية بعد أن ظهر للعيان انحطاط الأمة الفظيع في أمر دينها أن يتخلف عن إجابة هذا النداء....أضم اقتراحا آخر إلى هذا النداء وهو بيان الأسلوب والبرنامج الذي يتخذه هذا الحزب في الوصول إلى مراميه الإصلاحية ... وهي كما يلي:

1-تأليف الهيئة الإدارية ممثلا من سائر العناصر .

2- تأسيس قانون لهذا الغرض تبين فيه أعمال الحزب يكون محترما أمام الهيئة وينشر في الجرائد بين آونة وأخرى ليطلع عليه الجمهور.

3- أن يكون من أصول هذا القانون جمع ما تيسر من الزكاة بأنواعها من أهل الفضل والخير من الجمهور بواسطة أعضاء منتدبة من الإدارة.

4-أن يتأسس مدارس ابتدائية ومكاتب قرآنية لتعليم النشأة الحديثة و الدين الصحيح بالطرق التي تبين في القانون مع ما تيسر من اللسان الفرنساوي بواسطة ما يجتمع من أموال الزكاة والمتبرعين.

---

[1] الشهاب. العدد 9. السنة الأولى. الخميس 21 جمادى الثانية 1344 للهجرة الموافق ليوم 7 جانفي 1926، ص 7.

5-أن تتأسس فروع في المدن و القرى مع ملاحظة تقديم الأهم على غيره تكون تابعة للإدارة العامة للحزب التي سينظر في مركزها المناسب بإحدى العاصمتين قسنطينة والجزائر.

6- أن يستعان في نشر الدعوة الإصلاحية الدينية بين طبقات الأمة بواسطة طبع الكتب والمجلات و محاضرات.. مع توسيع دائرة الوعظ والإرشاد...

7- بعد الحزب عن الاشتغال بالمسائل السياسية التي من شأنها أن تعود على الحزب بالضرر والإبطال.

8-أن يكون لهذا الحزب نفس الامتيازات التي تتمتع بها الأحزاب الدينية غير الإسلامية من المسيحيين والإسرائيليين والروم التي تعيش تحت سلطة الجمهورية الفرنساوية. "

و لتفادي أي موقف من السلطات الاستعمارية كتب الشيخ ابن باديس في الشهاب مبينا الخط السياسي الذي ستتبعه الحركة الإصلاحية المزمع إنشاؤها بقوله : " **رسمنا لأنفسنا خطة بيناها في جريدتنا المتحجبة – المقصود بها المنتقد- كتبناها بإخــلاص و صراحة مبينين ما نرمي إليه من الإصلاح و الرقي و التهذيب في كنف فرنســـا و بمساعدتها ، تلك هي خطتنا التي لا نرى أفضل منها ، و لا يمكننا أن نحيد شبر عنها .. هذه هي جريدتنا – الشهاب - اليوم التي سنخدم بها ما هو خير و نافع للأمة الجزائرية و حكومتها الفرنساوية ، و رجاؤنا من الأمة الجزائرية أن تستمع القول و تتبع أحسنه ، و رجاؤنا من حكومتنا الفرنساوية و رجالها الأحرار أن يتحققوا إخلاصنا كجزائريين برهنوا في جميع المواقف على حسن نواياهم نحو الوطن الأم . و إننا لا نريد إلا أن نعيش مع جميع أبناء فرنسا في حرية و أخوة و مساواة، متحابين متعاونين على ما فيه سعادة الجميع". ([1])**

و من خلال هذا الرد الايجابي يمكن استخلاص النقاط التالية جاءت في النص:

[1] الشهاب. العدد 1. السنة الأولى، الخميس 25 ربيع الثاني 1344ه ،الموافق ل 12 نوفمبر 1925 للميلاد ،ص2 .

الأولى: وهي جمع كل العلماء دون إقصاء و خاصة الإباضية منهم و هو ما يساعد على الوحدة الدينية و الوحدة الوطنية.

الثانية : وهي المطالبة بالابتعاد عن المسائل السياسية و تفادي المواجهة مع السلطات الاستعمارية لئلا يكون مصير الحزب الحل ومصير أعضائه السجن.

الثالثة : الأهداف من الحركة الإصلاحية هي الرقي بالمجتمع و تهذيبه في كنف الدولة الفرنساوية و الوطن الأم " فرنسا " و هذا ما نستشفه من خلال مقال ورد في الشهاب تحت عنوان " نحن صرحاء" جاء فيه : " إننا ما أسسنا مشروعنا إلا على مبادئ فرنسا الديمقراطية التي برهنا كجميع الجزائريين على إخلاصنا لها و تعلقنا بها ، بأننا لما كنا نعتبر فرنسا دولتنا و نعتبر أنفسنا أبناءها ، نرى أنّ من حقوقنا أن ننال منها ما يناله جميع أبنائها . إننا نرى من واجبنا أن ندعو الأمة الجزائرية للقيام بواجبها نحو دولتها ، كذلك نرى من واجبنا أن ننبه الدولة إلى حقوق و مصالح الجزائريين...". ([1])

كما وردت فكرة إنشاء جمعية تهتم بشؤون الجزائريين في زيارة قام بها الشيخ ابن باديس إلى سطيف العام 1924 وذلك إثر زيارة للإبراهيمي والتي نوقشت فيها المبادرة. ([2])

ومما تجدر الإشارة إليه أن نشأة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين جاء وفق ظروف وعوامل داخلية وخارجية و منها عوامل دينية يحددها الشيخ الأمين لعمودي بقوله : " إنّ الأمة الجزائرية أامة دينية ، و أنّ سبب تخلفها و تأخرها هو انحرافها عن الدين الصحيح ، و لا اعلم ضررا أكثر و لا مصيبة أعظم على الإسلام و المسلمين من الفوضى في الدين و لا الطمع في إصلاح هذه الأمة و النهوض بها إلا بعد أن يعود الإسلام إسلاما ، و عن تحسم مادة الفروع التي فرعتها تلك الطوائف ن و لا سبيل إلى إدراك هذه الغاية الجميلة إلا بتأسيس جمعية دينية تكون لها اليد العليا و الكلمة الفاصلة في جميع المسائل التي لها بالدين و العقائد و الأحكام و أعظم نقطة هي وضح حد بين الإسلام الصحيح و الدخيل في أصول الدين و قواعده ".([3])

---

[1] الشهاب. العدد 52 السنةالثانية ، الخميس 25 صفر 1345ه ، الموافق ل 2 سبتمبر 1926 للميلاد ،ص283.

[2] ولقد تعطل المشروع كون علماء قسنطينة كان أكثرهم من موظفي الإدارة الحكومية وكانت الإدارة معارضة للمشروع. أنظر : سجل مؤتمر جمعية المسلمين الجزائريين. قسنطينة. المطبعة الجزائرية الإسلامية، ص 46.

[3] جريدة الاصلاح ، العدد 14 ، 25 سبتمبر 1930.

المطلب الأول : العوامل الخارجية لميلاد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

تعود الإرهاصات الأولى لميلاد جمعية العلماء المسلمين إلى حركة الإصلاح الديني و السياسي التي شاهدها المشرق العربي مع نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين([1]). ورغم أن نشاطاتها كانت في مجملها إصلاحية إلا أنها كانت ذات تأثير كبير على الواقع الذي كانت تعيشه وقتئذ كل الدول الإسلامية.

ومن أهم العوامل المساعدة على الصعيد الخارجي:

أ- دور الشخصيات الدينية و السياسية :

لقد كان للشخصيات الإسلامية البارزة تأثير كبير على مسار الحركية السياسية والدينية للعالم الإسلامي عامة والجزائر خاصة ومن أبرز الشخصيات جمال الدين الأفغاني* و الذي اعتبر " **العامل الأكبر في يقظة العالم الإســـلامي من سباته العميق و في إثارة شعوبه ضد الاستعمار الأوروبي".([2])**

و من بين الشخصيات محمد عبده (1905/1849) و الذي كان يهدف إلى إنشاء جامعة إسلامية ([3])، و كان تأثير محمد عبده كبيرا و خاصة بعد زيارته للجزائر عام 1903 و لقاءاته ببعض العلماء التي تركت آثارا حسنة حيث قال فيه الشيخ البشير الإبراهيمي : " **كان الأستاذ الإمام أعجوبة الأعاجيب في الألمعية و بعد النظر و عمق التفكير وحدة الخاطر ، واستنارة البصيرة و سرعة الاستنتاج واستشفاف المخبآت ، حكيم بكل ما تؤديه الكلمة من معنى".([4])**

إلى جانب هاذين العالمين يمكن ذكر كذلك الشيخ محمد بن عبد الوهاب (1703-1792) في شبه الجزيرة العربية ، و محمد بن علي السنوسي(1787-1859) مؤسس

---

[1] محمد قنانش، المواقف السياسية بين الإصلاح والوطنية في فجر النهضة الحديثة، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والإشهار. د.ت سبتمير ص12.

[2] نفسه ، ص24.

[3] سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية1900-1930**، ج3، مرجع سابق ، ص 412.

[4] علي حشلاف، المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها **1900 -1939**.(رسالة ماجستير، جامعة الجزائر . معهد علوم الإعلام و الاتصال)، 1994، ص110.

الحركة السنوسية إلى جانب عبد الرحمان الكواكبي (1848-1902) مؤلف كتاب طبائع الاستبداد ، إلى جانب الشيخ رشيد رضا (1865-1935) صاحب المنار.([1])

ب – آثار الحرب العالمية الأولى على الواقع الجزائري.

اعتبرت الحرب العالمية الأولى من العوامل التي ساهمت في بلورة الفكرة المناهضة للاستعمار فلقد سبق الحرب قانون التجنيد الإجباري الذي لقي رفضا من طرف الجزائريين *، ثم كانت مشاركة هؤلاء في الحرب بمثابة التأثير الذي سيكون له آثاره على الشعب فكتب ابن باديس يقول :" أنها – أي الأمة الجزائرية – ضحت لأجل مصلحة فرنسا .. و بذلت الأنفس و الأموال في سبيل الدفاع عن كيان هذه الدولة – أي فرنسا – و استماتت في مواقف الذود عن شرف فرنسا.. حتى أنها كانت منذ شاءت الأقدار أن ترتبط بهذه الدولة .. بل كانت لها العضد المتين الذي لا يعتريه فشل .." ([2]) ، و خاصة بعدما عرف الواقع في فرنسا واندماجهم في مجتمع تبلورت فيه مفاهيم الحرية و المساواة و الأخوة.

ج – بروز الظاهرة الحزبية :

اعتمدت الظاهرة الحزبية بالتنظيم و الهيكلة المحكمة وبالبعد الاستراتيجي للعمل السياسي و قد تجلى ذلك بعد الحرب العالمية الأولى ووصول المهاجرين الأوائل إلى فرنسا و هذا كان له تأثير على العلماء في الجزائر([3])، فلقد أخذ المسلمون الجزائريون في الاستئناس بمختلف المؤسسات و الأحزاب الأوروبية و لا سيما أن النموذج للتنظيمات و الأحزاب الأوروبية في الجزائر قد تعزز أكثر في سنة 1930([4])

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف ، <u>جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى **1931-1945**</u>، الجزائر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد1996، ص 39/40.

* أنظر الفصل الرابع من المذكرة ، و قضية التجنيد الإجباري.

[2] الشهاب ، العدد 5 ، 10 ديسمبر 1925.

[3] علي مراد ، <u>الحركة الإصلاحية في الجزائر من 1825 إلى 1940</u>، ترجمة محمد يحياتن ، الجزائر ، دار الحكمة ، 2007 ، ص122.

[4] نفسه ، ص ، 146.

المطلب الثاني: العوامل الداخلية لميلاد جمعية العلماء المسلمين:

لقد كان للعوامل الداخلية آثار كبيرة على الواقع الذي كان عليه الشعب الجزائري، فالسياسات المطبقة في الجزائر من طرف السلطات الاستعمارية زادت من تدهور الوضع في الجزائر و تدهور معيشة الجزائريين على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

فلم يعد الجزائري يشعر بأنه في وطنه و لديه حقوق و عليه واجبات، بل أصبح ينظر إليه على أساس " الأهلي" لا يميزه عن الحيوانات إلا كونه إنسانا.

فلم تكن المواطنة تعني له شيئا، لأنه لم يكن مواطنا في نظر فرنسا، ولم يكن جزائريا لأن وطنه اغتصب، ولم تكن لديه ثقافة لأن ثقافته طمست.

فالوضع إجمالا كان :

1/ **على الصعيد السياسي:** لعله من البديهي أن نذكر الفترة التي سبقت ميلاد الجمعية من الجانب السياسي حيث كانت مرحلة استطاع فيها المستعمر أن يبسط يده سياسيا على ربوع الوطن، فالاحتلال الذي دخل يوم 5 جويلية 1830 سيحتفل بعد حين بمرور مائة سنة على دخوله الجزائر ، وأصبحت الجزائر بمقتضى القوانين الفرنسية جزءا من فرنسا.

هذا الاحتلال الذي جاء تطبيقا لسياسة الدم و الحديد دون مراعاة أدنى حقوق الإنسان ولا الأعراف ولا الأخلاق. ولقد قال الدكتور " **بوديشون**" في كتاب له " **خواطر عن الجزائر**" عام 1945: " **ولا يهم فرنسا أن تخرق في سياستها الاستعمارية المقاييس الأخلاقية و قيمها، ولكن الذي يهمها قبل كل شيء هو تأسيس مستعمرة تملكها بصفة نهائية وتنشر على الشواطئ البربرية المدنية الأوروبية. ومن البديهي أن أقصر الطرق لبلوغ غايتنا هو نشر الرعب. ففي استطاعتنا أن نحارب أعدائنا الأفارقة بالنار و الحديد، و أن نضرم نار الفتنة بين القبائل، وننشر الفساد ونبث عقارب النزاع و الفوضى بينهم** ".([1]) ومع مطلع القرن العشرين بدأت ترتسم معالم و توجهات سياسية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة توجهات ([2]) :

---

[1] فرحات عباس ، __ليل الاستعمار__ ، ترجمة : أبو بكر رحال . الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و الإشهار ،2005، ص72.

[2] كنا قد تطرقنا من قبل إلى أهم التيارات التي ظهرت مع بداية القرن العشرين و أهم رواد هاته الاتجاهات .

1/ فئة الاندماجيين:

الذين نادوا بالاندماج في الكيان الفرنسي كوسيلة لتغيير وضع الجزائر ووسيلة للإصلاح.

2/ فئة دعاة المساواة:

والتي كانت تنادي بالمساواة مع الفرنسيين لكن دون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية.

3/ فئة الإصلاحيين:

ويمكن تسميتهم بالمحافظين، وكان هؤلاء يسعون إلى تكوين تنظيم بهدف الوقوف في وجه الحركة التغريبية في الجزائر ، ولقد ولدت جمعية العلماء من رحم هذا التيار .

إنّ ما يجب الإشارة إليه أن تحضيرات فرنسا للاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلالها الجزائر وبالتالي القضاء على مقومات الشعب الجزائري أدى إلى التفكير في تجسيد فكرة الجمعية للتصدي لهذا الأمر .

2/ على الصعيد الاجتماعي و الاقتصادي :

لقد كانت الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر خلال 100 سنة من الوجود الاستعماري مليئة بالأحداث التي جعلت الجزائر مقاطعة فرنسية بها طائفتين من السكان ، الأوروبيون أصحاب السيادة و النفوذ في الدرجة الأولى ، و أصحاب الأرض في الدرجة الثانية فلا هم جزائريون معترف بهم ، و لا هم فرنسيون يتمتعون بالحقوق المدنية و السياسية.

ففرنسا منذ دخولها الجزائر بدأت بسن جملة من القوانين أهمها قوانين **1843** و**1846** و**1865** و**1873** و**1887** و**1897**، وكل هذه القوانين هدفها تحطيم الكيان الجزائري اقتصاديا واجتماعيا ومسخ الشخصية الجزائرية([1])، فكثرت الهجرات إلى المدن الكبرى و إلى الخارج وخاصة فرنسا، كما تغيرت ملامح المدينة الجزائرية عن آخرها.

[1] كنا قد أشرنا سابقا إلى أهم هذه القوانين في الفصل الثاني.

فكان العمل الإصلاحي يقتضي التحضير الجيد للعمل المستقبلي، فبدأ العمل بتكوين التلاميذ الذين سيقومون بمساعدة الجمعية عند قيامها و من ثم تكوين صحافة حرة ([1]) معبرة عن اهتمامات الشعب الجزائري و توجهاته.

كما لا يمكن أن نغفل الدعوات التي كانت تطلق من طرف بعض خريجي المدرسة الفرنسية و الداعية إلى الاندماج في فرنسا وبالتالي التخلي عن الهوية الجزائرية تدريجيا والذوبان في الشخصية الفرنسية .([2])

أما الدافع الهام لتكوين الجمعية فهو احتفال فرنسا بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر و ما رافق هذا الاحتفال من تحديات سياسية واستفزازات دينية، وبعض التصريحات و أهمها :" **إن هذا الاحتفال أقيم لنصلي صلاة الجنازة على الإسلام و العربية في الجزائر** ". ([3])

3/ على الصعيد الثقافي :

اعتمدت فرنسا عند غزوها الجزائر سياسة ثقافية اعتبرت من خلالها اللغة العربية لغة أجنبية على الشعب، و الدين الإسلامي دين فرض بالقوة على الشعب، فالجيش الفرنسي أينما حل حلت معه قوافل المبشرين و القساوسة وطبق سياسة طمس كل ما يمت بالهوية الوطنية.

---

[1] أهم هذه الصحف" المنتقد" و التي صدر أول عدد منها يوم 11 جويلية 1925 و كان شعارها " الحق فوق كل واحد و الوطن قبل كل شيء" و كانت أهم مقالاتها في الإصلاح الديني و نقد الطرقية و سلوكياتها المخالفة لتعاليم الدين الإسلامي و كان هذا الخط لا يرضي الإدارة الاستعمارية فوقفت في شهر نوفمبر من نفس السنة وصدر منها 18 عددا. ثم صدر بعدها " الشهاب " و التي عمرت من عام 1925 إلى أوت 1939 ، ثم أسبوعية السنة و التي لم تعمر أكثر من ثلاثة أشهر عام 1933 ، ثم جريدة الشريعة (17 جويلية1933 إلى غاية 28 أوت 1933) ، ثم الصراط من 1933/11/11 إلى غاية جانفي 1934 ، ثم بعدها البصائر من 27 جانفي 1935 إلى غاية 1939. أنظر : د عبد المالك مرتاض ، أدب المقاومة الوطنية في الجزائر ، الجزء الثاني ، مرجع سابق .و كذلك د. عمار طالبي .عبد الحميد بن باديس حياته و آثاره ، 4 أجزاء ، بيروت . دار الغرب الإسلامي .

[2] د. مسعود فلوسي ، الإمام عبد الحميد بن باديس لمحات من حياته و أعماله و جوانب من فكره و جهاده ، الجزائر ، دار قرطبة ط.1، 2006 ، ص 29.

[3] د. نبيل أحمد بلاسي ، مرجع سابق، ص 57.

فصودرت الأوقاف، وحولت المساجد إلى كنائس وهدم جلها، وحلت الفرنسية مكان اللغة العربية حيث أنه في سنة 1871 بلغ عدد الكنائس في الجزائر 337 كنيسة مقابل 45 معبدا يهوديا و 166 مسجدا ([1]).

إجمالا يمكن تلخيص نتائج السياسة الثقافية الفرنسية في الجزائر فيما يلي : ([2])

1- تجهيل الشعب الجزائري برمته حيث أصبحت الأمية تساوي ما يقارب 95 % من مجموع السكان.
2- سياسة الفرنسة المطبقة على بعض فئات الشعب و بالتالي تكوين نخبة اجتماعية بعيدة عن أصولها الثقافية و هويتها الوطنية.
3- تراجع مكانة اللغة العربية في الدوائر الإدارية و إلغاؤها مع مرور الوقت، و إحلال اللغة الفرنسيةمحلها.
4- إفساد العامية الجزائرية بإدخال مفردات فرنسية دخيلة عن الفصحى.
5- جعل اللغة الفرنسية لغة التخاطب و التعامل.

إنّ هذا الوضع وكذا التطورات التي تلتها ساعدت على ميلاد " **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين** " لأن الفكرة كانت قد نضجت، والأمة مستعدة لذلك .([3])

المبحث الثاني: ميلاد جمعية العلماء المسلمين :

و الظاهر أن الفكرة تغيرت من" **حزب ديني إصلاحي**" كما كانت الفكرة التي أطلقها ابن باديس إلى " **جمعية**" ، لذلك فقد أسست الجمعية بدلا من حزب سياسي باعتبار أن الحيز الـذي تتحرك فيه الجمعية يكون أوسع واشمل من نطاق الحزب الضيق. ([4])

---

[1] رابح تركي، **الشيخ ابن باديس فلسفته و جهوده في التربية و التعليم**، الجزائر ، ش.و.ن.ت 1974.ط2. ص 47.

[2] أحمد بن نعمان، **الحصانة الدينية للشخصية الوطنية، الجزائر**، دار البعث للطباعة و النشر 1981،. ص 62.

[3] سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية** ، ج2، مرجع سابق ، ص 413.

[4] د. احمد مريوش،" دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1931-"1952، مجلة الرؤية،(وزارة المجاهدين). المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954. العدد 2 . ماي/ جوان 1996. ص 115.

جاء القانون الأساسي للجمعية المصادق عليه يوم 5 ماي 1931 على النحو التالي ([1]):

القسم الأول : الجمعية :

الفصل الأول: تأسست في عاصمة الجزائر جمعية إرشادية تهذيبية تحت اسم "**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**" مركزها الاجتماعي بنادي الترقي ببطحاء الحكومة عدد 9 بمدينة الجزائر.

الفصل الثاني : هذه الجمعية مؤسسة حسب نظام و قواعد الجمعيات المبينة بالقانون الفرنسي المؤرخ بغرة جويلية سنة 1901.

الفصل الثالث: لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية.

إن ما يلاحظ من هذا القسم الخاص بالتأسيس أن الجمعية مؤسسة تربوية هدفها " محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر و الميسر و البطالة و الجهل و كل ما يحرمه صريح الشرع و ينكره العقل و تحجره القوانين الجاري العمل بها ". ([2])

والملاحظ من خلال قانونها الأساسي أنّ الجمعية اتسمت عند نشأتها بالمهادنة وبطبيعة الحال فان تصاريح قادة الجمعية لم تكن تخرج عن نطاق قانونها الأساسي وخاصة في السنوات الأولى للتكوين. ولقد لخص ابن باديس مبادئ وأهداف الجمعية في قوله: ([3]) " **القرآن إمامنا، والسنة سبيلنا، والسلف الصالح قدوتنا، وخدمة الإسلام والمسلمين، وإيصال الخير إلى لجميع سكان الجزائر غايتنا** ".

---

[1] أنظر الملحق رقم ..07. ص 457 ور كذلك : مذكرات الشيخ خير الدين، الجزء الأول. مرجع سابق .ص104. و collot . le mouvement national algérien . op.cit .p44.

[2] أنظر قانون الجمعية السالف الذكر

[3] سعد الله ،الحركة الوطنية الجزائرية ، ج3. مرجع سابق ، ص 89. أنظر كذلك خطبة الشيخ ابن باديس تحت عنوان " دعوة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و أصولها " الملقاة بقسنطينة بالجامع الأخضر إثر صلاة الجمعة 4 ربيع الأول 1356 هجرية ، أنظر د. عمار طالبي ، ابن باديس حياته و آثاره ، ج3. مرجع سابق ، ص 131.

كما كتب الكثير عن أهداف الجمعية، فبعضهم حصرها في التعليم العربي ومحاربة الخرافات وتطهير الإسلام مما علق من شوائب خلال العصور المتأخرة، بينما ذهب البعض الآخر إلى ربطها بالنشاط السياسي و معاداة الاستعمار وفكرة تكوين الدولة الجزائرية. ([1])

ويبدو أن إغفال أو تجاهل الجمعية الخوض في السياسة مباشرة كان بهدف استراتيجي ويتمثل في عدم مجابهة الاستعمار خوفا من حل الجمعية أو اعتقال رجالاتها.

ومع ذلك لا يمكن حصر أهداف الجمعية في اتجاه واحد فقادتها كانوا يتظاهرون بأنها جمعية دينية تهذيبية لا غاية لها إلا تهذيب المسلمين وتربيتهم تربية إسلامية تتماشى مع المدنية الفرنسية، لكن هذا الأسلوب لم يكن إلا غطاء رقيقا للأهداف الحقيقية التي كانت في جوهرها سياسية وطنية، وقد اتضح ذلك في مواقف ومناسبات كثيرة ويؤكد هذا الرأي الاضطهاد التي تعرض لها زعماء الجمعية كالزج بهم في السجون والمحاكمات بمختلف الاتهامات. ([2])

كما يشرح ابن باديس هدف الجمعية بقوله " **أما غاية الجمعية فهي إصلاح المعوج وإرشاد الضال بالهداية والحكمة في دائرة المحبة والوئام، وإصلاح شؤون أهل العلم، و لم شملهم وتنظيم هدايتهم. فهي تسعى في إزالة كل شر يحرمه الشرع والقانون، مما هو منتشر فينا، ونشر كل نفع وخير...".** ([3])

لكن المتصفح القانون الأساسي للجمعية لا يجد أي شيء له علاقة بالسياسة صراحة، لكن الشيء الذي سنلاحظه هو المواقف السياسية للجمعية من مختلف القضايا الوطنية، وبناء عليه يمكن الجزم بأن بناء الفرد الجزائري في إطاره العربي الإسلامي ومن ثم الأمة الجزائرية في إطارها العقائدي كانت الأولويات التي كان التركيز عليها ثم يأتي بعد هذا مفهوم خصائص الدولة الجزائرية.

---

[1] سعد الله ، الحركة الوطنية ، ج3 ، مرجع سابق ، ص 90.

[2] عبد الكريم بو الصفصاف ، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، مرجع سابق ، ص 111.

[3] علي مرحوم، "حول الذكرى الأربعين لوفاة الإمام عبد الحميد بن باديس" مجلة الثقافة، الجزائر. وزارة الإعلام و الثقافة، العدد56، السنة العاشرة. مارس/ ابريل 1980. ص 29/28.

أنظر كذلك : الشهاب الجزء السادس صفر 1350ه الموافق لجوان 1931.

وما يدعم هذا الاتجاه كذلك قول البشير الإبراهيمي الرئيس الثاني لجمعية العلماء سنة1947 عن أهداف الجمعية " **إحياء المقومات التي ماتت أو ضعفت أو تراخت من دين ولغة وأخلاق وتقاليد، وتصحيح قواعدها في النفوس ثم المطالبة بالحقوق الضائعة في منطق وإيمان ثم الإصرار على المطالبة في قوة وشدة، ثم التصلب في إصرار واستماتة وتضحية".([1])**

ونلاحظ من خلال برنامج الجمعية اعتمادها على ثلاثة مرجعيات جعلتهم شعارا لعملها طيلة تواجدها، وهذه المرجعيات حملها الشعار " **الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا** ".

فالمرجعية الأولى التي هي " الإسلام ديننا" كانت محور الإصلاح الديني الذي رفعته الجمعية في محاربتها للطرقية و تطهير الدين الإسلامي من البدع والخرافات .

أما المرجعية الثانية التي جاءت على أساس" العربية لغتنا" فإنها تعني بالدرجة الأولى الهوية الوطنية والتي ترمز إليها اللغة العربية كأساس منفصل عن الفرنسية لغة الاستعمار وما تبعها من إدماج وتجنيس، فكان إنشاء المدارس الحرة والنوادي العلمية والثقافية والجرائد كانت وسائل لإبراز الهوية الوطنية الجزائرية.*

أما المرجعية الثالثة والخاصة بالوطنية أو الجزائر وطننا فإنها ترمز إلى الانتماء ليس على أساس جغرافي فقط و إنما في إطار حضارة خاصة، فجاءت الوطنية ترمز إلى أبعاد اقل ما يقال عنها بانها أبعاد في إطار الأصالة الوطنية الجزائرية.

وهذه المرجعيات الثلاث كان الهدف منها إيقاظ الشعب الجزائري الذي عبث به الاستعمار طيلة 100 سنة من الوجود بالقضاء على هويته و طمس معالم حضارته .

ولقد أشار الإمام ابن باديس إلى هذه المرجعيات الثلاث على أنها أساس مقومات الشعوب وحاميتها من الذوبان فيقول: " **تختلف الشعوب بمقوماتها و مميزاتها كما يختلف الإفراد، ولا بقاء لشعب ما إلا ببقاء مقوماته و مميزاته، كالشأن في الأفراد. فالجنسية القومية هي مجموع تلك المقومات و تلك المميزات، وهذه المقومات والمميزات هي اللغة التي يعرّب بها**

---

[1] الشيخ البشير الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، ج3، جمع وتقديم أحمد طالب الإبراهيمي،لبنان ، دار الغرب الإسلامي ط1 ، 1997 ، ص 39.

ويتأدب بآدابها، والعقيدة التي يبنى حياته على أساسها، والذكريات التاريخية التي يعيش عليها وينظر لمستقبله من خلالها والشعور المشترك بينه وبين من يشاركه في هذه المقومات والمميزات " ([1]).

من خلال هذا نلاحظ أن ابن باديس ركز على المقومات التالية :

اللغة... الدين... التاريخ المشترك (الانتماء) الوحدة (الدينية والقومية)

وكل هذه العناصر رموز للوحدة الوطنية والانتماء الحضاري للشعب الجزائري.

كما لخص الأستاذ محمد الميلي الخط الفكري والاستراتيجي لجمعية العلماء المسلمين في النقاط التالية :

1ـ الإيمان بوجود الشخصية الجزائرية المتميزة التي ما انفك بن باديس يعبر عنها " بالأمة الجزائرية ".

2 ـ اعتبار الوجود المتميز للشخصية الجزائرية سابقا- تاريخيا- على الاستعمار مما يحول دون تحقيق الاندماج.

3 ـ إبراز المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية والمتمثلة في الشعار "الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا. ([2])

للتعرف على الجمعية هناك جانبان أو جناحان ، و هما جانب النشاط و جانب المواقف ، هذا الأخير الذي لا يقل أهمية عن الأول و إن لم يكن يفوقه ، و أهمها مواقفها من قضية التجنيس و الاندماج و الهوية الوطنية و غيرها.

---

[1] د. عمار طالبي ،**ابن باديس حياته و آثاره** مرجع سابق ، ج3، ص 352.

[2] محمد الميلي، " نماذج من فكر ابن باديس السياسية " ، مجلة الثقافة ، وزارة الإعلام و الثقافة، الجزائر،العدد14 السنة الثالثة. ابريل/ مايو 1973.

الأبعادُ الدّينيّة والثّقافيّة والاجتماعية في برنامج الجمعية:

ارتبط مفهوم المجتمع على أساس الوحدة التي يقوم بها الفرد داخل الكيان الاجتماعي، ولما كان الفرد أساس العملية كان التركيز على أساس إعادة بلورة فكر هذا الفرد الذي كان يعاني من الاستعمار الذي شوه هويته وقضى على رموزها حتى أصبح الفرد الجزائري يعاني من انفصام في شخصيته التي قضى عليها الاستعمار والمتمثلة في الدين واللغة والعادات والتقاليد.

فأساس أي عمل هو الفرد ثم المجتمع المبني على أسس وقيم وثوابت وطنية أساسها الدين واللغة والتاريخ ثم الدولة. فإنشاء الدولة " **المستقبلية**" يجب أن تسبقه عملية على المستوى القاعدي، ويعني هذا العودة بالفرد الجزائري إلى ثقافته العربية الإسلامية وتطهيره من الشوائب التي لصقت به منذ 100 سنة من الوجود الاستعماري.

فنرى ابن باديس يصف الوضع الذي آلت إليه الجزائر من جراء هذا الوجود الاستعماري حيث يقول ([1]): "**حوربت فيكمُ العروبة حتى ظن أن قد مات منكم عرقها، ومسح فيكم نطقها...وحورب فيكم الإسلام حتى ظن أن قد طمست أمامكم معالمه وانتزعت منكم عقائده ومكارمه...وحورب فيكم العلم حتى ظن أن قد رضيتم بالجهالة وأخلدتم للنذالة، ونسيتم كل علم إلا ما يشرح به لكم، أو ما يمزج بما هو اضر من الجهل عليكم... وحوربت فيكم الفضيلة، حتى ظن أن قد زالت منكم المروءة والنجدة وفارقتكم العزة والكرامة، فرمتم الضيم ورضيتم الحيف و أعطيتم بالمقادة** "

فالوضع كما يصفه ابن باديس صورة قاتمة لما آلت إليه الجزائر حيث بات يهدد "**كيانها بالذوبان والفناء**". ([2])

ومن هنا كان أصل البناء لدى الحركة الإصلاحية ينطلق من القاعدة الشعبية أو البناء التحتي الذي يعتمد على الفرد ثم المجتمع ثم الدولة، فأساس ترقية المجتمع وإخراجه مما هو فيه يعتمد على أسس وضوابط محددة في منهج جمعية المسلمين الجزائريين.

---

[1] البصائر. العدد 83. السنة الثانية 25. رجب 1356ه ، الموافق ل 20 سبتمبر 1937، ص261

[2] مسعود فلوسي، مرجع سابق، ص 86.

فكانت أولى اهتمامات جمعية المسلمين الجزائريين المحافظة على الشخصية الجزائرية من خلال المحافظة على الدين واللغة، فعملهم إذا " **كان منصبا على تحقيق ما كان قائما من قبل إلى أن جاء الاحتلال، فحطمه وقضى عليه " .([1])**

المطلب الأول: إشكالية الهوية عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

1- مفهوم الهوية و مقوماتها الأساسية: تعتبر الهويّة جوهرة الصّراع الذي قادته جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين ضد فرنسا الاستعماريّة، ذلك لأن الهويّة هي أساس المقوّمات المكوّنة للشعب الجزائري، وهي تعبّر عن خصائص امتاز بها في مقاومته للوجود الاستعماري، فالهويّة كما يعرفها الهرماسي : " مجموع الصّفات أو السّمات الثّقافيّة الّتي تمثّل الحد المشترك بين جميع الذّين ينتمون إليها، والتي تجعلهم يعرفون ويتميّزون بصفاتهم تلك عمّن سواهم من أفراد الأمم ". ([2])

ومن خلال هذا التّعريف نلاحظ أنّ السّمات التّي تمثّل الحدّ الأدنى التّي يمكن إدراجها في العوامل التّالية:

1- اللّغة
2- التّاريخ
3- الدّين
4- الثّقافة
5- الوطن

تعدّ هذه العوامل القاسم المشترك لكل مجتمع تجعل منه وحدة متكاملة تنفرد عن غيرها من المجتمعات وبالتّالي يتكوّن من خلاله دولة ذات مقوّمات.وإن كان أحيانا نجد مقوّمات بين القواسم المشتركة وخاصة في بلادنا العربيّة إلا أنّ عدم وجود وحدة سياسيّة واحدة جعلت كلّ جزء منه ينفرد بخصائصه ويكون لنفسه دولة مستقلّة عن غيرها من الدّول.ومن القواسم المشتركة:

---

[1] الأشرف، مرجع سابق، ص 243.

[2] محمد الصالح الهرماسي ، **مقاربات في إشكالية الهوية، المغرب العربي نموذجا**، لبنان، دار الفكر، 2001، ص 20.

1/ اللغة :

تعتبر اللغة جوهر تكوين الأمة، وهي الرّابط الأساسي للوحدة السّياسيّة لها: " فاللّغة والأمّة أمران متلازمان ومتعادلان، وأن اللّغة هي العامل الأوّل في تكوين الأمّة ونشوء القوميّة، وهي المعيار الجوهري للتمييز بين الأمم، والأمّة التّي تصطنع لغة غيرها من الأمم تفقد ذاتيّتها وتذوب في كيان الأمّة التّي اقتبست لغتها". ([1])

واللّغة " ظاهرة اجتماعيّة أو شبه نظام اجتماعي يؤثّر في الأفراد ويترابط وظيفيّا مع الأنظمة الاجتماعيّة متبادلا وإيّاها التّأثير والتّأثّر بمقادير متفاوتة مع التّركيز على وظيفة اللّغة وتطوّرها... وترابط النّظم الاجتماعيّة فيما بينها، وعلاقة اللّغة بالفكر والثّقافة، وعلاقتها بالنّظام الدّيني والنّظام السّياسي" .([2])

وليست اللّغة مجرّد عبارات ورموز تكتب وتلفظ بل هي أبعد من ذلك " فهي تؤثّر في الشعب الذي يتحدث بها تأثيرا لا حد له يمتدّ إلى تفكيره، وإرادته، وعواطفه، وتصوّراته وإلى أعماق أعماقه، وأن جميع تصرّفاته تصبح مشروطة بهذا التّأثير ومتكيّفة به". ([3])

والأمّة إذا فقدت لغتها فقدت جوهر وجودها وفقدت سيادتها، وكان ذلك بادرة زوالها. وممّا تجدر الإشارة إليه أن الاستعمار بمجرّد دخوله البلاد العربية الإسلاميّة بدأ يسعى للقضاء على اللّغة العربيّة لعلمه بمكانتها بين أبنائها، والانتساب اللّغة العربيّة يعني الانتساب الدين الإسلامي، فعمل الاستعمار مثلا في الجزائر على تقسيم اللّغة العربيّة إلى ثلاث لغات وهي العاميّة، العربيّة الفصحى والعربيّة الحديثة ([4]).

2/ التّاريخ:

شكّل التّاريخ الجَانِبَ الثّانيَ من مقوّمات الأمّة، ذلك أنّ التّاريخ هو الحامي الخلفي لجوانب الأمّة الخمس (والتّي سنذكر الباقية منها لاحقا) فهو رمز عزتها ووجودها عبر المراحل المختلفة، فشعب بلا تاريخ شعب بلا هويّة.

---

[1] د. تركي رابح ، **التعليم القومي و الشخصية الجزائرية**، مرجع سابق ، ص 28 .

[2] د. أحمد بن نعمان ، **التعريب بين المبدأ و التطبيق ،** مرجع سابق ، ص 68.

[3] نفسه ، ص 88.

[4] تركي رابح ، **التعليم القومي** ، مرجع سابق ، ص 325.

فالماضي المشترك مهما كان إيجابيّا أم سلبيّا يعتبر جزء من عزّة الشّعب، لأنّه عامل موحّد. ومن هذه الزّاوية كان الاستعمار يسعى إلى تشويه الماضي، وتحريف حقائق وجود الشّعوب، بهدف القضاء على هويّتها.

وفي هذا الموضوع يقول ساطع الحصري: " نجد الأمم المستولية والحاكمة، تعمد قبل كلّ شيء إلى مكافحة تاريخ الأمّة المحكومة، وتبذل ما استطاعت من الجهود لإقصاء ذلك التّاريخ من الأذهان". ([1])

لذا كان التاريخ حاضرا في فكر ابن باديس حيث كانت مواقفه مستلهمة كلها من التاريخ، و نظرا لمظاهر التخلف الحضاري و الجمود الفكري الذي وصلت إليه الجزائر نتيجة لجهلها بتاريخها و كان لا بد من أحياء الآمة بإحياء تاريخها .([2])

3/ الدّين:

شكّل الدّين أحد أهم ركائز الهوية لدى الشعوب وخاصة منها الإسلامية وذلك لكونه الرابط الأكثر تماسكا مقارنة بالعوامل الأخرى ، و إن كان الدين يختلف دوره بين المشرق و المغرب إلا انه كان له تأثير كبير في بلدان المغرب وهذا لعامل الوحدة الدينية و كان يمثل : " وجها آخر للقومية العربية حيث لا يمكن فصل القومية فيها عن الإسلام ، فالعروبة تعني الإسلام كما أن الإسلام يعني اللغة العربية " .([3])

و تأسيا عليه شكل الدين أهم مقوم لمقاومة الاستعمار منذ دخوله أرض الإسلام ([4]) فامتزج مفهوم المستعمر بمفهوم الكافر و المقاوم بمفهوم المجاهد و الميت بمفهوم الشهيد. فكان الدين حصنا منيعا ضد ذوبان الأمة في سياسة حاول من خلالها الاستعمار طمس أهم معلم من معالم الحضارة الإسلامية.

---

[1] ساطع الحصري ، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية** ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1959، ص 13.

[2] د. محمد الدراجي ، **الحركة الإصلاحية في الجزائر رجال و أفكار** ، الجزائر، دار قرطبة ،2008،ص 55.

[3] تركي رابح ، **التعليم القومي** ، المرجع السابق ، ص 38.

[4] لقد ارتبطت المقاومات الشعبية كلها بالرابطة الدينية و كان جل قادة هذه المقاومات من شيوخ الطرق الصوفية .

4/الثقافة :

إلى جانب العوامل الأخرى تكوّن الثقافة حيزا مهما في وحدة الأمة و تماسكها، و يعني بالثقافة نمط معين من السلوك الإنساني يتماشى و تقاليد المجتمع الذي يعيش فيه ذلك الإنسان و الذي لا يمكن الخروج عنه لأنه جزء من حياته و نمط معيشته ، و يكون لهذا النمط واجب القهر و الطاعة لكونه مقوما مهما لعملية التماسك الاجتماعي بين أفراد الجماعة الواحدة ([1])، وإن تعددت الثقافات في مجتمع واحد إلا أن النمط الغالب و التماسك هو ما يعطي لهذه الثقافة قوتها و تماسكها و يعطي للمجتمع وحدته.

5/ الوطن :

شكل الوطن أهم مرجعية للوحدة السياسية و الانتماء البشري ، فأصبح هذا الأخير نموذجا للوحدة بعيدا نوعا ما عن العوامل الأخرى ([2])، فالجغرافيا أصبحت مقياسا هاما لا يستهان به في عملية الانتماء و أصبح الوطن أهم عامل من عوامل مقومات الهوية لأن الانتساب الى الأرض يعني بالضرورة الانتساب الى ثقافة و لغة و عادات و تقاليد واحدة و تزيد من تماسك أفراد الجماعات الذين يتقاسمون كل هذه الخصائص.

و يشير الشيخ محمد عبده إلى ذلك بقوله: « في الوطن من موجبات الحب و الحرص و الغيرة ثلاثة تشبه أن تكون حدودا: أولا: انه السكن الذي فيه الغذاء و الوفاء و الأهل و الولد، و الثاني: انه مكان الحقوق و الواجبات التي هي مدار الحياة السياسية و هما حسيان ظاهران، و الثالث انه موضع النسبة التي يعلو بها الإنسان و يعز أو يسفل و يذل و هو معنوي محض، فازا تقررت ذلك وجب حب الوطن من كل الوجوه ". ([3])

---

[1] د. تركي رابح ، التعليم القومي ، المرجع السابق ، ص 42.

[2] يعطى الأهمية لهذا العامل في بلاد الشام و مصر و لبنان لكونها تحتوي على طائفة كبيرة لا تدين بالإسلام، فأعطيت الأهمية للغة و الوحدة الوطنية.

[3] د. محمد عمارة ، الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ، مرجع سابق ، ص 62.

لذا فحب الوطن و الانتماء إليه يوجب بالضرورة حمايته و الدفاع عنه و العمل من أجل رقيه، و إن شابه مكروه كان لزاما بل واجبا الدفاع عنه حتى الموت لأنه أسمى من البشر و فيه إما العزة و إما المذلة.

و من هنا نلاحظ أن هذه المقومات في الحالة الجزائرية لا تختلف عما ذكرناه لكن باختلاف الأولويات ، فالجمعية في شعارها أعطت الأولوية للدين الإسلامي ثم اللغة العربية ثم الوطن و هذه المقومات تجمع في ثناياها ثوابت الأمة الجزائرية . ([1])

و من هنا كانت سياسة فرنسا عند دخولها الجزائر ترمي كلها إلى جعل هذه الأرض جزءا من الإمبراطورية الفرنسية، و لا يتأتى لها ذلك إلا بالقضاء على معالم وجود الشعب الجزائري. فكانت السياسات المتعاقبة منذ 1830 تصب في اتجاه واحد و هو القضاء على ما هو موجود و ضمه إلى الدولة الغازية. فكان أول أسلوب هو القضاء على الدين الإسلامي و كل ما له علاقة به من هدم للمساجد و القضاء على الأوقاف و تعويضهما بسياسة تنصير على نطاق واسع و خاصة في المناطق الفقيرة من الجزائر. ثم تبعتها سياسة ثانية و هي القضاء على اللغة العربية و تشجيع اللهجات المحلية من جهة و فرنسة ما أمكن حتى ينسلخ الشعب عن أصله.

ثم جاءت السياسة الثالثة و هي تجنيس طائفة معينة من أبناء الشعب و إدماجه كليا في الكيان الفرنسي*، فكانت مقاومة جمعية العلماء تنحصر في النشيد الخالد ردا على هذه السياسات الثلاث :

شعب الجزائر مسلم * و إلى العروبة ينتسب

من قال حاد عن أصله * أو قال مات فقد كذب

أو رام إدماجا له * رام المحال من الطلب

و لكي نفهم رد فعل جمعية العلماء المسلمين و تثبتهم بالهوية الوطنية يجب أن نفهم مقومات هذه الهوية عند الجمعية من خلال مقوماتها الثلاث و من ثم الإطار المرجعي و نعني بالمرجعية المقومات الثابتة و التي لها علاقة مباشرة بالواقع.

---

[1] و إن كان ابن باديس تحدث عن التاريخ كمقوم أساسي إلا انه في إطار الوحدة الوطنية .

* أنظر الفصل الثالث من المذكرة .

2/ مقومات الهوية لدى جمعية العلماء المسلمين :

إن المتأمل لشعار الجمعية الذي أكدته يوم ولادتها يلاحظ احتواءها على مقومات جاءت مترابطة متلازمة لا يمكن إغفال واحدة منها دون التأثير في الخصائص الأخرى ، و لقد أشار ابن باديس إلى هذه المقومات في مقالة له بالشهاب تحت عنوان " الجنسية القومية و الجنسية السياسية " ([1]) ،حيث يبين دور المقومات في الحفاظ على كيان الشعوب : " تختلف الشعوب بمقوماتها و متميزاتها كما تختلف الأفراد و لا بقاء لشعب إلا ببقاء مقوماته و مميزاته كالشأن في الأفراد. فالجنسية القومية هي مجموع تلك المقومات و تلك المميزات ن و هذه المقومات و المميزات هي اللغة التي يعرب بها و يتأدب بآدابها ، و العقيدة التي يبني حياته على أساسها ، و الذكريات التاريخية التي يعيش عليها و ينظر لمستقبله من خلالها ، و الشعور المشترك بينه و بين من يشاركه في هذه المقومات و المميزات ".

فنلاحظ تركيز ابن باديس على اللغة و الدين و التاريخ المشترك كل هذه من مكونات الهوية الجزائرية التي دافعت عنها الجمعية منذ نشأتها حتى قيام الثورة التحريرية.

و من أهم الثوابت التي دافعت عنها الجمعية :

أ – الدين الإسلامي:

شكل الدين الخطوة الأولى في مهام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، و من هذا الجانب كان على الجمعية مواجهة عدوين الأول يتمثل في الطرق الصوفية التي بدأت تناوئ الجمعية و تصدر الفتاوى التي تتنافى و قيم الشعب الجزائري، و العدو الثاني الإدارة الفرنسية التي حطمت كل ما له علاقة بالدين منذ أن وطأت قدمها ارض الجزائر .

و الدين عند الجمعية كما يقول ابن باديس : " قوة عظيمة لا يستهان بها باعتباره قواما لنا ، و منيعا شرعيا لسلوكنا، و نظاما محكما نعمل عليه في حياتنا ، و قوة معنوية يلتجئ إليها في تهذيب أخلاقنا ، و قتل روح الإغارة و الفساد منا و إماتة الجرائم من بيننا ". ([2])

---

[1] سبق الحديث عن هذه المقالة من قبل . أنظر الشهاب ، ج12، م 12 . ذي الحجة 1355ه ، الموافق فيفري 1937م.

[2] عمار طالبي ، <u>ابن باديس حياته و آثاره</u> ، مرجع سابق ،ج3 ، ص277.

لذلك جاءت خطوات جمعية العلماء المسلمين بضرورة إحياء الدين من جديد وفق نظرة جديدة ساسها تصحيح العقيدة الفاسدة و تربية خلقية وفق نصوص الشرع أي الفهم الشمولي للاسلام بمعنى اعتماد الدين أساس العمل فهو " عقائد تنور العقول، و أخـــــلاق تهذب السلوك ، و عبادات تحدد الصلة بين الخالق سبحانه و تعالى و عباده، و معاملات تنظم كل قضايا الحياة " ([1]) . فاعتمدت الجمعية في برنامجها التربوي على التربية الدينية و الخلقية في المدارس و دروس الإرشاد في المساجد حتى يبقى المواطن مرتبطا بوطنه و متشبثا بهويته.

فجاء دور الجمعية في بناء المساجد عبر كامل القطر الجزائري و خاصة في المناطق التي دخلها التنصير و هو ما يفسر مواجهة الجمعية للاستعمار و للإدارة الاستعمارية.

و الرابطة الدينية في الجزائر أكبر من الرابطة اللغوية و إن كانت اللغة صماما أمام الغزو الاستعماري فان الانتماء إلى الاسلام يفوق كل رابطة : " ذلك انه رابطة و جامعة تعلو عن روابط الأنساب و الأعراق و الأموال و الأوطان ، إنه الانتماء الأول و الجامعة الأم و الولاء الذي يعايش النقيض" ([2]).

ب- اللغة العربية:

اعتبرت اللغة العربية أهم مقومات الهوية الجزائرية و نظرا لأهميتها و قيمتها أولت الجمعية أهمية كبيرة للحفاظ عليها و إعادة بعثها من جديد مما شابها من فتور وضعف ، فاللغة كما يقرها ابن باديس : " ليس تكوّن الأمة يتوقف على اتحاد دمها ولكنه متوقف على اتحاد قلوبها و أرواحها و عقولها اتحادا يظهر في وحدة اللسان و آدابه و اشتراك الآلام و الآمال " .([3])

فالوحدة ؤول ما تظهر في وحدة اللسان و إذا ضاعت هذه الوحدة ضاعت وحـــــدتها ، و هنا نلاحظ الإبراهيمي يقول : " إنّ اللغة هي المقوم الأكبر من مقومات الاجتماع البشـــري ، و ما من أمة أضاعت لغتها إلا و أضاعت وجودها ، و استتبع ضياع اللغة

---

[1] د. محمد الدراجي . مرجع سابق ، ص 61.

[2] محمد عمارة ، **معالم المنهج الإسلامي** ، القاهرة ، دار الشروق ،ص 270.

[3] محمد الميلي ، **ابن باديس و عروبة الجزائر** ، الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و الإشهار 1980، ص 48.

ضياع المقومات الأخرى " ([1]). و هذا ما سعى إليه الاستعمار و هو تضييع اللغة العربية ليتسنى له التحكم في مقومات الشخصية الجزائرية فاصطبحت اللغة و كأنها غريبة في دارها ما دفع الإبراهيمي إلى الرد على المشككين بقوله : " إن اللغة العربية في القطر الجزائري ليست غريبة و لا دخيلة ، بل هي في دارها و بين حماتها و أنصارها ، و هي ممتدة الجذور مع الماضي ، ممتدة الاواخي مع الحاضر ، طويلة الأفنان في المستقبل ، ممتدة مع الماضي لان دخلت هذا الوطن مع الإسلام على السنة الفاتحين ". ([2])

كما يحدد ابن باديس من هو العربي ، فيسوق حديثا للرسول صلى الله عليه و سلم :" و ليست العربية بجاحدكم من أب و لا أم ، و إنما هي اللسان ، فمن تكلم بالعربية فهو عربي " ([3]) ، و من هنا جاءت مجابهة الجمعية للتيار الداعي إلى التفرقة و خاصة دعاة الأمازيغية ، فيقر بالأصل البربري الأمازيغي للجزائر ثم إنهم دخلوا في الإسلام و تعلموا لغة الإسلام العربية طائعين ، فأصبحت اللغة العربية و الآداب العربية هي لسان الأمة الجزائرية كلها". ([4])

ثم يحدد ابن باديس مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية و التي تتمثل في :

1-عنصر الأمازيغ الذي احتفظ بوجوده قبل الإسلام في وجه حملات الاحتلال الجانبي فأكد أصالته .

2- عنصر العرب الذين امتزجوا بالأمازيغ في ظل الإسلام .

3- نتيجة هذا التمازج المتمثلة في:

أ/ الحضارة الإسلامية.

ب/ اللغة العربية.

4-الجوانب الايجابية في الماضي.

---

[1] **آثار الأمام محمد البشير الإبراهيمي** . ج1 ، ص 134.

[2] آثار البشير الابراهيمي ، مرجع سابق ، ج3 ، ص 57.

[3] الميلي ، **ابن باديس و عروبة الجزائر** ، المرجع السابق ، ص 51.

[4] نفسه ،ص 48.

5- الجوانب الايجابية في العصر الحاضر. ([1])

إذا فلا غرابة أن نجد اللغة العربية تحتل المكانة اللائقة في برنامج الجمعية و في البرنامج التعليمي المعتمد لديها* ، فاللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، و هي وسيلة التخاطب و التقارب و هي ركيزة المكونات الإسلامية للشخصية الوطنية. ([2])

كما الإبراهيمي يؤكد هذه الأهمية بقوله : " إنّ هذه الأمة تعتقد و تموت على اعتقادها أن لغتها جزء من كيانها السياسي و الديني و شرط في بقائها . و لقد ألقى على الكفاح في سبيلها الدين و السياسة ، فلم يختلف لهما فيه رأي ولم يفترق لهما قصد، لقد أدرك قادة الاحتلال أن الأمة التي تفقد لغتها تفقد معها ثقافتها و شخصيتها بل وجودها " ([3]).

ج - الوطن :

نشأ الخطاب الوطني بناء على عملية الاضطهاد الذي تعرض إليه الشعب من السلطات الاستعمارية ، فكان الشعور بالانتماء واحدا من أهم عوامل بناء الهوية الوطنية . و لقد ركز الاستعمار وقادته على نفي هذا العامل من شخصية الشعب فكان موريس توريز الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي يتحدث عن أمة في طور التكوين ([4]) ، ثم تبعه الجنرال ديغول نافيا تماما صفة الوطن من الشعب بقوله : " لم تكن أمة و لا دولة و لا حتى شعب في تاريخها؟ بل و لم يكن لها أبدا من تاريخ ، تسير هكذا سبهللا، عشائر مزركشة متنافرة ، و أخلاطا بعداوات سافرة ، غير متجانسة ، بل هي متناحرة ليست بشعب و لكنها أشتات متداحرة " ([5]) .

---

[1] الميلي ، **ابن باديس** .. ، مرجع سابق ، ص 49.

* أنظر برنامج الجمعية ، و كذا برنامجها التعليمي لاحقا .

[2] أحمد مريوش ،" دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1952/1931 ".مجلة الرؤية،(وزارة المجاهدين. المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954.) العدد الثاني ، ماي /جوان 1996. ص 121.

[3] تركي رابح ، **التعليم القومي** ، مرجع سابق ، ص 327.

[4] Ben khedda . les origines du 1 novembre . op cit p168.

[5] مولود قاسم نايت بلقاسم ،**شخصية الجزائر الدواية و هيبتها العالمية** ، قسنطينة ، دار البعث للطباعة و النشر، ص 350.

هذا الجهل بوجود أمة جزائرية دفع رجال الجمعية إلى إثبات عكس ما تروج له المقولات الفرنسية و لإثبات ذلك كان لا بد من الرجوع إلى التاريخ لأن التاريخ هو ذاكرة الأمة و هو حاميها الأول و هذا ما أكده ابن باديس بضرورة معرفة التاريخ حتى نتخذ لنافسنا مكانة بين الأمم. لذا نجد اهتمام رجال الجمعية بكتابة التاريخ و اعتماده في برامج مدارسها الحرة.

و يحدد مفهوم الوطن لدى الجمعية معنى الانتماء الجغرافي في إطار مبادئ الهوية ، فارتبط الإسلام و اللغة العربية بالوطن الجزائري ، و فيه يقول الإبراهيمي : " إنما ينتسب للوطن أفراده الذين ربطتهم ذكريات الماضي و مصالح الحاضر و آمال المستقبل ، فالذين يعمرون هذا القطر و تربطهم هذه الروابط هم الجزائريون، و النسبة للوطن توجب علم تاريخه و القيام بواجباته من نهضة علمية و اقتصادية و عمرانية ، و المحافظة على شرف اسمه وسمعة بنيه ، فلا شرف لمن لا يحافظ على شرف وطنه ، و لا سمعة لمن لا سمعة لقومه " .([1])

و تجلى كذلك مفهوم الوطن بمفهوم الأمة ، فكانت الجمعية تستعمل في العديد من المناسبات مفهوم الأمة للدلالة على وجود شعب ينتمي لهذا الوطن و تجلى ذلك في مقال لابن باديس " كلمة صريحة " للدلالة على وجود الأمة الجزائرية التي تختلف كل الاختلاف عن فرنسا و كان ذلك ردا على مقال لفرحات عباس . و يركز ابن باديس في هذه المقالة بالإثبات على وجود الأمة الجزائرية من واقع معيش و تاريخ و انتماء حضاري و جغرافي ، فالأمة الجزائرية أمر واقع لا داعي للدلالة عليه أمة لها تاريخ و حضارة عريقة .....

فالبعد الوطني الذي تريده الجمعية كان الهدف منه لم شمل الجزائريين حول فكرة واحدة و هي الجزائر خاصة مع صدور قوانين التجنيس ، ولم شمل الجزائريين يعني التضحية من أجل الدفاع عنه ، و يحدد ابن باديس ذلك بقوله : " لمن أعيش ، أعيش للإسلام و الجزائر . أما الجزائر فهي وطني الخاص الذي تربطني بأهله روابط من الماضي و الحاضر و المستقبل بوجه خاص ، و تفرض عليه تلك الروابط لأجله جزء منه ، و أنا اشعر بان كل مقوماتي الشخصية مستمدة منه مباشرة. نعم إن لنا وراء هذا الوطن الخاص أوطانا أخرى عزيزة علينا هي

---

[1] الإبراهيمي ، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي** ، ج4. ص 467.

دائما منا على بال و نحن فيها نعمل لوطننا الخاص نعتقد انه لا بد و آن نكون قد خدمناها و أوصلنا إليها النفع و الخير عن طريق خدمتنا لوطننا الخاص ". ([1])

ويقدم ابن باديس تعاريف عديدة للوطنية ربطها كلها بالشعور القومي و الوعي الاجتماعي فيعرفها على كونها :

" إحساس غريزي كامن في النفوس كالقومية و هي الشعور الوطني الدفين في كل مواطن عربي مسلم" و هي : " النهضة القومية القائمة على بناء المواطن الصالح و هي تقوم على دعائم دينية و اجتماعية و أخلاقية " و هي : " الارتباط القوي بالوطن و تاريخه و لغته و حضارته و ليس معنى ذلك أنها عملية تدريب سياسية ، بل هي مجموعة المشاعر و الأحاسيس الفطرية التي تتولد و تقوى مع العقيدة".([2])

فكانت الجمعية رائدة في ذلك ومنه يقول الإبراهيمي : " فجمعية العلماء هي التي حققت للجزائري نسبه العربي الصريح ، و أحيت في نفسه شعور الاعتزاز بنفسه ، و في لسانه شعور الكرامة للغته، و في ضميره شعور الارتباط بين المقومات الثلاث الجنس و اللغة و الوطن ، يمدها الشرق بسناه و يغذيها الإسلام بروحانيته " .([3])

المطلب الثاني: دور التربية و الإعلام في التنشئة السياسية لدى جمعية العلماء المسلمين:

لم يقتصر اهتمام الجمعية على المحافظة على مقومات الشعب الجزائري، بل تعدى عملها إلى تنشئة الشعب وفق منظومة تربوية محددة بطابعها الديني و الثقافي و الاجتماعي و السياسي ليكون مسايرا لما هو موجود و محافظا على ذاته في آن واحد، فقد كانت الجمعية ترى بأن الواقع الذي يوجد فيه الشعب الجزائري يقتضى منها العمل على بناء مجتمع جديد وفق رؤى اجتماعية و دينية و ثقافية جديدة.

---

[1] الشهاب. العدد 79 ، الخميس 9 رجب 1345 ه ،الموافق ل 13 جانفي 1937 .

[2] عبد الحميد درويش ، <u>عبد الحميد بن باديس و آراؤه الفلسفية بين النظرية و التطبيق</u> **1889-1940** ، ج2 ، القاهرة ، مطبعة جامعة القاهرة ، 1995 ن ص 156.

[3] آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ، ج3 ، مرجع سابق ، ص 57.

مفهوم التنشئة :

يحمل مفهوم التنشئة دلالات عديدة تهدف كلها إلى جعل المجتمع يسير وفق مقاييس اجتماعية و ثقافية و اقتصادية وسياسية مسايرة لما هو موجود أو مخالف له.

فالتنشئة كما يحددها لسان العرب " ربا وسبا، و الناشئ هو الحدث الذي جاوز حد الصغر، و الشاب الذي بلغ قامة الرجل وارتفع عن حد الصبا إلى الإدراك أو قريب منه. و يضاف إلى ذلك المعنى مجموعة محددات هامة.. و يقال نشاه أي رباه ، و من هنا جاء الفعل نشئ ينشئ تنشئة بمعنى ربى يربي تربية ". ([1])

فالتنشئة حسب معجم علم الاجتماع: " **تهيئة الفرد بان يتكلف ويعيش ويتفاعل مع المجتمع** " ([2]). كما تعرف كذلك بكونها: " **عملية التفاعل الاجتماعي التي يتم من خلالها تلوين الوليد البشري وتشكيله وتزويده بالمعايير الاجتماعية، ويكسبه شخصية من خلالها ليصبح عضوا معترفا به ومتعاونا مع الآخرين**". ([3])

وتعرف كذلك بكونها: " **عملية تشكيل لمعايير الفرد، مهاراته، دوافعه، اتجاهاته وسلوكه، لكي تتوافق مع التي يعتبرها المجتمع مرغوبة ومستحسنة لدوره الراهن أو المستقبلي في المجتمع**". ([4])

و من خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج بان عملية التنشئة عملية صقر مواهب للفرد منذ ولادته حتى يتمكن من خلالها كسب قيم و مبادئ و توجهات تكون بمثابة المانع- حالة الجزائر- لما هو موجود ، و تعطيه الوسيلة للمقاومة، و تسمح له من جهة أخرى الانسجام مع محيطه وفق عوامل أيديولوجية و اجتماعية و اقتصادية و ثقافية معينة.

و للتنشئة وجهان: التنشئة الاجتماعية، و التنشئة السياسية:

فالتنشئة الاجتماعية كما جاءت في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية : " هي العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل ، و الطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم

---

[1] إبن منظور ، لسان العرب ، بيروت ، دار صادر (دت) م1، ص 480.

[2] متيسل دينكن ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة إحسان محمد الحسن ، بيروت ، دار الطليعة ، 1981 ، ص 225.

[3] طارق محمد عبد الوهاب ، سيكولوجية المشاركة السياسية ، القاهرة ، دار غريب ، 1990، ص 101.

[4] نفسه ، ص 101.

حتى يمكنهم المعيشة في مجتمع ذي ثقافة معينة ، و يدخل في ذلك ما يلقنه الآباء، المدرسة ، و المجتمع للإفراد من لغة و دين و تقاليد و قيم و معلومات"([1]).

و يعني هذا أن التنشئة الاجتماعية هي عملية تهدف إلى ربط الإنسان بالمجتمع الذي يعيش فيه و ذلك عن طريق تعليمه كل ما يحتاجه من قيم و مبادئ و معايير اجتماعية و ثقافية و التي تسمح له بالتفاعل مع الآخرين و أداء دوره في المجتمع الذي يعيش فيه .

و للتنشئة الاجتماعية خصائص ثلاث يمكن ذكرها ([2]):

1/ اكتساب الثقافة: و هي عملية اكتساب المعرف، القيم ن طرق التفكير و السلوك من قبل الفرد.

2/ تكامل الثقافة في شخصيته: و هي تنامي شخصية الفرد مع ثقافة المجتمع بحيث يصبح الالتزام بهذه الثقافة واجب أخلاقي، فعلى ووجداني.

3/ التكيف مع البيئة الاجتماعية بحيث يصبح الفرد قادرا على التكيف مع المجتمع و يصبح جزءا من الكل و يحتل مكانة في المجتمع.

أما التنشئة السياسية فتعرف على اختلاف توجهاتها بأنها: " عملية تلقين و اكتساب الفرد لثقافة سياسية معينة، فهي عملية تربية مستمرة يتعرض لها الإنسان طيلة حياته بدرجات متفاوتة ، و تقوم بها جملة من المؤسسات الاجتماعية و السياسية ".([3])

كما تعرف على أنها : " عملية اكتساب لاتجاهات و قيم قد تتفق أو لا تتفق مع قيم النظام السياسي، و في حالة الاتفاق فهي مدعمة للنظام السياسي و مؤكدة لوجوده و استمرار يته ، و هذه القيم و الاتجاهات يتعلمها الفرد من خلال مؤسسات رسمية و غير رسمية ".([4])

و للتنشئة السياسية خصائص يمكن تحديدها فيما يلي: ([5])

---

[1] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان، 1986. ص 400.

[2] أمين بلعيفة ،" التنشئة السياسية عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1956/19131"،(رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية) 2008 ، ص 32.

[3] كمال المنوفي." التنشئة السياسية للطفل في مصر و الكويت " مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام.عدد91 ، جانفي 1988 ، ص 41.

[4] طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 104.

[5] أمين بلعيفة ، مرجع سابق ، ص 42/41.

1/ هي عملية تلقين و تعلم و اكتساب مهارات و قيم واتجاهات ذات دلالات سياسية.

2/ هي عملية تلقين رسمي و غير رسمي، مخطط و غير مخطط للقيم و المعرف السياسية.

3/ هي عملية تساعد الفرد على التكيف مع المجتمع و المحيط و النظام السياسي المتواجد فيه.

4 / هي عملية ضرورية لتحقيق الوعي السياسي و رفع مستوى المشاركة السياسية.

5/ هي عملية تساهم في الحفاظ على قيم المجتمع و استمراره.

6/ هي عملية محددة لسلوك الفرد سواء بالقبول أو الرفض للنظام السياسي.

كما تتضمن التنشئة السياسية ثلاث عمليات هامة هي: ([1])

أولا : عملية تلقين و اكتساب القيم الثقافية ، السياسية وغرس الاتجاهات في نفوس الأفراد عامة (**الحفاظ على الوضع القائم**).

ثانيا : عملية تغيير و تبديل القيم السياسية و تعديل أنماط السلوك و الاتجاهات بصورة تلائم أهداف النظام السياسي (**إصلاح الوضع القائم**).

ثالثا : عملية تمرد على القيم السائدة بغية التوصل إلى قيم جديدة (**رفض الوضع القائم**)، و قد يصل هذا التمرد من القوة إلى حد الثورة الثقافية التي لا تقتصر أهدافها على مجرد التغيير أو التبديل بل تتعدى ذلك إلى التمرد الكامل على القيم السائدة .

فنرى سعد الله يقول: " عندما دخلت جمعية العلماء ميدان العمل ، فقد كان العمل السياسي أحد أركان نشاطها تمثل ذلك في صراعها السري و العلني ضد الإدارة الاستعمارية فيما يتعلق بحق الجزائريين في التعليم عموما و باللغة العربية خصوصا و في المطالبة بتخلي الإدارة الاستعمارية عن الشؤون الإسلامية كترك الإسلام لأهله .. و لمبدأ فصل الدين عن الدولة الذي طبقته فرنسا على الأديان الأخرى غير الإسلام ، كما تمثل في رفض السياسة الاستعمارية الداعية إلى التجنس، و نقد الجزائريين الذين وقعوا أو كادوا يقعون في التجنس و في الدعوة إلى استغلال القضاء الإسلامي الذي دجنه القانون العام الفرنسي ، و نحو ذلك من القضايا".([2])

---

[1] أحمد شاطرباش ، **دور المدرسة في التنشئة السياسية لتلاميذ الطور الثالث من التعليم الأساسي**" (مذكرة ماجستير . جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية) 2002، ص 46.

[2] سعد الله ، **أبحاث و آراء** ، ج4 ، مرجع سابق ، ص 145.

و لما كان هدف الجمعية هو رفض الوضع القائم كان لزاما عليها اتخاذ كل ما تراه مناسبا للتمرد على القيم السائدة الاستعمارية و تبديلها أو بغية التوصل إلى قيم جديدة مبنية على أسس نابعة أصالة من الشعب الجزائري.

و على هذا الأساس اعتمدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين على منهجية محكمة تختلف تماما عما اعتاده الشعب من قبل ، و هذه المنهجية هي ما سميت " منهج التغيير الاجتماعي الهادئ" و الذي يركز على تغيير الذهنيات و الأفكار و العلاقات الاجتماعية ثم تغيير الواقع السياسي ([1])، فكان أن اعتمدت على ثلاث وسائل للوصول إلى هذه الأهداف وهي المؤسسات التعليمية و المؤسسات الإعلامية و المؤسسات الثقافية أو كما يسميها الأستاذ سعد الله الميادين الثلاث التعليم الحر ، الوعظ و الإرشاد، و الإعلام الصحفي ([2])، أو كما تسمى كذلك وسائل الإصلاح لدى الجمعية . فالسياق التاريخي الذي ولدت فيه الجمعية أضفى على المشروع الإصلاحي توجها سياسيا بدا منه رفض للوضع القائم حتى و إن كان ميثاق الجمعية ينفى عنها ممارستها للسياسة بمعنى اختيار مبادئ أخرى غير المبادئ السياسية.

مؤسسات التنشئة لدى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

حرصت جمعية العلماء من خلال المادتين الخامسة و السادسة من قانونها الأساسي ([3]) على ضرورة العمل للوصول إلى غايتها باستعمال كل ما تراه صالحا نافعا و هذا لتأسيس شعب لها في القطر و فتح نواد و مكاتب حرة للتعليم الابتدائي.

لذا جاءت وظيفة التعليم ذات أهداف إستراتيجية لدى الجمعية و هي صرف المجتمع عما هو عليه بمعالجة أسباب تخلفه و ترقيته إلى ما هو أفضل. فكانت المؤسسة التعليمية أول ما اهتمت به الجمعية فلم تكن المدرسة وحدها من يمكنها القيام بهذا الدور بل أعطت الأهمية كذلك للمسجد باعتباره منارة علمية يمكنه في كثير من الأحيان مساعدة المدرسة في عملها ، وهذا ما

[1] سجل المؤتمر الخامس لجمعية العلماء المسلمين المنعقد سنة 1935 ، ص 41.

[2] سعد الله ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، مرجع سابق ، ج3 ، ص 20.

[3] راجع نص القانون الأساسي لجمعية العلماء 1931 .

يبينه تقرير ابن باديس باستعمال كل السبل من أجل القضاء على الأمية و استنفار كل شعب الجمعية و أنصارها إلى تنفيذ هذه الوسائل قدر المستطاع. ([1])

انقسمت المؤسسات التعليمية إلى قسمين :

1/ التعليم المسجدي .

2/ التعليم المدرسي.

أ/ **التعليم المسجدي** : جاء في تقرير قدمه الشيخ عبد الحميد بن باديس حول التعليم المسجدي إلى المؤتمر الخامس للجمعية المنعقد بنادي الترقي عام 1935 ما يلي : " **المسجد و التعليم صنوان في الإسلام من يوم ظهر الإسلام فما بنى النبي صلى الله عليه وسلم يوم استقر في دار الإسلام بيته حتى بنى المسجد و لما بنى المسجد كان يقيم الصلاة و يجلس لتعليم أصحابه ، فارتبط المسجد بالتعليم كارتباطه بالصلاة فكما لا مسجد بدون صلاة كذلك لا مسجد بدون تعليم . و حاجة الإسلام إليه كحاجته إلى الصلاة ، فلا إسلام بدون صلاة و لا إسلام بدون تعليم و لهذه الحاجة مضى النبي صلى الله عليه و سلم على عمارة المسجد بهما فما انقطع عمره كله عن الصلاة و عن التعليم في مسجده حتى في مرضه الذي توفي فيه. ثم مضى المسلمون على هذه السنة في أمصار الإسلام يقفون الأوقاف على المساجد للصلاة و التعليم ومن اظهر ذلك و أشهره اليوم جامع الأزهر و جامع الزيتونة و جامع القرويين". ([2])**

و لما كان المسجد منارة إيمانية فهو بالضرورة منارة علمية " فلقد كانت مساجد الأمصار الإسلامية من أيام البصـــــرة و الكــوفة إلى يومنا هذا مفتحة الأبواب معمورة الأركان بجميع العلوم " ([3]). و تقوم الجمعية في المساجد بنوعين من التعليم : ([4])

---

[1] سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1935 ، مرجع سابق، ص 94.

[2] سجل الجمعية ، المرجع السابق ، ص 95.

[3] نفسه ، ص 96.

[4] د. تركي رابح عمامرة ، **جمعية علماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1956/1931**، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،2004. ص 107.

النوع الأول : و هي الدروس المنظمة التي كانت تلقى في بعض مساجد القطر و التي كان يؤمها الطلبة الكبار في المستوى الثانوي و تلقى فيها الدروس بنفس الطريقة التي كانت في المساجد الكبرى كالأزهر و الزيتونة و القرويين .

النوع الثاني : و هي دروس الوعظ و الإرشاد التي كانت تلقى على عامة المواطنين دون تمييز في المستوى و السن.

و كان أعضاء الجمعية و أنصارها من العلماء و الأدباء يقومون بعملية إلقاء هذه الدروس في سائر أنحاء الجزائر مجانا و بدون مقابل مادي. ([1])

و من الأنشطة التي سلكتها جمعية العلماء المسلمين في سبيل تبليغ الدعوة الصحيحة إحياء شهر رمضان بالدروس و المواعظ التي يقوم بها علماء الجمعية الذين تنتدبهم للقيام بهذه المهمة في جميع مراكز الجمعية و مدارسها و مساجدها ([2]). و لقد خصصت لإحياء شهر رمضان أكثر من 110 واعضا موزعين كما يلي :

72 واعضا على عمالة قسنطينة.

24 واعضا على عمالة الجزائر.

14 واعضا على عمالة وهران ([3]).

و نظرا لهذه النشاطات قامت السلطات الاستعمارية في 16 فيفري 1933 بإصدار منشور عام تبعه قرار يوم 18 فيفري عرف بمنشور ميشال و قرار عام 1938 عرف بقرار رينييه يمنع فيه رجال الجمعية من التدريس في المساجد و إقامة حلقات الوعظ و الإرشاد في المساجد الجزائرية([4]) ، وذلك بشرط الحصول على ترخيص و كان القصد من كل ذلك التضييق على رجال الجمعية و عرقلة نشاطاتهم التي كانت تضايق السلطات الاستعمارية ،حيث جاء على إثره قرار عمالة الجزائر بمنع العلماء من التدريس في المساجد و أهم ما ورد فيه : " إنّ هذه الحملة التي تقوم بها جمعية العلماء ترمي إلى بث الأفكار الوهابية في الأوساط الإسلامية ، فهي

---

[1] تركي ، **جمعية العلماء التاريخية** ، مرجع سابق ، ص 107.

[2] مذكرات الشيخ خير الدين .ج1 ، مرجع سابق ، 221.

[3] نفسه ،ص 225.

[4] تركي رابح، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية ، مرجع سابق ، ص 80.

بدعوى نشر المذهب السلفي الذي تستغله الزوايا و قادة الطرق في الجزائر، لكنها في واقع الأمر تحاول أن تصل إلى هدف سياسي و النيل من السيادة الفرنسية ، و منه فان الوضعية تستدعي منا اليقظة التامة ، فلا يمكن السماح تحت أي طائل استمرار هذه الدعاية التي تخبأ توجيهات محرضة تحت غطاء الثقافة الإسلامية و الإصلاحات الدينية ، و عليه اطلب منكم مراقبة كل الاجتماعات و المحاضرات التي تنظمها جمعية العلماء في الجزائر".([1])

هذا ما دفع ابن باديس إلى شرح الوضعية و الاضطهاد الذي لقيته الجمعية بقوله : " ... **فالمساجد لا تزال موصدة الأبواب في وجوه الوعاظ و المرشدين و المكاتب العربية – المدارس الابتدائية– ما زالت تلقى العراقيل الشديدة، و صحيفة الجمعية ما تزال في نطاق المنع و التحجير.. فإني أرفع باسم جمعكم هذا الاحتجاج على بقاء هذه الحالة التي يحال فيها بين علماء الإسلام و مساجد الإسلام،و يحال فيها بين الأمة وتعلم دينها و يعرقل فيها المسلمون على تعليم أبنائهم لغة و عقائد و آداب دينهم ".([2])**

لقد كان هدف التعليم المسجدي هو العودة بالفهم الصحيح للإسلام بعيدا عن الخرافات و البدع التي لحقت به من جراء الاستعمار و الطرق الصوفية و لا يتأتى ذلك إلا بالعودة إلى منابع الدين و هو القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة ، و من هذا المنطلق يمكن تكوين جيل أو مجتمع يعتمد عليه مستقبلا يعتمد على مبادئ العلم و العمل ، الحرية و التقدم ، الجهاد و النصرة في سبيل الدفاع عن الوطن و مقومات الشعب الجزائري. فكانت الدروس تتفاوت ما بين التفسير و الحديث إلى النحو و الصرف و البلاغة و دراسة المتون كابن عاشر و التلفية و الجزرية إلى دراسة التاريخ و الجغرافيا ([3]) و الذي كان يقلق السلطات الاستعمارية .

و كان ابن باديس نفسه يعد برنامجا في الجامع الأخضر بقسنطينة يشمل على تفسير القرآن الكريم إلى الحديث النبوي الشريف إلى الفقه على المذهب المالكي و العقائد الدينية و كذا الآداب و الاختلاق الإسلامية و اللغة العربية بفنونها من نحو وصرف و بيان إلى الفنون العقلية كالمنطق و الحساب و غيرهما. ([4])

---

[1] André Nouschi, la naissance du nationalisme algérien, op cit , p 69/70.

[2] نفسه ، ص 82/81.

[3] أحمد الخطيب ، مرجع سابق ، ص 208.

[4] تركي رابح ، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد النهضة و التربية في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 313.

2 – التعليم المدرسي :

و هو نمط التعليم الذي كان قائما في المدارس الحرة التابعة لجمعية العلماء المسلمين، و الغرض منه تعليم الأطفال اللغة العربية للاعتبارات الآتية :

أولا : تحقيق الصلة بينهم و بين أسلافهم .

ثانيا : الكنز الذي حفظ تراث ذلك للسلف.

ثالثا: اللغة التي كتب لأسلافهم بها شهادة الخلود.

رابعا : لسان الثقافة الإسلامية .

خامسا: لسان القرآن الكريم و السنة الشريفة اللذين هما أصل تلك الثقافة. ([1])

لقد كانت جمعية العلماء حريصة على إعطاء التعليم أولوية الأولويات كما يقول ابن باديس في مقال له بجريدة الصراط السوي: " **إن مسألة تعليم أولادنا هي في نظر كل مسلم مسالة المسائل و أعظم المطالب،لأنها عبارة عن حفظ الإسلام في قلوب أبنائنا وبقائهم مسلمين لا يموتون إلا وهم مسلمون ن و هذا الإسلام عندنا اعز من الأرواح و الأموال وكل عزيز.فكان التعليم الذي يحفظها علينا ألزم لنا من القوت الذي تتغذى به الأبدان، و من الهواءالذي يعيش عليه الحيوان ن و منعنا منه اشد علينا من منعنا منهما، فلن نستطيع صبرا على منعنا منه،ولا سكوتا على من يتسبب في ذلك المنع كائنا من كان ".([2])**

ويقول الإبراهيمي: "**المدرسة هي جنة الدنيا والسجن هو نارها، والأمة التي لا تبني المدارس تبنى لها السجون.والأمة التي لا تصنع الحياة يصنع لها الموت. والأمة التي لا تعمل لنفسها ما ينفعها ويسعدها يعمل لها غيرها ما يضرها ويشقيها..عن المدرسة هي طريق الحياة وطريق النجاة،وأن الوطن أمانة الإسلام في أعناقنا ووديعة العرب في ذممنا،فمن حقه علينا أن نحفظ دينه من الضياع،وأن نحفظ لسانه من الانحراف،وأنه لا سبيل إلى ذلك إلا بالمدرسة التي تبنيها الأمة بمالها وتحوطها برعايتها وتجعلها حصونا تقي أبنائها شر الانحلال الديني والانهيار الخلقي وتحفظهم من ترف الغنى وذل الفقر،وتربيهم على الرجولة والقوة وتوحيد النزعات وتصحيح الفطرة وتقويم الألسنة،وتمكين الرادة والعزائم،وتغرس الفضيلة في نفوسهم وتصلح فيهم ما أفسده المنزل والشارع وتروضهم على حب الوطن وبنائه".([3])**

---

[1] سجل جمعية العلماء ، مرجع سابق ، 101/100.

[2] تركي رابح ، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية** ، مرجع سابق ، ص 85.

[3] البصائر ، عدد 173/172. 14 محرم 1317ه ، الموافق ل 15 أكتوبر 1951 ، ص3.

و نلاحظ من خلال ما قاله ابن باديس و الإبراهيمي أن المدرسة هي أساس العملية التي ينطوي عليها العمل المستقبلي ، فالنشء الذي سوف يدخل مدارس الجمعية سوف يكون له شأن كبير مستقبلا بما يحمله من أفكار وطنية و مناهضة للوجود الاستعماري ، و هذا ما نجده في رأي ابن باديس في الوسيلة الأنجع لمحاربة الاستعمار فقال أحارب الاستعمار بالعلم و متى انتشر التعليم في ارض أجدبت على الاستعمار و شعر في النهاية بسوء المصير. ([1])

و لقد قامت الجمعية بتقسيم نظام التعليم المدرسي إلى قسمين :

أ- التعليم المكتبي.

ب- التعليم التكميلي

أ- نمط التعليم المكتبي :

و هو نمط التعليم الذي كان سائدا في المدارس الابتدائية الحرة التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين و كان هذا التعليم منقسما إلى ثلاث أصناف: ([2])

القسم التحضيري و مدته سنتان

القسم الابتدائي و مدته سنتان

القسم المتوسط و مدته سنتان

و الملاحظ من البرنامج التعليمي المطبق على تلاميذ التعليم المكتبي أنّ هذا البرنامج جاء لمواجهة النظام التعليمي الفرنسي المفروض على الشعب الجزائري، فالمقررات تحتوي في ثناياها أصول الانتماء العربي الإسلامي من تربية خلقية ولغة عربية إلى التاريخ و الجغرافيا الخ..

و يبين لنا الجدول التالي المقررات المفروضة على تلاميذ التعليم المكتبي **([3]).**

---

[1] د. أحمد بلاسي ، مرجع سابق ، ص 94.

[2] د. تركي رابح ، التعليم القومي و الشخصية الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 270.

[3] نفسه ، ص 274/271.

مقرّرات القسم التحضيري		مقرّرات القسم الابتدائي		مقرّرات القسم المتوسط	
المواد	الساعات	المواد	الساعات	المواد	الساعات
تعليم ديني وخلقي	2 سا	تعليم ديني وخلقي	2 سا	تعليم ديني وخلقي	2 سا
لغة عربيّة :	7.5 سا	قراءة.	5سا	مطالعة.	3سا
قراءة.	2.5 سا	نحو	2.5سا	نحو.	2.5سا
محادثة.	5 سا	محادثة	2.5سا	تمارين نحوية	2سا
خط.	5 سا	إملاء	0.5سا	محادثة.	1.5سا
أناشيد.	0.5 سا	محفوظات	0.5سا	محفوظات.	1سا
		الخط العربي	2سا	إنشاء.	1سا
حساب	5 سا	تاريخ	1سا	إملاء.	0.5
تصوير	1.5سا	جغرافيا	0.5سا	تاريخ	1سا
أشغال يدوية	1سا	دروس مشاهدة	1سا	جغرافيا	1سا
تمارين رياضي	5	حساب	5سا	خصائص أشياء وعلوم طبيعية	2سا
		تصوير	1.5سا	حساب و هندسة	5سا
		أشغال يدوية	1. سا	تصوير	1.5سا
		تمارين رياضية	5سا	أشغال يدوية	1سا
				تمارين رياضية	5سا
المجموع	**30**	**المجموع**	**30**	**المجموع**	**30**

ونلاحظ من خلال هذا البرنامج التركيز على التربية الدينية و الخلقية بوصفها صمام التربية لدى النشء ثم تليها اللغة العربية بكل فروعها من قراءة و محادثة و خط و إملاء و نحو ، ثم مادة التاريخ و الجغرافيا و خاصة تاريخ الجزائر عبر مراحله المختلفة إلى أن يصل إلى الحملة الفرنسية و المقاومات المسلحة عبر مراحلها المختلفة([1])، و تتوج هذه المرحلة من التعليم " الشهادة الابتدائية" تسمح للطالب مواصلة الدراسة في التعليم التكميلي.

و لقد بلغت عدد المدارس التي أنشأتها جمعية العلماء إلى غاية عام 1950([2]) 126 مدرسة منها 34 تجمع بين التعليم الابتدائي و التكميلي مقسمة كما يلي :

---

[1] د. تركي رابح، التعليم القومي ، المرجع السابق ، ص 274.

[2] البصائر عدد 135 ،8 ربيع الاول 1370ه ، الموافق ل 18 ديسمبر 1950 ، ص 368-369.

عمالة وهران 23 مدرسة منها 7 تجمع بين النمطين

عمالة الجزائر 30 مدرسة منها 13 تجمع بين النمطين

عمالة قسنطينة 74 مدرسة منها 14 تجمع بين النمطين

ب – نمط التعليم التكميلي:

و هو نظام أنشأ بعد وفاة ابن باديس و كان أول معهد يختص بهذا النمط من التعليم هو معهد " عبد الحميد بن باديس" الذي أنشا عام 1947 وهدفه مواصلة تعليم النشء بعد المرحلة الأولى من التعليم المكتبي و كذلك للالتحاق بمعاهد الزيتونة و الأزهر و القرويين .

و تدوم الدراسة فيه 4 سنوات كاملة ([1]) و تعادل شهادته شهادة الأهلية بتونس ، و بلغ عدد الطلبة الطور التكميلي سنة 1955 913 طالبا كانوا موزعين على النحو التالي:

310 طالبا في السنة الأولى.

384 طالبا في السنة الثانية.

227 طالبا في السنة الثالثة.

92 طالبا في السنة الرابعة ([2]).

و المتتبع لتطور التعليم لدى جمعية العلماء المسلمين يلاحظ أن الهدف الأهم منه هو المحافظة على مقومات الشخصية الوطنية للجزائر و التي تتمثل في المحافظة على اللغة العربيـــــة، و المحافظة على الدين الإسلامي و تاريخ الجزائر العربي الإسلامي و الثقافة العربية و جغرافية الجزائر ([3]).

أ– المحافظة على اللغة العربية:

من السياسات الاستعمارية للقضاء على الهوية الوطنية القضاء على اللغة العربية على جميع المستويات و استبدالها باللغة الفرنسية ومن جهة ثانية تقسيم اللغة العربية إلى ثلاثة لغات

---

[1] **مذكرات الشيخ خير الدين** ، مرجع سابق ، ج1 ، ص 171/170.

[2] نفسه ، 193.

[3] د. تركي رابح، **التعليم القومي و الشخصية الجزائرية** ، مرجع سابق ، ص 323

عربية عامية ،عربية فصيحة (كلاسيك) وعربية مودرن ([1]) والهدف منه التشكيــك في أصل اللغة.

فاللغة عند الجمعية هي الوسيلة التي تمكن الإنسان من أن يتجاوز وجوده البدني و المادي إلى وجوده الفكري و هي التي تنقل له أفكار الأجيال السابقة و تراثهم ، لأنها هي الوسيلة الوحيدة التي تسجل تلك الأفكار وتحفظها وتنقلها بأمانة له ".([2])

فكان التعليم الحر بمستوياته الثلاثة يعطي للغة العربية حيزا مهما ، ففي القسم التحضيري شكلت اللغة العربية بكل فروعها أكثر من 55 % أي 15.5 ساعة من أصل 30 ساعة أسبوعيا . أما في القسم الابتدائي فعدد الساعات يساوي 13 ساعة من أصل ثلاثين ساعة أسبوعيا . أما في القسم المتوسط فعدد الساعات هو 11.5 ساعة.

و الهدف من التعليم الحر في هذه المرحلة هو الحفاظ على مقومات الشخصية الجزائرية و التي كانت تتجسم في نشر اللغة العربية و الإبقاء عليها حية بين الجزائريين.

ب – المحافظة على الدين الإسلامي :

اهتمت جمعية العلماء في برامجها لإعطاء التربية الدينية حيزا مهما من الوقت و البرنامج ، فكانت التربية مبرمجة في جميع أطوار التعليم بنسبة ساعتين في كل أسبوع مع التأكيد على دور المساجد و الدروس الملقاة بها فكان ابن باديس في الجامع الأخضر بقسنطينة يعتمد على المنهاج التالي : ([3])

1- تفسير القرآن و تجويده.
2- الحديث النبوي.
3- الفقه على المذهب المالكي .
4- العقائد الدينية.
5- الآداب و الأخلاق الإسلامية.
6- اللغة العربية بفنونها من نحو وصرف و بلاغة و آداب.
7- الفنون العقلية كالمنطق و الحساب و غيرهما.

---

[1] تركي رابح ، **التعليم القومي** ، مرجع سابق ، ص 325

[2] نفسه ، ص 327

[3] نفسه ، ص 331.

ج – المحافظة على تاريخ الجزائر العربي الإسلامي :

اعتبر التاريخ أحد مقومات الشخصية الوطنية لارتباطه بمفهوم الوطنية، فلا يمكن الحديث عن الوطن و الانتماء دون الحديث عن التاريخ المشترك الذي يربط أفراد هذا الوطن . لذلك كان سعي فرنسا الاستعمارية تغيير مناهج التعليم وخاصة التاريخ و الجغرافيا لكي تغرس في عقول الشباب أفكارا تجعل منهم أدوات طائعة للاستعمار ([1]) ، فكان على الجمعية انتهاج سياسة تجعل من هذه المادة متأصلة في البرنامج التعليمي فكانت مقررات الأقسام الابتدائي و المتوسط يحتوي على ساعتين في التاريخ أسبوعيا و ساعة واحدة للمتوسط .

وكانت الكتب المدرسة في هذه المستويات هي الكتب التي ألفها الأساتذة كأحمد توفيق المدني في كتابه " كتاب الجزائر " الذي ألفه عام 1930 و مبارك الميلي في كتابه" تاريخ الجزائر في القديم و الحديث " الذي ألفه عام 1929 و 1932 و من قبلهم ألف أبو القاسم الحفناوي كتابه تعريف الخلف برجال السلف عام 1905و1907 و غيرهم من المؤلفات ([2]) . و لقد ساعدت هذه الكتب في تعريف الشعب الجزائري بحقيقة تاريخه الذي حاول الاستعمار الفرنسي ربطه بالحضارة الإغريقية الرومانية.

د – المحافظة على الوطنية الجزائرية :

كانت الجغرافيا جزءا من برنامج جمعية العلماء في مدارسها الحرة، و يعني بالجغرافيا دراسة الجزائر بعيدة عن فرنسا رافعة شعار " الجزائر وطننا" و كانت مقررات الجغرافيا مرتبطة بالتاريخ و الأناشيد و كان الهدف غرس حب الوطن لدي الناشئة. و كانت الدروس تركز على أن الجزائر بلد عربي إسلامي و هي جزء من المغرب العربي و الوطن العربي، لغتها عربية و دينها الإسلام. ([3])

[1] أدى هذا ببعض الجزائريين إلى إنكار وجود الأمة الجزائرية وذلك لتأثرهم بالثقافة الفرنسية.

[2] تركي رابح ، التعليم القومي ،مرجع سابق ، ص 335/334.

[3] نفسه ، ص341.

3- المؤسسات الإعلامية :(الإعلام الصحفي)

اعتمدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إلى جانب التعليم الحر و الإرشاد المسجدي أسلوبا آخر لا يقل أهمية عن سابقيه ألا وهو الإعلام الصحفي ، و كان الهدف من هذا كله إسماع صوت الجزائر أمام الرأي العام الجزائري و الإسلامي .

و إن كان العديد من الباحثين يرون بأنّ " جذور الصحافة في الجزائر تعود إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر، و قد كان هؤلاء مصحوبين بمختلف أنواع المعدات العسكرية و رجال الثقافة و الإعلام المزودين بدورهم بالوسائل الإعلامية".([1])

و إن كانت الصحف الوطنية لم تظهر بعد لتبيان فضاعة ووحشية الاستعمار الفرنسي عند دخوله الجزائر ، إلا أن كتاب حمدان خوجة " المرآة" عكس حقيقة الوضعية التي آلت إليها الجزائر و بيّن حقيقة الاستعمار و اعتبر حقا أول عمل وطني ذلك أن الصحافة الوطنية كما يعرفها عبد القادر كريكل : " هي تلك الصحافة التي تتوفر فيها شروط معينة مثل الاستنكار العلني و الصريح للوجود الفرنسي في الجزائر مع الاستعداد لمحاربته بحد السلاح إن اقتضى الأمر".([2])

كما يعرفها الأستاذ زهير إحدادن : " نوعا من الصحافة الجزائرية لم تعترف بالوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، بل أخذت تحاربه بشدة و تنشر ما يقوي الوعي السياسي بوجود امة جزائرية و بضرورة استرجاع الاستقلال للوطن الجزائري".([3])

و انطلاقا من هذا المفهوم فإن الكتابات التاريخية بدءا من المرآة ثم كتب أبرز المؤرخين الجزائريين تصب في هدف واحد و هو محاربة الاستعمار الفرنسي و تقوية الوعي السياسي بربط الجيل الموجود بأصوله الماضية.

---

[1] عبد القادر كركيل." نشأة الصحافة الجزائرية " مجلة المصادر ، العدد11 ، السداسي الأول 2005 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954. ص217.

[2] عبد القادر كركيل. " تطور الصحافة الوطنية 1919- 1939" مجلة المصادر ، العدد13 ، السداسي الأول 2006 ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954 ، ص 97.

[3] زهير إحدادن ، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية (د.ت) ص 40.

لقد كان كتاب مبارك الميلي (1898-1945) " تاريخ الجزائر في القديم و الحديث" يهدف مؤلفه من وضعه إلى :

1-توعية الشبيبة الجزائرية.

2- ربط الماضي بالحاضر.

3- التوعية التاريخية.

4- إثبات الشرعية التاريخية.

5- التأكيد على الوجود المستمر للشخصية الجزائرية. ([1])

ثم كان لمؤلفات أحمد توفيق المدني 1899-1983 و خاصة منها " كتاب الجزائر" الذي كتبه عام 1931 و كتاب" هذه هي الجزائر" لعام 1957 مواضيع أبرز من خلالها الكاتب تطور الجزائر منذ القديم حتى عام 1930.

ثم يأتي عبد الرحمان الجيلالي بكتابه الموسوعة " تاريخ الجزائر العام" و الذي كان الهدف من وضعه كما يقول صاحبه :" لحمل الشباب المسلم الجزائري على احترام بلاده و تمجيد تاريخه اللامع العظيم ، و الثقة بمستقبله الزاهر النير مع نفخ روح القومية فيه و إعداده لوصل حاضره بماضيه حتى تتكامل فيه أوقات الحياة الأربعة :

1-المحافظة على شخصيته و ميزته.

2- تقديس أسلافه الأمجاد.

3- التمسك بدينه.

4- العمل على الإشادة بوطنه ([2]).

و يمثل هذا جزءا من العمل الصحفي الذي خاضه هؤلاء في سبيل القضية الوطنية من خلال تبيان تاريخ البلاد و محاربة الاستعمار الذي حاول القضاء على الهوية الوطنية من خلال القضاء على مقومات هذه الهوية.

---

[1] ميسوم بلقاسم ." الكتابات التاريخية الجزائرية في الفترة 1927-1957 من خلال مؤلفات مبارك الميلي ، و أحمد توفيق المدني ، و عبد الرحمان الجيلالي" (مذكرة ماجستير ، المدرسة العليا للأساتذة)، بوزريعة ، ص 65/62.

[2] عبد الرحمان الجيلالي . تاريخ الجزائر العام ، مرجع سابق ، ج1 ، ص..24

و إذا عدنا إلى الصحافة الإصلاحية كوسيلة لمقاومة الاستعمار نجد صحيفة "المنتقد" ([1]) التي أسسها ابن باديس في قسنطينة عام 1925 و كان الهدف من إنشائها كما يقول صاحبها : " لفت الجزائريين المسلمين إلى حقيقة وضعيتهم بين الأمم بأنهم أمة لها مقوماتها و لغتها ودينها و تاريخها ، فهي أمة تامة الأممية لا ينقصها شيء من مقومات الأمم" ([2])، و كان شعارها " الحق فوق كل شيء و الوطن قبل كل شيء" ، و لقد استوحت اسمها من الشعر الطرقي السائد في تلك الفترة(اعتقد و لا تنتقد) ، و من أهم من ساهم فيها ابن باديس ، مبارك الميلي ، الإبراهيمي الخ...([3])،و قد صدر منها 18 عددا ثم عطلت .

بعدها أسس ابن باديس جريدة " الشهاب" يوم 12 نوفمبر 1925 التي بدأت أسبوعية ثم نصف شهرية ثم مجلة شهرية إلى أن توقفت عام 1939 بأسباب الحرب العالمية الثانية ([4]).

و لقد كانت الشهاب : " مدرسة فكرية إصلاحية عظيمة القيمة ، كانت متحررة متفتحة ، ثائرة فقد كانت تعنى بالاقتصاد و السياسة و الإصلاح الديني و التربية الوطنية و السلوك الاجتماعي الأمثل " ([5])، و لقد تزامن وجود " الشهاب " مع ميلاد جمعية العلماء المسلمين فأصبحت و كأنها الناطق باسمها على جميع الأصعدة.

و إذا رجعنا إلى الصحف التي أنشأتها الجمعية منذ ميلادها حتى سنة 1956 فهي أربعة صحف و هي على التوالي السنة النبوية 1933 ، الشريعة المحمدية 1933 ، الصراط السوي 1933 و البصائر 1935.

---

[1] مرتاض ، مرجع سابق ، ج2 ، 220

[2] نفسه ، 221 .

[3] سعد الله ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج2 ، مرجع سابق ، 189.

[4] مذكرات الشيخ خير الدين ، ج1 ، مرجع سابق ، 298.

[5] مرتاض ، المرجع السابق ، ص 278.

1– السنة :

و هي أول جريدة أصدرتها الجمعية ([1]) ، و لقد صدر العدد الأول منها يوم 01 مارس 1933 ، و كان مقرها مدينة قسنطينة و شعارها "ولكم في رسول الله أسوة حسنة "([2]).

أما اتجاهها ، فكان " محاربة التدجيل الديني و الشعوذة و الخرافات و الطرقية ، و معالجة كل القضايا الأخرى السياسية الملفوفة في ثوب ديني " ([3])، لكن السلطات الاستعمارية أوقفتها في جوان 1933 و لم يصدر منها إلا ثلاثة أعداد .

2– الشريعة المحمدية :

و هي جريدة أسبوعية ، لسان حال الجمعية ، صدر العدد الأول منها يوم 17 جويلية 1933 بعد تعطيل جريدة السنة، كان شعارها " ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها "([4]). لكن هذه الجريدة لم تعمر طويلا حيث أوقفتها السلطات الاستعمارية يوم 28 أوت 1933 .

3–الصراط السوي:

هي ثالث جريدة تؤسسها الجمعية ، و صدر العدد الأول يوم 11 سبتمبر 1933 بمدينة قسنطينة ، و استمرت إلى غاية 8 جانفي 1934 على نفس الخط الفكري و المبادئ التي كانت عليها السنة و الشريعة ([5]). وكانت معظم مقالات الصراط السوي تتعلق بالإصلاح و محاربة الطرقية بلهجة في غاية العنف ( ) ، وكان شعارها " قل كل متربص فتربصوا فستعلمون من أصحاب الصراط السوي ومن اهتدى ".([7])

---

[1] مرتاض ، مرجع سابق ، ج2 ، ص 220.

[2] الاحزاب ، آية 21

[3] مرتاض ، مرجع سابق ، 231–232.

[4] الجاثية ، آية 18.

[5] مذكرات الشيخ خير الدين ، ج1 ، ص248

[6] مرتاض ، مرجع سابق ، ج2 ، ص233.

[7] طه ، آية 135 .

4 – البصائر:

تعد رابع صحيفة تنشئها الجمعية ، وسميت كذلك لقوله تعالى : " قد جاءكم بصائر من ربكم ، فمن أبصر فلنفسه ومن عمي فعليها ، و ما أنا عليكم بحفيظ " ([1])

تولى رئاستها الشيخ مبارك الميلي ،وصدر العدد الأول منها يوم 27 ديسمبر 1935 ثم توقفت يوم 25 نوفمبر 1939 بسبب الحرب العالمية الثانية وقد صدر منها 180 عددا ([2]) ، و يلاحظ أن البصائر عمرت مدة أكبر خلافا للصحف الأخرى و منه نطرح سؤالا هل هو تغير في المحتوى أم سياسة استعمارية بتكتيك جديد ؟ .

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أحيت الجمعية جريدة البصائر يوم 25 جويلية 1947 تحت إشراف الشيخ البشير الإبراهيمي ، و في مارس 1956 أين كلفها التوقيف النهائي من السلطات الاستعمارية بسبب موقفها المؤيد للثورة المسلحة ([3]).

إلى جانب هذه الجرائد هناك عناوين أخرى كان يديرها أعضاء في الجمعية ، يمكن ذكر أهمها : ميزاب ، وادي ميزاب ، النور ، النبراس ،أبي اليقضان و جريدة المغرب العربي للزاهري ، و الإصلاح للعقبي و الدفاع للامين العمودي ...([4])

لكن السؤال المهم هنا : ما هو الدور الذي لعبته الجرائد في توعية الرأي العام و دورها في تنشئة المجتمع الجزائري([5]) ؟ المتتبع لتطور الصحافة الإصلاحية في الجزائر احتوائها على ما هو ديني و اجتماعي و سياسي و إن كان الطابع الاجتماعي هو الغالب و يلاحظ ذلك من خلال المقالات التي كان يكتبها ابن باديس آو الإبراهيمي أو العقبي .

فالصحافة كانت مرآة لما هو موجود في المجتمع، مقدمة النصح و محذرة من مغبة الخروج عن المجتمع، هذا دون إغفالها الدفاع عن شرف المواطن و عن مقوماته الأساسية و المتمثلة في الدين و اللغة.

---

[1] الأنعام ، آية 6.

[2] مرتاض ، مرجع سابق ، ص 136.

[3] مذكرات الشيخ خيرالدين ، مرجع سابق ، ج1 ، ص 249.

[4] نفسه ، ص 248.

[5] تطرح تساؤلات عديدة من بينها هل كان هناك رأي عام و نسبة الأمية مرتفعة؟ و إذا كان المجتمع الجزائري يقبع في الجهل و الأمية فكيف سيطلع على الجرائد ؟ثم أليست موجهة فقط لفئة معينة هي نفسها أعضاء الجمعية ؟

و من أهم المقالات الصحفية التي كان لها الأثر البليغ مقال " الشعب الجزائري لن يموت " و هو عبارة عن تقرير ألقي بدار جمعية التربية و التعليم ([1]) و مما جاء فيه :" **إننا شعب خالد ككثير من الشعوب ، و لكننا ننصف التاريخ إذا قلنا أننا سبقناها في ميادين الحياة ، سبقناها بهدايتنا و سبقنا هذه الأمم في نشر الحق... علينا أن نعرف تاريخنا و من عرف تاريخه جدير بان يتخذ لنفسه منزلة لائقة به في هذا الوجود**".

و من أهم المقالات الصحفية كذلك "الوطن و الوطنية " ([2]) و التي ختمها ابن باديس بالبيتين التاليين :

أشعب الجزائر روحي الفدا * لما فيك من عــزة عربية

بنيت على الدين أركـانها * فكانت سلاما على البشرية

أما أهمها حسب رأي الباحث ، فمقالة ابن باديس " كلمة صريحة" و التي جاء فيها –و زعزع من خلالها – كيان الاستعمار الفرنسي :" **إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا و لا يمكن أن تكون فرنسا و لا تريد أن تصير فرنسا ، و لن تستطيع أن تصير فرنسا و لو أرادت ".([3])**

إنّ هذه العينة من المقالات ، كانت الجمعية تهدف من خلالها الى تكوين جيل قادر في آخر المطاف على القيام بما عجز عنه الأوائل و هو طرد الاستعمار من البلاد امتثالا لقول ابن باديس :

يانشئ أنت رجاؤنا * و بك الصباح قد اقترب

خذ للحياة سلاحها * و خذ الخطوب و لا تهب

و هي تنشئة الشعب الجزائري على حب الوطن و الروح الوطنية المتمثلة في شعار الجمعية " الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا".

[1] البصائر ، عدد 171 ، 5 جمادى الأولى 1358 ه الموافق ل 23 جوان 1939، ص245 . و كذلك : محمد الميلي .مرجع سابق ، 145/144.

[2] الشهاب ، ج7، م 13 رجب 1357 للهجرة ، الموافق ل سبتمبر 1937 م ، ص 344 ..

[3] الشهاب ، ج1 ، م 12 محرم 1355 للهجرة الموافق ل أفريل 1936م، ص 46.

و من خلال هذا يمكن القول بأن صحف الجمعية قامت بلعب دورين أساسيين هما:

1- الدفاع عن العقيدة وقيم المجتمع الجزائري و مقومات وجوده، التي تحفظ له استقلاله و تميزه الحضاري و التصدي لأشكال الضغط الذي يمارسه الوجود الاستعماري ولكل الأفكار و الاتجاهات التي تدعم وجوده.

2- توجيه المجتمع و إرشاده إلى الطريق الصحيح عن طريق نشر الوعي و غرس و زيادة الشعور بالانتماء إلى الوطن و الأمة الإسلامية العريقة ([1]).

4- المؤسسات الثقافية :

إلى جانب التّعليم الحر، والعمل الصحفي، سعت جمعيّة العلماء إلى طريق ثالث لا يقل أهميّة على سابقيه و هو إنشاء المؤسسات الثقافية من نوادي و منظمات شبابية و كشفية، و الهدف منها جميعا الوصول إلى شريحة كبرى من أفراد المجتمع.

ففي التقرير الذي قدمته جمعية العلماء المسلمين إلى الحكومة الفرنسية بعد اجتماعها المنعقد يوم 5 أوت 1944 جاء فيه ما يلي : " جمعية العلماء ترى بأن النوادي التي أسستها أو تؤسسها هي في حكم مدارس التعليم و مكملة لوظائفها ، لأن طبقات الأمة ثلاث ، صغار تضمهم المدارس الابتدائية ، و كبار تجمعهم المساجد ، و شبان تتخطفهم الأزمة و أماكن الخمر و الفجور. فإذا أرادت الجمعية أن تقوم بواجبها الديني معهم لم تجدهم في المساجد و لا في المدارس ، فمن واجب الجمعية أن تنشط النوادي لتقوم بمهمتها التهذيبية فيها ".([2])

و من هنا كانت رسالة المؤسسات الثقافية مكملة لرسالة المسجد و المدرسة بل هو أعظم لأنها تحتوي على فئة شبا نية صعب التحكم فيها. و كانت الجمعية من خلال هذه النوادي توجه عنايتها الى تربية النشء تربية خلقية أساسها الدين و الوطنية، و تجعلهم حريصين على مقومات الشخصية الوطنية و التي أساسها اللغة العربية، الدين الإسلامي و الوطنية الجزائرية.

---

[1] أمين بلعيفة ، مرجع سابق ،ً 157.

[2] أنظر : تركي رابح ، <u>التعليم القومي و الشخصية الجزائرية</u> ، مرجع سابق ، ص 369.

فكانت الجمعية تجمع هؤلاء في تنظيمات كالكشافة و الجمعيات الشبابية و الرياضية و الثقافية، و الغرض منه : ([1])

1- حماية الشباب من عوامل الانحراف السياسي و الفساد الخلقي و الانحلال الديني خصوصا في مرحلة المراهقة .

2- استغلال طاقات الشباب المتدفقة استغلالا ناجعا يعود عليهم و على الأمة و الوطن بالنفع و الفائدة.

3- تربية الشباب تربية إسلامية حتى لا يجرفهم تيار الفرنسة و التغريب الذي كان يهدد الوطن الجزائري.

كما ساهمت الجمعية في إنشاء التنظيمات الكشفية وبروز الكشافة الإسلامية الجزائرية عام 1937 بقيادة محمد بوراس * و الذي عقدت مؤتمرها الأول بالجزائر تحت شعار " الإسلام ديننا ، العربية لغتنا ، الجزائر وطننا" و تحت الرئاسة الشرفية للشيخ عبد الحميد بن باديس .

و لقد كان الهدف من إنشاء هذه المؤسسات تحقيق ما يلي :

1- تنشئة الشباب على حب الوطن و التمسك بمقوماته العربية الإسلامية.

2- توجيه المجتمع و إرشاده إلى الطريق الصحيح عن طريق نشر الوعي و غرس و زيادة الشعور بالانتماء إلى الوطن و الأمة الإسلامية .

3 – الدفاع عن العقيدة و قيم الشعب الجزائري ،و مقومات وجوده التي تحفظ له استقلاله و تميزه الحضاري و التصدي لأشكال الضغط الذي يمارسه الوجود الاستعماري في الجزائر . ([2])

---

1 تركي رابح ،المرجع السابق ،324 .

* محمد بوراس ، مؤسس الكشافة الإسلامية الجزائرية ولد يوم 26 فيفري 1908 ، انظم الى نادي الترقي عام 1935 ، أعدم من طرف السلطات الاستعمارية يوم 27 ماي 1941.

1 أمين بلعيفة ، مرجع سابق ، 177.

المبحث الثالث : المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين :

تعددت المفاهيم إلى طبيعة عمل الجمعية هل هي جمعية ثقافية كما يحددها قانونها الأساسي جاءت بهدف التوعية و الترقية و مساعدة الشعب دون الخوض في السياسة؟ أم هي جمعية تحمل طابعا سياسيا في قالب العمل الترقوي ؟ فمواقف الجمعية على صعيد عملها توحي بأنها متعددة الجوانب تتدخل أينما كانت مصلحة الفرد الجزائري.

المطلب الاول: موقف جمعية العلماء المسلمين من فرنسا الاستعمارية :

إن المتتبع لتطور موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الاستعمار يلاحظ بان هذه الأخيرة مرت بمرحلتين هامتين:

الأولى: و هي فترة إنشائها إلى غاية المؤتمر الإسلامي لعام 1936.

الثانية: بعد المؤتمر الإسلامي إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية.

فالمرحلة الأولى اتسم خطاب جمعية العلماء و قادتها بنوع من الليونة على اعتبار أنها " جمعية إرشادية تهذيبية" القصد منها " محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر و الميسر و البطالة و الجهل و كل ما يحرمه صريح الشرع و ينكره العقل و تحجره القوانين الجاري بها العمل".

كما كان هذا الخطاب مفروضا بالنظر الى الواقع الذي نشأت فيه و مواقف السلطات الاستعمارية منها.لكن هذا لا ينفي أبدا مواقفها تجاه العديد من القضايا كالتجنيس و الاندماج و التنصير و الفرنسة و التي وقفت الجمعية تجاهها موقفا رافضا إلى كل ما يشوه الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية .

و لتبيان سيادة الأمة كتب ابن باديس مقالة تحت عنوان " أصول الولاية في الإسلام " بين فيها طبيعة الحكم في الإسلام بقوله : " إنّ الخلافة هي المنصب الإسلامي الأعلى الذي يقوم على تنفيذ الشرع و حياطته بواسطة الشورى من أهل الحل و العقد من ذوي العلم و الخبرة و النظر، و بالقوة من الجنود و القواد و سائر وسائل الدفاع.. " ثم يستطرد ابن باديس مبينا شروط الولاية في الإسلام ضاربا الاستعمار فيقول :

1 – لا أحد يقوم بأمر الأمة إلا برضاها.

2 – أن يكون أكفؤ من في الأمة .

3 – و هو ليس أفضل و لا خير منهم .

4 – حق الأمة في الرقابة .

5 – للوالي حق على الأمة في الاستشارة و النصيحة و الإرشاد ..

6 – أن يقدم الوالي خطته إلى الأمة.

7 – الأمة تخضع للقانون و الوالي ينفذ إرادتها.

8 – مساواة الجميع أمام القانون.

9 – صياغة حقوق الجميع بدون تمييز.

10 – حفظ التوازن بين طبقات الأمة .

11 – شعور الراعي و الرعية بالمسؤولية المشتركة. ([1])

يلاحظ من خلال هذه المقالة أنّ ابن باديس أراد أن يبين أنّ الأمة لا تحــكم بالقوة بل بإرادتها و بالتالي فان الاستعمار الذي يحكم الأمة رغم رفضها له فهو منبوذ من عموم الأمة .

كما تجلى موقف جمعية العلماء المسلمين من رفضها للسياسة الفرنسية عند بروز بوادر الحرب العالمية الثانية حيث سعت فرنسا إلى الحصول على تأييد من جميع الأحزاب و التيارات ، فكان تأييد رجال الطرق الصوفية و القواد واضحا بينما كان موقف الجمعية وخاصة ابن باديس هو عدم إرسال برقية مساندة لفرنسا الاستعمارية ، و كان يقول : " و الله لو طلبت مني فرنسا أن أقول لا اله إلا الله ما قلتها" ، و هذا الموقف الصلب زاد من تعنت السلطات الاستعمارية و بداية المضايقة التي سيتعرض لها أعضاء الجمعية.

لكن الموقف تغير مع بداية عام 1937 و هو العام الذي برز فيه موقف فرنسا الاستعمارية تبعه ابن باديس بمقال " هل آن الأوان اليأس من فرنسا" و الذي بين فيه أن الاستعمار مهما كان هو الاستعمار و لا تفيد معه لغة الحوار .

ثم كانت الحرب العالمية الثانية و ما تبعها من مجازر يوم 8 ماي 1945 كلها عوامل ساهمت في تصلب موقف الجمعية من كل ما هو فرنسي أو صادر من الحكومة الفرنسية .

فلقد جاء موقف الإبراهيمي من عدم احترام القوانين الفرنسية في قوله : " إننا لا نرضى بهذه القوانين لأنها مفروضة علينا فرضا في أمر يتعلق بنا وحدنا و هو ديننا و لغتنا ، و لا نخترها

---

[1] الشهاب ج11،م 13 ، ذو القعدة 1356ه ، الموافق ل.جانفي 1938 ص 515. " أصول الولاية في الإسلام.

لأنها باطل ، و الباطل لا يحترم و لا نقرها لأنها حرب على ديننا و لغتنا .. و إننا لا نرضى إلا بالحرية الصريحة فان لم تكن فالموتة المريحة " ([1]).

فهذا الموقف لرئيس جمعية العلماء هو موقف الرافض لما هو مساس بالحرية و بالشعائر الإسلامية و الشخصية الجزائرية. فالاستعمار منذ دخوله ارض الجزائر و هو يسعى بكل وسائله المادية و المعنوية للقضاء على الجزائر و الشخصية الجزائرية لكي يتسنى له التحكم في زمام الأمور ، و استعمل هذا المستعمر على حد قول الإبراهيمي كل و سائله من جند و تعليم و طبيب وراهب كل في موقعه و كل يقوم بدوره و الهدف النهائي واحد هو تقويض المقاومة بكل أشكالها . و هو ما عرفه الإبراهيمي بقوله : " الاستعمار سل يحارب أسباب المناعة في الجسم الصحيح، و هو في هذا الوطن قد أدار قوانينه على نسخ الأحكام الإسلامية و عبث بحرمة المعابد و حارب الإيمان بالإلحاد و الفضائل بحماية الرذائل و التعليم بإفشاء الأمية "([2]). و هذه المقاربة حسب الإبراهيمي لا تكتمل إلا بالتربية و التعليم و بناء الإنسان و تهيئته للمقاومة و إلا ذاب الشعب في بؤرة الاستعمار([3]).

و انطلاقا من هذه السياسة الاستعمارية عرفت الجمعية بضرورة الوقوف في وجه هذا المشروع الاستعماري و التصدي له بجميع إمكاناتها كإنشاء المدارس و بناء المساجد و إنشاء الصحف و النوادي العلمية و الحركات الكشفية مرورا بالمناسبات الدينية و خاصة في شهر رمضان.

و لقد تجلى موقف الجمعية من الاستعمار في موقف الإبراهيمي من المقولة الجزائر جزء من فرنسا قوله :

" لو أن البحر الأبيض جف و التأمت حفتاه حتى أصبحت الجزائر ربضا من أرباض مرسيليا ، لما كان لهذه الكلمة الجزائر فرنسية موضع في العقل ما دامت تلك الفوارق قائمة . و لو أن الجزائريين كفروا بالواحد و امنوا بالثلاثة ، لما كان لهذه الكلمة موقع في النفس ما دامت سنن الله في

---

[1] محمد البشير الإبراهيمي، **آثار الشيخ البشير الابراهيمي** ، مرجع سابق ، ص 239.

[2] الابراهيمي ، آثار ، مرجع سابق ، ص 21.

[3] عزيز سلامي ،" أسس العملية التربوية و مقوماتها عند العلامة محمد البشير الإبراهيمي" ، مجلة الموافقات، العدد الرابع ، السنة الرابعة ،الجزائر : المعهد الوطني العالي لأصول الدين 1995. ص 699.

ملكه جارية ، إن الجزائر ليست فرنسية و لا تكون فرنسية و لن تكون فرنسية قالها أولنا و يقولها احرنا و مات عليها أسلافنا و سيلقى الله عليها خلفنا" ([1]).

ولقد كان هدف الجمعية يندرج في إطار خطة أنشأت من اجلها ألا و هي رفض الواقع الاستعماري مهما كانت وسائل المقاومة .

هذا هو موقف جمعية العلماء من الاستعمار موقفا كله رفض منذ النشأة حتى اندلاع الثورة التحريرية.ومما تجدر الإشارة إليه أن جمعية العلماء خلال فترة وجودها 1931-1956 كانت لها مواقف سياسية كانت تصب كلها في اتجاه واحد وهو الوطن الجزائري.

المطلب الثاني: مفهوم الوطنية لدى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

اعتبر مفهوم الوطنية لدى جمعية العلماء من أهم المفاهيم التي كافحت من اجلها، فكان شعار **" المنتقد" " الحق قبل كل واحد، والوطن قبل كل شيء"**، فكان مفهوم الوطن يسمو على الإنسان مهما كانت درجته ومركزه الاجتماعي، فالوطن هو الانتماء "**...نحب الإنسانية ونعتبرها كلا ونحب وطننا ونعتبره جزءا .. نحب من يحب وطننا ويخدمه، ونبغض من يبغضه ويظلمه، ولهذا نبذل غاية الجهد في خدمة وطننا الجزائري وتحبيب بنيه فيه، ونخلص لكل من يخلص له، ونناوئ كل من يناوئه من بنيه وغير بنيه ".**([2])

إن هذا التوجه يحمل دلالات عدة منها التفاني في خدمة الوطن و مقاومة من يناوئه و الإخلاص في العمل من أجله.فإذا كان الاصطلاحيون لا يمارسون السياسة بالمعنى الكلاسيكي* إلا أن نشاطاتهم أعطت مدلول الأمة الجزائرية وفق مقوماتها التاريخية و الدينية و الثقافية.

كما كان التوجه السائد هو الانتساب، ومن يحق له الانتساب من دونه فأعطى مفهوما للمسلم وخصائصه وهي أعمال مشتركة بين كل المسلمين وأهمها السعي لنيل رضا الله والسعادة في الدار الآخرة والدنيا. ثم عرج على مفهوم الجزائري ومن هم المنتسب له، يقول ابن باديس :"**... المسلم هو المتدين بالإسلام، والإسلام عقائد وأعمال وأخلاق بها السعادة في الدارين. أما تحصيلها لسعادة الأخرى فما بها على احد من خفاء،وأما تحصيلها لسعادة الدنيا فقد صار في هذه العصور**

---

[1] البصائر . العدد 111 ، 24 جمادى الاولى 1369ه ، الموافق ل 13 مارس 1950، ص 175.

[2] الشهاب ج7 ، م13 ، رجب 1357ه ن الموافق ل سبتمبر 1937 ، ص 344.

* أي الانخراط في حزب سياسي وفق برنامج و الدخول في إنتخابات.

المتأخرة عند كثير من الناس مما يخفى...أما الجزائري إنما ينتسب للوطن أفراده الذين ربطتهم ذكرياتُ الماضي،ومصالحُ الحاضر وآمال المستقبل.فالذين يعمرون هذا القطر وتربطهم هذه الرّوابطُ هم الجزائريون. والنِسْبَةُ للوطن توجب علم تاريخه والقيام بواجباته من نهضة علمية واقتصادية وعمرانية والمحافظة على شرف اسمه وسمعة نبيه فلا شرف لمن لا يحافظ على شرف وطنه ولا سمعة لمن لا سمعة لقومه".([1])

إن هذه الروح الوطنيّة التي تبعثها جمعية العلماء عبر مراحلها المختلفة تعتبر دعوة لتبني الطرح الوطني بأبعاده الدينيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والسياسيّة ، فالإسلام هو الحصن الذي يحتمي فيه كل شخص ينتمي إليه، أما الجزائر فهو الوطن الذي ينتمي إليه الأفراد المنتسبون له عبر مراحل التاريخ المختلفة، و ليس الانتماء حمل جنسية الوطن بل يقتضى هذا الانتماء القيام بالواجبات تجاهه وأهم الواجبات الحفاظ عليه والدفاع عنه والرفع من سمعته.

إن مثل هذه المواقف تدفعنا للقول بان الجمعية جعلت المواقف السياسية من واجبات عملها الديني و الثقافي بدليل أن لهجة صحافة الجمعية وخطب رجالها تغيرت منذ 1937 نحو الجذرية أو التطرف، و تعديل في مواقفها.. وأدت إلى التقارب مع العناصر الأشد وطنية خاصة حزب الشعب الجزائري الذي يلتقي مع الجمعية في أن مبادئه الوطنية الأصيلة لا تتعارض مع مبادئ الإسلام و العروبة.([2])

لقد تجلّت مواقف الجمعيّة في مفهومها للوطنية حيث ربطها بالتّاريخ والجغرافيا كما أنّ أسّسها ذات معان أو دلالة ممّا أدّى إلى تقوية الانتماء إلى الوطن وحبّ الوطن والدّفاع عنه.

هذا التّوجه دفع بالجمعية إلى إعطاء مفاهيم سياسيّة مهمّة حول طبيعة الانتماء والوطنيّة، فكان مفهوم الجنسيّة من أهمِّ المفاهيمِ التّي اعتمدتها، فبوجود فرنسا الاستعماريّة جعل مدلول الجنسيّة يأخذ أبعادا قوميَّة من جهة وسياسيّة من جهة أخرى، فرضوخ الجزائر تحت سيطرة فرنسا لا يعني أن الشعب الجزائري ينتمي لفرنسا.

وفي هذا الصدد يقول ابن باديس:" **فنحن الأمّةُ الجزائريّةُ لنا جميع المقومات والميزات لِجِنْسِيَّتِنَا القوميّة، وقد دلّت تجارب الزّمان والأحوال على أنّنا من أشدِّ النّاس محافظةً على هذه الجنسيّة القوميّة... وأنَّه من المستحيل إضعافنا فيها، فضلا عن إدماجنا أو محوها، أما من النّاحية السّياسيّة فقد**

---

[1] الشهاب، الجزء العاشر ، المجلد الخامس ، جمادى ةالثانية1348، الموافق ل 1 نوفمبر 1929. ص11/10.

[2] محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1954/1830**، مرجع سابق ، 112.

قضى قانون 1865م باعتبارنا فرنسيّين لكنه نفّذ وينفِّذُ تنفيذا جائرا فيعرضُ علينا جميع الواجبات الفرنسيّة دون حقوقها..."(1)

وبناءً على هذا فإنّ فرض أيّة جنسيّة أخرى على أمّة من الأمم –**مهما كانت**– فإنه لن يؤدّيَ لشيء، لأنه من وراء ذلك هنالك جنسيّة قوميّة بكل مقوماتها الفكريّة والتّاريخيّة والثّقافيّة مناهضة للأولى، وهنا سوف يأتي اليوم الّذي تحطم فيه الأمة القيود المفروضة عليها من طرف المستعمر وتكسرها لأنها ليست منه وليس منها. (2)

المطلب الثالث: مواقف جمعية العلماء من سياسة التجنيس :

اعتمدت فرنسا على سياسة التجنيس منذ دخولها الجزائر عبر فترات مختلفة، فكان صدور ا لقانون الإمبراطوري و المعروف بـ" **سيناتوس كونسلت**" في 14 جويلية 1865 أول قانون يهدف إلى دمج بعض الجزائريين بتجنيسهم الجنسية الفرنسية وذلك بالتخلي عن أحوالهم الشخصية. (3)

والحديث عن الأحوال الشخصية يعني التخلي على كل ما له علاقة بالدين كمصدر للتشريع و خاصة الميراث و الزواج و الطلاق و تبديلها بالقوانين الفرنسية، "**وكل إجراء في هذا الاتجاه يعرض صاحبه إلى وضع خطير لا رجوع فيه. فيجب عليه في مثل هذه الظروف أن يتخلى عن هويته الثقافية و الدينية و التفكير – إن آجلا أم عاجلا– لكل روابطه الاجتماعية. وحتى يتمكن من التمتع بالمواطنة .. يجب عليه أن يتخلى نهائيا عن قانونه الذاتي عن عقيدته وقيمه..".**(4)

وقد أشار الأفغاني للخطر الكبير الذي يشكله دعاة الإدماج بصفة عامة وذلك في كونهم الجسر الذي تمر عليه السياسة الاستعمارية فتسهل له تثبيت أقدامه، وتذلل له الصعاب، وذلك

---

[1] الشهاب، الجزء الثاني عشر، المجلد الثاني عشر، ذو الحجة 1355هالموافق ل فيفري 1937.

[2] عبد الله شريط ،" مشكلة الحكم الإسلامي في دولة الأمير ونظرية الشيخ ابن باديس"مجلة الثقافة، الجزائر : وزارة الثقافة، العدد 75. جوان 1983 ، ص 250.

[3] انظر الفصل الثالث من المذكرة.

[4] الجيلالي صاري و محفوظ قداش ، **المقاومة السياسية 1900–1954، الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري**، ترجمة عبد القادر بن حراث، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب. 1987 ص 232/231.

بمجرد أنهم تعلموا لغته الأجنبية وتأدبوا بأسفل آدابه، شاعرين بعقيدة الأوروبي معتقدين أن كل الرذائل ودواعي الحطة ومقومات التقدم إنما هي في قومهم. ([1])

كما جاء مشروع بلوم فيوليت 1936 في هذا الاتجاه والهدف منه ليس فقط إدخال شريحة من الجزائريين ضمن فلك الأمة الفرنسية ولكن الهدف هو تمزيق الشعب الجزائري. فموريس فيوليت صاحب المشروع يقول: " **إذا لم ننصف الجزائريين ونسرع بإدخالهم ضمن العائلة الفرنسية متساوين في الحقوق والواجبات فسيندفعون في الميدان الاستقلالي التحرري وعندئذ تخسر فرنسا ارض الجزائر نهائيا".([2])**

والمتتبع لهذا التصريح يلاحظ أن الهدف الأساسي من إنصاف الشعب الجزائري ليس ترقيته والرفع من شانه وإخراجه من الواقع المزري الذي كان يعيشه، بقدر ما هي سياسة ترمي إلى الحفاظ على الوجود الاستعماري في الجزائر بالتفرقة بين أبناء الشعب الواحد من جهة ومن جهة أخرى إبعادهم عن أحوالهم الشخصية تدريجيا.

لذلك جاء موقف بعض العلماء في الجزائر مختلفا في الرأي في البداية، فلقد علقت الشهاب على المشروع بأنه العاجز عن تحقيق مطالب المسلمين الجزائريين، ومنهم من رأى أن البرنامج يزيد في الطبقات الجزائرية قسما جديدا وبذلك يزداد الانقسام ويكثر الشقاق فتصبح البلاد مؤلفة من فرنسيين ومن مجنسين مرتدين، ومن مجنسين محافظين على الشخصية الإسلامية ومن أهالي غير مجنسين وليس لهم أي حق في الانتخاب. ([3])

وبحكم رسالتها التي جعلت من المحافظة على المقومات الشخصية الجزائرية هدفا لها، فقد هاجم العلماء بقوة محاولة فرنسا تجنيس الشعب الجزائري، فقد كتب أحمد توفيق المدني في الشهاب مقالا تحت عنوان " **بين الموت و الحياة**" والذي حذر من خلاله الشبيبة الجزائرية من سلوك سبيل التجنيس الذي يؤذي حتما إلى التخلي عن الوطنية والشريعة الإسلامية. ([4])

---

[1] جمال الدين الأفغاني ، **الأعمال الكاملة**، تقديم محمد عمارة، مرجع سابق ص 190.

[2] احمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر** ، مرجع سابق، ص 170.

[3] انظر: الشهاب ، المجلد 11 ، الجزء 1..محرم 1354ه،.الموافق ل 1 افريل 1935.وكذلك : عبد الكريم بوصفصاف، مرجع سابق ، ص 353.

[4] أحمد الخطيب ، مرجع سابق ، ص 239.

كما يقول الإبراهيمي بهذا الخصوص: "**حاربت جمعية العلماء سياسة الاندماج في جميع مظاهرها، فقاومت التجنس ونازلت أنصاره الحمس ودعاته المقاويل حتى قهرتهم وأخرستهم، وقطعت الحبال في أيديهم ثم أفتت فتواها الجريئة فيه، يوم كانت الجرأة في مثل هذه المسائل من باب العذاب، فكان ذلك منها تحديا للاستعمار وإبطالا لكيده وتعطيلا لسحره، وأثبتت بتلك المواقف للجزائر إسلاميتها "([1]).**

ثم كانت الفتوى الصادرة عن جمعية العلماء المسلمين في البصائر([2])والتي بمقتضاها أزالت كل لبس ،ومما جاء فيها: " **التّجنّس بجنسيّة غير إسلاميّة يقتضي رفض أحكام الشّريعة، ومنْ رفض حكما واحدا من أحكام الإسلام عُدَّ مرتدّا عن الإسلام بالإجماع، فالمتجنّس مرتدٌّ بالإجماع، والمتجنّس ـ بحكم القانون الفرنسي ـ يجري تجنُّسه على نسلِه فيكون قد جنى عليهم بإخراجهم من حظيرة الإسلام، وتلك الجناية من شرِّ الظلم وأقبحه وإثمها متجدِّد عليه ما بقي له نسل في الدنيا خارجا عن شريعةِ الإسلام بسبب جنايته. فإذا أراد المتجنِّس أن يتوب فلا بدّ لتوبته من إقلاع كما هو الشّرط اللاّزم بالإجماع في كل توبة، وإقلاعه لا يكون إلاّ برجوعه للشّريعة الإسلاميّة..."**

فنلاحظ أن الجمعية رأت في التجنيس معارضة للإسلام واعتبرته ردة فكانت ضربة للسلطات الفرنسية من جهة و ضربة لدعاة التجنيس من النخبة الاندماجية.

المطلب الرابع: مواقف جمعية العلماء من الإدماج:اعتمدت السلطات الفرنسية إلى جانب التجنيس سياسة لا تقل تأثيرا وهي سياسة الإدماج وهي السياسة التي تحاول من خلالها دمج فئة من الشعب الجزائري وخاصة النخبة منها فكان من أهم أسس السياسة الاستعمارية في الجزائر التي كان هدفها سلخ وتذويب الشخصية الجزائرية في الكيان الفرنسي مع كل ما يستلزم ذلك من سلب لمقومات الأمة الجزائرية من دين ولغة وعادات وتقاليد.فلقد كان الإدماج في الجزائر يهدف إلى"جعل الجزائريين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية الفرنسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها ويتلقون التعليم الذي يتلقونه، ويرقون في الوظائف العامة بالطرق ذاتها التي تخولها القوانين للفرنسيين،كما أن لهم نفس الميزات الاجتماعية".([3])

---

[1] محمد البشير الإبراهيمي، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، مرجع سابق ،ج3. ص 69.

[2] البصائر ، العدد 95 الجمعة 12 ذي القعدة 1956 للهجرة ، الموافق ليوم 14 جانفي 1938 .

[3] تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الجزائرية، مرجع سابق. ص112.

فالظاهر أن هذه السياسة هي ترقية للشعب الجزائري وجعله متساويا والشعب الفرنسي في الحقوق والواجبات ولكن في الحقيقة كما يقول الأستاذ رابح تركي ما هي إلا سياسة تهدف من خلالها فرنسا الاستعمارية تطبيقه على الأرض دون السكان ([1]) لأن عملية إدماج الجزائريين وخاصة بعد مشروع "**بلوم فيوليت**" كان هدفه دمج النخبة وهم الفئة " ممن تثقفوا بالثقافة الفرنسية الخالصة، وانبهروا بمظاهر الثقافة الفرنسية والتقاليد الفرنسية، فاصحبوا دعاة متحمسين لإدماج الجزائر في فرنسا والتجنس بجنسيتها ".([2])

لقد كان موقف جمعية العلماء من هذه السياسة موقفا واضحا وخاصة في مقال لابن باديس تحت عنوان " **كلمة صريحة**" والذي نلاحظ من خلاله معارضة صريحة للإدماج والتأكيد على الشخصية الجزائرية الإسلامية المتميزة بمنطق علم التاريخ وعلم الاجتماع وعلم السياسة، ومما لا يدع مجالا للشك فقد كان الموقف هذا موقفا سياسيا صريحا ومما جاء فيه: " **إننا نحن فتشنا** في صحف التاريخ وفتشنا في الحالة الحاضرة،فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا،ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلا جل الأعمال ولها وحدتها الدينية والغوية.ولها ثقافتها الخاصة وعوائدها وأخلاقها،بما فيها من حسن وقبيح، شان كل أمم الدنيا.ثم إن هذه الأمة الجزائرية الإسلامية ليست هي فرنسا،ولا يمكن أن تكون فرنسا،ولا تريد أن تصير فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا ولو أرادت.بل هي امة بعيدة عن فرنسا كل البعد في لغتها وفي أخلاقها وفي عنصرها و في دينها، لا تريد أن تندمج. ولها وطن محدود معين هو الوطن الجزائري بحدوده الحالية المعروفة ....".**([3])**

---

[1] نفسه ، ص 114/113.

[2] نفسه، ص 120.

[3] الشهاب. الجزء الأول، المجلد 12. محرم 1355للهجرة ، الموافق ل 1 ابريل 1936 للميلاد. أنظر كذلك : محمد الميلي. ابن باديس وعروبة الجزائر. مرجع سابق ، ص192.

المطلب الخامس: جمعية العلماء و المؤتمرُ الإسلامي 1936.

لقد كان لانعقاد المؤتمر الإسلامي في شهر جوان 1936 العديد من العوامل يمكن ذكر أهمها.

1- لقد كان لوفاة الأمير خالد في جانفي 1926 الذريعة لنبذ الاستعمار، ومدح خصال هذا الأمير، والدعوة إلى الوحدة، فلقد كان الأمير مدافعا عن المسألة الجزائريّة **"الشهيد" "الزعيم الرمز"** ، وكانت الأربعينيّة لوفاته دعوة للوحدة وإسماع صوت الشعب. (1)

2- فبالنسبة لابن باديس الذي كان لا يقيم وزنا كبيرا لجل الممثلين الشرعيّين للجماهير الإسلامية نظرا لسلوكاتهم السياسية أو لصفتهم المفرنسة،ويشك كثيرا في فعاليتهم لدى السلطات الفرنسية،فقد كان يعتقد بأن التّجنيد العام للرأي العام الإسلامي في شكل تجمعات كبرى منظمة ومؤتمرات هو الوحيد الكفيل بالتأثير على الحكومة الفرنسيّة وجعلها تراجع سياستها الأهليّة. (2)

3- بعد وصول ليون بلوم إلى الحكم استشعر الاصلاحيّون والوطنيّون الارتياح الكبير وسرت نسمة من الأمل إلى المجتمع الإسلامي كافة، إذ اقتنعت آنئذ بان الشعب الفرنسي من خلال حكامه الجدد لن يتوانوا في الإتيان بالحل الليبرالي للمشاكل الجزائرية. (3)

4- مواجهة مشروع " **بلوم فيوليت**" الاندماجي والذي يحاول من خلاله فئة المنتخبين والمتجنسين إذابة المجتمع الجزائري وإدماجه في الكيان الفرنسي، وتقويض مقومات الأمة من لغة ودين وتقاليد وأعراف، ولما كانت جمعية العلماء المسؤولة عن الدفاع عن كيان الأمة ضد هذه المشاريع كان لزاما عليها الوقوف والدعوة إلى مؤتمر جامع. (4)

5- التأكيد على ضرورة احترام الأمة بكل مقوماتها الشخصية فالمرجع في مسائل الأمة هو الأمة و الواسطة في ذلك هي المؤتمرات. (5)

---

1 - Mahfoud Kaddache. Histoire du nationalisme algerien t1. op cit p 418.

2 علي مراد، لحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص 323.

3 نفسه، ص 327.

4 د. تركي رابح ، الشيخ عبد الحميد بن باديس، رائد الإصلاح و التربية في الجزائر، مرجع سابق ، ص72

5 نفسه ، ص74.

6– إثبات الشخصية العربية الإسلامية وهذا ما تبنته الجمعية من خلال نص المطالب التي تقدم بها رئيسها الشيخ بن باديس. ([1])

كما لاح للجزائريين بريق الأمل من باريس عاصمة الدولة الاستعمارية نفسها والمتمثل في نجاح الجبهة الشعبية في انتخابات 3 ماي 1936 والتي كانت مؤلفة من أحزاب اليسار .

لقد كانت الأوضاع بصفة عامة توصف في الجزائر بأنها متدهورة إلى درجة انقسام النخبة الجزائرية و خاصة بعد طرح مشروع "**بلوم فيوليت**"، ففي الاجتماع التمهيدي للمؤتمر قال ابن باديس " **نظرا لتدهور الحالة العامة في الجزائر، والبلبلة السياسية السائدة واختلاف الأحزاب والهيئات الوطنية وتشتتها، رأيت أن أدعو إلى مؤتمر إسلامي جزائري عام، يجمع الشمل ويوحد الصف، ويحدد الهدف لأن المرجع في أمور الأمة يعود إلى الأمة** ".([2])

و يلاحظ من الوهلة الأولى أن الغرض من الدعوة إلى المؤتمر وانعقاده هو محاولة جمع صفوف قادة الأمة على اختلاف مشاربهم السياسية من أجل الاتفاق على الحد الأدنى من المطالب السياسية و الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يمكن لمختلف الاتجاهات السياسية في البلاد الاتفاق عليها ([3])، و يعني هذا أنّ ابن باديس أراد أن يتحدث بمفهوم الاجتماع حول القضايا المصيرية التي تهم الأمة،إجماع يعلو على النزاعات الحزبية و التوجيهات الشخصية للنخبة السياسية الفاعلة على الساحة الجزائرية.

ولكن السؤال الذي يطرح، هل كان المؤتمر الإسلامي حقا بداية لوحدة وطنية التفت فيها كل الآراء والنظريات السياسية؟ أم انه كان منعطفا جديدا لتمزيق وحدة الأحزاب والمنظمات الجزائرية، ثم هل كان ستؤدي إلى تدعيم الانفصالية الوطنية ويكون منعطفا نحو التحرر والاستقلال عن فرنسا. ([4])

---

1 أنظر نص المطالب في الصفحات التي تلي.

2 مذكرات الشيخ خير الدين، مرجع سابق، ص 272.

3 د. تركي رابح . <u>**التعليم القومي و الشخصية الجزائرية**</u> ، مرجع سابق .ص68.

4 بوصفصاف ، مرجع سابق ، ص 325.وسوف نبين فيما بعد أن المؤتمر الإسلامي كان منعطفا أين تبينت نوايا فرنسا الحقيقية.

وهكذا وانطلاقا من صيف 1936أخذت جمعية العلماء التي وقفت إلى حد الآن في المحافظة على الطابع الديني والثقافي للحركة، تكتسي مظهر الحزب السياسي. ([1])

ويرى الأستاذ علي مراد أن الإصلاحيين على وعي بأنهم يمثلون غالبية الناس فقد سعوا إلى مراقبه بل إلى التغلب على النزاعات الأخرى من الرأي العام الإسلامي.. وقد مكن النشاط السياسي للحركة الإصلاحية المتضافر مع نشاطه الديني والثقافي هذه الحركة من الظفر بهيمنة واسعة على الساحة الإسلامية. ([2])

انعقد المؤتمر يوم 7 جوان 1936 بقاعة الماجستيك واعتبر أول تجمع سياسي جزائري أو تظاهرة سياسية واجتماعية شاهدتها الجزائر في ذلك التاريخ وحضره إلى جانب العلماء **" اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين "** و **" الأعضاء الجزائريون في الحزب الاشتراكي الفرنسي"** والأعضاء الجزائريون في الحزب الشيوعيين، وغاب عنه نجم شمال إفريقيا رسميا رغم مشاركة ممثل عنه من ولاية تلمسان و هو السيد محمد قنانش، كما بعث النجم ببرقية تأييد و مصادقة على المطالب المفيدة لتحسين حالة الشعب ورفض كل اقتراح لمطالب لا تفيد إلا الأقلية (التمثيل البرلماني) وكذلك كل ما يمكنه أن يمس القوانين الإسلامية. ([3])

و قد قدمت الجمعية جملة من المطالب قدمها لمكتب المؤتمر رئيس الجمعية الشيخ عبد الحميد بن باديس خاص بالدين و اللغة العربية و التعليم ([4]):

اللُّغَةُ الْعَرَبِّيَّةُ: تعتبر اللغة العربية رسمية مثل اللغة الفرنسية وتكتب بها مع الفرنسية جميع المناشير الرّسميّة، وتعامل صحافتها مثل الصحافة الفرنسية، وتعطي الحريّة في تعليمها في المدارس الحرّة مثل الفرنسيّة.

---

[1] علي مراد ، الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر ، مرجع سابق، ص 230.

[2] نفسه ، ص 231.

[3] محفوظ قداش ومحمد قنانش ،حزب الشعب الجزائري 1939/1937، مرجع سابق ، ص 110.

[4] مذكرات الشيخ خير الدين. مرجع سابق، ص278.

الديانة:

1-**المساجد:** تسلم المساجد للمسلمين مع تعيين مقدار من ميزانية الجزائر لها يتناسب مع أوقافها، وتتولى أمرها جمعيات دينيّة مؤسسة على منوال القوانين المتعلّقة بفصل الدين عن الحكومة.

2-**التعليم الديني:** تؤسس كلية لعلوم الدين ولسانه العربي لتخريج موظفي المساجد من أئمة وخطباء مدرّسين ومؤذنين وغيرهم.

3-**القضاء:** ينظم القضاء بوضع مجلّة أحكام شرعيّة على يد هيئة إسلاميّة يكون انتخابها تحت إشراف الجمعيّات الدينيّة ، وإدخال إصلاحات على المدارس التي يتخرّج منها رجال المحاكم منها تدريس تلك المجلّة، والتحقيق بالعلوم الشرعيّة الإسلاميّة، وطبع التعليم بطابعها لتكوين رجال يكونون من اصدق المثلين لها.

و يلاحظ من مطالب الجمعية حرصها على التعليم و القضاء الإسلامي لكونهما ركائز لنهضة الأمة و ضرورة قصوى للرقي بها إلى المطالب الأخرى و أهمها مطلب الاستقلال.

وقد أسفر المؤتمر الإسلامي على جملة من المطالب التي لا تخرج في جوهرها عن المطالب بمساواة الجزائريين بالفرنسيين و تحقيق فكرة إدماج الجزائر في فرنسا مع المحافظة على الشخصية الجزائرية العربية الإسلامية([1])" بمطالب الشعب الجزائري" .

وفيما يلي نص المطالب المذكورة: ([2])

1- إلغاء سائر القوانين الاستثنائيّة التي لا تطبق إلا على الجزائريين.

2- إلحاق الجزائر بفرنسا رأسا، وإلغاء الولاية العامّة الجزائريّة، ومجلس النيابات الماليّة ونظام البلديّات المختلطة.

3-المحافظة على الحالة الشخصية الإسلاميّة مع إصلاح المحاكم الشرعيّة بصفة حقيقيّة ومطابقة لروح الفقه الإسلامي وتحرير هذا القانون:

- فصل الدين الإسلامي عن الدولة بصفة تامّة، وتنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه.

---

[1] د. تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس، مرجع سابق، ص 77.

[2] أنظر نص المطالب في الشهاب جويلية 1936.

- إرجاع سائر المعاهد الدينيّة إلى الجماعة الإسلاميّة لتتصرّف فيها بواسطة جمعيّات دينيّة مؤسّسة تأسيسا صحيحا.
- إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد، المعاهد الدينيّة والذين يقومون بها.
- إلغاء كل ما اتخذ ضدّ اللّغة العربيّة من وسائل استثنائيّة، وإلغاء اعتبارها لغة أجنبيّة.
- الحرّيّة التّامّة في تعلّم العربيّة، وحرّيّة القول للصّحافة العربيّة.

4- الإصلاحات الاجتماعية:

- التعليم الإجباري للبنين و البنات.
- الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية، لتعميم التعليم الإجباري.
- جعل التعليم مشتركا بين الجزائريين و الأوروبيين.
- الزيادة في معاهد الصحة ، من مستشفيات ، و مستوصفات و في معاهد الإغاثة كالمطاعم الشعبية ، و أنشاء خزانة خاصة للعاطلين من العمال.

5- الإصلاحات الاقتصادية :

- تساوي الأجور إذا تساوى العمل.
- تساوى الرتبة إذا تساوت الكفاءة.
- توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة، و الصناعة، و التجارة، و الاحتراف، على الجميع و على مقتضى الاحتياج دون تمييز بين الأجناس.
- تكوين جمعيات تعاونية فلاحية، و مراكز لتعليم الفلاحين.
- الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض من الجزائريين.
- توزيع أراضي البور الشاسعة على صغار الفلاحين و عمال الفلاحة .
- إلغاء قانون الغابات.

6- مطالب سياسية :

- إعلان العفو السياسي العام عن المسجونين السياسيين.
- توحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات.

– إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه.

– النيابة في مجلس الأمة الفرنسي.

إنّ المتتبع لنص المطالب يلاحظ أنها لا تخرج عن كونها مطالب إصلاحية تدعو إلى إزالة التفرقة بين الجزائريين و الفرنسيين ، و من ثم إلغاء القوانين الاستثنائية لأنّ رفع الحيف على الشعب الجزائري في نظر المؤتمرين يتم بإزالة الآثار السلبية التي تركتها الأحكام الاستثنائية المسلطة على الشعب الجزائري. أما المطالب الثلاثة التي جاءت بها الجمعية جاءت لتبين خصائص الكيان الجزائري من وضعه كتابع إلى المطالبة بالمعاملة على قدم المساواة مع الفرنسيين.

و يذكر سعد الله أن المطلب الثالث من عريضة المؤتمر و الذي كان بتأثير العلماء يكاد يكون تعقيبا و قيدا على المطلب الثاني الذي يدعو إلى الإدماج، و سهلت من جهة أخرى جمع الجزائريين في تجمع واحد لأول مرة منذ دخول الاستعمار إلى الجزائر. ([1])

و يلاحظ منه المطالبة بحق المواطنة كما هو وارد في المطلب الثاني مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية مع تقنين المحاكم الشرعية، و يعني هذا القضاء على ازدواجية الحكم أمام القضاء، و أهم مطلب هو المطالبة بفصل الدين عن الدولة و هو المطلب الذي كانت الجمعية تلح عليه .

و يلاحظ من خلال هذه المطالب أنها تنقسم إلى قسمين مهمين، من جهة المطالبة بالمساواة و إنهاء النظام الاستثنائي و دمج الجزائر في فرنسا، و من جهة أخرى المحافظة على الشخصية الجزائرية في إطار المبادئ الإسلامية.

و لقد كان لتصريح محمد بن الحاج المندوب البلدي للجزائر و الأمين العام للجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي أثره الكبير حيث صرح " بأن الجزائر أرض فرنسية مسكونة من طرف شعب فرنسي والذي يستحق العناية ".([2])

هذا التصريح المباشر جعل البعض يعتبر مشاركة جمعية العلماء و مشاركة الشيخ عبد الحميد بن باديس و تبني الجمعية للمطالب غلطة سياسية كبرى و دعم للاتجاه الاندماجي في الجزائر ([3]).

---

1 سعد الله ، <u>الحركة الوطنية ج3</u> ، مرجع سابق ، ص 259.

2 Kaddache. <u>Histoire du nationalisme</u>. Op cit p 435.

3 د. تركي رابح ، <u>الشيخ عبد الحميد بن باديس</u>، مرجع سابق ، ص 79.

لكن الإبراهيمي يبرر هذه المشاركة بقوله " أن الجمعية لم تشارك في المؤتمر المذكور ، و لم توافق على مطالبه إلا من أجل المحافظة على الشخصية الإسلامية للشعب الجزائري، و أن تدمج مطالبها في حرية الدين الإسلامي و التعليم العربي و ترسيم اللغة العربية في مراحل التعليم المختلفة ، و تنظيم القضاء الإسلامي و استقلاله عن القضاء الفرنسي".([1])

كما كان موقف ابن باديس واضحا في مقال له في الشهاب ([2]) و الذي يبرر فيه مشاركة الجمعية في المؤتمر و هو" المساواة في الحقوق السياسية مع المحافظة التامة على جميع الذاتية و بالتالي حققت الأمة بهذا من مؤتمرها العام المبدأ الذي دعا إليه الشهاب ".

و يتعرف الأستاذ محفوظ قداش نقلا عن المجلة الفرنسية " **إفريقيا الفرنسية**" لعام 1936 أن الوفد الذي ذهب إلى فرنسا كان يضم مجموعتين دعاة الإدماج وهم من المنتخبين والشيوعيين، والمناهضين للجنسية الفرنسية وهم العلماء. ([3])

ومهما يكن فان موقف جمعية العلماء من السياسة الفرنسية كان تشوبه الريبة كون هذه السياسة لم تكن يوما لتخدم الشعب الجزائري رغم علم حكومة الجبهة الشعبية بخطورة المرحلة إلا أن ردها كان سلبيا على مطالب المؤتمر الإسلامي مما أضفى خيبة أمل كبيرة و أدى بالجمعية إلى تصلب مواقفها تجاه السلطات الاستعمارية و هذا ما نلاحظه في مقال لابن باديس في الشهاب([4]) تحت عنوان : **" هل آن أوان اليأس من فرنسا" و الذي يصرح فيه ابن باديس بقوله ماذا تريد فرنسا من مماطلتنا ؟" إن فرنسا تعد و تخلف لأنها رأت مصلحتها في الإخلاف و لا يرجى منها إقلاع عنه ما دامت تعتقد مصلحتها فيه".**

و ما يؤكد مدى تشاؤم ابن باديس في الحصول على بعض الحقوق ما كتبه في الشهاب يقول([5]) : **" لقد رجعنا و أكثر الرفاق يظن أن المطالب المستعجلة إذا لم تكن صاحبتنا فإنها لا تتأخر عنا**

---

[1] تركي رابح ، __الشيخ عبد الحميد بن باديس__ ، مرجع سابق ، ص 79.

[2] انظر .__أثار الإمام عبد الحميد بن باديس__ ، الجزائر : وزارة الشؤون الدينية .1991، ط1، ج5، ص315.

[3] Kaddache . histoire du nationalisme , op cit , p 435.

[4] الشهاب ، الجزء السادس ، المجلد 13 . جمادى الثانية1356 للهجرة الموافق لشهر أوت 1937 للميلاد، ص 303.

[5] الشهاب ، الجزء السابع ، المجلد 12 رجب 1355ه ،الموافق ل أكتوبر1936 ، ص 358..انظر كذلك آثار الشيخ ابن باديس .ج4. 314/313.

بأكثر من أسبوع، وإذا تقاعست تباطأت فلا أكثر من شهر. أما أنا فلم أكن على هذا القدر من الرجاء. فالجبهة الشعبية تعتمد في بقائها على الراديكاليين، وهؤلاء ما زال فيهم من عرفنا سياستهم الاستعمارية في العهد القديم وهم ما يزالون عليها في العهد الجديد.وقد سمعت منهم لجنة البحث فحق لدي ما ضننته فيهم وتوقعته منهم...".

وبعد سنة من اجتماع المؤتمر الإسلامي وتقديمه العريضة للحكومة الفرنسية عاد ابن باديس ليؤكد أن لا رجاء من هذه الحكومة فيقول : " **أما موقفها – أي الجمعية– من الحكومة فهو هو، المطالبة والاحتجاج من ناحية الجمعية، والصد والإعراض من الناحية الأخرى. لقد كنت في خطاب السنة الماضية علقت رجاء الجمعية على الحكومة الشعبية و حسنت الظن بها و أنا أعلم اليوم – مع الأسف المر– خيبة ذلك الظن ووهن ذلك الرجاء فحسبنا إيماننا بالله و ثقتنا بأنفسنا فذلك و الله أجدى لنا وأعود بالخير علينا**".([1])

كما رفعت الجمعية شعارا آخر و الذي حدده ابن باديس بقوله :" **لنعتمد على أنفسنا و لنتكل على الله ، لأن المرحلة الماضية كانت مرحلة أمل في تحقيق مطالب الشعب بطريق سلمي بواسطة تفهم فرنسا و إعطائها جميع الحقوق للذين قاموا بجميع الواجبات. أما المرحلة الجديدة فهي مرحلة الكفاح و الاعتماد على النفس و غلق القلوب على فرنسا إلى الابد، و الاستعداد لمعركة ضارية بعدها إما الحياة و إما الممات**".([2])

و بداية من ذلك التاريخ أصبحت الجمعية التي كانت توصف بأنها جمعية دينية وثقافية هدفها ترقية المجتمع ، أصبحت تخطط و تنظر لأكبر تجمع سياسي إسلامي وتقف مواقف سياسية ثابتة من القضايا التي كانت تهم الشعب الجزائري و تتضامن مع كل الاتجاهات والأحزاب رغم الاختلاف الواضح بينها وتضع برنامج سياسي واجتماعي يعبر عن تطلعات ومطامح الشعب الجزائري المسلم.

---

[1] الشهاب . الجزء الثامن ، المجلد 13 شعبان 1356ه ، الموافق لأكتوبر 1937 ص 399-400 .انظر كذلك آثار الشيخ ابن باديس .ج4. 207/206.

[2] محمد الميلي، ابن باديس و عروبة الجزائر ، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .1980.ص 26.

وباختصار كما يقول الأستاذ عمار بوحوش فإن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قد تحولت إلى حزب سياسي هدفها هو خلق جبهة إسلامية مثلما خلق الفرنسيون الجبهة الشعبية في فرنسا. ([1])

وهذا ما يؤكده الشيخ الإبراهيمي مجازا بقوله : " **من الغلط أن يقال أن جمعية العلماء جمعية دينية يجب أن ينحصر عملها في الإصلاح الديني بمعناه الذي عرفه الناس ، والحقيقة أن هذه الجمعية تعمل منذ أول يوم من تكوينها للإصلاح الديني وللإصلاح الاجتماعي ، و كل ذلك يسع الإسلام و كل ذلك يسع مدلولها و موضوعها وقانونها. وهي تعلم أن المسلم لن يكون مسلما حقيقيا مستقيما في دينه على الطريقة حتى تستقيم اجتماعياته**".([2])

لقد تجلى موقف جمعية العلماء المسلمين من السياسة الفرنسية عند بروز بوادر الحرب العالمية الثانية، حيث سعت السلطات الاستعمارية إلى الحصول على تأييد من طرف جميع الأحزاب والتيارات السياسية النشطة على الساحة الجزائرية، فكان تأييد رجال الطرق الصوفية والقواد واضحا بينما([3]) كان موقف الجمعية وخاصة ابن باديس عدم إرسال برقية مساندة لفرنسا الاستعمارية وكان يقول: "**والله لو طلبت مني فرنسا أن أقول لا اله إلا الله ما قلتها**"([4])، وهذا الموقف المتصلب زاد من تعنت السلطات الفرنسية وبداية المضايقة التي سيتعرض لها أعضاء الجمعية.

المطلب السادس: جمعية العلماء و قضية فصل الدين عن الدولة :

اعتبرت قضية فصل الدين عن الدولة من القضايا المهمة في عمل الحركة الإصلاحية ، لا لكونها عملية إدارية تجعل من الموظف تابع لإدارة معينة بل لكونها مرتبطة بالشخصية الإسلامية المناهضة للوجود الاستعماري لأنه من المفارقة أن نرى السلطة الفرنسية تضع يدها على الديانة الإسلامية وتسيرها كيفما شاءت دون الاهتمام بمشاعر المسلمين مع العلم أنّ الاستعمار كان يعي ما للدين من دور في التركيبة الحضارية للشعب.

---

1 عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر، مرجع سابق. ص 259.

2 احمد طالب الإبراهيمي. آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1929-1940. ج1. بيروت ، دار الغرب الإسلامي ط 1 . 1997، ص282.

3 أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية،ج3. مرجع سابق ص102.

4 محمد الميلي، ابن باديس و عروبة الجزائر، مرجع سابق. ص 63.

فكان أصل المطلب معالجة الإشكال القائم في الجزائر مع " رفض الوضع القائم " من حيث عملية الإصلاح العامة التي يمكن أن تباشر بها الجمعية انطلاقا من المسجد و التي تمس بالضرورة التخلف الديني و الخلقي و الثقافي الذي كان يعاني منه الشعب ، ثم مجابهة الطرق الصوفية في المنارة الدينية.

فقد أكدت الجمعية على ضرورة فصل الدين عن الدولة في العديد - من المناسبات رغم الاعتراف بأنه في الشرع الإسلامي لا يمكن استقلال الدين عن الدولة لأنهما متلازمان و الشرائع الدينية تطبق على النظام السياسي و الاجتماعي و تراقبه- منها المؤتمر الإسلامي لعام 1936 في مادته الثالثة التي تنص : " فصل الدين الإسلامي عن الدولة بصفة تامة ، و تنفيذ هذا القانون حسب مفهومه و منطوقه" .

و وإذا عدنا إلى أصل الإشكال فان قضية فصل الدين عن الدولة قد صدر فيها قانون يوم 9 ديسمبر 1905 الذي نصت مادته الأولى على : " **تضمن الجمهورية حرية الضمير و تكفل حرية ممارسة العبادات ن و لا تقيدها إلا الضوابط الواردة لاحقا حفاظا على الصالح العام** ".

و تنص المادة الثانية: " **لا تعترف الجمهورية بأي دين ، و لا تقدم له أي راتب او اعتماد مالي ن و من ثم فانه بداية من أول جانفي الذي يلي المصادقة على هذا القانون تلغى كل المصاريف المتعلقة بالعبادات من ميزانية الدولة و الولايات و البلديات. إلا انه يمكن أن تسجل بعض المصاريف في هذه الميزانية بالنسبة للخدمات المتعلقة بالصدقات والإحسان و التي ترمي إلى التكفل بحرية ممارسة العبادات في المؤسسات العامة**"([1])،تبعه مرسوم 27 سبتمبر 1907 و الذي حدد في مادته 12: ([2])بان المؤسسات الدينية وكل توابعها ستكون تحت تصرف الجمعيات.لقد كان العلماء يريدون استقلال الدين عن الدولة الفرنسية في مذكرة بعثت بها إلى الحكومة العامة([3]) ومما جاء فيها:"..إنّ الحكومة كانت ولا زالت تتجاهل هذه المطالب- أي

1 http://www.legifrance.gouv.fr

2 http://www.eglise . etat.fr

3 يجب الإشارة هنا أن كل الهيآت الإسلامية قد أرسلت للجمعية الجزائرية مبينة موقفها حول قضية فصل الدين عن الدولة . انظر : بن العقون ، الكفاح القومي و السياسي ج3 ، مرجع سابق ، ص 62 و ما تلاها.

مطالب فصل الدين عن الدولة – الى سنة 1947 التاريخ الذي صادق فيه البرلمان الفرنسي على القانون الخاص بالجزائر (القانون رقم 1853- 47 ليوم 20 سبتمبر 1947) و الذي تكونت به جمعيتكم هذه .

" إنّ القانون الأساسي الجزائري في مادته 56 التي تنص على أنّ الديانة الإسلامية مضمونة الاستقلال عن الدولة مثل بقية الأديان في نطاق قانون 9 ديسمبر 1905 و قرار 27 سبتمبر 1907 ، إلا أنّ تنفيذ هذا الاستقلال منوط بقرارات الجمعية الجزائرية "

" و بالفعل و بمنطوق هذا القانون فان تنفيذ هذه القضية لم يبق متعلقا بالحكومة الفرنسية بل بالدرجة الأولى يتعلق بالجمعية الجزائرية ".[1]

لقد أدرجت الجمعية مطالبها فيما يخص المساجد و التعليم و القضاء فيما يلي :

إنّ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بحكم أمانة الدين وعهد الله، وشهادة الواقع تعتبر نفسها مسؤولة عند الله وأمام الأمة الجزائرية عن الإسلام ومعابده وتعليمه ولغته وجميع شعائره الحقيقية وأحكامه القضائية.

مقاصد الجمعية ترجع إلى ثلاث نقط هي:

1- المساجد وموظفوها وأوقافها.
2- التعليم العربي ومدارسه ومعلموه.
3- القضاء الإسلامي وتعليمه ورجاله.

1/ المساجد وأوقافها:

تمهيد: كانت الحكومة الفرنسية لأول عهدها باحتلال الجزائر قد وضعت يدها على مساجد المسلمين وأوقافهم، ووضعت سلطتها على أئمة الجزائر وموظفيها باسم نظام جائر،زينته للناس بوعود كتابية ووعود شفهية صدرت من بعض رجالها العسكريين والمدنيين، مضمونها أنها تحترم الإسلام ومعابده وشعائره، وقد حكم التاريخ على تلك العهود والوعود، وبين قيمتها للناس أجمعين.

---

4 بن العقون ، **الكفاح القومي و السياسي** ج3 ، مرجع سابق ، ص ..63.

فهذا هو الدور الأول:

ثم جاءت الجمهورية الثالثة فكانت قواعدها الكلمات الثلاث:

الحرية، الأخوة، المساواة.

وكان من أصولها فصل الدين عن الحكم. ليكون ذلك محققا للكلمات الثلاث، وكان من مقتضى ذلك الفصل أن يكون عاما لجميع الأديان، وفي جميع الأقطار التي تخضع للسلطة الفرنسية، وأن يكون قاضيا على النظام الخاص بالإسلام في الجزائر، ولكن شيئا من ذلك لم يقع، وبقي الإسلام ومعاهده في الجزائر لا تحظى باحترام كما شرطته العهود والوعود، ولا تحظى بانفصال عن الحكومة كما قررته أصول الجمهورية.

وهذا هو الدور الثاني:

ثم جاء قانون 27 سبتمبر 1907 فكانت فصوله صريحة في فصل الدين عن الحكومة، وفي إعطاء الناس حرياتهم كاملة في كل ما يتعلق بديانتهم... ولكن الواقع أن ذلك القانون لم ينفذ منه ولا حرف واحد فيما يتعلق بالدين الإسلامي وبقية الإدارة الجزائرية تتصرف في المساجد وأوقافها وموظفيها، وتقبض بيد من حديد على الوظائف الدينية ... أدت هذه السياسة التي يراد منها هدم الاسلام في دياره بالمطاولة إلى سخط عام ملأ جوانح المسلمين ، و أثار غضب العلماء الأحرار ، فرفعوا أصواتهم بطلب بعض الحق في لين ورفق ، فاتهموا و عوقبوا بالمنع من تعليم دين الله في بيوت الله.

و هذا هو الدور الثالث :

ثم جاء تصريح الجنرال " كاترو" الوالي العام على الجزائر المنشور في الجرائد يوم 4 أوت 1944 فكان تصريحا في إرجاع القضية إلى قانون 27 سبتمبر 1907 تحقيق لأصل فصل الدين عن الحكومة...

نحن الآن باسم الدين و باسم الأمة نتمسك بعبارة (فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الجزائرية) و نريد تطبيقها على الكيفية الآتية :

أولا : فصل الدين الإسلامي عن الحكومة الجزائرية فصلا حقيقيا بحيث لا تتدخل في شيء من شؤونه لا ظاهرا و لا باطنا لا في أصوله و لا في فروعه.

ثانيا : تسليم ذلك كله إلى أيدي الأمة الإسلامية صاحبة الحق المطلق فيه ، و تقرير سلطتها على أمور دينها تقديرا فعليا خالصا لا التواء فيهن و إنما يتحقق ذلك و يصير نافذا بما يأتي :

أ – تشكيل مجلس إسلامي أعلى مؤقت بعاصمة الجزائر يتركب من :

1 – بعض العلماء الأحرار المعترف بعلمهم و أعمالهم للدين الإسلامي.

2 – و بعض أعيان المسلمين المتدينين البعيدين عن المناصب الحكومية.

3 – و بعض الموظفين المتدينين بشرط أن يكونوا اقل من النصف.

و يتسلم هذا المجلس جميع السلط التي كانت للحكومة في الشؤون الدينية.

2 – التعليم العربي الحر و مدارسه و معلموه :

مطالب جمعية العلماء في قضية التعليم العربي :

أولا : إلغاء جميع القرارات السابقة المتعلقة بالتعليم إلغاء صريحا سواء كانت إدارية أو وزارية.

ثانيا : نسخ جميع تلك القرارات بقانون صريح يقرر حرية التعليم العربي و عدم تقييده بشـــــيء ، و يلاحظ في وضع ذلك القانون المسائل الآتية :

أ – جمعية العلماء آو الجمعيات العلمية الأخرى يكون لها الحق بمقتضى ذلك القانون أن تنشئ ما تشاء من المدارس فيما تشاء من المدن الجزائرية.

ج – يتضمن القانون ضمانات كافية مقنعة في عدم الالتجاء إلى تعطيل المدارس العربية للأسباب السياسية أو غيرها من الاعتبارات....

د – كما لا تتدخل الإدارة في اختيار المعلمين و لا تتدخل في وضع البرامج التعليمية و لا في اختيار الكتب المدرسية.

3 – القضاء الإسلامي و تعليمه ورجاله :

.. الحقيقة أنّ الحكومة الجزائرية منذ الاحتلال بترت القضاء الإسلامي فانتزعت منه أحكام الجنايات و الأحكام المالية... و أصبح القضاء الإسلامي خاضعا للقضاء الفرنسي ...

وجمعية العلماء و الأمة الإسلامية معها تطالب الحكومة الجزائرية بوضع حد لهذه الحالة الشاذة المضطربة..". ([1])

و مما يلاحظ من هذه المذكرة أنّ جمعية العلماء جعلت القضاء بين المسلمين في أحوالهم الشخصية و الجنائية و المالية من الواجبات الشرعية و هي جزء لا يتجزأ من شريعتهم فيجب القيام به على أحسن وجه و منه التكوين . أما المطلب الثاني فهو الخاص بالتربية و التعليم و منه إعطاء الأهمية للمنظومة التعليمية الإسلامية و أهمها المدرسة و البرامج الدراسية و المعلمين و هي تطالب بعدم تدخل الإدارة في هذه المسائل الثلاث. ثم يأتي المطلب الأول و هو الخاص بالمساجد و ما لها من أهمية في نفوس المسلمين فتسييره و تعيين القائمين عليه يجب أن تكون خارج مهام الإدارة.

و في هذا الصدد يقول الشيخ الإبراهيمي في قضية فصل الدين عن الدولة عام 1951 : "

أتظن هذه الحكومة أنها تسوف ما تشاء لها الهوى في هذه القضية ، و تسخر منا و من ديننا ما شاء لها الغدر و الطغيان ليطول علينا الأمد فننسى و تتشعب علينا المسالك فنقل ، أو تتكاثر علينا الخصوم فيضيع صوت الحق في أصوات الباطل ؟

أما الأمد فقد طال مائة و عشرين سنة فتناسى أولنا و لم ينس أخيرنا.... و أما تشعب السبل فقد أعدنا له دليلا لا يضل و هو الحق و جانبا لا يزل و هو الصبر و أما الخصوم فليكثروا ما شاءوا، فان كثرتهم في قلة...إنّ كلمة حرية وحدها أصبحت تهز الشعوب هزا وأصبحت مقادة في أيدي الدعاة..."([2]).

المطلب السابع: علاقة جمعية العلماء بالحركة الوطنية:

لقد ارتبط مفهوم الدّيمقراطية لدى جمعيّة العلماء المسلمين الجزائريّين بموقفها من الأحزاب الموجودة على السّاحة السّياسيّة الجزائريّة، فلقد كانت نظرة الجمعيّة لهذه الأحزاب نظرة ضيّقة يشوبها نوع من الرّيبة وخاصّة فيما تعلّق بالمواقف الخاصّة بالشّخصيّة الوطنيّة الإسلاميّة.

ولقد لخّص ابن باديس هذا الموقف بقوله: " **أمّا موقف الجمعيّة فأعيد فيه نَصَّ ما قلته بالسّنة الماضية، وأزيد اليوم أن الجمعيّة لا توالي حزبا من الأحزاب ولا تعادي حزبا منها،**

---

1 مذكرت الشيخ خير الدين ، ج2 ، مرجع سابق ، ص 109 و ما تلاها.

1 آثار الشيخ البشير الإبراهيمي ، ج3 ن مرجع سابق ، ص 143/142.

وإنما تنصر الحقّ والعدل والخير من أيّة ناحية كان، وتقاوم الباطل والظلم والشّر عن أية جهة أتى، محتفظة في ذلك كلّه بشخصيتها ومبادئها، محترسة في جميع مواقفها، مقدّرة للظّروف والأحوال بمقاديرها"([1])

كما كان النّداء الّذي وجّهه الإبراهيمي إلى قادة الأحزاب الوطنيّة في البصائر توجها سياسيّا وَحْدَوِيًّا هدفه جمع شمل الأمة في إطار مبادئها وخصوصيّاتها، وممّا جاء فيه: **" إن قوّتكم في الإتحاد فاتحدوا... يا قادة الأحزاب إنّ في مبادئكم دسائس دخيلة من الأفكار، تورث العداوة الحزبيّة بين الإخوة، بحجّة المحافظة على المبدأ، فانبذوها بضرورة الإتّحاد ومراعاة الظّروف"([2])**

ورغم هذا التّوجّه الوحدوي الصّريح بأن المسائل الخلافيّة كانت أكبر من المسائل الوحدويّة، فكان كلّ تيّار يسير وفق نظرته للأشياء، فلم تكن الاستجابة على مدى الفترة رغم الّتي تلت هذا النّداء رغم محاولات التّقارب بين الزّعماء، ويؤكّد صاحب المقال في البصائر" **إسماعيل العربي": " إنّ الوطنيّة تتطلّب الإخلاص والتّضحية، أمّا السياسة فتحتاج إلى محترفين، يصلون بسرعة أكثر حين يتمسّكون بوجهات النّظر الّتي تغرق الأمّة" . ([3])**

1- جمعية العلماء و التيار الاستقلالي:

يمكن تقسيم أصل العلاقة بين الجمعية و التيار الاستقلالي إلى ثلاثة مراحل أساسية:

المرحلة الأولى : منذ نشأة نجم شمال إفريقيا حتى عام 1936.

المرحلة الثانية : منذ نشأة حزب الشعب الجزائري و بداية الحرب العالمية الثانية.

المرحلة الثالثة : منذ نشأة حركة انتصار حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية.

---

[1] الشهاب، الجزء الثامن ، المجلد الثاني عشر. أكتوبر 1937...آثار ابن باديس ج4 ص 207/206.

[2] البصائر ، العدد 10 28 ذي القعدة 1366ه الموافق ل 13 اكتوبر 1947 ص 78/77. اكتوبر 1947.ص ½.............

[3] البصائر عدد 13 السنة الأولى 26 ذي الحجة 1366ه ، الموافق ل 10 نوفمبر 1947 ص102" نداء و بيان على سبيل الوحدة القومية"

المرحلة الأولى: منذ نشأة نجم شمال إفريقيا حتى عام 1936.

لقد أنشا نجم شمال إفريقيا في فرنسا على يد العمال المهاجرين ([1])، و لم يكن له علاقة وطيدة بما يحدث في الجزائر و من جهة أخرى كانت الجمعية في هذه المرحلة مع بداية تكوينها تهتم بالمسائل ذات الطابع الثقافي كاللغة و الدين و العادات ...

و كان أول احتكاك بين النجم و الجمعية في باريس عندما سافر وفد المؤتمر الإسلامي و كان من بينهم ابن باديس الذي التقى مصالي الحاج الذي كان معارضا لفكرة التحاق الجزائر بفرنسا ، و ألقى اللوم على ابن باديس صاحب فكرة المؤتمر الإسلامي([2])، إذ كان مصالى يرى في هذا المؤتمر دعوة إلى ضياع الشخصية الجزائرية في كنف الدولة الفرنسية.

لقد كان لمجيء مصالي الحاج إلى الجزائر و إلقائه لخطبته يوم 2 أوت 1936 بالملعب البلدي أثره البالغ على بداية سوء التفاهم بين الجمعية و النجم حيث بين مصالي وجهة نظره و مدى خطورة مطالب المؤتمر الإسلامي ([3]) ، و تجلى هذا الاختلاف من خلال بيان نشرته البصائر ([4]) لمجلسها الإداري بين فيه ظهور " **مقاومون جدد**" لجمعية العلماء وكان ردها أنها لم تتدخل في السياسة من باب الحزبية وإنما لتحافظ على مقومات الشخصية الوطنية. ([5])

إلا أن الأستاذ بوصفصاف ([6]) يقول بأن المقارنة ([7]) التاريخية بين الجمعية ونجم شمال إفريقيا وبعده حزب الشعب الجزائري توضح بوجود علاقة قوية بين هذه الحركات في المبادئ والأهداف رغم اختلافهما في بعض القضايا المتعلقة بأساليب الكفاح.

فإذا كان مبدأ الجمعية في إصلاح المجتمع قد بدأت بإصلاح شؤون الفرد في المعتقد والسلوك من جهة وإصلاح الأسرة والمجتمع من جهة أخرى فإن زعماء النجم انطلقوا من فكرة

---

[1] راجع الفصل الرابع من المذكرة.

[2]. Benkhedda. Les origines du 1er novembre 1954.op cit , p 57.

[3]. بن العقون. ،ج2 ، مرجع سابق ، ص.356

[4] البصائر العدد 79 12 جمادي الثانية 1356ه الموافق ،20 أوت 1937 ص 229.

[5] محمد الطاهر فضلاء، **دعائم النهضة الوطنية الجزائرية**، قسنطينة : مطبعة البعث. 1984. ص 137.

[6] بوصفصاف ، مرجع سابق ، ص 237.

[7] نبيل احمد بلاسي، مرجع سابق ، ص 78

اقتصادية وسياســية تتمثل في الدفاع عن الحقوق المادية والأدبية والعمل على التوعية السياسية للعمال المغاربة. ([1])

المرحلة الثانية : إنشاء حزب الشعب و بداية الحرب العالمية الثانية.

امتازت هذه الفترة بموقف صلب من جانب الجمعية تجاه الإدارة الاستعمارية التي رأت في فرنسا الاستعمارية عدم وجود أية فائدة أو نوايا حسنة وهذا التصلب كان مفيدا لتقارب وجهات النظر بين الجمعية وحزب الشعب الجزائري. حيث يقول الأستاذ محمد الميلي ([2])"إن العلاقة بين جمعية العلماء وحزب الشعب قد مرت بمرحلتين هامتين:

الأولى: مرحلة تكوين الحزب إلى غاية وفاة ابن باديس وخلال هذه المرحلة لم يكن هناك صراع بينهما لأنهما يلتقيان ويتكاملان في العمق أي الاختيارات الإيديولوجية.

الثانية: مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية و تحالف الجمعية مع حزب البيان مما أدى إلى الاحتكاك بين الطرفين.

المرحلة الثالثة: إنشاء حركة انتصار الحريات الديمقراطية إلى غاية اندلاع الثورة المسلحة.

وقد تميزت هذه المرحلة بالتأثير الكبير الذي تركته حوادث 8 ماي 1945 من جهة وتأسيس حركة الانتصار الحريات الديمقراطية من جهة ثانية. ورغم هذه المستجدات إلا أنّ الخلاف بقي بين التيارين في أهم القضايا الجوهرية وهي التعليم، الوحدة والزعامة. ([3])

فقد اعتبر التعليم عند جمعية العلماء أمرا ضروريا لا يمكن الاستغناء عنه بينما اعتبرته حركة الانتصار ثانويا إذ الاهم هو الاستقلال الوطني. أما مسألة الزعامة فقد كانت من المسائل الشائكة، فالجبهة كانت ترى بأنها أحق بالزعامة كونها جمعية دينية ثقافية التف حولها الشعب الجزائري و ذلك بما تمثله من حاجز أمام السلطات الاستعمارية، ضف إلى ذلك دور زعمائها و على رأسهم الشيوخ مثل الإبراهيمي ومن قبله ابن باديس.

أما حركة الانتصار فقد كانت ترى الأولوية لتزعمها التيار الوطني لأنها أول حركة نادت

---

[1] بلاسي ، مرجع سابق ، ص 239.

[2] محمد عباس، " مع الأستاذ محمد الميلي" جريدة الشروق اليومي. عدد1416. 27 جوان 2005.ص10.

[3]. Kaddache. Histoire du nationalisme algérien . T1.op cit, p 365.

بالاستقلال ولأن زعيمها مصالي الحاج كان أول من جهر بهذا المبدأ. ([1])

وهذا التوجه أدى بالبشير الإبراهيمي إلى وصف أتباع مصالي الحاج بالطرقية السياسية التي تؤمن بالزعامة الفردية وتستحوذ على أموال الناس بالباطل. ([2])

لكن المتطلع لمبادئ الاتجاهين يلاحظ العديد من نقاط التقارب بينهما، ويمكن تلخيصا فيما يلي ([3]) :

1/ اعتبار الهوية الوطنية كمنطلق لعمل التيارين، فالدين واللغة العربية كانتا وسيلتين للوقوف في وجه المستعمر.

2/ اعتبار الاستقلال ضرورة يجب التفكير فيه و العمل للوصول إليه لكن الاختلاف في الوسائل التي يجب استعمالها و هو ما بين سوء التفاهم.

3/ مشاركة الجمعية و كل التيارات السياسية في جبهة الدفاع عن الحرية([4]).

2/ جمعية العلماء و حركة أحباب البيان و الحرية :

إن ما يلاحظ على هذا التيار هو تجميعه لكل التيارات السياسية وخاصة الجمعية التي وافقت على بيان 10 فيفري 1943 ([5]) والتي شرح للحلفاء السياسة الاستعمارية التي جعلت من الشعب الجزائري شعبا فقيرا وجاهلا وأعطت البديل على ذلك وهو إعلان جمهورية جزائرية مستقلة تحفظ للجزائر استقلالها ولفرنسا مصالحها، كما طالب البيان بترسيم اللغة العربية وفصل الدين عن الدولة. وبقيت العلاقة وطيدة بين الجمعية والاتحاد الديمقراطي وخاصة العلاقة بين فرحات عباس والإبراهيمي والتي تداعمت كذلك باهتمام الاتحاد بمطالب الجمعية وخاصة فصل الدين عن الدولة وحرية التعليم العربي([6]).

---

[1] بوصفصاف ، المرجع السابق، ص 245.

[2] الإبراهيمي الآثار ، مرجع سابق ،ج3. ص 33

[3] بوصفصاف ، مرجع سابق ، 239/238.

[4] انظر البصائر العدد 167 الاثنين 11 ذي القعدة 1370ه، الموافق ليوم 13 أوت 1951 تحت عنوان " الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها، أعظم موقف تتخذه الجزائر المجاهدة في تاريخها الحديث".

[5] نبيل احمد بلاسي، مرجع سابق ، ص 78.

[6] احمد مريوش،"الشيخ الطيب العقبى ودوره في الحركة الوطنية" (مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر، معهد التاريخ)، 1993، ص 404.

خلاصة:

إن ميلاد أي مجتمع يحتاج إلى عوامل ثابتة تعتبر ركيزته الأساسية خاصة إذا كان هذا المجتمع تحت سيطرة استعمار عمل كل ما في وسعه للقضاء على هذه الثوابت . فكان جوهر الصراع متعددا بين ما هو ثقافي و ما هو اجتماعي وما هو سياسي بل تعدى ذلك للقضاء على أمة بكاملها .

لقد كان لظهور جمعية العلماء المسلمين على الساحة السياسية الأثر الكبير في تغيير العديد من المفاهيم لدى الشعب الجزائري ، و خاصة إعادة بعث الهوية الوطنية من جديد من خلال التركيز على أسس التنشئة الدينية و السياسية للفرد الجزائري من خلال تاريخه المجيد و ذلك بالمحافظة على الشخصية الوطنية للشعب الجزائري بالمحافظة على اللغة العربية و ترقيتها و تنقية الدين الإسلامي من البدع و الخرافات و ترقية الشعب الجزائري على جميع المستويات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية ، و إدماجه في إطاره العربي الإسلامي .

إن المتتبع لمسار جمعية العلماء منذ تأسيسها إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية يتوصل إلى نتيجة و هي أن الجمعية كانت مدرسة وطنية دعمت مسار الحركة الوطنية و غذت التيار الوطني بمفاهيم حول الوطنية و الانتماء من خلال ترسيم اللغة العربية و المطالبة بالاعتراف بها إلى جانب حرية التعليم و الصحافة وحرية الوعظ و الإرشاد مما أعطى لعملها أبتعادا اقل ما يمكن أن يقال أنها أبعاد سياسية في ثوب ثقافي و هذا شكل عائقا أمام السلطات الاستعمارية التي سعت جاهدة للقضاء على كل خصائص الشعب الجزائري.

والملاحظة المهمة أن النزعة الإصلاحية لا تلغي ما هو قائم و لا تدعو إلى التمرد عليه بقدر ما تبحث عن تحسين وضع قائم فرضه الوجود الاستعماري على الجزائر .

و آخر ما يمكن أن نصل إليه من خلال هذا الفصل أن الجمعية حققت في هذه الفترة أهم شيء و هو تكوين الإنسان الجزائري و اعتباره أساس كل العملية التي تهدف إلى الإصلاح و إعداده لما هو آت و يكون ذلك بغرس حب الوطن لديه من خلال دينه و لغته و تاريخه .

الفصل السادس

الدولة و المجتمع في برنامج التيار الاندماجي

مقدمة:

امتازت الحياة السياسية في الجزائر مع مطلع القرن العشرين بنوع من الحيوية و النشاط وذلك مع بروز جيل جديد من الجزائريين يبحث عن تحسين الوضع الذي آلت إليه الجزائر منذ احتلالها عام 1830.

لقد اعتمد هذا الجيل على السياسة كوسيلة وحيدة للوصول إلى غايات كان يراها ممكنة في ظل بعض الحريات التي سمحت له بالممارسة السياسية في ظل الوجود الاستعماري ، عرف أصحاب هذا التوجه بالاندماجيين و أحيانا بالاصلاحيين لأن السياسة المعتمدة لديهم كانت العمل على تحسين الوضع في إطار الدولة الفرنسية، أي دون الخروج عن " الوطن الأم". إلا أن هذا الاتجاه شهد تغيرات فرضها الواقع و خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية و مجازر 8 ماي 1945.

تزعم هذا الاتجاه كل من الدكتور ابن جلول و فرحات عباس و كانت سياستهم منذ نشأة نشاطهما السياسي و حتى نهاية الأربعينيات متناقضة في مطالبها و مواقفها السياسية خاصة منها ما تعلق بقضية تقرير المصير و الاستقلال.

المبحث الأول : التعريف بالنّخبة :

يستعمل مفهوم النّخبة عادة للدلالة على مجموعة من الأشخاص يشتغلون مراكز عليا في المجتمع لما يتفوّقون به على غيرهم من صفات حقيقيّة أو مزعومة. ويستعمل لتبرير تفوّق طائفة اجتماعيّة على طوائف اجتماعيّة أخرى وذلك بهدف إما الوصول إلى السّلطة أو تسيير بقيّة المجتمع. ([1])

و تعرف كذلك :" مجموعة أو فئة قليلة من الناس يحتلون مركزا سياسيا أو اجتماعيا مرموقا ، كما يطلق التعبير على مجموعة تفوقت أو اكتسبت شهرة في مجال معين ، و المصطلح تعبير عن الامتياز و التفوق و قيمة قيادية في مؤسسة أو في المجتمع " ([2]) ، و قامت تيارات ممثلة في طبقة مستنيرة تتألف من مثقفين بالثقافة الفرنسية و تشمل عددا كبيرا من الأطباء و المحامين ورجال التعليم و كان أكثر هؤلاء يميلون إلى الانضمام إلى فرنسا ، و يعارضون في نفس الوقت الاستعمار الشامل و ينكرون أساليب ظلمه و تعسـفه ، و يردون إليه حالة الفقر التي يعانيها الشعب الجزائري. ([3])

أصحاب هذا الاتجاه كانوا يمثلون النّخبة المسـلمة التي تلقّت الثّقافة الفرنسـيّة و تفرنست إلى حدّ كبير في تفكيرها وعاداتها ولغتها إلى درجة أنّها كانت تجهل اللّغة العربيّة أحيانا. ولم يبق لهذه النّخبة من الصّفات القوميّة إلا عواطفها الإسلاميّة، وكانت أكثر اقترابا لفرنسا منها للشّعب الجزائريّ ([4]).

و كان هذا طبيعيا حيث أن الشباب لم يكن أمامه سوى إحدى طريقتين للتعلم ، الذهاب إلى المدارس الرسمية الفرنسية حيث يدرس نفس البرامج المتبعة في فرنسا، أو التعليم الديني في المساجد الإسلامية ، و بالطبع لم يتصور الشباب الذين درسوا طبقا للنظام الفرنسي وجود ثقافة

---

[1] أنظر : موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، مرجع سابق ، ص 310.

[2] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج6، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ط1995.3 ص 560.

[3] Marcel egrétaud. Réalité de la nation algerienne.paris.ed sociétés 1957 p87

[4] د.ناهد إبراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ الجزائر، الإسكندرية ، منشأة المعارف.د.ت، ص 189.

عربية أصيلة لها أدب حي و تاريخ مجيد مما يصلح أساسا لوجود قومية جزائرية منبثقة عن الحضارة العربية الإسلامية. ([1])

وقد تمكن التخطيط الاستعماري بالتدريج من تغييب المثقف الجزائري و تهميشه ،و بالموازاة ، راح يصنع مصادر جديدة لثقافة غربية لا علاقة لها بواقع المجتمع ، و هي الثقافة التي شرع في توظيفها ابتداء من مطلع القرن العشرين قصد تكوين من سوف يطلق عليهم تسمية النخبة التي ستؤدي دورا أساسيا في محاولة ترسيخ قواعد الاستعمار و إعداد الأرضية الملائمة لنشر منظومة الأفكار التي أوصلت البلاد إلى ما هي عليه اليوم. ([2])

و لقد استطاع الاستعمار غرس مفاهيم و مصطلحات يتكون على أساسها الإنسان الجزائري قابلا للأمر الواقع و المستعد للتكيف بدون عقدة ، و شيئا فشيئا ظهر على الساحة السياسية خاصة عدد كبير من الأقطاب الذين لم يترددوا في التنكر لتاريخهم متحمسين لتاريخ الآخرين و عاملين بجد على الذوبان في صفوف الشعب الفرنسي الذي لم يكن مستعدا لتقبلهم و لا مرتاحا حتى لمجرد السماح لهم بممارسة بعض الحريات التي قد تجعل منهم أناسا يطمحون إلى المطالبة بالمواطنة و ما يتبع ذلك من حقوق في المساواة بجميع أنواعها. ([3])

ولقد مرّت النّخبة في مسارها السّياسي بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: مرحلة الاندماج مع فرنسا 1907-1939:

لقد اتّسمت هذه المرحلة بالمطالبة ببعض الحقوق المدنيّة والاجتماعيّة والسّياسيّة، وبداية ظهور بوادر المطالبة السياسية لكن دون الوصول إلى أهداف الاستقلال الوطني وامتازت بتحمّس أصحابها لمبدأ التّجنيس والإدماج والمبالغة في الارتماء في أحضان المستعمر ([4]) ، و عبرت هذه الفترة عن قلق النخبـــــة الجزائرية و البحث عن نظام اجتماعي لائق" بالأهالي المسلمين".

---

[1] صلاح العقاد ، **محاضرات عن تطور السياسة الفرنسية في الجزائر**، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العمالية .1959/1960 ، ص 47.

[2] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب.ج1 ، 1999 ، ص 101.

[3] نفسه ، ص 101.

4 يحي بوعزيز ، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948**،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ،1991، ص 21.

المرحلة الثّانية : مرحلة التّعايش مع فرنسا 1939– 1945

وهي فترة يمكن الحكم عليها بكونها مرحلة اعتدال دون الخروج عن " **البلد الأم**" وهي فترة تعايش رغم صدور البيان أثناء الحرب العالمية الثانية. ([1])

المرحلة الثالثة: مرحلة الانفصال عن فرنسا في فرنسا 1945– 1955

و هي مرحلة حاسمة ميزتها عوامل مهمة أهمها مجازر 8 ماي 1945 و التي تبين من خلالها للنخبة مواقف فرنسا المعادية لكل طرح وطني و كذلك إنشاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و أهمها اندلاع ثورة التحرير الوطنية عام 1954و تطوراتها.

المبحث الثاني: إرهاصات التيار الاندماجي:

لم تظهر حركة قومية بمفهومها الحديث في الجزائر إلا بعد الحرب العالمية الأولى أما المعارضة التي ظهرت قبل ذلك كانت اقرب إلى الثورات العسكرية أو حركات دينية. و لكن قبيل الحرب ظهرت طبقة من المثقفين الجزائريين الذين لم يتلقوا إلا التعليم الفرنسي فتصوروا أن فرنسا هي حاملة مشعل الحضارة فعلا ، فأصبحوا يعتقدون أن المثل الأعلى للجزائريين هو تحقيق المساواة بينهم و بين سكان فرنسا أو المستوطنين باعتبارهم مواطنين في دولة واحدة. ([2])

و كان تأسيس جماعة النخبة عام 1907، و كانت تضم مجموعة من الجزائريين جمعوا بين الثقافة العربية و الفرنسية،رغم أنه لم يكن في الجزائر في تلك المرحلة أكثر من 450 مثقفا جزائريا حيث كانت بطيئة في الظهور و قليلة في العدد ،([3]) ، و كانت بدايتها مع حركة الشباب الجزائري الذي أنشأ عام 1892([4]).

وكان أول تحرك سياسي لهذه الحركة حول مرسوم 17 جويلية 1908 الذي ينص

---

[1] سنعود إليه لاحقا .

[2] صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص 48.

[3] نفسه ، ص 190 .

[4] Jean claude vatin . l'Algerie politique histoire et société . Paris / presses de la fondation nationale des sciences politiques . 1983. p 169.

على إحصاء الشباب الجزائري البالغين 18 سنة لتجنيدهم ([1])، تلتها بعد ذلك عريضة قدمت في شهر جوان من عام 1912 حول قانون التجنيد الإجباري ، ولقد كانت العريضة سلمية و مما جاء فيها : " **إنّ هؤلاء المثلين للأهالي علي قناعة تامة ،و هذا ما سبق و أن قدموه في عرائض و تقارير في المقاطعات الثلاث بأنّ على أبناء فرنسا أن يتجاوبوا مع المسلمين و يصرحوا بأنّ الأهالي على انم الاستعداد للقيام بجميع المهام و الواجبات الوطنية حيال الدولة الأم"** "([2]) .

و تحت اسم الشباب الجزائري أو فدرالية المنتخبين الأهليين ظهرت في الجزائر حركة سياسة غير مندمجة و غير مهيكلة ، و لكن تمثل النخبة المطورة و المتفرنسة و التي كان يناديها الأوروبيون في الجزائر النخبة و ينادونهم في فرنسا الاندماجين و كانت تشكل القوة السياسية الشرعية الوحيدة في الجزائر. ([3])

و تمثل نشاطهم في محاربة الجهل و الفقر وإنقاذ الشعب الجزائري بكل الوسائل من الاضمحلال المادي و الانحطاط المعنوي و توفير العمل و التعليم لكل الجزائريين، و محاربة القوانين الاستثنائية و نظام الاستعمار و تحسين العلاقات الإنسانية. ([4])

فضمنيا هناك اعتراف بأن الوطن هو فرنسا ومن واجب أبنائها الدفاع عنها، لكن هناك شروط يجب أن يوفرها " **الوطن الأم**" لأبنائه وهي المساواة والعدالة الاجتماعية،

فكان قرار 13 جانفي 1914 الذي ينص على توسيع دوائر القسم الانتخابي الأهلي وفق شروط معينة .

ثم جاءت إصلاحات 4 فيفري 1919 التي تمثلت في منح بعض الحقوق السياسية مثل حق التصويت، وتوسيع المواطنة الفرنسية لبعض الفئات الجزائرية وأهم ما جاء فيها:

1 - إلغاء القوانين الأهلية الزجرية في الشمال وفي الجنوب.

---

1 عبد الوهاب بن خليف ، **الوجيز في تاريخ الجزائر 1830-1945**، الجزائر : دار بني مزغنة . ط 2 . 2006 . ص 96 .

2 Cherif benhabiles, **l'algique française vu par un indigène**, paris , ed fontana1944, p 44

3 Charles robert ageron , **histoire de l'algerie contemporaine** ,t2. paris puf.1979.p313

4 بو الصفصاف ، مرجع سابق ، ص 261.

2 – السماح لبعض المثقفين الجزائريين بالحصول على الجنسية الفرنسية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية.

3 – إلغاء الضريبة العربية الخاصة المفروضة على الجزائريين وفرض ضريبة عامة بالتساوي مع الفرنسيين .

4 – توسيع حقوق الانتخابات للجزائريين في المجالس البلدية والعمالات والمجلس المالي بحيث يكون لهم ربع المقاعد في مجالس العمالات وثلث المقاعد في المجالس البلدية علما أن شيخ البلدية لا يكون إلا فرنسيا. ([1])

سمحت هذه الإصلاحات من حيث الشكل بميلاد النخبة سياسيا و تنافرها أيديولوجيا فيذكر سعد الله: **"أن الإصلاحات الفرنسية التي جاءت بعد الحرب العالمية الأولى سنة 1919 قد زادت من حدة سوء التفاهم بين جماعة النخبة الجزائرية وكان الخلاف واضحا حول الاندماج أي بمعنى هل يشرع في التعجيل بالمناداة بضم الجزائر إلى فرنسا وجعل من سياسة الاندماج كإحدى الوسائل المحققة للمساواة أمام الفرنسيين؟ أم يجب الإصرار على المساواة مع الاحتفاظ على الاحوال الشخصية الإسلامية "** . ([2])

ولقد أحست النخبة بتهميشها من طرف السلطات الاستعمارية، وبالتمييز العنصري الذي يلاحق الجزائريين في جميع مناحي الحياة،فقد كتب عباس محللا الوضع بقوله: **" مهما كنت قبائليا،أو مزابيا،أو عربيا،فإن مصيرك واحد،و كل شيء مغلوق في وجهك الإدارة والمقاهي وحتى الملاهي"**.([3])

و يضيف قائلا: **" في آخر الحرب منح لنا قانون ، و كانت كل سلطات جورج كليمنصو في الخدمة لغرض هذا الإصلاح الهزيل:" قرار 4 فبراير 1919 " والحقيقة إن هذا القرار لم يأت بأي تغيير لحالتنا كأشخاص فالفرنسي والعربي بقيا، بفضل هذا القانون متميزين، باستثناء تغيير تعيين نواب**

---

[1] بوعزيز، الاتجاه اليميني، مرجع سابق ، ص 33/32.

سعد الله ، الحركة الوطنية، ج2، مرجع سابق ، ص306

[3] Benjamin Stora et Zakaria Daoud, Farhat Abbas une autre Algérie , Alger , Ed casbah 1995.p40

الأهالي في مختلف المجالس المحلية، فالمشكلة الجوهرية بقيت كاملة، ومعنى ذلك أن قضية الجنسية والمساواة بقيت دون حل"([1])

فالقراءة الفرنسية لقرار 4 فبراير1919 جاء على لسان الوالي العام" آبل" الذي خلف جونار بقوله : **"إن فرنسا تنتظر من رعاياها الإخلاص و ذلك بإدماجهم في الحياة الإدارية للبلد و كذلك بالسماح لهم بالمشاركة فيما يخصهم ... و الآن و في هذا الإطار هناك مرحلة هامة و هي أن الحصول على الحقوق يقتضي القيام بالواجبات و يعني بالنسبة للأهلي في هذه المرحلة الخضوع للسلطة الحاكمة، و احترام القانون و هذا لإعلاء شرف قوة فرنسا. ([2])**

لقد سمح هذه القرار ببروز تيارين داخل كتلة النخبة ، فريق ينادى بالتخلي عن الاحوال الشخصية الإسلامية ، و قد مثل هذا الفريق ابن التهامي ([3])، و الربيع زناتي ([4])

والذي كتب مقالا بعنوان"المتجنسون المساكين ومما جاء فيه: **"كان المضمون بأن التجنيس يدخل المرء أصالة في العائلة الفرنسية مضحى الكثير من أجل ذلك ماضيهم وتقاليدهم ودينهم وجعلوا أنفسهم عرضة للامتهان و ازدراء بني جلدتهم ، إلا أنهم بدل أن يصبحوا مقابل ذلك فرنسيين أصبحوا طبقة ثالثة في البلاد، لا هم فرنسيين و لا هم من الأهالي،وأصبحت الجزائر تشمل طبقة الفرنسيين تليها طبقة المتجنسين ثم طبقة الأهالي"**([5])،ويعني التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية عن طريق التجنيس عدم الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية و إنما يتم الاحتكام إلى القانون المدني الفرنسي الذي يخالف احتكامه أحكام الشرع الإسلامي.فالطلاق بيد الحاكم لا يوقعه إلا لأسباب قهرية، والإرث على التساوي بين الذكور والإناث، والزواج بعقد مدني لدى الحاكم الفرنسي، وتعدد الزوجات خيانة يعاقب عليها مرتكبيها، وعلاوة على ذلك يوجب

---

[1] عباس ، ليل الاستعمار ، مرجع سابق ، ص 115.

[2] André Nouschi, la naissance du nationalisme algérien 1914-1954 p 54

[3] د.بلقاسم بن تامي ، و اسمه الحقيقي بلقاسم بن حميدة ، سياسي وصحفي 1881– 1940 ولد بمستغانم ، درس الطب بالعاصمة و في مونبلييه بفرنسا ، صاحب جريدة التقدم (1924–1931) ، أنظر :

Charfi achour , dictionnaire de la révolution algerienne 1954- 1962 , dictionnaire biographique, alger ed casbah , p 198.

[4] 1877– 1952 كاتب صحفي صاحب جريدة صوت الأهالي 1929– 1931 أنظر :

Charfi , op cit , p198.

[5] أحمد توفيق المدني ، كتاب الجزائر، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 ، ص 352.

المتجنس على نفسه برضا واختيار أن يكون جنديا مقاتلا في صفوف الفرنسيين حتى ضد المسلمين أنفسهم ([1]).

أما الفريق الثاني فقد مثله الأمير خالد، والذي كان لا يعارض فكرة التجنيس لكن مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية. وأفرزت نتائج الانتخابات ما يلي ([2]):

الاتجاه الإصلاحي	عدد الأصوات	نوعية المجالس
الأمير خالد	925	المجلس البلدي
	2505	المجلس العمالي
	7000	المجلس المالي

الاتجاه الاندماجي	عدد الأصوات	نوعية المجالس
جماعة التهامي	332	المجلس البلدي
	256	المجلس العمالي
	2500	المجلس المالي

والظاهر أن جماعة النخبة رغم ما تكتسبه من معارف مكنتها من التعايش مع السلطات الفرنسية إلا أنها رأت أنها مهمشة ولا يمكنها القيام بأي عمل يمكن من خلاله تحسين وضعية الشعب وفق ما تراه من إجراءات، فكانت بداية لتشكيل تيار سياسي جديد ذي توجهات أيديولوجية و أبعاد سياسية قل ما يقال عنها أنها مساندة للوجود الفرنسي في الجزائر. فكان ميلاد " **اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين** "([3]) مع الدكتور ابن جلول ، و ابن التهـــــامي و فرحات عباس وتجمع هذا الاتحاد النخبة الجزائرية على أساس مكانتها الاجتماعية في الوسط الاجتماعي الجزائري وأغلبهم ينتمون إلى البورجوازية الجزائرية* و متحصلين على الشهادات

---

[1] مكتب الأخبار التونسية(الحملة الصليبية على الإسلام في شمال إفريقيا ، مسالة تجنيس المسلمين بالجنسية الفرنسية . القاهرة 1952ه . نقلا عن : د. ناهد إبراهيم دسوقي ، مرجع سابق ، ص 207.

[2] أحمد مريوش ،" بوادر الانشطار في فكر النخبة الليبرالية الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 94.

[3] اتحاد المنتخبين المسلمين الجزائريين، جماعة سياسية كانت تتشكل من الشخصيات السياسية المثقفة ثقافة فرنسية، و كانت تتصف بالاعتدال و تتبنى الوسائل السلمية للحصول على الحقوق الاجتماعية و السياسية.

* يحدد مفهوم البورجوازية من هذه الزاوية الطبقة الميسورة الحال و المثقفة لان أصل المصطلح لا ينطبق على الجزائر.

الجامعية و كان ذلك في 18 جوان عام 1927 ([1]) و التي حددت أهدافها في " توحيد و تقوية جهود النواب المسلمين الجزائريين في مختلف المجالس النيابية بالقطر الجزائري ، و ذلك من أجل الدفاع عن مصالح مندوبيهم "([2]) . و الملاحظ من خلال هذا المفهوم أن الانتماء إلى الطبقة البورجوازية لم يكن واردا في تلك المرحلة ، فرغم ثقافتهم الفرنسية و تجنس اغلبهم بالجنسية الفرنسية إلا أن انتماءهم كان للصفوة المثقفة وليس للطبقة البورجوازية بالمفهوم الغربي.

فدرالية المنتخبين :

جاءت مطالب المؤتمر التأسيسي الأول لفدرالية المنتخبين المنعقد في 11 سبتمبر1927 متمثلة فيما يلي ([3]) :

1- تمثيل السكان المسلمين في البرلمان الفرنسي .

2- المساواة في الأجر و العلاوات بين الأوروبيين و المسلمين .

3 - المساواة في مدة الخدمة العسكرية بين الأوروبيين و المسلمين .

4- إلغاء الإجراءات المعرقلة للجزائريين في الهجرة إلى فرنسا.

5 - إلغاء قانون الاندجينا الذي يسمح بفرض عقوبات قاسية على المسلمين.

6 - توفير التعليم و التدريب المهني لأبناء البلد الأصليين .

7 – تولي كل المناصب المدنية و العسكرية مع المساواة في الرتب و المنح المخصصة لموظفي الجزائر.

8 – تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية في الجزائر .

9 – إعادة تنظيم الدوائر الانتخابية و مراجعة قانون 1910 الذي يجرى تطبيقه.

10 – التحقيق في الملكية الأهلية.

---

[1] أحمد مهساس ، **الحركة الوطنية الثورية** ، مرجع سابق ، 56

[2] عبد الرحمان بن إبراهيم بن العقون. **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر** ،ج1، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 ، ص 323.

[3] عمار بوحوش ، **التاريخ السياسي للجزائر** ، مرجع سابق ، 233.

و يلاحظ من هذه المطالب كونها مطالب إصلاحية معتدلة، و هي دعوة إلى المساواة بين الجزائريين و المستوطنين.

لقد تبنى المؤتمر الأول للمنتخبين لعام 1927 الخطوط العريضة لبرنامج الأمير خالد ([1])، كون المطالب التي جاء بها الأمير خالد كانت إصلاحية و تنادي بإصلاح أوضاع الأهالي.

و لقد أعطيت الأولوية لتمثيل الأهالي في البرلمان ، و طلب إلغاء القوانين الخاصة (قانون الاندجينا) و تنظيم ذهاب العمال المسلمين إلى فرنسا و المساواة في الخدمة العسكرية و الأجور و المنح و المساواة في الشغل و تطبيق القوانين الاجتماعية التي كان يتمتع بها الأوروبيون، بمعنى بعث فكرة المساواة بين الأوروبيين و الجزائريين .([2])

---

[1] رغم الاختلاف الموجود في الطرح إلا أن الهدف الرئيسي هو تحسين ظروف الجزائريين هو ما يحدده برنامج الأمير خالد المتمثل في:

1 – تمثيل الأهالي المسلمين في البرلمان بمساواة مع الأوروبيين الجزائريين.

2 – الإلغاء الكامل لجميع القوانين و الإجراءات الخاصة بالأهالي و إلغاء المحاكم الزجرية و المحاكم الإجرامية و الحراسة الإدارية مع تطبيق القانون العام المجرد.

3– المساواة في الخدمة العسكرية.

4 – حرية الصحافة و الجمعيات .

5 – تطبيق قانون فصل الدين عن الدولة فيما يخص المسلمين.

6 – العفو العام.

7 – تطبيق القوانين الاجتماعية و العمالية على المسلمين و الأهالي.

8– الحرية التامة لعمل الجزائريين في فرنسا.

بن العقون ، الكفاح القومي و السياسي، ج1، مرجع سابق ، ص 330.

أنظر رسالة الأمير خالد إلى هوريو عام 1924 و أهم ما جاء فيها : تمثيل الجزائريين في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة متعادلة مع الأوروبيين الجزائريين و ترقي الجزائريين إلى كل الدرجات المدنية و العسكرية دون أي تمييز ما عدا الجدارة و القدرات الشخصية الخ..

[2] Egrétaud . op cit . p 86

و لم يشر المنتخبون إلى القضية الوطنية الجزائرية و لا إلى إستقلال الجزائر بل لا أحد فكر في ذلك ، فاللهجة كانت معتدلة و هي اقرب إلى الشكوى منه إلى الاحتجاج و الرفض ([1]) ، وكان هدفهم من دخول السياسة كما يقول عباس: " أن المحن التي يعيشها وطننا هي التي دفعتني إلى المعركة السياسية ، فلو أن فرنسا كانت وجدت حلولا عادلة للمشاكل المطروحة عندنا لكنت بدون شك أفضل أن افلح حديقتي ، و لكن كيف يمكن أن تعيش لنفسك بينما الشدة و الضيق ينهكان إخوانك و الظلم الذي يضربهم يكاد يكون مسرحيات يومية ". ([2])

كما عقد الاتحاد مؤتمره الثاني في جانفي 1928 وكان أهم مطلب هو: " تمثيل الأهالي في البرلمان"([3])

عرف هذا الاتحاد توسعا بعد فوز العديد من أتباعه في الانتخابات البلدية و العمـالات ،و قد سعت هذه النخبة من خلال برنامجها المطلبي إلى تحقيق الاندماج التدريجي – ليس للشعب – و لكن للنخبة المختارة المثقفة من الجزائريين، و كان أعضاؤها يرون بأن استقلال الجزائر يمر حتما عبر تحقيق المساواة بين الجزائريين و الفرنسيين([4]) .

إذا كان الهدف الأساسي لهذا الاتحاد الدمج التدريجي للنخبة المتعلمة من الجزائريين في الحياة الفرنسية مع تحسين أحوال الجزائريين المادية بالدرجة الأولى ثم الأحوال الاجتمـاعية و السياسية فكيف كان تصورهم للحياة الاجتماعية و الثقافية و الدينية.

يجيب فرحات عباس عن هذا السؤال في كتابه " الشباب الجزائري" و الذي أصدره عام 1931 و هو عبارة عن مجموعة مقالات كان قد كتبها من قبل ،و التي تمحورت أغلب أفكاره في المطالب التالية :

---

[1] د. محفوظ قداش و الجيلالي صاري ، المقاومة السياسية **1900 – 1954** الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري ، مرجع سابق ، ص 22.

[2] فرحات عباس ، **ليل الاستعمار** ، مرجع سابق ، ص 106.

[3] Kaddache . Histoire du nationalisme , t1 , op cit p 215.

[4] بوصفصاق ، مرجع سابق ، ص 232.

1 – احترام الإسلام و اللغة العربية و المدنية الإسلامية فان الإسلام بعد أربعة عشر قرنا صار دين الشعب الجزائري قاطبة ، و عليه أصبح الإسلام في الجزائر في عقر داره فمن العبث محاربته لأنه قادر على الصمود في وجه كل تخريب أو تهديم و في وجه كل عاد.

2 – الإقلاع عن خرافة التفوق الجنسي التي تعني امتياز العنصر الفرنسي و حقارة الجزائريين.

3 – الاعتماد على الشباب في تطوير المجتمع الجزائري و تحسين ظروفهم السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك عن طريق التزود بالثقافة العصرية التي تتيح لهم أن ينافسوا المجتمع الأوروبي المتطور و يصبحوا ندا له.

4 – تقليد أوروبا في تطورها الحضاري مع الاحتفاظ بالتراث القومي على غرار اليابان و محاولة التعاون إلى ابعد الحدود من اجل تحقيق هذه الرسالة التي ستجعل من باريس والجزائر ملتقى للمثقفين العرب.

5 – تحقيق المساواة التي هي الضمان الوحيد لمستقبل مشترك بين الأهالي و الأوروبيين. ([1])

ورغم ما حققته النخبة و معها النواب لم تستطع أن تكون حزبا سياسيا أو حتى جمعية في مستوى العلماء ([2]) بل ظلت خلال تواجدها حتى الحرب العالمية الثانية عبارة عن تيار عام غير منظم و غير متناسق في مواجهة الإدارة الاستعمارية . ([3])

و إن كان فرحات عباس يعتبر من أبرز رجال النخبة الداعية للإدماج فان فكرة التخلي عن الأحوال الإسلامية لم يتم بلورتها بعد و أدمج مفهوم الدين في المفهوم السياسي للانتماء حيث قال : " ليس هناك في القرآن الكريم ما يمنع الجزائري المسلم من أن يكون فرنسي الجنسية قوي السلاح حاضر الجنان داعيا للتضامن الوطني لا شيء يمنع ذلك إلا الاستعمار "([4]).

---

1 بوعزيز ، **الاتجاه اليميني** ، مرجع سابق ، ص 44 و عباس ، ليل الاستعمار ، مرجع سابق ، ص144.

2 سعد الله ، **الحركة الوطنية** ، ج3 ، مرجع سابق ، ص 62.

3 نفسه ، ص 62.

4 Abbas , le jeune algerien , op cit , p 144.

والواقع أن فرحات عباس و جماعة النخبة في هذه الفترة كانت تبحث لها عن مكانة في المجتمع الفرنسي من جهة و المجتمع الجزائري من جهة ثانية فنرى فرحات عباس يبرر ذلك بقوله: " أن النخبة المكونة من الأطباء و المحامين و الصيادلة و أصحاب الوظائف العليا في الدولة على استعداد لتقديم الكثير من التضحيات " . ([1])

والمقصود بالتضحيات التنازلات التي قد تقدمها النخبة للسلطات الفرنسية و إرشادها إلى الوسيلة التي تسمح لها بالتحكم في الأوضاع و هذا بتحسين الوضع العام للشعب مقابل الامتثال للسلطات الاستعمارية فيقول: **" إن الإسلام حينما أراد إخضاع الناس لم يستعمل القوة ، بل استعمل اللغة في التعليم و طبق المساواة الاجتماعية بصدق و بدون تمييز . و الحال هنا بالنسبة لفرنسا فهي قادرة على استخدام اللغة و التعليم و تقديم الخدمات الاجتماعية من اجل التمدن و الحضارة. فإذا أصبحنا نحن الجزائريين نمتلك المساكن النظيفة الصحية و توفر لدينا الخبز على المائدة و باتت نساؤنا محترمات و أصبح لدي الفلاحين ملكياتهم الصغيرة و أصبح لديهم الغذاء بدلا من الحفاء و توفر لديهم الطعام كلما شعروا بالجوع ، إذا تحقق كل ذلك سيصبح المجتمع ناجحا و متفوقا و ستتفق فرنسا العاصمة و فرنسا الجزائر ".([2])**

ويلاحظ من هذا الطرح أنه لم يكن يعبر عن إرادة أعضاء النخبة،فبعضهم كان متجنسا بالجنسية الفرنسية مثل ابن التهامي،والبعض الآخر كان ملحدا،والبعض الآخر كان اشتراكيا.([3])

و لما زار وزير الداخلية الفرنسي " مارسيل رينيه " الجزائر التقى بممثلين عن المنتخبين و من بينهم فرحات عباس الذي ذكره بقوله: " عليكم بتطبيق مشروع بلوم فيوليت سيدي الوزير " فأجابه رينيه قائلا: "لكن ماذا عن أحوالكم الشخصية،نحن لا نريد المساس بالدين الإسلامي في الجزائر ،" فرد عليه عباس قائلا: "إن الإسلام لا يعيق التقدم..والاندماج يعني المساواة و المواطنة ضمن المبادئ الجمهورية ([4]) ، و بالتالي اعتبار الجزائر عبارة عن مقاطعة فرنسية و جزء لا يتجزأ من الأمة الفرنسية.

[1] Abbas , le jeune algerien , op cit , p 14
[2] Idem , p 14

[3] بوصفصاق ، مرجع سابق ، ص 270.

[4] حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية ، الجزائر ، دار المعرفة ، 2001 ، ص 62

و هذا ما صرح به " ابن الحاج" احد أعضاء النخبة عام 1933 أمام حوالي 750 من رجال الدين الموظفين الرسميين لدى الحكومة قائلا : " **إن الجزائريين فرنسيون سواء كانوا يتمتعون بالحقوق المدنية أم لا، وسواء كانوا متعلمين أو أميين... فديننا لا دخل له في جنسيتنا التي لا يمكن أن تكون سوى فرنسية" وحذر الحاضرين من الاستماع إلى الدعاية الشفوية أو المكتوبة التي يروجها الاصلاحيون من ذوي الاتجاه العربي الإسلامي ودعاهم إلى العمل " بتضامن وتآخي مع الذين يعيشون معهم (مثل المعمرين) وان لا يعملوا للعيش مع أولئك المسلمين البعيدين عنهم، وانتهى إلى القول بضرورة التعليم بالفرنسية لأنها الأداة الوحيدة للحياة العصرية . ([1])**

والواقع أن فرحات عباس و جماعة النخبة كانت متأثرة بالثورة الفرنسية و ما حملته من أفكار تحررية و الحضارة التي جاءت بها المدنية الغربية وكتاب عصر الأنوار من أمثال روسو و فولتير ([2])، فأصبح هؤلاء يؤمنون برسالة فرنسا الحضارية و ضرورة الانضمام إليها للخروج من مرحلة البأس التي يعيش فيها الشعب إلى مرحلة الرخاء و لا يتأتى ذلك إلا بالإدماج.

وقد بلغ مطلب الادماج عند النخبة ذروته بنفيهم الوطن الجزائري،ففي مقال له نشر بجريد التفاهم بتاريخ 24 فيفري 1936 و تحت عنوان " فرنسا هي أنا"أصر فرحات عباس على نفي و جود وطن جزائري و يعني ذلك فقدان شعور قومي في الجزائر فقال:"... **نحن الأصدقاء السياسيون للدكتور ابن جلول ، سنكون وطنيين و التهمة ليست جديدة . تحدثت مع شخصيات عديدة في هذه القضية وكان رأي معروفا : الوطنية هي ذلك الإحساس الذي يدفع بشعب أن يعيش داخل حدوده الإقليمية،إحساس خلق هذه الشبكة من الأمم. لو كنت اكتشفت الأمة الجزائرية لكنت وطنيا ، و لن أخجل من ذلك كما يخجل من جريمة فالرجال الذين ماتوا من أجل المثل الوطني هم يوميا مكرمون و محترمون ،وحياتي ليست أهم من حياتهم و مع ذلك سوف لا أموت من اجل الوطن الجزائري لان هذا الوطن غير موجود ،لم اكتشفه. سألت التاريخ و سألت الأحياء و الأموات وزرت المقابر و لم يكلمني أحد عنه ، على الأرجح وجدت الإمبراطورية العربية أو الإمبراطورية الإسلامية اللتين تشرفان الإسلام و جنسنا لكن هذه الإمبراطوريات قد زالت .هل يفكر الجزائري المسلم جديا أن يبني المستقبل برفات الماضي ..لا نبني فوق الريح.. يكفي من المزاح حركتنا وتفكيرنا يتطابقان.زد على ذلك انه**

---

[1] نقلا عن : بوالصفصاف ، مرجع سابق ، ص 275.

[2] عباس ، **ليل الاستعمار** ، مرجع سابق ، ص 136.

ولا احد يؤمن حقا بوطنيتنا.ما يراد محاربته من وراء هذه الكلمة هو تحررنا الاقتصادي والسياسي ... ستة ملايين من المسلمين يعيشون على هذه الأرض التي أصبحت منذ مائة عام فرنسية لا ننسى بدون تحرير الأهالي ليس هناك من جزائر فرنسية دائمة .. مصالح فرنسا هي مصالحنا من اللحظة التي تصبح مصالحنا هي مصالح فرنسا.هذا الصحو في الحركة وفي التفكير يجعل حاجزا لمعارضينا تتزايد تحريضاتهم،لقد فات الأوان،نحن أبناء عالم جديد نبع من الروح والجهد الفرنسيين شعارنا هو إلى الأمام"([1]).

و لقد كانت هذه المقالة تعبيرا عن أطروحات جماعة النخبة و المثقفين الفرنكوفونيين الذي وضعوا من خلاله تصورهم و مفهومهم للوطنية و رؤيتهم لجزائر الغد في كنف فرنسا، جزائر الغد حسب هذه العبارات هو :"تحريرنا السياسي و الاقتصادي لأنه بدون تحرير السكان الأصليين لن تكون هناك جزائر باقيـــة على مر الزمن "([2]).

لقد كانت هذه المقالة تعبيرا عن شخصية ليست خاصة بعباس و إنما كل الجماعة التي كانت تنادي بالاندماج حيث وصلت إلى إنكار الوطن الجزائري و إنكار تاريخه و الانسلاخ عن سلم القيم التي يسير وفقها الشعب الجزائري، فباتت الوطنية عندهم مجرد سراب لا وجود له .

والدافع إلى استعمال هذا الأسلوب نجده في رد فرحات عباس على أحمد توفيق المدني بقوله : " **إن فرنسا ملكت البلاد بقوة السلاح وقتل المدافعين الأحرار ، و تشريد بقايا الشعب شذر مذر. فتفكير الطبقة المتنورة بالجزائر هو غير تفكير الطبقة المتنورة التونسية،نحن هنا لا نستطيع إطلاقا محاربة فرنسا إلا بواسطة قوانينها، و داخل إطاراتها، فكفاحنا وقد ابتدأ و لن ينتهي قريبا،يرتكز على دعامتين أساسيتين:الأولى: فضح الاستعمار أبشع فضيحة،وبيان أساليبه واستهتاره بالقيم الإنسانية،وإبلاغ الرأي العام العالمي والفرنسي ما يقاسيه هذا الشعب المسكين من آلام لم يتحملها شعب قبله و نرجو أن لا يتحملها شعب بعده** والثانية: **إرغام فرنسا بالحجة والبرهان على تطبيق قوانينها التي تقول بان الجزائر قطعة من فرنسا،وأن الجزائري فرنسي قانونا،وذلك بموجب إلغاء كل القوانين الاستثنائية الخاصة بالأهالي ويجب إعطاؤنا كل حقوق المواطنة الفرنسية.وبذلك نصبح سعداء مثل بقية**

---

[1] Amar Naroun , Ferhat Abbas ou les chemins de la souveraineté , Paris , ed denoel 1961 , p 162.

[2] العقاد ، مرجع سابق ، ص 49.

المواطنين الفرنسيين،لا حيف و لا ظلم ولا إرهاق،ونشارك على بساط التساوي في كل المجالس البلدية والعمالية والمالية ومجلس الأمة في باريس."

فيجيب أحمد توفيق المدني بقوله : " أنا معك في المرحلة الأولى من غير احتراز ، أما في المرحلة الثانية فلا أكتمك أنني على عكس نظريتك . أنا أتصور الجزائر حرة مستقلة دولة إسلامية عربية على غرار ما قاله مصطفى كامل عن مصر أحرارا في بلادنا كرماء لضيوفنا ، مرتبطة ارتباطا عضويا مع تونس و المغرب الأقصى وثيقة الصلة ببقية البلاد العربية ."

فكان جواب عباس : " أقول لك بصراحة مع احترام رأيك إنني رجل واقعي لا أسير مع الخيال ، و لا أتتبع الطرق المسدودة ، و لست مؤمنا إطلاقا بوجود شعب جزائري تواق للحرية و الاستقلال ، و ليست لنا أمجاد تاريخية تفادينا من وراء الدهور أو تربط بين حاضرنا و ماضينا "

فكان رد توفيق المدني : " انك تعلمت في فرنسا أو في مدارسها بالجزائر ، و لم تقرأ إلا كتبها المدلسة ، و لم تطلع إلا على آدابها السخيفة الإباحية ، و لم تختلط إلا برجالها الذين احتلوا أرضك ، و امتهنوا اهلك ، و استعبدوا شعبك . الجزائر أمة قائمة الذات ، لها تاريخها الحافل ، و رجالها الأبطال البواسل ، و قد عطرت الدنيا بذكر جهادها المجيد ... و إنك إن ناديت بالفرنسية و التفرنس و الذوبان في بوتقة الغالب و هو أمر من المحال تحقيقه، فانك لن تسير طويلا و ستجد نفسك و من التف حولك من شبان هذه الحركة وحيدين تعملون لغير غاية و تسيرون إلى غير هدف...» (1).

ورغم هذا الدافع الذي كان ينتاب جماعة النخبة منذ ولادتها و تعاملـــــتها مع السلطات الاستعمارية بالتعاون وربط مصير الجزائر بفرنسا و الدعوة إلى ذوبان المـــــجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي و الذي سيحقق من خلاله التقدم و الرقي الاجتماعي ، إلا أن السلطات الاستعمارية كانت تطبق سياسة مغايرة لطموحاتهم و خدمة للأقلية التي كانت في الجزائر (2).

[1] أحمد توفيق المدني ، **كتاب الجزائر** ، القاهرة ، دار المعارف ن 1963 ، ص 75.

[2] دسوقي ، مرجع سابق ، ص207.

المبحث الثالث : المواقف السياسية للتيار النخبوي :

المطلب الاول: موقف النخبة من مشروع بلوم فيوليت :

استلمت الجبهة الشعبية السلطة في فرنسا في 1 جوان 1936 برئاسة ليون بلوم * و تعبيرا لها عن بعض التعاطف مع القضية الجزائرية تبنت مشروع فيوليت ** و الذي دافع عن سياسة الإدماج في كتابه " هل تحيا الجزائر " بقوله :" إن السياسة الفرنسية في الجزائر لا يمكن أن يكون لها سوى شكل واحد وهو الإدماج .. و ستظهر لنا أخطر المشكلات في الشمال الإفريقي قبل نهاية عشرين عاما من الآن. إن الخطر يكمن في العدوى التي يمكن أن تنتقل إلى النخبة الجزائرية من جانب الروح القومية المتأججة التي ظهرت في بقية العالم العربي ، و هذه يمكن تجنبها في حالة واحدة إذا منحنا هؤلاء الناس المساواة السياسية و أوجدنا نظاما تعليميا ثابتا وخاصة بالنسبة للأطفال الجزائريين " ([1]) و الذي كان محل نقاش في فرنسا منذ 1931 و أعطته اسم مشروع بلوم فيوليت الذي كانت تدور أهم مطالبه في :

1 – إلحاق الجزائر بفرنسا و إدماجها فيها .

2 – إعطاء حق الانتخاب لجماعة خاصة من الجزائريين لا يزيد عددهم على 20الفا .

3 – منح الجنسية الفرنسية لهم مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية الإسلامية .

و قد عبر موريس فيوليت صراحة عن مشروعه بقوله: " إذا لم ننصف الجزائريين بإدخالهم ضمن العائلة الفرنسية متساوين في الحقوق و الواجبات سيندفعون في الميدان الاستقلالي وعندئذ تخسر فرنسا أرض الجزائر نهائيا".([2])

---

* 1872–1950) سياسي فرنسي ، اشتراكي و نائب في البرلمان عام1919 ، ثم رئيسا للجبهة الشعبية من1936–1937 . توفي سنة 1950. أنظر:

Mohamed tiab . la chronologie algerienne.1830-1960.t1 . p 210.

** وزير دولة مكلف بالشوؤن الجزائرية في حكومة الجبهة الشعبية وكان قبلها حاكما عاما بالجزائر . أنظر:

Tiab . op cit .p 210.

[1] Maurice violette. **L'Algérie vivra t- elle**. Paris. Ed felix alcan. 1931.p 375.

[2] Idem , p 425.

و لقد كانت النخبة من بين المؤيدين لهذا المشروع لأنه يحقق آمال "المسلمين الفرنسيين" و لكونه يتماشى مع سياسة فرنسا في الجزائر القائمة على فكرة التجنيس و التي كانت النخبة ترى فيها بأنها ضرورية لتحقيق الاستقلال. ([1])

ولقد كان لوصول الجبهة الشعبية إذا في فرنسا آثارها على الجزائر، فسارعت الأحزاب إلى النداء بعقد مؤتمر جامع تطرح فيه القضية الوطنية وفق ما جاء في مشروع بلوم فيوليت فكان المؤتمر الإسلامي يوم 7 جوان 1936([2])و الذي شاركت فيه النخبة بغية الوصول إلى سياسة الاندماج السياسي في "الوطن الأم" و ذلك بمنح المسلمين الجزائريين كامل الحقوق، لكن هذه المرة دون التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية مع البحث في القضايا الاجتماعية والاقتصادية و الدينية و السياسية([3]) شعارهم : " أن الجزائر مرتبطة بفرنسا ارتباطا وثيقا ، و ليس من العدل ألا تعطى حقها في الحياة " ([4]). ويمكن حصر نص المطالب التي قدمت في كراسة خاصة للحكومة الفرنسية جاء وفق ما يلي([5]):

1 – إلغاء جميع القوانين الاستثنائية التي لا تطبق إلا على المسلمين.

2– الارتباط المطلق بفرنسا مع حذف كل الإجراءات الخاصة ، إلغاء النيابات المالية ، الأحواز الممتزجة ، الولاية العامة.

3 – المحافظة على الحالة الشخصية مع إعادة تنظيم الإدارة الشرعية الإسلامية على كيفية معقولة تتفق وقانون الفكر الإسلامي مع فصل الدين عن الدولة، وتطبيق كل قوانينه المقررة حسب منطوقه ومفهومه واسترجاع كل المؤسسات الدينية إلى المجتمع المسلم الذي يمكن له وحده أن يتصرف فيها ويستغلها بواسطة الجمعيات الدينية التي تؤسس بصفة قانونية.

---

[1] بوعزيز ، الاتجاه اليميني ، مرجع سابق ، ص 45.

[2] أنظر قرارات المؤتمر الإسلامي في الفصل السابق

[3] أنظر كذلك هذه المطالب في : بن العقون ج2 ، ص 26–27.

[4] بن العقون ، مرجع سابق ، ج1 ، ص19.

[5] الشهاب ، ملحق الجزء الرابع ،المجلد 12.

على ضوء هذا المؤتمر سافر أعضاء منه إلى باريس لعرض المطالب التي وافق عليها المؤتمر من قبل و كان من بينهم ابن جلول و فرحات عباس و غيرهم و استقبلوا من طرف ليون بلوم و موريس فيوليت وكان الوعد هو النظر و الاهتمام بقضايا الأهالي.

شكلت هذه الجولة للوفد الجزائري انطلاقة جديدة وخاصة عندما التقى بعض أعضاء الوفد و هم ابن جلول و فرحات عباس و ابن باديس بمصالي الحاج الذي اعتبر الاندماج وسيلة جديدة مطبوخة على الطريقة الفرنسية غرضها تقسيم الشعب الجزائري وعزل النخب عن الجماهير ([1])، لكن عباس دافع عن هذا المشروع و عن فكرة الاندماج معتبرا إياها الوسيلة الوحيدة لرفاهية المجتمع و لإخراجه مما هو فيه من معاناة .

كما قام وفد آخر يوم الثالث من مارس 1937 بقيادة الدكتور ابن جلول و فرحات عباس وغيرهم بزيارة إلى باريس و استقبلوا من طرف وزير المستعمرات موريس موني ثم بول فور وزير الدولة وموريس فيوليت صرح من خلاله ابن جلول " بأنه فرنسي وسيبقى فرنسيا ، ولكن لا يرغب هو ولا مواطنوه أن تقاس الأمور في الجزائر بمقياسين"([2]) كما صرح أعضاء الوفد و كلهم من النخبة (ابن جلول – فرحات عباس – بلحاج) ضرورة التمثيل في البرلمان و الاندماج في فرنسا. لكن تآمر الكولون و تخاذل الحكومة الفرنسية ضد مصالح الجزائريين أدى إلى انسحاب النخبة ([3]) من المؤتمر الإسلامي الثاني الذي عقد في نادي الترقي أيام 9 إلى 11 جويلية 1937.حيث كان لفشل مشروع بلوم فيوليت صدمة للنخبة المؤيدة لسياسة الاندماج([4])و أصبح ذلك بداية تحول في التفكير النخبوي فبعد أن كانوا ينادون بالارتباط مع فرنسا و الاندماج تحولوا بعدها إلى المطالبة بالفدرالية([5])، و بدت ملامح الانفصال بين ابن جلول و فرحات عباس في الطرح الإيديولوجي و طريقة التعامل مع الحكومة الفرنسية. ففي يوم 28 جويلية 1938 قام فرحات عباس بإنشاء حزبا سياسيا اسماه :" الاتحاد الشعبي

---

[1] جميد عبد القادر ، مرجع سابق ، ص70.

[2] بن العقون. ج.2 ، مرجع سابق، ص 67.

[3] وكان من أهم المنسحبين فرحات عباس بينما تم إبعاد ابن جلول من منصب الرئيس كما غاب العلماء .

[4] بوحوش ، التاريخ السياسي ، مرجع سابق ، ص 235.

[5] يحي بوعزيز. الاتجاه اليميني. مرجع سابق ، ص 55.

الجزائري *، بينما أنشأ ابن جلول " التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري "** يوم 25 أوت 1938. خاصة بعد اتهام حزب الشعب الجزائري المؤتمرين باللعب ضد العروبة و الإسلام و الشخصية الوطنية.

المطلب الثاني: المطالب الإصلاحية للتيار النخبوي :

هذه القطيعة سمحت لابن جلول باسم منتخبي قسنطينة بتقديم برنامج إصلاحي تحت اسم " الإصلاحات الأهلية الجزائرية" ([1]) قدمت للسلطات الفرنسية في شهر ديسمبر 1937 أهم ما جاء فيها ([2]):

الإصلاحات السياسية : و من أهم هذه الإصلاحات تمثيل الأهالي في البرلمان عن طريق الاقتراع الموحد مع مضاعفة عدد الأهالي في المجالس المنتخبة المحلية.

الإصلاحات الإدارية : و من أهمها إلغاء المندوبية العامة مع زيادة عدد المقاطعات من 15 إلى 20 و إلحاقها مباشرة إلى وزارة الداخلية الفرنسية.

الإصلاحات الاقتصادية : توزيع الأراضي على الفلاحين (الأهالي) ما بين 10 إلى 30 هكتارا و بناء المدن و القرى لاستقرار الشعب .

الإصلاحات الاجتماعية :

تطبيق كل الاصلاحات الاجتماعية الواردة في مطالب المؤتمر الإسلامي على الأهالي .

لقد أعطت هذه المطالب دفعا مهما لابن جلول حيث تمّ التطرق للمرة الأولى إلى جملة من الإصلاحات المباشرة التي تهدف إلى إصلاح الأوضاع و القضاء على حكم الكولون ، تحولت فيما بعد إلى تنظيم سياسي تحت اسم " التجمع الجزائري الفرنسي المسلم ".

و المتتبع لهذين التنظيمين يلاحظ أن كليهما يبحث له عن وجود داخل الجزائر دون قطع حبل الصلة مع السلطات الفرنسية ، **فالتجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري** الذي يقوده ابن جلول جاء في ديباجة تكوينه : " لقد أسس في القطر الجزائري بواسطة كل الجمعيات

* أنظر الملحق رقم 10 ص461

** أنظر الملحق رقم .11 ص 462

[1] . Collot . op cit p 116.

[2] Idem .P 1166120.

الفرنسية الإسلامية ، أو الإسلامية، و هي جمعيات مشتركة فرنسية إسلامية و أحزاب سياسية ، و نقابات عمال و صناع ، أسس تجمع تمثلت فيه كل هذه الهيئات لتوحد مجهوداتها بهدف العمل للحصول على مطالب مشتركة . إن هذا التجمع يسمى " التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري" ([1])

و كانت مطالبه تتمحور حول النقاط التالية:

1 – الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد.

2 – حرية الصحافة العربية.

3 – إلغاء القوانين الاستثنائية.

4 – المساواة في الأجور و فرص العمل بين الأوروبيين و المسلمين .

5 – منح المساعدات المالية للفلاحين.

6 – إيجاد هيئة انتخابية واحدة مع تطبيق مبدأ الاقتراع العام([2]) ،كما اتخذ قرارا يدعو إلى إنشاء جمـــــهورية فدرالية جزائرية تتحد مع أقطار المغرب العربي تحت لواء فرنسا ([3]) .

و الملاحظ من هذا البرنامج أساسا هو التقرب أكثر من قضايا الجزائريين الجوهرية خاصة الاجتماعية منها و بالتالي المطالبة بالمساواة بدل الإدماج، و الهدف منه العمل على تحقيق برنامج المساواة مع الفرنسيين ، و كانت نقطة الانطلاق في سياسته مشاريع المؤتمر الإسلامي. ([4])

أما التجمع الشعبي الجزائري الذي أسسه فرحات عباس.فهو تعبير عن النظرة الجديدة للنخبة القائمة على الشعب ([5])و كان شعارها " بالشعب و من أجل الشعب " ، فهو تنظيم سياسي يسعى الى تمثيل المسلمين في الهيآت و المجالس المنتخبة ، و بالتالي الخوض في السياسة

---

[1] COLLOT , textes op cit p 138.

[2] دسوقي ، مرجع سابق ، ص 229.

[3] العقاد ، مرجع سابق ، ص 58.

[4] بو الصفصاف ، مرجع سابق ، ص 263.

[5] سعد الله ، الحركة الوطنية ، مرجع سابق ، ص 74.

من باب المشاركة السياسية فكان بداية التغيير من الاعتماد على النخبة إلى الاعتماد على الجماهير ، و كان هذا دليلا على عدم انسجام النخبة و عدم اتفاقها على مبادئ مشتركة ([1])

و كانت مطالبه تتمحور حول ما يلي :

1– نظام مساواة حيث تنعدم محظوظية الطائفية و المنشأ و الجنس.

2 – نظام اقتصادي يحقق العيش و الحياة الفضلى للجميع.

3 –جزائر تكون مقاطعة فرنسية حقيقية مثلها مثل المقاطعات الفرنسية في أم الوطن ([2])

و الملاحظ من مطالب هذين التوجهين اقتصارهما على مطالب المساواة على جميع الأصعدة مع احترام الشخصية الجزائرية .

فالتجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري يدعو صراحة إلى إدماج العنصـــر الفرنسي في الجزائر و ليس إدماج العنصر الجزائري في فرنسا، و هذا يكون مع احترام مقومات الشعب و خاصة اللغة.

أما التجمع الشعبي الجزائري فكان تركيزه على المساواة الوحيدة التي يمكن أن تجعل الجزائر مقاطعة فرنسية،بمعنى أنّ مصير الجزائر يتحدد بالعلاقة مع فرنسا. ففي هذه المرحلة من تطور الفكر النخبوي لا يزال أصحاب هذا التوجه رغم اختلافهما الظاهر يتبنون نفس الفكرة و هي الإصلاحات الداخلية و الدفاع عن حقوق الشعب بالطرق السلمية.

و رغم تبني الاتحاد الشعبي الجزائري شعار " من أجل حقوق الإنســــان و المواطن" ([3]) و تقربه من الطبقة الاجتماعية الكادحة إلا أن مطالبه لم ترق إلى تطلعات هذه الطبقة لأنّ أساسها كان الانتقال من مطلب الاندماج إلى مطلب المساواة في الحريات الأساسية و العدالة الاجتماعية دون الخوض في المفاهيم الرائجة في تلك المرحلة و التي كان يتزعمها مصالي الحــاج و خاصة الدعوة للاستقلال الوطني و تكوين برلمان جزائري .

[1] Benjamin stora et zakaria daoud. Op cit . p 91

[2] بن العقون ، مرجع سابق ، ج2 ، ص 204.

[3] Collot , textes op cit , p 137.

و رغم هذا فان حبل الصلة بقي موصولا بين التيار الاندماجي و السلطات الفرنسية و تجلى ذلك في موقف فرحات عباس من الحرب الكونية الثانية، فلقد سمحت الحرب بإبراز موقف فرحات عباس من فرنسا من خلال رسالة أوردها لزملائه جاء فيها :

" أصدقائي الأعزاء

اليوم في هذه الساعة الصعبة، حيث حرية الأمم الديمقراطية مهددة،.. يتوقف حزبنا عن كل نشاط سياسي، يتفرغ كلية لسلامة الأمة التي يرتبط بها مستقبلنا لأنه لو تضعف فرنسا الديمقراطية مثالنا للحرية سيدفن إلى الأبد، و نؤكد في هذه الساعة بالأعمال إيماننا بانتصار فرنسا بنصر الحرية عندنا و في العالم بأسره.

والملخص لمذهبنا و الملخص لبرنامجنا و الملخص للمهمة التي تقبلها باسمكم وللأفكار التي أذعناها بينكم. مكاني هو في الجيش إلى جانب رفاقي في الفيلق تحيا الجزائر..تحيا فرنسا ([1]).

المتتبع لدور النخبة في هذه المرحلة يلاحظ اقتصارها في البداية على المطالب الاجتماعية وبعض الحقوق المدنية التي لا يمكن تحقيقها في تصورهم إلا بالتجنيس و الاندماج في فلك فرنسا، وهي الوسيلة الوحيدة للقضاء على الفوارق التي خلقها الاستعمار منذ دخوله الجزائر .

المبحث الثالث : بيان الشعب الجزائري: 10 فيفري 1943.

مما لا شك فيه أن عباس كان عشية الحرب العالمية الثانية يثق بفرنسا الاستعمارية حيث كان يؤمن بأن هناك من الفرنسيين من سيقدمون مساعدات للقضية الجزائرية ، و يتعاطفون مع الشعب الجزائري ، و من ثمة يجب مساعدة هؤلاء و من خلالهم فرنسا ضد دول المحور ([2]) لكن الحرب سمحت للنخبة بالوقوف على حقيقة الاستعمار فقد أخلفت الحكومات الغربية و منهم فرنسا جميع الوعود التي قطعتها للشعوب المستعمرة التي ساندتها في الحرب ([3]) ، فكل المحاولات و التضحيات التي قدمت لم يكن لها أي مقابل .كما حدد النص الأول للبيان الذي هو عبارة عن مذكرة سماها فرحات عباس " جزائر الغد" و التي لخص فيها تصوره و نظرته

1 بوعزيز، **الاتجاه اليميني** ، مرجع سابق ، ص56.

2 مريوش ، بوادر الانشطار في فكر النخبة ، مرجع سابق ، ص66.

3 لقد تطوع عباس في الجيش الفرنسي و بالمقابل لم يتلق أي اعتراف.

للجزائر بعد الحرب العالمية الثانية حيث وضع مشروعا سياسيا و اجتماعيا قدمه للماريشال" بيتان"([1]) بتاريخ 20 أفريل 1941.

و مع نزول الحلفاء في الجزائر في نوفمبر 1942 استطاع فرحات عباس لم شمل القوى السياسية في الجزائر و إصدار بيان و الذي يعتبر نقلة نوعية في فكر النخبة الجزائرية بكل أطيافها، فلأول مرة تصدر وثيقة متضمنة مطالب الشعب الجزائري نحو نظام عادل و كانت دباجته تبيّن خصائص الاستعمار : "إنّ الشعب الجزائري الذي وضع أمام هذه المسؤولية رغبته في العمل من أجل السلام و الحرية يدفع اليوم صوته من أجل التنديد بالنظام الاستعماري الذي سلطه عليه ،و يذكر باحتجاجاته السابقة كما يطالب بحقه في الحياة".

ثم جاءت المطالب تتمحور حول ما يلي: ([2])

أ- إدانة الاستعمار والقضاء عليه،أي تحريم استغلال شعب عن طريق شعب آخر وتحريم إدماجه و ضمه عنوة. وهذا الاستعمار ما هو إلا شكل جماعي من الاستعباد الفردي الذي عرف في العصور الوسطى وهو -علاوة على ذلك- احد الأسباب الرئيسية للمنافسات والنزاعات بين الدول الكبرى.

ب - تطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها لجميع البلدان الكبيرة منها و الصغيرة.

ج - منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن :

1- الحرية و المساواة المطلقة لكل سكانها دونما أي تمييز جنسي و ديني.

2- إلغاء الملكية الإقطاعية بواسطة إصلاح زراعي واسع يضمن الرفاهية و الرخاء لسواد الجماهير الفلاحية.

3- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية مثل اللغة الفرنسية.

4- التعليم المجاني والإجباري للأطفال من الجنسين.

5- حرية العبادة لجميع السكان وتعميم تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة على الديانة الإسلامية.

---

[1] بوعزيز ، **الاتجاه اليميني** ، مرجع سابق ، ص 61/60.

[2] محفوظ قداش و جيلالي صاري ، المقاومة السياسية ، مرجع سابق ، ص 72-75.

6 – المشاركة الفورية والفعلية للمسلمين الجزائريين في حكومة بلادهم كما قامت بذلك حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا والجنرال كاترو في سوريا وحكومة المارشال بيتان والألمان في تونس. إن هذه الحكومة وحدها يمكنها أن تحقق في جو من الوحدة الخلقية الكاملة مشاركة الشعب الجزائري في الكفاح المشترك.

7 – إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب. ([1])

و الملاحظ من خلال هذه المطالب أنها تنقسم إلى الأفكار التالية :

1 – أنها تتحدث باسم الشعب الجزائري أو يعني هذا تحديد مفهوم الانتماء و التبني للوثيقة. فالشعب الجزائري من خلال هذه الوثيقة قد تبنى هذه المطالب التي تخدمه ومنه إضفاء صفة الشرعية على عملهم السياسي.

2 – تنطلق المطالب من خاصية مهمة وهي مبدأ تقرير المصير للشعوب مهما كان حجمها ودورها السياسي، لأنّ مصير الشعوب هو الذي يضفي الاحترام بين الدول والشعوب.

3 – من شروط تقرير المصير للجزائر وضع دستور خاص بها يضمن جميع الحريات السياسية و الدينية و الثقافية.

4 – من شروط تقرير المصير كذلك المشاركة الفعلية للشعب الجزائري في حكومة بلاده.

5 – من شروط الحرية إطلاق سراح المعتقلين السياسيين في السجون.

إنّ الملاحظة التي نستقيها من خلال هذه المطالب النقلة النوعية و خاصة انها تضمنت مطالب ذات بعد سياسي و اجتماعي و ثقافي ، و ما يميزها هو الظرف الذي صدرت فيه .إنّ الهدف الأسمى الذي حددته الوثيقة هو: " إنشاء قانون سياسي و اقتصادي و اجتماعي للمسلمين

[1] فرحات عباس ، **ليل الاستعمار**، مرجع سابق ، ص 170/169.

في يوم 31 مارس 1943 استقبل الوفد المكون من الدكتور بن جلول و الدكتور الاخضري و فرحات عباس و غيرهم من طرف الوالي العام مارسيل بيرتون و ابلغ بنص البيان ، كما سلمت نسخ منه إلى ممثلي الولايات المتحدة و انجلترا و روسيا ، و بعثت نسخة منه إلى الجنرال دي غول في لندن و إلى الحكومة المصرية في القاهرة.

الجزائريين في الواقع نظام قاعدته العدالة الاجتماعية يمنح لمسلمي هذه البلاد الوعي الكامل حول واجباتهم الحالية"([1]) .

كما أتبع البيان ببيان إضافي و الذي صودق عليه يوم 26 ماي 1943 و مما جاء فيه :

أولا - المشاركة الفورية و الفعلية للممثلين المسلمين في حكومة و إدارة الجزائر بواسطة ([2]) :

1- تحويل الولاية العامة إلى حكومة الجزائر تتكون من وزارات توزع بالتساوي على الفرنسيين و المسلمين.

2- التمثيل المتساوي بين الفرنسيين و المسلمين في المجالس المنتخبة لهيآت التداول : مجلس الحكومة الأعلى ، المندوبيات المالية ، مجالس المقاطعات، المجالس البلدية ن المجالس العمالية ، و جميع المكاتب و المجالس و اللجان و النقابات . و سيستعان بالتوالي لتكملة تمثيل المسلمين في هذه المجالس إلى المنتخبين و المنتخبين القدامى ابتداء من المندوبين الماليين الى ممثلي النقابات العمالية و الأعيان المسلمين و النخبة المؤهلة .

3 - إدارة الدواوير الذاتية في البلديات الممتزجة وفق القانون البلدي لسنة 1884 و ستصبح الجماعة و رئيسها المجلس البلدي رئيس الدوار .

4- دخول المسلمين إلى جميع الوظائف بما فيها وظائف السلطة بشروط التوظيف و شروط التقدم و الأجور و التقاعد مثل شروط الفرنسيين نفسها .

الاعتراف بمبدأ التوزيع المتساوي في جميع الوظائف .

5- إلغاء القوانين و الإجراءات الاستثنائية جميعها و تطبيق القانون العام في إطار التشريع الجزائري .

[1] بوعزيز ، الاتجاه اليميني ، مرجع سابق ، ص 65..

[2] la guerre d’Algérie par les documents. Service historique de l’armée de terre. Vincennes 1990.T1.p40.

ثانيا – المساواة أمام ضريبة الدم :

1– إلغاء التجنيد الأهلي و الخدمة العسكرية " بصفة الأهلي". النمط الوحيد للتوظيف : مساواة الراتب و التقدم و منحة التقاعد و المنح و الترقية إلى كل المراتب.

2 – تسليم علم الجزائر إلى الفيالق المسلمة أثناء الحملة الحربية وهذه الألوان إذا ما اجتمعت بالألوان الفرنسية من شأنها أن ترفع من معنويات جنودنا.

ثالثا – إصلاحات اقتصادية و اجتماعية :

1– الفلاحون: إنشاء مكتب للفلاحين الأهليين مع تزويدهم فورا للقيام بإحصـــــاء سريع و حقيقي للفلاحين المسلمين.

2 – اليد العاملة : إنشاء وزارة للشغل لتطبيق القوانين الاجتماعية لصالح البروليتاريا الزراعي و التجاري و الصناعي.

3– التعليم : إلغاء التعليم الخاص للأهالي و توفير وسائل فعالة لإدخال الآلاف من الأطفال الأهالي غير المسجلين في المدارس لعدم وجود أماكن و حرية التعليم باللغة العربية

4– تجهيز الدواوير: الانجاز الفعلي للسكان و جر المياه الصالحة للشرب و شق وسائل المواصلات من طرق و هاتف وآلة الإبراق و مستشفيات و كهربة الأرياف.

5 – إلغاء معاهدة الملاحة لـ 2 أفريل 1899 الذي أقام احتكار العلم. و هذا الاحتكار يترجم بضريبة قدرها مليار و نصف يتحمله المستهلكون الجزائريون أي من طرف الأغلبية الساحقة من المسلمين.

6 – إلغاء نظام الاقتصاد الموجه الذي أضرّ بمصالح المنتخبين و التجار المستهلكين المسلمين.

7 – حرية العبادة الإسلامية.

8– حرية الصحافة باللغتين.

9 – إلغاء القانون المتعلق بالتنسيق بين السكة الحديدية و الطريق.

10 – إذن بإصدار جرائد إسلامية بالجزائر العاصـــــمة ووهران و قسنطينة لتعلم و توجه و تترجم عن الرأي العام الإسلامي. ([1])

---

[1] Collot , textes , op cit , p155.

يشرح فرحات عباس البيان بقوله : " إنّ هذا البيان كان بمثابة فذلكة لخصت فيها بصفة موضوعية و نزيهة حاصلة 112 سنة من الاحتلال الاستعماري . فاستقرت فيه تاريخ الاستعمار ، و عبرت فيه عن مطامح شعبنا الوطنية. و صغنا بلا حقد و لا عنف المشكل الجزائري في إطاره الحقيقي غداة نزول القوات الأمريكية و الانجليزية في بلادنا". ([1])

و الملاحظ أن جماعة النخبة كانت تجمع على معارضة أساليب الاستعمار الفرنسي في الجزائر و لكن داخل الإطار الفرنسي. فقد كانوا يرغبون في إيجاد إصلاح شامل في كافة مجالات الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و لكن دون التعدي على السيادة الفرنسية في المقام الأول. ([2])

كما يلاحظ من البيان و الملحق تجاوزه لمفهوم الجزائر الفرنسية ، و أصبح التطرق لمطلب الاستقلال لكن مع وجود غموض في مفهوم الاستقلال ، لذلك لم يكن البيان واضحا بشان الحل السياسي الذي يقترحه للجزائر ، و إن كان عباس قد نادى في خطاب وجهه إلى السلطات الأمريكية يوم 11 ديسمبر 1942 بإنشاء جمهورية جزائرية تتحد اتحادا فدراليا مع فرنسا بمعنى دولة تتمتع بالحكم الذاتي و تبني علاقتها مع فرنسا من حيث السياسة الخارجية و الدفاع أي حق الحكومة الفرنسية النظر في صلاحيات الحكومة الجزائرية ، لكنه لم يبين ما إذا كانت الحكومة الفرنسية هي التي تمنح الدستور للجمهورية أو أن هذا الدستور ستقره جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب الجزائري و إن كان واضعو البيان يقرون " ضمنيا " عدم قدرة الشعب الجزائري على ممارسة كامل السيادة و الاستقلال التام و هذا يعود لظروف تاريخية، أو بعبارة أخرى لم يتناول البيان مسألة حق فرنسا في السيادة على الجزائر صراحة([3])، و قد استعانت النخبة لصياغته بمطالب المؤتمر الإسلامي، و مواقف حزب الشعب بالإضافة إلى مبادئ أخرى أهمها :

- مبادئ الثورة الفرنسية
- مبادئ ولسن الأربعة عشر.

---

1 عباس ، <u>ليل الاستعمار</u>، مرجع سابق ، ص 168–169.

2 le tourneau , op cit , p 317.

3 صلاح العقاد ، مرجع سابق ، ص 57.

- الميثاق الأطلسي ([1]).

و بالرغم من أن البيان يحمل أفكارا أقل ما يقال عنها بأنها رومانتيكية إلا انه يعتبر مرحلة جديدة في النضال السياسي الذي حملته الحرب العالمية الثانية ، و من خلاله تراجعت النخبة عن فكرة الاندماج و اتخذت طريقة الحوار و السلم منهجا لها حيث يرى بنيامين سطورا : "أن البيان سجل مرحلة هامة للنضال ضد الاستعمار و هي أيضا حقبة جديدة في الحركة الوطنية الجزائرية " ([2])

تبع إصدار البيان إعلان ديغول مشروع إصلاحي يوم 12 ديسمبر 1943 أهم ما جاء فيه :

1- منح الجنسية الجزائرية للجزائريين دون التخلي عن أحوالهم الشخصية الإسلامية.

2- زيادة عدد الممثلين الجزائريين في المجالس النيابية ([3]) .

و في 19 ديسمبر تم تكوين لجنة إصلاحات تتكون من ستة جزائريين و هم شيخ العرب بن قانة سي بوعزيز ، الدكتور بن جلول (عضو المجلس الاستشاري المؤقت)، الدكتور تامزالي رئيس اللجنة القبائلية للمندوبين الماليين، السيد فضيل مندوب مالي ، الشيخ الطيب العقبي ، السيد قاضي عبد القادر رئيس جمعية الفلاحين. و ستة فرنسيين و أربعة من الموظفين في الإدارة الفرنسية ([4]) سميت باللجنة الفرنسية للتحرير الوطني.

تقدمت هذه اللجنة بجملة من البنود بتاريخ 11 ديسمبر 1943 كأرضية للعمل و مما جاء فيها :

1 – تتوجه سياسة فرنسا حيال الفرنسيين المسلمين في الجزائر إلى ترقية أوضاعهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل متدرج إلى أن تصل إلى نفس مستوى الفرنسيين غير المسلمين .

و انطلاقا من هذا المبدأ ترى اللجنة ضرورة :

---

1 سعد الله ، **الحركة الوطنية** ج3 ، مرجع سابق ، 204.

2 Stora et Zakaria, op cit p 118. .

3 سعد الله ، **الحركة الوطنية ج3** ، مرجع سابق ، 204.

4 نفسه ، ص219

أ/ الإسراع بمنح النخب الإسلامية حق المواطنة الفرنسية من دون التخلي عن نظام الأحوال الشخصية الإسلامي.

ب/ رفع تمثيل المسلمين في الهيآت ومجالس المداولات الجزائرية وتوسيع نطاق حق في الاقتراع العام للمسلمين

ج/ ترقية عدد أكبر من المسلمين في المناصب الإدارية .

د/ إعادة برنامج كامل من أجل ترقية الاجتماعية والتقدم الاقتصادي لفائدة جميع السكان الفرنسيين المسلمين و بموازاة ذلك يجرى تقييم ثم البحث عن المصادر المالية الضرورية لتغطية تحقيق هذا البرنامج وتحديد آجال تطبيقه.......

ثم تقدم كل عضو من أعضاء اللجنة بتقرير مكتوب إلى اللجنة و أهم اللجان :

المطلب الاول: تقرير النواب المسلمين يوم 3 جانفي 1944:

وأهم ما جاء فيه :

1- كل الناس يولدون و يعيشون أحرارا متساوين في الحقوق.

2- كل شعب له حق اختيار و تقرير مصيره بنفسه.

و لان الاستقلال الداخلي السياسي الذي يجب أن يحل محل النظام الاستعماري الفض اللاانساني هو الذي شكل قاعدة " فرنسا الجديدة و الجزائر الجديدة و يكون شرطا في ميلاد نظام جديد.

1- لأنه حتى تبنى يبني علاقات يجب أن تكون علاقات شعب مع شعب آخر.

2- و يحتفظ بحق إشراف الميتروبول على تطوير القطر الجزائري.

3- و يضع حدا للغموض و للحيل التي يتعاطاها النظام الاستعماري لإبقاء سيطرته.

4- و يحدد من مطالب شعبنا للحريات الديمقراطية المحلية بمفعول اعترافه بالجنسية الجزائرية كما يجعل فرنسا نفسها في مأمن عن غزو المواطنين المستعمرين الذين هم – بصفة أو بأخرى- مستغلون التراث الفرنسي لفائدتهم الخاصة.

5- و يقضي على كل عناصر الخلاف و الشقاء الذي يحدث عند تطبيق المواطنة في الجزائر ، و احترام عوائد و أوامر الديانة الإسلامية و بالتالي يتحاشى المخاطر التي قد تأتي بها بعض المغامرات مثل التي حدثت لليهود في الجزائر بسبب الغاء قرار كريميو.

6– و يطالب بالبقاء و ديمقراطية المجالس النيابية و إبدال الولاية العامة بحكومة جزائرية مع احترام نظام اللامركزية الذي هو عنصر حياة أو موت سواء بالنسبة للجزائر أو للأوطان البعيدة.

7– و يسمح بإمكانية إنشاء اتحاد مع تونس و المغرب كدول شمال إفريقيا و ذلك تحت رعاية فرنسا.

8– و يعطي ترضية تامة للجزائر المسلمة و باستشارة هذه بواسطة استفتاء عام ستجتذبها للاشتراك معها تماما. ([1])

و يلاحظ من خلال هذا الطرح أنه التزم بالخط الذي جاء به بيان الشعب الجزائري لأنه بقدر ما يخدم مصالح الشعب و لو جزئيا يخدم كذلك مصالح الدولة الفرنسية ،ومن هنا فإن أهم صيغة يمكن الوصول إليها هي الحكم الذاتي الذي من خلاله يمكن القضاء على النظام الاستعماري.

و يلاحظ كذلك تجاهل التصريح للنقاط الخاصة بالمطالب الاجتماعية و الثقافية لعلم أصحاب التوجه أن الجانب السياسي المتمثل في الحكم الذاتي سيسمح للشعب بالحصول على الجوانب الأخرى وتسييرها بنفسه و خدمة مصالحه.

كما نجد من أهم النقاط مبدأ المواطنة الذي يعزز الشعور بالانتماء و صلة المواطنين بمؤسساتهم المنتخبة بطريقة حرة ونزيهة بعيدة عن النظام الاستعماري التعسفي..

إنّ رد فعل السلطات الاستعمارية حيال هذه المطالب وان كانت في مجملها كما قلنا لا ترقى إلى مطلب الاستقلال إلا أن فرنسا الاستعمارية اعترضت عليها بقولها :" يريد السيد عباس مواطنة جزائرية ، دولة جزائرية ، حكومة جزائرية ، و علما جزائريا ، لأنه يعتقد أن غير هذا الحل سيفضي إلى مزيد من الانقطاع بين المواطنين و غير المواطنين ..."

المطلب الثاني: تقرير جمعية العلماء المسلمين يوم 3 جانفي 1944:

أهم ما جاء فيه :

جاءت مطالب جمعية العلماء المسلمين وفق جانبين :

---

[1] بن العقون ، المرجع السابق ، ج2 ، ص 262.

الجانب الاجتماعي:

1- إصلاح حالة المحاكم الإسلامية.

2- الحالة التي تتعلق بالمساجد و أوقافها و رجالها.

3- و أخيرا إصلاح حالة التعليم العربي بكامله.

الجانب السياسي:

1- إحداث الجنسية الجزائرية الاستعمارية بصفة يستفيد منها كل السكان في هذا الوطن بغير تفريق لا في الجنس و لا في الدين مع المساواة في الواجبات و الحقوق.

2- تغيير المقاييس الاستعمارية لمقياس حكومي " حكومة جزائرية مسئولة أمام برلمان جزائري".

3- السماح لكل الجزائريين بالتوصل إلى الوظائف العمومية من دون أي شرط غير الأهلية المهنية.

4- اعتبار اللغة العربية رسمية إلى درجة واحدة مع اللغة الفرنسية.

5- حرية الأديان و حرية تنظيم كل طائفة لدينها و بواسطة مؤسسيها الأتقياء.

6- الحالة الشخصية الإسلامية يجب أن تصدر عن التشريع الإسلامي فقط. ([1])

واضح من خلال التقرير الصادر عن جمعية العلماء مزجهم ما بين مطالب اجتماعية تربوية و مطالب سياسية. فإذا كانت المسائل الاجتماعية خاصة التي لها علاقة بالدين الإسلامي كالمساجد و الأوقاف و التعليم تحظى بالأهمية، فإن الجمعية تطالب بالجنسية الجزائرية لكل سكان الجزائر بدون تفريق بين الجنس و الدين. وثمة فإن الجمعية تؤيد مفهوم المواطنة الجزائرية التي طرحها فرحات عباس و بالتالي تقتضي المواطنة وجود حكومة جزائرية و برلمان جزائري.

المطلب الثالث: تقرير مصالي الحاج يوم 15 جانفي 1944.

صرح مصالي الحاج بما نصه :

" بصفتي رئيسا لحزب الشعب الجزائري الذي يمثل الأغلبية من الرأي العام الجزائري، أن أقول لكم كيف نرى حل القضية الجزائرية.

فنحن لا نزال دائما ضد برنامج فيوليت 1937 مثل برنامج 1943 و ذلك للحقائق التالية :

[1] بن العقون ،ج2 ، مرجع سابق ، ص 262.

1- لأنه غير ديمقراطي بما يحدث من طبقة ممتازة تسيطر دائما على الأكثرية المطلقة و تضعها تحت النظام الاستعماري، و من جهة أخرى بان هذا البرنامج معاكس تماما لتطلعات الشعب الجزائري المسلم الذي لا زال مرتبطا و بوفاء بلغته و دينه و ماضيه التاريخي.

2- و عوض سياسة الاندماج التي انكشفت بوضوح عدم صلاحيتها لسبب واحد هو: أنها غير منطقية عوض ذلك فان سياسة تحرير هي الطبيعة لزوما لحل القضية الجزائرية.

3-إن المسلم الجزائري يطالب بكل حرارة التمتع بالجنسية الجزائرية وحدها تضمن له احترام لغته و دينه و حقوقه السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي تقوده إلى الانعتاق كما يعتبرها هي الديمقراطية و حرية الإنسان وحرية المواطن و حرية تقرير الشعوب لمصيرها.

و لجعل حد لهذه الحالة التي هي السبب في بؤس الجزائري و الذي يئن تحت وطأتها الشعب الجزائري بأسره ، أطالب بديمقراطية جميع المجالس الجزائرية المختلفة ، و لتحوير المجلس المالي غالى برلمان جزائري ينتخب بالتصويت العام الموحد بدون تفريق في الجنسية و الدين.

و في الوقت الذي نطالب بهذه الحقوق فلسنا نطالب بالمستحيل بل نطالب بارتجاع الحالة الحاضرة إلى طبيعتها العادية" . ([1])

إنّ الطرح الذي جاء به مصالي الحاج نابع من فكرة الاستقلال التي كان دائما ينادي بها لأنّ قضية التمتع بالجنسية الجزائرية تعني عنده بالضرورة الحق في تقرير المصير و الذي يعني الاستقلال.

إنّ الدارس لمضمون هذه التقارير يلاحظ كونها تتمسك بنص البيان و خاصة في حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره كل حسب فهمه لتقرير المصير، فمصالي الحاج ركز على مفهوم الاستقلال ([2]) لحل القضية الجزائرية ، بينما كان مطلب الجمعية الأساسي الإصلاحات الدينية إلى جانب تكوين حكومة جزائرية مسئولة أمام برلمان جزائري ، بينما أهم مطلب للنواب المسلمين هو الاستقلال في ظل الدولة الفرنسية.

---

1 بن العقون ، المرجع السابق ، ص 264.

2 أنظر الفصل الرابع من المذكرة.

تبع هذا التحرك السياسي إصدار ديغول مرسوم يوم7 مارس 1944 ، و هو عبارة عن جملة من التدابير حول المواطنة أهم ما جاء فيه :

المادة الأولى: سيتمتع الفرنسيون المسلمون في الجزائر بجميع الحقوق، و سيكون عليم الواجبات التي للفرنسيين غير المسلمين و كل الوظائف الرسمية سواء كانت مدنية أو عسكرية ستكون مفتوحة لهم .

المادة الثانية : سيطبق القانون بدون تمييز بين الفرنسيين المسلمين و الفرنسيين غير المسلمين ، و كل المواد القانونية المستعملة ضد الفرنسيين المسلمين تعتبر ملغاة . على أن الفرنسيين المسلمين الذين لم يعلنوا صراحة إرادتهم في الدخول تحت القاعدة العامة للقانون الفرنسي سيضلون خاضعين لاحتكام القانون الإسلامي و العادات البربرية في كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية و حقوق الملكية.

المادة الثالثة : إن الفئات الآتية سيعتبر أصحابها مواطنين فرنسيين و يوضعون على نفس سجل المصوتين غير المسلمين من المواطنين الذكور البالغين 21 سنة أو أكثر.

و الملاحظ من هذا المرسوم أنه نسخة مطابقة لمرسوم 14 جويلية 1865 و قانون فيفري 1919 و متشابه مع قانون بلوم فيوليت ، و إذا كانت النخبة متحمسة لتلك الإصلاحات في سنة 1936 ، فإنها حاربتها و تجاوزتها عام 1944 لأنها كانت مخالفة لهدفها و المتمثل في إقامة دولة جزائرية متحدة فدراليا مع فرنسا . ([1])

كما أنه لا يوجد فيه أي شيء من المطالب التي وردت في بيان الشعب الجزائري و ملحقه حيث قال عنه فرحات عباس : " إن الشعب الجزائري قد رفض هذا المرسوم إلا أولائك الأذناب المارقون الذين استحوذ عليهم الجزع لأنهم مجبولون على الخوف و الجبن ، كما هم مجبولون على التملق و الزلفى ، همهم الوحيد هو حرصهم على امتيازاتهم و أموالهم المكدسة في الابناك". ([2])

---

[1] بوعزيز ، **سياسة التسلط الاستعماري** ، مرجع سابق ، ص 12.

[2] عباس ، **ليل الاستعمار** ، مرجع سابق ، 184.

و في اللائحة الصادرة عن المؤتمر الأول لأحباب البيان و الحرية جاء ما يلي :" و في المجال السياسي يرى المؤتمر و بكل موضوعية أنّ السياسة الاندماجية التي وردت في مرسوم 7 مارس 1944 منافية تماما لتطلعات الشعب المسلم ،و مع تقديرنا لما تقدم به الجنرال ديغول إلا أنّ ذلك لا يشكل حلا للمشكلة الجزائرية"([1])

المبحث الرابع: أحباب البيان و الحرية :14 مارس 1944.

شهدت الفترة مابين صدور البيان إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية ميلاد حركة سياسية جديدة عرفت باسم "أحباب البيان و الحرية" و كان ذلك يوم 14 مارس 1944 و كان الهدف من إنشاء هذا التجمع : " مهمة مكافحة النظام الاستعماري و جعل فكرة الأمة الجزائرية شيئا من الوفاء و الكفاح من أجل تأسيس جمهورية مستقلة ذاتيا و متحدة مع جمهورية فرنسا مجددة مناهضة للاستعمار و للامبريالية " . ([2]) و قد عرفها الأستاذ قداش " اجتماع سياسي " هدفه التعريف و الدفاع عن بيان الشعب الجزائري ليوم 10فيفري 1943 و المقاومة بالقول و الكتابة ([3]).

و لقد لخص فرحات عباس أهداف حركة أحباب البيان و الحرية في الأمور التالية :

1- المهمة العاجلة و الأكيدة لهذه الحركة هي الدفاع عن البيان.

2 – نشر الأفكار الجديدة التي هي روح حركتنا .

3- استنكار الاستبداد و التنديد بالعنصرية و جبروتها.

4- إسعاف كل ضحايا القوانين الاستثنائية و ضحايا القمع و الاضطهاد.

5- إقناع الجماهير بمشروعية حركتنا و خلق تيار مؤازر للبيان.

6- ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية، و تأسيس جمهورية مستقلة مترابطة بروابط فدرالية مع جمهورية فرنسية جديدة مناوئة للاستعمار و خلق روح التضامن في الجزائريين الإسرائيـــــليين

---

[1] Collot , le mouvement national , op cit , p 188.

[2] محفوظ قداش و جيلالي صاري ، مرجع سابق ، ص77.

[3] Kaddache , histoire du nationalisme , op cit , p 669.

و المسلمين و المسيحيين و بث شعور المساواة ورغبة التعايش في السراء و الضراء تلك الروح التي هي أساس تكوين كل أمة . ([1])

و المتتبع لبرنامج " حركة أحباب البيان و الحرية " يلاحظ تطورا كبيرا في الطرح ، فالمادة الأولى منه تنص صراحة على الدفاع عن البيان ، و ينص البيان صراحة عن إدانة الاستعمار و تطبيق حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ، و يعني هذا تمسك الحركة بهذا الحق الذي تراه ضروريا لعملها المستقبلي في ظل وحدة المركز و عملها ، و قد أثبت عباس ذلك عندما التقى مصالي الحاج الذي قال له : " يجب علينا أن نفعل شيئا ما ، إنني أوليك ثقتي لتأسيس جمهورية جزائرية متعاونة مع فرنسا ، و لكنني لا أثق البتة بفرنسا لأنها لا تدعن إلا للقوة و لا تعطي إلا ما ينتزع من يدها انتزاعا " . ([2])

كان هذا اللقاء بين الشخصيتين ذا تأثير كبير على سير المؤتمر الأول لأحباب البيان و الحرية ، فمن جهة توسيع دائرة الانخراط في صفوف التنظيم ، و من جهة أخرى انضوىعدد كبير من أنصار حزب الشعب تحت لواء أحباب البيان .

و لقد بلغ عدد المنخرطين في مارس 1945 حوالي 500.000 مناضل مقسمين إلى قسمات كما يلي:

فدرالية قسنطينة 85 قسمة

فدرالية الجزائر 53 قسمة

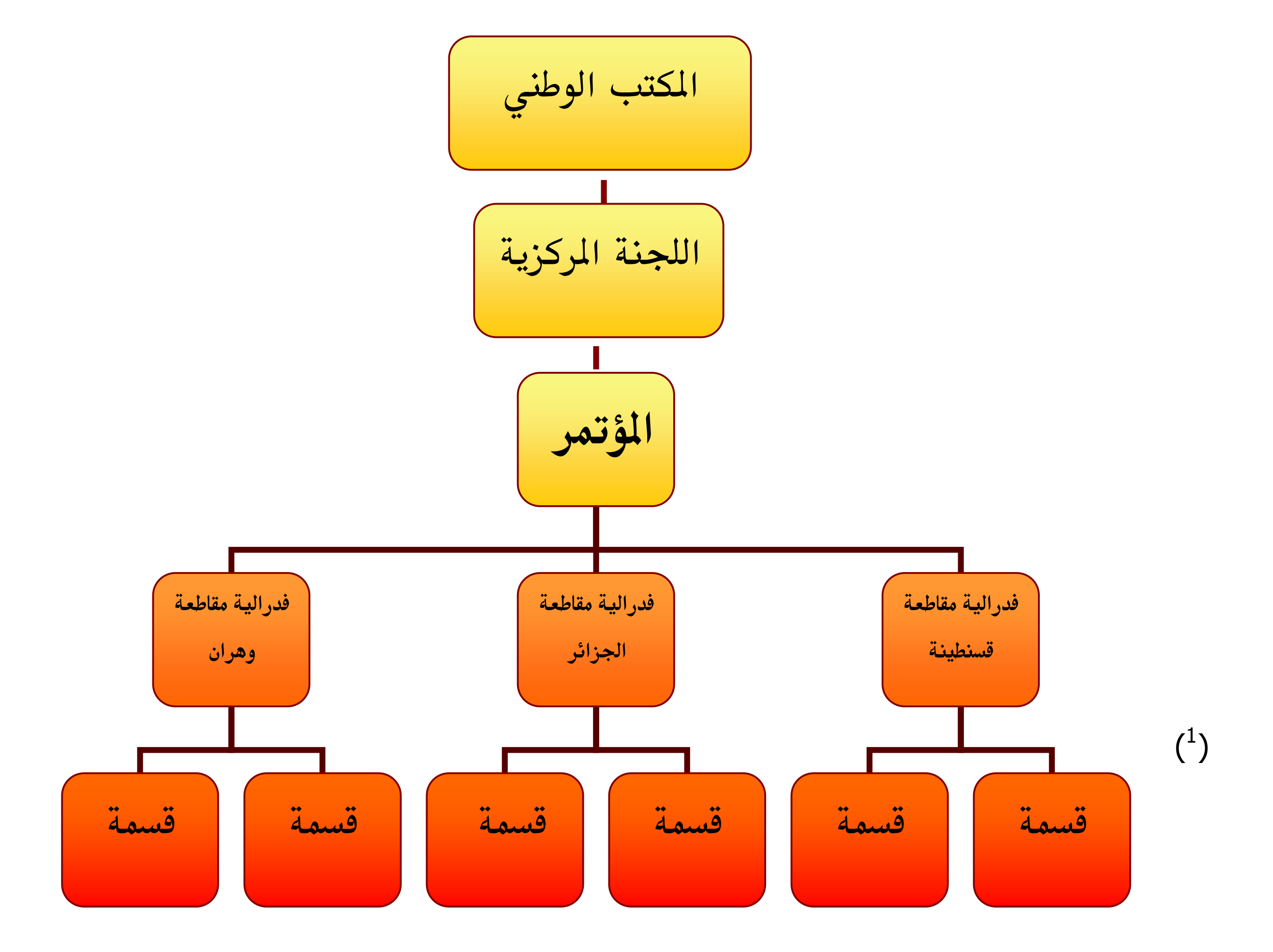
فدرالية وهران 25 قسمة ([3])

و كان الهيكل التنظيمي للحزب يحتوي على هيكلة محكمة سمحت بالتحكم في العدد الكبير من المنخرطين و تسيير الحزب بطريقة عصرية ، و كانت الهيكلة على النحو التالي :

[1] عباس ، ليل الاستعمار ، مرجع سابق ، ص 185/184.

2 نفسه ، ص 186.

3 Mesbah mohamed chafik. Idéologie politique et mouvement national en algerie. Thèse doctorat . université d'alger .i.s.p.i alger 1982. 411



([1])

و لقد تجلت مواقف أحباب البيان و الحرية في المؤتمر المنعقد أيام 2-3-4 مارس 1945 و الذي انتهى بإصدار جملة من التوصيات تتمثل في فصلين : ([2])

فالفصل الأول من اللائحة ضمنه المؤتمرون إطلاق سراح مصالي الحاج و أهم ما جاء فيه :

- اعتبار مصالي الحاج قد حوكم من طرف حكومة فيشي و حكم عليه ب16 سنة أعمالا شاقة.
- اعتبار هذه المحاكمة قد أعلن عنها بناء على قوانين استثنائية جائرة.
- اعتبار أن الحكومة الفرنسية قد اعترفت بان هذا الحكم غير مبرر و ذلك بتحويله من عقوبة السجن إلى عقوبة المنفى.
- اعتبار أن عفوا شاملا قد مس كل الأحكام السابقة لصالح المعتقلين السياسيين.
- بناء على كل هذا ، فان أحباب البيان و الحرية يحتج بشدة ضد اعتقال مصالي و جعله تحت الإقامة الجبرية.

---

1 Mesbah , op cit , p 410.

2 Collot , texts, op cit.P203/204

أما الفصل الثاني فكان محتواه أكثر جرأة و بين بداية انفصال هذا التيار عن الأطروحات السابقة و خاصة قضية الاندماج والعمل في كنف فرنسا،فمرحلة التعايش بدأت في التلاشي.([1])

مع تعنت السلطات الفرنسية و طمسها لكل طلبات الطبقة السياسية الجزائرية.

و مما جاء فيه :

- الاعتراف بالجنسية الجزائرية .
- وضع دستور جزائري ديمقراطي و جمهوري.
- استبدال المجالس الجزائرية ببرلمان منتخب.
- استبدال الولاية العامة بحكومة جزائرية.
- الاعتراف بالعلم الجزائري.

و الملاحظ من خلال هذه المطالب الجزائرية بكل معانيها من الجنسية في إطارها الوطني إلى البرلمان المنتخب داخليا من طرف الشعب ، و الاعتراف بالعلم الجزائري رمز للسيادة الجزائرية أنّ ثمة تحولا مرده إلى تأثير التيار الاستقلالي ، و هذا ما نلحظه في بعض شعارات أحباب البيان التي وجدت أيام 17 و 18 مارس و تتمحور حول الأفكار التالية :

- لا لمشروع بلوم فيوليت.
- الجزائر امة حرة .
- مواطن جزائري نعم .
- تحيا الجزائر الحرة.
- يحيا البيان الجزائري.
- فلتسقط المواطنة الفرنسية ([2])

---

1 رغم أنّ مؤتمر فدرالية قسنطينة المنعقد يوم 22 ماي 1944 قدم تشكراته للجنة الإصلاحات و للجنرال ديغول على مجهوداته و خاصة الاقتصادية و الاجتماعية. انظر :

Collot . textes.op cit p187.

2 Collot , textes , op cit , p 187.

و إن كانت هذه الشعارات لا تحمل صبغة الشرعية إلا أنها دلالة على التوجه الجديد و بداية تكوين شخصية جديدة لدى تيار النخبة رغم تبني المكتب الوطني لأحباب البيان و الحرية المنعقد أيام 1و2 ابريل 1945 مصطلح الإصلاحات فيقرر في بيانه الختامي ما يلي :" إن المكتب الوطني يقرر متابعة العمل إلى جانب الشعب الفرنسي و بجانب فرنسا الجديدة و الدول الديمقراطية وذلك للوصول نهائيا إلى النصر و بناء أرضية للسلم و الأمن "([1])

فشعار فرحات عباس كان كما يقول :" شعارنا إقناع الأوروبيين بالاهتمام بقضيتنا التي كانت في حقيقة الأمر قضيتهم ، و بإفهامهم بأنّ مصالحنا ومصالحـــــهم مرتبطة كل الارتباط ، و باستمالة قلوبهم حتى يقبلوا فكرة جمهورية جزائرية ديمقراطية و اجتماعية "([2]) ، مما يعني بروز فلسفة الدولة جديدة في فكر النخبة الجزائرية.

و في الاتجاه الثاني لحركة النخبة الاندماجية حاول ابن جلول عقد اجتماع يوم 12 ابريل 1944 دعا إليه المندوبين الماليين و المستشارين العامين لدراسة الوضعية الاقتصـــــــــــادية و الإصلاحات السياسية التي جاءت بعد 7 مارس 1944، لكن الإدارة الاستعمارية لم تسمح له بعقد هذا الاجتماع ، مما أدى بابن جلول عند افتتاح المجلس العام بقسنطينة بالدعوة مجددا إلى الإدماج و دعا إلى المساواة بين كل المواطنين في الجزائر و حتى في فرنسا و ذلك للوقوف ضد التيارين الذين بدأت الاتجاهات الانفصالية تظهر فيه وخاصة مصالي الحاج و فرحات عباس. فالبنسبة إليه فان الجزائريين لا يطلبون فقط إلا النداء يحيا ديغول و يطلبون بحق المواطنة الفرنسية ([3]).

و في الوقت الذي كان فيه مصالي الحاج و عباس تحت الإقامة الجبرية بعد مجازر 8 ماي جرت انتخابات المجلس التأسيسي الأول يوم 21 أكتوبر 1945 و الذي سمح لابن جلول و الحزب الشيوعي باكتساح كل المقاعد و يعني هذا العودة القوية لدعاة الاندماج. ([4])

---

1 Collot , textes, op cit, p 207.

2 عباس ، ليل الاستعمار ، مرجع سابق ، ص 187.

3 Kaddache , **histoire du nationalisme** , op cit , p 684/685.

4 André nouschi. **La naissance du nationalisme algérien 1914-1954**.paris ed Minuit .p 143.

و يبدو – كما يقول الأستاذ بوعزيز– أن بحث جماعة النخبة في قيم المجتمع ، و عودتها إلى المجتمع ما هو إلا رجوع إلى أصل الأمور لأنّ فرحات عباس الذي بنى عمله على الثقة في فرنسا التي عانت ويلات الاحتلال النازي رأى بأن سياسة الثورة بالقانون لم يعد لها نفع بعدما خذلته و خدعته السياسة الفرنسية. ([1])

إن فكرة التعايش مع فرنسا التي بدأت عام 1939 بالنسبة للنخبة دعاة الاندماج شهدت هي كذلك مراحل متعددة ، ففترة 1939–1942 اعتبرت مرحلة الشلل التام للعمل السياسي رغم نداء فرحات عباس بذهابه إلى الحرب دفاعا عن الجمهورية و الوطن الأم ، إلا أن بروز الميثاق الأطلسي المنادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها كان بصيص أمل للمطالبة بحقوق الشعب الجزائري.

تعتبر فترة 1942–1944 أهم الفترات أثناء الحرب لأنها شهدت نزول الحلفاء في الجزائر يوم 8 نوفمبر 1942 و ما تبعه من مستجدات، كما شهدت صدور بيان الشعب الجزائري يوم 10 فيفري 1943 و الذي يعتبر أول اجتماع سياسي حول مشروع وحدوي وطني. ([2])

أما فترة 1944–1945 فهي فترة اقل ما يقال عنها أنها فترة مهمة لأنها سمحت بإنشاء حزب سياسي التف حوله كل أطياف المجتمع ، و كذلك محاولة فرنسا إدخال بعض الإصلاحات.

بينما كانت حركة أحباب البيان في اتجاه تصاعدي استطاعت استمالة اغلب التيارات السياسية كانت هناك مقاومة داخلية قادها الكولون و هذا ما دفع فرحات عباس إلى القول :" بينما حركتنا تتقوى و تنتشر كان المعمرون يحيكون لها المؤامرات في الخفاء ، و كانوا يديرون في الليل إثارة الاستفزازات التي تمكنهم من الإجهاز على حركتنا ... و في افريل سنة 1945 قال عامل قسنطينة سطراد كاربونيل على سبيل السر للدكتور سعدان ستقع اضطرابات عن قريب يحل إثرها حزب عتيد..

و لماذا اختاروا مدينة سطيف؟

---

1 بوعزيز ، الاتجاه اليميني ، مرجع سابق ، 99.

2 سبقه إلى ذلك مشروع المؤتمر الإسلامي إلا أن معارضة مصالي جعل منه مؤتمرا ناقصا.

كان من الضروري أن تضرب في الصميم المدينة التي كانت مهدا للبيان و مهدا لحركة أحباب البيان و الحرية.. و هذا هو تفسير حوادث 8 ماي 1945"([1]).

و كانت هذه الفترة مهمة جدا فقد شهدت ميلاد جامعة الدول العربية واتخذت مكانا مهما و الداعي إلى الوحدة العربية لكن الاستعمار و من ورائهم الكولون كانوا يستعدون للأخذ بالثار فبدؤوا يدسون الدسائس و يقومون بأعمال الاستفزاز و كان هذا سببا في نشوب حوادث 8 ماي 1945 .

و قد تم على اثر هذه الأحداث توقيف فرحات عباس و الدكتور سعدان ، كما تم حل حركة أحباب البيان و الحرية يوم 15 ماي 1945متهمة اياه وحزب الشعب بتدبير ثورة شعبية ضدها .

المبحث الخامس :الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: مشروع الدولة و المجتمع

لم يعمل فرحات عباس بالوصية التي تركها و التي بمقتضاها قرر الاعتزال من العمل السياسي ([2]) و ذلك بعد إلقاء القبض عليه و سجنه في سجن باربروس ذلك أنه ظل وفيا لثقافته الليبرالية التي ترفض العنف و تؤمن بمبدأ الجمهورية ([3])، لذا نجده في بداية الوصية يكتب قائلا : " **أصرح بشرفي و أقسم أمام الله أن أحباب البيان و الحرية لا علاقة لهم بمجازر سطيف و أن أيدينا خالية من أي دم إنساني" ثم ما انفك أن عاد إلى العمل السياسي بعد إصدار العفو الشامل يوم 16 مارس 1946 مبررا ذلك بقوله : " لقد رأينا انه من واجبنا نظرا لنوايا أعدائنا أن نبقى في الكفاح وأن نستأنف العمل حيثما تركناه ، ورغم الزجر الوحشي بقي شعبنا أكثر من الوطنية ومثله الأعلى ".** ([4])

فقام في أفريل 1946 بتأسيس " الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" و الذي جاء برنامجه السياسي على النحو الذي جاء في برنامج أحباب البيان و الحرية و أصدروا جريدة " الجمهورية الجزائرية" للتعبير عن أهدافهم و منها إنشاء جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا .

أهم ما جاء فيه :

---

1 عباس ، ليل الاستعمار، مرجع سابق ، ص 189/188.

2 أنظر نص التصريح في عبد الحميد زوزو، محطات في تاريخ الجزائر ، مرجع سابق ، ص274/255.

3 حميد عبد القادر ، فرحات عباس رجل الجمهورية، مرجع سابق ، ص 103

4 فرحات عباس ، ليل الاستعمار ، مرجع سابق ،194.

1- الاعتراف باستقلال الجزائر و بحكومتها و رايتها.

2- إنّ الجمهورية الجزائرية سوف تكون عضوا في الاتحاد الفرنسي كدولة مشتركة و تكون العلاقات الخارجية و الدفاع الوطني للدولتين مشتركة تشرف عليها سلطات الاتحاد.

3- الجنسية تكون مشتركة بين الجزائرية و الفرنسية.

و يلاحظ من خلال هذه المطالب أنها تتمحور حول الجزائر المستقلة، بحكومتها و قوانينها و رايتها لكن ضمن الاتحاد الفرنسي، و هذا الطرح بالنسبة لعباس العودة الى الوضع الطبيعي الذي تقتضيه الأعراف و المواثيق الدولية.

و كان الشعار الذي حملوه كما يقول فرحات عباس " التحرير و التوحيد ذلك هو مبدئنا على الدوام ، لقد تضمنت هذه الفترة ثلاث أزمان سوف اعرضها بكل دقة و خاصة للفرنسيين لأنهم تركوا في جهالة تامة بشان المعركة التي تمت و التي كدنا أن ننتصر فيها لو لم يتضح أنّ فرنسا كانت كما في عام 1936 أسيرة الروتين و القوى الرجعية " ([1]).

وإن كان العديد من أعضاء الاتحاد ينتمون إلى الطبقة المتوسطة إلاّ أنّ مفهوم الانتماء البورجوازي لم يكن واردا ([2]) ذلك أن أعضاءه في نظر الكولون لم يكونوا إلا جزءا ممن يسمون بالأهالي و الذين هم خاضعون لسلطة و منطق الطبقة الاستعمارية .

إن إعادة تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري كان تعبيرا عن الوسطية في التفكير و التوازن في المواقف بين التيار الثوري الذي يمثله حزب الشعب و التيار الإصلاحي الذي تمثله جمعية العلماء المسلمين و تكريسا لنهج سياسي معتدل و سلمي و بعيدا عن التدخل المباشر للاستعمار.

وقد وجه فرحات عباس نداء إلى " الشباب الجزائري الفرنسي المسلم" يوم 7 ماي 1946 في جريدة " البريد الجزائري"..le courrier d'algerie... تحت عنوان " التصدي للجريمة الاستعمارية ولتعسف الإدارة "([3]).

---

[1] محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، الجزائر ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1994، ص 12.

[2] الزبيري . **تاريخ الجزائر المعاصر** . مرجع سابق ، 109.

[3] أنظر نص النداء في : بوعزيز: **الاتجاه اليميني**، مرجع سابق ، ص 111/104.

" وتم نداء للشباب الجزائري الفرنسي المسلم "

(من فرحات عباس)

في 8 ماي 1945 ،لما تقدمنا الدكتور سعدان وأنا ،إلى الحكومة العامة لتهنئة رئيس المستعمرة على التحرير النهائي لفرنسا ،وانتصار الحلفاء ، طلب منا ضابط من العدالة العسكرية أن نتصل بالمحافظة المركزية ،حيث تم توقيفنا ووضعنا في المعتقل المطلق و استجوابنا ولم نعلم بما حصل إلا في سبتمبر. نقلنا إلى السجن العسكري قسنطينة ،فعلمنا بفضاعة أحداث سطيف ، وضخامة همجية القمع الدموي والأعمى سكان أبرياء بدون دفاع.

و الملاحظ من خلال هذه الفقرة أن عباس يبرىء نفسه و الدكتور سعدان من مجازر 8 ماي حيث أنهما لم يطلعا على ما حدث إلا في شهر سبتمبر .

لقد أطلق سراحنا يوم 16 مارس 1946.

واليوم لن أضيع وقتي في التبرير عن اتهام شنيع وتعسفي ،فمن طبيعة المستعمر أن يقاسي ،لأن ظروفه تفرض عليه أن يكون الضحية ،ولكن أبسط الواجب يأمرني بالتوجه لرأي عام مخدوع وذلك من أجل مصلحة العدالة.

منذ أكثر من 10 سنوات أقمت في سطيف حيث وضعت الفئات المسلمة ثقتها في ،وتم انتخابي على التوالي في المجلس العام ،والمجلس البلدي ، وفي المندوبية المالية ،وإذا كانت هناك فكرة سيطرت على حياتي ،فهي المطالبة بتحقيق التعاون الفرنسي الإسلامي ، ومنع الأولوية للثقافة والتقنية والمعاصرة ، اللتين هما الاسمنت الضروري لهذا التعاون ، وجعلت من هذه المبادئ المحاور الكبرى التي يجب أن تساعد الجماهير الفلاحية والعمالية على الخروج من فراغ القرون الوسطى بقيت فيه بفضل نظام تعسفي ومتخلف لقد ارتبطت قلبيا بناحيتي ، وأستطيع المطالبة بذلك علنا ،إن مساعدتي كانت إيجابية بالتساوي للمسلمين ، والإسرائيليين ،و المسيحيين ، عرفت النظام ولكن تجاهلت الحقد ،وديني السياسي تمثل دوما في الوحدة تحت الديمقراطية والأخوة في العدالة.

ثم يحاول فرحات عباس تعليل العمل السياسي منذ أن دخل السياسة و التي كان يهدف من خلالها على تجسيد روح التعاون الفرنسي الإسلامي من خلال بعث الثقافة العصرية في أوساط الجماهير ، و ذلك بالمساواة بين المسلمين و اليهود و المسيحيين. لأنّ هدفه كان دوما الوحدة الوطنية في إطار الديمقراطية و الأخوة و العدالة الاجتماعية.

إن انتداباتي لن تفني شيئا ،لقد ضحيت بكل شيء من أجل واجبي وغايتي ، حيث لم ينجز إلا القليل ، تم إنشاء مدارس فرنسية ،أخرى قرآنية ، نوادي ،نقابات ،مستوصفات ،مؤسسات إحسان وذلك للإعانة

والتعليم والتربية التوحيد ،لم يكن همي في المجالس المنتخبة إلا للصالح العام ، وقد جعلت أصدقائي الفرنسين وانتدابي لدى السلطات العمومية في خدمة المحرومين .

وفي سنة 1939 حيث كانت حدود فرنسا وحرية العالم مهددة بالرغم من أني كنت معفى من الخدمة العسكرية إلا أني تطوعت إلى جانب أبناء الفلاحين لمقاسمتهم تلك الأخطار وفي أيام النظام الجديد المظلمة تكاتفنا أنا وأصدقائي من ضحايا "فيشي"وجعلنا من هؤلاء اللذين كانوا يسمون في هذه الفترة البائسة بـ "الفرنسيين السؤء أصدقاء لنا وحلفاء سياسيين ، وتحملنا علنا الدفاع عن الموظفين ،وأعضاء التعليم الجمهوري الذين ضربوا بسبب آرائهم وذلك بدفع سكان سطيف المسلمين للتظاهر من أجلهم ثم في سنة 1944 استقلنا من البلدية للسماح لأصدقائنا الفرنسيين الديمقراطيين بالدخول لها ،وبفضلنا تكونت الوحدة الأكثر أخوية .....مندوبية خاصة "فرنسا المحاربة"وكان يرأسها صديق لي هو الفقيد إدواردو لوكا.

تم في سنة 1943 بعد نزول الحلفاء مع جميع المنتخبين المسلمين والمثلين المؤهلين للسكان المسلمين، قدمنا للسلطات الميثاق الجديد للشعب الجزائري "البيان"

وقد تفهم ممثلو فرنسا جيدا مدى اهتمامنا بتوفيق كل المصالح والقضاء على النزاع القديم للقانون المدني، والقانون المسلم ،من الحياة الجزائرية وذلك بإقامة دولة جزائرية يتمتع فيها الفرنسيون المسلمون بحق الوجود، دون أن يمس أو ينقص ذلك من حق الفرنسيين.

من هنا بدأ عباس يعطي المفاهيم السياسية مدلولات خاصة، و منها الدولة الجزائرية الجامعة للفرنسيين و الجزائريين على السواء لا فرق بين المجموعتين. فإقامة الدولة يقتضي إعادة النظر في القوانين التي تسير الجزائر من حيث « لا اندماج،لا سادة جدد،و لا انفصال" .

إن مبدأ الاستقلال الكلي هذا تمت المصادقة عليه من طرف الهيئات المكونة وأعطيت لنا وعود صادقة لتحديد كيفية التطبيق ، ولهذا الغرض أصدر مرسوم 13 أفريل 1943 الذي ينص على إنشاء لجنة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية المسلمة .

إن حل قسم الأهالي للمندوبيات المالية في 23 سبتمبر 1943 ،وجعل أحد رؤسائها،وأنا شخصيا تحت الإقامة الجبرية من طرف الجنرال كاترو لم يزعزع قط من طموحات شرعية لبلدنا ولتجسيد هذه المطالب أسسنا جريدة المساواة في سبتمبر 1944 وأطلقنا حركة "أحباب البيان والحرية في جانفي 1945"إن استحقاقنا وشرفنا يتمثلان في أننا طرحنا المشكل كما يجب أن يكون وأننا تجاوزنا المفاوضات والضغوط المعنوية التي تعكر الجو الجزائري. إنّ شرفنا واستحقاقنا يتمثلان في أننا فتحنا سياسة جديدة وصريحة مبنية على استنتاجات وبصيرة،تأخذ بعين الاعتبار المصالح العليا لفرنسا و للفرنسيين الموجودين في الجزائر، و لكن يبقى فيها الحق في الحياة و الكرامة لشعبنا غير مهضوم كما كان في الماضي،بين الغموض و الالتباس.

يعني هذا عدم إنكار الوجود الفرنسي في الجزائر، و هذا بالمحافظة على مصالحها في الجزائر و يكون ذلك برد كرامة الشعب الجزائري.

فالأحداث موجودة و ليس من السهل تحريفها ، و بعد حملة تشويهات و أكاذيب يجب أن تأخذ الحقيقة طريقها، ففي سطيف في المجال المحلي و الجزائر العاصمة في المجال العقائدي لم نعط أنا و أصدقائي إلا أمثلة للنمو الاجتماعي لوحدة الإيرادات الحسنة و الجرأة في العمل .

و بالمقابل عملت إدارة رجعية ترجع عادتها لبيجو ، إدارة أصبحت بالفعل هيئة بوليسية في خدمة الطبقة الزراعية إمبريالية زائلة و موظفون دون نية لا يحترمون وعودا . عملت هذه إذا على تحطيم عمل التجديد والتقارب الذي باشرناه، لم يحسن هؤلاء إلا الحقد و البؤس و الحزن ، فليقع الدم...... آلاف الضحايا الأبرياء على رؤوس هؤلاء الذين قادوا الدولة إلى حافة الهاوية التي كدنا نقع فيها بسبب ابتزاز اتهم الإجرامية .

و أمام هذا الامتحان فان للأسف قليل من الفرنسيين رفض أن يشكوا في نيتنا و اشكرهم على ذلك وهذه الثقة تعتبر عقدا اجتماعيا و أخلاقيا يجمع مصيرنا المشترك.

في حين أثار فرنسيون آخرون حاقدون الرأي العام ضدنا بمحاولتهم التأثير على العدالة و مطالبتهم بتصفيتنا الجماعية و اغتيالهم الجماعي للسكان المسلمين ، لقد اتهمونا بإجرام ضد أصدقائنا و ضد أنفسنا أيضا ضد شعب جائع مرهق بائس وضع ثقته فينا و كنا ممثليه المؤهلين.

ماذا أقول لهؤلاء الذين أعمتهم العنصرية،مرض المستعمرات الدائم؟ ماذا أقول لهؤلاء الذين بعد أن تمرغوا في الفاشية واستغلوا الديقولية للحفاظ على امتيازات عهد فات،وإبقاء شعب منهمك تحت العبودية؟ماذا أقول لهؤلاء الضباط الذين غرقوا في دماء العرب، إذ توجد انتصارات أخرى، فبقد انتصروا مرة في "جبهة" خراطة ضد العجزة والنساء، والأطفال؟ ماذا أقول لهؤلاء الذين انتقدوا بشدة "وحشية الألمان" في حين نزل الأوروبيون في يوم واحد من قمة المراتب الاجتماعية حيث وضعتهم قرون من الحضارة إلى صف أحقر المجرمين؟ تولي ثلاثة عسكريين غير مسلمين على ملف "أحباب البيان والحرية" وعلى ما يسمى بانتفاضة العرب، فلم يجد هؤلاء برنامجا دقيقا واضحا، ورجال نظيفين نبلاء.

إن رجال أحباب البيان والحرية لم يقوموا في يومي 1 و8 ماي1945 بأية مظاهرة لم ينصحوا إلا بالهدوء، والوحدة وبالتفاهم المبادل والتصرف السليم في الانضباط واحترام القانون الجمهوري والإقناع والإفحام، تلك هي أسلحتنا،وأيادينا نظيفة من كل دم بشري أؤكد ذلك بشرفي وأقسم بذلك أمام الله وأمام بلادي أمام كل الفرنسيين الذين يستحقون هذا اللقب، إن مؤامرة سطيف، وقالمة الوحشية قد وجهت ضدنا، ضد أحباب البيان والحرية، ضد الطموحات الشرعية لشعبنا ضد الديمقراطية التي بدأت ترسو في الجزائر، لقد تم القيام بها في وقت بدأ التفاهم فيه بين المنظمات الديمقراطية وحركتنا في طريقه السليم وكان يقصد بها

عزلنا وإثارة السكان الأوروبيين بالجزائر والشعب الفرنسي نفسه ضد إصلاحاتنا كان يقصد به تحطيمنا و تنظيم انتخابات بدوننا ، و تحضير الرجوع إلى الوراء إلى مرحلة الاستعمار الشامل. لقد ارتكبت خطيئة إدارية أعلن عنها كثير من المحرضين خاصة ليستراد كاربونيل الوالي المحدث و المجرم الذي صرح في 26 ابريل قائلا :" إن عمليات كبيرة وشيكة الوقوع ضد حزب سياسي سيتم حله " و للقضاء علينا ذهبوا إلى الإجرام تم تكوين و تسليح مليشيات من عصابات الأوساط الرجعية الدنيئة لمواجهة سكان بدون سلاح ، في الوقت الذي قضي فيه على الهتلرية .

إنّ ليستراد ودرناند و منافسة اشياري و كل الذين سلطوا رعبا هتلريا حقيقيا في أريافنا يجب أن يدفعوا ثمن جرائمهم.

إن ملف 8 ماي لم يقفل ومن المؤسف فان سياستنا الوحدوية ومجهوداتنا المثابرة من أجل مصالحة صادقة موسعة مع مصالي و أصدقائه،قد انهارت و حلت منظمتنا إلا أن مثاليتنا بقيت ثابتة في البيان و سنبقى للبيان ، فهو أملنا في عهد مليء بالخيانات و الأنانيات لقد تخلينا عن المسالك الوعرة من اجل الطريق الأكبر للوطن الجزائري ، و يعني به الحرية و المساواة فلا اندماج و لا أسياد جدد و لا انفصالية ، و أوضح صورة و تعبير لحركتنا التجديدية الجزائرية و تتمثل في شعب فتي يصنع تربيته الديمقراطية و الاجتماعية ، و يحقق تجهزه الصناعي و العلمي ،و يواصل تجديده الثقافي و الأخلاقي ، و هذا الشعب الفتي مشترك مع امة كبيرة ليبرالية ، فهو ديمقراطية حديثة الولادة توجهها الديمقراطية الفرنسية الكبرى. فلا ديمقراطية المنافقة للطبقات الحاكمة و لا التوهمات الموروثة عن ماض زائل يمكننا أن نوقف حركتنا و مسيرتنا إلى الأمام ، الكون لا يعرف اليأس فهو يزاول العمل المجهود وكل فشل يجعله فتيا أكثر وحريصا و كثير التخيلات.

أهدى كلمات ريتان إلى شباب وطننا المسلم و الفرنسي ، فليتحمل الأقل من الأربعين مسؤولياتهم و يفكروا في مشاكل الساعة الخطيرة لان الحل الحقيقي لا يأتي عن طريق القوة أو القهر يجب تحرير الجزائر من الهيمنة الاستعمارية القديمة مهما كان نوع ى هذه الهيمنة مع احترام مبدأ الجنسيات يجب بناء مستقبل بلدنا المشترك على قواعد واقعية و تاريخية لإدماجه ضمن الديمقراطية العالمية، و إذ لم تتجاوز شبيبتنا في الجزائر اختلافاتها الأصولية إذا لم تبعد عنها المخالفين الذين يستهلكون أفكارهم الغامضة من المفاهيم الدينية وإذا لم تتخل عن الأكاذيب و الاحتقار و الحقد الذين عاشا فيهما آباؤنا فان مآلها حتما الانتحار الروحي الثقيل العواقب. إننا نعرف كيف تولد الحضارات و نعرف كذلك كيف تموت، يجب تحقيق مجهود ثان صادق ، فيوم 8 ماي يرجعنا إلى الحروب الصليبية مع تلك الحالة التي تزيد خطورة للفرنسيين القاطنين بالجزائر لان النخبة منهم هي التي عذبت واغتالت لمدة أسابيع أبرياء ، و هذا لم يكن ممكنا إلا لكون العربي

كان يعتبر إنسانا آخر حقيرا و عدوا و إذا لم يتجرد كل أوروبي الجزائر من هذه العقدة الاستعمارية ومن افتخار المنتصر.

هذا في حين أنه بالأمس فقط كانت كل أوروبا تحت وطأة الألمان، فإنّه لا يمكن قيام أية جمعية جزائرية، ومن الجانب المسلم، يجب أن يختفي المفهوم اللاهوتي للقرون الوسطى، إن عهد الدعوة الدينية قد انتهى فاليوم لا نحتاج على صبيان المذبح ولكن إلى مواطنين أحرار يدركون واجبهم الاجتماعي،ومفهوم مهمتهم الإنسانية البسيطة، إنّ الوطنية الإسلامية غلطة تاريخية إذا ليس من المفروض على أبناء بلد واحد وأرض واحدة أن يكونوا من دين واحد، يجب على الجزائري المسيحي أو الإسرائيلي أن يكون أخا للجزائري المسلم دون أن يحاول هذا الأخير إبعاد الآخر من الجمعية أو أن يعتبر الأخر نفسه مجبرا على إدماجه أو استبعاده، فالتعلم والفهم والارتقاء، إن مفاهيم المجتمعات العصرية هو الهدف الذي يجب الوصول إليه إذا كنا لا نريد الهلاك والانقراض يجب على شبيبتنا أن تقوم بمجهود مضاعف في المدرسة وفي الثكنة وفي الشارع وفي البيان الذي يعني الوحدة الحرة للرجال أحرار وشعوب حرة يعطيه فالإطار السياسي والاجتماعي الذي يجعل هذا المجهود مهنا، وأي نظام يأبى على إنسان مستعمر أن يكون مواطنا رقميا في بلاده وأن يتكلم بالتساوي مع أي رجل على هذا الكوكب هو نظام إمبريالي، إن أمتنا يتوقف على كرامتنا، هل من اللازم الآن ومهما حصل أن تقول بأن إيماننا سيبقى ثابتا وإذا أدارت الطبقات الحاكمة ظهرها عن طريق الحرية والحكمة فإن الأغلبية من العمال والنخب البروليتارية سوف تستمر في الكفاح من أجل تحقيق الحلم الكبير للناس وهو أن تكون هناك إنسانية أفضل محمية للسلم، ورغم الجريمة الاستعمارية، ورغم سوء بعض الأذهان الكريمة ولكن حزينة أيضا رغم الإثارات والانتفاضات الأخيرة لنظام محكوم عليه، فالجزائر الجديدة "المفدرلة" بحرية مع فرنسا الجدية، ستولد العمل المشترك للديمقراطيين الفرنسيين والمسلمين. إن المسيرة المنتصرة للجمعية الاجتماعية في فرنسا وفي العالم بأكمله هي: الضمان الأكيد.

الجزائر العاصمة أول ماي1946 ([1])

من خلال هذه الوثيقة يمكن استنتاج العديد من المحاور الأساسية و من أهمها ([2]):

1- المساواة المطلقة بين الجنسين الجزائر ي و الفرنسي ، و يكون ذلك بالقضاء على الاختلافات العرقية و على الأحقاد التي تنخر في جسم المجتمع ، و على واقع التحقير الذي كان مسلطا على الجزائريين . و المقصود بواقع التحقير تلك القوانين و المراسيم و الإجراءات

---

[1] بوعزيز ، **الاتجاه اليميني** ، مرجع سابق ، ص106/104.

Collot , textes , op cit , p 222.

[2] الزبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر** ،ج2 ، مرجع سابق ،107/106.

التعسفية التي كانت تحمل أسماء متعددة لكنها كانت كلها تهدف في مجملها إلى تهميش الشعب الجزائري و إبقائه في حالة التبعية الدائمة .

2- التربية التي تستهدف الإنسان من أجل تكوين مواطن حر يكون متشبعا بالواجب الاجتماعي و مدركا لمهمته الحضارية .

3- العلم و التكنولوجيا اللذان لا يمكن بدونهما أن ترقى الجزائر إلى مصاف الأمم المتقدمة لأجل ذلك فان أبوابها يجب أن تفتح واسعة لجميع أبناء الجزائريين دون أي تمييز عرقي أو ديني كما ينبغي أن يعاد للغة العربية اعتبارها كلغة وطنية ورسمية في البلاد

4 - الاستقلال التام في الإطار الفرنسي أي إنشاء دولة فتية تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية مبنيا على أساس « لا نريد إدماجا، و لا سيدا جديدا، ولا انفصالا " فالغاية إذا إبراز شعب فتي يتكون تكوينا ديمقراطيا و اجتماعيا، و يشترك مع دولة قوية و حرة ([1]).

5- اعتبار الحلول الصحيحة لا تستند إلى القوة ، و لا على الخضوع الدنيء و التملق ، لذلك فان الهدف هو تحرير الجزائر من نظام السيطرة الاستعمارية و احترام مبدأ القوميات ، و بناء الدولة يملي الاعتماد على أسس صحيحة و تاريخية

المطلب الاول: دستور الاتحاد الديمقراطي و فكرة الدولة و المجتمع : ([2])

في يوم 9 أوت 1946 قام فرحات عباس بوضع مشروع دستور للجزائر أمام مجلس النواب و ذلك كما يقول" تجسيدا أفضل لفكرتنا في علاقة فرنسا مع مستعمراتها القديمة " و يقترح فيه إنشاء جمهورية جزائرية و الذي يحتوي على 41 مادة و أهم ما تنص عليه :

المادة الأولى : الجمهورية الفرنسية تعترف بالحكم الذاتي التام للجزائر ، و في نفس الوقت بالجمهورية الجزائرية ، الحكومة الجزائرية و العلم الجزائري.

[1] بوعزيز ، الاتجاه اليميني ، مرجع سابق ، ص 104.

[2] أنظر نص الدستور في الملحق رقم 11 ص 463.

المادة الثانية : الجمهورية الجزائرية عضو في الاتحاد الفرنسي كدولة مشتركة، علاقاتها الخارجية و الدفاع مشتركان مع الجمهورية الفرنسية و هي من صلاحيات الوحدة و التي تعتبر الجزائر جزءا منه.

المادة الثالثة : تتمتع الجمهورية الجزائرية بالسيادة المطلقة بالداخل ،و تشرف على جميع المرافق ، و كذا الشرطة.

المادة الرابعة : تحدد هذه السيادة أصلا في الأمة الجزائرية ، و يقوم بها منتخبون عن طريق الاقتراع العام و الذي يكون البرلمان الجزائري.

المادة الخامسة : كل سكان الجزائر بدون فرق في الدين أو الجنس – باستثناء الأجانب– يعتبرون سكانا جزائريين و هم متساوون أمام القانون.

المادة السادسة : يتمتع الفرنسي بالجزائر بالجنسية الفرنسية ، و بحقوق المواطنة ومن جهة أخرى يتمتع الجزائري بفرنسا بالجنسية الفرنسية وبالحقوق المواطنة الفرنسية .

المادة الثامنة : الجمهورية الجزائرية محايدة فيما يخص الدين ، و تضمن لسكانها حرية المعتقد و كذلك احترام المنصب الوظيفي

المادة التاسعة : تكون اللغتان العربية و الفرنسية رسميتين معا في الجمهورية الجزائرية و يكون التعليم إجباريا بهاتين اللغتين ، و تتكفل الجمهورية الجزائرية بجعله في متناول الجميع ذكورا و إناثا. إن المدارس العمومية الموجودة في الجزائر تبقى على حالها الراهن.

سيبقى للحكومة الفرنسية الحق في بناء مدارس أخرى إلا أن المصاريف تتحملها الميزانية الفرنسية ([1]).

المادة العاشرة: الهيئة التشريعية للجمهورية الجزائرية من اختصاص مجلس واحد هو البرلمان الجزائري.

المادة السادسة عشر: الهيئة التنفيذية للجمهورية الجزائرية من اختصاص الحكومة الجزائرية ، و تحتوي الحكومة على رئيس الجمهورية رئيس الدولة ، مجلس وزراء مهمته تنفيذ القوانين وقرارات البرلمان.

---

[1] فرحات عباس ، ليل الاستعمار ، مرجع سابق ، ص 200.

المادة الرابعة و الثلاثون : يمكن للجمهورية الجزائرية تكوين اتحاد فدرالي لدول شمال إفريقيا مع تونس و المغرب في إطار الوحدة الفرنسية

المادة الخامسة و الثلاثون: يمثل الجمهورية الفرنسية وزير منتدب، كما يمثل الجمهورية الجزائرية وزير منتدب.

المادة السابعة و الثلاثون : إن الوزير المنتدب للجمهورية الفرنسية يحرص على الأمن الخارجي للحدود الجزائرية و يتخذ بمقتضاها الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع رئيس الجمهورية الجزائري.

إن المتمعن في مشروع الدستور في نظر الاتحاد الديمقراطي يتبين له أن إنشاء جمهورية جزائرية في إطار الاتحاد الفرنسي بصفتها دولة مشاركة أمر ضروري أي طرح فكرة الاستقلال الداخلي حيث سيتمتع سكان الجزائر و فرنسا بالجنسية المزدوجة الفرنسية و الجزائرية ، و سيعطى حق التشريع للبرلمان الذي سينتخب بالتصويت العام. و للحفاظ على العلاقات بين البلدين يقوم وزير مفوض عام لدى الحكومة الفرنسية بتمثيل الجزائر و يقوم وزير مفوض عام لدى الحكومة الجزائرية بتمثيل فرنسا ، كما تعتبر اللغتان العربية و الفرنسية لغتين رسميتين ([1]) مع الأخذ بعين الاعتبار وضعية الجمهورية الجزائرية المستقلة ببرلمانها المنتخب و احزابها مع ارتباطها بفرنسا.

لم يعد عباس ينظر إلى مسألة السيادة الفرنسية على الجزائر بشيء من الريبة و لم يعتمد على الطرح الجذري الثوري الاستقلالي ، و لهذا انتقد فقط النظام الاستعماري في الجزائر ،فالسيادة عنده هي سيادة الدولة الفرنسية.

إن مفهوم السيادة لم يكن مطلقا وواضحا بل كان مطلبا غامضا حيث لم يدع إلى القطيعة المطلقة التامة مع فرنسا بل كانت كل الأفكار تنادي بجمهورية جزائرية في إطار اتحادي مع فرنسا.

---

[1] الجيلالي صاري و محفوظ قداش ، المقاومة السياسية ، مرجع سابق ، ص 87.

أما بشأن مفهوم السيادة ففيه الدلالة على رفض صريح لكل أشكال الوصاية و التبعية للاحتلال أي رفض الشكل الفيدرالي الذي كانت النخبة تطالب به سياسيا، مبدأ السيادة الكاملة غير منقوصة للدولة المستقلة مع بعث الدولة الوطنية الحرة.

ويبرر عباس توجهه هذا بقوله : " إن القارئ المنصف (للبرنامج) يحكم بنفسه أننا لم نكن منحازين إلى الكل أو لا شيء ، و لكننا حافظنا على مطالب الشعب و أنفاسه ورغباته الوطنية، و جسدناها فعليا ، ولكن في إطار مصالحة بدون أي بغض، لقد حاولنا أن نكون دائما واقعيين بحيث أن مصالح الجزائريين من كل العناصر كانت محترمة كما احترمت كذلك مصالح فرنسا ، لم نقم انفصـــــالا و طلاقا نهائيا و لكن وحدة برضاء حر ".([1])

و يرى الأستاذ الزبيري أن " مجرد تقديم مثل هذه الوثيقة إلى مكتب المجلس التأسيسي الفرنسي يعتبر انتصارا ثانيا بالنسبة للحركة الوطنية الجزائرية "([2]) .

المطلب الثاني: دستور الجمهورية الفرنسية:

لكن هذا المشروع لم يؤخذ بين الاعتبار بعد رفض النواب الفرنسيين له و أقروا مكانه في 27 أكتوبر 1946 دستورا جديدا ينص على أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا ، كما أبقى على مبدأ الدرجتين الأولى و الثانية في الانتخابات مع المساواة بين المسلمين و الأوروبيين فيها ، و الذي وصفه عباس بالعتيق لأنه يساوي ثمانية ملايين مسلم ب 800 ألف أوروبي ، كما أنه لا يتضمن إشارة للشخصية الجزائرية الإسلامية و لحقوق المسلمين ([3]).

يقر دستور 1946 في ديباجته " أن الاتحاد الفرنسي يتكون من الأمم و الشعوب التي تعمل في إطار موحد من اجل تطوير حضارتهم الخاصة و تنمية احتياجاتهم و الحفاظ على أمنهم." و يعني هذا التعامل مع أمم و شعوب و ليس مع دول، بمعنى لا يوجد اعتراف بكيان سياسي قائم .

---

1 عباس ، ليل الاستعمار ، مرجع سابق ، ص 166.

2 الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، مرجع سابق ، ص 110.

3 André noushi, op cit , p 124.

« إنّ فرنسا الوفية لمبادئها تسعى قدما بالشعوب التي تسيرها إلى الحريــة و إدارة شؤونهم الخاصة بكل ديمقراطية، مبعدين كل تنظيم استعماري المبني على القمع، كما تضمن للكل الحق في الحصول على الوظائف العامة و الممارسة الفردية و الجماعية للحقوق "

إن هذه الديباجة يلاحظ من خلالها مغالطات كبيرة وضعها المشرع الفرنسي، فأساس التعامل يكون مع الشعوب و ليس مع الدول و هو نفي قاطع لوجود الدولــة التي تعتبر الكائن السياسي المعترف به و الذي تجسد من خلاله السيادة. و من جهة أخرى فان فرنسا هدفها من خلال تواجدها في هذه الأراضي تسيير الشعوب للوصول بها إلى الديمقراطية مع نفيها لأي عمل استعماري.

بعد هذه الديباجة يأتي تحليل المواد الدستورية و التي يمكن إدراج أهمها:

المادة 60 :

يتكون الاتحاد الفرنسي من جهة من الجمهورية الفرنسية والتي هي فرنسا الميتروبول و من المحافظات و أراضي ما وراء البحار و من جهة ثانية الأراضي و الدول الشريكة .

يلاحظ من هذه المادة من الدستور نفي تام للأرض الجزائرية ، فالجزائر تعتبر جزء من الميتروبول ، و يتأكد ذلك من خلال المادة 61 التي تنص على " أن وضعية الدول الشريكة في الاتحاد الفرنسي يحدد حسب وضعية كل دولة و علاقتها مع فرنسا "

أما المواد 80- 81 و 82 فإنها تحدد المواطنة بكل معانيها . فالمادة 80 تحدد ما يلي: " كل رعايا أراضي ما وراء البحار يعتبرون مواطنين بنفس الصفة التي هي عند المواطنين الفرنسيين في فرنسا أو في أراضي ما وراء البحار . وتحدد قوانين خاصة الحالات التي تسمح لهم بممارسة حقوقهم كمواطنين "

أما المادة 81 فتنص على أن :" كل المواطنين الفرنسيين و رعايا الاتحاد الفرنسي لهم صفة مواطن في الاتحاد الفرنسي و التي تسمح لهم التمتع بالحقوق و الحريات المنصوص عليها في ديباجة هذا الدستور .

. أما المادة 82 من هذا الدستور تقر صراحة عدم تنويع المواطنين الفرنسيين بسبب اختلاف الأحوال الشخصية التي لن تكون أبدا السبب في حرمان أي مواطن من الحقوق و الحريات التي تتعلق بالجنسية الفرنسية .

تبع هذا الدستور" إصلاح دستوري" يوم 20 سبتمبر 1947 الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي و أهم ما جاء فيه :

1- إن الجزائر تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية و هي تشكل مجموع عمالات تتمتع بالشخصية المدنية ، و بالاستقلال المالي ، و بنظام خاص ..

2- المساواة التامة لجميع المواطنين الفرنسيين من سكان مجموع العمالات الجزائرية ، فمن حقهم التمتع بحقوق المواطن الفرنسي و عليهم واجباته بدون تفريق في الجنس و اللغة و الدين. و في نفس الوقت يتمتعون بكل الحريات الديمقراطية و الاجتماعية التي هي مرتبطة بصفة المواطن في الوحدة الفرنسية .

3- تعيين حاكم فرنسي عام على الجزائر و أنشاء مجلس جزائري منتخب يتكون من 120 نائبا نصفهم فرنسيون و نصفهم الآخر جزائريون لمدة ست سنوات يجدد نصفهم كل ثلاث سنوات، مهمة هذا المجلس استشارية بحتة تقريبا لان قراراته و توصياته لا تصبح نافذة المفعول إلا أذا وافقت عليها الحكومة أو البرلمان الفرنسي ، ثم انه لاحق له أبدا في مناقشة الشؤون السياسية وعليه فقط إبداء رأيه في ميزانية الجزائر و الشؤون الاقتصادية الأخرى التجارية و الزراعية و الأحوال الاجتماعية ، و أكثر من هذا فان قرارات هذا المجلس التي تصدر بالأغلبية من حق الوالي العام أو اللجنة المالية أو ربع أعضاء المجلس نفسها أن يطالبوا بضرورة موافقة الثلثين عليها لتصبح نافذة المفعول .

4- إلى جانب هذا المجلس نص القانون على تكاليف مجلس تنفيذي من ستة أعضاء يساعد الوالي العام في إدارة البلاد ، نصفهم جزائريون و نصفهم فرنسيون يختارون من المجلس السابق ، يختار الوالي العام نفسه اثنين منهم و هما رئيس المجلس و نائبه ، على أن يكون احدهما فرنسيا و الآخر جزائريا و مهمة هذا المجلس تنفيذ قرارات المجلس السابق .

5- تنفيذ القوانين الدستورية المعمول بها في فرنسا بالجزائر ما لم ينص بصراحة على استثنائها.

6- الاعتراف رسميا باللغة العربية كلغة من لغات الاتحاد الفرنسي لا على أساس أنها لغة قومية، و فصل الدين الإسلامي عن الإدارة، و تكوين هيئة من رجال الدين الإسلامي للأشراف على شؤونه.

7- إفساح المجال للجزائريين و إعطائهم الحق في التوظيف بجميع الإدارات و الوظائف العامة المدنية و العسكرية.

8- إلغاء البلديات المختلطة و الحكم العسكري في الجنوب و تطبيق النظام المدني الساري في المناطق التلية الشمالية. ([1])

يقول أحمد بومنجل الأمين العام بالنيابة للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائر ي: " لقد خدعتنا الجمهورية الفرنسية آنذاك .. و استغلتنا .. و سيستفيق الإنسان ذات يوم ليجد أن الجزائر قد انتقلت إلى صفوف الكتلة الشرقية و سينتهز البعض آنذاك الفرصة للحديث عن التنكر للجميل و البكاء على الآمال الضائعة دون أن يكلف نفسه عناء التفكير في الأسباب و العوامل التي أدت إلى مثل هذا السلوك و قد يحاولون آنذاك إيجاد الأعذار لمختلف الذنوب و الندامة و لكن بعد فوات الأوان ".([2])

كما صرح مصطفاوي و هو من أبرز أعضاء حزب البيان بأنه لا يمكن قبول هذا الدستور فهو لا يسير على سياسة اندماجية رغم تظاهره بذلك ، و هو ليس اتحاديا على النحو المطلوب و ليست فيه أية روح ديمقراطية ، و هو ليس تقدميا لأنه يأخذ باليد اليمنى ما يعطيه باليد اليسرى ، إنه يفتقد للشخصية و الأصالة و النفس و الروح. و إذا كانت فيه أصالة ففي حفاظه على الامتيازات القديمة التي يتمتع بها سادة الأرض ، و هو يستبدل الأصفاد الحديدية التي تقيد الجزائريين بأصفاد من الذهب. ([3])

كما صرح الجنرال ديغول عند زيارته للجزائر يوم 12 أكتوبر 1947 قائلا : " إن الجزائريين يعلمون أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا و أنها مرتبـــطة بها جغرافيا و أخلاقيا ".([4])

---

[1] بن العقون ، المرجع السابق ، ج3 ، ص 44/40.

[2] نفسه ، ص 52.

[3] غليسبي خوان، **الجزائر الثائرة**، ترجمة خيري حماد، بيروت ،دار الطليعة ط.1. 1961 . ص90.

[4] حميد عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 117.

كما قامت الأقلية من الكولون بالوقوف في وجه أي إصلاح من شانه تحسين و لو جزئيا من معيشة الشعب فضغطت على باريس لعزل الوالي العام شاتنيو و أحلت محله ناجيلان بعد أخذ الوعد منه بأن :

1- تحريم الجمعية الجزائرية تحريما قاطعا على الوطنيين .

2- كل نص في الدستور يشير إلى إجراءات تقدمية سيعطل.

3- لن يحظى الأحرار و الساسة اليساريون و حتى الاشتراكيون بأي تأييد. ([1])

المطلب الثالث :/النصوص الأساسية للمؤتمر الأول للاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري :

ورغم عدم الاعتراف بالمواطنة الجزائرية و عدم الاعتراف بالجنسية الجزائرية كما طالب بذلك حزب البيان إلا أن فرحات عباس بقي متشبثا بالدولة الجزائرية في كنف فرنسا ، فنجده في المؤتمر الأول للحزب المنعقد في مدينة سطيف أيام 27/25 سبتمبر 1948 يقدم تقريرا يحمل عنوان " نظرات في حاضر الجزائر و مستقبلها ".([2])

إن المتأمل لطرح فرحات عباس يلاحظ أن الرجل يرى بأن الاستعمار ليس كله نقمة فهو في بعض الأحيان أنوار على الجزائر فيقول : " إن الأعمال التي قام بها الاستعمار الفرنسي في ظرف قرن من الزمن ليست كلها سلبية ،.. ففي هذه الأعمال أنوار بجانب الظلمات .." ففرنسا الاستعمارية حسب هذا الطرح فيها بعض الايجابيات و قد تكون ايجابياتها في خلق طائفة مثقفة ثقافة فرنسية منسلخة عن بني جلدتها .

ثم يطرح فرحات عباس مشكلة السيادة التي يجب أن ترتقي إليها الشـــــعوب المستعمرة في كنف الدولة الفرنسية فيقول : " إن وجود فرنسا بمختلف البلدان ينبغي أن تكون الغاية منه تهذيب هذه الشعوب المختلفة و إعدادها لأخذ مقاليد الحكم إلى أن يجيء اليوم الذي تستطيع فيه هذه الشعوب حكم نفسها بنفسها و تصريف شؤونها على أساس الحرية

---

[1] عباس، **ليل الاستعمار** ، مرجع سابق ، ص185

[2] أنظر نص التقرير بوعزيز ، **الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية** . الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية .1986. ص 72/47

ولديمقراطية " فالوصاية إذا مسموحة في ظل اللاوعي و الانـــــــحطاط الثقافي والاقتصادي حتى تصل إلى مرحلة التكوين.

بعد هذا يطرح فرحات عباس أفكارا أيديولوجية أقل ما يقال عنها أنها من صنع الفكرة الاستعمارية الداعية إلى إبعاد الدين عن السياسة من جهة و نبذ العنف و العمل بسياسة المراحل و الثورة بالقانون. فنجد إذا أهم الأفكار تنحصر فيما يلي :

1 – لا نريد دولة إسلامية :

طرح الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فكرة إنشاء الدولة الجزائرية ، ثم جاء فرحات عباس و بين في هذه المداخلة الأسس الأيديولوجية لهذه الدولة التي تكون ضمن جمهورية فرنسية مجددة مضادة للاستعمار حيث يقول : " غير انه ينبغي ألا تكون هذه الدولة المنتظرة سلطنة إسلامية و لا دومينيونا يكون للأوروبيين عليه حق الاحتكار المطلق ، بل يجب أن تكون هذه الدولة جمهورية ديمقراطية اجتماعية قائمة على أساس اتحاد اخوي بين جميع الجزائريين مهما كانت جنسيتهم و ديانتهم .."

فالطرح إذا من هذا المنطلق هو إبعاد الدين عن الدولة من جهة ، و من جهة ثانية توحيد الجزائريين و الأوروبيين في إطار دولة " لائكيه " لا فرق في الجنسية و الدين أساسها الديمقراطية و الجمهورية ، ثم يدعو صراحة إلى إقامة نظام اتحادي لأن هذا النظام:

أولا: يجعل العلاقات بين فرنسا و الجزائر منطقية معقولة أي علاقات بين شعبين يحترم كل منهما شخصية الآخر و كرامته.

ثانيا : و يحفظ لفرنسا حق النظر في تطور البلاد.

ثالثا : و يضع حدا للفوضى السائدة الآن ، و للمكائد التي ينصبها الاستعمار لتأبيد سلطانه.

رابعا : و يحصر مطالب شعبنا في نطاق الحريات المحلية و الاعتراف بالقومية الجزائرية و من شأن ذلك أن يجعل فرنسا بمأمن من هجوم أصحاب الشخصية الاستعمارية الذين لا كفاءة لهم لتسيير التراث الفرنسي ، كما من شانه أن يحفظ من خطر المغامرات و المؤامرات مثل التي عرفها اليهود الجزائريون بعد نقض قرار كريميو .

خامسا: ويلغي كل أسباب النزاع بين تطبيق القومية الجزائرية وبين احترام العادات والديانة الإسلامية.

سادسا: ويمكن من احترام المبدأ (اللامركزية) بفضل تكوين المجالس الجزائرية على الأسس الديمقراطية وتحويل الولاية العامة إلى حكومة جزائرية، وهذا المبدأ هو جوهرة الحياة والتقدم للجزائر والبلاد البعيدة الأخرى.

سابعا: ويقطع النظر عن التكهن من النظام المستقبل في القطرين المجاورين، فإن النظام الاتحادي يجب أن يترك للجزائر بابا مفتوحا للدخول في (وحدة الشمال الإفريقي) وقد بقينا على خطتنا الأولى عندما كونا في يوم 14 مارس 1944 –بعد إعلان قرار 7 مارس من نفس السنة– الحركة الشعبية الكبرى التي سميناها (أحباب البيان والحرية) التي كان هدفها (**العمل على إنشاء جمهورية جزائرية ذات استقلال ذاتي اتحادي ضمن جمهورية فرنسية مجددة، مضادة للاستعمار**).

إذا يلاحظ رفض فكرة الدولة الإسلامية أو دولة الخلافة وتبنيه النظام الجمهوري الديمقراطي على غرار فرنسا العلمانية المعاصرة المتعددة الأعراق و الأجناس و الديانات .

2- نعارض استعمال العنف ضد فرنسا:(مسالمة فرنسا): امتدادا لسياسته الثورة بالقانون حاول فرحات عباس تبيان أن العنف لا يجـدي نفعا و دعا الجزائريين إلى تجنبه و عدم الثورة ضد فرنسا فهو يقول :" إن السبب الرئيسي و الممكن هو فصل العلائق التي تربط بين هذه الدول المغربية و بين السلطة المركزية التي أنشـــــأتها ، و كلما قطعت الدولة الجزائرية علاقتها بقرطاجنة أو روما أو

بغداد أو القاهرة أو استطمبول فان نفسها يضعف ويعتريها الاختناق... فاجتنبوا إذن كل سلوك غير معقول ضد الشعب الفرنسي و ضد طبقته العاملة التي هي حليفتنا الطبيعية .. واحذروا نوبات الغضب التي لا تجدي نفعا و فكروا في الوطن الذي ينبغي أن نغذيه و نهذبه ..″ و يعني هذا أن فرنسا هي الدولة الأم للجزائر و الثورة ضدها يعني انهيار الجزائر ووقوعها بين أيدي أخرى ([1])، أي اتخاذ مواقف معادية للأسلوب العسكري المسلح في تحصيل الحقوق و تحرير الوطن من الاستعمار .

3- لا ندعو لانسحاب فرنسا و الفرنسيين من الجزائر (الإبقاء على فرنسا في الجزائر): ثم يواصل فرحات عباس تحليله فهو لا يدعو إلى طرد الفرنسيين بل التعامل معهم، فلا فرق بينهم وبين المسلمين ″ فالشعوب في نظرنا كيفما كانت ديانتها لا تخلو من الديمقراطيين و المستعمرين والمتسلطين. فالأولون أصدقاؤنا و لو كانوا مسيحيين و الساخرون أعداؤنا و لو كانوا مسلمين ″ فلا يمكن إذا إلغاء ما هو موجود لأنه بالضرورة موجود و لا يمكن القضاء عليه : ″ فقد يصعب علينا أن ننتزع من الخصم المدارس لتنوير عقول أبنائنا ، و المحاريث لإحياء أراضي فلاحينا و الطرق لتسهيل المواصلات ، و المستشفيات لاستعادة أسباب الصحة... و معنى هذا أننا اخترنا طريقنا التي هي طريق التحرير بواسطة التطور و التقدم العلمي فإذا اخترنا طريقا آخر فإننا نفتح أبواب وطننا إلى استيلاء جديد و إلى تجارب و مغامرة جديدة.″

″ غير أن هناك فريقا آخر و هم جميع الفرنسيين الديمقراطيين الذين ساهموا مع عمالنا في إصلاح الأرض للإنتاج و تحسين حالة البلاد و الذين تناسلوا منذ أمد طويل في هذا القطر و يعدون أنفسهم جزائريين أن هذا الفريق لهم إخواننا...... فينبغي لهم أن يأتوا إلينا فنحن نمد لهم يد الأخوة و الولاء ، و نحن و هم بتأييد القوات الديمقراطية الفرنسية سنبني في جو من الأمن الشامل الذي يتم بوجود فرنسا الوطن الجزائري″.

4- ضد المغامرة و المغامرين: ثم يواصل فرحات عباس تحليله من خلال هذا الطرح و هو لا يفرق بين كتلة مسيحية دخيلة على الجزائر و كتلة مسلمة من أبناء الوطن، فالأوروبي المسيحي الدخيل أصبح في نظره من سكان الجزائر فيقول : ″ فالحديث اليوم عن كتلة مسيحية و كتلة إسلامية لا

---

[1] بوعزيز، الاتجاه اليميني ، مرجع سابق ، ص 115.

طائل تحته لأنه يوجد على البسيطة أناس تحت السيطرة والظلم يكافحون من اجل ديمقراطية صحيحة ، كما يوجد في كل مكان من يتربعون بامتيازات هائلة و يحتكرون الحرية العامة لمصلحتهم الخاصة

و معني هذا أننا ضد المغامرة و المغامرين الذين عرفت إفريقيا الشمالية منهم أمثالا كثيرة في تاريخها فماذا خلف ورائهم أولئك الرجال الذين اتخذوا الدين وسيلة لإرضاء أطماعهم في السيادة". و هنا ملاحظة أن فرحات عباس يعيد قراءة التاريخ البطولي للذين وقفوا في وجه الاستعمار و كان شعارهم النصر أو الشهادة فيتهممهم بأنهم كانوا يهدفون إلى السيادة من خلال الحروب التي قاموا بها و التي هي في نظر البيانيين مغامرة لا تجدي نفعا.

5- عدم الدعوة إلى الجهاد : (ضد فكرة الثورة)

يواصل فرحات عباس تجليله و هذه المرة بإبعاد الدين عن المقاومة نافيا تماما الصفة الدينية فيقول :" إننا لا ندعو إلى الجهاد فليس ذلك من دأبنا ، و نحن ننزه المساجد عن الصلوات لغير الله بل للناس للتغرير بهم ، إن المسجد بيت الله و ليس هو ميدانا للمناورات الانتخابية و لا مكتبا تعطى فيه شهادة استحسان الإدارة هكذا نفهم المسالة و بهذا نعمل" ثم يواصل تحليله بقوله : " إننا لا ندعو البلاد في هذه الساعة إلى الكفاح .. إلى الكفاح من أجل الديمقراطية ".

6- مهام الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.

ثم يواصل فرحات عباس لتبيان مطالب حزب البيان و التي يلاحظ من خلالها اقتصارها على الإصلاحات أكثر منها مطالب جوهرية فيقول : " فإننا نطالب بتطبيق القانون الأساسي الجزائري في بنوده الديمقراطية تطبيقا عاجلا ... و بتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدلالة في حق الدين الإسلامي و بإعادة الاحباس إلى جماعة المسلمـــين و بالاعتراف باللغة العربية رسميا ...

أما التقرير النهائي لمؤتمر الحزب السالف الذكر فقد خرج بالتوصيات التالية :

1- حق الشعوب في حكم نفسها.

2- الاتحاد الفرنسي استمرار للإمبراطورية القديمة

3- اتحاد إفريقيا الشمالية

أما الواجبات المستعجلة فهي كما يلي:

1- إيجاد المدارس للصبيان المسلمين كلهم.

2- رسمية اللغة العربية و تدريسه الإجباري.

3- فصل الدين عن الدولة و إرجاع احباس المسلمين إليهم و تنفيذ مشروع التامين الاجتماعي ووقف ارتفاع الأسعار و إصلاح الفلاحة.

و مهمة ممثلي حزبنا في المجالس البلدية ، و جماعة الدواوير ، و في المجالس العمالية هي انتزاع أكثر ما يمكن من الحقوق لمصلحة شعبنا الحضري و الريفي...

و سيكون العمل الاجتماعي أهم الأغراض التي ينبغي تحقيقها ... فإذا لم توجد قوانين اجتماعية فعالة لحماية حقوق الخماس و العامل ، و إذا كان هذان الأخيران لا يأكلان حتى الشبع ، و لا يملكان وسائل تربية أبنائهم تربية صالحة إنسانية ، فان بلادنا لا تكون إذن جدير بالحرية "

و المتمعن لمشروع الدستور المقدم إلى البرلمان الفرنسي ، و الوثيقة المقدمة في خطبة فرحات عباس يلاحظ أن تيار النخبة المتجسد في الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ينشط وفق الأيديولوجية التالية (1):

[1] انظر : الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، مرجع سابق ، ص113/110.

1 – الدعوة إلى إقامة دولة جزائرية مستقلة استقلالا ذاتيا لكن متوحدة مع فرنسا ، وتكون مناهضة للاستعمار و الامبريالية ، كما تكون هذه الدولة متعددة المجموعات لا فرق بين المسلم و المسيحي و اليهودي.

2– الدعوة إلى إقامة دولة علمانية تضمن حرية العبادة لكل مواطنيها و الذين يخضعون جميعا في منازعاتهم للمحاكم المدنية التي تطبق القانون الفرنسي.

3– نبذ العنف كوسيلة للعمل النضالي للوصول إلى تكوين الدولة الجزائرية المنشودة في اتحاد مع فرنسا .

ويرى الأستاذ بوعزيز أن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ركز على ثلاثة أيديولوجيات لم تتغير حتى اندلعت الثورة التحريرية و هي ([1]):

1 – الإيمان اللامحدود برسالة فرنسا الحضارية التي لا غنى عنها في هذه البلاد.

2– ربط مستقبل الجزائر بالديمقراطية الفرنسية ، و الجالية الأوروبية بها في إطار الاتحاد الفرنسي أو الكونفدرالية الفرنسية أو أي شكل آخر من هذا النوع لا يسمح باستقلال الجزائر الكامل وانفصالها عن فرنسا.

3– عدم اللجوء إلى العنف و الثورة ضد فرنسا مهما كانت الأمور في إطار شعار الثورة بالقانون و التحرر و الاتحاد.

4– إن ولادة الجزائر الجديدة ستكون عن طرق المدرسة و الخبرة الفنية الحديثة ، و يكون ذلك بتحالف الشبيبة الجزائرية و الأحرار الفرنسيين و تؤدي إلى ميلاد الديمقراطية الحديثة .

و بخلاف تقرير فرحات عباس جاءت اللائحة السياسية للمؤتمر غامضة في أدوات النضال الذي يجب أن تتبع و أهم ما جاء فيها:

---

[1] بوعزيز ، الاتجاه اليميني، مرجع سابق ، 120/119.

1 – إن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يندد بالاتحاد الفرنسي باعتباره امتدادا للإمبراطورية القديمة ، و يدين نظام التعسف و الاستبداد المفروض على الشعب الجزائري بعد ثلاث سنوات من تحرير فرنسا ، و يعلن عن استعداده للنضال حتى يتحقق للشعب الجزائري طموحاته الوطنية التي تجسدها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية و الاجتماعية .

2– إن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يؤكد من جديد أن الجزائر لا يمكن فصلها عن جارتيها المغرب و تونس اللتين يربط بهما التاريخ و الجغرافيا و اللغة و الدين و الاقتصاد.

3– إن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري يحتج على جو الرعب و القمع الذي سبق الانتخابات و ما يزال مفروضا على البلاد إلى غاية اليوم، كما انه يطالب بإلغاء الانتخابات المذكورة و بضمان حرية التصويت و تحرير جميع المعتقلين السياسيين ([1]).

لقد اعتبرت هذه الوثيقة تكريسا لسياسة الثورة بالقانون التي حملتها النخبة و ذلك من أجل تحقيق جمهورية فدرالية متحدة مع فرنسا، و نبذ العنف كأسلوب للتحرر.

ورغم ذكره مشاكل و مكائد المخططات الاستعمارية التي استهدفت الشعب الجزائري من جهة، و ضرب الحزب من جهة أخرى من خلال تزوير الانتخابات إلا انه بقي وفيا لمبادئه و برسالة فرنسا الحضارية

أمام تعنت السلطات الاستعمارية و تزويرها للانتخابات يمكن القول كذلك بان الجبهة امتداد للعمل الوحدوي الذي كان عام 1936 مع المؤتمر الإسلامي و عام 1944 في تجمع أحباب البيان و الحرية انضم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 5 أوت 1951 إلى أحزاب المعارضة الأخرى (حركة الانتصار للحريات الديمقراطية – جمعية العلماء المسلمين الجزائريين — الحزب الشيوعي الجزائري(و شكلوا " الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية و احترامها " و كانت أهدافها تتمثل في النقاط التالية ([2]):

1 – إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في جوان 1951.

2 – احترام حرية الاقتراع في انتخابات الدرجتين.

---

[1] الزبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج2 ، مرجع سابق ، ص 129.

[2] بسام العسلي ، **الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية**، بيروت ، دار النفائس ،ط1. 1982 ، ص113/112.

3 – احترام الحريات الأساسية للعقيدة و الفكر و الصحافة و الاجتماع.

4 – محاربة القمع بجميع أنواعه لتحرير المعتقلين السياسيين و لإبطال التدابير الاستثنائية الواقعة على مصالي الحاج.

5 – الفصل بين الدين و الدولة .

لكن لم يقدّر للجبهة أن عمرت طويلا وذلك لاختلاف في وجهات النظر في الأطراف المشكلة للجبهة ([1]) من جهة و مقاومة الكولون لكل محاولة رامية إلى الوحدة الوطنية، و من هنا يرى الأستاذ قداش أنّ مشاركة حركة مصالي الحاج كانت مجرد إستراتيجية للخروج من العزلة السياسية و القمع الذي تعرض له ، بينما مشاركة فرحات عباس كان خوفا من إعادة نفس سيناريو أحباب البيان و الحرية .

فنلاحظ في تصريح للعربي التبسي عن جمعية العلماء قوله : " أنّ هذه الجبهة لا تسأل أحدا إن كان مسلما أو مسيحيا أو يهوديا ، إنما نسأله هل هو مناضل في سبيل الحق ، مكافح في سبيل الحرية إنّ الجبهة ملك لجميع الجزائريين ..." ([2])

و نفس التصريح جاء به احمد بومنجل عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري بقوله : " فالجبهة الجزائرية لن تقف حتى يتحطم القهر الأعمى الذي قهر شعبنا و شبابنا ، و لن نتوقف حتى يتمتع الجزائريون من دون تفضيل بينهم بجميع الحريات حرية الفكر حرية التعبير ، و حرية التنقل ..". ([3])

تطورت توجهات فرحات عباس و نظرته إلى الجزائر ، ففي مؤتمره الثالث المنعقد أيام 8/7و9 سبتمبر 1951 بقسنطينة قدم عباس تقريره الأدبي شارحا كالعادة الوضع الذي آلت إليه الجزائر منذ عام 1943 مبينا الصراع العالمي الذي أضحى شغل كل العالم بين الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية ، كما وجه اتهامه للحكومة الفرنسية و نوابها متهما إياهم بالتواطؤ مع الكولون وذلك بقوله :" إن المسؤولية الحقيقية تتحملها فرنسا ،

---

[1] Keddache , histoire du nationalisme, op cit , t2, p 656.

[2] نقلا عن : كمال سليح ،" المحاولات الوحدوية في الحركة الوطنية الجزائرية 1956/1936." (مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، قسم التاريخ جامعة الجزائر) 2006. ص 89.

[3] نفسه ، ص 89.

أريد أن أقول أن البورجوازية الفرنسية بورجوازية بريفوست ، و سوستيل ، و يبدو أننا لسنا نعيش في العهد الذي كان الشعب يتألف و يقول : آه لو علم الملك إننا نعلم بأن الملك يعلم ،و أن تمادي فراعنة الجزائر في ضراوتهم فلأنّ الملك راض بذلك ، إنّ النظام الاستعماري وهو عمل البورجوازية لا يتسنى له البقاء إلا بفضل سند جيشها المسلح "([1])

و في المؤتمر العام للاتحاد الذي عقد في افريل 1954 و في تقريره الأدبي بين عباس خطورة الوضع بقوله : " في الحقيقة فإن النقمة الشعبية عميقة الجذور ، و لا ريب في أن الأيام المقبلة مشحونة بالنذر القاتمة .. و لقد أصبح القانون الأساسي لعام 1947 وثيقة ميتة ،و هناك شبه إجماع بين المثلين الجزائريين في جميع المجالس المنتخبة بأنّ سلطات الإدارة الفرنسية في الجزائر تتصرف وفق أهوائها ، و إذا استمرت باريس في خرق القانون أفلا يكون من حق الجزائريين المشروع ، أن يلجأوا إلى آخر سبيل مشروع و هو القوة .. إن مفهومنا للجزائر هو أن ترتفع إلى مرتبة الجمهورية التي تعمل على أن تكون نقطة التقاء بين الإسلام و المسيحية مع ما ينطوي عليه هذا المفهوم من عزيمة مشتركة صادقة على العيش معا، و التعايش كأساس ممكن و لا مناص منه " .([2])

المبحث السادس: الوطنية و الهوية لدى النخبة :

أ- **المطلب الاول: مفهوم الوطنية لدى التيار النخبوي:** تؤكد موسوعة العلوم السياسية أن " ألفاظ وطن / مواطن / وطنية، تتكون من عناصر مادية و عناصر معنوية . وتتمثل العناصر المادية في الأرض و السكن و محل الإقامة ، و تتمثل العناصر المعنوية في الاستقرار و تهيئة المشاعر و إضمار النوايا المشتركة و الخضوع و الإذعان الإرادي و اللاإرادي . وهذه العناصر هي التي تربط أفراد المجتمع الواحد برابطة التضامن الاجتماعي " ([3])

و المفهوم السياسي للوطن يدل على معان أعمق و أشمل، إذ انه يرتبط بمعان روحية ووجدانية تتجاوز حدود المكانية (الجغرافيا) و هي التي تؤلف بين المنتسبين إليه، سواء في علاقاتهم الثنائية أو في علاقاتهم مع من يهددهم من الخارج.

---

[1] عباس ، ليل الاستعمار، مرجع سابق ، ص 227

[2] بسام العسلي ، الصراع السياسي ، مرجع سابق ، ص115/114.

[3] إسماعيل صبري مقلد و آخرون ، موسوعة العلوم السياسية .الكويت : جامعة الكويت ، 1994، ص 170

و تعتمد الدولة الوطنية على مبادئ أهمها : ([1])

1- المساواة في المواطنة .

2 – المواطنة أساس الحقوق الدستورية .

3 – حرية الانتماء الديني و الهوية الثقافية .

تظهر أهمية الوطن في تلك الأولوية التي يوليها الاستعمار، إذ يعمد إلى تشويه فكرة الوطنية و قتلها في روح الإفراد. ويشير الشيخ جمال الدين الأفغاني إلى ذلك في قوله: « أما الوطنية أو حب الوطن فهو الداء الذي تخشاه المدارس الأميرية أو من كان تحت سلطة الأوصياء الأجانب منها".([2])

الوطن إذن هو ذلك التفاعل بين الشعب و الأرض ، و هما مع ما ينتجانه من لغة و ثقافة و عادات ووقائع في إطار الصيرورة التاريخية ، تشكل مجتمعة الأمة ، ولهذا فان الوطنية هي سمة الانتمـاء إلى للأرض ، كما أن الشعور القومي هو سمة الانتماء إلى الأمة ([3]).

فالتيار النخبوي منذ نشأته حتى اندلاع الثورة التحريرية اتسم بتناقضات عديدة فالمطالب السياسية لم ترق إلى مفهوم الوطنية الحقة ، كما كان لتغييب الدين آثره الكبير واعتماده على مبدأ الواقعية السياسية .

ففرحات عباس في تقريره يحاول أن يعطي مفهوما للوطنية يختلف عما كان يعتقده من قبل و ذلك بقوله :" إن الأمن السياسي و الأولي لأي إنسان يقتضي أن يكون ذلك الإنسان مواطنا في بلاده كما يقتضي ذلك شرفه و كرامته أن نسينا بأننا جزائريون فقد غلطنا أنفسنا ، فمن المستحيل أن نمحي في يوم واحد عشرات القرون من التاريخ."([4])

---

[1] الإمام الصادق المهدي، **__نحو مرجعية إسلامية متجددة__،القاهرة** ، مكتبة الشروق الدولية. ط1. 2006. ص ،86.

[2] جمال الدين الأفغاني ،__الأعمال الكاملة__ ، مرجع سابق ، ص 501

[3] سلامة كيلة، الخرج و السلطة يحددان معنى الوطنية ، الحوار المتمدن ، العدد0 141 .

[4] عباس ، **__ليل الاستعمار__** ، مرجع سابق ص216.

و لقد أثبت التاريخ أحيانا أن الوطنية تؤدي إلى الشعور بالانتماء إلى الأمة ، بل إن هذا الشعور يطغى في كثير من الأحيان على الوطنية.

إذا المواطنة من هذا المنظور له دلالات عميقة أهمها الوطن و الانتماء إليه و هو رمز الكرامة لدى الإنسان، فالانتساب إلى الأرض يجعل من الأفراد المنتمين إليه مواطنين في أرضهم يعملون من اجل مصلحته و يدافعون عنه.

ثم يتحدث عباس عن سياسة الإدماج التي دافع عنها منذ عقد العشرينات و كان من أنصارها فقال :" إن سياسة الإدماج ذهبت بدون رجعة فمن الجرم أن نبعثها من مضجعها و أن نفتل بأيدينا خيوط استعبادنا. لا حرية حقيقية و لا تقدما حقيقيا دون أن نقضي القضاء المبرم على جميع رواسب الغزو الاستعماري و سياسة الإدماج"

المطلب الثاني: الهوية لدى التيار النخبوي :

شكلت الهوية جوهر الصراع بين الاستعمار و الشعب الجزائري، و كانت أسس الهوية تتمحور حول ثلاثة عوامل هي الدين ، اللغة و الانتماء (الوطن).

فالدين في نظر العامة هو الموقف الرافض للاستعمار ، و هو الحصن الذي منع الشعب من الذوبان في حضارة الغرب ، وما يلاحظ من موقف النخبة للدين كونه من جهة مصدر الإيمان و من جهة أخرى إخراجه عن الحياة السياسية ، و بالتالي عدم تعارض الدين مع الحضارة الغربية التي كان أنصار الإدماج يطمحون إليها.

ففرحات عباس يعطي مفهوما للدين بقوله: « الإسلام هو ديننا الأمين.. و هو المصدر الذي يعطي لكياننا الاستقرار ، و هو موطننا الروحي " ([1]). فالدين كان يعتبر عنصرا جوهريا في تكوين الشخصية الجزائرية ، و عاملا للوحدة و الاندماج بين الجزائريين عبر مراحل التاريخ وعاملا للمقاومة ضد الاستعمار منذ دخوله الجزائر.

فالاعتراف بالدين كونه علاقة بين الإنسان وربه هو مصدر استقرار المجتمع وهو الروح المتجددة في الشعب، ورغم المناداة باحترام الإسلام و اللغة العربية و المدنية الإسلامية إلا أن الإشكال الذي ظل قائما هو موقف الدين من الانتماء ؟

---

[1] Abbas. Le jeune algerien . la colonisation et les haines religieuses contre l'islam. Op cit . pp89/110.

ظلت النخبة تدافع عن فكرة لا تعارض بين الدين و الانتماء السياسـي ، فالانتساب للإسلام لا يلغي و لا يتعارض مع المواطنة الفرنسية ، و هذا ما أصبغ على أنصار التيار البعد اللائكي و الذي تجلى في فصل الدين عن الدولة و تبنيها الأفكار الجمهورية و إبعاد الدين عن الأغراض السياسية ، رغم تبني الجمعية لنفس الطرح و هو فصل الدين عن الدولة لكن لأسباب أخرى تم شرحها سابقا. و تجلى هذا كذلك في المناداة بين لتعايش الأديان وإبعاد روح التعصب في إطار الديمقراطية و الجمهورية، فالانتماء للوطن اكبر بالنسبة للنخبة من الانتماء للدين ، وهذا ما قاله عباس :" يمكن للمسلمين و الأوروبيين أن يصبحوا مواطنين جزائريين "([1])، ورغم الخطر الذي قد ينجر عن هذا التوجه لكون فكرة المواطنة تقتضي التمتع بالجنسية الفرنسية و بالتالي تؤدي فيما بعد إلى التخلي التدريجي عن الهوية الثقافية و الدينية و التنكر للروابط الاجتماعية و الأعراف الأسرية إلا أن النخبة كانت تسعى من وراء هذا الطرح إلى إعادة بناء المجتمع وفق النموذج الفرنسي مع الحفاظ على الشخصية الإسلامية للمجتمع.

أما اللغة بالنسبة للنخبة فقد شكلت حجر الزاوية، فلم تعد وسيلة للتخاطب و إنما وسيلة لنقل الأفكار الاستعمارية و بالتالي سلب النخبة من محيطهم الثقافي و إدماجهم في المحيط الفرنسي.

و لقد تمكنت المدرسة الفرنسية من التأثير في التيار النخبوي و أهمها أفكار الثورة الفرنسية و شعارها " الأخوة – المساواة – الحرية " و حب فرنسا من خلال الديمقراطية التي تحملها ، و الجمهورية التي تتبناها و العلمانية التي تدافع عنها، فكانت اللغة الوسيلة التي استطاعت الإدارة الفرنسية من خلالها توصيل الأفكار التي كانت تريدها.

و أهم الأفكار التي تبنتها إدماج المجتمع الجزائري في المجتمع الفرنسي، كون الدين ليس عائقا للإدماج، و اللغة مصدر التحرر الفكري، و الرابط المشترك بين الأهالي و المعمرين.

فلم تتعلم النخبة كره الفرنسيين ذلك لكونهم مواطنين ولدوا في الجزائر ، و تعلموا في جامعة واحدة و نشأوا في أحضان فرنسا فتبنوا اتجاها سياسيا مستمدا من الثقافة الفرنسية و مدعما للوجود الفرنسي في الجزائر .

---

[1] عباس ، **ليل الاستعمار** ، مرجع سابق ، ص 217.

اعتبر عنصر الانتماء من أهم العناصر التي شوهت موقف النخبة تجاه الحركات السياسية الأخرى و تجاه الشعب الجزائري، فقد كانت النظرة الاندماجية التي كانت تنادي بها نزع الفكرة الوطنية لدى الشعب الجزائري .

فالملاحظة الأولى التي تبنتها النخبة هو إنكار أصلا وجود الأمة الجزائرية، و بالتالي لا وجود لوطنية أصلا و لا لوطن اسمه الجزائر فشعارهم " لا أموت من اجل الوطن الجزائر لان هذا الوطن غير موجود"، فالانتماء إذا يكون لوطن آخر اسمه فرنسا، فرنسا الجمهورية، فرنسا الديمقراطية.....

لكن هذه الشعارات تغيرت و لو شكلا وذلك بالحديث عن الأمة الجزائرية ذات الخصائص المعروفة و الإقرار بوجود الوطن الجزائري و المطالبة بتكوين جمهورية جزائرية مستقلة لكن ضمن الفدرالية الفرنسية.

ولقد تأثرت النخبة بما تعلمته في المدارس الفرنسية من قيم سياسية ، ففي كتاب مدرسي ألفه بيار لالوا تحت شعار ما يجب أن يتعلمه المتربصون ، و ما يجب أن يفعلوه و هم كبار .

([1])Que faut-il que les enfants apprennent ? ce qu'ils doivent faire étant hommeS

فقد جاء في محتوى هذا الكتاب : " تعلمون يا أطفال ما هي الكلمات الأولى للجمهورية الفرنسية ؟ هل تعلمون ما هي الجمهورية ؟ هناك من يجيبوني : الجمهورية هي بلد أين لا يوجد الملك ،و لا الإمبراطور ،و لا سيد يعمل ما يريد على الأطفال و الأشياء ،هي بلد كفرنسا ، أين الأمة تعين بنفسها الحكومة. هذا صحيح ، و لكن يجب إضافة شيء الجمهورية هي البلد أين كل السكان يجب أن يكونوا متعلمين ونزيهين بهدف تعيين حكامهم أكثرهم اضطلاعا و تقديرا و احتراما.. الجمهورية هي إرادة الشعب السيد .. تعلم التاريخ بهدف ترسيخ فكرة حب الوطنية في قلوب التلاميذ. إن أجدادكم هم الغاليون " ([2])

---

1 Pierre laloi , la première année d'instruction civique, paris Ed colin1880[1]

[2] أنظر كذلك : يوسف حميطوش،" منابع الثقافة السياسية و الخطاب الوطني عند مصالي الحاج وفرحات عباس "(أطروحة دكتوراه . كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر).2006. ص 161.

لذلك كانت مفاهيم الانتماء و الولاء و الوطنية مبهمة لأنها ارتبطت كلها بفرنسا " **الوطن الأم**".

إن المتتبع لتيار النخبة منذ ولادته حتى اندلاع الثورة التحريرية يقف عند المسائل التالية :

1 – إن تيار النخبة نتاج المدرسة الفرنسية ذات البعد الأيديولوجي الرأسمالي الهادف إلى القطيعة مع قيم المجتمع التقليدي الذي هو أساس المجتمع الجزائري ، مما أدى إلى دخول النخبة ورجالاتها في صراع مع التيارات السياسية الأخرى . مثلا مع جمعية العلماء وخاصة في مطلب التجنيس أو التيار الثوري في مطلب الاستقلال . فتشبع هؤلاء بالفكر البورجوازي اللبرالي " الديمقراطي " أدت إلى فقدان هذا التيار لشعبيته رغم تقربه من مطالب الشعب و خاصة الفلاحين.

و إلى جانب المدرسة الفرنسية هناك عامل لا يقل أهمية و هو انتماء هذه الفئة إلى طبقة البورجوازية المتوسطة منها الريفية مثل فرحات عباس و منها الحضرية مثل ابن جلول، و هذه الطبقة كانت منبهرة بالحضارة الغربية و بالتالي مغتربة من ناحية الفكر عما هو أصلى و متأصل لدى الشعب الجزائري.

2 – ابتعاد النخبة عن المطالب الدينية، فرغم كونها منبثقة من الشعب فاحتكاكها بالوسط الأوروبي جعلها تبتعد عن الأسس الدينية كمرجعية هامة في مطالبها المقدمة للسلطات الفرنسية ، فقد بنوا مفهوم الدولة خارج الأطر الدينية مما جعل البعض يصفهم باللائكين.فالبعد الديني للعمل السياسي لدي التيار النخبوي كان غائبا كليا ، ونفس الشيء يمكن أن يقال بالنسبة للغة العربية ، فالنخبة كانت تطالب بنشر التعليم باللغة العربية و الفرنسية مع التفتح على العلم و العصرنة و الثقافة الغربية رمز الديمقراطية و التحرر.

3– إيمان النخبة بضرورة العمل في كنف الدولة الفرنسية ذات الأبعاد الأيديولوجية الديمقراطية المستوحاة من معالم الثورة الفرنسية المبنية على أسس المساواة و الإخاء و الحرية، فكانت المناداة بضرورة إدماج الشعب الجزائري في فرنسا وإدماج الجزائر في فرنسا و اعتبارها جزءا لا يتجزأ من فرنسا ، فلا وجود إذا لأمة تسمى الجزائر .

4– بروز فكرة الوطنية لدى التيار النخبوي الذي تزعمه فرحات عباس و خاصة بروز مفهوم الدولة الجزائرية الذي جمع حوله كل التيارات السياسية ، ولقد جاءت بعد تجربة

سياسية و محاولات ميؤوسة حاول خلالها التيار الاندماجي فرض فكرة المواطنة الفرنسية ثم المواطنة الجزائرية ضمن فرنسا ثم الاستقلال الوطني بعد 1955 . فتطور الوعي السياسي كان نتاج عوامل اجتماعية و سياسية أهمها القهر الذي كان يعانيه الشعب الجزائري من جراء السياسات الاستعمارية، و منها حوادث 8 مايو 1945و أهمها اندلاع الثورة التحريرية.

5- أما الوسائل المعتمدة للوصول إلى الأهداف المنشودة فكانت كلها سلمية منذ بداية العمل السياسي لهذا التيار ، فالغاية منها تحسين وضع الشعب يعتمد على العمل السلمي أي الثورة بالقانون و نبذ العنف فكانت الانتخابات أهم وسيلة للوصول إلى هذه الأهداف و هكذا اعتمدت النخبة للوصول إلى أهدافها المسطرة من خلال برامجها على الوسائل السلمية و منها النضال السياسي الحزبي في إطار المبادئ الديمقراطية و التي تعتمد على التمثيل النيابي و الانتخابات.

بعد الحرب العالمية الثانية لم تسمح الإدارة الاستعمارية لمصالي الحاج و فرحات عباس بالمشاركة في الانتخابات الأولى و الخاصة بالبرلمان مما سمح لابن جلول بالفوز بها .

كانت انتخابات جوان 1946 للجمعية التأسيسية أهم انتخابات حيث فاز الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ب11 مقعدا من أصل 13.

مع تبني قانون 1947 الذي أنشئت بموجبه جمعية جزائرية تتضمن 120 عضوا 60للجزائريين و 60 للأوروبيين أجريت انتخابات في شهر افريل 1948 حيث تحصل البيان على 8مقاعد و حركة الانتصار على 9 مقاعد وذلك بعد تزييف شامل للانتخابات ، كما تم اعتقال مرشحي الأحزاب المشـــــاركة من طرف الإدارة الاستعمارية ([1]) .

[1] بن يوسف بن خدة. اتفاقيات ايفيان، تعريب لحسن زغدار و آخرون، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1987.ص132.

خلاصة:

إنّ التيار الاندماجي الذي ولد في كنف فرنسا كان يبحث منذ ولادته حتى عام 1956 الى بناء الدولة الجزائرية في إطار الفدرالية التي تعيد للشعب بعض حقوقه المسلوبة ، و من ثمة لم يكن هذا التيار يرى من واقع الشعب إلا سياسة الاندماج.

إنّ التجربة السياسة التي خاضها التيار الاندماجي و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية و تقاربه مع الاصطلاحيين لم تكن على مر الوقت إلا سياسة المطالبة بالإصلاحات و الحقوق المدنية و السياسية دون نكران الوجود الفرنسي .

لقد أثبتت التجربة السياسية أن "الثورة بالقانون" التي رفعها فرحات عباس لم تجد نفعا مع غرور الاستعمار و غطرسته، فالمطالبة بالتجنيس لم تلق آذانا صاغية و المطالبة بالاندماج رفضت و المطالبة بالإصلاح رفض و رغم ذلك بقي عباس متمسكا بتوجهه السياسي بنبذ العنف .

إنّ الجمهورية الجزائرية التي كان يطالب بها عباس سوف لن ترى النور طالما أنّ الاستعمار و من ورائه المعمرون في الجزائر كان هدفهم منذ احتلال الجزائر جعلها مقاطعة فرنسية و جعل سكانها رعاياها.

الفصل السابع

إشكالية الدولة و المجتمع من خلال مواثيق الثورة

مقدمة :

لقد كان لاندلاع الثورة التحريرية **الجزائرية** آثارها **الكبيرة** على الصعيد الداخلي و الخارجي، فداخليا تفاجئت الأحزاب و التيارات السياسية **الموجودة** بما يجري ، أما خارجيا فقد اصطدم العالم بقيام ثورة لم يكن احد ينتظرها طالما أن الفكرة التي كانت سائدة هي اعتبار الجزائر أرضا فرنسية.

تزامنت الثورة مع **بروز** بيان أول نوفمبر 1954 و **هي الوثيقة السياسية الهامة** لما تحتويه من أفكار حول **البنية** التي ستقوم عليها الجزائر المستقلة ، و إن كان بيان أول نوفمبر مقتضبا في توجهاته الأيديولوجية فان وثيقة طرابلس جوان 1962 تعد أكثر الوثائق بعدا أيديولوجيا ثم بعده ميثاق الجزائر 1964 لما له من أبعاد سياسية.

فبيان أول نوفمبر **في الأساس** عبارة عن وثيقة إعلان الثورة **تحريرية** ، ثم كانت أرضية الصومام لتنظيم الثورة ثم ميثاق طرابلس لإعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة الجزائر المشرفة على الاستقلال ثم ميثاق الجزائر وعهد الاستقلال .

فالتّركيز هنا سيكون حول البيان و الصومام و طرابلس كونها مرجعيات أيديولوجية اعتمد عليها كقاعدة لاندلاع الثورة و بناء الدولة و تنظيم المجتمع سياسيا و اجتماعيا و اقتصاديا و ثقافيا، لكن دون إغفال مؤتمر الصومام وإن جاء لتنظيم الثورة إلا انه بين ميزان القوى في قيادات الثورة التي كان لها التأثير الكبير على توجيه مؤتمر طرابلس .

فالمرجعية الأيديولوجية المعتمدة من قبل واضعي هذه المواثيق تعطي لنا الأسس التي ستقوم عليها الدولة الجزائرية وهذا من خلال فهم الأبعاد التي أسست عليها الدولة الجزائرية قواعدها.

المبحث الأول : بيان أول نوفمبر 1954 :

تزامن صدور بيان أول نوفمبر 1954 مع قيام جيش التحرير بعمليات عسكرية مست كامل التراب الوطني ، فكان لصدور البيان والعمليات العسكرية إستراتيجية سياسية هدفها تبيان الهدف الأسمى من القيام بهذا العمل .

وإن كان البيان قد ولد في ظروف أقل ما يمكن القول عنها بأنها استثنائية إلا أنها وثيقة هامة في مسار الحركة الوطنية و تاريخ الجزائر الحديث، لأنها تحتوي على ملابسات لا يمكن تجاهلها حتى في وقتنا الراهن .

إن الأزمة التي وقعت فيها حركة انتصار الحريات الديمقراطية كانت من أهم دوافع بروز تيار جديد ينادي بالثورة رغم أن الحركة كان لها مواقف جريئة من قبل و كانت تنادي بالثورة ضد المحتل([1]). فقد كانت فلسفة الوطنية من مبادئ حركة الانتصار حيث أدرجتها في محتوى برنامجها و تجلى ذلك في الميولات الثورية لدى أعضاء الحركة و منهم " الأمين دباغين" في اجتماع اللجنة المركزية للحزب عام 1949 بقوله : " هل نحن نعمل للثورة أم لمجرد التوعية الوطنية ؟ و إذا كان الحزب يعمل للتوعية الوطنية فان نتائج الانتخابات تبين أنه قد حقق هدفة إذ أصبح الشعب كله وطنيا ، و ما علينا إلا أن نهنئ أنفسنا و يودع كل منا صاحبه.. أما إذا كانت التوعية الوطنية مجرد مرحلة العمل الجدي و هو الثورة فان الطريق الذي سلكه لا يقودنا إلى الهدف المنشود،وإذا كنا حرصين على الثورة فيجب علينا أنّ نعيد النظر في خطة العمل و في المسؤولية على حد سواء،ولنفسح المجال لرجال تربوا و تدربوا على العمل الثوري فأصبحوا بذلك أكثر استعدادا لقيادة المرحلة الجديدة من مسئولين درجوا على العمل السياسي وسكنوا إليه ".([2])

ولقد تجلت أزمة حركة الانتصار بانعقاد المؤتمر الثاني في ابريل 1953 وكان واضحا من خلال هذا المؤتمر انفصال القيادة إلى قسمين ، قسم كان سعيهم الإبقاء على مصالي قائدا للحزب، وقسم كان هدفهم دمقرطة الحزب من خلال إحلال قيادة جماعية مكان القيادة الفردية التي كان يسير عليها.

[1] انظر الفصل الرابع من المذكرة.

[2] محمد عباس ، رواد الوطنية ، الجزائر ، دار هومة ،2005. ص 243/239.

تجسدت هذه السياسة الجديدة في ميلاد اللجنة الثورية للوحدة و العمل التي كان لها الدور الكبير في تفجير الثورة حيث يقول بن خدة بخصوصها :" إنّ اللجنة الثورية لعبت دور المفجر للثورة ، و أصبحت اللجنة المركزية مثل المصاليين فاقدة الرقابة على هذه الحركة- يعني حركة الانتصار - و ظهرت قوة جديدة على مسرح الوطن الجزائري و هي اللجنة الثورية للوحـدة و العمل التي سيكتشفها العالم يوم أول نوفمبر 1954 تحت اسم جبهة التحرير الوطني ".([1])

تكوّن فيما بعد لجنة من 22 عضوا يوم 24 جوان 1954 و حلت اللجنة الثورية يوم 20 جويلية أي بعد الانتهاء من القيام بدورها.

تمخضت عن لجنة 22 تكوين لجنة الستة و هم محمد بوضياف ، مصطفى بن بولعيد ، العربي بن مهيدي ، ديدوش مراد،رابح بيطاط و كريم بلقاسم إضافة إلى العناصر التي كانت موجودة بالقاهرة و هم احمد بن بلة ، حسين آيت احمد و محمد خيضر فتصبح اللجة مكونة من 6 +3. كما انعقد بالجزائر العاصمة أيام 15 و 16 أوت 1954 مؤتمر لأنصار اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية المنشقين عن المصاليين ومن أهم قرارات المؤتمر :

1 – إقصاء مصالي الحاج من رئاسة الحزب و إلغاء منصب الرئاسة.

2- تكليف اللجنة المركزية بتنظيم الحزب على أساس الديمقراطية و التسيير الجماعي على مستوى جميع التشكيلات الحزبية .([2])

في 23 اكتوبر 1954 عقدت لجنة الستة اجتماعا خرجت منه بقرارات هامة أهمها :

1 – تأسيس جبهة التحرير الوطني .

2- تحديد اليوم و الساعة لاندلاع الثورة و ذلك يوم 1 نوفمبر 1954.

3- إعداد البيان الأول لجبهة التحرير الوطني. ([3])

الشائع – كما يقول محمد عباس – أنّ البيان رسم خطوطه العريضة محمد بوضياف وديدوش مراد وبن بولعيد وبن مهيدي ورابح بيطاط وكريم بلقاسم باسم لجنة الستة و تم تحريره وصياغته

---

[1] Ben Khedda , les origines du 1 novembre , op cit p 254.

[2] العقون عبد الرحمان ، **الكفاح القومي** ، مرجع سابق ، ج2 ، ص 420-421.

[3] جودي الأخضر بوطمين ، **لمحات من ثورة الجزائر** ، الجزائر ،المؤسسة الوطنية للكتاب ،1987 ، ص 19.

النهائية و تصحيحه و سحبه من طرف محمد العيشاوي ([1])، و قد أعد باللغة الفرنسية ثم ترجم بداية من عام 1957

كان لزاما على المناضلين واضعي البيان و لفائدة المنظمة الجديدة أن يعلنوا البيان على :

1- الشعب عامة و المناضلين المخلصين بوجه خاص.

2- الفرنسيين من حكام و مستوطنين.

3- الرأي العام العالمي ([2]) . فاعلان البيان للشعب هدفه الوصول إلى الدعم الذي يرجى من إعلان الثورة ، لأن الثورة التي تفقد السند الشعبي لن تصل إلى أهدافها و الهدف هنا من إعلانها هو الاستقلال .

أما الفرنسون من حكام و مستوطنين فإنها رسالة مهمة كون الشعب يئس من الوعود الفرنسية و من جبروت الكولون فإن الحرب هي الوسيلة الوحيدة لاسترجاع الحقوق.

أما الرأي العام العالمي فالهدف من الوصول إليه هو تدعيم الثورة في المحافل الدولية .

ومما تجدر الإشارة إليه انه كان هناك بيان ثان لجيش التحرير و الذي صدر في نفس الوقت لان اللجنة الثورية للوحدة و العمل عندما اجتمعت في 10 أكتوبر 1954 قررت إصدار بيان جبهة التحرير و بيان جيش التحرير إلى الأمة الجزائرية المسلمة. ([3])

كان بيان جبهة التحرير يحتوي على برنامج الثورة فهو يشرح :

أولا : الأسباب و الدوافع التي دفعت إلى الثورة .

ثانيا : و يشرح برنامج الكفاح المسلح.

ثالثا : و يضع حلولا معقولة للسلم إن جنح الأعداء إليها. ([4])

و إن كان البيان — كما قلنا سابقا – وثيقة إعلان الثورة لذا نجد انه ناقص من حيث البعد الأيديولوجي لان الهدف الذي كان يصبو إليه واضعوه هو تبني الثورة من طرف الشعب الجزائري ،و هنا يتساءل الأستاذ رابح لونيسي " لماذا فشل الجزائريون في تطوير و إثراء الوثيقة

---

[1] محمد عباس ،" الشروق اليومي" ، العدد 3795 الموافق ليوم 15 ديسمبر 2009 ، ص 21.

[2] زبير سيف الإسلام ، **سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر** ، الجزائر ، المؤسسة الجزائرية للطباعة 1988 ، ص51.

[3] فتحي الديب ، **عبد الناصر وثورة الجزائر** ، القاهرة ،دار المستقبل العربي ، ط2 ،1990 ، ص.50.

[4] نفسه ، ص 52.

كي تتجسد على أرض الواقع كقيم و مؤسسات مثلما فعل الأمريكيون الذين تمكنوا من الانطلاق من وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكي عام1776 ليضعوا قيما و مؤسسات و دستورا ما زال صالحا إلى حد اليوم "([1]). و في هذا يقول بوضياف : " لم يقع أي تعمق جاد في الحركة ولم يستطع المنظمون أن يتوسعوا في المضمون السياسي أكثر مما تناولوه في البيان لأن إعداد محتوى واسع و مفصل يقتضي وقتا و تكوينا معينا يمتد إلى الأيديولوجية و الأبعاد و التنظيم و سير الثورة و إلى العقيدة و الاتجاه السياسي الذي يرافق الثورة و ما بعدها ، و هو أمر صعب لان المنظمين تجنبوا التحكم في مستقبل البلاد حين حصولها على الاستقلال ، و القليل الذي اعتمدوه في البيان مستمدا من تجاربهم الخاصة و على الحس السليم و الإرادة ".([2])

و في سياق آخر يقول بوضياف : " نقطة الانطلاقة كانت تضم أقلية ، و هذه الأقلية كانت تتسم بعدة نقاط ضعف ، فمن ناحية أولى لم يكن عندها الوقت الكافي لتتكون تكوينا ثوريا كاملا ، فكل ما تمت صياغته من أسس و مبادئ قبل نوفمبر لم يكن كافيا" . ([3])

وهذا ما أكده الأخضر بن طوبال حينما قال "... كان المخرج الوحيد الممكن أمام الشعب الجزائري هو تسريع التفجير المسلح للثورة، دون انتظار دراسة دقيقة ومحددة يجري اتباعها، ودون انتظار البلورة الكاملة لبرنامج عمل ولتنسيق على كل المستويات، كان ثمة حلان أمام "مجموعة 22"، إما التنظيم أولا ثم التفجير فيما بعد، أو التفجير أولا والتنظيم فيما بعد... كنا مضطرين لاختيار الحل الثاني..." . ([4])

و إن كان البيان قد نقل الحركة الوطنية من مرحلة التصور و الرؤية السياسية للقضية الجزائرية إلى مرحلة التجسيد الميداني لتلك الرؤية بدعوته إلى تطبيق شعار الحركة

---

[1] رابح لونيسي ،**بيان أول نوفمبر و أسس الدولة الوطنية** ، المرجع السابق ، ص 20.

[2] مومن العمري ،**الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير 1926 – 1954** ،قسنطينة : دار الطبع و النشر 2003.ص 307– 308.

[3] جورج الراسي، **الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات** ، بيروت ، دار الجديد 1997. ص493.

[4] نقلا عن ، العمري ، مرجع سابق ، ص 312.

الوطنية بالانتقال من العمل السياسي إلى العمل المباشر واضعا بذلك حدا لكل أشكال التردد و انعكاساته على الحركة الوطنية و الشعب . ([1])

و الملاحظ أن البيان كانت تتحكم فيه عوامل عديدة أهمها السرية في تنفيذ المهمة وهي إعلان الثورة وذلك تفاديا لحدوث ما حدث للمنظمة السرية من انكشاف أمرها من طرف السلطات الاستعمارية.

السرعة في إعلان الثورة و تبنيها من طرف الشعب الجزائري الذي يئس من الوعود الاستعمارية ، فكانت أيديولوجية ما بعد الثورة غير مهمة أو يمكن أن نقول أقل أهمية من الثورة نفسها، أما الجوانب الخاصة بالمستقبل فكانت المقولة" لكل حدث حديث" هو ما تبناه واضعوالبيان.

هناك عامل آخر لا يقل أهمية و هو نقص التكوين الأيديولوجي لواضعي البيان، فكان تصورهم منصبا حول طرد الاستعمار كهدف أسمى.

اعتماد مرجعيات أساسية كخطوة أولى لتبني الثورة و أهمها الاستقلال الوطني ، و الدولة الجزائرية في إطار المبادئ الإسلامية لكن دون تبيان الأطر العامة للدولة و الاستقلال، و هناك من يرى بأنها الوثيقة الأكثر تعبيرا عن التوجهات السائدة في المجتمع لأنها صيغت في ظرف كان أصحابها يحتاجون إلى اكتساب غالبية الشعب إلى جانبهم . ([2])

أما الأستاذ محمد جغابة فيرى بأن بيان أول نوفمبر " ينطوي على مفاهيم و تعريفات متعددة المعاني و الأبعاد .. فهي نتاج لأفكار و خبرات و تجارب في مسار نضالي طويل و تتضمن تصورات جديدة في معالجة الأوضاع الداخلية الخاصة " . ([3])

فالثورة التحريرية رغم ما تحمله من طابع وطني تحرري الذي تصدر الأولويات في البرنامج السياسي لم يكن يحمل مشروعا أيديولوجيا و سياسيا لتحقيق الثورة الديمقراطية و يرجع ذلك إلى طبيعة القوى السياسية القائدة لهذه الثورة

---

[1] عامر رخيلة " **أبعاد و مفاهيم في بيان أول نوفمبر 1954**" ، المصادر ، العدد الرابع 2001. ص 59.

[2] أنظر : رابح لونيسي،**بيان أول نوفمبر و أسس الدولة الوطنية ، الجذور الفكرية و المضمون** ، (المصادر) العدد 7 ص19.

[3] محمد جغابة ، **بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة للسلام ، قراءة في البيان** ، الجزائر :دار هومة، دت، 27.

ومهما يكن فإن البيان في نظرنا يحمل معان عديدة أهمها إعلان الثورة بهدف الاستقلال حتى وان كان البعد الأيديولوجي لتكوين الدولة لم يتبلور، وهذا ما يلاحظ من توجه الاتجاه الاستقلالي منذ بروز نجم شمال إفريقيا حتى بيان السياسة العامة للمؤتمر الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية المنعقد في ابريل 1953

و الملفت للنظر أنّ بيان أول نوفمبر كوثيقة إعلان الثورة كانت تعبر عن توجهات القوى السياسية الفاعلة في الجزائر ، فحركة الانتصار كانت ميالة منذ نشأتها وقبل ذلك إلى مبدأ الاستقلال في إطار المبادئ الإسلامية ، أما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فكانت سياسته تكوين جمهورية جزائرية ديمقراطية مع فصل الدين عن الدولة ، كما كان طرح العلماء متقاربا مع البيان . ([1])

قراءة في بيان أول نوفمبر :

هناك العديد من القراءات لمحتوى البيان فمن الباحثون من يركز على أسس الدولة من حيث المبادئ المكونة لها ([2]). و منهم من يركز على البعد الإنساني للبيان كوثيقة للسلام أكثر منها وثيقة حرب([3])، و منهم من يحلله على أساس مبادئ الدولة الوطنية من خلال مصطلحات وردت فيه كالجمهورية و الديمقراطية و الحريات و العدالة الاجتماعية سيادة الدولة ... ([4])

لكن من خلال القراءة التحليلية للبيان يمكن أن نستنتج خمسة محاور أساسية:

المطلب الأول: الاحتكام إلى سلطة الشعب :

إنّ المتتبع لديباجة البيان يلاحظ انه ينطلق من خلفية تاريخية وواقعية ، مسندة إلى تبريرات حقيقية لإعلان الثورة مبينا سندها و مبادئها و أهدافها .

فالنداء موجه بالدرجة الأولى إلى الشعب الجزائري و من ثم المناضلين " من أجل القضية الوطنية". فالاحتكام للشعب له دلالات خاصة كون العمل الذي سيباشر به يجب أن يتبناه كل أفراد المجتمع بكل توجهاته و أطيافه لان المسألة هو مقاومة الشعب ، و يلاحظ أنّ

---

1 رابح لونيسي ، بيان أول نوفمبر ، المرجع السابق ، ص 23.

2 جمال قنان ، دراسات في المقاومة و الاستعمار ، الجزائر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد 1996.

3 محمد جغابة ،مرجع سابق ، ص 12.

4 انظر رابح لونيسي، المرجع السابق ، ص 24.

الديباجة مرتبطة ارتباطا وثيقا لما جاء في نهاية البيان : " أيها الشعب الجزائري ، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة ، وواجبك هو أن تنظم إليها لإنقاذ بلادنا و العمل على أن نسترجع له حريته". ([1])

و نلاحظ أنّ واضعي البيان حتى تكون لهم مصداقية رجعوا إلى الشعب طالبين المساندة و المساعدة و هذه المرة لا خيار لهم في ذلك لأن العملية ليست عملية انتخابية وفق برامج و مشاريع بل العملية هي ثورة لتحديد مصير أمة بأكملها ، ثم يستطرد البيان مبّينا الأسباب التي دفعت بهؤلاء المناضلين إلى انتهاج هذا النهج ألا و هو الكفاح المسلح : " أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا ... نعلمكم أنّ غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل ، بأن توضح لكم مشروعنا و الهـــدف من عملنا ، و مقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى "الاستقلال الوطني " في إطار الشمـــال الإفريقي و رغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الامبريالية و عملاؤها الإداريون و بعض محترفي السياسة ".([2])

فالملاحظ أنّ واضعي البيان كانت لديهم قراءة مستقبلية لما قد يفهم من العمل الثوري ، فأعلنوا صراحة هدفهم لتفادي أية دعاية من العدو و بالتالي الوقوف ضد أية محاولة لكسر الثورة.

إن الوثيقة تعطي للشعب دورا مهما ، و رائدا ، و ذلك لمحاولة تجنيبه المغالطات التي قد يقع فيها ، و خاصة أن البيان تزامن مع اندلاع الثورة ، فمن واجب الشعب أن يعرف و أن يتخذ موقفا بعيدا عن السياسة و الالتباس الذي قد يقع فيه الشعب ، فالمشــــروع إذا خطير ألا و هو الثورة ، و الهدف المنشود هو الاستقلال الوطني ، و لكي يحقق هذا الهدف يجب العودة إلى الشعب .

[1] حزب جبهة التحرير الوطني ، النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954– 1962 ، ص 3.
[2] نفسه ، ص 3.

و كما يقول جغابة فإنّ الاحتكام إلى الشعب : " تصحيح لهفوات الماضي و استنتاج عبره ، هي رفض لفكرة الأبوية و التوكيل و الرجوع إلى وضع لا يمكن لأي احد إنكاره أو تجاهله ".([1])

و لاستخلاص دروس الماضي فإن العمل المسلح لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة حاسمة مالم يسبقه عمل سياسي تمهيدي يرفع من وعي الجماهير ويعدها إعدادا نفسيا وتنظيميا من جهة ثانية لمواجهة الاستعمار مواجهة فعالة حاسمة.

ثم ينتقل البيان مرة أخرى إلى ذكر الحركة الوطنية و ما آلت إليه من صراعات و انشقاقات فيرى أصحابه :" أنّ الحركة الوطنية بعد مراحل من الكفاح قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية" ([2])، و بالتالي لا أمل فيها رغم المطالب المرفوعة منذ 1919 و رغم مشاركتها في الانتخابـــــات و رغم كل المجهودات إلاّ أنّ ذلك لم يؤد إلى أي شيء. حيث " اتسم النضال السياسي في الجزائر طيلة العقود الثلاث السابقة لاندلاع الثورة التحريرية بالتعددية الحزبية التي عكست بصورة واضحة وجود تيارات سياسية متباينة مرجعية و أهدافا و هو التباين الذي جعل النظرة للقضية الجزائرية تتراوح بين رؤى الإدماج و الإصلاح و الاستقلال".([3])

المطلب الثاني: ميلاد جبهة التحرير الوطني.

اتخذت الحركة الثورة إطارا سياسيا تمثل في " جبهة التحرير الوطني " كحركة تجديدية ثورية فاتحة الأبواب لكل التيارات الأخرى والتنظيمات والأشخاص هدفها الاسمي هو توحيد الشعب حول مشروع واحد هو الكفاح المسلح ، ويؤيد البيان ذلك بقوله: " إنّ حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة نتيجة لسنوات طويلة من الجمود و الروتين .. إنّ الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية ..". ([4])

---

[1] جغابة ، مرجع سابق ، ص 43.

[2] النصوص الأساسية، مرجع سابق ، ص 4.

[3] عامر رخيلة ، أبعاد و مفاهيم في بيان أول نوفمبر 1954، المرجع السابق ، ص 62.

[4] النصوص الأساسية، ص4.

والبيان دعوة صريحة للشعب الجزائري للتخلي عن كل التنظيمات السياسية القائمة يومئذ ([1]) و الالتفاف حول الجبهة .

و في هذا الصدد يقول محمد حربي : " إنّ جبهة التحرير الوطني غيرت الحقل السياسي حيث أرغمت كل الأحزاب على تحديد موقفها بالنظر إليها ، و هذا ما دفع تدريجيا إلى التحاق التشكيلات الأخرى بجبهة التحرير كأفراد ، و لعب العمل المسلح الذي قامت به الجبهة ، و الإجراءات العقابية التي اتخذتها ضد من يرفضون أو يمتنعون عن الانضمام إليها دورا كبيرا في التحاق مناضلي التشكيلات السياسية الأخرى ".([2])

و باسم الشرعية الثورية انطلق عبان رمضان ليقوم بسلسلة من المفاوضات مع كل من([3]):

- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.
- جمعية العلماء المسلمين.
- المركزيين.
- الحزب الشيوعي الجزائري.
- الحركة الوطنية الجزائرية (المصاليون)

وذلك بهدف اندماجهم في الجبهة، فكانت النتيجة:

- **أولا:** أعلن فرحات عباس، زعيم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في القاهرة، في 22 أبريل 1956 انضمامه رسميا إلى جبهة التحرير الوطني ومعه بقية مناضلي حزبه ،وعدّ ذلك تحولا جذريا في مواقفه، فقد كان يعتبر الكفاح المسلح "يأسا وفوضى ومغامرة"، وكان ينتظر الكثير من مانديس فرانس ، لكنه لم يكن يستطيع تجاهل وجود منظور آخر، بفضل جبهة التحرير الوطني، فتوصل أخيرا إلى قناعة أنه "إذا استسلمت"الأوليغاركات المالية"، إذا

---

[1] رخيلة ،أبعاد و مفاهيم ، المرجع السابق ، ص 62.

[2] محمد حربي ، **جبهة التحرير الوطني ، الأسطورة و الواقع** ، ترجمة كميل قيصر داغر ، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ،1983 ، ص 131.

[3] محمد العربي الزبيري وآخرون،**كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962**،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية 2007. ص 32 -42.

تكشف عجزها، لن يبقى أمام الجزائريين غير الذهاب إلى السجن أو الالتحاق بالأدغال".([1])

– **ثانيا:** ظل موقف جمعية العلماء متحفظا إزاء جبهة التحرير ، وتميز موقف أحد قادتها، الشيخ العربي التبسي، بمساندته للجبهة وفهمه بأن النضال في الإطار القانوني، يعد من الماضي، فتم اغتياله على يد السلطات الفرنسية ، وفي سنة 1956 انضم الكثير من مناضلي الجمعية إلى الجبهة بصفتهم أفرادا، كبقية التنظيمات، مثل محمد شعباني، احمد طالب الإبراهيمي، عامر ملاح، ومحمد صالح اليحياوي. ([2])

– **ثالثا:** اعتبر المركزيون العمليات العسكرية في أول نوفمبر مغامرة وتنبأوا بانتكاسة للحركة للوطنية، لكن سرعان ما غيروا مواقفهم وانضموا إلى الجبهة ووصلوا إلى مواقع قيادية فيها، مثل بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، تمام، عيسات يدير...

– **رابعا:** اعترض الحزب الشيوعي الجزائري على ادعاء جبهة التحرير الوطني التحدث باسم الأمة جمعاء، وذلك باسم تمثيله الطبقة العاملة ، وأسس في مارس 1956 منظمة عسكرية خاصة به، سميت "مقاتلي التحرير" فشلت، فتم دمج مقاتليها أو ما تبقى منهم في جيش التحرير الوطني في تموز/يوليو 1956، كأفراد وليس كحزب.

–**خامسا:** أعطى المصاليون في ديسمبر 1954 تسمية جديدة لمنظمتهم فحلت الحركة الوطنية الجزائرية محل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وعلى عكس بقية التنظيمات التي اندمجت في جبهة التحرير الوطني، اختاروا الدخول في حرب دامية ضدها، سقط فيها عشرات آلاف القتلى من الجانبين، حتى استقلال الجزائر سنة 1962 .

أدت هذه التطورات السياسية إلى تغيير في حجم وتركيبة جبهة التحرير الوطني. فلم تعد منذ سنة 1956، حكرا على مناضلي المنظمة الخاصة، ذوي التكوين العسكري، والمتشيعين للعمل الحربي على حساب أي عمل آخر. ([3])

إنّ توازنا جديدا،أصبح يحل محل هيمنة رجال جيش التحرير الوطني،ومعطيات جديدة بدأت

---

[1] الزبيري ، كتاب مرجعي، ص 33.

[2] نفسه ، ص 35-36.

[3] بن خدة ، شهادات ومواقف ، مرجع سابق ، ص63/62

تتفاعل داخل الجبهة،فالنواة الأولى لأول نوفمبر، تشكلت من قيادات الصف الثاني،في الحركة الوطنية الجزائرية، المتميزين بعدم احترافهم السياسي، وبصغر سنهم، وانتمـــــائهم إلى الطبقات الأكثر فقرا في المجتمع الجزائري ، في حين اختلف الأمر بعد انضمام سياسيين محترفين أكثر تجربة في القيادة منحدرين من طبقات أكثر رفاهية . ([1])

" الجبهة عند تأسيسها كانت اقرب للحزب أكثر كونها بناء جبهويا ، و يعبر عن ذلك بيان أول نوفمبر الذي يقر بوجود مجموعة متجانسة جمعت بينهم وحدة الموقف السياسي لإخراج الحركة الوطنية من المأزق .. في حين شكلت سنة 1956 بداية لظهور الجبهة بدخول شرائح مختلفة لتشكيل ائتلاف ضمني لتحقيق الاستقلال" و يذهب بجاوي إلى وصف الحزب " الأمة" معتمدا في ذلك على أسلوب الانخراط فيها الشيء الذي يجعل كل الشعب جبهوي طالما استمرت الحرب ".([2])

لقد انبثقت جبهة التحرير الوطني لتعيد للشعب ثقته بنفسه و أمله في المستقبل و تعبئه في الاتجاه الصحيح من أجل تحقيق هدفه في الحرية و السيادة و بناء مجتمعه الجديد.

كما جاء في إحدى المناشير التي أصدرها عبان رمضان بأن : " جبهة التحرير الوطني ليست إعادة بناء لحركة الانتصار الحريات الديمقراطية ، فهذه الأخيرة تعتقد أنّ تحرير الجزائر من مهمة الحزب و هذا تصور خاطئ ، إنّ جبهة التحرير الوطني تؤكد أنّ تحرير الجزائر هي مهمة كل الجزائريين، وليست مهمة جزء من المجتمع مهما كانت أهميته".([3])

وعن أزمة صيف 1962 يقول سليمان الشيخ " لقد كشفت أزمة صائفة 1962 عن عجز جبهة التحرير الوطني عن حل المشكلات المطروحة داخليا بصورة ديمقراطية بتغيير المجموعة القائدة، وكان هذا التبديل يتم دوما في جو متأزم بمقدار ما كانت الممارسات السلطوية الموروثة أصلا عن الطرائق المعمول بها داخل الأحزاب التقليدية والتي تكررت في سلوك نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب ثم حركة الانتصار...فقد كشفت أزمة 1962 عن عدم وجود جبهة التحرير من حيث هي منظمة متجانسة وذات بنية سليمة،فإذا نظرنا إليها من ناحية نظرية كحزب يجمع بين مناضلين

---

[1] الأمين شريط ، التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية ، مرجع سابق ، ص 97

[2] نفسه ، ص 97

[3] حميد عبد القادر ، عبان رمضان مرافعة من اجل الحقيقة ، الجزائر ، دار الشهاب ،2003 ،ص 62-63.

انتسبوا فرديا إليه بدا لنا من الوجهة العلمية وعلى ضوء الاتجاهات وخطوط الفصل التي نشأت فيها أنها جبهة قائمة على أساس التشكيلات السياسية السابقة،ولكن يضاف إلى هذا الانقسام الموروث عن الماضي"([1])

حينما اندلعت الثورة في أول نوفمبر 1954، كان قد تم إطلاق تسمية "جبهة التحرير الوطني" على أداة النضال السياسي و"لما كانت تجسيدا للأمة، فقد خولت لنفسها حق التمثيل الوحيد "للإرادة الجزائرية"، لقد كانت الحزب ـ الأمة قبل أن تصبح الدولة ـ الأمة" واتخذت الأداة العسكرية اسم جيش التحرير الوطني.

وبيّن محمد حربي، هذا الخلل، مؤكدا: "أن الخطة التـي تـم وضعها انطلاقا من مهمات الحرب ودون إحالة واضحة إلى ما سيكون عليه المجتمع المزمع بناؤه، تعطى الجوانب التقنية المتعلقة بانغراس حرب العصابات أولوية على الجوانب السياسية، وتكوين الجهاز العسكري أولوية على بناء الحزب. وفي هذا النوع من النضال مهما يكن اللجوء إلى السلاح مهما، ينبغي أن يكون خاضعا للسياسة أي للبرنامج والتنظيم الذي يطبقه". ([2])

و السؤال الذي يطرح هل استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تحقق قطيعة جذرية و معرفية و سياسية مع المنهج و الايدولوجيا السائدة داخل أحزاب الحركة الوطنية و أن تشكل إطارا استراتيجيا ممثلا لمشروع الكفاح المسلح و داعما لخصائص ولادة المجتمع الجزائري في فضاء الثورة؟ وسوف نبين ذلك عند التطرق إلى برنامج طرابلس .

المطلب الثالث: إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة

بعدما أوضح البيان الأسباب التي أدت إلى تبني فكرة الثورة، وأعلن عن ميلاد جبهة التحرير الوطني كهيئة سياسية لقيادة الكفاح المسلح، ينتقل إلى عرض البرنامج السياسي الذي تعتزم الثورة الوصول إليه من خلال الأهداف الداخلية والخارجية، حيث بنص البيان على ما يلي: **" لكي نبين بوضوح هدفنا، فإننا نسطر .... الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي:**

---

[1] سليمان الشيخ ، **الجزائر تحمل السلاح**، مرجع سابق ، ص 486/485.

[2] محمد حربي ، **جبهة التحرير الأسطورة و الواقع** ،مرجع سابق،ص 325.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن المبادئ الإسلامية.

2- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني". ([1])

المتتبع لنص البيان يلاحظ أن الغاية من الكفاح المسلح هو تحقيق الاستقلال، " وتجنبا لكل غموض أو تأويل من شأنه أن تحوله إلى صورة جوفاء تحمل في طياتها واقعا لا يمت إلية بصلة إلا شكلا أو مظهرا خارجيا فقد عمد البيان إلى تحديد محتوى هذا الاستقلال" . ([2])

إن المتتبع لتطور الحركة الوطنية يلاحظ أن مفهوم الاستقلال قد ورد ذكره في أدبيات الحركة الوطنية ذات التوجه الثوري، ولقد كان النجم سباقا إلى هذا المطلب، مع المطالبة بتكوين حكومة جزائرية وبرلمان جزائري. ([3])

وعليه فالمطلب الاستقلالي كان واضحا، ومما زاده وضوحا هو عبارة "**إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية**".([4])

وهذه العبارات تحمل دلالات الدولة المستقبلية التي كان أصحاب البيان يهدفون إليها من خلال الثورة.

وأهم دلالات هذه العبارة ما يلي:

1- إقامة الدولة الجزائرية.

2- السيادة.

3- الديمقراطية الاجتماعية.

4- المبادئ الإسلامية.

إنّ مفهوم الدولة يرتبط ارتباطا وثيقا ببعض المقومات وأهمها سيادة الدولة، فإقامة الدولة الجزائرية يعني القضاء التام على قيم المحتل التي غرسها منذ عام 1830، بمعنى آخر إعادة

---

1 النصوص الأساسية ، مرجع سابق ، ص 4-5.

2 جمال قنان ، دراسات في المقاومة و الاستعمار ، الجزائر ، المتحف الوطني للمجاهد 1996، ص 232.

3 انظر الفصل الرابع من المذكرة

4 النصوص الأساسية ، مرجع سابق ، ص 4.

بناء الدولة الجزائرية التي حطمها الاستعمار، ويعني هذا إلغاء واقع الاحتلال بنظمه ومنظومته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

إذا المعنى واضح من هذه الزاوية ، فإعادة بناء الدولة الجزائرية ذات السيادة يعني رفض كل شكل من أشكال الوصاية أو الفدرالية أو الكونفدرالية .انظر الفصل السادس من المذكرة أو الحكم الذاتي ، فالإقرار بالسيادة يعني إعادة الأرض إلى مالكيها الأصليين دون نقصان ، و يعني كذلك بناء الدولة الجزائرية الحرة على أرضها . و لقد أثيرت قضية السيادة كثيرا و خاصة مع اتفاقيات إيفيان حيث بنيت على أساس فرض بعض الشروط على الدولة الجزائرية الحديثة و خاصة التعليم و الثقافة و الاقتصاد . ([1])

ويفهم كذلك من هذا المعنى إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة و تعني الإعادة هنا محو فترة 1830/ 1962 التي حاول الاستعمار خلالها طمس معالم الدولة الجزائرية و نكران و جودها .

أما الأستاذ رابح لونيسي فيرى أن بيان أول نوفمبر 1954 يحتوي على مبادئ و مفاهيم هامة و أساسية و هي الجمهورية ، الديمقراطية ، الحريات ، العدالة الاجتماعية ، سيادة الأمة السيادة التامة للدولة المبادئ الإسلامية كإطار للدولة. ([2])

إن الملاحظة الأساسية هي عدم وجود النمط الذي ستكون عليه الدولة الجزائرية ، وان كان المعنى يسير إلى تبني النهج الجمهوري في الدولة ، وهذا ما كان واردا في أدبيات الحركة الوطنية ،لان المفهوم من "إقامة الدولة الجزائرية " في عملية الاستقلال وفق نهج معين إما الملكية و هو أمر غير وارد و إما النظام الجمهوري .

المبدأ الآخر الوارد هو" الديمقراطية الاجتماعية " وأكثر ما يعنيه هذا المفهوم هو انتهاج النهج الديمقراطي ضمن تكوين الدولة الوطنية معتمدة أساسا على البعد الاجتماعي لهذه الديمقراطية، أي المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

فالنهج الديمقراطي الذي تهدف إليه الحركة الجديدة " جبهة التحرير الوطني " يجب أن يكون مستمدا من طرف الشعب ، أي الرجوع إلى مبدأ " من الشعب و إلى الشعب".

---

[1] أنظر : بن يوسف بن خدة ، **اتفاقيات ايفيان** ، مرجع سابق ، ص44

[2] لونيسي ، **بيان أول نوفمبر و أسس الدولة الوطنية** ، مرجع سابق ، ص 24

أما المبدأ الأهم – حسب رأينا – هو مفهوم المبادئ الإسلامية، هل المعنى إقامة دولة جزائرية تستمد مبادئها و قوانينها من الشريعة الإسلامية؟ هل معنى هذا العودة إلى شعار جمعية العلماء المسلمين" الإسلام ديننا، العربية لغتنا ، الجزائر وطننا ".

إن المتتبع لأدبيات الحركة الوطنية يلاحظ أنّ مفهوم الإسلام و مبادئه كانت مدرجة ضمن مطالبها الأساسية من حركة النجم إلى جمعية العلماء إلى النخبة، فالجامع الذي اتفق عليه الكل هو الدين كأساس للشخصية الوطنية. لكن السؤال المهم ، ماذا يقصد " بالمبادئ الإسلامية" وفق ما جاء في بيان أول نوفمبر1954.

والملاحظ أنّ البيان لا يجيب على بعض النقاط بوضوح كالهوية و الإسلام و العروبة ، وأنه ليس ميثاقا أو عريضة مرجعية بل هو وثيقة سياسية كتبت فيما يبدو على عجل و صيغت في عبارات بسيطة وعملية .

لذلك فإن المبادئ الإسلامية التي جاءت في البيان لم تكن كافية لفهم المعنى الحقيقي المراد منها بالرغم من البعد التاريخي و الثقافي اللذين ميزا الجزائر المسلمة عن فرنسا المسيحية إلا أنّ ذلك لم يكن كافيا لرفع اللبس ، و هذا ما أسماه الأستاذ رابح لونيسي بالخلاف و النقاش السائد حول مفهوم " ضمن إطار المبادئ الإسلامية " ([1])، و الذي يعني أساسا : " الممارسة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في أطار مبادئ الإسلام العامة التي اجمع عليها المسلمون و المعروفة بوضوح لدى الجميع " . ([2])

و هذا الطرح يؤكده الدكتور سعيد عليوان حيث يرى بأنّ المقصود بالمبادئ هي قواعد و معايير عملية تبنى عليها قيم الأعمال .. فالبيان قرر أن تكون الثورة الجزائرية و الدولة التي ستقوم على اثر انتصارها متمثلة جميع قيم الإسلام ". ([3])

---

[1] رابح لونيسي ، **بيان أول نوفمبر و أسس الدولة الوطنية** ، مرجع سابق ص 33

[2] نفسه ، ص 34.

[3] د. سعيد عليوان " قيم الإسلام في مواثيق الثورة الجزائرية، بيان أول نوفمبر، ميثاق الصومام 1956 "، برنامج طرابلس 1962(كتاب : القيم الفكرية و الإنسانية للثورة الجزائرية 1954 – 1962) مخبر الدراسات التاريخية و الفلسفية جامعة منتوري قسنطينة 2003.

أما البعد الثاني من الاستقلال فهو البعد الانساني الذي تبنته الثورة و تبناه البيان و هو تكوين الدولة وفق مفهوم المواطنة ([1]) ، هذا من جهة و من جهة ثانية تقديم ضمانات للأقلية الأوروبية الموجودة في الجزائر و هو عبارة عن التزام شرف جاء به البيان لحماية الأقليات الدينية و العرقية الموجودة في البلد و خاصة منها الطائفة اليهودية .

ثم يحدد البيان من خلال الاستقلال الأهداف العامة و يقسمها إلى قسمين :

1- الأهداف الداخلية :

1- تطهير الحركة الوطنية من الشوائب التي علقت بها في مسارها النضالي، و إرجاعها إلى السكة السليمة، و هذا يعود إلى عقم النضال السياسي الذي وصلت إليه الحركة الوطنية عبر مراحل عملها ، و يلاحظ من خلال مفهوم التطهير هو إلغاء كل عمل سياسي خارج نطاق الجبهة و هي الممثل الوحيد للشعب و الناطق الرسمي له، و بالتالي إضفاء شرعية العمل السياسي و الثوري الذي ستتبناه الجبهة مستقبلا.

2- التعبئة العامة للشعب و توحيد صفوفه ضد العدو الوحيد و هو الاستعمار و هنا يلاحظ العودة إلى الاحتكام إلى الشعب.

2- الأهداف الخارجية:

يبين البيان أن العمل الداخلي يجب أن يتماشى مع العمل الخارجي و هو ما اسماه بتدويل القضية الجزائرية ، فطرد الاستعمار يجب أن يتلاحم فيه أفراد الشعب داخليا و الدول الصديقة خارجيا. فالرأي العام الدولي يجب أن يتبنى القضية الجزائرية من منطلق إنساني أو عرقي أو ديني ، و منه يكون الضغط على الحكومات و تكون المساندة .

لذلك ارتبطت الأهداف الخارجية بمنطلق آخر لا يقل أهمية و هو " تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي و الإسلامي "، فالبيان تبنى مفهوم الوحدة لعلمه بأن قضية تصفية الاستعمار هي قضية منطقة بأكملها لذلك من الواجب تضافر الجهود للقيام بهذه العملية.

[1] راجع المفهوم في الفصل الأول من المذكرة ، و كذلك صياغته لدى التيار الاندماجي في الفصل السادس.

و ما يلاحظ من هذه الجملة هو طرح أبعاد الهوية مجددا و دوائر الانتماء و هي الدائرة المغاربية ثم الدائرة العربية فالدائرة الإسلامية ([1]) . فالانتماء الجزائري إذا من هذه الزاوية هو انتماء مغاربي جغرافيا ، و عربي لغويا و إسلامي دينيا، و هذه الأبعاد سمحت باتحاد دول المغرب العربي ضد فرمسا و ذلك بفضل التضامن الذي لقيته الثورة داخليا و خارجيا.

المطلب الرابع : السيادة في الدولة الجزائرية

انطلاقا من مبدأ الثورة الذي تبنته جبهة التحرير الوطني لاسترجاع السيادة الوطنية و بناء الدولة الجزائرية المستقلة ، فرضت الجبهة شروطا اعتبرت من الوجهة السياسية تبيانا لميزان قوى و دافع أيديولوجي و أرضية للمفاوضات و الحوار مع السلطات الاستعمارية في حالة وجود نية للمفاوضات من طرف الفرنسيين حيث بين البيان ذلك : " و قد اعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة إذا كانت السلطات تحدوها النية الطيبة " . ([2])

لكن هذا التوجه يجب أن تسبقه شروط مهمة و هي :

1- الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية و رسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل و القرارات و القوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ و الجغرافيا و اللغة و الدين و العادات للشعب الجزائري.

يلاحظ أن مفهوم الاعتراف بالجنسية الجزائرية ارتبط بإعادة السيادة المسلوبة إلى أصحابها الشرعيين ، فالجزائر لا تربطها بفرنسا أية روابط لا في الجغرافيا و لا في التاريخ و لا في اللغة و لا في الدين . وهذه دعوة صريحة مرتبطة بمفهوم الهوية و الشخصية المتميزة التي تتكامل فيها كل المقومات التاريخية و الجغرافية و اللغوية و الدينية و الثقافية و التي هي جزء حسب البيان من شروط السيادة التي تبنى بها الدولة الجزائرية المستقلة .

2- فتح مفاوضات مع الممثلين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

---

[1] رابح لونيسي ، **بيان أول نوفمبر و أسس الدولة الوطنية** ، مرجع سابق ، ص 36.

[2] النصوص الأساسية ، ص6 .

و هي دعوة للسلطات الفرنسية تبين الجبهة من خلالها أنها الممثل الرسمي للشعب، ورغم ذلك لا يمكن الحديث عن المفاوضات دون الرجوع إلى الاعتراف الضمني بسيادة الدولة الجزائرية مع وحدة التراب الجزائري . و الذي حاولت السلطات الفرنسية في مفاوضاتها مع جبهة التحرير فصل الصحراء عن الشمال و هنا يلاحظ أن أصحاب البيان كانت لديهـــم بعد نظر فأدرجوا أمورا كانت ستشكل عقبة في سبيل الحصول على الاستقلال و منها الوحدة الترابية للجزائر .

3- خلق جو من الثقة و ذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السيـــاسيين و رفع كل الإجراءات الخاصة و إيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة. و لكي يتسنى فتح مفاوضات يجب أن تكون هناك ثقة بين الطرفين و دلائل الثقة من طرف الجهة الفرنسية تبدأ بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين و إيقاف المطاردات البوليسية ضد الشعب.

و يلاحظ كما يقول الأستاذ رخيلة أن هذه الإجراءات التي تبنتها الجبهة : " لم تكن خيارا أو غاية في حد ذاتها ، بل هي وسيلة صريحة لإعلان السلم و إلزام الإدارة الاستعمارية بالامتثال للمواثيق و النصوص الدولية ... و كانت دعوة للمفاوضات دليلا قاطعا على نزغ جبهة التحرير الوطني للسلم و اعتمادها على العمل الدبلوماسي و السياسي كأداة أساسية لفض النزاع بين الطرفين "

المطلب الخامس : البيان رسالة سلام

لم يكن البيان وثيقة حرب أو إعلان ثورة لاسترجاع الاستقلال فقط، بل كان في نفس الوقت رسالة سلام إلى السلطات الاستعمارية أساسا و إلى العالم أجمع.

فإذا كانت للسلطات الاستعمارية نية الاعتراف بالدولة الجزائرية المستقلة الديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية ، و كانت لديها نية التفاوض على اعتبار الجزائر أرض جزائرية مستقلة وهي وحدة لا تتجزأ ،فان البيان أعطى ضمانات لفرنسا و للفرنسيين مقابل ذلك و تحددت فيما يلي :

[1] عامر رخيلة " البعد الإنساني في الثورة الجزائرية " المصادر ، العدد 07 نوفمبر 2002. المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، ص 54.

1- فان المصالح الفرنسية ، ثقافية كانت أو اقتصادية و المتحصل عليها بنزاهة ، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص و العائلات.

2- جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية و في هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3- تحدد الروابط بين فرنسا و الجزائر و تكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة و الاحترام المتبادل. ([1])

و هذا ما أكده فرحات عباس يومها رئيس الحكومة المؤقتة في ندوة صحفية عقدها يوم 12 ديسمبر 1960 بتونس لما سئل عن الضمانات التي تمنح للفرنسيين بعد الاستقلال فقال : " لقد حددنا موقفنا من هذا الموضوع مرارا عديدة ، و قلنا للأوروبيين الاختيار بين اكتساب جنسية جزائرية و بين البقاء على جنسياتهم ، و في الحالة الأولى تكون لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات التي للجزائريين ، و في الحالة الثانية فإنّ ذلك لا يمنعهم من العيش في الجزائر و من احترام حقوقهم ". ([2])

إن المبادئ التي جاءت في بيان أول نوفمبر تبنته وثائق الثورة الجزائرية في محتـــواه الاستراتيجي ، و هذا ما نلاحظه في اعلان إيقاف الحرب يوم 19 مارس 1962 وأهم ما جـاء فيه ([3]) :

أولا : الوحدة الترابية للجزائر في حدودها الحالية وهذا ما يقضي على كل محاولة مكشـــــوفة أو مستترة لتجزئة الجزائر في الشمال أو لفصلها عن صحرائها.

ثانيا : استقلال الجزائر ، إن الدولة الجزائرية ستتمتع بجميع مقومات السيادة بما في ذلك الدفاع الوطني و السياسة الخارجية و اتجاهها الخاص في الداخل و الخارج.

ثالثا: وحدة الشعب الجزائري ..... إن الوحدة الوطنية للشعب الجزائري تدعم حضارته العربية الإسلامية التي انصهرت في المعركة من اجل الاستقلال.

---

[1] النصوص الأساسية ، ص 6.

[2] عامر رخيلة ،" البعد الإنساني في الثورة الجزائرية" ، مرجع سابق ص53.

[3] أنظر نص الخطاب في بن يوسف بن خدة ، شهادات ومواقف ، مرجع سابق. ص34.

رابعا: الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بوصفها المفاوض الوحيد والممثل الحقيقي للشعب الجزائري....

إن البيان رغم الظروف التي صدر فيها و محدودية الثقافة التي يتمتع بها رجال الثورة الأوائل إلا انه ركز على أسس الدولة الجزائرية الحديثة و التي تتمثل في العناصر التالية :

1- السيادة الوطنية في الداخل و الخارج.

2- الوحدة الترابية للجزائر.

3- شعب واحد هو الشعب الجزائري المسلم العربي وتقابله أقلية أوروبية.

4- جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي و إقصاء كل الأطراف الأخرى.

المبحث الثاني: مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

إن المتتبع لأحداث الثورة و مسيرتها منذ 1954 يلاحظ بأنّ جبهة التحرير الوطني استطاعت أن تتحكم في الوضع على المستوى السياسي و العسكري، فقد قامت الجبهة في 24 فيفري من إنشاء الاتحاد العام للعمال الجزائريين و في 19 مارس من إنشاء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين. ([1])

فعلى الساحة الجزائرية شهدت البلاد العديد من الأحداث منها استشهاد ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية يوم 18 جانفي 1955 و إلقاء القبض على رابح بيطاط قائد المنطقة الرابعة يوم 23 ماي 1955. كما شهدت سنة 1955 إنشاء الحركة الوطنية الجزائرية في جانفي 1955 الموالي للمصاليين ،كما أسس الحزب الشيوعي مجموعة مسلحة أطلق عليها اسم " المحاربون من اجل الحرية ".

أما على الساحة السياسية الفرنسية فقد شهدت مع بداية عام 1956 سقوط حكومة " ادغار فور" و التي جاءت من بعدها حكومة قي مولى ثم تنصيب" روبرت لاكوست "وزيرا مقيما في الجزائر .

[1] بسام العسلي ، <u>جبهة التحرير الوطني الجزائرية</u> ، بيروت : دار النفائس ، 1984 ، ص 71.

كما شهدت هذه الفترة استقلال المغرب في 2 مارس 1956 و تونس في 20 مارس 1956، كما بدأ العمل على تدويل القضية الجزائرية و مساندة حركة عدم الانحياز في جويلية 1965 بيوغسلافيا.

لقد جاء الصومام كضرورة ملحة للعمل على توحيد الصف و إيجاد أرضية لمواصلة الحرب و الوقوف في وجه المناورات السياسية التي بدأت تمس بالثورة . استدعى ذلك تكوين لجنة أعطيت لها صلاحيات إعداد وثيقة المؤتمر و كانت تتكون من عمار اوزقان ،محمد لبجاوي (عناصر قيادية سابقة في الحزب الشيوعي الجزائري) محمد عباس 260 ، عبد الرزاق شنتوف(عنصر قيادي في حركة الانتصار، بن يوسف بن خدة و عبد الملك تمام . ([1])

وتجدر الإشارة هنا ألى أن الأعضاء البارزين و الحقيقيين الذين شاركوا في المؤتمر هم:

1- زيغود يوسف: قائد المنطقة الثانية.

2- الأخضر بن طوبال: نائب قائد المنطقة الثانية .

3- كريم بلقاسم: قائد المنطقة الثالثة .

4- اعمر اوعمران: قائد المنطقة الرابعة

5- محمد العربي بن مهيدي قائد المنطقة الخامسة .

6- عبان رمضان ممثل جبهة التحرير الوطني .

أما عن غياب المنطقة الأولى فيعود إلى الأزمة التي حدثت بعد استشهاد مصطفى بن بولعيد يوم 25 مارس 1956. أما الوفد الخارجي فان عدم حضوره للمؤتمر يعود أساسا إلى صعوبة دخول البلاد

في تلك الفترة، وكان الاقتراح الذي جاء به زيغزد يوسف:" عقد مؤتمر وطني يهدف إلى دراسة التجربة الثورية وتوحيد العمل السياسي والعسكري والدبلوماسي ووضع إستراتيجية جديدة للثورة "

ومن النقاط التي كان لها تأثير كبير في اللجنة المبدأين الشهيرين :

1 – أولوية العمل السياسي على العمل العسكري.

2 – أولوية الداخل على الخارج.

---

[1] بن خدة ، **شهادات و مواقف** ، مرجع سابق ، ص 194.

و من النقاط التي جاءت كذلك في مسودة الوثيقة ما يلي :

1 – إطلاق سراح المساجين السياسيين.

2 – الاعتراف بالوحدة الترابية .

3 – الاعتراف بالسيادة التامة .

4 – التفاوض مع جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري. ([1])

وعن نتائج المؤتمر الذي جاء في الصومام يقول بن خدة : " بالإضافة إلى البرنامج الذي تضمن الإستراتيجية السياسية والعسكرية للجبهة عين المؤتمر الهيئات القيادية وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية، ولجنة التنسيق والتنفيذ كما تم التصويت على مبدأين أساسيين وهما أسبقية العمل السياسي على العمل العسكري و أسبقية الداخل على الخارج. ([2])

و يعترف الأستاذ بن خدة بالنقائص التي شابت المؤتمر و تمثلت أولا في الغيابات ومنها غياب رئيس ولاية الاوراس النمامشة ، و غياب رئيس القاعدة الشرقية السيد(عمار بوجلان) و قد عملا كلاهما على معارضة المؤتمر بحيث قرر المجتمعون إيفاد بعثة إلى الغائبين تتكون من زيغود و مزهودي ، كما اعترض بن بلة على تواجد بعض الشخصيات في المجلس الوطني للثورة الجزائرية منهم المركزيون وأعضاء الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري و بعض أعضاء جمعـــــية العلماء كما اعترض على مبدأ أولوية الداخل على الخارج و أولوية العمل الســــياسي على العمل العسكري ، و قد شاركه في هذا الرأي أعضاء آخرون من الوفد الخارجي ([3]) ، و بالتالي كما يقول محمد حربي جاء المؤتمر " ليدشن عهد الصراعات الداخلية و يستأنف تجربة حركة اانتصار الحريات الديمقراطية ".([4])

إن المتتبع لمحتوى وثيقة الصومام يجدها تنقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية هي: ([5])

---

[1] محمد عباس ، رواد الوطنية ، مرجع سابق ، ص262

[2] بن خدة ، شهادات و مواقف ، مرجع سابق ،ص 75.

[3] نفسه، ص 78

[4] محمد حربي ، جبهة التحرير الوطني ، مرجع سابق ،ص 149.

[5] النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني 1954-1962.

1– تبيان الحالة السياسية الراهنة .

2– تحديد الآفاق العامة للعمل المستقبلي .

3– وسائل العمل الدعاية.

المطلب الاول: الحالة السياسية الراهنة :

لقد حللت وثيقة الصومام في قسمها الأول الوضعية على الأرض منذ اندلاع الثـــورة و هي تبيّن النقلة النوعية في العمل العسكري من حرب العصابات إلى الحرب الشاملة ، و يعني هذا أنها ثورة منظمة و ليست بحركة ثورية فوضوية ، وهذا تأكيد على توسع نطاق الحرب على جميع المستويات معتمدين في ذلك على جهاز سياسي قوي و هو جبهة التحرير الوطـــــني وهي: " المنظمة الوطنية الحقيقية الوحيدة ونفوذها في عامة القطر الجزائري واقع لا يقبل و لا يتجادل فيه أحد". ([1])

وجاء هذا نتيجة توفر الشروط ومنها :

1– منع النفوذ الشخصي وإقرار مبدأ الإدارة الجماعية .

2– وضوح المذهب، فالغاية المنشودة هي الاستقلال ([2])

أما الهدف من هذه الثورة :

1– تدمير حكم الاستعمار الفوضوي .

2– إقامة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية .

و إن كانت الفكرة قد جاءت من قبل في البيان وخاصة الاستقلال الوطني إلا أن الملاحظ أن المبادئ الدينية (الإسلامية) لم يكن لها وجود ، فالحرب – كما جاءت في الوثيقة – ليست حربا دينية بل كفاح وطني من اجل إقامة دولة جزائرية جمهورية ديمقراطية و اجتماعية و ضد الإقطاع و الملكية و اللاهوتية .

كما أشارت الوثيقة إلى إخفاق الهيئات السياسية السابقة وذلك باندثار حركة مصالي الحاج

---

[1] النصوص الأساسية، مرجع سابق ، ص 10

[2] نفسه، ص 10.

و انضمام التيارات الأخرى إلى جبهة التحرير الوطني، كما فند ت الوثيقة أي دور للشيوعيين في الثورة.كما نبهت الوثيقة إلى إستراتيجية الحكومة الفرنسية الرامية إلى زعزعة الثـــــورة ضمن إستراتيجية و منها عزل الثورة الجزائرية التي كانت صبغتها الشعبية أكثر خطرا.

المطلب الثاني: تحديد الآفاق العامة للعمل المستقبلي :

تحدد وثيقة الصومام في قسمها الثاني والخاص بالآفاق العامة تبيان أن الثورة التحريرية ثورة حقيقية منظمة ووطنية و شعبية وليست مدبرة أو مقودة من الخارج ، كما حددت الشروط التي تؤدي الى وقف القتال و أهمها الاعتراف باستقلال الجزائر و سيادتها مع الاعتراف بوحدة التراب الجزائري ، أما شروط المفاوضات فهي تجرى على أساس الاستقلال مع تحديد بعض النقاط أهمها الاعتراف بالحدود الحالية بما فيها الصحراء ، كما حددت الوثيقة الطرف المفاوض وهي نقطة مهمة في السياق أي الاعتراف الضمني بجبهة التحرير الوطني بصفتها الممثل الوحيد للشعب الجزائري.

لقد كان تحديد الهدف ينحصر في النقاط التالية :

1 –الاعتراف بالشعب الجزائري شعبا واحدا لا يتجزأ و هذا الشرط ينفي الوهم الاستعماري " الجزائر فرنسية ".

2 – الاعتراف باستقلال الجزائر و سيادتها في جميع الميادين بما فيها الدفاع و الدبلوماسية.

3– الاعتراف بجبهة التحرير الوطني بصفتها الهيئة الوحيدة التي تمثل الشعب الجزائري وانها وحدها الأهل للقيام بأي مفاوضة . ([1])

ويرى الأستاذ سليمان الشيخ أنّ الأهداف التي حددت في برنامج الصومام فهي تلك التي كانت قد حددت في نداء أول نوفمبر 1954 و هي :

– الاستقلال الوطني دون أي انتقاص حتى في الدفاع أو الدبلوماسية ، وكان هذا التوضيح يستبعد مباشرة منذ البداية كل حل وسط يمر بالاستقلال الذاتي و يأبى ما قبله الوطنيون المغاربة و التونسيون من سياسة المراحل.

[1] النصوص الأساسية، مرجع سابق ، ص22-23 .

- السيادة الكاملة على الأرض الوطنية بما في ذلك الصحراء الجزائرية مما يستبعد من الحساب كل محاولة للتقسيم.

- انبعاث الدولة الجزائرية في إطار جمهورية ديمقراطية و اجتماعية . ([1])

إلى جانب هذه النقاط تدعو الوثيقة إلى العمل ضمن الوحدة المغاربية ، و الملاحظة المسجلة هنا أنّ الوحدة المغاربية نجدها في أدبيات الحركة الوطنية و خاصة منها بيان أول نوفمبر ، والوثيقة تدعو صراحة إلى " تضامن شعوب المغرب العربي الذي يجب أن يسفر عن تأسيس اتحاد دول المغرب العربي يقوم على دفاع مشترك و دبلوماسية مشتركة و التبادل الثقافي و استثمار الثروات الباطنية

و النواحي الصحراوية التابعة لكل بلد " .([2])

كما تدعم الوثيقة عمل جبهة التحرير و ذلك من اجل الوصول إلى الثورة الشاملة و ذلك بالقيام بنشاطات على الأصعدة العسكرية و السياسية و الدبلوماسية حتى لا تكون الثورة مهمة داخلية فقط .

المطلب الثالث: و سائل الدعاية :

جاء هذا القسم كنقطة ارتكاز التي يجب أن تعمل عليها الجبهة و هي الوسائل الدعائية التي يجب أن تعتمد و هي وسيلة تنظيم الشعب بكل شرائحه ولا يتأتى ذلك إلا بعد تصفية الجو السياسي للمحافظة على المقاومة. و الملاحظ أن الجبهة ركزت على كل فئات الشعب بداية من الفلاحين إلى العمال إلى الشباب و النساء و الاتحادات المهنية و كل الأحرار الجزائريين و ذلك بتوحيدهم و إدخالهم في الثورة ، إلى جانب هذا سعت الجبهة من خلال وثيقة الصومام إلى البحث عن الحلفاء لتدعيم القضية الوطنية.

يرى الأستاذ محمد حربي([3]) أنّ وثيقة الصومام تحمل بصمات عمار اوزقان الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الجزائري من خلال مبادئ نادى بها وهي القومية والشعبوية والنزعة الاجتماعية المحافظة، فالقومية كانت تدافع عن فكرة استقلال الأمة ووحدة الشعب الجزائري،

---

1 سليمان الشيخ ، **الجزائر تحمل السلاح ،** مرجع سابق ، ص 78/77.

2 النصوص الأساسية ، ص .24

3 حربي ، جبهة التحرير الوطني ، مرجع سابق ، 152/151

أما الشعبوية فهي اعتمادها على كافة شرائح المجتمع كوسيلة للقيادة الجماعية ، أما النزعة الاجتماعية المحافظة فهي تخص المرأة ودورها في المجتمع .

إن المتتبع لوثيقة الصومام يلاحظ أنها تحمل أفكارا قد تكون من نسيج بعض قيادات الثورة أو متأثرة بأفكار خارجية ويمكن إدراج على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

أولا : **المبدأ الإسلامي في الدولة الجزائرية** :

إن الملاحظة الأساسية التي يمكن أن نستنتجها من خلال وثيقة الصومام أنها جاءت لإدارة وتنظيم الثورة بإنشائها للمجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي خول له وحده الأمر بوقف إطلاق النار أو الدخول في المفاوضات([1]) وإنشاء لجنة التنسيق والتنفيذ،كما قسمت البلاد إلى ولايات وأنشأت الرتب العسكرية الخ.إلا أن مواصفات الدولة الجزائرية المستقلة يمكن اعتبارها مبهمة حيث حددت الوثيقة طبيعة الحكم بالنظام الجمهوري ويكون النظام السياسي نظاما ديمقراطيا واجتماعيا .

إن مفاهيم الجمهورية والديمقراطية والاجتماعية لا تعكس المفهوم الحقيقي لأي نظام فهي مترادفات قد تستغل في أي نظام مهما كان شكله لان المبدأ الذي جاء في بيان أول نوفمبر "**إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن المبادئ الإسلامية**" لم يكن حاضرا،بل كان هناك نفي ضمني بقوله: " **إقامة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية و اجتمـــــاعية و ليست في سبيل إعادة حكم ملكي أو حتى قائم ما يعبر عنه باللاهوتية**" .

و في هذا الصدد يقول الأستاذ بن خدة : " من الأكيد أن هذا البرنامج لم يعلن على أي مذهب بمعنى الكلمة و إنما اقتصر مجهوده على ملء الفراغ الأيديولوجي و السياسي القائم على تحديد الأهداف الإستراتيجية للحرب ".([2])

و هذا ما عبر عنه الأستاذ ولد خليفة بقوله:" أن النظام الثوري و جبهة التحري الوطني قاما طيلة سنوات الحرب بدور السلطة المضادة لإحداث قطيعة جذرية مع الكولونيالية ".([3])

---

[1] حربي ، المرجع السالف ، ص 154.

[2] بن خدة ، شهادات و مواقف ، مرجع سابق ، ص77.

[3] د.محمد العربي ولد خليفة ، **الجزائر المفكرة و التاريخية** ، الجزائر ، شركة دار الأمة ، 1998. ط1 ، ص 138.

لقد اعتبرت هذه النقطة من بين عوامل بداية انحراف الثورة عن خطها العقائدي الذي كانت تؤمن به ، واعتباره احد أهم مصادر التشريع في الجزائر حتى أيام الاستعمار. لأن إعادة بناء المجتمع كان يبدو من الوهلة الأولى انه سيكون حسب القيم و التاريخ الذي يقوم عليه هذا المجتمع ، فالبحث عن الاستقلال قد يعطي الحق في بعض الممارسات إلا أن البناء كان الاعتماد فيه على رواسب و انعكاسات لما كان موجودا.

ثانيا: أولوية الداخل على الخارج :

شكل هذا التوجه بداية القطيعة في اتخاذ القرار بين قادة الداخل و قادة الخارج ، و إن كان المبدأ في حد ذاته ينمو على صواب لان العمل العسكري كان لا بد من وجود قيادة في الميدان إلا أن وجهات النظر هذه وجدت لها معارضة وهذا ما اعتبره الأستاذ مهساس " شكلا من الصراع داخلي طبعا كان جاريا وسط القوى التي تتألف منها ". ([1])

و هذا ما أكده محمد بوضياف بقوله : " حين عقد مؤتمر الصومام ، كانت الجبهة – أي جبهة التحرير – مفتوحة ، و من المؤسف أن هذا المؤتمر طلب من كافة الهيئات الأخرى الموجودة في الساحة الانضمام إليها ، و جاء هؤلاء بلا نظرية موحدة .... و من نقاط الضعف الأخرى الصراعات على السلطة ".([2])

و يستطرد قائلا : " أما الصومام فقد علمت به من خلال نتائجه فقط .. و ما جاء به في موضوع القيادة خاصة يبدو مخالفا لإستراتيجية المراحل الثلاث"([3]) :

هذه المراحل هي :

المرحلة الأولى : بناء الهيكل السياسي و العسكري للتحضير للثورة.

المرحلة الثانية : تحديد تاريخ اندلاع الثورة.

---

[1] احمد مهساس ، **الجزائر ثورة و ديمقراطية** ، مرجع سابق ، ص 17

2 جورج الراسي ، **الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات** ، بيروت ، دار الجديد 1997 ،ص393.

[3] محمد عباس ، ثوار عظماء ، مرجع سابق ، ص 29.

المرحلة الثالثة : توفير التسليح الذي لم يتم قبل الثورة ([1])

و يؤكد ذلك بن خدة بقوله :" قبل المؤتمر كانت القيادة تتكون من اثني عشر عضوا ستة في الداخل وستة في الخارج ، لكن هذه القيادة لم تستمر و لم تأت بأية نتيجة ". ([2])

لكن النشرة الرسمية لجبهة التحرير تنفي أساس الصراع و ترى بأن مؤتمر الصومام " يعتبر مرحلة جديدة وهامة في تاريخ الثورة الجزائرية ، و هذه المرحلة تعنى مضاعفة الجهاد الحربي وامتداده جنوبا نحو الصحراء ، كما تعنى من الناحية السياسية مضاعفة نشاط مندوبي جبهة التحرير في الخارج و الذي أدى إلى تدويل المشكلة الجزائرية ".([3])

ولقد كان جوهر الصراعات بين العسكري و السياسي و بين الداخل و الخارج قد نشأ مع قرارات مؤتمر الصومام وان كان البعض يرده إلى أبعد من ذلك ، وذلك " عندما عجز السياسيون في القضاء على النظام الاستعماري وانشغالهم بالصراع حول مقاعد مختلف المجالس في الانتخابات التي كانت تنظمها الإدارة الاستعمارية قبل 1954" ([4])

كما كانت رسالة عبان إلى الوفد الخارجي و التي يوضح فيها مبدأ أولوية الداخل على الخارج و المرسلة يوم 23 سبتمبر1956([5]) و الذي زادت من الشرخ بين الداخل و الخارج و السياسي و العسكري وخاصة موقف بن بلا الذي كان معترضا على بعض النقاط أهمها :

1 – الطابع غير التمثيلي في المؤتمر ،فالاوراس و البعثة الخارجية وولاية وهران والمناطق الشرقية لم تحضره.

2– إعادة النظر في الطابع الإسلامي لمؤسساتنا السياسية القادمة و المقصود رفض علمانية الدولة .

---

[1] عباس ، ثوار عظماء ، مرجع سابق ، ص 27

[2] حكيمة شتواح" المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954–1962"(رسالة ماجستير قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر) ، 2001 ، ص 198.

[3] جبهة التحرير الوطني الجزائرية ،الجزائر المجاهدة .مصلحة الدعاية و الإنباء لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.ب ت .

4 رابح لونيسي" الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري" (مجلة إنسانيات) عدد 25–26 جويلية / ديسمبر 2004. المجلة الجزائرية في الانتروبولوجيا و العلوم الاجتماعية ، ص28.

[5] انظر نص الرسالة في زوزو ، محطات ، مرجع سابق ص 487–488.

3- وجود مسئولي أحزاب قدامى داخل الهيئات القيادية ([1]) و منهم " فرحات عباس" و "أحمد فرنسيس " عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، و" أحمد توفيق المدني" عن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. ([2])

و كانت هذه الفكرة قد تبناها عبان رمضان حين قال : " يجب أن تصبح الجبهة مرادفة للوحدة الوطنية ، لذلك يجب علينا أن نعتمد على كل الحركات السياسية حركة فرحات عباس و المركزيين و العلماء بل وحتى الشيوعيين ، لقد تخلوا عن خطهم السياسي لصالح جبهة التحرير الوطني ".([3])

كما بعث بن بلا مراسلة من سجنه يشير فيها إلى منع لجنة التنسيق و التنفيذ من توطيد سلطتها على مجمل الثورة، و كان أصل الصراع كما يذكره حربي " صراعا من اجل البروز و الاستعلاء" ([4])، و هذا ما يؤكده سليمان الشيخ كون الصراع ليس ذات طبيعة أيديولوجية أو مذهبية بل يتعلق بصراع الأشخاص و تنافس الزمر. ([5])

لكن ما يمكن الرجوع إليه أنّ عقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 و الذي اعتبر أول مؤتمر في تاريخ الثورة التحريرية كان الهدف منه جمع شمل القادة في إطار ما سمي بالمؤتمر الجامع من خلال المشاركة و القرارات التي اتخذها على جميع الأصعدة ، بينما كان المعارضون له يرون فيه المؤتمر الاقصائي الذي أدى إلى إبراز الشرخ بين القيادات وخاصة الوفد الخارجي وقيادة الداخل و بالتالي تدشين عهد جديد من الصراعات الداخلية و إعادة تجربة الحـــــركة الوطنية الجزائرية إلى الأذهان.

وهذا الصراع الذي عاد في نهاية الأمر إلى جيش الحدود الذي عادت إليه الـــــسلطة الفعلية مناقضة تماما مبادئ الصومام و مبعدة كذلك السياسي على قيادة الدولة.([6])

---

1 حربي ، جبهة التحرير، مرجع سابق ،ص 151.

2 MESBAH . OP CIT P437

3 Yves courrier . la guerre d'Algérie. P 921.

4 حربي ، جبهة التحرير، مرجع سابق ،ص 162

5 سليمان الشيخ ،الجزائر تحمل السلاح ،مرجع سابق ، ص 349.

6 Gilbert Meynier , histoire intérieure du FLN 1954-1962. Alger Ed casbah 2003p333

وكان الشقاق قد أخذ مجراه بين الداخل و الخارج رغم اعتقال الزعماء الخمسة في قضية اختطاف الطائرة أدت إلى حد التصفية الجسدية لرموز الثورة.

و بعيدا عن الصراع الذي نشب مع مؤتمر الصومام 1956 فإن دراسة الأرضية التي جاء بها تمكننا من الوصول إلى النتائج التالية :

النتيجة الأولى :

لقد وضعت أرضية الصومام آليات للعمل السياسي و التنظيمي بتوفير المؤسسات التي تقود العمل المسلح ومن بينها :

1- الاعتماد على مبدأ القيادة الجماعية ، فقد جاء في الأرضية :" منع النفوذ الشخصي و إقرار مبدأ الإدارة الجماعية المؤلفة من رجال أطهار أمناء "([1]). وكانت هذه أهم نتيجة وكانت تكملة لما جاء في بيان أول نوفمبر و بالتالي قطع الطريق أمام الانتهازيين و الوصوليين ، وقطع مبدأ الصراع حول السلطة.

لكن السيد على كافي في مذكراته يرى بأن عبان رمضان كان هدفه في الصومام : " القضاء على الثوريين الحقيقيين و العودة بالثورة تدريجيا الى الكفاح السياسي ومواصـــــــلة طريق التفاوض " . ([2])

2- الاعتماد على مؤسسات سياسية و إدارية لقيادة الشعب و تنظيمه و أهمها :

أ/ المجلس الوطني للثورة الجزائرية : ومن أهم مهامه النظر في أهم القضايا الخاصة بالثورة فكان شعاره : " وحدة القيادة وحدة السلطة ،وحدة الأمة ، وحدة المصير ووحدة القرار ".([3])

ب- لجنة التنسيق و التنفيذ : و هي الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني .

---

[1] النصوص الأساسية، ص 19

[2] علي كافي ، **المذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري ، 1962/1946** ، الجزائر : دار القصبة ص104/103.

3 لمين شريط ، **التعددية الحزبية و في تجربة الحركة الوطنية1919-1962** ،الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية 1981، ص 92.

إلى جانب هاتين الهيئتين أقرت أرضية الصومام هيئات على مستوى القاعدة و هي :

1- المحافظة السياسية .

2- المجالس الشعبية.

3- المحاكم الإسلامية.

النتيجة الثانية :

اعتمدت أرضية الصومام على مبدأ التفاوض كوسيلة ثانية – إلى جانب العمل المسلح- و لا يتأتى ذلك إلا بالرجوع إلى شروط أهمها :

أ/ الاعتراف بوحدة الشعب الجزائري.

ب/ الاعتراف بالاستقلال و السيادة الكاملة للجزائر .

ج/ الاعتراف بأحقية تمثيل جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري.

ولأهمية هذه النقطة فقد التزمت أرضية الصومام بفتح باب المفاوضات كخيار استراتيجي وليس خيارا إلزاميا لأن المفاوضات: " تأتي تتويجا لكفاح مستمر ضد عدو غاشم، وليس قبل أبدا". ([1])

النتيجة الثالثة:

إلى جانب العمل السياسي والتنظيم الإداري الذي أقرته أرضية الصومام، فلقد أكملت العمل بالطرح الدبلوماسي وذلك بتعبئة القوى العربية والدولية المناهضة للاستعمار لمساندة الثورة الجزائرية، فبينت الوثيقة أنها ليست ضد الفرنسيين الموجودين في الجزائر ولا ضد اليهود حتى و بإمكان هده الطوائف الحصول على الجنسية الجزائرية: " فليس غاية الثورة أن تلقي في البحر بالسكان الأوروبيين و لكنها تحطيم الاستعمار الوحشي .. و ليست الثورة الجزائرية حرب أهلية و لا حربا دينية و إنما تريد الثورة الجزائرية أن تسترد الاستقلال الوطني لإقامة جمهورية اجتماعية تضمن مساواة حق بين جميع سكان الوطن دون تفريق أو تمييز «. ([2])

[1] النصوص الأساسية ، ص 21 .

[2] نفسه ، ص 37.

ومهما يكن من أمر ، فقد شكلت أرضية الصومام نقطة تحول هامة في المشروع الثوري الذي أقره بيان أول نوفمبر و ذلك من خلال بعث مؤسسات سياسية و إدارية و تنظيم استراتيجي سمح للثورة أن تتوسع على كامل أرجاء الوطن.

ورغم ما شابته من مشاكل و الذي أدت إلى بروز صراعات كبيرة وصلت إلى حد التصفية الجسدية لعبان، إلّا أن الثورة استطاعت أن تتماسك و تواصـــــــــل عملها حتى جاء مؤتمر طرابلس1962 والذي استكملت به الجزائر إنجاز الأسس والمبادئ الكبرى لبناء الدولة الجزائرية المستقلة .

المبحث الثالث : مؤتمر طرابلس جوان 1962 :

جاء مؤتمر طرابلس على اختلاف الصومام في فترة أضحت فيها الجزائر على أبواب الاستقلال ، فكان لا بد من مؤتمر جامع تناقش فيه مشروع الدولة الجزائرية الحديث.

المطلب الاول: ظروف انعقاد مؤتمر الصومام :

أ/ الظروف الداخلية :

1/ تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والتي كانت مطلب أغلب القادة و منهم اوعمران مسئول العمليات العسكرية بالحدود الشرقية و كذا كريم بلقاسم مسئول مديرية الحرب في لجنة التنسيق و التنفيذ و الذي قال بأن الثورة بحاجة إلى زعيم . ([1])

و لقد جاء الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة من طرف فرحات عباس في ندوة صحفية بالقاهرة جاء فيها :"

بسم الله الرحمان الرحيم

باسم الشعب الجزائري

نظرا للسلطات التي خولها المجلس الوطني للثورة الجزائرية إلى لجنة التنسيق و التنفيذ... فإن لجنة التنسيق و التنفيذ قد قررت تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مسئولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية..." ([2])

---

1 حربي ، جبهة التحرير ، مرجع سابق ، ص 185.

2 وزارة المجاهدين ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر1954، الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائري ، 19 سبتمبر 1958 – 19 بيتمبر 2008. ص 11.1

و الملاحظ من هذا التصريح انه يحمل دلالات مهمة، أولها مصطلح " حكومة مؤقتة " و يعنى أنّ مهام هذه الهيئة مهام ظرفية مؤقتة فهي جهاز وضع لمواجهة ظروف خارجية و تنتهي بمجرد الحصول على الاستقلال لتعود الكلمة للشعب.

و ثانيها " الجمهورية الجزائرية" ككيان سياسي و اجتماعي مستقل عما كانت تروج له فرنسا بكون الجزائر فرنسية وهذا الإطار هو الذي سيضمن نجاح أي مسعى سياسي تفاوضي مع السلطات الاستعمارية .

و ثالثها مسؤولية هذه الحكومة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية و الذي هو عبارة عن البرلمان الذي يراقب عمل الحكومة.

و بالتالي كسبت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الشرعية لأنها ولدت من رحم المؤسسات الثورية وهي مؤتمر الصومام ، و لجنة التنسيق و التنفيذ و تفويض دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1957. ([1])

1- الحكومة المؤقتة :

و لقد مرت هذه الحكومة بثلاث تشكيلات :

_ التشكيلة الأولى من19 سبتمبر 1958 إلى غاية 19 جانفي 1960 تحت رئاسة فرحات عباس .

_ التشكيلة الثانية من 19 جانفي 1960 إلى 15 أوت 1961 تحت رئاسة فرحات عباس

_ التشكيلة الثالثة للحكومة المؤقتة من 20 أوت 1961 إلى الاستقلال تحت رئاسة بن يوسف بن خدة .

كما تم نقل لجنة التنفيذ و التنسيق إلى تونس في جويلية 1957 كما زاد عدد أعضائها من 5 إلى 14 عضوا والتي تحولت إلى الحكومة المؤقتة لمواجهة سياسة ديغول و إيجاد جهاز رسمي قوي لمواجهة مسار المفاوضات . ([2])

---

1 سليمان الشيخ ، الجزائر تحمل السلاح ، مرجع سابق ، ص472

2 وزارة المجاهدين ، الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية، مرجع سابق ، ص 5.

2/ **اتفاقيات إيفيان** : و هو نص الاتفاقية التي جاء على إثرها وقف إطلاق النار بين الطرفين و التي جرت ما بين 7-18 مارس 1962 و التي كانت رغبة الطرف الفرنسي فيه الحصول على اكبر قدر ممكن من التنازلات .

و لقد جاءت الاتفاقية مبوبة إلى فصول أهمها :

1- اتفاقية وقف إطلاق النار الذي حدد في المادة الأولى بيوم 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر.

2- الاستقلال و التعاون : و التي تنص على أن تمارس الدولة الجزائرية سيادتها التامة و الكاملة في الداخل و الخارج و ستمارس هده السيادة في الدفاع القومي و الشؤون الخارجية...

3- التعاون مع فرنسا : و الذي ستقوم بموجبه العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل و على تبادل المنفعة و المصلحة.

4- النظم الخاصة بالشؤون الحربية: و التي بموجبها استطاعت فرنسا البقاء في بعض القواعد ومنها مرسى الكبير لمدة حددتها الاتفاقية ب 15 سنة قابلة للجديد باتفاق بين البلدين . ([1]) خرجت فرنسا من مرسى الكبير عام1968. كما تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام بعض المطارات و الأراضي و المنشآت الحربية التي تراها ملائمة.

5- الفرنسيون المقيمون في الجزائر بصفة أجانب و يستفيد هؤلاء في القطر الجزائري من المساواة في المعاملة مع الوطنيين . ([2])

وحول هذه الاتفاقية يقول بن خدة : أن المفاوضات في نفسها تعني المساومة و تحتمل بعض التنازلات،و فعلا قدمت الحكومة المؤقتة بعض التنازلات و هي أملاك الأوروبيين، المحروقات، القواعد العسكرية و كذا الانتماء إلى منطقة الفرنك.. وقد تم استرجاع كل هذه التنازلات بعد الاستقلال ،ولكن لم يكن هناك أي تنازل فيما يتعلق بالنقاط الأساسية للثورة و المتمثلة في :

السيادة الوطنية في الداخل و الخارج .

الوحدة الترابية بما فيها الصحراء .

---

[1] خرجت فرنسا من مرسى الكبير عام 1968

2 انظر : بن يوسف بن خدة ، اتفاقيات ايفيان نهاية حرب التحرير في الجزائر ، ترجمة جبايلي محل العين و لحسن زغدار، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1987.

جبهة التحرير المثل الشرعي و الوحيد و إقصاء كل الأطراف الأخرى.

شعب واحد و هو الشعب الجزائري العربي المسلم تقابله مجموعة أوروبية أجنبية. ([1])

لكن وثيقة الصومام اعتبرت " اتفاقيات ايفيان قاعدة للاستعمار الجديد والذي تحاول فرنسا استعمالها لتمكين هيمنتها وتنظيمها في شكل جديد.إن المستعمرين الفرنسيين يحاولون أن يجعلوا من قبولنا التكتيكي لاتفاقيات ايفيان نكسة أيديولوجية تنتهي إلى التخلي عن أهداف الثورة "([2])

3 – الإعلان عن وقف إطلاق النار :

والذي أعلن بموجبه الرئيس بن خدة في خطاب له عن وقف إطلاق النار ابتداء من الساعة الثانية عشر من يوم 19 مارس 1962 و الذي جاء فيه: " إن الاستقلال ليس غاية في ذاته وإنما وسيلة فقط تمكننا من تغيير وضعية شعبنا ،انه سيتيح لنا الانتقال من حالة التعفن الاستعماري إلى طور التحرر و الاندفاع في معركة البناء و التحرر الاجتماعي.. إنّ من مهماتنا أن نبني مجتمعا جديدا يكون صورة لوجه الجزائر الفتية الجديدة الحرة ». ([3])

ب- الظروف الخارجية :

1- وصول الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسا :

سمحت الأزمات السياسية التي شهدتها فرنسا من سقوط الجمهورية الرابعة ووصول الجنرال ديغول إلى السلطة وإقدامه على استفتاء حول دستور الجمهورية الخامسة يوم28 سبتمبر 1958 والذي قاطعه الشعب الجزائري .

حاول ديغول في بداية عهدته التقليل من أهمية الثورة حيث اقترح التفاوض معتمدا سياسة سلم الشجعان في 23 أكتوبر 1958 و الذي يرمي إلى استسلام المجاهدين و كان ديغول قد سبق إلى ذلك بمشروع قسنطينة و الذي كان يهدف من خلاله القضاء على الثورة بإدخال إصلاحات اجتماعية و اقتصادية و تحسين أوضاع الشعب الجزائري. ([4])

---

[1] بن خدة ، شهادات ومواقف ، مرجع سابق ص 156.

[2] النصوص الأساسية ، ص 57.

[3] بن خدة ، شهادات ومواقف ،مرجع سابقً 37.

[4] كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية .1954-1962 ، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث 2007. ص270.

مع العلم أنّ ديغول لم يكن يعترف بالجزائر و لا بالمقاومة و لا بالوجود الجزائري متبنيا الأطروحة "الجزائر في طور التكوين " فقد كان يقول :" منذ كان العالم عالما ، فانه لم تكن هناك وحدة جزائرية و لا سيادة جزائرية . فأنباء قرطاجة والرومان و الفاندال و البيزنطيين و عرب سورية و عرب قرطبة و الأتراك و الفرنسيين عمروا الجزائر الواحد تلو الآخر و لكنه لم يحدث أن قامت في وقت من الأوقات بأية صورة من الصور دولة جزائرية".([1]) لكن هذه السياسة باءت بالفشل بعد رفض الحكومة المؤقتة لهذا الاقتراح متمسكة بمبادئ الاستقلال كشرط للمفاوضات.

لقد بدأت اللقاءات مع الخطاب الذي ألقاه ديغول يوم 14 جوان 1960 الذي أعلن فيه استعداد فرنسا لاستقبال أي وفد ترسله الحكومة المؤقتة والتي أرسلت وفدا يتكون من محمد الصديق بن يحي مدير ديوان رئيس الحكومة و احمد بومنجل مسئول الإعلام بالحكومة المؤقتة و اجتمع الطرفان في مولان بفرنسا في جوان 1960. ثم تواصلت في مدينة لوسيرن بسويسرا في فيفري 1961 لكن موقف ديغول كان يعتمد على المبادئ التالية :

1 – الحكم الذاتي .

2 – فصل الصحراء عن الجزائر.

3 – تجزئة الجزائر عرقيا.

4 – طاولة مستديرة .

5 – الهدنة .

بينما كان موقف الحكومة المؤقتة هو :

1 – السيادة الكاملة

2 – وحدة التراب الوطني بما فيها الصحراء

3 – وحدة الأمة الجزائرية.

4 – جبهة التحرير هي الممثل الوحيد.

5 – وقف إطلاق النار .

[1] محمد لبجاوي ، **الثورة الجزائرية و القانون** ، ترجمه علي الخش ، القاهرة : دار اليقظة العربية 1961. ص31.

2- تدويل القضية الجزائرية :

إن المتتبع للثورة الجزائرية منذ اندلاعها يلاحظ أنها تعتمد على الخصائص التالية ([1]):

1- كونها ثورة جماهيرية اعتمدت على كل فئات الشعب دون تمييز.

2- كونها ثورة ذات توجه و عقيدة إسلامية .

3- كونها ثورة قامت على أسس القيادة الجماعية.

4- كونها ثورة قامت من أجل طرد الاستعمار الأجنبي والتخلص من التبعية .

5- كونها ثورة قامت على أساس وجود سلطة مركزية صارمة .

بناء عليه ، كان لإنشاء أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية آثاره حيث اعترفت بها 26 دولة من الدول العربية و دول عدم الانحياز ، كما أصبحت الجزائر عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية ثم تطورت إلى حركة عدم الانحياز ([2]).

و أهم المؤتمرات التي شاركت فيها مؤتمر آكرا بغانا في افريل 1958 ومؤتمر منروفيا بليبيريا في أوت 1959 و مؤتمر القاهرة في مارس 1961.

كما كانت للدبلوماسية الجزائرية دورها الفعال و ذلك بداية من الدورة العاشرة للأمم المتحدة في سبتمبر 1955 إلى غاية الدورة السادسة عشر عام 1961.

مضمون برنامج طرابلس 1962

يمكن الجزم بأنّ ميثاق طرابلس يعتبر أهم مواثيق الثورة الجزائرية كونه جاء في مرحلة اقل ما يقال عنها أنها مرحلة الاستعداد للاستقلال بعد 132 سنة من الوجود الاستعماري في الجزائر و بالتالي جاء لوضع الأسس لإعادة بناء الدولة الجزائرية الجديدة على مبادئ تخدم الشعب الجزائري و ذلك في ظل صراع داخل أجهزة السلطة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، صراع اتهمت فيه قيادة الأركان الحكومة المؤقتة بالعجز و التخاذل و الاستسلام للطرف الفرنسي ، كما حملتها مسؤولية قبول بحلول تكريس لاستعمار جديد على حساب تضحيات الشعب الجزائري ([3])،و صراع على الأرض بين منظمة الجيش السري و جيش التحري الوطني.

[1] بوحوش ، التاريخ السياسي ، مرجع سابق ، ص 61 و ما بعدها.

[2] انظر : الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية 2007.

[3] حربي ، جبهة التحرير ، مرجع سابق ، ص 237.

و لقد أثرت العديد من العوامل في صياغة مشروع طرابلس ، فيرى الأستاذ مهساس بأنّ الظروف التي انعقد فيها مؤتمر طرابلس كانت أهمها التناقضات المتراكمة إبان الثورة إلى جانب عدم إعطاء الأولوية الكاملة للتنظيم ولتوحيد الصفوف و خاصة القيادة وهذا الشرط الذي كان لا بد منه لبلوغ الاستقلال بدون صدام. ([1])

أما الأستاذ محمد العربي الزبيري فيرجع الظروف التي انعقد فيها مؤتـــــمر طرابلس و التي أثرت في صياغة الميثاق منها ما هو فكري و منها ما هو سياسي و منها ما هو بشري ، و يلخصها فيما يلي :

1- عدم وجود تجانس بين الأعضاء الذين أوكلت إليهم مهمة تحضير و صياغة المشروع التمهيدي ، و عدم وجود تجانس نلحظه كذلك في تركيبة الحكومة المؤقتة حيث قسمت مهام لجنة التحضير بين رضا مالك ومصطفى الاشرف اللذين كلفا بتحديد طبيعة الثورة الجزائرية ، كما كلف كل من محمد بن يحي ومحمد حربي برسم الملامح الكبرى للسياسة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسة الخارجية و كلف عبد المالك تمام بمهام كيفية بناء الحزب. ([2])

2- اعتماد على نظريات دخيلة على المجتمع الجزائري مما أعطى التوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية و هذا ما شوه تاريخ الأمة الجزائرية الذي كان أساس الصراع فيه بين المشروع التغريبي الاستعماري و المشروع الوطني الإسلامي. ([3])

أما الاستاذ بن يوسف بنخدة فيرى بأن ما حدث في طرابلس : " ليس مؤتمرا ولكن إجماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، و لم تكن هناك أية معارضة بالنسبة لنموذج المجتمع الذي تبناه المجلس الوطني للثورة و كان مجسدا في برنامج طرابلس الذي يتمحور حول نقطتين: الاختيار الاشتراكي و الحزب الواحد ".([4])

---

[1] مهساس ، الجزائر ثورة و ديمقراطية ، مرجع سابق ، 22.

[2] حربي، جبهة التحرير ، مرجع سابق ، ص 271.

[3] الزبيري ،تاريخ الجزائر المعاصر ، ج2 ، مرجع سابق ، ص244.

[4] بن خدة ، شهادات و مواقف ، مرجع سابق ، 155.

المطلب الثاني: المضمون الفكري و السياسي لبرنامج طرابلس :

أسس الدولة الجزائرية:

أ/ الثورة الديمقراطية الشعبية

إنّ المتتبع لبرنامج طرابلس يلاحظ من الوهلة الأولى اعتماده على عنوان اقل ما يقال عليه بأنه غريب عن فلسفة و توجه نصوص الثورة ،حيث يعبر هذا العنوان عن توجه جديد و انحراف عن مبادئ كانت الحركة الوطنية تدافع عنها منذ دخول الاستعمار إلى الجزائر ، هذا المفهوم الذي يقول عنه حربي" بأنه يعكس رؤيا قومية و شعبوية تقدس الشعب وترفعه إلى مقام المثل الأعلى ، و تؤله الدولة في الوقت ذاته ".([1])

ويرى الأستاذ الربيري أنّ مفهوم الثورة الديمقراطية الشعبية اختيار ذكي و استراتيجي لتفادي استعمال المصطلحات الماركسية التي قد تجد من يرفضها. ([2])

و عدم الاستعمال الدقيق و الملائم للمصطلحات وتحديدها زاد من تفاقم التناقضات داخل المؤتمر و الشروع في المصادقة على مشروع البرنامج يعد خطأ فادحا جعل الثورة الجزائرية تدخل مرحلة ما بعد الثورة بمشروع مجتمع بعيد كل البعد عن واقع الشعب الجزائري ([3]).

و أهم ما احتوى عليه برنامج طرابلس لتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية :" كون الكفاح المسلح يجب أن يترك المكان للمعركة العقائدية وان الثورة الديمقراطية الشعبية يجب أن تخلف الكفاح من أجل الاستقلال الوطني ،إن الثورة الديمقراطية الشعبية تشييد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية و سلطة في أيدي الشعب ".([4])

---

[1] حربي ، جبهة التحرير ، ص273.

[2] الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، مرجع سابق ، ص 247.

[3] إبراهيم لونيسي ، الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بلة ، الجزائر: دار هومة 2007،ص 16.

[4] النصوص الأساسية ، مرجع سابق ، ص 70-71.

إنّ هذا التعبير يؤخذ منه أفكار مهمة أهمها استمرارية الثورة بعد الاستقلال على المستويات العقائدية (الاجتماعية – السياسية– الاقتصادية و الثقافية) من أجل البناء و التشييد في إطار المبادئ الاشتراكية .

و إذا رجعنا إلى المهام الأساسية للثورة الديمقراطية الشعبية التي جاء بها الميثاق والتي استلهم منها عمله نلاحظ أنّ الصورة حرفت عن مسارها لأنه جاء فيه :

1– الانطلاق من الواقع الجزائري من خلال معطياته الموضوعية ومطامح الشعب.

2– التعبير عن هذا الواقع على أن نأخذ بعين الاعتبار متطلبات التقدم العصري و اكتشافات العلم وتجارب الحركات الثورية الأخرى ومحاربة الامبريالية في العالم.

3– تفادي الاستلهام من الصيغ الجاهزة دون الرجوع إلى واقع الجزائر الملموس. ([1])

ومن هنا نلاحظ التناقض الكبير بين الاستلهام من الواقع الجزائر ي وذلك بالرجوع إلى مقوماته الوطنية وأسس بنائه الأيديولوجي وبين الإلحاح على انتهاج النهج الاشتراكي الذي " **يعبر عن مطامح الشعب".**

إذا ، ففلسفة التغيير التي تبناها الميثاق عبرت عن منطلقات فكرية بعيدة عن الواقع الاجتماعي والثقافي و بيئة الشعب الجزائري ، بل توجهت به نحو أطر بعيدة عنه باستعمال – كما قلنا سلفا– مصطلحات رنانة منها السلطة في أيدي الشعب ([2]) .

و لنجاح الثورة الديمقراطية الشعبية وضع الميثاق شروطا تتمثل في :

1– تتمثل مهام الثورة في تقوية الوطن .. وذلك بأن تعيد إليه قيمه التي حطمها الاستعمار، و بعبارة أخرى يجب أن تكون دولة ذات سيادة واستقلال كامل وثقافة وطنية. وتقوية الوطن يأتي بالضرورة عبر الاستقلال كشرط أولي ، و يعني الاستقلال بالمعنى السياسي استرجاع السيادة المسلوبة ،لكن السيادة من هذه الزاوية يلاحظ بأنها ناقصة لان اتفاقيات أيفيان منحت للطرف الفرنسي العديد من الامتيازات و التي من خلالها وصفت قيادة الأركان الحكومة المؤقتة بالمتخاذلة.

---

[1] النصوص الأساسية ، ص70

[2] نفسه، ص71.

بعد الاستقلال و استرجاع السيادة تأتي عملية استرجاع القيم التي طمسها الاستعمار و يكون ذلك " بإلغاء الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية للإقطاع "([1])، و المتتبع لتطور الوجود الاستعماري في الجزائر يلاحظ أن هذا الأخير اعتمد على نمط التوسع الرأسمالي في تطوير بنيته الاقتصادية.

2- اعتبار الشعب مصدر السيادة ،و المقصود بالشعب العمال و الفلاحين و الشباب و المثقفون الثوريون وهؤلاء هم مصدر الثورة الديمقراطية ، و لقد جاء في الميثاق : " إن مهام الثورة الديمقراطية في الجزائر مهام هائلة و لا يمكن إنجازها بطبيعة اجتماعية مهما كانت درجة استنارتها ، إن الشعب قادر وحده على انجازها على الوجه الأكمل ، و الشعب هو الفلاحون و العمال على العموم و الشباب و المثقفون الثوريون..". ([2])

3- اتباع نمط التوجه الديمقراطي بمعنى أن يتم الحكم بوضوح : " إن تولي الحكم في الجزائر يقتضي أن يتم بوضوح و الاتحاد الوطني ليس اتحادا حول الطبقة البورجوازية لكنه تأكيد لوحدة الشعب على أساس مبادئ الثورة الديمقراطية الشعبية وهي الوحدة التي على البورجوازية أن تخضع لها مصالحها الخاصة " . ([3])

4- و لتحقيق هذه الثورة يجب تكوين طبقة واعية من الفلاحين و العمال، و يتطلب تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية بعث فكر جديد يقوم على :

أ- تنظيم المجتمع بالاعتماد على مقاييس علمية و عملية .

ب- هذا الاعتماد يتبعه الوضوح الفكري و الرؤيا الصحيحة الحقيقية بعيدا عن المثالية و القيم الأخلاقية .

5- و لإنجاح الثورة الاجتماعية الشعبية يجب أن يكون هناك تصور لثقافة جديدة وتكون هذه الثقافة " ثقافة جزائرية وطنية وثورية وعملية " .([4])

---

[1] النصوص الاساسية ، ص71.

[2] نفسه، ص 71-72.

[3] نفسه ، ص72.

[4] نفسه ، ص73.

ب/ نظام الحزب الواحد.

بالإضافة إلى كل ما جاء في وثيقة طرابلس ، كان الشق الأكثر أهمية هو الملحق الخاص بالحزب ، حيث تأكد من إرساء نظام الحزب الواحد في الجزائر مع بداية الاستقلال و ذلك لتحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية لا بد من حزب جماهيري قوي وواع ."([1])

إن أول مغالطة يمكن الوصول إليها هي معركة المفاهيم كما سبق ذكر ذلك، هل نحن أمام جبهة تضم كل التيارات السياسية وحدتها ضرورة الثورة ؟ أم نحن أمام حزب سياسي ذي توجه أيديولوجي معين ؟

فنلاحظ من خلال الوثيقة أنّ تسمية "جبهة" لم يعد واردا ، فقد جاء ما يلي : " فحزب جبهة التحرير الوطني الذي ولد في خضم المعركة جمع في صفوفه كل الطاقات الحية للشعب ، تسربت إلى صفوفه عدة اتجاهات تحمل أيديولوجيات ومذاهب مختلفة ، و لقد تمت تنظيمات حسب الأولوية و تبعا لأهميتها في المعركة فأصبح تحويله إلى حزب سياسي شيئا ضروريا و حتميا لمسيرتنا الزاحفة ".([2])

و يلاحظ من خلال هذا التعريف أنّ الحزب ولد مع بيان أول نوفمبر و هذه مغالطة لان بيان أول نوفمبر ووثيقة الصومام تحدثتا عن "جبهة" و ليس " حزبا" ، جبهة توسعت لتظم كل التيارات رغم اختلافها و كل الأفراد و كل التنظيمات لأن هدف الجبهة منذ البداية كان الوصول إلى ائتلاف من اجل هدف واحد و هو الاستقلال. وهذا ما يؤكده بن خدة في التصريح الذي ألقاه يوم 3 أوت 1962 شارحا الأزمة عند الاستقلال وذلك اعتبار جبهة التحرير الوطني بوصفها المثلة للشعب الجزائري و المؤهل لإجراء أية مفاوضات. ([3])

فالتحول إذا من منطق واضعي الميثاق ضروري لمواصلة المسيرة أم لإجهاض التنوع السياسي. و منه يقول الأستاذ الزبيري : " أن الحزبية تتناقض جوهريا مع حقيقة جبهة التحرير الوطني

[1] النصوص الأساسية، ص93.

[2] نفسه ، ص 93.

[3] بن خدة ، شهادات و مواقف ، مرجع سابق ، 76.

والتي تأسست على أنقاض الأحزاب التي برهنت على فشلها في قيادة الشعب نحو التوحد و استرجاع الاستقلال الوطني"([1])

ثم تتناول الوثيقة طبيعة الحزب فهو: " ليس تجمعا، و لكنه تنظيم يضم كل الجزائريين الواعين الذين يناضلون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية "([2])

فالحزب إذا من هذه الزاوية هو تنظيم، و مفهوم التنظيم له أبعاد إدارية أكثر منها سياسية لأنه يقصي المخالفين له من الانضمام إليه، لأنه حسبه يجب أن يضم هذا التنظيم الجزائريين الواعين الذين يناضلون من اجل الثورة الديمقراطية الشعبية .

فالوعي إذا تابع لضرورة النضال من أجل هدف الحزب أو قادته، أما المخالفين له فهم غير واعين وهنا تكمن الدكتاتورية الفكرية و الدكتاتورية السياسية.

و للوصول إلى تكوين وعي لدى الجماهير أردفت الوثيقة مهام الحزب : " إن الوحدة الأيديولوجية ، و العمل الديمقراطي و تكوين الإطارات و التثقيف السياسي للجماهير كلها من الشروط الملحة حتى يمكن للحزب أن يلعب دوره القيادي الواضح للشعب "([3]) ، و يعني هذا الخروج بأفكار واحدة مصوغة حسب رغبة واضعي الميثاق.

يحدد بعد ذلك الميثاق " الملحق " نشاط الحزب من خلال عناوين و أفكار منها : " الحزب منظمة ديمقراطية" و يعني هذا إشراك أفراد الشعب في العمل الحزبي التوعوي مع العلم أن الأمية في الجزائر كانت تقارب 95 / ، "علاقة الحزب بالدولة " و هو اعتبار الحزب القاطرة التي تقود الدولة و هو الذي يوضح الخطوط العريضة لسياسة الدولة . " المنظمات الجماهيرية " " تطوير جيش التحرير الوطني " " التكوين شرط أساسي لتطوير الحزب" " تعبئة الجماهير " ([4]).

و عن التناقضات الكبيرة التي وقع فيها محرري الوثيقة فيما يخص الحزب الواحد نلاحظ ما يلي :

---

[1] الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ،ج2 ، مرجع سابق ، ص 258.

[2] النصوص الأساسية، ص 93.

[3] نفسه، ص95.

[4] نفسه ، ص 95.

1 – اعتبرت الوثيقة في بدايتها جبهة التحرير الوطني قليلة الوعي حيث رأت أنها بعيدة عن ممارسة الوعي الجماعي و الرأي الجماهيري ، و بأن هـــــناك هوة بين القمة و القاعدة ، و مما جاء فيها : " و على عكس كل هذا ، شاهدنا و نشاهد تباعدا خطيرا بين الوعي الجماعي الذي نضج طويلا باتصاله بالواقع من جهـــة و بين ممارسة جبهة التحرير الوطني في كل المستويات من جهة أخرى ".([1])

و تستطرد الوثيقة تحليلها بالقول : " إن من الأسباب الرئيسية التي عاقت تطور جبهة التحرير الوطني الجزائرية في الميدان الأيديولوجي و ساهمت في تفاقم نقائصها و أثرت تأثيرا فادحا على الحالة العامة بالجزائر أثناء الحرب تكمن في الهوة التي فصلت بين القيادة و الجماهير الشعبية ".([2])

و جبهة التحرير : " نظرت في بداية العمل الثـــوري في فاتح نوفمبر 1954 إلى الكفاح المسلح من زاوية التحرير الوطني و لم تقدر ما ستأتي بعد الحرب من مستلزمات و تطورات ذات طبيعة مختلفة في الوعي الشعبي و المجتمع الجزائري عامة، لقد كانت تجهل الطاقات الثورية الدفينة في أعماق الشعب في الريف ، و كل ما كانت تعرفه كان يتعلق بالوضعية السطحية الراكدة عن هذا المجتمع حسب ما كانت تتخيله عليه القيادات الحزبية القديمة." ([3]) و بالمقابل جاء في الملحق الخاص بالحزب : " هو مرآة لحقائق البلد بما فيها الإمكانيات الحية التي تحتويها و الذي هو وسيلة التعبير عن المتطلبات الجماهيرية "([4]).

فمن جهة نقص الوعي الجماهيري، و من جهة ثانية وجود الهوة بين القمة و القاعدة و من جهة ثالثة مرآة لحقائق البلد. و المفارقة هنا أنّ الجبهة التي استطاعت في وقت قريب قيادة الثورة و الوقوف ضد فرنسا الند للند حيث فرضت أسس التفاوض و استطاعت تنظيم الشعب ليقف إلى جانب الثورة ، و استطاعت القضاء على كل التنظيمات الأخرى و دخل فيها أعضاء

---

[1] النصوص الأساسية ، ص 60.

[2] نفسه ، ص 62.

[3] كتاب مرجعي ، مرجع سابق ، ص 281.

[4] النصوص الأساسية ، ص 94.

الأحزاب فرادى متبنين أيديولوجيتها تنعت بمجرد بزوغ شمس الحرية بقلة الوعي و الهوة و ما شابهها؟

2– اختلاف المفاهيم فيما يخص طبيعة الحزب، هل هو حزب طلائعي أم حزب جماهيري ؟

لقد جاء في الوثيقة أنه : " لتحقيق أهداف ثورة ديمقراطية شعبية لا بد من حزب جماهيري قوي وواع "([1])، و من جهة ثانية جاء فيها : " أنّ الحزب الذي هو طليعة القوى الثورية في البلاد " ([2])، فمن جهة تنادي الوثيقة بالطليعة و من جهة ثانية بالجماهيرية و فيه يقول حربي :

" أنّ النص حول الحزب جاء تسوية بين أنصار حزب جماهيري، و أنصار حزب للطليعة «. ([3])

فالاختيار الجماهيري يعني استبعاد تعايش أيديولوجيات مختلفة ، و هذا هو المعنى لاختيار حزب جماهيري ، أما التوجه الثاني الطلائعي فيكمن في انتسابه وفقا لمقاييس دقيقة و صارمة لان فعالية منظمة ما لا تقاس بحجم عدد أعضائها بل بنوعيتهم . ([4])

و لقد أكدت الوثيقة مفهوم الطلائعية بقولها : " إن عملية تسجيل المناضلين يجب أن تخضع لشروط محددة و دقيقة لان فعالية أي تنظيم تقاس بنوع أعضائه لا بمجموع أفراده ".([5])

و يعني هذا نفي صفة الجماهيرية و اعتمادها مبدأ الطلائعية

3 – التناقض الثالث يعود إلى جوهر هيكلة الحزب ، فالنص يتحدث عن القاعدة الشعبية لكن لا يتبين ما المقصود منها هل المقصود كل أفراد الشعب بما أنّ الجبهة نشأت في ظرف الثورة و انظم إليها العديد من قادة الأحزاب و التيارات السياسية ، أم المقصود القاعدة النضالية المنتمين عضويا إلى الحزب .

---

[1] كتاب مرجعي ، مرجع سابق ، ص 95.

[2] نفسه ، ص 95.

[3] حربي ، جبهة التحرير ، مرجع سابق ، ص 274.

[4] النصوص الأساسية، ص275.

[5] نفسه، ص 100.

هناك نقطة أخرى يشوبها الغموض من يرسم و من ينفذ السياسة العامة . فنلاحظ النص يتحدث بأن المؤتمر يقوم بتنفيذ السياسة التي يرسمها و هذا يعني أنّ المؤتمر أصبح الجهاز التنفيذي و يعني إلغاء دور الحكومة في هذا المجال.

إن إعداد الملحق بهذه الصيغة كان مقصودا من أجل دفع الثورة إلى الانحراف بواسطة عزل القواعد النضالية و المنظمات الجماهيرية عن أيديولوجية الحزب ». ([1])

المضمون الثقافي في برنامج طرابلس :

انطلق ميثاق طرابلس في تحديده للثقافة الجديدة على ثلاثة دعامات التي يجب أن تقوم في جزائر الاستقلال : أن تكون ثقافة وطنية.

أن تكون ثقافة ثورية .

أن تكون ثقافة علمية([2])

و الثقافة الجزائرية بهذا المفهوم : " يجب أن تكون الرباط الحي و الضروري بين الجهد العقائدي للثورة الديمقراطية و بين المهام العلمية و اليومية التي يتطلبها تشييد البلاد"([3]).

و تتأسس هذه الثقافة على ركائز أهمها :

فكونها ثقافة وطنية يتطلب إعادة للغة العربية كرامتها و نجا عتها كونها المعبر الحقيقي عن القيم الثقافية و الحضارية للشعب، و بالتالي إعادة بناء تراث وطني مبنى على أسس فكرية و ثقافية مناهضة للهيمنة الغربية التي سيطرت على البلاد و أثرت في نفوس بعض أبناء الجزائر.و منها ستصبح اللغة العربية المحررة للشعب الجزائري. فمن الواجب ترقيتها حتى تقوم بدورها في المستقبل بأساليب علمية ([4]) ،و معنى هذا تمكين اللغة العربية من مقاومة الانحطاط الثقافي الذي دب في أوساط الشعب و بعض النخب المثقفة من جراء الوجود الاستعماري طيلة 130 سنة.

---

[1] الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، مرجع سابق ، 261.

[2] النصوص الأساسية ، ص 73.

[3] نفسه ، ص 74.

[4] نفسه ، ص 74.

وكونها ثقافة ثورية فإنها تساهم في تحرير الشعب من مخلفات النظام الإقطاع المعادية للمجتمع في عاداته وتقاليده، ويعني هذا عدم انغلاقها عن التطور الذي يحدث في العالم.

والثقافة الثورية: "تعتني أول ما تعتني بالإنسان فتصيره قوة فاعلة بالتثقيف والتكوين..وترفع من قيمة الجماهير الشعبية فكريا وثقافيا وسياسيا وتقنيا إلى مستوى النخبة"([1])

أما اعتبارها ثقافة علمية فهي اعتمادها على وسائل و تجهيزات تقنية و ذلك بهدف الوصول إلى أهدافها.

إلا أنّ الميثاق وقع في العديد من الهفوات من هذا الجانب فالحديث بدأ بالاهتمام " بالرفع من المستوى الثقافي للمناضلين و الإطارات و المسولين و الجماهير "

و معنى هذا إغفال الميثاق لموضوع الثقافة الشعبية لأنه بالضرورة من الواجبات الأولى بعد واجب التحرر . ([2])

إنّ الاعتماد على بناء مشروع ثقافي يقتضي اعتماد خطة و آليات محددة تسهر الدولة على تطبيقها و تلتزم بها لأنها في النهاية مشروع مجتمع مناف تماما للمشروع الاستعماري، و منه إصلاح المنظومة الثقافية تستلزم الاعتماد على نموذج واقعي دون إغفال التجارب العالمية.

عدم وضوح الرؤيا فيما يخص البعد الإسلامي كمحرك أساسي للشخصية الجزائرية على أساس مرجعية أساسية في الحياة الاجتماعية للمجتمع الجزائري و ليس فقط " الإسلام الذي يتخلص من البدع و الأوهام الذي خنقته و حرفته و هزت جوهره يجب أن ينعكس-علاوة على كونه دينا- على هذين العاملين الأساسيين: الثقافة والشخصية ".([3])

---

1 د.عبد الله شريط ، **مع الفكر السياسي الحديث و المجهود الأيديولوجي في الجزائر** ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب

الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1984 ، ص 180.

2 النصوص الأساسية، ص 182.

3 نفسه ، ص75

و كما يرى الأستاذ عبد الله شريط في تحليله لجمعية العلماء فإنّ " بناء المجتمع – الدولة يقوم على الوطن و الدين و القاعدة الشعبية الواسعة ، فالوطنية بدون دين تنظم حياة جماهير الشعب هي وطنية عاجزة فقدت أبعادها الحضارية و البشرية "([1]).

عدم وضوح المبادئ الثقافية التي اعتمدت كأسس لانطلاق الثورة التحريرية لأنها اعتمدت على مصطلحات قريبة من التوجه الاشتراكي أكثر منه من التوجه الوطني الذي جسده بيان أول نوفمبر.

الاعتراف الضمني بوجود فراغ أيديولوجي قد يؤدي إلى تسرب أفكار استعمارية إلى بلادنا عن طرق فكرية و ثقافية و اقتصادية لا تقل خطورة على الثورة من الاستعمار العسكري ([2]) .

ويبدو من خلال ما سبق أن ميثاق طرابلس وضع معالم مشروع ثقافي للدولة الجزائرية المستقلة من خلال اعتماده على الانتماء العربي الإسلامي للجزائر وذلك باستعادة اللغة العربية لمكانتها وإعطاء الثقافة طابعها الثوري والعلمي قصد القضاء على الجهل والجمود الذي تركه الاستعمار.([3])

المطلب الرابع : المضمون الاقتصادي لبرنامج طرابلس :

اعتمدت السياسة الاستعمارية على القضاء على البنى الاقتصادية التي وجدها في الجزائر و إحلال محلها نظام رأسمالي يعتمد على استغلال خيرات الشعب و تحويله إلى مجرد تابع للمستعمر . لذلك استهل برنامج طرابلس بتحليل الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية للجزائر المستعمرة حيث " استولت أقلية استوطنت البلاد تحت جناح الغزو و بفضل دعم المستعمر على أهم وسائل الإنتاج و التمويل " ([4])، فهو اقتصاد مختل التوازن و غير متناسق يتواجد فيه قطاعان :

1 شريط ، مع الفكر السياسي ، مرجع سابق ، ص114

2 النصوص الأساسية ، ص 162.

3 كتاب مرجعي ، مرجع سابق ، ص 298.

4 النصوص الأساسية ، ص77.

القطاع الأول : قطاع رأسمالي عصري يسيطر عليه قلة من الأوروبيين ، و يعتبر مصدر الثروة لهم و لفرنسا الاستعمارية .

القطاع الثاني : قطاع تقليدي ، يعتمد على وسائل تقليدية يعيش منه السواد الأعظم من الجزائريين ، و هو اقتصاد استهلاكي محلي ضعيف المرد ودية و الإنتاجية و التقنية .

و منه فإن السياسة الاقتصادية للجزائر المستقلة تعتمد على عنصرين :

1 – ضد الهيمنة الأجنبية و الليبرالية و الاقتصادية .

2 – اعتماد سياسة تخطيط مع المشاركة الديمقراطية للعمال في السلطة الاقتصادية ، و هو ما يعد تنظيما للاقتصاد الجزائري على النمط الاشتراكي. ([1])

و للوصول إلى بناء اقتصاد على أسس جديدة معتمدة على المبدأين السابقين لن يتم ذلك إلا بانقلاب جذري في الهياكل الحالية، و يجب أن يمس كل النواحي الاقتصادية و منها :

1 – الإصلاح الزراعي :.

انطلقت فكرة الإصلاح الزراعي على مبدأ " الأرض لمن يخدمها " و ذلك بهدف القضاء على السياسة الاستعمارية الزراعية، و للقيام بهذا العمل يجب توفير الأراضي الضرورية لذلك و كذلك بالاعتماد على المبادئ التالية :

1 – الحظر الفوري للصفقات المتعلقة بالأرض ووسائل الانتهاج الفلاحية.

2 – تحديد الملكية حسب نوع المزروع و مردوده .

3 – نزع ملكية الأراضي التي تتجاوز مساحتها الحد الأقصى المحدد.

4 – مجانية توزيع الأراضي التي تجمع على الفلاحين الذين لا ارض لهم أو الذين ليست لهم مساحات كافية.

5 – تنظيم ديمقراطي للفلاحين ضمن تعاونيات الإنتاج.

---

1 كتاب مرجعي ، مرجع سابق ، ص 294..

6 – إنشاء قرى تابعة للحكومة في جزء من الأراضي التي تنزع ملكيتها و يشارك العمال في التسيير و الأرباح و هذه المزارع من شأنها تيسير العمل في السوق و تشكيل قاعدة انطلاق لتكوين الإطارات و المرنين الفلاحين.

7 – حضر بيع أو تأجير الأراضي الموزعة لتفادي إعادة تكوين الملكية الكبيرة.

8 – إلغاء ديون الفلاحين و الخماسين للملاكين العقاريين و المرابين و المصالح العامة.

9 – تقديم المساعدة المادية و المالية من طرف الدولة. ([1])

إلى جانب هذا الإصلاح الذي جاء برنامج طرابلس و الذي ستطبقه الدولة الجزائرية الحديثة، نادى برنامج طرابلس في الشق الخاص بالزراعة إلى :

أ – تحديث الفلاحة :

و يكون ذلك بإدخال الأساليب الحديثة على الزراعة ، مع توحيد نظام الأراضي ، و تنويع الزراعات الغنية مع تربية الثروة الحيوانية . ([2])

ب – المحافظة على الثروة العقارية :

والتي اعتبرت من أهم السياسات حيث أن : " الجزائر المستقلة يجب عليها أن تبذل كل جهودها لإعادة تكوين الثروة العقارية " ([3])، و يكون ذلك باستصلاح الأراضي المنجرفة و تشجير الغابات ، مع توسيع المساحات المروية .. ([4])

إلى جانب ذلك أعطى برنامج طرابلس الأهمية بتكوين اليد العاملة في إطار الفلاحة و ذلك للقضاء على البطالة مما يمكن من استصلاح مساحات واسعة من الأراضي .

2 – تطوير المنشآت (دعائم الاقتصاد).

إن سياسة دعم الاقتصاد الوطني تعتمد على تأميم وسائل النقل ، مع تحسين و تجديد شبكات الطرق و السكك الحديدية ، و كذا إقامة مواصلات برية بين الطرق الكبرى والأسواق

---

1 النصوص الأساسية ، ص 82/81

2 نفسه ،ص82

3 نفسه ، ص 82 .

4 نفسه ، ص 82

القروية ([1])، و سوف تكون هذه العملية قاعدة لتطور منشآت ملائمة و لتسهيل تطوير المبادلات...

3 – تأميم القرض و التجارة الخارجية:

و يتم ذلك بتأميم شركات التامين و تأميم المصارف و تعتبر هذه العملية من الأولويات التي يجب أن يعطى لها الأهمية . هذا إلى جانب تأميم التجارة الخارجية و هذا بهدف القضاء على النظام الامتيازي لفرنسا الاستعمارية . و لن يتم ذلك إلا بالاعتماد على سياسة تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدولة الجزائرية. ([2])

4 – تأميم الثروات المعدنية و الطاقة :

و الذي يعتبر هدفا استراتيجيا يجب تحقيقه ، و يكون ذلك بتوسيع شبكة الكهرباء و الغاز ن و تكوين المهندسين و التقنيين على جميع المستويات. ([3])

5 – التصنيع :

إضافة إلى العوامل السالفة الذكر أعطى برنامج طرابلس أهمية كبيرة لسياسة التصنيع باعتبارها القاعدة الأساسية التي يتم من خلالها تقدم الاقتصاد الفلاحي و مما جاء فيه : " أنه لا يمكن تحقيق تقدم الاقتصاد الفلاحي و تعبئة الجماهير من اجل تنمية البلاد إلا بالاعتماد على قاعدة تقنية و اقتصادية محددة تكون نتيجة للتقدم المحقق في ميدان الصناعة ، كما يتم إنشاء صناعات قاعدية مع تشجيع المبادرات الفردية في هذا المجال ، لكن أن تتدخل الدولة للحد من استغلال البورجوازية للقاعدة الصناعية و ذلك بإدخال ما تراه مناسبا من تدابير و إجراءات. ([4])

هذه إجمالا الخطوط الكبرى التي جاء بها برنامج طرابلس فيما يخص السياسة الصناعية، والملاحظ أنّ واضعيه انتهجوا النهج الاشتراكي شعارا للدولة الجديدة المزمع بناؤها ، وكان الاختيار الاشتراكي كما يقول مهساس " لم تكن قرارات شخص او مجموعة من الأفراد ، بل نتيجة نضوج اقتصادي – اجتماعي طويل الأمد ، تجذر خلال المعركة المسلحة ، شكلت

---

1 النصوص الأساسية ، ص 83.

2 نفسه، ص 84 .

3 نفسه ، ص 84 .

4 نفسه ، ص 85.

تطلعات الأغلبية الساحقة من الشعب نحو العدالة الاجتماعية، وكانت تتويجا للنضال والتحرير الحقيقي للشعب المستغل و المسيطر عليه خلال عشرات السنين".([1])

هذا الطرح أحدث انقلابا كبيرا في أيديولوجية جبهة التحرير الوطني التي تغيرت معتمدة على فلسفة أقل ما يقال عنها متأثرة برواسب داخلية و عوامل خارجية و يعلق احمد بن بلة على عملية المصادقة بالإجماع على هذا البرنامج بان ذلك يعود إلى كون المؤتمرين كانوا جميعا اشتراكيين كانوا بدون شك يفكرون بالبون الشاسع بين المصادقة على منهج و بين تطبيقه. ([2])

المطلب الخامس: المضمون الاجتماعي لبرنامج طرابلس

و خلاصة السياسة الاقتصادية المعتمدة في برنامج طرابلس هو الانتقال من النمط الرأسمالي اللبرالي الذي ساد في الجزائر مع الوجود الفرنسي ، إلى النمط الاشتراكي الاجتماعي ، لذا جاء البند الخاص بالشق الاجتماعي تحت عنوان : " تحقيق المطامح الاجتماعية للجماهير "([3]) . فكان الاعتماد على برنامج برز فيه محررو الوثيقة السياسة الاجتماعية التي يجب أن تعتمد بهدف تحقيق هذه المطامح و التي لخصها في خمسة أهداف :

1 – رفع مستوى المعيشة :

و يتجلى ذلك من خلال التحسين التدريجي لظروف معيشة الجماهير ، وكذا القضاء على البطالة ، و تحقيق التقدم والرقي ، إلى جانب القضاء على مظاهر البذخ و الإسراف و اعتماد سياسة التقشف.

2 – محو الأمية و تطوير الثقافة الوطنية :

وتكمن في ارتباط الشعب الجزائري بثقافته العربية الإسلامية والتي من خلالها يجب على الثورة:

أ – استعادة الثقافة الوطنية والتعريب التدريجي للتعليم اعتمادا على أسس علمية .

ب– المحافظة على التراث الوطني للثقافة الشعبية.

ج– توسيع النظام المدرسي بدخول الجميع إلى كل مستويات التعليم.

---

1 مهساس ، **الجزائر ثورة و ديمقراطية** ،مرجع سابق ، ص 27 ..

2 لونيسي ، الصراع السياسي في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 15.

3 النصوص الأساسية ، ص 85.

د- جزأرة البرامج بتكييفها مع واقع البلاد.

و- توسيع وسائل التربية الجماهيرية و تعبئة كافة المنظمات الوطنية لمحاربة الأمية و تعليم القراءة و الكتابة لكل المواطنين. ([1])

و يلاحظ في هذا الجانب ارتباط المشروع الثقافي بالبعد الثقافي للشعب الجزائري من خلال إعادة بعث اللغة العربية والحفاظ على التراث الثقافي للشعب .

3 - السكن :

اعتبره برنامج طرابلس من أهم المحطات التنموية في البلد لأنه يكرس كرامة المواطن الذي عانى من ويلات الاستعمار وويلات الحرب. ([2])

4 – الصحة العامة

اعتبره برنامج طرابلس كذلك من المحطات المهمة لأنه يساهم في التنمية البشرية في الجزائر ، لكن ذلك لن يتأتى إلا بالرجوع إلى تأميم المنشآت الصحية و التي يجب أن تكون في خدمة المجتمع بأكمله ، و تكوين سريع للإطارات الصحية في إطار مخطط التنمية . ([3])

5 – تحرير المرأة.

أعطى برنامج طرابلس أهمية كبيرة للمرأة باعتبارها نصف المجتمع شاركت في الكفاح و ساهمت في تحرير البلاد ، و منه أعطى لها دورا كاملا في تسيير الشؤون العامة و تنمية البلاد من خلال جعل تطور المرأة واقعا اجتماعيا لا رجعة فيه. ([4])

السياسة الخارجية من خلال برنامج طرابلس :

ارتبط مفهوم السياسة الخارجية في كل الدول بمبدأ السيادة في الدولة بما تحتويه حرية الدولة في اتخاذ القرارات المصيرية المرتبطة بها ، فميثاق طرابلس يعتبر : " السياسة الخارجية

1 النصوص الأساسية ، ص 86.

2 نفسه ، ص 86.

3 نفسه، ص 87.

4 نفسه ، 87

رافدا لا بد منه للوصول إلى أهدافنا الداخلية و هي ستمكن بلادنا من تحقيق أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية و المساهمة في بناء عالم جديد"([1])

و منه ؛ : " فإن التوجه الصحيح للسياسة الخارجية عامل هام من بين عوامل تدعيم استقلالنا و تشييد اقتصادنا الوطني ذلك أنّ الجزائر تستعيد سيادتها في سياق دولي ما فتئ ميزان القوى يتطور فيه لفائدة الشعوب المحبة للسلام و على حساب الامبريالية و تسلطها " ([2])

فالساسة الخارجية للجزائر تعتمد على المرتكزات التالية :

1 – محاربة الاستعمار و الامبريالية.

2 – دعم حركات النضال من اجل الوحدة.

3 – دعم حركات التحرر .

4 – النضال من اجل التعاون الدولي. ([3])

خلاصة:

إذا كانت مواثيق الحركة الوطنية قد بنت تصوراتها و أيديولوجيتها بناء على واقع فرضه الاستعمار ، فإنّ مواثيق الثورة جاءت في مرحلة امتازت من جهة باندلاع الكفاح المسلح و من جهة ثانية نهاية الوجود الاستعماري.

فبيان أول نوفمبر وضع السكة على الطريق، و بين خصائص الثورة و نموذج المجتمع و أسس الدولة الجزائرية المستقلة " في إطار المبادئ الإسلامية" حتى ان كانت المرحلة الأولية و الهدف المنشود هو الاستقلال و استرجاع السيادة الوطنية.

ثم كان الصومام الذي جاء بالدرجة الأولى لتنظيم الثورة إلاذ أنّ وثيقة الصومام أعطت كذلك التصور الذي ستكون عليه الدولة و ذلك بإعطاء الأهمية للسياسي على العسكري و للداخل على

---

1 النصوص الأساسية ، ص 91.

2 نفسه، ص 88.

3 نفسه ، ص 90/89

الخارج ، و بينت الخلافات التي بدأت تظهر و التي أدت إلى بروز الصراع السياسي بين الإخوة الأعداء.

أما برنامج طرابلس فإنّ الوثيقة في حد ذاتها برنامج الدولة الجزائرية المستقلة بكل ما تحمله من أفكار و توجهات سياسية و اجتماعية و اقتصادية و ثقافية. فلأول مرة حدد نموذج المجتمع بعيدا عن التوجه الإسلامي، و حدد كذلك النهج الاشتراكي للدولة بحجة محاربة الاستعـــــمار و الامبريالية.


الخاتمة

لقد كان هدفنا من هذا البحث تبيان تصور الحركة الوطنية الجزائرية لنـــــموذج المجتمع و أسس الدولة كمشروع في ظل الهيمنة الاستعمارية.و تطور هذا التـــصور عبر المراحل المختلفة من حياة الحركة الوطنية ووصولا إلى ميثاق طرابلس المحطة الأخيرة من برنامج الحركة الوطنية لبناء الدولة و المجتمع.

إنّ تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية بكل أطيافها و توجهاتها تاريخ انصب كله في خانة المقاومة سواء أكانت مقاومة عسكرية مع الثورات أم مقاومة سياسـية و اجتماعية ثقافية و دينية مع بروز الحركات السياسية بعد الحرب العالمية الأولى.

لقد كان ظهور الحركة الوطنية في سياق امتاز بنوع من التفتح بعد الحرب العــالمية الأولى، وبروز مبادئ ولسن الأربعة عشر و حق الشعوب في تقرير مصيرها، و نجاح الثورة البلشــــفية الاشتراكية في روسيا القيصرية. هذا التفتح و إن كان ظاهريا يبدي نوعا من الليونة في المـــارسة الاستعمارية ، إلا أنّه في الباطن يريد الإبقاء على وضع يخدم الدولة الفرنسية و المعمرين من جراء الامتيازات التي تحصلت عليها بعد الاحتلال..

لقد كان لمفهوم المقاومة عدة مدلولات ، فليست المقاومة حمل السلاح لمواجهة العدو فقط ، و إن كانت جزءا من البحث عن التحرر و مقاومة الاستعمار ، إلا أنّ المرجعية الأســــاسية في مناهضة الاستعمار في هذه المرحلة لم تكن موحدة وذات توجـــه وحدوي ، لذا فإنّ ميزة القرن العشرين هو الشروع في مفهوم جديد للمقاومة عرف بالمقاومة السياسية.

إنّ تعرضنا للبحث عن هذه الفترة تجعل السياق التاريخي للبحث يفوق فترة الوجود الاستعماري وصولا إلى مؤتمر طرابلس و ما حمله من بدائل للدولة الجزائرية المستقلة و المجتمع الجزائري الحر مع التركيز على المرجعية التي كانت سائدة لمعرفة مدى الاستمرارية أو القطيعة التي حدثت في هذه المرحلة.

إنّ إشكالية المجتمع / الدولة إشكالية دخلت فيها الحركة الوطنية الجزائرية وفق منـــطقها ومرجعيتها ومفهومها حسب ظروف نشأتها وتكوينها الأيديولوجي ومرجعيتها الثقافية والدينية وخصائص زعمائها، لأنّ النخبة بكل أطيافها التي ظهرت مع بداية القرن العشرين رغم اختلافها النظري وتصورها الأيديولوجي إلا أنّ تصورها لم يكن يخرج عن نطاق " الحريات الأساسية للشعب

الجزائري".فمفهوم الحريات يعطي دلالات مغايرة من حركة إلى أخرى ضمن الهـــــامش الذي تركه الاستعمار للنخبة لتتحرك فيه.

إنّ الحديث عن الحركات موضوع البحث يجعل الباحث في كثير من الأحيان يركز على شخصيات تركت بصماتها على الحركة المنتسبة إليها و على الشعب . فالاتجاه الثوري لم يكن ليظهر لولا وجود شخصية مصالي الحاج الذي كان من الوهلة الأولى ذو تصور لم يعهده الشعب من قبل ، ثم كانت الجمعية و شخصية ابن باديس ودورهما في الحياة العامة و الثقافية ، أما فرحات عباس فإنّ تصوره للمعضلة الجزائرية جعل منه زعيما للاتجاه الاندماجي.

إنّ الذي يعود إلى الحركة الوطنية ذات التوجه الاستقلالي بداية من نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب الجزائري إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية يلاحظ من الوهلة الأولى التوجه الثوري الاستقلالي الذي برز مع مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل ، ثم ازدواجية الخطاب بين المطلب التحرري و هو ما جاء صراحة " الاستقلال" و مطلب الإصلاحات الاجتماعية و الاقتصادية.

إنّ هذه الازدواجية فرضتها الظروف الداخلية للجزائر و تحكم الاقلية من المعمرين على الوضع السياسي و الاقتصادي فكانت السياسة أحيانا تقتضي استعمال مصطلحات معينة غير جريئة لتفادي أي مكروه.

فالنزعة الثورية التي لازمت التوجه الثوري منذ تأسيسه كان إبرازا لنموذج ذي مرجعية مناهضة للوجود الاستعماري في سياقها العربي الإسلامي أي ضمن الذات و التوجه الوطني للشعب الجزائري. فالثورية هنا عند أصحاب هذا الاتجاه تبيان خصائص الاستعمار الاستيطاني بكل سلبياته و ما يحمله من تناقضات مع صياغة البدائل السياسية و الاقتصادية و الثقافية يكون الشعب فيها صاحب السيادة و مرجعية العمل السياسي.

إنّ السياق الذي نشأ فيه الاتجاه الثوري سياق خارج نطاق الوطن الأم " الجزائر " إلا أنّ احتكاكه بالواقع الجزائري أعطى له دافعا قويا للبروز و الوقوف في وجه المشاريع الاستعمارية و خاصة منها مشروع" بلوم فيوليت " رافعا شعار " الوطن ليس للبيع" .

إنّ النظرة التي جاء بها التيار الثوري استعادة بناء الدولة الجزائرية اعتمادا على أنّ عناصر الدولة موجودة و ما ينقص فقط هو مبدأ السيادة الذي ربطه التيار بالاستقلال حينا و بالبرلمان الجزائري حينا آخر.

أما الأبعاد التي يجب أن تكون عليها الدولة فإنها في أغلب النصوص ميالة إلى الاتجاه العربي الإسلامي باعتبارها مقومات أساسية للدولة و للشعب على حد سواء. إنّ الكيان الجزائري المستقل الذي دافع عنه التيار الثوري جاء نقيضا للسياسة الاستعمارية التي كانت كلها سياسة ضد الشعب برمـــــته، ففكرة الاستقلال كانت من أهم مطالب الحركة الثورية التي دافع عنها و حققـــها مع جبهة التحرير الوطني،لذا فلا نجد في برامج الحركة التوجه الاقتصادي و الاجتماعي للشعب، فالـــــنمط الذي يجب أن تسير عليه الدولة لم يكن واردا ، و هذه الإستراتيجية تعود إلى إمكانـــية الدخول في مواجهات مع السلطات الاستعمارية.

إنّ الأسس الأيديولوجية التي نادى بها نجم شمال إفريقيا و حزب الشعب و حـــــركة انتصار الحريات هي أسس استمدت مرجعيتها من تاريخ الشعب الجزائري و رموزه التاريخية إلى جانب رموز الحركة الإسلامية.

و إذا عدنا إلى الحركة الإصلاحية فإنّ أول شيء يلفت النظر كونها حركة نابـــعة من الذات الشعبية و متجذرة في الوسط الاجتماعي الجزائري ،لذا فإنّ مواقفها كان مم يعانيه الشعب.

إنّ ميلاد الجمعية جاء في وقت رفعت فيه فرنسا الاستعمارية " نعش الإسلام " على أرض الجزائر ، فكان ميلادها ذات دلالة على وجود تيار سيواجه فرنسا بعيدا عن اللغة السيـــاسية ، كما جاءت وفق مقاومة ثقافية تتركز حول الإسلام كتعبير عن الشخصية الوطنية و كوسيلة للمقاومة ضد الاستلاب الثقافي و الأيديولوجي بسبب خضوع الأمة للاستعمار.

جاءت الجمعية للدفاع عن المشروع الوطني الذي ينادي " الإسلام ديننا ، العربية لغتـــنا و الجزائر وطننا " و لا يتأتى ذلك إلا بالعودة إلى أصول الشعب الجزائري و مقوماته ، فكـــانت مواقفها منصبة نحو هذا الاتجاه و ذلك لمواجهة التنصير و التجنيس و الفرنسة ، لقد انطــــلقت الجمعية من فكرة تكوين وعي وطني فيه الإسلام و اللغة العربية دعامته الأساسية لبناء شخصية وطنية و لتوطيد وحدة الشعب الجزائري.فكان بناء المدارس و إنشاء الجمعيات و النوادي و الصحف وسائل لمواجهة هذه السياسة.

لقد شكل المؤتمر الإسلامي حدثا بارزا في حياة الجزائر و حياة الجمعية لأنه للمرة الأولى تساهم الجمعية في عمل سياسي موحد مع كافة التيارات و مدعمة له ، و إن كانت المطالب لا ترقى إلى طموحات الشعب الاستقلالية إلا أنّ المؤتمر بين للجمعية و للتيارات الأخرى أنّ فرنسا لا تؤمن بمبدأ الحوار.

نقطة أخرى مهمة في حياة الجمعية ألا وهي فصل الدين عن الدولة . إنّ المبدأ في حد ذاته مطلب العديد من التيارات و إن كانت الغاية واحدة فالهدف يختلف، فالجمعية إذ نادت بالفصل لا تنادي بالمبدأ اللائكي للفكرة بل الهدف هو حرية التصرف في المساجد للقضاء على الطفيليين من الحركة الصوفية أو الإداريين التابعين للاستعمار.

إنّ المشروع الوطني الذي اعتمدته الجمعية من خلل التربية و التعليم و الدعوة كانت كلها لغاية تنشئة جيل يعتمد على نفسه بناء على مقوماته الحضارية و تاريخه بعيدا على التحزب و بهذا تغدو الجمعية في حد ذاتها قوة وطنية متأصلة تعمل لصالح الشعب ووفق مشروعه الحضاري.

حمل الاتجاه الاندماجي منذ نشأته نظرة تجعل من فرنسا " بلد الحضارة " حامي الدولة الجزائرية المندمجة في فرنسا ، فقد كان لنشأة الجماعة في كنف المدرسة الفرنسية أعمق آثار على ثقافة النخبة المنتمية ثقافيا إلى فرنسا الأمر الذي أفرز سياسة الاندماج التي طالما حلمت بها و طالبت بها في العديد من المرات غير أنّ مطالبها لم تكن منسجمة مع الواقع .

فالإصلاحات الاجتماعية و الاقتصادية التي كانت تطالب بها كانت تواجهها طبقة المعمرين من جهة و السلطات الاستعمارية من جهة ثانية كون الجزائر برمتها ما هي إلا غنيمة يجب استغلالها و استغلال شعبها .

لقد كان التيار الاندماجي يتخبط في متاهات الرفض للسياسة الفرنسية و داعيا إلى العمل مع فرنسا رافضا للاستغلال و متعاونا مع الفرنسيين ، فإذا كانت مطالبه الاجتماعية و الاقتصادية تحمل جزءا من الحقوق للشعب فان المطلب السياسي الهام و هو الاستقلال لم نره في أدبيات هذا التوجه.

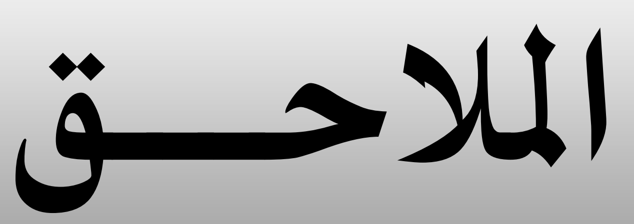
لقد شكلت سياسة فرحات عباس " الثورة بالقانون " جوهر عمله السياسي حتى في المحاولات الوحدوية التي جسدها بيان الشعب لعام 1943 و التي أظهر من خلاله المطالبة بالبدائل السياسية للجزائر ، إلا أنّ هذه السياسات و ما تبعها من حركات سياسية مع الاتحاد الديمقراطي كان مصيرها الرفض القاطع من السلطات الاستعمارية.

شكلت الثورة التحريرية القطيعة السياسية و الأيدلوجية مع الوجود الفرنسي في الجزائر ، فالثورة التي ولدت من أرحام الحركة الوطنية بكل توجهاتها كانت بناء على فكرة المقاومة التي تبناها قادة الثورة و احتضنها الشعب .

جاء بيان أول نوفمبر كوثيقة لإعلان الثورة مبينا أهدافها و خصائصها الإستراتيجية، إلا أنه أعطى الصورة التي ستكون عليها الدولة الجزائرية في إطار المبادئ الإسلامية. لقد جعل البيان الدين مصدر للتشريع و قاعدة للدولة الجزائرية لعلم واضعيه أنّ القطيعة مع المستعمر بالدرجة الأولى هي قطيعة ثقافية ،كما تبنى البيان نظام الحزب الواحد كإستراتيجية سياسية لوحدة الشعب.

كما حدد الصومام الأرضية الثورية للجزائر ، فإذا كان البرنامج الذي تبنته قيادة الثورة في الصومام يهدف إلى تنظيم الثورة فإنّ أولوية السياسي على العسكري و الداخل على الخارج حمل تناقضات كبيرة داخل القيادة و حددت تمركز القيادات و بداية الصراع الســــــياسي المعلن و الأيديولوجي الغامض.

قدر أن يكون الصومام بداية الصراع و هو تبني مؤتمر طرابلس لنمـــوذج الدولة الوطنية المستقلة و للخيارات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للجزائر ، فكانت الاشتراكية الخيار الذي" لا رجعة فيه " و كان الحزب الواحد نموذجا للديمقراطية الشعبية ، و هكذا دخلت الجزائر المستقلة التاريخ كدولة استطاعت أن تقهر أعتى قوة استعمارية دون قدرتها على بناء ذاتها.


الملاحــــق

الملحق رقم 01 : يبين هيكلة و برنامج نجم شمال إفريقيا 28 ماي 1933.(1)

Statuts et programme de l'Etoile nord-africaine votés par l'assemblée générale tenue à Paris le 28 mai 1933.

Article premier.- Il est créé une association, l'"Etoile nord-africaine", groupant tous les musulmans de l'Afrique du Nord.

Son siège est à Paris, mais il peut être transféré dans tout autre pays si les nécessités politiques l'exigent.

Art. 2.- Elle a pour but fondamental la lutte pour l'indépendance totale pour chacun des trois pays : Algérie, Maroc et Tunisie, et l'unité de l'Afrique du Nord.

Art. 3.- L'association :

a) groupera tous les musulmans nord-africains, fera leur éducation politique et sociale ;

b) défendra leurs intérêts matériels, moraux, sociaux et politiques;

c) emploiera tous les moyens en son pouvoir pour la réalisation de ses projets, fera toute la propagande nécessaire.

Membres :

Art. 4.- L'association comprendra des membres actifs, adhérents et honoraires.

a) Est membre actif tout musulman nord-africain ayant payé 65 F. par an, ayant été présenté par deux membres actifs et agréé par le Comité central.

b) Est membre adhérent toute personne ayant payé 100 F. par an.

c) Est membre honoraire toute personne ayant, matériellement ou moralement contribué à la réalisation du but de cette association.

— 2 —

Ressources :

Art. 5.- L'association a pour ressources :

a) les cotisations de ses membres;

b) toutes autres ressources légales.

L'association ne reçoit pas de subventions.

(1) Collot claude et Henry Jean – Robert , le mouvement national algérien , textes 1912-1954, Alger , opu,1978 pp 48-53.

Administration :

Art. 6.- L'association est dirigée par un Comité central de 25 membres élus pour une année par le Congrès, à la majorité relative des membres votants, sur une liste unique.

Ce Comité est responsable devant le Congrès de l'application des statuts, de toute l'activité politique de l'association et de sa gestion financière.

Il doit se réunir tous les deux mois et toutes les fois que huit de ses membres le demandent.

Art. 7.- Il nommera dans son sein un Comité directeur composé de huit membres, dont un président, un vice-président, un secrétaire général, un secrétaire adjoint, un trésorier, un chef de la presse. Ce bureau est lui-même le bureau du Comité directeur.

Le Comité central est responsable devant le Comité directeur de tous ses actes. Il exécute les décisions de celui-ci. Il étudie et vote toutes les questions intéressant la marche et l'administration de l'association et qui figurent sur l'ordre du jour proposé par le président.

Aucune décision intéressant l'administration, l'activité ou la vie de l'association ne peut être mise en exécution si elle n'a été préalablement discutée et votée par le Comité directeur.

Celui-ci examine la situation financière exposée par le trésorier, autorise toutes les dépenses à engager; il approuve le procès-verbal de la séance précédente.

Il doit se réunir au moins une fois par semaine.

Il réunit le Comité central à chaque changement de situation politique et chaque fois qu'il le juge nécessaire.

Art. 8.- Pour être valablement prises, les décisions du Comité directeur ou du Comité central doivent être votées à la majorité relative des membres présents, la voix du président étant, en cas de partage, prépondérante. En outre, la présence d'au moins quatre membres pour le Comité directeur et treize membres pour le Comité central est indispensable.

Art. 9.- Le président ou, en cas d'absence ou d'empêchement notifié, le vice-président convoque le Comité central. Il dirige les débats, prépare et soumet à l'approbation du Comité l'ordre du jour; il ordonne les dépenses et, d'une façon générale, assure l'exécution de toutes les décisions du Comité central. Enfin il représente l'association dans tous les actes de la vie civile et juridique.

Tous les membres de l'Etoile nord-africaine, et en particulier les membres dirigeants, ne peuvent appartenir à d'autres organisations que par autorisation du Comité directeur et ces derniers doivent informer le Comité directeur de toutes leurs actions extérieures.

Art. 9 bis.- Au sein du Comité central et du Comité directeur, tous les membres discuteront largement et librement tous les problèmes qui seront exposés devant eux; après le vote des décisions prises, majorité et minorité doivent travailler ensemble à leur application. Mais, toutefois, à l'occasion du Congrès, majorité et minorité pourront développer leurs idées et les faire triompher devant tous les adhérents.

L'association ne se recommande d'aucun parti politique.

Notre programme :

Notre programme politique de l'Etoile africaine, mûrement étudié, analysé profondément par l'ancien Comité directeur provisoire, a été présenté, lu et approuvé par tous les membres adhérents de notre association, convoqués en assemblée nationale le 28 mai 1933, à 16 heures, au 49, rue de Bretagne, Paris (3e).

Le contenu de ses articles est simple, très compréhensible et surtout répond entièrement aux aspirations du peuple algérien.

Il est expressément recommandé au peuple algérien de le lire attentivement, de le comprendre et de le mettre en application. Il doit être
con. par nous comme un pacte national liant l'ensemble de la population
mis algérienne, travaillant avec dévouement et abnégation pour la défense
de térêts, nos revendications immédiates et l'indépendance de notre pays.

Pour notre salut, pour notre avenir, pour occuper une place digne de notre race dans le monde, jurons tous, sur le Coran et par l'Islam, de travailler d'arrache-pied pour sa réalisation et pour son triomphe final.

Ce programme politique pour l'Algérie est à peu près le même que celui du Maroc et de la Tunisie, évidemment en tenant compte de la position générale de ces deux pays et de leur constitution politique.

Programme politique voté par l'assemblée générale du 28 mai 1933 :

1) Abolition immédiate de l'odieux code de l'indigénat et de toutes les mesures d'exception.

2) Amnistie pour tous ceux qui sont emprisonnés, en surveillance spéciale ou exilés pour infraction à l'indigénat ou pour délit politique.

3) Liberté de voyage absolue pour la France et pour l'Etranger.

4) Liberté de presse, d'association, de réunion, droits politiques et syndicaux.

5) Remplacement des délégations financières élues au suffrage restreint par un parlement national algérien élu au suffrage universel.

6) Suppression des communes mixtes et des territoires militaires. Remplacement de ces organismes par les assemblées municipales élues au suffrage universel.

7) Accession de tous les Algériens à toutes les fonctions publiques sans aucune distinction. Fonction égale, traitement égal pour tous.

8) L'instruction obligatoire en langue arabe. Accession à l'enseignement à tous les degrés. Création de nouvelles écoles arabes. Tous les actes officiels doivent être simultanément publiés en langue arabe et française.

9) En ce qui concerne le service militaire, respect intégral à la sourate coranique, verset qui qui: "Celui qui tue délibérément un musulman est voué à l'enfer durant l'éternité et mérite la colère et la damnation divine."

10) Application des lois sociale et ouvrière. Droit au secours de chômage aux familles algériennes en Algérie et allocations familiales.

Suppression immédiate des Assurances sociales.

11) Elargissement du crédit agricole aux petits fellahs. Organisation plus rationnelle de l'irrigation. Développement des moyens de communication. Secours non remboursable du gouvernement aux victimes de famines périodiques.

Congrès :

Art. 10.- L'association convoque chaque année un Congrès, ou assemblée générale, formé des délégués de toutes les sections; le nombre des délégués de chaque section étant proportionnel au nombre des membres actifs de cette section.

Son siège est fixé par le Comité directeur. Les sections qui ne peuvent pas envoyer des délégués désignent des membres actifs habitant la ville où se réunit le Congrès.

Ce Congrès statue souverainement pour tout ce qui concerne l'activité de l'association et son orientation politique.

Il examine et ratifie les actes du Comité directeur sortant.

Le Congrès élit parmi les membres actifs de l'association, et sur leur demande, un Comité central formé de vingt-cinq membres, sur liste unique à la majorité relative des votants, et cinq membres suppléants qui comblent les vacances suivant le nombre de voix obtenu.

Le Congrès peut se réunir en assemblée extraordinaire, à la demande du Comité directeur ou de trois sections de l'association.

Section :

Art. 11.- La base organique de l'Etoile nord-africaine est la section locale qui doit comprendre vingt membres actifs au moins.

Tout membre de l'association doit appartenir à une section locale.

Une section doit être constituée dans chaque ville ou village. Dans les grandes villes, il peut être constitué une section par arrondissement ou quartier.

Art. 12.- Ces sections élisent pour un an leurs bureaux respectifs composés d'un président, d'un secrétaire et d'un trésorier. Le bureau doit se réunir une fois tous les quinze jours.

Les sections appliquent les décisions du Comité central; elles prennent des initiatives, mais dans les limites tracées par le Comité central. Elles doivent être toujours en relation directe avec le Comité central et lui faire part de leur activité une fois par mois.

En cas de vacance, des élections partielles doivent avoir lieu.

Les sections doivent verser au Comité central les deux tiers des sommes amassées. En cas de déficit, le Comité les aidera dans la mesure de ses moyens.

Sanctions et radiations :

Art. 13.- Tout membre de l'association qui, volontairement, ne se sera pas conformé aux statuts, au programme politique et à la discipline de l'organisation, ou qui n'aura pas payé sa cotisation sera rappelé à l'ordre par le Comité directeur par lettre recommandée. Il aura à s'expliquer sur toute action publique ou privée qu'il aurait commise et qui serait contraire aux intérêts de l'association. Le Comité directeur, après examen de tout acte contraire à la discipline, jugera et prendra les sanctions nécessaires, à savoir : exclusion ou blâme, suivant la gravité du sujet.

Art. 14.- La dissolution ne saurait être prononcée que sur la demande du Comité central et du Comité directeur et à l'unanimité des voix de ces deux organismes. De même, le Comité directeur décidera de la destination des disponibilités financières.

Deuxième partie :

1) L'indépendance totale de l'Algérie.

2) Le retrait total des troupes d'occupation.

3) Constitution d'une armée nationale.

Gouvernement national révolutionnaire :

1) Une Assemblée constituante élue au suffrage universel.

2) Le suffrage universel à tous les degrés de l'éligibilité dans toutes les assemblées pour tous les habitants de l'Algérie.

3) La langue arabe sera considérée comme langue officielle.

4) La remise en toute propriété à l'Etat algérien des banques, des mines, des chemins de fer, des ports et des services publics accaparés par les conquérants.

5) La confiscation des grandes propriétés accaparées par les féodaux alliés des conquérants, les colons et les sociétés financières et la remise de la terre confisquée aux paysans. Le respect de la moyenne et petite propriété. Le retour à l'Etat algérien des terres et forêts accaparées par l'Etat français.

6) L'instruction gratuite, obligatoire à tous les degrés, en langue arabe.

7) La reconnaissance par l'Etat algérien du droit syndical, de coalition et de grève, l'élaboration par lui de lois sociales.

8) Aide immédiate aux fellahs par l'affectation à l'agriculture de crédits sans intérêts pour l'achat de machine, de semence et d'engrais, organisation de l'irrigation et amélioration des voies de communication, etc.

Musulmans nord-africains,

Le journal El-Ouma est votre journal. Il vous défend, il vous instruit, il vous éduque, il démasquera tous les traîtres, tous les vendus, tous les ennemis de notre patrie, de notre cause, il vous mènera dans le droit chemin sans peur ni défaillance.

Il nous mettra en relation, par ses informations, avec tout le monde islamique. Faites qu'il vive, aidez-le, protégez-le, faites le lire, répandez-le partout afin qu'il devienne le drapeau et le centre de ralliement de toutes les forces vives des musulmans nord-africains ...

الملحق رقم 02 : خطاب مصالي الحاج في تجمع 2 أوت 1936 بالملعب البلدي ببلكور (الجزائر).(1)

" سادتي ،إخواني

باسم نجم شمال إفريقيا أحييكم تحية الأخوة ،و احمل إليكم تضامن مائتي ألف أفريق يقيمون في فرنسا ،و احتراما للغتنا الوطنية اللغة العربية التي كلنا نعتز بها ، و أيضا تقديرا لنبل هذا الشعب الجزائري الشجاع الكريم ، فقد ارتد أن اعبر أمامكم بعد نفي دام اثنتي عشرة سنة بلغتي الأم.

أنا سعيد و جد راض آذ اتهمكن اليوم من عقد اتصال رسمي بكم واستغل الفرصة التي أتيحت لي لكي أقوا لكم باني سعيد و متأثر بوجودي على ارض الأجداد ،و لكي أقول لكم كم أنا متألم في قرارة نفسي لابتعادي عن وطني منذ مدة.

إخواني الأعزاء

باسم نجم شمال إفريقيا قدمت للمشاركة في هذا الاجتماع الكبير لكي أشرك منظمتنا في هذه التظاهرة الضخمة ،و أن نجم شمال أفريقيا وكفاحه الذي قاده منذ عشر سنوات دفاعا عن مصالح الشعب الجزائري ،و مع ذلك فاني اغتنم الفرصة التي اجتمعتم فيها بكثرة بل بالآلاف لكي اذكر لكم بعض التفاصيل عن الدور الذي لعبه ومن الواجب علي أن أقول لكم بان المعركة كانت صعبة و مريرة.

و تحت حكومات من أكثر الحكومات رجعية ، و في الوقت الذي كان فيه الناس في بلادنا صامتين ، و تحت حكم استثنائي كان نجم شمال إفريقيا هو الوحيد الذي تجرأ على رفع الصوت للاحتجاج ضد كل سوء استعمال للسلطة و الظلم و الإجحاف ، و لقول أمام العالم أنّ الجزائر لم تمت ، و أنها بإرادة أبنائها تريد أن تعيش حرة و سعيدة ، و هذه الجرأة هي التي جرت على مناضلي النجم المشاق التي لا مثيل لها ، كما جرت عليهم أكثر أنواع الحقد العنصرية.........

إخواني ، أخواتي

وحتى اليوم و تحت حكومة الجبهة الشعبية ما زلنا نتعرض لسلسلة من الإجراءات الخاصة و القوانين الاستثنائية في قلب باريس و هي إجراءات و قوانين لا تستعمل إلا ضدنا نحن فقط.. من اجل ذلك اتهمونا أكثر من مرة بكوننا شيوعيين ووهابيين ، و عملاء ألمانيا و عملاء موسكو و غيرهما من البلدان ، و نحن نقول لكم بأننا لم نكن عملاء لا لهؤلاء و لا لأولئك لأننا كنا وما زلنا و سنظل دائما عملاء و خدمة للشعب الجزائري .. لقد عزمنا على تحمل كل التضحيات من اجل أن تكون الجزائر حرة مزدهرة ومتعلمة...

وهنا التزم باسم منظمتي و أمام الشيخ الجليل عبد الحميد بن باديس ان اعمل كل ما في وسعي لتأييد هذه المطالب — مطالب المؤتمر الإسلامي — و لخدمة القضية النبيلة التي ندافع عنها جميعا ، لكننا نقول بصراحة و بشكل لا يقبل التراجع بأننا نتبرأ من ميثاق المطالب بخصوص إلحاق بلادنا بفرنسا و بخصوص التمثيل البرلماني.

و الوقع إن بلادنا اليوم ملحقة بفرنسا إداريا ، و هي تابعة لسلطتها المركزية ، و لكن هذا الالتحاق كان نتيجة غزو فضيع ، تلاه احتلال عسكري يقوم اليوم على الفيلق التاسع عشر و الشعب لم يوافق عليه أبدا..

أما الاحاق الذي نص عليه ميثاق المطالب فهو مطلوب إراديا باسم مؤتمر يقولون عنه انه يمثل إجماع الشعب الجزائري ، و من ثمة فهناك فرق أساسي بين إلحاق بلادنا حصل رغم إرادتنا ، و إلحاق إرادي مقبول عن طيب خاطر في المؤتمر الذي انعقد في السابع من جوان بالجزائر العاصمة .

إننا أيضا أبناء الشعب الجزائري و لن نقبل أبدا أن تكون بلادنا ملحقة ببلاد أخرى رغم إرادتها ، فنحن لن نستطيع مهما كانت الظروف أن نراهن على المستقبل الذي هو أمل الحرية الوطنية للشعب الجزائر ي.

إنّ هذا المستقبل يخص الجيل الصاعد فهو وحده الذي يملك الحق في تقرير مصيره وقدره ، و نحن أيضا ضد التمثيل البرلماني لأسباب عديدة ، إننا نؤيد إلغاء المجالس المالية ومنصب الوالي العام ونقف مع إنشاء برلمان جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام بدون تمييز بالعنصر او الدين.

إنّ هذا البرلمان الوطني الجزائري الذي يتكون في عين المكان سيعمل تحت مراقبة الشعب مباشرة ، و من اجل الشعب ونحن نعتقد من جهتنا بان هذه هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح للشعب الجزائري بان يعبر عن نفسه بحرية و بصراحة بعيدا عن كل الضغوط والمناورات الإدارية.

إنه لا يمكنني في هذا الوقت القصير آن أقول لهذا الشعب الكريم في الجزائر كل ما يجب أن أقوله له ، خاصة وأني تجاوزت الوقت الذي قد حددته لي اللجنة المحترمة ، بينما يجب أن الفت انتباهكم طالبا من إخواني أن يتفهموا و أن يفكروا و آن يتأملوا جيدا ، و بدون طيش في مشكل بلدنا المطروح أمامكم.

ورغم اني متعب و منهك من سفرية شاقة لأني نزلت الآن من الباخرة فاني لا أغادر المنصة قبل أن اعبر لكم عن فرحتي و تأثيري بوجودي بينكم فوق تراب وطني..

إخواني .. لا يجوز النوم على الأذنين طنا بان الأعمال كلها انتهت بل هي الآن ابتدأت..يجب أن تنتظموا أن تتوحدوا في منظماتكم لتكونوا أقوياء ولتكونوا محترمين و ليسمع صوتكم القوي وراء البحر الأبيض.

من اجل الحرية و من اجل نهضة الجزائر تجمعوا أفواجا حول تنظيمكم الوطني نجم شمال إفريقيا الذي سيدافع عنكم و يقودكم في طريق التحرر "

(1) محمد الطيب العلوي ، مظاهر المقاومة الجزائرية ،قسنطينة ،دار البعث ، ط1 ، 1985. ص 147.

الملحق رقم 3 : خطاب الشيخ عبد الحميد بن باديس في تجمع 2 اوت 1936 بالملعب البلدي ببلكور(*)

" أيها الشعب الجزائري التاريخي القديم المسلم الصميم ، كلمته من كلمة الله ، و إرادته من إرادة الله ، و قوته من قوة الله أو لست منذ شهر كونت مؤتمرا كما ينبغي أن يكون جلالا وروعة ، فذلك مجلى إرادتك و مظهر قوتك ، و كونت هذا الوفد الكريم فحملته مطالبك ، فاضطلع بها ، و أدى الأمانة في ثمانية أيام ، و هي لا تؤدى إلا في أضعاف ذلك من الأيام ، وفد لعمر الله مثلك في قوتك و إرادتك و حياتك و كرمك ، وفد متحد متعاون متساند ،زار الوزارات و الأحزاب و أرباب الصحف فعرفك إليها ، ورفع إليها صوتك ن ولقد كدت تكون أيها الشعب مجهولا عندهم تمام الجهل ، لكن بأعمالك العظيمة ، و بما قام به الوفد صرت معلوما لدى من بعرف الحق ، ويحترم الكريم ، و ينصف المظلوم.

أيها الشعب إنك بعملك العظيم الشريف برهنت على انك شعب متعشق للحرية ،هائم بها ، تلك الحرية التي ما فارقت قلة بنا منذ كنا الحاملين للوائها ، وسنعرف في المستقبل كيف نعمل لها . و كيف نحيا و نموت لأجلها.

إننا مددنا إلى الحكومة الفرنسية أيدينا ، و فتحنا قلوبنا ، فإن مدت إلينا يدها ، و ملأت بالحب قلوبنا فهو المراد ، و إن ضيعت فرنسا فرصتها هذه ، فإننا نقبض أيدينا و نغلق قلوبنا فلا نفتحها إلى الأبد.

أيها الشعب لقد عملت و أنت في أول عملك فاعمل ،و دم على العمل ، و حافظ على النظام ، و اعلم أنّ عملك هذا على جلالته، ما هو إلا خطوة ووثبة ، ووراءه خطوات ووثبات ، و بعدها إما الحياة و إما الممات"

* الشهاب ، العدد ....

الملحق رقم 4 : لائحة المطالب المقدمة في المؤتمر الإسلامي (جوان 1936) (*)

أولا : إلغاء سائر القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين.

ثانيا : إلحاق الجزائر بفرنسا رأسا ، و إلغاء الولاية العامة الجزائرية ، و مجلس النيابة المالية ، و نظام البلديات المختلطة.

ثالثا : المحافظة على الأحوال الشخصية الإسلامية مع أصلاح هيأة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية و مطابقة لروح القانون الإسلامي ، وتحرير هذا القانون :

* فصل الدين عن الدولة بصفة تامة ، و تنفيذ هذا القانون حسب مفهومه و منطوقه.
* إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا.
* إرجاع أموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليكمن بواسطتها القيام بأمور المساجد و المعاهد الدينية و الذين يقومون بها.
* إلغاء كل ما اتخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية ، و إلغاء اعتبارها لغة أجنبية.
* الحرية التامة في تعلم اللغة العربية ، و حرية القول للصحافة العربية.

رابعا : الإصلاحات الاجتماعية :

* التعليم الإجباري للبنين و البنات ، الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري.
* جعل التعليم مشتركا بين المسلمين و الأوروبيين.
* الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات و مستوصفات و في معاهد الإغاثة كالمطاعم الشعبية و إنشاء خزينة للعاطلين من العمال.

خامسا : الإصلاحات الاقتصادية :

* تساوي الأجر إذا تساوى العمل.
* تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة.

* توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة و الصناعة و التجارة و الاحتراف على الجميع ن و على مقتضى الاحتياج دون ميز بين الأجناس.

* تكوين جمعيات تعاونية فلاحية و مراكز لتعليم الفلاحين.

* الإقلاع عن انتزاع ملكية الفارض.

* توزيع الراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين و العمال الفلاحين.

* إلغاء قانون الغابات.

سادسا : المطالب السياسية :

* إعلان العفو السياسي العام.

* توحيد هيأة الناخبين في سائر الانتخابات.

* إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه.

* النيابة في مجلس الأمة.

(*) عبد الرحمان بن العقون ،الكفاح القومي و السياسي ، ج2 ، مرجع سابق ، 27/26 .

الملحق رقم 5 : خطاب الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي " موريس توريز" 11 ف
1939 " أمة في طور التكوين"(*)

Chers camarades, je suis venu une première fois en Algérie, il y a six ans. Dans votre ville d'Alger (...) il y avait là quelques centaines de camarades européens et quelques dizaines de camarades arabes seulement, parce qu'on ne les laissait pas approcher de notre réunion. A Bône, nous n'avions que quelques centaines de camarades européens et ceux de nos frères arabes qui tentaient d'approcher de la salle de réunion s'en voyaient repoussés à coups de matraques par les agents de police et les gendarmes. Il en était ainsi à travers toute l'Algérie. Et maintenant, dans cette magnifique assemblée publique comme dans nos conférences privées sur invitation, les Arabes constituent la majorité de l'assistance.

Cela signifie que les populations arabes et berbères ont désormais conscience qu'elles doivent être placées sur le plan de la plus parfaite égalité avec l'ensemble des populations d'Algérie ; mais cela signifie aussi qu'elles ont commencé à se rendre compte que le peu qui a été obtenu l'a été grâce à notre Front populaire.

C'est pourquoi, en France et ici, des hommes de la réaction s'acharnent contre notre Front populaire. C'est pourquoi ils essaient de le disloquer, s'efforçant à nouveau de nous dresser les uns contre les autres. Ils oublient que le Front populaire n'est pas une combinaison de politiciens, un accord momentané en vue d'un scrutin, mais bien une adhésion du coeur et de l'esprit, de millions et de millions de Français, de tous les Français.

Ce Front populaire, on peut parfois le faire trébucher, lui porter des coups, mais il vit et il triomphera (...)

Nous avons dit et nous répétons :

Unir tous les hommes qui veulent vivre libres, sans distinction de races ni de religions, tous les Français de France et tous les Français d'Algérie. Quand je dis Français d'Algérie, je vous entends tous ici présents, vous les Français d'origine, les Français naturalisés, les israélites, et vous aussi les musulmans arabes et berbères, tous les fils, sinon par le sang, du moins par le coeur, de la grande Révolution française qui ne faisait aucune distinction entre les races et les religions quand elle affirmait que la République française était une et indivisible.

Unir enfin autour du peuple de France [illegible] historique vers le progrès et réalisant sa grande mission de liberté et de paix dans le monde, tous les peuples de bonne volonté, pour organiser, selon la formule de notre cher Romain Rolland, la ronde de la paix contre les fauteurs de guerre du fascisme (...)

Notre attitude à nous, communistes, est claire. Nous répudions toutes les inégalités de droits entre les hommes, entre les peuples (...)

Nous reconnaissons le droit à la vie libre comme individu et comme collectivité aux Algériens, à tous les Algériens, Français d'origine, Arabes, Berbères et juifs. Nous estimons d'ailleurs que dans un moment aussi lourd de menaces, l'intérêt de la France républicaine est de faire droit aux revendications démocratiques d'ordre politique, économique, social et culturel des populations arabes et berbères.

Nous entendons à ce sujet certaines objections :

Comment, nous dit-on, ne voyez-vous pas que ces musulmans que vous voulez appeler à l'égalité de droits ont un statut personnel et religieux différent du nôtre et qu'ils préfèrent, d'ailleurs ?

Mais il y a des citoyens français qui ont un statut personnel particulier. Je connais même très bien un député noir sénégalais, le citoyen Galandou Diouf, dont toute la presse parisienne nous a appris, il y a quelques jours, qu'il venait d'amener à Paris sa plus jeune et sixième femme. Si pour le Sénégalais Galandou Diouf on peut être polygame et en même temps citoyen et député français, pourquoi cela ne serait-il plus possible pour les musulmans d'Algérie, dont les quatre-vingt-dix-neuf pour cent ne sont pas mariés sous le régime de la polygamie, ayant déjà bien de la peine à vivre avec une seule femme et leurs petits enfants. Pourquoi deux poids et deux mesures ?

Statut religieux, dit-on encore ? La République française est le pays de la liberté, donc le pays de la tolérance. Aux lois fondamentales de 1875 ont été ajoutées d'autres lois auxquelles nous tenons, nous prolétaires : la loi sur la séparation de l'Eglise et de l'Etat, la loi sur l'enseignement laïque. Mais cela n'a pas empêché les républicains français en 1918 d'admettre, pour les populations d'Alsace et de Lorraine revenues à la France après en avoir été violemment arrachées en 1871, le statut religieux particulier dont elles jouissaient sous un régime de concordat.

Nous, communistes, nous ne connaissons pas les races. Nous ne voulons connaître que les peuples.

Nous savons comment, dans notre France, sur un sol particulièrement riche, admirablement situé et dans des conditions climatiques privilégiées, vivent maintenant les descendants de ces vingt races que des siècles d'histoire ont brassées. Nous savons comment la grande Révolution de 1789 a identifié le peuple avec la nation en brisant définitivement le vieux cadre de la féodalité qui opposait les provinces les unes aux autres. Nous seuls pouvons encore aujourd'hui saisir la nuance qui sépare le Provençal de l'homme du Nord, le Breton du Lorrain. Il n'y a plus désormais parmi les descendants de ces vingt races fondues dans le creuset de la nation que des Français. Tous fils de la République, une et indivisible.

Mais n'en est-il pas de même, ici, en Algérie ? Où est maintenant dans votre pays la race élue, celle qui pourrait prétendre à la domination exclusive, celle qui pourrait dire : cette terre a été la terre de mes seuls ancêtres et elle doit être la mienne ?

Il y a la nation algérienne qui se constitue historiquement et dont l'évolution peut être facilitée, aidée par l'effort de la République française. Ne trouverait-on pas ici parmi vous, peut-être, les descendants de ces anciennes peuplades numides civilisées déjà, au point d'avoir fait de leurs terres le grenier de la Rome antique ; les descendants de ces Berbères qui ont donné à l'Eglise catholique saint Augustin, l'évêque d'Hippone, en même temps que le schismatique Donat ; les descendants de ces Carthaginois, de ces Romains, de tous ceux qui, pendant plusieurs siècles, ont contribué à l'épanouissement d'une civilisation attestée encore aujourd'hui par tant de vestiges comme ces ruines de Tébessa et de Madaure que nous visitions il y a quelques jours. Sont ici maintenant les fils des Arabes venus derrière l'étendard du Prophète, les fils aussi des Turcs convertis à l'Islam venus après eux en conquérants nouveaux, des juifs installés nombreux sur ce sol depuis des siècles. Tous ceux-là se sont mêlés sur votre terre d'Algérie, auxquels se sont ajoutés des Grecs, des Maltais, des Espagnols, des Italiens et des Français, et quels Français ! Les Français de toutes nos provinces, mais en particulier les Français des terres françaises de Corse et de Savoie, ceux de la terre française d'Alsace venus en 1871 pour ne pas être Prussiens.

Il y a une nation algérienne qui se constitue, elle aussi, dans le mélange de vingt races.

C'est pourquoi je pose à nouveau la question. S'il est [illegible] pour les Français en Alsace et en Lorraine de disposer d'un statut religieux spécial - on enseigne même le catéchisme dans les écoles de la République, et chaque jour pendant une heure, l'instituteur laïque doit céder la place au prêtre, au pasteur ou au rabbin qui viennent donner la leçon évangélique aux enfants - pourquoi, l'ayant admis une fois dans l'esprit de l'unité française, ne pourrions-nous pas le consentir pour la même raison aux musulmans d'Algérie ?

Alors nos contradicteurs de renchérir : Vous vous adressez à des êtres incultes, à des hommes ignorants qui vous méprisent au fond. Accordez-leur quelques libertés et ils n'auront de cesse qu'ils ne vous aient vous, Français, jetés à la mer.

Je répéterai à ce propos ce que nous avons eu l'occasion d'affirmer déjà. Oui, nous voulons une union libre entre les peuples de France et d'Algérie. L'union libre, cela signifie certes le droit au divorce, mais pas l'obligation du divorce. J'ajoute même que dans les conditions historiques du moment, ce droit s'accompagne pour l'Algérie du devoir de s'unir plus étroitement encore à la démocratie française.

Jeter les Français à la mer ? J'en connais qui, s'ils persistent dans leur politique, risquent un jour de se voir jeter à la mer. Ce sont les gros colons. Mais ils ne le seront pas, hélas ! par les Français prolétaires ou par les indigènes musulmans, fellahs et malheureux ; ils seront chassés de leurs terres par les Allemands et les Italiens qui viendront derrière les armées du fascisme international.

D'autres, toutefois, ajoutent : "Vous ne voyez donc pas que ceux auxquels vous vous adressez ne sont pas faits comme nous, que ce sont des barbares ?" C'est là un mensonge et une calomnie à l'égard d'hommes dont les ancêtres ont été, à une certaine période du développement de l'humanité, un élément essentiel du progrès. Qui peut nier ce rayonnement de la civilisation musulmane au Moyen Age jusqu'en Europe occidentale ? Qui peut nier que nos croisés francs et les marchands qui les suivaient aient rapporté des terres saintes, en même temps qu'une foi religieuse plus ardente, beaucoup d'inventions très utiles au développement de la science dans notre pays et à travers l'Europe ? Peut-être songe-t-on à propager ici, comme en d'autres pays, les théories ridicules et odieuses du racisme chères à Hitler et à Mussolini ?

Et qui viendra aujourd'hui, au lieu d'unir, essayer de diviser et de dresser les uns contre les autres tous ces hommes sous prétexte qu'ils sont de religion, de race ou de couleur différentes, celui-là fait une besogne de criminel à l'égard de sa patrie française, à l'égard du devoir envers l'humanité et envers les peuples.

Mesbah mohamed chafik, idéologie politique et mouvement national en Algérie , op cit, pp649/653.

الملحق رقم 6 : البرنامج السياسي لحزب الشعب الجزائري الصادر في شهر جانفي 1938.

الميدان السياسي :

1 - إلغاء قانون الاندجينا و نظام الغابات و كل القوانين الاستثنائية.

2 - منح الحريات الديمقراطية : حرية الصحافة ، الجمعيات ، التفكير، النقابة ، الاجتماعات ، مساواة الفرنسيين و الجزائريين أمام الخدمة العسكرية ، احترام الديانة الإسلامية مع إعادة الأوقاف التابعة لها. و كذلك إدارتها.

3 - الفاء الإعانات المقررة للديانة الكاثوليكية و البروتستنتية من طرف حكومة.

4 - حرية السفر إلى فرنسا و إلى الخارج.

5 - تحويل النيابات المالية إلى مجلس جزائري منتخب انتخابا عاما بدون تمييز في العرق أو في الدين.

6 - فصل السلطات التشريعية و التنفيذية و القضائية.

الميدان الاجتماعي :

1 - تدعيم الثقافة باللغتين العربية و الفرنسية.

2 - تعليم اللغة العربية إجباريا لكل المواطنين في كل المستويات.

3 - التطبيق بالجزائر لكل القوانين الاجتماعية و العمالية المعمول بها في فرنسا.

4 - العناية الصحية و الحضور الاجتماعي.

5 - حماية الطفولة.

الميدان الاقتصادي :

1 - تخفيف الضرائب

2 - الضريبة التصاعدية

3 - تأميم القرض و الصناعات الأساسية و الاحتكارات القائمة.

4 - محاربة البطالة بالاهتمام بمشاكل الري.

5 - إلغاء التعمير و تثبيت المواطنين في الأرض و مساعدتهم على استغلالها.

6 - الفاء الربا في القرض للفلاحين و التجار.

7 – إنشاء نظام جمركي حام للصناعات و للإنتاج المحلي ضد الإنتاج المشابه.

الميدان الإداري:

1 – قبول كل الجزائريين بدون تمييز في كل الوظائف مع تطبيق مبدأ عمل متساو و أجر متساو.

2 – إلغاء كل المكافآت ذات الصبغة العنصرية أو السياسية.

3 – إلغاء المناطق العسكرية و البلديات المختلطة.

(*) محمد قنانش و محفوظ قداش ، حزب الشعب الجزائري 1939/1937 ، مرجع سابق ، ص181-182.

ملحق رقم 7 : مختصر للقانون الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين المصادق عليه يوم 5 ماي 1931. (*)

أولا: القانون الأساسي

القسم الأول: الجمعية

الفصل الأول: تأسست في عاصمة الجزائر جمعية إرشادية تهذيبية تحت اسم " جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" مركزها الاجتماعي بنادي الترقي ببطحاء الحكومة عدد9 بمدينة الجزائر.

الفصل الثاني: هذه الجمعية مؤسسة حسب نظام و قواعد الجمعيات المبينة بالقانون الفرنسي المؤرخ بغرة جويلية سنة 1901.

الفصل الثالث: لا يسوغ لهذه الجمعية بأي حال من الأحوال أن تخوض أو تتدخل في المسائل السياسية.

القسم الثاني :غاية الجمعية

الفصل الرابع : القصد من هذه الجمعية هو محاربة الآفات الاجتماعية كالخمر و الميسر و البطالة و الجهل و كل ما يحرمه صريح الشرع و ينكره العقل و تحجره القوانين الجاري بها العمل.

الفصل الخامس : تتذرع الجمعية للوصول إلى غايتها بكل ما تراه صالحا نافعا لها غير مخالف للقوانين المعمول بها، و منها أنها تقوم بجولات في القطر في الأوقات المناسبة.

الفصل السادس: للجمعية أن تؤسس شعبها في القطر، و أن تفتح نوادي و مكاتب حرة للتعليم الابتدائي.

القسم الثالث: أعضاء الجمعية :

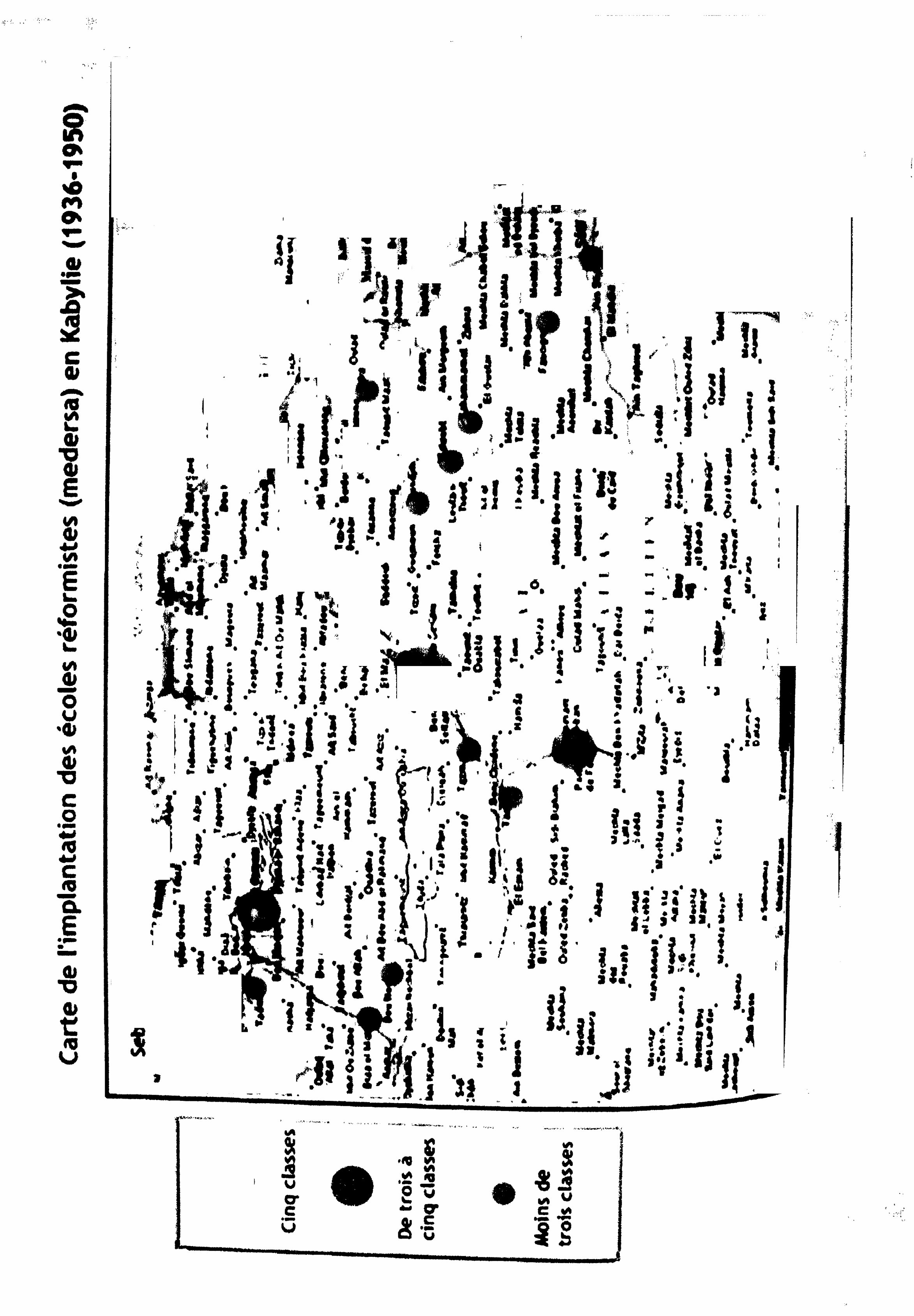
القسم الرابع :مالية الجمعية .

القسم الخامس: الاجتماعات الإدارية و العامة.

ثانيا : دعوة الجمعية و أصولها

(*) الشيخ محمد خير الدين ، مذكرات ، ج1 ، الجزائر ، مؤسسة الهدى ط2 ،2002 ،ص104.

الملحق رقم 8: يبيّن تمركز مدارس جمعية العلماء في منطقة القبائل بين عامي 1936-1950



Chachoua kamel , zawawa et zawaya , l'islam, la question kabyle et l'état en Algérie ; thèse nouveau régime de sociologie1999-2000 iremam.

الملحق رقم 9 : مقال فرحات عباس الصادر يوم 24 فيفري 1936 بجريدة التضامن تحت عنوان " فرنسا هي أنا"

« LA FR[illegible]NCE C'EST MOI »

par Ferhat Abbas.

Avec [illegible] légèreté du geste et de la pensée des [illegible]s ma[illegible] formés, le journal « Le Temps », inspiré [illegible]s dou[illegible] par la haute finance coloniale ou la dé[illegible] [illegible]nmes politiques, reprend les hostilités contre l'Algérie musulmane en lui jetant à la face toutes les vieilleries que l'Arsenal Colonial [illegible]iquement depuis une cinquantaine d[illegible]tionalisme, fanatisme religieux, wahabisme, etc...

On se rappelle la campagne menée contre nous, en 19[illegible]5, et le voyage du Ministre de l'Intérieur qui [illegible] suité. Avec cette rare intelligence de l'homme qui [illegible]t voir, Monsieur REGNIER a observé le caract[illegible] de notre action et, ce qui est mieux, l'âme des populations que nous représentons. Il a scruté tous les horizons et tous les cœurs. Et sa religion [illegible] est rentré à Paris pour déclarer avec force [illegible]té, du haut de la tribune du Sénat : « J'AI CONFIANCE EN LES INDIGENES ».

Nous avons cru que ces paroles magnifiques seraient entendues par tout le monde, et, faisant confi[illegible] au gouvernement de la République et même à nos adversaires d'hier, nous attendions l'heure des réformes et des réalisations concrètes. Nous espérions la fin du malaise algérien. Candeur naïve de [illegible]ux qui mêlent le sentiment à l'action et l'Honneu[illegible] à la [illegible]olitique ! En nous endormant sur les bel[illegible] promesses qui nous avaient été faites, nous som[illegible]es entrés dans le jeu de nos détracteurs, laissant [illegible]e champ libre aux négriers, aux alliances occult[illegible] et aux appétits puissamment organisés.

C[illegible] puissances viennent d'opérer une manœuvre de grand style en violant la décision de l'arbitre. La trève est rompue. Qu'à celà ne tienne ! Nous nous sommes défendus en 1935. Nous nous défendrons aujourd'hui. On veut causer ? Causons. On veut calomnier ? La vérité, une fois de plus aura raison du mensonge. Sur tous les terrains nous sommes prêts, et sur tous les terrains, avec l'aide de Dieu et des hommes, nous vaincrons.

⁂

Il n'est pas dans ma compétence de défendr CHEIKH BEN BADIS et CHEIKH EL-OKBI e avec eux, tous les Ulémas. La question qui m'inté resse est celle de l'enseignement de l'Arabe posé par « Le Temps ». Cette langue est pour la religio musulmane ce que l'Eglise est pour la religion ca tholique. Elle ne saurait vivre sans elle. La croyanc d'un musulman ignorant est un tissu de supersti tions indigestes. La Mosquée chez nous n'est rien La Lecture du livre saint est tout. Elle constitue l ciment de la foi. Est-il nécessaire, dans ces condi tions, d'affirmer notre attachement à l'enseignemen de la langue arabe, base de notre croyance ?

Cet enseignement est étroitement lié à la libert de conscience. Persécuter ou simplement entrave cette étude est une déclaration de guerre à la reli gion musulmane. Elle est surtout une déclaration d guerre à l'instruction. Il faut voir les choses comm elles sont : wahabisme et panarabisme sont des pa ravents fragiles derrière lesquels s'abritent les véri tables desseins de nos gros « éducateurs » coloniaux La masse à laquelle ils ont refusé l'école française, doit être privée de l'enseignement arabe. Ni culture française, ni culture arabe. Une armée de domestiques-nés et de « sans foi » qui se laissera docilement exploiter à moins qu'elle n'aille remplir les tripots et les prisons.

Ce n'est pas notre sentiment.

Dans un pays où plus de 800.000 enfants sont privés d'école, toute notre sollicitude va à l'enseignement et se traduit par des demandes incessantes adressées aux Pouvoirs Publics pour la création d'écoles. Elle se traduit également par les remerciements que nous devons aux initiatives privées et en particulier aux Ulémas pour le nombre considérable d'enfants qu'ils ont soustraits aux exemples fâcheux de la rue. Est-ce que cet effort louable pourrait porter ombrage à nos dirigeants si le mot « éducation » n'était pas un mythe pour certains d'entre eux ?

⁂

Si les Ulémas étaient des « racistes », des « panislamistes », nous, amis politiques du Docteur Bendjelloul, nous serions des nationalistes. L'accusation n'est pas nouvelle. Je me suis entretenu avec diverses personnalités de cette question. Mon opinion est connue. Le nationalisme est ce sentiment qui pousse un peuple à vivre à l'intérieur de frontières territoriales, sentiment qui a créé l'actuel réseau de nations. Si j'avais découvert la « Nation Algérienne », je serais nationaliste et je n'en rougirais pas comme d'un crime. Les hommes morts pour l'idéal national sont journellement honorés et respectés. Ma vie ne vaut pas plus que la leur. Et cependant, je ne ferai pas ce sacrifice. L'Algérie en tant que Patrie est un mythe. Je ne l'ai pas décou-

Naroun Amar, Ferhat Abbas ou les chemins de la souveraineté, op cit, pp 162/166.

verte. J'ai interrogé l'Histoire ; j'ai interrogé les m ts et les vivants ; j'ai visité les cimetières : per- sc ne ne m'en a parlé. Sans doute ai-je trouvé « Empire Arabe », « l'Empire Musulman », qui h orent l'Islam et notre race, mais ces empires se sc t éteints. Ils correspondaient à l'Empire Latin et au Saint Empire romain-germanique de l'époque m liévale. Ils sont nés pour une époque et une hu- m nité qui ne sont plus les nôtres.

n Algérien musulman songerait-il sérieusement à ltir l'avenir avec les poussières du passé ? Les Don Quichotte ne sont plus de notre siècle.

❧

On ne bâtit pas sur du vent. Nous avons donc écar une fois pour toutes, les nuées et les chi- re our lier définitivement notre avenir à celui l' vre française dans ce pays. Nous l'avons : sa garde de cette œuvre est le pivot de r tion litique. Et si j'avais besoin d'un seul fait pour é er notre doctrine, je citerais celui qu'une enq e personnelle m'a révélé. En 1918 le montant des assurances-vie chez les Indigènes algé- riens était à peine de quelques centaines de mille francs. Il se chiffre aujourd'hui à plus de 20 mil- lions de francs. J'imagine que si nous étions des nati s anti-français, la première des choses à fair t de ne pas confier nos économies à l'ép rançaise. Je serais contre la France et durant 20 ou 30 ans, je m'engagerais à verser à l'économie française les faibles ressources par le s j'escompte assurer l'existence de mes vieux jours et l'éducation de mes enfants ? Et pourquoi ne m'adresserais-je pas à des sociétés ncières autorisées par l'Etat ?

Trêve de plaisanteries. Nos gestes et notre pensée concordent. Personne d'ailleurs ne croit sérieuse- ment à notre nationalisme. Ce que l'on veut com- battre derrière ce mot, c'est notre émancipation économique et politique. Et cette double émancipa- tion, nous la voulons avec toute la force de notre volonté et de notre idéal social.

Six millions de musulmans vivent sur cette terre devenue depuis cent ans française, logés dans des taudis, pieds nus, sans vêtements et sans pain. De cette multitude d'affamés nous voulons faire une société moderne par l'Ecole, la défense du Paysan- nat, l'Assistance Sociale. Nous voulons l'élever à la dignité d'Homme pour qu'elle soit française.

Est-il d'autre politique coloniale plus féconde ? Ne l'oublions pas ! sans l'émancipation des Indi- gènes il n'y a pas d'Algérie française durable. La France c'est moi, parce que moi, je suis le nombre, je suis le soldat, je suis l'ouvrier, je suis l'artisan, je suis le consommateur. Ecarter ma collaboration, mon bien-être et mon tribut à l'œuvre commune est une hérésie grossière. Les intérêts de la France sont nos intérêts dès l'instant où nos intérêts deviennent ceux de la France.

Cette sérénité de l'action et de la pensée, c'est l'obstacle à la féodalité algérienne. Les provoca- tions de cette dernière se multiplient. Elle nous fait grief d'avoir pris au sérieux nos manuels scolaires. Elle voudrait, peut-être, revenir en arrière. Il est trop tard. Nous sommes les fils d'un monde nou- veau, fait de l'esprit et de l'effort français. Notre devise est : « En Avant ».

Sétif, ce 23 février 1936.

الملحق رقم 10 : البيان التأسيسي لحزب " الاتحاد الشعبي الجزائري "*

Le premier geste du parti est de compter ses troupes, tous ceux qui veulent :

1- Un régime d'égalité ou les privilèges de la naissance et de la race soient abolis.
2- Un régime économique assurant le pain et le bien- être a tous.
3- Une Algérie véritable province française, conçue a l'image des provinces métropolitaines.

Doivent nous adresser leur adhésion et venir grossir nos rangs.

Adhérer a l'UPA est un devoir pour tout algérien, sujet français qui se réclame de la nationalité française, de la culture française et des libertés françaises. Ce qui est vrai de la classe ouvrière de la métropole est vrai pour nous ici : l'émancipation de l'indigéne sera l'œuvre de l'indigéne.

J'écrivais récemment que la clef du succès est dans l'ordre et la discipline : un chef, des collaborateurs dévoues, des militants sincères. Est- il besoin d'ajouter que les uns et les autres doivent avoir pour objectif l'éducation de la masse, sa formation politique et son émancipation économique. Dans cette entreprise, le parti fournira les cadres, la masse offrira sa force de résistance millénaire et son nombre.

* L' Entente n° 82 du 28 juillet 1938.

الملحق رقم 11 : البيان التأسيسي لحزب " التجمع الفرنسي الإسلامي الجزائري "*

Il est créer, en Algérie, entre toutes les associations franco-musulmanes ou musulmanes, associations mixtes franco- indigènes, partis politiques, syndicats ouvriers et professionnels, un groupement ou ils sont tous représentés et destiné a coordonner leurs efforts dans le but d'une action revendicative commune.

Ce groupement s'appelle :

le rassemblement franco- musulman algérien

Chaque association adhérant a ce rassemblement garde son indépendance et son individualité propre ; le rassemblement n'a aucun droit de regard ni aucune ingérence dans les affaires intérieures de l'association adhérente.

Le rassemblement établit le programme minima auquel adhérent toutes les associations qui en font partie et fixe les moyens d'action pour atteindre son but.

Le rassemblement est compose des groupements suivants :

1- Elus fédérés.
2- Fellahs.
3- Ouvriers agricoles.
4- Ouvriers des villes.
5- Commerçants.
6- Fonctionnaires.
7- Anciens combattants.
8- Oulémas.
9- Touroukiyines.
10- Associations.
11- Partis politiques.
12- Syndicats.

Le rassemblement est forme de sections.

* L' Entente n° 85 du 25 août 1938.

A la base se trouve la section communale qui doit comprendre en principe les représentants de tous les groupements précités ; dans le cas ou la commune est peu importante et ne suffirait pas a cette formalité, il pourra se constituer une section intercommunale entre deux ou plusieurs communes.

Au second degré se trouve la section régionale qui correspond territorialement a l'étendue d'une circonscription départementales de conseil général indigéne.

La section régionale est composée de l'assemblée des sections communales et intercommunales qui se trouvent dans le périmètre de la circonscription ; elle doit comprendre les représentants de tous les groupements précités pris parmi les membres de sections communales.

Les sections régionales réunies composent la section départementale ; celle- ci, comme les précédentes, comprend les représentants des groupements précités, pris parmi les membres des sections régionales.

Enfin, les sections départementales désignent la section algérienne. Celle- ci prend le nom :

Rassemblement franco- musulman algérien

Les sections départementales prennent le nom de :

- Rassemblement franco- musulman algérien du département de Constantine.
- Rassemblement franco- musulman algérien du département d'Alger.
- Rassemblement franco- musul nan algérien du département d'Oran.

Les sections régionales prennent les noms de circonscriptions départementales indigènes ; dans le département de Constantine, ce sont Bône, Philippeville, Djidjelli, Bougie, Bordj Bou Arréridj, Setif, Constantine, Guelma, Souk Ahras, Ain Beida, Batna.

Fonctionnement :

Chaque section comprend autant de membres titulaires et de membres suppléants qu'il y a de groupements dans la commune.

A cet effet, les associations doivent, s'ils ne le sont pas déjà, s'organiser en sections locales dépendant de leurs groupements respectifs. Le président de cette section la représente dans la section communale du Rassemblement franco- musulman algérien.

Les membres des sections communales ou intercommunales se réunissent au siège de la circonscription départementale indigéne à l'effet de désigner parmi eux les représentants qui forment la section régionale.

Ensuite, les membres des sections régionales se réunissent au chef-lieu du département à l'effet de designer parmi eux leurs représentants qui forment la section départementale.

Enfin, les membres des sections départementales se réunissent à Alger ou dans tout autre chef- lieu de département à l'effet de designer parmi eux leurs représentants qui forment la section algérienne du Rassemblement franco- musulman algérien.

Les désignations des membres des sections se font chaque année, à une date qui est fixée par la section algérienne. La durée du mandat est d'un an. Les membres sont rééligibles ; a titre transitoire, le comite provisoire désigne a la réunion des présidents du 31 juillet fera fonction de section départementale du Rassemblement franco- musulman algérien du département de Constantine et sera charge d'organiser les sections régionales et communales dans le département et en Algérie.

الملحق رقم 12 : مشروع بلوم فيولييت *

Article 1[er] – Sont admis à l'exercice des droits politiques des citoyens français, sans qu'il en résulte aucune modification de leur statut ou de leurs droits civils, et ce à titre définitif, sauf application de la législation française sur la déchéance des droits politiques, les indigènes algériens français des trois départements d'Algérie remplissant les conditions énumérées aux paragraphes suivants :

1 – Les indigènes algériens français ayant quitté l'armée avec le grade d'officier,

2 – Les indigènes algériens français sous-officiers ayant quitté l'armée avec le grade de sergent-chef ou un grade supérieur après y avoir servi pendant quinze ans et en être sortis avec le certificat de bonne conduite,

3 – Les indigènes algériens français ayant accompli leur service militaire et ayant obtenu tout ensemble la médaille militaire et la croix de guerre,

4 – Les indigènes algériens français titulaires de l'un des diplômes suivants : diplômes de l'enseignement supérieur, baccalauréat de l'enseignement secondaire, brevet supérieur, brevet élémentaire, diplôme de fin d'études secondaires, diplôme des médersas, diplôme d'enseignement professionnel, industriel, agricole ou commercial ainsi que les fonctionnaires recrutés au concours.

5 – Les indigènes algériens français élus aux Chambres de commerce et d'agriculture ou désignés par le Conseil d'administration de la Région Économique et par les Chambres d'agriculture d'Algérie, dans les conditions prévues à l'article 2;

6 – Les indigènes algériens français, délégués financiers, conseillers généraux, conseillers municipaux des communes de plein exercice et présidents de djemâas ayant exercé leur fonction pendant la durée d'un mandat,

7 – Les indigènes algériens français bachaghas, aghas, caïds ayant exercé leurs fonctions pendant au moins trois ans,

8 – Les indigènes algériens français commandeurs de l'Ordre national de la Légion d'honneur ou nommés dans cet Ordre à titre militaire.

* Mahfoud kaddache, histoire du nationalisme algérien ,op cit p 920.

– Les ouvriers indigènes titulaires de la médaille du travail et les secrétaires de syndicats ouvriers régulièrement constitués après dix ans d'exercice de leur fonction.

Article 2. – Le Conseil d'administration de la Région Economique d'Algérie désignera à celle de ses sessions qui suivra la mise en application de la présente loi, deux cents commerçants, industriels ou artisans par département algérien qui seront dès lors investis des droits politiques accordés par l'article 1er de la présente loi, par arrêté du Gouverneur général. Les trois Chambres d'agriculture d'Algérie désigneront chacune dans les mêmes conditions et dans le même but, deux cents agriculteurs à leur première session de chacune des années qui suivront celle de la mise en application de la présente loi. Le Conseil d'administration de la Région Economique d'Algérie désignera, dans les mêmes conditions que précédemment, cinquante commerçants industriels ou artisans par département algérien, et les trois Chambres d'agriculture d'Algérie désigneront chacune, dans les mêmes conditions et dans le même but, cinquante agriculteurs.

Article 3. – Les condamnations prévues par la loi du 2 février 1852, en ses articles 15 et 16, ainsi que toute révocation intervenue à l'égard des titulaires des fonctions énumérées à l'article 1er, n° 6 et 7, ainsi que la radiation des cadres de la Légion d'honneur et de la médaille militaire, entraîneront de plein droit la radiation des listes électorales.

Article 4. – Tout indigène algérien français bénéficiaire des dispositions de la présente loi pourra se voir retirer le bénéfice des dispositions précédentes par application des dispositions de l'article 9, paragraphe 5, de la loi du 10 août 1927.

Article 5. – Les dispositions de la présente loi n'ont aucun effet rétroactif et s'appliquent seulement aux indigènes algériens français qui remplissent actuellement ou rempliront à l'avenir les conditions qu'elles énumè ent. La représentation de l'Algérie à la Chambre des députés est assurée à raison d'un député par 20 000 électeurs inscrits ou fraction de 20 000.

Article 6. – Le Ministre de l'Intérieur est chargé de l'application de la présente loi.

Commission de réformes, t. 2, pp. 3436.

الملحق رقم 13 : مشروع دستور جزائري قدم من طرف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري(*)

الفصل الأول : أحكام عامة :

المادة 1 : تعترف الجمهورية الفرنسية بالاستقلال الذاتي التام للجزائر ، و تعترف في نفس الوقت بالجمـــــــهورية الجزائرية و بالحكومة العامة و بالألوان الوطنية.

المادة 2 : الجمهورية الجزائرية عضو مشارك في الاتحاد الفرنسي ، تدار علاقتها الخارجية ودفاعها الوطني بالاشتراك مع الجمهورية الفرنسية وفق صلاحيات الاتحاد عندما يدخل حيز التنفيذ وتنظم إليه كطرف مشارك.

المادة3: تملك الجمهورية الجزائرية على طول امتداد إقليمها السيادة التامة و الكاملة في كل القضايا الداخلية بما في ذلك المتعلقة بالشرطة.

المادة 4 : تكمن هذه السيادة الكاملة في الأمة الجزائرية ، و تمارسها عن طريق نواب الأمة الذين يتم انتخابهم عبر الاقتراع العام و يشكلون البرلمان الجزائري.

الفصل الثاني : الحقوق المدنية والحريات الفردية.

المادة5 :كل السكان الجزائريين، بلا تميز لا في الأصل و لا في الدين مواطنون جزائريو ما عدا الرعايا الأجانب ، و هم بالتالي متساوون في الحقوق و الواجبات.

المادة6 : يتمتع كل مواطن فرنسي متروبولي في الجزائر بصفة مواطن فرنسي و يمتلك بالتالي فوق الإقليم الجزائري نفس حقوق المواطن الجزائري ، بما في ذلك حق الاقتراع و ارتياد الوظائف العامة . و في المقابل يتمتع كل مواطن جزائري في فرنسا بصفة مواطن فرنسي و يمتلك بالتالي فوق الإقليم الفرنسي نفس حقوق المواطن الفرنسي بما في ذلك حق الاقتراع و ارتياد الوظائف العامة .يمكن تعميم هذه الأحكام المزدوجة على سائر أعضاء الاتحاد الفرنسي بعد الموافقة عليها.

المادة7 : يمثل اعل الحقوق الوارد في ديباجة دستور الجمهورية الفرنسية القاعدة الأساسية للجمهورية الجزائرية ، يستفيد الجزائريون من كافة الحريات و الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية كما حددها الدستور المذكور.

المادة 8 : تبدي الجمهورية الجزائرية حيادها حيال جميع الديانات تضمن حرية العبادة لجميع السكان ، تحترم نظام الأحوال الشخصية لكل المواطنين.

المادة 9 : اللغة العربية و اللغة الفرنسية هما لغتا الجمهورية الجزائرية ، تعليم اللغتين إجباري في كافة الأطوار تعمل الجمهورية الجزائرية على تيسيرهما إلى كافة الجزائريين من الجنسين.إن مؤسسات التعليم العام الموجودة اليوم في الجزائر لا يمكن أن تكون محل إلغاء. و يمكن للحكومة الفرنسية إذا عن لها ذلك أن توسع عدد هذه المدارس على أن تتحمل تكاليفها ميزانية المتروبول.

الفصل الثالث : تنظيم السلطات العامة :

المادة10 : تعزي السلطة التشريعية حصرا إلى البرلمان الجزائري، سيحدد قانون عضوي لاحق تشكيلة البرلمان الجزائري و طريقة تسييره.

المادة11 : ينتخب أعضاء البرلمان عبر اقتراع عام متساوي مباشر و سري من طرف المواطنين الجزائريين.

المادة12 :يعرف قانون لاحق النظام الانتخابي و يحدد دوائر انتخاب النواب . يضمن هذا القانون الذي يصدره البرلمان الفرنسي لمدة 5 سنوات التمثيل المنصف للأوروبيين والمسلمين . برسم توحيد كافة المصالح داخل المجموعة الجزائرية.

المادة13 : يخضع النظام القضائي للانتخابات إلى نفس النظام المعمول به في فرنسا وفي ما يتعلق بتشكيلة البرلمان و طريقة عمل البرلمان الجزائري و قانون الانتخابات تستبعد أي محاولة للتعديل لمدة 5 سنوات كاملة بداية من المصادقة على هذا الدستور.

المادة 14 : للبرلمان الجزائري وحده حق التشريع للجزائر في إطار المادة الثالثة من الدستور الحالي . لا يمكن أن يفوض هذا الحق كاملا أو جزئيا إلى أي طرف كان. يبادر كل نائب إلى إعداد القوانين مع الوزراء.

المادة 15 : يصوت البرلمان الجزائري على ميزانية الجزائر ويراقب تطبيقها . يسهر على وجوه صرف الاعتماد و على القروض التي يمكن أن تمنحها الجمهورية الفرنسية لفائدة التجهيزات الاقتصادية و الاجتماعية و المدرسية في الجزائر و للنواب ان يضطلعوا بعمليات الأنفاق و الصرف.

المادة 16 : لا يخضع النواب لأي متابعة بسبب إدلائهم بالتصويت آو إعرابهم عن آرائهم الثناء قيامهم بأعمالهم. كما يمكن أن يكونوا على متابعة أو أن يوقفوا إلا في حالات التلبس و بترخيص من المجلس لذي هم أعضاء فيه.

المادة 17 :السلطة التنفيذية للجمهورية الجزائرية تمارسها الحكومة الجزائرية. تتشكل الحكومة الجزائرية من رئيس الجمهورية الجزائرية رئيس الدولة و من مجلس الوزراء مكلف بتنفيذ القوانين و قرارات أخرى للبرلمان الجزائري.

المادة 18 : ينتخب رئيس الجمهورية الجزائرية لمدة 6 سنوات من قبل النواب و المستشارين العامين لمجموع الإقليم و يجتمعون في أطار مؤتمر جزائري الذي يدعو أليه رئيس البرلمان الجزائري و يتم تحت إشرافه. تجرى الانتخابات عبر الاقتراع السري و بالأغلبية المطلقة لأعضاء المؤتمر. و في حال توفر الأغلبية المطلقة في الدورة الثانية يعد التصويت قائما على الدورة الثالثة بالأغلبية النسبية. و في حالة تساوى الأصوات المعبر عنها يغلب صوت رئيس البرلمان.

المادة 19 : عند وفاة رئيس الجمهورية قبل أن تنتهي عهدته ينتخب رئيس جديد في غضون 15 يوما الموالية لوفاته، في نفس إطار المادة السابقة يتولى رئيس البرلمان إدارة المرحلة الانتقالية.

المادة 20 : رئيس الجمهورية يمثل الجمهورية الجزائرية ، يتولى رئاسة مجلس الوزراء يصادق على القوانين في غضون 10 أيام الموالية للتصويت على البرلمان الجزائري عليها . له صلاحية التعيين في جميع الوظائف كما يملك حق العفو . شرعية و صلاحية تصرفات الرئيس مرهونة بتوقيع إضافي لعضوين على الأقل من مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية.

المادة 21 : ينتخب رئيس مجلس الوزراء للجمهورية الجزائرية بواسطة البرلمان الجزائري و باقتراح من رئيس الجمهورية الجزائرية . و يتولى اختيار الوزراء الذين يسألون معه أمام البرلمان .ر يؤدي التصويت عبر الاقتراع العام على لائحة إلى سحب الثقة من قبل البرلمان بأغلبية أعضاء المجلس إلى استقالة جماعية لمجلس الوزراء.

الفصل الرابع : السلطات القضائية :

المادة 22 : يتولى المجلس الأعلى للقضاء باستقلالية القضاء و يترأسه رئيس الجمهورية . يضم هذا المجلس قسمين: القضاء المدني و القضاء الإسلامي. يحدد البرلمان لاحقا تشكيلة المجلس و صلاحياته.

المادة 23 : كل التشريعات ، بما في ذلك قانون الانتخابات السارية اليوم في المتر وبول قابلة للتطبيق في الجزائر ما عدا تلك المتعلقة بنظام الأحوال الشخصية و إدارة الأوقاف التي تعزى إلى القضاء الإسلامي.

المادة 24 : نظام الأحوال الشخصية من اختصاص القضاء الإسلامي يمارسه بناء على مدونة قانونية سيعد هذا القانون وفق مبادئ الشريعة كما حددها فقهاء المدارس الأربع.يطبق هذا القانون على سائر الإقليم الجزائري.

المادة 25 : في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية و تسيير الأوقاف تخضع للمحاكم المدنية إذا كان احد الأطراف غير مسلم إلا إذا توافق المتنازعون إلى اللجوء غالى المحاكم الإسلامية.

الفصل الخامس : المجموعات المحلية :

المادة 26 : المجموعات المحلية هي البلدات و فروعها الدواوير او القرى و المقاطعات تدار و تسير هذه المجموعات من طرف مجالس منتخبة عبر اقتراع مباشر متساوي و سري ، تبعا لمعايير يحددها قانون انتخابي يصوت عليه البرلمان الفرنسي الحالي كما جاء في منطوق المادة 12 من هذا القانون. يتولى رئيس البلدية اوالفرع او رئيس المجلس العام تنفيذ قرارات هذه المجالس المنتخبة.

المادة 27 :يتولى البرلمان الجزائري لاحقا تحديد إطار ومجال المجموعات المحلية ونظام سيرها، كما يتولّى أيضا تحديد الاختصاصات الإقليمية لمندوبي السلطة التنفيذية.

المادة28: يضطلع الوُلاة الذين ينتخبهم مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية، بنشاط موظفي الدولة، بمسؤولية المصالح العامة للجمهورية الجزائرية وبالرقابة الإدارية للمجموعات المحلية.

المادة29: سيحدد قانون لاحق الشروط التي يتم فيها تسيير المصالح المحلية والإدارة المركزية بشكل يقرّب المواطنين من الإدارة.

المادة30: تحترم الحكومة الجزائرية الملكيات العقارية، سواء أكانت للفرنسيين أو للمسلمين. لا يمكن اللجوء إلى التجريد والمصادرة، إلا بغرض المنفعة العامة وبما يسمح به القانون وبتعويض عادل.

المادة31: كل القوانين التي يصوّت عليها البرلمان الجزائري تطبق بلا تمييز على السّكان المسلمين والأوروبيين في الجزائر، إلا تلك المتعلقة بنظام الأحوال الشخصية.

المادة32: يتحوّل بنك الجزائر إلى بنك الدولة الجزائرية. يدار من قبل مجلس يتكوّن من 12 عضوا على الأقل، تعينه الحكومة الجزائرية.

المادة33: يضم مجل إدارة بنك الدولة الجزائرية علاوة على ذلك/ عضوين إداريين يعيّنهما التنظيم التنفيذي للإتحاد الفرنسي.

المادة34: يمكن للجمهورية الجزائرية أن تُشَكل فيدرالية الشمال الإفريقي مع دولة تونس في إطار الاتحاد الفرنسي.

المادة35: تُمثّل الجمهورية الفرنسية من قِبَل وزير مندوب عام. تُمَثَّل الجمهورية الجزائرية لدى الجمهورية الفرنسية من قبل وزير مندوب عام.

المادة36: يُقَدِّم الوزير المندوب العام للجمهورية الفرنسية أوراق اعتماده إلى رئيس الجمهورية الجزائرية. وهو في مقام سفير.مهمته "التوجيه" و "النصح". يحضر، على سبيل الاستشارة، أعمال ومداولات مجلس وزراء الجمهورية الجزائرية والمجلس الأعلى للقضاء، يقدم رأيه في مشاريع ومقترحات قوانين التي تعرض أمام البرلمان الجزائري.

المادة37: يسهر الوزير المندوب العام للجمهورية الفرنسية على وجه الخصوص على الأمن الخارجي للإقليم الجزائري، ويتخذ لهذا الغرض التدابير الضرورية بتنسيق وموافقة رئيس الجمهورية الجزائرية.

المادة38: تُمثّل الجمهورية الجزائرية لدى المجلس الأعلى وجمعية (البرلمان) الاتحاد الفرنسي من قبل منتخبين يعينهم البرلمان الجزائري من بين أعضائه وفق أحكام المادتين 65 ، 66 من دستور الجمهورية الفرنسية.

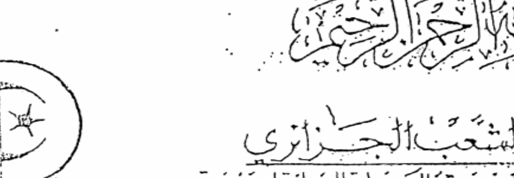
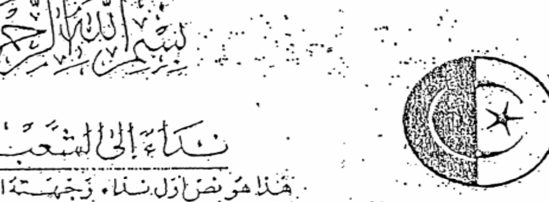
طريقة مشاركة الجمهورية الجزائرية في العلاقات الخارجية والدفاع الوطني، ضمن الاتحاد الفرنسي يحددها قانون يصدره البرلمان الفرنسي الحالي. بناء على المادتين 61 .62 نمن دستور الجمهورية الفرنسية.

المادة39: إن الدستور الحالي، الذي سيصّوت عليه البرلمان الفرنسي ويزكّيه الشعب الجزائري عبر الاستفتاء، يمكن أن يعدّل عبر قرار من البرلمان الجزائري يحوز على ثلثي الأعضاء، ثم يعرض هذا التعديل على استفتاء المواطنين الجزائريين وتصادق عليه جمعية الاتحاد الفرنسي.

المادة40: في حالة تبنّي التعديل عبر الاستفتاء ومصادقة جمعية الاتحاد الفرنسي، يدخل حيز التنفيذ ويتخذ لهذا الغرض قانون يصدره الرئيس التنفيذي للإتحاد الفرنسي.خلال 10 أيام الموالية لتصويت جمعية الاتحاد.

المادة41: كل الحالات التي لم يعرض لها هذا الدستور، يقوم البرلمان الجزائري بتداركها وضبطها بالاعتماد على نصوص دستور الجمهورية الفرنسية.

(٥)...

نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة لجبهة التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

»

أيها الشعب الجزائري:

أيها المناضلون من أجل القضية الوطنية.

أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا - نعني الشعب بصفة عامة، والمناضلين بصفة خاصة - نُعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسباب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية.

فنحن نعتبر قبل كل شيء أن الحركة الوطنية - بعد مراحل من الكفاح - قد أدركت مرحلة التحقيق النهائية، فإذا كان هدف أي حركة ثورية - في الواقع - هو خلق جميع الظروف الثورية للقيام بعملية تحريرية، فإننا نعتبر أن الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الدبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين.

إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا، ومما يلاحظ في هذا الميدان أننا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل. هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة.

إن كل واحد منها اندفع اليوم في هذا السبيل، أما نحن الذين بقينا في مؤخرة الركب فإننا نتعرض إلى مصير من تجاوزته الأحداث، وهكذا فإن حركتنا الوطنية قد وجدت نفسها محطمة، نتيجة لسنوات طويلة من الجمود والروتين، توجيهها سيئ، محرومة من سند الرأي العام الضروري، قد تجاوزتها الأحداث، الأمر الذي جعل الاستعمار يطير فرحا ظنا منه أنه قد أحرز أضخم انتصاراته في كفاحه ضد الطليعة الجزائرية.

إن المرحلة خطيرة..

أمام هذه الوضعية التي يخشى أن يصبح علاجها مستحيلا، رأت مجموعة من الشباب المسؤولين المناضلين الواعين التي جمعت حولها أغلب العناصر التي لا تزال سليمة ومصممة، أن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص والتأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة والتونسيين.

وبهذا الصدد، فإننا نوضح بأننا مستقلون عن الطرفين اللذين يتنازعان السلطة، إن حركتنا قد وضعت المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة لقضية الأشخاص والسمعة، ولذلك فهي موجهة فقط ضد الاستعمار الذي هو العدو الوحيد الأعمى، الذي رفض أمام وسائل الكفاح السلمية أن يمنح أدنى حرية.

ونظن أن هذه أسباب كافية لجعل حركتنا التجديدية تظهر تحت اسم: جبهة التحرير الوطني.

وهكذا نستخلص من جميع التنازلات المحتملة، ونتيح الفرصة لجميع المواطنين الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية، وجميع الأحزاب والحركات الجزائرية أن تنضم إلى الكفاح التحريري دون أدنى اعتبار آخر.

ولكي نبين بوضوح هدفنا فإننا نسطر فيما يلي الخطوط العريضة لبرنامجنا السياسي.

الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة:

1- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

2. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

الأهداف الداخلية: 1- التطهير السياسي بإعادة الحركة الوطنية إلى نهجها الحقيقي والقضاء على جميع مخلفات الفساد وروح الإصلاح التي كانت عاملا هاما في تخلفنا الحالي.

2. تجميع وتنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية النظام الاستعماري.

الأهداف الخارجية: 1- تدويل القضية الجزائرية.

2- تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي.

3- في إطار ميثاق الأمم المتحدة: نؤكد عطفنا الفعال تجاه جميع الأمم التي تساند قضيتنا التحريرية.

وسائل الكفاح: انسجاما مع المبادئ الثورية، واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا.

إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين.

إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.

وفي الأخير، وتحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها.

1. الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري.

2. فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ.

3. خلق جو من الثقة وذلك بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كل الإجراءات الخاصة وإيقاف كل مطاردة ضد القوات المكافحة.

وفي المقابل: 1. فإن المصالح الفرنسية، ثقافية كانت أو اقتصادية والمحصل عليها بنزاهة، ستحترم وكذلك الأمر بالنسبة للأشخاص والعائلات.

2. جميع الفرنسيين الذين يرغبون في البقاء بالجزائر يكون لهم الاختيار بين جنسيتهم الأصلية ويعتبرون بذلك كأجانب تجاه القوانين السارية أو يختارون الجنسية الجزائرية وفي هذه الحالة يعتبرون كجزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.

3. تحدد الروابط بين فرنسا والجزائر وتكون موضوع اتفاق بين القوتين الاثنتين على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

أيها الجزائري، إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة، وواجبك هو أن تنضم إليها لإنقاذ بلدنا والعمل على أن نسترجع له حريته، إن جبهة التحرير الوطني هي جبهتك، وانتصارها هو انتصارك.

أما نحن، العازمون على مواصلة الكفاح، الواثقون من مشاعرك المناهضة للإمبرياليين، فإننا نقدم للوطن أنفس ما نملك. «

أول نوفمبر 1954
الأمانة الوطنية

قائمة المصادر والمراجع

المراجع:

1 – المصادر :

خوجة حمدان ، **المرآة** ، تقديم و تعريب العربي الزبيري ، الجزائر : الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،1975.

حزب جبهة التحرير الوطني ، **النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني ،1962/1954.**

جبهة التحرير الوطني الجزائرية ،**الجزائر المجاهدة** . مصلحة الدعاية و الإنباء لجبهة التحرير الوطني الجزائرية.ب ت .

الأمير خالد، **رسالة إلى الرئيس الأمريكي و نصوص أخرى**.(ترجمة محمد المعراجي) .الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية .

la guerre d'Algérie par les documents. Service historique de l'armée de terre. Vincennes 1990.T1.

2 - الكتب

إحدادن ، زهير ، **الصحافة المكتوبة في الجزائر**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية (د.ت) .

الأفغاني، جمال الدين ، **الإعمال الكاملة**_،(تحقيق محمد عمارة) ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1968.

الإمام الصادق، المهدي، **نحو مرجعية إسلامية متجددة**،_القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ط1. 2006.

الإبراهيمي ،أحمد طالب ، **من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية 1962–1972** ، (ترجمة جنفي بن عيسى)، الجزائر: ش.و.ن.ت.

(ـــ)،(ـــ)، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي 1940/1929**،ج1. بيروت :دار الغرب الإسلامي ط1 ،1997.

الإبراهيمي ، البشير، **عيون البصائر**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع. ط2. 1971.

الجمل،يحي، **الأنظمة السياسية المعاصرة**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1969.

الجرف، طعيمة، **نظرية الدولة و المبادئ العامة الأنظمة السياسية و نظم الحكم، دراسة مقارنة**، القاهرة : دار النهضة العربية 1978.

الجيلالي، عبد الرحمان ، **تاريخ الجزائر العام** ج1 ،2.3.4 الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1994.

الديب، فتحي، **عبد الناصر وثورة الجزائر** ،القاهرة : دار المستقبل ، ط2 ،1990 .

الدراجي، محمد، **الحركة الإصلاحية في الجزائر رجال و أفكار**، الجزائر: دار قرطبة 2008 .

الهرماسي، محمد الصالح ، **مقاربات في إشكالية الهوية، المغرب العربي نموذجا**، لبنان: دار الفكر، 2001.

الزبيري، محمد العربي، **تاريخ الجزائر المعاصر** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب،ج1 ، 1999

(ــ)،(ــ)، **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث الجزائر** ،بين و.ف.ت 1985 .

(ـــ)،(ـــ) ، و آخرون ، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962**، الجزائر :منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية 2007.

الحصري ،ساطع ، **محاضرات في نشوء الفكرة القومية** ، بيروت : دار العلم للملايين 1959.

الطهطاوي، رفاعة رافع، **الأعمال الكاملة** ، (دراسة و تحقيق محمد عمارة)،بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الجزء الثاني، 1973 .

الطماوي، سليمان ،**النظم السياسية و القانون الدستوري**، القاهرة : دار النهضة العربية 1988.

إلياس ، فرح ، **تطور الفكر الماركسي**ـ، بيروت :دار الطليعة ، ط6 ، 1981 .

المديني ، توفيق، **المجتمع المدني و الدولة السياسية في الوطن العربي** ،ـ دمشق : منشورات إتحاد الكتاب العرب، 1997.

المدني ، أحمد توفيق ، **كتاب الجزائر**ـ، القاهرة :دار المعرف 1963.

(ـــ)،(ـــ) ، **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986.

(ــ)،(ــ) ، **هذه هي الجزائر** ، القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ، بدون تاريخ ،

المهدي ، أمين، **الجزائر بين العسكريين و الأصوليين**، القاهرة : الدار العربية للطباعة و النشر والتوزيع، 1992.

الميلـــي، محمــد ، **ابــن بـــاديس وعروبـــة الجزائـــر**، الجزائـــر: الــشركة الوطنيـــة للنـــشر و الإشـــهار ،1980.

اســنار ، بـــيير، **مـــاركس و الفوضـــوية** ،(ترجمـــة : ذوقـــان قرقـــوط)، بـــيروت: دار الطليعـــة للنـــشر ،1979.

العلـوي ، محمـد الطيـب ، **مظـاهر المقاومـة الجزائريـة مـن عـام 1830 حتـى ثـورة نـوفمبر 1954** ،قسنطينة ،دار البعث 1985.

العــسلي، بــسام ، **الــصراع الــسياسي علــى نهــج الثــورة الجزائريـــة**، بــيروت : دار النفــائس ،ط1، 1982

(ــ)،(ــ) ، **جبهة التحرير الوطني الجزائرية** ، بيروت : دار النفائس ، 1984 .

العسلي بسام ، و مصطفى طلاس، **الثورة الجزائرية** ، بيروت : دار الشورى.1988.

العـويني ، محمـد علــي، **العلـوم الـسياسية دراسـة في الأصـول النظريـات و التطبيـق** ، القـاهرة : عـالم الكتب 1988 .

العقـاد ،صـلاح ، **محاضـرات عـن تطـور الـسياسة الفرنـسية في الجزائـر**، جامعـة الـدول العربيـة : معهـد الدراسات العربية العمالية .1960/1959 .

العمـري، مـومن ،**الحركـة الثوريـة في الجزائـر مـن نجـم شمـال إفريقيـا إلى جبهـة التحريـر 1926 – 1954** ،قسنطينة : دار الطبع و النشر 2003.

الصديق ، محمد الصالح ، **الجزائريون بين الماضي و الحاضر**، القاهرة: 1960.

الراسي،جورج، **الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات**، بيروت: دار الجديد،1997.

الاشرف، مصطفى ، **الجزائر الأمة و المجتمع**، (ترجمة حنفي بن عيسى) ، الجزائر: دار القصبة للنشر،2007.

التميمي، عبد الجليل، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816– 1871**، تونس : الدار التونسية،ط1 ، 1972 .

الكواكبي، عبد الرحمان ، **طبائع الاستبداد و مصارع الاستعباد**، (تقديم محمد عمارة)، القاهرة ، دار الشروق ،2008.

الخطيب ، احمد ، **حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية و الوطنية و نشاطه السياسي و**

الخطي، أحمد نعمان، **الوجيز في النظم السياسية** ،عمان : مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع ،1999 .

محمد خير الدين، مذكرات الشيخ خير الدين . ج1، الجزائر ، مؤسسة الضحى ، ط2 ، 2002.

(ـــ)،(ــــ) ،**مذكرات الشيخ خير الدين** ،ج**2** ، الجزائر ، مؤسسة الضحى ،ط2 ، 2002.

بدوي، أحمد زكي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** ، بيروت :مكتبة لبنان، 1986.

بدوي ، ثروت، **النظم السياسية**، بيروت : دار النهضة العربية ،1964.

بلاسي، نبيل أحمد ، **الاتجاه العربي الإسلامي ودوره في تحرير الجزائر** ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006.

بن باديس، عبد الحميد، **أثار الإمام عبد الحميد بن باديس**، الجزائر: وزارة الشؤون الدينية، ط1، ج5،1991.

(ـــ)،(ـــ)، **أثار الإمام عبد الحميد بن باديس** ،الجزائر : وزارة الشؤون الدينية ، ط1، ج4، 1991.

بن نعمان أحمد ، **عن حزب البعث الفرنسي** ، الجزائر : دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع ، 1996 .

(ـ)، (ـ) ، **التعريب بين المبدأ و التطبيق الجزائر** ، الجزائر : ش،و،ن،ت 1981.

(ـ)، (ـ) ، **الحصانة الدينية للشخصية الوطنية**، الجزائر: دار البعث للطباعة و النشر 1981.

(ـ)، (ـ) ، **فرنسا و الأطروحة البربرية في الجزائر** ، الجزائر : منشورات دحلب، 1991.

بن الرحال، الزبير ، **الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية و الفكرية 1889-1940**، الجزائر: دار الهدى، 1997.

بن خليف ، عبد الوهاب، **الوجيز في تاريخ الجزائر 1830/ 1954** ، الجزائر: دار بني مزغنة 2006.

بن خدة، بن يوسف ، **اتفاقيات ايفيان**،(تعريب لحسن زغدار و آخرون)، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1987.

(ـــ)،(ـــ) ، **شهادات و مواقف** ، الجزائر ، شركة دار الأمة ، ط1 ، 2007.

بن نبي ، مالك ، **ميلاد مجتمع** ،(ترجمة عبد الصابور شاهين)، الجزائر: دار الفكر ، 1986.

بن عبد الكريم ، محمد، **حمدان بن عثمان خوجة و مذكراته** ، بيروت : دار الثقافةط1 ، 1972.

بن العقون، عبد الرحمان بن إبراهيم، **الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر ج1** ،_الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984 .

(ـــ)،(ـــ)،**الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**_.ج2 الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

(ـــ)،(ـــ)،**الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**_،ج3،الجزائر المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1984 .

بوداود ، عمر، **من حزب الشعب الجزائري إلى جبهة التحرير الوطني ، مذكرات مناضل** ،(ترجمة أحمد بن محمد بكلي) ،الجزائر: ، دار القصبة للنشر ،2007.

بوحوش، عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 962** ، بيروت : دار الغرب الإسلامي ، 1997 .

(ـــ) ، (ـــ)، **تطور النظريات و الأنظمة السياسية** ، الجزائر: المؤسسة الوطنية لكتاب.

بوطمين ، جودي الأخضر ، **لمحات من ثورة الجزائر**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1987

بسيوني ، عبد الغني عبد الله، **نظرية الدولة في الإسلام** ، بيروت : الدار الجامعية ، 1985 . بوعزيز يحي، **الأيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاثة وثائق جزائرية** . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1986.

بوعزيز ، يحي، **موضوعات و قضايا من تاريخ الجزائر و العرب**، الجزائر : دار الهدى 2004.

(ـــ)، (ـــ)، **الاتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوصه 1912-1948**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1991.

(ـــ)، (ـــ)، **الموجز في تاريخ الجزائر** ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية .1999.ج2.

بوصفصاف، عبد الكريم ، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و علاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1945**، الجزائر: منشورات المتحف الوطني للمجاهد1996.

جغلول، عبد القادر، **الاستعمار و الصراعات الثقافية في الجزائر**، (ترجمة سليم قسطون)، بيروت: دار الحداثة.

جغابة، محمد، **بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب رسالة للسلام قراءة في البيان**، الجزائر : دار هومة، د ت.

دينكن ، متيسل ، **معجم علم الاجتماع** ، (ترجمة إحسان محمد الحسن)، بيروت : دار الطليعة ، 1981 .

دسوقي، ناهد إبراهيم ، **دراسات في تاريخ الجزائر**، الإسكندرية : منشأة المعارف.د.ت.

هشماوي، مصطفى، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، الجزائر : منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954.

وولف، جون —ب- ، **الجزائر و أوروبا** ، (ترجمة و تعليق د .أبو القاسم سعد الله)، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1986.

ولد خليفة ، محمد العربي ، **الجزائر المفكرة و التاريخية**، الجزائر: شركة دار الأمة ، ط1 ، 1998.

وزارة المجاهدين ، **الذكرى الخمسون لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 19 سبتمبر 1958- 19 سبتمبر 2008**، الجزائر: المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر1954.

زايد ، أحمد و عروس الزبير، **النخب الاجتماعية حالة الجزائر و مصر** ، القاهرة : مركز البحوث العربية و الإفريقية ، مكتبة مدبولي ، 2005 .

زوزو، عبد الحميد ، **محطات في تاريخ الجزائر** ، الجزائر : دار هومة ، 2004 .

(ـ) ،(ـ) ، **الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

زراقي، عبد الرحمان ، **تجارة الجزائر الخارجية،صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين**، الجزائر: ش.و.ن.ت د.ت .

حلوش ، عبد القادر ، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر** ، الجزائر: دار الأمة ط1، 1999.

حميد عبد القادر ، **فرحات عباس رجل الجمهورية** ، الجزائر : دار المعرفة ، 2001 .

(ـ)،(ـ) ، **عبان رمضان مرافعة من اجل الحقيقة** ، الجزائر ، دار الشهاب ، 2003 .

حربي ، محمد، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1994.

(ـ)،(ـ) ، جبهة التحرير الوطني ، **الأسطورة و الواقع**ـ (ترجمة كميل قيصر داغر) ، بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، 1983 .

طارق ، محمد عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، القاهرة : دار غريب 1990.

طالبي ، عمار ، عبد الحميد بن باديس حياته و آثاره ، الجزء1 ، بيروت : دار الغرب الإسلامي .

(ـ)،(ـ) ، عبد الحميد بن باديس حياته و آثاره ، الجزء2 ، بيروت : دار الغرب الإسلامي

(ـ)،(ـ) ،عبد الحميد بن باديس حياته و آثاره ، الجزء3 ، بيروت : دار الغرب الإسلامي

(ـ)،(ـ) ، عبد الحميد بن باديس حياته و آثاره ، الجزء4 ، بيروت : دار الغرب الإسلامي

طيبي ، مسعود، **الجماعية في الحكم عند المسلمين ز الديمقراطيين لدى اليونانيين و الرومانيين**، الجزائر: دار هومة، 2007.

حي، جلال ، **عبد الكريم الخطابي** ، القاهرة : دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، 1963.

يسلي، مقران، **الحركة الدينية و الإصلاحية في منطقة القبائل 1920- 1945**،الجزائر : دار الأمل 2006

كافي، علي ، **المذكرات من المناضل السياسي إلى القائد العسكري ، 1962/1946** ، الجزائر : دار القصبة

لبجاوي، محمد ، **الثورة الجزائرية و القانون** ،(ترجمه علي الخش)، القاهرة : دار اليقظة العربية 1961.

ليلة ، محمد كامل، **النظم السياسية الدولة و الحكومة** ، بيروت: دار النهضة العربية ،1969.

لينين ،فلادمير، **حول الاشتراكية الطوباوية و الاشتراكية العلمية** ، موسكو :دار التقدم .

لونيسي، إبراهيم، **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس احمد بن بلة**،الجزائر: دار هومة 2007.

مهنا ، غانم، **المعرفة و السلطة في المجتمع العربي** ، بيروت : معهد الإنماء العربي، ، 1988 .

مهنا ، محمد نصر ، **في تاريخ الأفكار السياسية و تنظير السلطة** ، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث .

مهساس ، أحمد ، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المساحة**، (ترجمة محمد عباس) ، الجزائر : وزارة المجاهدين ، د ت.

(ـــ)،(ـــ)، **الجزائر ثورة و ديمقراطية** ، الجزائر ، دار المعرفة ن 2007.

محيو، أجمد، **محاضرات في المؤسسات الإدارية** ،(تعريب محمد عرب صاصيلا) ، الجزائر: المؤسسة لوطنية للكتاب 1979 .

مناصرة ، يوسف، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العاليتين 1939/1919**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988 .

محمد ، عبد المعز نصر ، في النظريات النظم السياسية ، بيروت : دار النهضة العربية ،1984 .

مقلد، اسماعيل صبري و آخرون ، موسوعة العلوم السياسية ،الكويت : جامعة الكويت ، 1994.

مراد، علي، الحركة الإصلاحية في الجزائر من 1925 الى 1940، (ترجمة محمد يحياتن)، الجزائر: دار الحكمة، 2007.

مرتاض، عبد المالك ، **أ ب المقاومة الوطنية في الجزائر 1830/د1962**، الجزائر: المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954، ج1 ،2003.

(ــ)،(ــ) ،**أدب المقاومة الوطنية في الجزائر 1962/1830**، الجزائر: المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954، ج2 ،2003.

مريتان، جاك، **الفرد و الدولة** ، (ترجمة عبد الله أمين). بيروت : مكتبة الحياة ، د.ت .

نايت بلقاسم، مولود قاسم، **شخصية الجزائر الدواية و هيبتها العالمية**، قسنطينة: دار البعث للطباعة و النشر.

نصر ، محمد عبد المعز، **في النظريات و النظم السياسية**، بيروت: دار النهضة العربية 1984.

سلطان ، حامد ، **أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية** ، القاهرة :دار النهضة العربية 1970.

سعيدي ، مزيان،النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر 1887-1892،الجزائر ،دار الشروق ،2009.

سطورا، بنيامين، **مصالي الحاج 1898-1974**، (ترجمة صادق عماري و مصطفى ماضي) ، الجزائر:دار القصبة للنشر2007.

سيف الإسلام، زبير، **سجل تاريخ الاستعمار في الجزائر** ، الجزائر: المؤسسة الجزائرية للطباعة 1988 .

سعد الله ، أبو القاسم ، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900/1830**، بيروت: دار الغرب الإسلامي،ج1 ، 1992.

(ــ) ،(ــ) ،**الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ج2 ،1992.

(ـــ) ،(ـــ)، **الحركة الوطنية الجزائرية 1930-1945**، بيروت: دار الغرب الإسلامي،ج3 ،1992.

(ـــ) ،(ـــ) ، **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر** ، بيروت : دار الغرب الاسلامي ،ج2، 1990.

(ـــ) ،(ـــ) ، **أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر** ، بيروت : دار الغرب الإسلامي،ج3. 1990.

(ـــ) ،(ـــ) ، **تاريخ الجزائر الثقافي من1500 -1830**، بيروت: دار العرب الإسلامي ،ج1 ، 1998.

(ـــ) ،(ـــ) ، **تاريخ الجزائر الثقافي 1830/1954**، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ج3 ، 1992.

سعيدوني،ناصر الدين، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**،الجزائر:الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،1979.

(ـ) ،(ـ) ، **الجزائر منطلقات و آفاق** ، بيروت : دار العرب الإسلامي ، 2000.

عباد ، صالح ، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، الجزائر : دار هومة .

عباس، فرحات، **ليل الاستعمار** ،(ترجمة: أبو بكر رحال)،الجزائر:الشركة الوطنية للنشر و الإشهار 2005.

عباس ، محمد، **رواد الوطنية** ، الجزائر : دار هومة 2005.

عدي ، الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكير الاقتصادي والاجتماعي 1830/1962**، (ترجمة جوزيف عبد الله) بيروت: دار الحداثة ، ط1 ،1983.

علي ، عبد الرازق ، **الإسلام و أصول الحكم** ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1988.. ص 66.

فلوسي، مسعود، **الإمام عبد الحميد بن باديس، لمحات من حياته و أعماله و جوانب من فكره و جهاده**، الجزائر : دار قرطبة ، ط1، 2006.

فضلاء ، محمد الطاهر، **دعائم النهضة الوطنية الجزائرية**، قسنطينة : مطبعة البعث. 1984.

قداش، محفوظ و صاري الجيلالي ، **المقاومة السياسية 1900- 1954 الطريق الإصلاحي و الطريق الثوري** ،(ترجمة عبد القادر بن حراث)، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1987 .

قداش ، محفوظ و قنانش ، محمد، **حزب الشعب الجزائري 1937-1939**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، ط2 ،1993.

قنانش، محمد ، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939** ،الجزائر :ش.و.ن.ت ،1982.

(ـــ)، (ـــ)، **المواقف السياسية بين الإصلاح والوطنية في فجر النهضة الحديثة**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والإشهار، د.ت .

قنان ، جمال ، **قضايا و دراسات في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر** ، الجزائر : المتحف الوطني للمجاهد، 1994.

قنان ، جمال ، **دراسات في المقاومة و الاستعمار**، الجزائر : المتحف الوطني للمجاهد 1996.

رشيد ، رضا محمد ، **الخلافة** ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية 1992.

شهبي ، عبد العزيز ، **الزوايا و الصوفية و العزابة و الاحتلال الفرنسي في الجزائر**، وهران : دار الغرب للنشر و التوزيع ، 2007.

شحرور، محمد ، **دراسات إسلامية معاصرة في الدولة و المجتمع** ، دمشق : الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع .1994

شريط ، لمين ، **التعددية الحزبية و في تجربة الحركة الوطنية1919-1962** ،الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية 1981.

شريط ، عبد الله ، **مع الفكر السياسي الحديث و المجهود الأيديولوجي في الجزائر** ، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب 1984 .

تركي، رابح ، التعليم القومي و الشخصية الجزائرية ، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،1981.

(ـــ)، (ـــ) ، **جمعية علماء المسلمين الجزائريين التاريخية 1956/1931**، الجزائر : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،2004.

(ـــ)، (ـــ) ، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح و التربية في الجزائر، الجزائر:

(ـــ)، (ـــ) ، **الشيخ ابن باديس فلسفته و جهوده في التربية و التعليم** ، الجزائر: ش.و.ن.ت ط2 ، .1974

خليل ، محسن ، **النظم السياسي و القانون الدستوري** ، بيروت : دار النهضة العربية، 1972 .

خرفي ، صلاح ، **المدخل إلى الأدب الجزائري الحديث** ، الجزائر :ش.و.ن..ت. 1975.

خيثر ، عبد النور ، و آخرون ، **منطلقات و أسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954** ، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، 2007.

غليسبي ، خوان، **الجزائر الثائرة**، (ترجمة خيري حماد) بيروت :دار الطليعة ، ط1 ، 1961

3 - المراجع باللغة الأجنبية:

Ageron,Charles Robert**, Les Algériens musulmans et la France 1871/1919**,t 2, Paris.P.U.F 1968.
(------),(-------), **histoire de l'Algérie contemporaine** ,t2. paris puf.1979
Bontemps, claude , **Manuel des institutions Algériennes** ,Paris , Ed Cujus 1976.
Benkhedda , benyoucef, **Les origines du 1er novembre 1954**, Alger : Ed Dahlab.1989
Benhabiles cherif, l'Algérie française vu par un indigène , paris ed fontana 1914.
Charfi, achour , **dictionnaire de la révolution algérienne 1954- 1962** , dictionnaire biographique, Alger Ed casbah

Collot, Claude ,**les institutions de l’algerie durant la période coloniale 1830-1962** , Ed CNRS.
Collot, claude – Jean Robert Henry, **Le Mouvement National Algerien. Textes 1912/1954**, Alger, opu 1981.
De Malberg, carre . **contributions à la théorie générale de l’état**, Paris C.N.R.S .T.I 1920 .
Egrétaud , Marcel, **Réalité de la nation algerienne**, paris,ed sociétés 1957.
Fanny, Colonna, **Instituteurs algeriens1883/1939**, Alger : opu ,1975.
Kharchi , Djamal. **Colonisation et politique d’assimilation en Algerie 1830- 1962**. Alger, ed casbah ,2005.

Meynier , gilbert, **histoire intérieure du FLN 1954-1962**, Alger Ed casbah 2003.
Guenoun , ali, **Messali Hadj et les berbéro- nationalistes.** (Ouvrage collectif) . Messali Hadj 1898/1998. alger ed Casbah 1998.
Julien , Charles André,**Le mouvement jeune algérien** , (Etudes maghrébines) faculté des lettres et sciences humaines de paris .t2.1964.
Kaddache , mahfoud, **Histoire du nationalisme algérien** , Alger : ENAL .T1,1993.
(---------),(------------), **Histoire du nationalisme algérien**. Alger : ENAL T2, 1993.
Le Tourneau , roger, **L’évolution politique de l’Afrique du nord musulman 1920-1961** ,Paris : Ed A.Colin.1962.
Messali , Hadj, **Les mémoires de messali hadj 1898/1938,**Alger : anep, 2005.
Naroun , Amar, **Ferhat Abbas ou les chemins de la souveraineté ,** Paris :, ed denoel 1961 .
Nouschi, André**, La naissance du nationalisme algérien 1914-1954, paris : ed Minuit.**
Pierre , laloi **, la première année d’instruction civique**, paris : Ed colin, 1880.
Philippe , antony, **Missions des pères blancs en Tunisie, Algérie, Kabylie, Sahara**, Paris : Ed Dillen,1936.
Rosanvallon, Pierre, **Le libéralisme économique.** Paris : Ed Seuil, 1979.
Stora Benjamin et Zakaria Daoud**, Farhat Abbas une autre algerie** , Alger : Ed casbah, 1995.
Schultz , Theodore w, **Il n'est de richesse que d'hommes** ,paris :collection économie sans visages , 1983.
turin y, Affrontements culturel dans l'algerie colonial,Alger :sned ,1983 .
Tiab , Mohamed , la chronologie algérienne.1830-1960.t1 ..
Vatin, Jean claude**, l’Algérie politique histoire et société** , Paris : presses de la fondation nationale des sciences politiques , 1983.
Violette , Maurice, **L’Algérie vivra t- elle,** Paris :Ed felix alcan. 1931.

4 - الرسائل الجامعية :

بلعيفة ، أمين . " **التنشئة السياسية عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1956/19131**". (رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية 2008).
بليمان، عبد القادر. " **مشكلة التأسيس العقلي و الديني للسياسة ، محاولة في الأسس العقلية و الدينية للخطاب السياسي في المغرب العربي**"

(أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم الفلسفة ، جامعة وهران، السنة الجامعية 2001) .

حشلاف، علي ." **المواقف السياسية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين من خلال صحفها 1900–1939**".(رسالة ماجستير، معهد علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر1994.

حميطوش، يوسف" **منابع الثقافة السياسية و الخطاب الوطني عند مصالي الحاج وفرحات عباس**

(أطروحة دكتوراه . كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر).2006.

ميسوم ، بلقاسم ." **الكتابات التاريخية الجزائرية في الفترة 1957/1927 من خلال مؤلفات مبارك الميلي و احمد توفيق المدني و عبد الرحمان الجيلالي** ".(مذكرة ماجستير ، المدرية العليا للأساتذة بوزريعة .2002/2001

مفتاح ، سعيدة. " **تحليل نظام مركزية مدينة الجزائر**".(مذكرة الماجستير في التهيئة الحضرية ، جامعة هواري بومدين ، معهد علوم الأرض ، جامعة هواري بومدين ، 1999).

مريوش، أحمد . "الشيخ الطيب العقبى ودوره في الحركة الوطنية ".(مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر1993).

سليح ،كمال." **المحاولات الوحدوية في الحركة الوطنية الجزائرية 1956/1936**." (مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، قسم التاريخ ،جامعة الجزائر 2006).

شاطرباش ، أحمد . "**دور المدرسة في التنشئة السياسية لتلاميذ الطور الثالث من التعليم الأساسي**".(مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 2002).

شتواح، حكيمة. " **المبادئ التنظيمية لقيادة الثورة الجزائرية 1954–1962**".(رسالة ماجستير قسم التاريخ ،كلية العلوم الإنسانية ، جامعة الجزائر) . 2001 .

تعوينات، علي ."**صعوبات تعلم اللغة العربية لدي تلاميذ الطور الثاني من التعليم في المناطق الناطقة بالامازيغية و المناطق الناطقة بالعربية**".(أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الدولة في علوم التربية، معهد علم النفس و علوم التربية ، جامعة الجزائر.1997).

Mesbah , mohamed chafik. « **Idéologie politique et mouvement national en algerie**. » (Thèse doctorat ..i.s.p.i , université d'alger 1982).

5 ـ المقالات :

الميلي، محمد." **نماذج من فكر ابن باديس السياسية** ". مجلة الثقافة ، الجزائر، وزارة الإعلام و الثقافة، العدد14 السنة الثالثة. ابريل/ مايو 1973.

المنوفي،كمال." **التنشئة السياسية للطفل في مصر و الكويت** " مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام، عدد91 ، جانفي 1988 .

السليماني ، احمد حسين." **نزع الملكية العقارية للجزائريين 1871/1830**" . **مجلة الرؤية** ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر 1954 ، العدد 3 السنة 2 ، 1997 .

العدوي،أحمد ابراهيم."**التطور التاريخي للحركة الوطنية الجزائرية**". المجاهد الثقافي.عدد15/14،جويلية1970 .

الركيبي عبد الله .**دراسات مقارنة للتيارات الفكرية قبل الثورة و أثنائها**.(مجلة الأصالة) وزارة الشؤون الدينية . العدد 22 ، السنة الثالثة أكتوبر/نوفمبر 1974 ، ص 38 و ما بعدها.

باي ، محمد . " **النضال الوطني للمهاجرين الجزائرييين بفرنسا** ". حوليات المؤرخ ، العدد 2 ،2002.

بوكابوس، احمد ." **مقاربة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الاجتماعية الثقافية** ".إنسانيات ، منشورات المركز الوطني في الأنتروبولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، العدد 13،2005.

بوعزيز، يحي." **أوضاع المؤسسات الدينية في الجزائر خلال القرنين 19 و 20** ". مجلة الثقافة ، الجزائر ، وزارة الاعلام و الثقافة ،العدد 63 ، السنة 11 .ماي/جوان 1981.

بخوش، صبيحة. "**وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني**".حوليات مخبر التاريخ و الجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة ، بوزريعة ، العدد2، جويلية2008.

طالبي عمار ،" **ندوة** " الأصالة ، العدد 16 ، السنة الثالثة ،1976.

كريكل، عبد القادر." **نشأة الصحافة الجزائرية** " مجلة المصادر ، ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954. العدد 11 ، السداسي الأول ، 2005.

(ـــ)،(ـــ) . " **تطور الصحافة الوطنية 1919– 1939**" مجلة المصادر ،المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، العدد13 ، السداسي الأول 2006.

لونيسي، رابح . "**بيان أول نوفمبر و أسس الدولة الوطنية الجذور الفكرية و المضمون** ". المصادر المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954 العدد 7 .

(ـ)،(ـــ). " **الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري"** . مجلة إنسانيات ، المجلة الجزائرية في الانتروبولوجيا و العلوم الاجتماعية ، عدد 25-26 ، جويلية/ديسمبر 2004.

مياسي، إبراهيم." **دوافع احتلال فرنسا للجزائر"**. مجلة الرؤية ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954 ، العدد 3، السنة الثانية السداسي الأول 1997.

مفتاح ، سعيدة. "**استغلال المجال الجغرافي لمدينة الجزائر في العهد العثماني"**. حوليات مخبر التاريخ و الجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، العدد2، جويلية2008.

مريوش، أحمد . " **بوادر الانشطار في فكر النخبة الليبرالية الجزائرية و انعكاساتها على القضية الوطنية بين الحربين 1919– 1943"** . **حوليات مخبر التاريخ و الجغرافيا** ، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، العدد 2 ، جويلية 2008 .

(ـ)،(ـــ). " **القضايا الوطنية في اهتمامات الانتلجنسيا الجزائرية ما بين 1927/1876"**. مجلة حولية المؤرخ.عدد 2 ،سنة 2002.

(ـــ)،(ـــ)." **دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحركة الوطنية الجزائرية ما بين 1952/1931"**.مجلة الرؤية، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، العدد الثاني ، ماي /جوان 1996.

مرحوم ، علي. "**حول الذكرى الأربعين لوفاة الإمام عبد الحميد بن باديس"** . مجلة الثقافة، الجزائر، وزارة الإعلام و الثقافة، العدد56، السنة العاشرة. مارس/ افريل 1980.

مرسلي، محمد. "**دراسة حول مجال القطاع الزراعي العام في الشمال الجزائري"**. حوليات مخبر التاريخ و الجغرافيا ، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة ، العدد2، جويلية 2008.

نقاز، سيد احمد . "**الأسرة الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي** " . المصادر، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة 1 نوفمبر 1954،العدد13، 2006.

سلامي، عزيز ." **أسس العملية التربوية و مقوماتها عند العلامة محمد البشير الإبراهيمي"** مجلة الموافقات، العدد الرابع ، المعهد الوطني العالي لأصول الدين 1995.

سعد الله ، ابو القاسم " **وثائق جديدة عن ثورة الأمير عبد الملك الجزائري في المغرب** " . المجلة التاريخية المغربية ، العدد 1 جانفي 1974.

(ـــ)،(ـــ) ." **العامل الديني في الحركة الوطنية الجزائرية خلال العشرينات"**

Actes du colloque du 27 février au 1 mars 1987. Ed anep 2000. p21

سعيدوني ، ناصر الدين." **المسالة البربرية في الجزائر دراسة للحدود الاثنية للمسألة المغاربية**." عالم الفكر، العدد4، المجلد32. ابريل /يوليو2004.

عباس، محمد." **مع الأستاذ محمد الميلي**" جريدة الشروق اليومي، عدد 1416، 27 جوان 2005.

عبد اللاوي، حسين. "**هجرة الطلبة الجزائريين الى فرنسا 1900/1960**". حولية المؤرخ الجزائر ، اتحاد المؤرخين الجزائريين . العدد 2. 2002 .

عليوان، سعيد ." **قيم الإسلام في مواثيق الثورة الجزائرية ، بيان أول نوفمبر، ميثاق الصومام 1956، برنامج طرابلس 1962**(كتاب : القيم الفكرية و الإنسانية للثورة الجزائرية 1954 – 1962) ،مخبر الدراسات التاريخية و الفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة 2003.

قنانش، محمد ." **تأسيس نجم شمال إفريقيا** "

Actes du colloque du 27/02/au 01/03/1987……ed anep 2000.

قنون ،علي . " **الاعراش و العروشية في التاريخ الجزائري الحديث من سلاح المقاومة إلى أداة للتفتيت** ". الشروق اليومي، عدد 341 الثلاثاء 2001/12/18.

رمعون، حسن . "**الاستعمار الحركة الوطنية و الاستقلال بالجزائر : العلاقة بين الديني و السياسي**". إنسانيات،(المجلة الجزائرية في الانثربولوجيا و العلوم الاجتماعية) . مركز البحث في الانثربولوجيا الاجتماعية و الثقافية ، عدد31، السنة العاشرة ، جانفي/مارس 2006.

رخيلة ، عامر. " **البعد الإنساني في الثورة الجزائرية** " المصادر ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 .العدد 7 ، نوفمبر 2002.

(ــ)،(ــ). " **أبعاد و مفاهيم في بيان أول نوفمبر 1954**" المصادر ، المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، العدد الرابع 2001.

شريط ،عبد الله . "**مشكلة الحكم الإسلامي في دولة الأمير ونظرية الشيخ ابن باديس**" مجلة الثقافة الجزائر ، وزارة الثقافة، العدد 75، جوان 1983 .

ضيف ،الله عقيلة. "**التنظيم السياسي – الإداري الفرنسي في الجزائر من بداية الاحتلال 1830 إلى بداية الثورة الجزائرية 1954**" .المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و الإعلامية ،كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر العدد 1، شتاء 2002/2001.

6 ـ المجلات :

الشهاب ، العدد 1 ، السنة الأولى ، الخميس 25 ربيع الثاني 1344ه ، الموافق ل 12 نوفمبر 1925.

الشهاب ، العدد 3 ، السنة الأولى ، الخميس 9 جمادى الأولى 1344ه ، الموافق ل 26 نوفمبر 1925.

الشهاب ، العدد 5 ، السنة الأولى ، الخميس 23 جمادى الأولى 1344ه ، الموافق ل 10 نوفمبر 1925.

الشهاب ، العدد 9 ، السنة الأولى ، الخميس 21 جمادى الثانية 1344ه ، الموافق ل 7 جانفي 1926.

الشهاب ، العدد 52 ، السنة الثانية ، الخميس 25 صفر 1345ه ، الموافق ل 2 سبتمبر 1926.

الشهاب ، الجزء 10، المجلد 5 ، جمادى الثانية 1348ه ، الموافق ل 1 نوفمبر 1929.

الشهاب ، المجلد 11 ، الجزء1، محرم 1354 ه الموافق ل 1 أفريل 1935..

الشهاب ، الجزء الأول ،مجلد 12 ، محرم 1355 ه ، الموافق ل 1 أفريل 1936.

الشهاب ، الجزء 7 ، مجلد 12 ، رجب 1355ه ، الموافق ل أكتوبر 1936..

الشهاب ، العدد 79 ، السنة الثانية، الخميس 9 رجب 1345ه ، الموافق ل 13 جانفي 1937..

الشهاب ، الجزء 12 ، المجلد 12 ، ذي القعدة 1355ه ، الموافق ل فيفري 1937.

الشهاب ، الجزء 6 ، المجلد 13 ، جمادى الثانية 1356ه ، الموافق ل أوت 1937

الشهاب ، الجزء7، المجلد 12 ،رجب 1357ه ، الموافق ل سبتمبر 1937

الشهاب ، الجزء8، المجلد 13 ،شعبان 1356ه ، الموافق ل أكتوبر 1937

الشهاب ، الجزء11 ، المجلد **12** ،ذو القعدة 1366ه ،الموافق ل جانفي 1938.

البصائر ، العدد 10 ، 28 ذي القعدة 1366ه ، الموافق ل 13 اكتوبر 1947.

البصائر ، العدد 13 ، 26 ذي الحجة 1366ه ، الموافق ل نوفمبر 1947.

البصائر ، العدد 79 ، 12 جمادى الثانية 1356ه ، الموافق ل 20 أوت 1937.

البصائر ، العدد 83 ، 25 رجب 1356ه ، الموافق ل 20 سبتمبر 1937.

البصائر ، العدد 95 ، 12 ذي القعدة 1956 ه ، الموافق ل 14 جانفي 1938.

البصائر ، العدد 111 ، 24 جمادى الأولى 1369ه، الموافق ل 13 مارس 1950.

البصائر ، العدد 135 ، 8 ربيع الاول1370ه ، الموافق ل 18 ديسمبر 1950.

البصائر ، العدد 167 ، 11 ذي القعدة 1370ه ، الموافق ل 13 أوت 1950.

البصائر ، العدد 171 ، 5 جمادى الأولى 1358 ه ، الموافق ل 23 جوان 1951.

صائر ، العدد 173/172 ، 14 محرم1371ه ، الموافق ل 15 أكتوبر 1951.

7 ـ المقالات الأجنبية .

[1] - Kadri Aissa **Histoire de Système d'enseignement colonial en Algérie**. Université François Rabelais Tours . Colloque pour une histoire critique et citoyenne, le cas de l'histoire France-Algerienne.juin P6

[1] Ageron Charles robert .**La naissance de l’étoile nord africaine.(**actes du colloque du 27/02 au 01/03/1987. L’Etoile nord africaine et le mouvement national algérien . ed anep 2000. p 88


الفهرس

مقدمة

الفصل الأول : الدولة و المجتمع في أهم النظريات السياسية